فذلكة الموازنة العامة

١٩٢١ - ٢٠١٢

فذلكة الموازنة العامة

١٩٢١ - ٢٠١٢

المجلد السادس

١٩٨٥ - ٢٠٠٠

عدنان محسن ضاهر

أمين عام مجلس النواب

٢٠١٣

© جميع الحقوق محفوظة للمؤلّف

الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٣

تنفيذ وإخراج: زهوي ترايدنغ أند سرفيسس

خطوط الغلاف: علي عاصي

التنضيد: سامر ابو حيدر

الطّباعة: دار بلال للطباعة والنشر

فذلكة موازنة العام ١٩٨٥(*)

المقدمة

أيها السادة

أمام مجلسكم الكريم مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ١٩٨٥ كما وضعتها وزارة المالية. بعد التشاور ـ فيما خص النفقات ـ مع مختلف الوزارات والإدارات المعنية، وكذلك بعد تعديلها من قبل اللجنة الوزارية الخاصة التي عملت على وضعها بالصيغة الراهنة تأسيساً على ضغط النفقات من أجل احتواء العجز الذي تعاني منه الموازنة العامة منذ عدة سنوات

أولاً: في المشروع قانون موازنة العام ١٩٨٥

لم يتضمن مشروع قانون موازنة العام ١٩٨٥ أية نصوص استثنائية خارجة عن نطاق تنفيذ الموازنة، بل انحصرت هذه الأحكام في نطاق الأمور التي تتعلق بكيفية استعمال الاعتمادات وبتحديد الغايات الاقتصادية والاجتماعية التي لحظت لها، وبتعيين القضايا المتصلة بعجز الموازنة، وبطريقة احتواء هذا العجز عبر إصدار سندات خزينة وتعديل الاتفاقية المعقودة مع مصرف لبنان المصدقة بالمرسوم الاشتراعي ذي الرقم ١٢٣ تاريخ ٣٠/٦/١٩٧٧.

وتضمن مشروع القانون الآنف ذكره نصاً يمدد بموجبه العمل بالنصوص المتعلقة بالاعتمادات والسلفات التي أعطيت أو قد تعطى للإدارات العامة لتأمين أشغال ترميم مباني الإدارات العامة وإعادة تجهيزها. وكذلك تضمن هذا المشروع أحكاماً تتعلق بإلغاء وتعديل بعض مواد قانون ضريبة الملاهي وقانون رسم الطابع المالي وتعديل برامج الدفع في الجزء الثاني «ب» بحيث تؤجل كلها لمدة سنة.

ولا بد هنا من الإشارة إلى مشروع نص إلغاء أحكام المادة ٤٩ من قانون موازنة العام ١٩٨٤ المتعلقة بزيادة مخصصات وتعويضات السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقد توخينا من هذا الإلغاء المساهمة في عصر النفقات.

(*) النص الأساسي.

ثانياً: في أرقام مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٨٥

فتحت في مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة اعتمادات قدرها ١٢,٤٠٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. ويعود القسط الأكبر منها وقدره ١٠,٩٨٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. إلى الموازنة العامة في جزئيها الأول والثاني «أ» و«ب»، والباقي وقدره ١,٥١١,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. يعود للموازنات الملحقة.

وقدرت الواردات العادية للموازنة العامة (الجزء الأول) بـ ٨,٢١٧,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. والواردات الاستثنائية ـ الجزء الثاني ـ بـ ٢,٦٧٥,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. وبلغ تقديرنا لواردات الموازنات الملحقة ١,٥١١,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

ولا بد هنا من مقارنة اعتمادات موازنة العام ١٩٨٤ بأرقام الاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة العام ١٩٨٥ لنتبين وجه الشبه في أرقام الموازنتين. وقد فرضت علينا أسباب عديدة تحديد أرقام المشروع الراهن على الوجه المبين أعلاه، ويعود بعض هذه الأسباب إلى الحالة الأمنية التي، ولئن تحسنت قليلاً، ما زالت دون طموحات الشعب والحكومة. ومن تلك الأسباب أيضاً، عدم قدرة إدارات الدولة على تنفيذ الاعتمادات التي لحظت لها والتي لا تزال تدور سنة بعد سنة.

جدول رقم ١
مقارنة اعتمادات موازنة العام ١٩٨٤
بارقام اعتمادات مشروع موازنة العام ١٩٨٥

	١٩٨٤ (ل.ل.)	مشروع ١٩٨٥ (ل.ل.)
الموازنة العامة (الجزءان الاول والثاني «أ» و«ب»	١٠٨٩٧٠٠٠٠٠٠	١٠٨٩٢٠٠٠٠٠٠
موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية	٩١٧٠٠٠٠٠٠	٩١٧٠٠٠٠٠٠
موازنة اليانصيب الوطني	١٩٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠٠٠
موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	٤١٣٠٠٠٠٠٠	٣٨٩٠٠٠٠٠٠
	١٢٤٢٢٠٠٠٠٠٠	١٢٤٠٣٠٠٠٠٠٠

ومن المفيد أيضاً مقارنة أرقام الواردات المقدرة في مشروع موازنة العام ١٩٨٥ بمثيلاتها المذكورة في موازنة العام ١٩٨٤

جدول رقم ٢ ـ مقارنة الواردات المقدرة في موازنة العام ١٩٨٤ بأرقام الواردات المقدرة في مشروع موازنة العام ١٩٨٥

	١٩٨٤ (ل.ل.)	مشروع ١٩٨٥ (ل.ل.)
الموازنة العامة ـ الجزء الاول ـ الواردات العادية	٧٠٣٢٠٠٠٠٠٠	٨٢١٧٠٠٠٠٠٠
الموازنة العامة ـ الجزء الثاني ـ الواردات الاستثنائية	٣٨٦٥٠٠٠٠٠٠	٢٦٧٥٠٠٠٠٠٠
موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية	٩١٧٠٠٠٠٠٠	٩١٧٠٠٠٠٠٠
موازنة اليانصيب الوطني	١٩٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠٠٠
موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	٤١٣٠٠٠٠٠٠	٣٨٩٠٠٠٠٠٠
	١٢٤٢٢٠٠٠٠٠٠	١٢٤٠٣٠٠٠٠٠٠

ثالثاً ـ في عجز الموازنة العامة

يتحصل عجز الموازنة من زيادة في النفقات العامة مقابل التدني الحاصل في واردات الدولة. وهذا الفارق سببه الأحوال الأمنية المضطربة وخروج أكثر المرافق العامة عن سلطة الدولة. ومن المفيد إلقاء نظرة، عبر الجدول التالي، على تطور هذا العجز خلال السنوات الخمس الأخيرة، مضافاً إليها عجز مشروع موازنة عام ١٩٨٥.

جدول رقم ٣ ـ عجز الموازنة العامة (بملايين الليرات)

١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥ (مشروع)
١٥٠٦	١٥٨٦	٢٧٥٤	٣٥٢٥	٣٥٤٣	٢٦٧٥

إن سبب العجز يعود، في الدرجة الأولى، إلى تقلص الرسوم الجمركية التي تعتبر أهم مصدر تمويل للخزينة.

وفيما يلي جدول يبين تطور الرسوم الجمركية في الأشهر التسعة الأولى من العام ١٩٨٤ التي كانت مقدرة لهذا العام بـ ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.

جدول رقم ٤
تطور الرسوم الجمركية في الاشهر التسعة الاولى
من العام ١٩٨٤ (بالليرات اللبنانية)

المركز	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	المجموع
مرفأ بيروت	٤٧٢٣٩١٥٧	٢٧٧٧٥٨١	-	-	-	-	٨٢١٦٨٠٨	١٨٢٩٦٦٤٣	٢٣٦٦٤٤٦٩	٩٩٩٩٦٦٥٨
مطار بيروت	٦٣٤١٤٧٣	٢٧٣٩١٠٨	٢١٨٢٤٤	٣٥٢٢٧٤	٩٩٣٨٠٤	٤٨٠١٠٤	٢٠٤٥٤٢٧	٥٧٤٠٤٤٩	٤١٥٤٢٢١	٢٣١٦٥١٠٤
طرابلس	٢٣٢٢٠٠٣	٤٩٠٩٩٢١	٥٤٢٨٢٦١	٦٥٢٤٦٧٨	٧١٧٠٩٥٢	٧٥٤٢٥٧٢	٧٠٦٤٢١٤	٧٠٠٧٤٣٧	٦١١٨٦٩٥	٥٥٠٩٨٧٢٧
المصنع	٢٥٨٧٢٦٦	١٣٧٨٢١٢	٢٠٤٩٨٩٥	٢٤١٩٠٤٢	٢٨٢٨٧٢٢	٢٠٩٠٤٢٨	١٨٩٦٢٠٠	٢٥٥٨٥٣٨	٢١٨٢٥١١	٢٠٠٠٠٨٢٥
جونية	٢٣٢٨٨٧٩	٢٤٩٩٨٦٣	٩٢٧٤٩٠٥	١٨٢٢٢٢٠١	١٢٧١٩٧٥٦	٨٥١٩٠٥٨	٤٥١٤٨٧٦	٨١٨٢٢٧	٨٣٨٤٥٨	٦٠٩٤٦٢٢٣
صيدا	٣١٤٧٦٣	٢٢٧١٧٢	٨٢٨٠١٨	١٦٧٢٧٢	٤٧٠٢٧١	٥١٢٧٥٤	٥٦٨٢٢٦	٣٦١٧٧٧	٢٥٠٠٠٠	٢٨٢٠٥٦٢
طرود بريدية	٢٥٠٧٨	-	-	-	-	-	-	١٢٢٣	١٨٨٢	٢٨١٨٣
مجموع	٦٢٢٦٨٦١٩	١٥٥٤١٨٥٧	١٨٠٠٩٢٢٦	٢٧٧٩٥٥٦٧	٢٤١٩٣٦١٧	١٩١٤٤٠٩١٦	٢٤٢٠٥٨٦١	٢٤٨٨٤٢٩٤	٢٦٩١٢٢٣٦	٢٦٣٠٥٦٢٩٢

يتبين من هذا الجدول أن الرسوم الجمركية تعكس تأثير نشاطات المرافئ الموازية لمرفأ بيروت. تجسد هذا التأثير بهبوط الرسوم الجمركية ٧٤٠٧٨٪ عن المستوى الذي تسجل في ذات الفترة من العام الماضي أيام كانت الدولة تسيطر على جزء كبير من هذه المرافئ. وهناك أسباب أخرى لتدني الواردات الجمركية متمثلة بإقفال مطار بيروت الدولي وكذلك شبكات الطرق التي تصل بالبلاد العربية.

ويعزى أيضاً تدني الرسوم الجمركية إلى نشاطات بعض الشركات البحرية المتعاملة مع المرافئ غير الشرعية.

رابعاً: في الموازنات الملحقة

أما الموازنات الملحقة فهي موازنات كل من المواصلات السلكية واللاسلكية ومديرية اليانصيب الوطني ومكتب الحبوب والشمندر السكري.

لقد ارتفع مجموع هذه الموازنات من ١٢٥٤ مليون ليرة عام ١٩٨٢ إلى ١٤٥٠ مليون ليرة في العام ١٩٨٣، أي بزيادة ١٥,٦٢٪. وتحتل الموازنة الأولى المركز الأهم حيث مثلت ٥٦,٣٤٪ من المجموع في العام ١٩٨٣ و٥٣,٨٣٪ في العام ١٩٨٢.

أما أرقام تلك الموازنات في سنة ١٩٨٤ وفي مشروع سنة ١٩٨٥ فإنها بقيت متوازية تقريباً ما عدا موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري التي هبطت أرقامها إلى ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٨٩ ل.ل.، في المشروع الراهن، مقابل ٠٠٠ ٠٠٠ ٤١٣ ل.ل. في موازنة العام ١٩٨٤، أي بنقص نسبته ضئيلة (٠,٠٦٪) تناول الفصل الأول والفصل الرابع (احتياطي الموازنة).

وفيما يلي جدول بأرقام الموازنات الملحقة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ (المشروع)

جدول رقم ٥ (بملايين الليرات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥ (مشروع)
المواصلات السلكية واللاسلكية	٥٣١,٧	٦٧٥	٨١٧	٩١٧	٩١٧
مديرية اليانصيب الوطني	٨٥,٠	١٠٢	١٤٨	١٩٥	٢٠٥
مكتب الحبوب والشمندر السكري	٣٤٥,٥	٤٧٧	٤٨٥	٤١٣	٣٨٩
المجموع	**٩٦٢,٢**	**١٢٥٤**	**١٤٥٠**	**١٥٢٥**	**١٥١١**

وفيما يلي أيضاً «الجدولان رقم ٦ و٧ اللذان يبينان اعتمادات موازنة ١٩٨٤ ومقابلتها بالاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة ١٩٨٥ موزعة على الأبواب والفصول مع نسبها المئوية ـ الجزء الأول والجزء الثاني ـ

جدول رقم ٦
اعتمادات موازنة ١٩٨٤ ومقارنتها بالاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة ١٩٨٥ موزعة على الابواب والفصول مع نسبها المئوية للجزء ـ ١ ـ

باب	فصل	اسم الباب او الفصل	قيمة اعتمادات ٨٤	قيمة اعتمادات ٨٥	النسبة المئوية	
					الباب	الفصل
٠١		رئاسة الجهورية	١٥٦١٦٠٠٠	١١٢٧٠٧١٠٠	٦٢٨,١٤٠	
	٠٠١	رئاسة الجمهورية	١٥٦١٦٠٠٠	١٢٧٠٧١٠٠		١٢,٢٢ ـ
	٠٠٢	المديرية العامة لامن الدولة	ـ	١٠٠٠٠٠٠٠٠		١٠٠,٠٠
٠٢		مجلس النواب	٣٤٩١٩١٠٠	٢٠٢٠٠٠٠٠	١٢,٥١ ـ	
	٠٠١	مجلس النواب	٣٤٩١٩١٠٠	٢٠٢٠٠٠٠٠		١٢,٥١ ـ
	٠٠٢	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	
٠٣		رئاسة مجلس الوزراء	١٧١٦٦٥٩٠٠	٢٢٨٠٥١٢٠٠	٢٢,٨٤٠	
	٠٠١	رئاسة مجلس الوزراء	٣١٨٤٦٤٠٠	٦١٢٠٢٤٠٠		١٨٠,١٥
	٠٠٢	ديوان المحاسبة	٤٣٥٣٧٠٠	٤٢٠٦٨٠٠		١,٠٧ ـ
	٠٠٣	مجلس الخدمة المدنية	١٠٩٠٠٨٥٠٠	١٢٣٠٦٧٥٠٠		١٢,٨٩
	٠٠٤	التفتيش المركزي	١٤٩٤٢٠٠٠	١٥١١٥٨٠٠		١,١٦
	٠٠٥	دوائر	١٦٥٥٦٠٠	٢٠٧٧٦٠٠		٢٥,٤٨
	٠٠٦	الفرعية المدنية	٥٨٥٦٧٠٠	٦٤٨٣٦٠٠		١٠,٧٠
	٠٠٧	المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى	١٠٤١٥٠٠	١١٢٩٠٠٠		٨,٤٠
	٠٠٨	الافتاء الجعفري	٨٢٧٢٠٠	١١٧٨٤٠٠		٤٢,٤٥
	٠٠٩	الفرعية الجعفرية	٢٩٥٤٩٠٠	٤٤٦٦٧٥٠		١٢,٩٤
	٠١٠	الطائفة الدرزية والمجلس الاسلامي للطائفة	٨٨٢٤٠٠	٩٠٨٨٥٠		٢,٩٩
	٠١١	المذهبية الدرزية	١٥٠٨٧٠٠	١٦٨٠٢٠٠	ـ	١١,٢٧
	٠١٢	المجلس التأديبي العام	٥٨٦٠٠٠	١٣٨٣٨٠٠		١٢٦,١٤
	٠١٣	ادارة التفتيش المركزي	٤٥١٥٠٠٠	٤٨٢٩٥٠٠		٦,٩٦
	٠١٤	الامانة العامة للمجلس الاعلى للدفاع	٦٨٧٢٠٠	٢٢٠٠٠٠		٦٧,٩٩
	٠١٥	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ		ـ

باب	فصل	اسم الباب او الفصل	قيمة اعتمادات ٨٤	قيمة اعتمادات ٨٥	النسبة المئوية	
					الباب	الفصل
٠٤		وزارة العدل	٦٨٩٦٤١٧٠	٧٢١١٠١٠٠	٤,٥٦٠	
	٠٠١	الادارة المركزية	١٠٠٨٧٢٠٠	١٠٧٧٢٨٠٠		٦,٨٠
	٠٠٢	الأحوال المدنية	٥٤٩٦٤٩٧٠	٥٧٥٢٩٢٠٠		٤,٦٨
	٠٠٣	مجلس شورى الدولة	٢٧٦٢٠٠٠	٢٦٧٢٠٠٠		ـ ٢,٢٩
	٠٠٤	احكام قضائية ومصالحات	١٥٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠		ـ ١٦,٦٦
٠٥		وزارة الخارجية والمغتربين	١٢٩٥٤٣٦٠٠	١٦٨٢٩٨٧٠٠	٢٠,٦٠٠	
	٠٠١	الادارة المركزية	١٨١٩٩٢٠٠	٢١٠٩٨٧٠٠		١٥,٩٣
	٠٠٢	البعثات في الخارج	١٢١٢٤٤٢٠٠	١٤٧٢٠٠٠٠٠		٢١,٢٠
	٠٠٣	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ		ـ
٠٦		وزارة الداخلية	٥٥٦٦٩٢٢٢٠	٥٩٤٢٢٢٧٠٠	٦,٧٤٠	
	٠٠١	المصلحة الادارية المشتركة	٢٢٩١٠٠٠	١٩٨٢٨٠٠		ـ ١٣,٤٥
	٠٠٢	الدوائر الادارية	١٨٨٤١٠٠٠	١٨٨٥٦٥٠٠		٠,٠٨
	٠٠٣	قوى الامن الداخلي و	٢٩٤١٨٤٠٠٠	٤٥٥٨٥٩٠٠٠		١٥,٦٤
	٠٠٤	الامن العام	١٢٢٢٢٩٠٠٠	١١٠٦٦٢٥٠٠		ـ ١٦,٩٤
	٠٠٥	المديرية العامة للاحوال الشخصية	٦٢٠ ٥١١ ٦	٥١٨٦١٠٠		ـ ٢٠,٣٥
	٠٠٦	المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين	١٦٢٥٧٠٠	١٦٧٦٨٠٠		٣,١٤
	٠٠٧	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ
٠٧		وزارة المالية	١٢٤١٥٤٢٠٠	١٢٩٣٥٢٤٠٠	١٢,٢٤٠	
	٠٠١	المديرية العامة	٥٤٧٨٢٩٠٠	٦٢٦٨١٢٠٠		١٤,٤١
	٠٠٢	ادارة الجمارك	٥٠٧٢٠٦٠٠	٥٦٦٦٣٦٠٠		١١,٧١
	٠٠٣	مديرية الشؤون العقارية	٩٤١٨٧٠٠	٦٨٦٥٩٠٠		٦,٩٦
	٠٠٤	مصلحة المساحة	١٢٢٢٢١٠٠	١٢١٤١٧٠٠		٧,٤٣
	٠٠٥	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ		ـ
٠٨		وزارة الدفاع الوطني	١٣٤٣٥٠٨٠٠٠	١٥٠٣٤٦٩٢٠٠	١١,٩٠٠	
	٠٠١	الادارة المركزية والغرفة العسكرية	١١١٨٠٠٠	١٠٢٣٢٠٠		ـ ٨,٥١
	٠٠٢	الجيش	١٣٢٢٠٦٢٠٠٠	١٤٧٨٢٤٥٥٠٠		١١,٨٢
	٠٠٣	العسكرية	٦٥٧٥٠٠	٧٤٧٩٠٠		١٣,٧٤
	٠٠٤	المديرية العامة للادارة	١٩١٠٠٠٠٠	٢٢٠٨٢٥٠٠		١٥,٦١
	٠٠٥	المفتشية العامة	٢٧٠٠٠٠	٧١٥٠٠٠		١٦٤,٨١
	٠٠٦	المجلس العسكري	ـ	٥٥٠٠٠		١٠٠,٠٠
	٠٠٧	احكام قضائية ومصالحات	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠		٦٦,٦٦

باب	فصل	اسم الباب او الفصل	قيمة اعتمادات ٨٤	قيمة اعتمادات ٨٥	النسبة المئوية	
					الباب	الفصل
٠٩		وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	١٦٦٧٤٥٠١٨٥	١٦٢٩١٨٧٧٠٠	٢,٢٩٠ ـ	
	٠٠١	العملية الادارية المشتركة	٢٧٠٦٧٤٢٠٠	٢٨٨٦٦٥٤٠٠		٦,٦٤
	٠٠٢	المديرية العامة للتربية	١٢٧٨٨٩٦٥٠٠	١٢١٨٤٩٦٥٠٠		٤,٧٢ ـ
	٠٠٣	المديرية العامة للتعليم المهني والتقني	٧٨٠٩٩٩٨٥	٧٨٩٧٢٥٠٠		١,١١
	٠٠٤	المديرية العامة للشباب والرياضة	٣٥٤٧٩٠٠٠	٣٨٥٨٢٠٠٠		٨,٧٤
	٠٠٥	المعهد الموسيقى الوطني	٤٢٠٠٤٠٠	٤٤٧١٣٠٠		٢,٩٧
	٠٠٦	احكام قضائية ومصالحات	-	-		-
١٠		وزارة الصحة العامة	٣٢٣٢٢٥٦٠٠	٢٣٧٥٤٦٢٠٠	٤,٤٢٠	
	٠٠١	مديرية الصحة العامة	٣١٨٥٠٠٢٠٠	٢٣٢١٤٩٢٠٠		٤,٢٨
	٠٠٢	المختبر المركزي للصحة العامة	٤٧٢٥٢٠٠	٥٢٩٧١٠٠		١٤,٢١
	٠٠٣	احكام قضائية ومصالحات	-	-		-
١١		وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٠٣٥٣٦٤٠٠	٩٩٥٠٩٢٠٠	٣,٨٨٠ ـ	
	٠٠١	الشؤون الاجتماعية	١٠٣٥٣٦٤٠٠	٩٩٥٠٩٢٠٠		٢,٨٨ ـ
	٠٠٢	احكام قضائية ومصالحات	-	-		-
١٢		وزارة الاعلام	٧٥٦٧١١٠٠	٥٧٠٦٩٥٠٠	٢٤,٥٨٠	
	٠٠١	الاعلام	٤٥١٨٢٤٠٠	٣١٥٨٥٢٠٠		٣٠,٠٩ ـ
	٠٠٢	مديرية الاذاعة	٢٠٤٨٨٧٠٠	٢٥٤٨٤٢٠٠		١٦,٤١ ـ
	٠٠٣	احكام قضائية ومصالحات	-	-		-
١٣		وزارة الاشغال العامة والنقل	١٥٠٧٢٣٦٠٠	١٢٨٥٥٦٧٠٠	١٤,٧١٠ ـ	
	٠٠١	المديرية الادارية المشتركة	٢٦٥١٨٠٠	٢٥٧٧٨٠٠		٢,٧٩ ـ
	٠٠٢	المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية	٧٧٩٦٥٧٠٠	٥٣١١٦٠٠٠		٣١,٨٧ ـ
	٠٠٣	المديرية العامة للتنظيم المدني	١٢٦٩٤٥٠٠	١٢٥٩٤١٠٠		٧,٠٨
	٠٠٤	المديرية العامة للطيران المدني	٥٣٣٤٢٨٠٠	٥٤٨٨٠٢٠٠		٢,٨٨
	٠٠٥	المديرية العامة للنقل	٤٠٧٨٨٠٠	٤٣٨٨٥٠٠		٧,٥٩
	٠٠٦	احكام قضائية ومصالحات	-	-		-
١٤		وزارة الزراعة	٢٨١٧٣٢٠٠	٢٢٨٧٠٨٠٠	١٨,٨٢٠ ـ	
	٠٠١	الدوائر الادارية والفنية	٢٨١٧٣٢٠٠	٢٢٨٧٠٨٠٠		١٨,٨٢ ـ
	٠٠٢	احكام قضائية ومصالحات	-	-		-

باب	فصل	اسم الباب او الفصل	قيمة اعتمادات ٨٤	قيمة اعتمادات ٨٥	النسبة المئوية	
					الباب	الفصل
١٥		وزارة الاعتماد والتجارة	١٨٥٥١٢٠٠٠	١٦٠٤٧٦٨٠٠	١٣,٤٩٠ ـ	
	٠٠١	الاقتصاد والتجارة	١٨٥٥١٢٠٠٠	١٦٠٤٧٦٨٠٠		١٣,٤٩ ـ
	٠٠٢	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ		ـ
١٦		وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٥٠٤٢٨٧٠٠	٥٦١٩٠٢٠٠	١١,٤٢٠	
	٠٠١	البريد	٥٠٤١٨٧٠٠	٥٦١٨٠٢٠٠		١١,٤٢
	٠٠٢	احكام قضائية ومصالحات	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠		ـ
١٧		وزارة التصميم العام	ـ	ـ	ـ	ـ
١٨		وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٧٥٠٦٥٥٠	١٦٩٠٤٢٠٠	٣,٤٤٠ ـ	
	٠٠١	المديرية العامة للتجهيز المائي والكهربائي	١٤٧٦٤٨٠٠	١٣٩٢٨٢٠٠		٥,٦٦ ـ
	٠٠٢	المديرية العامة للاستثمار	٢٧٤١٧٥٠	٢٩٧٦٠٠٠		٨,٥٤
	٠٠٣	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ
١٩		وزارة السياحة	٢٤٠٢٠٦٠٠	٢٤٥٧٨٤٠٠	٢,٢٧٠	
	٠٠١	المديرية العامة للشون السياحية	٧٨٨٨٢٠٠	٦٧٩١٤٠٠		١٣,٩٠ ـ
	٠٠٢	المديرية العامة للاثار	١٦١٤٢٤٠٠	١٧٧٨٧٠٠٠		١٠,١٨
	٠٠٣	احكام قضائية	ـ	ـ		ـ
٢٠		وزارة الصناعة والنفط	٤٠٥٠٧٠٠	٤٢٢٤١٠٠	٦٠,٧٤٠	
	٠٠١	المديرية العامة للصناعة	٢٨٥٢٢٠٠	٢٠٢٨٢٠٠		٦,١٧
	٠٠٢	المديرية العامة للنفط	١١٩٨٥٠٠	١٢٩٥٨٠٠		٨,١١
	٠٠٣	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ		ـ
٢١		وزارة الاسكان والتعاوينات	٩٣٥٢٦٠٠	٩٩٤٤٥٠٠	٦,٣٢٠	
	٠٠١	الوحدة الادارية المشتركة	١٥٧٣٢٠٠	١٧٤١٢٠٠		١٠,٦٨
	٠٠٢	المديرية العامة للاسكان	٥٨٠٤٠٠٠	٦٠٨٩٥٠٠		٤,٩١
	٠٠٣	المديرية العامة للتعاونيات	١٩٧٥٤٠٠	٢١١٢٧٠٠		٧,٠٠
	٠٠٤	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ		ـ
٢٢		الديون المتوجبة الاداء	١٥٢٤٠٠٠٠٠٠	٢٨١٢٠٠٠٠٠٠	٨٤,٥١٠	
	٠٠١	الديون المتوجبة الاداء	١٥٢٤٠٠٠٠٠٠	٢٨١٢٠٠٠٠٠٠		٨٤,٥١
٢٣		احتياطي الموازنة	٧٤٩٢٢٦٦٠٠	٧٦٣٠٩٦٢٠٠	١,٨٥٠	
	٠٠١	احتياطي للنفقات طارئة	٧٤٩٢٢٦٦٠٠	٧٦٣٠٩٦٢٠٠		١,٨٥
المجموع			٧٢٦٧٩٦١٢٢٥	٨٩٧١٦٦٧٤٠٠		٢١,٧٦٠

اعتمادات موازنة ١٩٨٤ ومقارنتها بالاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة ١٩٨٥ موزعة على الابواب والفصول مع نسبها المئوية للجزء ـ ٢ ـ

باب	فصل	اسم الباب او الفصل	قيمة اعتمادات ٨٤	قيمة اعتمادات ٨٥	النسبة المئوية	
					الباب	الفصل
١		رئاسة الجمهورية	٣٢٥٠٠٠٠	٢١٥٠٠٠٠	ـ ٢٣,٨٤٠	
	٠٠١	رئاسة الجمهورية	٣٢٥٠٠٠٠	٢١٥٠٠٠٠		ـ ٣٣,٨٤
	٠٠٢	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ
٠٢		مجلس النواب	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	ـ	
	٠٠١	مجلس النواب	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠		١٠٠,٠٠
	٠٠٢	احكام قضائية ومصالحات	١٠٠٠٠٠	ـ		ـ ١٠٠,٠٠
٠٣		رئاسة مجلس الوزراء	٢٥٨٩٠٠٠٠	٢٠١١٥٠٠٠	ـ ٢٢,٣٠٠	
	٠٠١	رئاسة مجلس الوزراء	٢٥٠٢٥٠٠٠	١٩٥٢٥٠٠٠		ـ ٢١,٩٧
	٠٠٣	مجلس الخدمة المدنية	٤٧٥٠٠٠	٢٠٠٠٠٠		ـ ٥٧,٨٩
	٠٠٤	مجلس التفتيش المركزي	٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠		ـ
	٠١٤	الامانة العامة للمجلس الاعلى للدفاع	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠		ـ
	٠١٥	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ		ـ
٠٤		وزارة العدل	ـ	١١٠٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	
	٠٠٢	مجلس شورى الدولة	ـ	١١٠٠٠٠		١٠٠,٠٠
٠٥		وزارة الخارجية والمغتربين	ـ	ـ	ـ	
٠٦		وزارة الداخلية	١٦٩٩٧٩٩٠٠	١٣٢١٤٤٨٠٠	ـ ٢٢,٢٥٠	
	٠٠١	المصلحة الادارية المشتركة	٢٥٥٠٠٠٠٠	١٥٣٠٠٠٠٠		ـ ٤٠,٠٠
	٠٠٢	الدوائر الادارية	٢٢٩٧٩٩٠٠	٢٢٩٤٤٨٠٠		ـ ٠,١٥
	٠٠٣	قوى الامن الداخلي و	٩١٥٠٠٠٠٠	٨٦٠٠٠٠٠٠		ـ ٦,٠١
	٠٠٤	الامن العام	٣٠٠٠٠٠٠٠	٧٩٠٠٠٠٠		ـ ٧٣,٦٦
٠٧		وزارة المالية	٧٥٦٠٠٠٠	٦٦٧٠٠٠٠	ـ ١١,٧٧٠	
	٠٠١	المديرية العامة	١٧٦٥٠٠٠	٢٩٠٠٠٠٠		٦٤,٢٠
	٠٠٢	ادارة الجمارك	٥٤٠٠٠٠٠	٢٥٥٠٠٠٠		ـ ٣٤,٢٥
	٠٠٤	مصلحة المساحة	٣٩٥٠٠٠	٢٢٠٠٠٠		ـ ٤٤,٣٠
	٠٠٥	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ

باب	فصل	اسم الباب او الفصل	قيمة اعتمادات ٨٤	قيمة اعتمادات ٨٥	النسبة المئوية	
					الباب	الفصل
٠٨		وزارة الدفاع الوطني	٤٩١٨٠٠٠٠٠	٤٦٤٢٨٥٠٠٠	٥,٥٩٠ ـ	
	٠٠٢	الجيش	٤٨٧٠٠٠٠٠٠	٤٦١٢١٠٠٠٠		٥,٢٩ ـ
	٠٠٤	المديرية العامة للادارة	٤٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠		٤٤,٤٤ ـ
	٠٠٥	المفتشية العامة	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠		٦٦,٦٦
	٠٠٦	المجلس العسكري	ـ	٧٥٠٠٠		١٠٠,٠٠
	٠٠٧	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ
٠٩		وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة	١٠١٤٥٠٠٠	٨٧٢٠٠٠٠	١٤,٠٤٠	
	٠٠١	المصلحة الادارية المشتركة	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠		ـ
	٠٠٢	المديرية العامة للتربية	٦ ٩٠٠ ٠٠٠	٦ ١٠٠ ٠٠٠	ـ	١١,٥٩ ـ
	٠٠٣	المديرية العامة للتعليم المهني والتقني	٣٠٤٥٠٠٠	٢٣٩٥٠٠٠		٢١,٣٤ ـ
	٠٠٤	المديرية العامة للشباب والرياضة	١٧٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠		ـ
	٠٠٥	المعهد الموسيقى الوطني	ـ	٢٥٠٠٠		١٠٠,٠٠
	٠٠٦	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ
١٠		وزارة الصحة العامة	٢٠٥٥٥٠٠٠	٢٠١٣٠٠٠٠	٢,٠٦٠	
	٠٠١	مديرية الصحة العامة	١٨٨٥٥٠٠٠	١٨٦٢٠٠٠٠		١,١٩ ـ
	٠٠٢	المختبر المركزي للصحة العامة	١٧٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠		١١,٧٦ ـ
	٠٠٣	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ
١١		وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٦٣٨٩٠٠٠٠	٧٤٦٤٧٤٠٠	١٦,٨٣٠	
	٠٠١	الشؤون الاجتماعية	٦٣٨٩٠٠٠٠	٧٤٦٤٧٤٠٠		١٦,٨٣
	٠٠٢	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ
١٢		وزارة الاعلام	١٤٥٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠	٦٨,٩٦٠ ـ	
	٠٠١	الاعلام	١٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠		٨٠,٠٠ ـ
	٠٠٢	مديرية الاذاعة	٤٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠		٤٤,٤٤ ـ
	٠٠٣	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ		ـ
١٣		وزارة الاشغال العامة والنقل	٧١٣٩٠٠٠٠٠	٥٩٩٠٢٢٠٠٠	١٦,٠٩٠	ـ
	٠٠٢	المديرية العامة للطرق والمباني والمديريات الاقليمية	٥٥٤٤٥٠٠٠٠	٤٤٠١٤٨٠٠٠		٢٠,٦١ ـ
	٠٠٣	المديرية العامة للتنظيم المدني	١١٨٢٥٠٠٠	٨٠٧٥٠٠٠		٣١,٧١ ـ
	٠٠٤	المديرية العامة للطيران المدني	١٩٨٥٠٠٠٠	٢٤١٠٠٠٠٠		٤٣,٠٢

باب	فصل	اسم الباب او الفصل	قيمة اعتمادات ٨٤	قيمة اعتمادات ٨٥	النسبة المئوية	
					الباب	الفصل
	٠٠٥	المديرية العامة للنقل	١٢٠٧٧٥٠٠٠	١١٨٢٠٠٠٠٠		٢,١٢ ـ
	٠٠٦	احكام قضائية ومصالحات	١٠٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠		١٥,٠٠
١٤		وزارة الزراعة	١٠٨٨٩٧٩٢٠	١٠٠٠٧٠٠٠٠	٨,١٠٠	
	٠٠١	الدوائر الادارية والفنية	١٠٨٨٩٧٩٣٠	١٠٠٠٧٠٠٠٠		٨,١٠ ـ
	٠٠٢	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ
١٥		وزارة الاقتصاد والتجارة	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	ـ	
	٠٠١	الاقتصاد والتجارية	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠		ـ
	٠٠٢	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ
١٦		وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٣٧٠٠٠٠٠	٢٦٥٠٠٠٠	٢٨٢٣٧٠ ـ	
	٠٠١	البريد	٣٧٠٠٠٠٠	٢٦٥٠٠٠٠		٢٨,٣٧ ـ
	٠٠٢	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ
١٧		وزارة التصميم العام	ـ	ـ	ـ	ـ
١٨		وزارة الموارد المائية والكهربائية	٩٦١٨٧٠٠٠	٨٧٨٦٨٠٠٠	٨,٦٤٠ ـ	ـ
	٠٠١	المديرية العامة للتجهيز المائي والكهربائي	٣١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣١ ١٢٥ ٠٠٠	٨,٦٤٠ ـ	٠,٤٠
	٠٠٢	المديرية العامة للاستثمار	٦٥١٨٧٠٠٠	٥٦٧٤٣٠٠٠	ـ	١٢,٩٥ ـ
	٠٠٣	أحكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ
١٩		وزارة السياحة	١٨٦٠٩٨٠٠	١٢٤٧٢٠٠٠	٢٢,٩٨٠	
	٠٠١	المديرية العامة للشؤون السياحية	١٢٠٧٩٨٠٠	٨٣٣٧٠٠٠		٢٦,٢٦ ـ
	٠٠٢	المديرية العامة للآثار	٥٥٣٠٠٠٠	٣٩٣٥٠٠٠		٢٨,٨٤ ـ
	٠٠٣	احكام قضائية ومصالحات	ـ	٢٠٠٠٠٠		١٠٠,٠٠
٢٠		وزارة الصناعة والنفط	١٤٦٥٠٠٠	١٥٣٠٠٠٠	٤,٤٢٠	
	٠٠١	المديرية العامة للصناعة	١٤٦٥٠٠٠	١٥٣٠٠٠٠		٤,٤٣
	٠٠٣	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ
٢١		وزارة الاسكان والتعاونيات	٣٨٩٠٠٠٠	٢٩٩٧٤٠٠	٢٢,٩٤٠ ـ	
	٠٠٢	المديرية العامة للاسكان	٢٢٩٠٠٠٠	١٢٩٧٤٠٠		٢٨,٩٧ ـ
	٠٠٣	المديرية العامة للتعاونيات	١٦٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠		ـ
	٠٠٤	احكام قضائية ومصالحات	ـ	ـ	ـ	ـ
المجموع			١٧٥٤٤٦٩٦٣٠	١٥٤٠٢٢٢٦٠٠		١٢,٢٠٠ ـ

يتبين من الجدولين رقم ٦ و٧ المذكورين ما يلي:

١: **اعتمادات الجزء الأول**

بلغت أرقام الجزء الأول من المشروع، المتعلقة بالنفقات العادية ٤٠٠ ٦٦٧ ٩٧١ ٨ ل.ل. في مقابل ٢٢٥ ٩٦١ ٣٦٧ ٧ ل.ل. في موازنة العام ١٩٨٤، أي بزيادة ١٧٥ ٧٠٦ ٦٠٣ ١ ل.ل. وبنسبة ٢١,٧٦٪. وقد حظي البند الأول من الجزء المذكور المتعلق بالمخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها بأعلى نسبة بلغت ٣٢,٧٩٠٪. ثم تبع البند الأول البند الـ ٩ المتعلق بالديون المتوجبة الأداء التي بلغت أرقامها ٠٠٠ ٠٠٠ ٨١٢ ٢ ل.ل. أي ما نسبته ٢٥,٨١٧٪.

٢: **اعتمادات الجزء الثاني «أ»**

بلغت هذه الاعتمادات ـ نفقات التجهيز والإنشاء السنوية ـ ٦٠٠ ٣٣٢ ٥٤٠ ١ ل.ل. في مقابل ٦٣٠ ٤٦٩ ٧٥٤ ١ ل.ل. من موازنة العام ١٩٨٤، أي بنقص قدره ٠٣٠ ١٣٧ ٢١٤ ل.ل. ونسبته ١٢,٢٠٪.

ولحظ لبند الإنشاءات ـ رقم ٢٢ ـ ٠٠٠ ٧٠٠ ٥٣٥ ل.ل. وما نسبته ٤,٩١٨٪، ثم تلا هذا البند، ترتيباً، البند ٢١ المتعلق بالتجهيزات، إذ بلغت أرقامه ٠٠٠ ٣٦٠ ٤٧٢ ل.ل. ونسبته ٤,٣٦٦٪، والبند المتعلق بالمساعدات والمساهمات الإنمائية الذي قدر بـ ٨٠٠ ١٣٧ ٣٨٢ ل.ل. فيما نسبته كانت ٣,٥٠٨٪.

٣: **اعتمادات الجزء الثاني «ب»**

بلغ مجموع اعتمادات الدفع في الجزء الثاني «ب» ـ قوانين البرامج ـ في المشروع الراهن ٠٠٠ ٠٠٠ ٨١٨ ١ ل.ل. وقد تم تأجيل هذه الاعتمادات لسنة ١٩٨٦ وتأجيل اعتمادات الدفع لكل سنة لاحقة إلى السنة التي تليها وذلك باستثناء اعتمادات الدفع العائدة لوزارة الدفاع الوطني البالغة ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٨٠ ل.ل. والمخصصة لدفع أقساط متوجبة في تواريخ استحقاق محددة، مع حفظ حق الحكومة بفتح الاعتمادات التي ترتب عليها حق الغير بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء.

٤: **نصيب الإدارات العامة من اعتمادات الجزء الأول**

وزعت اعتمادات الجزء الأول من مشروع موازنة العام ١٩٨٥ على مختلف الأبواب. وقد رتبنا موقع كل من هذه الأبواب وفقاً لنسبته المئوية من مجموع اعتمادات هذا الجزء:

الباب	قيمة اعتمادات ٨٤	قيمة اعتمادات ٨٥	النسبة المئوية
رئاسة الجمهورية	١٥,٦	١١٣,٧	٪٦٢٨,١٤
الديون المتوجبة الاداء	١٥٢٤,٠	٢٨١٢	٪٨٤,١٥
رئاسة مجلس الوزراء	١٧١,٦	٢٢٨,٠٥	٪٣٢,٨٤
وزارة الخارجية والمغتربين	١٣٩,٥	١٦٨,٢	٪٢٠,٦
وزارة المالية	١٢٤,١	١٣٩,٢	٪١٢,٢٤
وزارة الدفاع الوطني	١٣٤٣,٥٨	١٥٠٣,٤	٪١١,٩٠٠
وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٥٠,٤	٥٦,١	٪١١,٢٤
وزارة الداخلية	٥٥٦,٦	٥٩٤,٢	٪٦,٧٤٠
وزارة الصناعة والنفط	٤,٠٥	٤,٣	٪٦,٧٤٠
وزارة الاسكان والتعاونيات	٩,٣	٩,٩	٪٦,٣٢٠
وزارة العدل	٦٨,٩	٧٢,١	٪٤,٥٦٠
وزارة الصحة العامة	٣٢٣,٢	٣٣٧,٥	٪٤,٤٣٠
وزارة السياحة	٢٤,٠٣	٢٤,٥	٪٢,٢٧٠
احتياطي الموازنة	٧٤٩,٢	٧٦٣,٠٩	٪١,٨٥٠

أما الأبواب التي هبطت اعتماداتها في الجزء الأول من المشروع عما كانت عليه في موازنة العام ١٩٨٤ فهي التالية:

وزارة التربية الوطنية	١٦٦٧,٤	١٦٢٩,١	٪ ـ ٢,٩٢٠
وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٧,٥	١٦,٩	٪ ـ ٣,٤٤٠
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	١٠٣,٥	٩٩,٥	٪ ـ ٣,٨٨٠
وزارة الاقتصاد والتجارة	١٨٥,٥	١٦٠,٤	٪ ـ ١٣,٤٩٠
مجلس النواب	٣٤,٩	٣٠,٢	٪ ـ ١٣,٥١٠
وزارة الاشغال العامة والنقل	١٥٠,٧	١٢٨,٥	٪١٤,٧١٠
وزارة الزراعة	٢٨,١	٢٢,٨	٪ ـ ١٨,٨٢٠
وزارة الاعلام	٧٥,٦	٥٧,٠٦	٪ ـ ٢٤,٥٨٠

٥ : نصيب الإدارات العامة من اعتمادات الجزء الثاني «أ» (بآلاف الليرات)

وزعت اعتمادات الجزء الثاني «أ» من مشروع موازنة العام ١٩٨٥ على مختلف الأبواب. وقد رتبنا موقع كل من هذه الأبواب وفقاً لنسبته المئوية من مجموع اعتمادات هذا الجزء:

الباب	قيمة اعتمادات ٨٤	قيمة اعتمادات ٨٥	النسبة المئوية
وزارة العدل	لا شيء	١١٠	٪١٠٠
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٦٣٨٩٠	٧٤٦٤٧,٤	٪١٦,٨٣٠
وزارة الصناعة والنفط	١٤٦٥	١٥٣٠	٪٤,٤٣٠

أما الأبواب التي هبط نصيبها من اعتمادات هذا الجزء بالنسبة إلى موازنة ١٩٨٤ فهي

وزارة الصحة العامة	٢٠٥٥٥	٢٠١٣٠	٪ ـ ٢,٠٦٠
وزارة الدفاع الوطني	٤٩١٨٠٠	٤٦٤٢٨٥	٪ ـ ٥,٥٩٠
وزارة الزراعة	١٠٨٨٩٧	١٠٠٠٧٠	٪ ـ ٨,١٠
وزارة الموارد المائية والكهربائية	٩٦١٨٦	٨٧٨٦٩	٪ ـ ٨,٦٤٠
وزارة المالية	٧٥٦٠	٦٦٧٠	٪ ـ ١١,٧٧٠
وزارة التربية الوطنية	١٠١٤٥	٨٧٣٠	٪ ـ ١٤,٠٤٠
وزارة الاشغال العامة والنقل	٧١٣٩٠٠	٥٩٩٠٢٣	٪ ـ ١٦,٠٩٠
وزارة الداخلية	١٦٩٩٧٩	١٣٢١٤٤	٪ ـ ٢٢,٢٥٠
رئاسة مجلس الوزراء	٢٥٨٩٠	٢٠١١٥	٪ ـ ٢٢,٣٠٠
وزارة الاسكان والتعاونيات	٣٨٩٠	٢٩٩٨	٪ ـ ٢٢,٩٤٠
وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٣٧٠٠	٢٦٥٠	٪ ـ ٢٨,٣٧٠
وزارة السياحة	١٨٦٠٩	١٢٤٧٢	٪ ـ ٣٢,٩٨٠
رئاسة الجمهورية	٣٢٥٠	٢١٥٠	٪ ـ ٣٣,٨٤٠

وفيما يلي جدول بمجموع الواردات المقدرة في الموازنة العامة المبينة في المشروع مقارنة بمثيلاتها في موازنة العام ١٩٨٤.

ثانياً: مجموع الواردات المقدرة في مشروع الموازنة العامة لسنة ١٩٨٥ مقارنة بمثيلاتها في موازنة العام ١٩٨٥.

قدرت واردات الموازنة العامة في المشروع بـ ٠٠٠ ٠٠٠ ٨٩٢ ١٠ ل.ل. مقابل ١٠٨٩٧٠٠٠٠٠٠ ل.ل. في موازنة العام ١٩٨٤. وقد توزعت واردات المشروع كما يلي:

	١٩٨٤	١٩٨٥ (المشروع)
الباب الاول	٢٢٧٠١٠٠٠٠٠	٢٧٧٤١٠٠٠٠٠
الباب الثاني	٣٢٨٧٢٠٠٠٠٠	٣٣٤٦٢٠٠٠٠٠
الباب الثالث	٤٢٠٠٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠٠٠
الباب الرابع	١٤٣٢٧٠٠٠٠٠	٢٠٥٥٦٠٠٠٠٠
الباب الخامس	-	-
مجموع الجزء الاول	٧٠٣٢٠٠٠٠٠٠	٨٢١٧٠٠٠٠٠٠
الجزء الثاني (باب وحيد)	٣٨٦٥٠٠٠٠٠٠	٢٦٧٥٠٠٠٠٠٠
المجموع	١٠٨٩٧٠٠٠٠٠٠	١٠٨٩٢٠٠٠٠٠٠

١ ـ الضرائب المباشرة والرسوم المعائبة لها	٢٧٧٤١٠٠٠٠٠
٢ ـ الضرائب والرسوم غير المباشرة	٣٣٤٦٢٠٠٠٠
٣ ـ حاصلات املاك الدولة ومصالح الاستثمار	٤١١٠٠٠٠٠
٤ ـ ايرادات متفرقة	٢٠٥٥٦٠٠٠٠٠
٥ ـ مأخوذات من مال الاحتياط	-

ويتضمن الجزء الثاني باباً وحيداً يعكس الواردات الاستثنائية المأخوذة من قروض أو من موارد جديدة. فقدرت هذه الواردات بـ ٠٠٠ ٠٠٠ ٦٧٥ ٢ ل.ل.

وفيما يلي جداول باعتمادات الموازنات الملحقة مقارنة بمثيلاتها في موازنة العام ١٩٨٤.

جدول رقم ١

مقارنة الاعتمادات المرصدة في مشروع موازنة العام ١٩٨٥ للمواصلات السلكية واللاسلكية بمثيلاتها في موازنة العام ١٩٨٤

	١٩٨٤				١٩٨٥ (مشروع)			
	الجزء الاول ل.ل	الجزء الثاني «أ» ل.ل	الجزء الثاني «ب» ل.ل	المجموع	الجزء الاول ل.ل	الجزء الثاني «أ» ل.ل	الجزء الثاني «ب» ل.ل	المجموع
نفقات التجهيز والانشاء	٣٣٧٨٨٠٠٠	١٩٨٤٠٠٠٠٠	٧٦٤٣٥٠٠٠	٣٠٨٦٢٣٠٠٠	٣٣٧٤٢٥٠٠	١٦٦٤٠٠٠٠٠	٤٢٠٤٥٠٠٠	٢٤٢١٨٧٥٠٠
نفقات الصيانة والاستثمار	١٧٩٣٩٧٠٠٠	٥٣٧٠٠٠٠٠	ـ	٢٣٣٠٩٧٠٠٠	١٨٠٢٦٣٠٠٠	٥٠٥٥٠٠٠٠	ـ	٢٣٠٨١٣٠٠٠
المصلحة الادارية المشتركة	٢١٩١٢٥٠٠٠	ـ	ـ	٢١٩١٢٥٠٠٠	٣٢٢٤٢٩٠٠٠	ـ	ـ	٣٢٢٤٢٩٠٠٠
ادارة المراقبة العامة	٩٢١٠٠٠	ـ	ـ	٩٢١٠٠٠	٨٤١٥٠٠	ـ	ـ	٨٤١٥٠٠
الديون المتوجبة الاداء	٢٠١٠٠٠٠٠	ـ	ـ	٢٠١٠٠٠٠٠	٢٠٢٠٠٠٠٠	ـ	ـ	٢٠٢٠٠٠٠٠
احكام قضائية ومصالحات	١١٠٠٠٠	للذكر	للذكر	١١٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠	للذكر	للذكر	٤١٠٠٠٠
احتياطي الموازنة	١٣٥٠٢٤٠٠٠	ـ	ـ	١٣٥٠٢٤٠٠٠	١٠٠١١٩٠٠٠	ـ	ـ	١٠٠١١٩٠٠٠
مجموع النفقات	٥٨٨٤٦٥٠٠٠	٢٥٢١٠٠٠٠٠	٧٦٤٣٥٠٠٠	٩١٧٠٠٠٠٠٠	٦٥٨٠٠٥٠٠٠	٢١٦٩٥٠٠٠٠	٤٢٠٤٥٠٠٠	٩١٧٠٠٠٠٠٠

يستدل من الجدول المذكور أن نفقات التجهيز والإنشاء هبطت أرقامها في مشروع موازنة العام ١٩٨٥ وقد تناول هذا الهبوط اعتمادات الجزء الثاني «أ»، وأن اعتمادات المصلحة الإدارية المشتركة ارتفعت في المشروع الراهن، وسجل احتياطي الموازنة هبوطاً ملحوظاً. إلا أن مجموع الاعتمادات بقي متوازياً في كل من موازنة العام ١٩٨٤ ومشروع موازنة العام ١٩٨٥.

ب: الاعتمادات المرصدة لموازنة مديرية اليانصيب الوطني

تأتي موازنة مديرية اليانصيب الوطني في المرتبة الثانية من الموازنات الملحقة إلا أن ما رصد لها يحل في الصف الثالث من حيث المجموع

جدول رقم ٢
مقارنة الاعتمادات المرصدة لموازنة مديرية اليانصيب الوطني
في مشروع الموازنة للعام ١٩٨٥ بمثيلاتها في موازنة العام ١٩٨٤

	اعتمادات ١٩٨٤ ل.ل			اعتمادات ١٩٨٥ (مشروع) ل.ل		
	الجزء الاول	الجزء الثاني «أ»	المجموع ل.ل	الجزء الاول	الجزء الثاني «أ»	المجموع ل.ل
مديرية اليانصيب الوطني	١٨٢٢٦١٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٨٢٣١١٠٠٠	١٩٤٦٧٣٩٠٠	٢٥	١٩٤٦٩٨٩٠٠
الديون المتوجبة الاداء	للذكر	ـ	للذكر	للذكر	ـ	للذكر
احكام قضائية ومصالحات	للذكر	ـ	للذكر	للذكر	ـ	للذكر
احتياطي الموازنة	١٢٦٨٩٠٠٠	ـ	١٢٦٨٩٠٠٠	١٠٣٠١١٠٠	ـ	١٠٣٠١١٠٠
مجموع النفقات	**١٩٤٩٥٠٠٠٠**	**٥٠٠٠٠**	**١٩٥٠٠٠٠٠٠**	**٢٠٤٩٧٥٠٠٠**	**٢٥**	**٢٠٥٠٠٠٠٠٠**

ج: الاعتمادات المرصدة لموازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري.

تأتي موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري الثالثة من حيث ترتيب الموازنات الملحقة. وقد لحظ في هذه الموازنة ١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. في الجزء الأول ـ البند الأول ـ الفصل الثالث ـ للمساهمة، من قبل الموازنة العامة، لتغطية الخسارة الناشئة عن دعم أسعار الطحين والخبز، هذا الدعم الذي اقترحنا إلغاءه.

جدول رقم ٣

مشروع موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري للعام ١٩٨٥

ومقارنة ارقامها بموازنة العام ١٩٨٤

	١٩٨٤				١٩٨٥ (مشروع)			
	الجزء الاول ل.ل	الجزء الثاني «أ» ل.ل	الجزء الثاني «ب» ل.ل	المجموع	الجزء الاول ل.ل	الجزء الثاني «أ» ل.ل	الجزء الثاني «ب» ل.ل	المجموع
مكتب الحبوب والشمندر السكري	٤٠٤١٧٤٦٠٠	١٥٠٠٠٠٠	-	٤٠٥٦٧٣٦٠٠	٣٨٢٠٣٥٩٠٠	١٦٠٠٠٠٠	-	٣٨٣٦٣٥٩٠٠
احكام قضائية ومصالحات	للذكر	للذكر	-	للذكر	للذكر	للذكر	-	للذكر
احتياطي الموازنة	٤١١٥٠٠٠٠٠	للذكر	-	٧٣٢٥٤٠٠	٥٢٦٤١٠٠	للذكر	-	٥٣٦٤١٠٠
وفر الموازنة	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع النفقات	٤١١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	-	٤١٣٠٠٠٠٠٠	٣٨٧٤٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	-	٣٨٩٠٠٠٠٠٠

يستدل مما تقدم أن اعتمادات مكتب الحبوب والشمندر السكري كما وردت في مشروع موازنة العام ١٩٨٥ هبطت بمقدار ٢٤ مليون ل.ل. مما كان ملحوظاً في العام ١٩٨٤، وإن هذا الهبوط تناول الجزء الأول. وتحتل موازنة المكتب المرتبة الثانية، من حيث أرقامها، في الموازنات الملحقة. علماً بأن نسبة الهبوط بلغت ٥,٨١٪.

وفي ما يلي بيان بالواردات المقدرة للموازنات الملحقة في مشروع موازنة العام ١٩٨٥.

ثالثاً: الواردات المقدرة في الموازنات الملحقة

أ ـ المواصلات السلكية واللاسلكية

بقيت الواردات المقدرة للمواصلات السلكية واللاسلكية محتفظة بمستواها المسجل في العام ١٩٨٤، إذ قدرت هذه الواردات بـ ٩١٧ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. وقد احتلت واردات المخابرات المحلية والخارجية والاشتراكات والغرف المرتبة الأولى، فقدرت بـ ٣٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. في حين أنها قدرت بـ ٤٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٨٤. واحتلت واردات المخابرات الدولية المرتبة الثانية إذ قدرت بـ ٢٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.، فيما بلغت هذه الإيرادات عام ١٩٨٤: ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

ب ـ اليانصيب الوطني

زادت تقديرات واردات اليانصيب الوطني بموجب مشروع موازنة العام ١٩٨٥ مبلغاً قدره ١٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. عن مثيلاتها في العام ١٩٨٤، إذ بلغت واردات المشروع ٢٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. مقابل ١٩٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. في موازنة العام ١٩٨٤. وقد تناولت الزيادة حاصلات بيع أوراق اليانصيب بما قيمته ٩ ٧٠٠ ٠٠٠ ل.ل.

ج ـ مكتب الحبوب والشمندر السكري

تراجعت الواردات المقدرة لمكتب الحبوب والشمندر السكري في مشروع موازنة العام ١٩٨٥ إلى ١٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. في حين أنها بلغت، حسبما جاء في موازنة العام ١٩٨٤، ٢٠٩٠٠٠٠٠٠ ل.ل. وقد تناول هذا التراجع مبيعات مكتب الحبوب مسجلاً ١٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. وقابله ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. في العام ١٩٨٤.

وفيما يلي جداول ثلاثة تبين تفصيل أرقام الواردات المقدرة لكل من الإدارات المذكورة ذات الموازنات الملحقة.

جدول رقم ١

جدول اجمالي بالواردات المقدرة لموازنة المواصلات السلكية واللاسلكية

رقم الجزء	تعيين الاجزء	الواردات المقدرة لعام ١٩٨٥ل.ل
الجزء	الاستثمار	٩١٧٠٠٠٠٠٠
	مجموع الواردات	**٩١٧٠٠٠٠٠٠**

جدول رقم ٢

جدول اجمالي بالواردات المقدرة لموازنة مديرية اليانصيب الوطني

رقم الفصل	تعيين الفصول	الواردات المقدرة لعام ١٩٨٥ ل.ل
الفصل الاول	واردات مديرية اليانصيب الوطني	٢٠٥٠٠٠٠٠٠
الفصل الثاني	مأخوذات من مال الاحتياط	للذكر
مجموع الواردات		**٢٠٥٠٠٠٠٠٠**

جدول رقم ٣

جدول اجمالي بالواردات المقدرة لموازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري

رقم الفصل	تعيين الفصول	الواردات المقدرة لعام ١٩٨٥ ل.ل
الفصل الاول	حاصلات مكتب الحبوب والشمندر السكري	١٩٠٠٠٠٠٠٠
الفصل الثاني	رسوم القمح والدقيق والسكر والمصنوعات السكرية وبعض الحبوب والثمار الزيتية	١٥٧٠٠٠٠٠
الفصل الثالث	مساهمة من الموازنة العامة	١٥٠٠٠٠٠٠٠
الفصل الرابع	مأخوذات من مال الاحتياط	٢٢٣٠٠٠٠٠
مجموع الواردات		**٣٨٩٠٠٠٠٠٠**

أيها السادة

هذه هي الموازنة العامة مشروعاً، أعددناها بالأرقام وبالنصوص القانونية، نعرضها على مجلسكم الكريم للدرس والإقرار.

صحيح أن أرقام هذه الموازنة ما فتئت تتحرك ببطء كلي نتيجة الأحداث القاهرة، إلا أن هذا الجمود لا بد أن يزول في حال اقتران مساعينا ومحاولاتنا على صعيد الأمن والسيادة، بما يعيد إلى الأرقام زخمها وإلى الموازنة العامة دورها الفاعل في كافة الحقول، ولاسيما الحقل الاقتصادي.

لذلك

وبما أن الاقتصاد الوطني كان الأكثر تعرضاً، في بنيته ونموه للأحداث، رأينا عرض واقع هذا الاقتصاد بمعظم قطاعاته، حتى آخر الفصل الثالث من العام ١٩٨٤ تقريباً، لنتبين وإياكم فداحة الأضرار التي أنهكت مقوماته.

ولا بد أيضاً من أن نستهل عرضنا هذا، بلمحة عن الاقتصاد العالمي، لأن اقتصادنا يتأثر مبدئياً بسلبيات هذا الاقتصاد الأخير وبإيجابياته.

الاقتصاد العالمي

الاقتصاد العالمي عام ١٩٨٣

تأكد في عام ١٩٨٣ وفي القسم الأول من العام ١٩٨٤ الانتعاش الاقتصادي الذي ظهرت بوادره خلال ١٩٨٢ في بلدان عديدة وامتد إلى أهم الدول الصناعية. وقد فاقت معدلات النمو الفعلية إجمالاً ما كانت عليه في العام المنصرم، فبلغ نمو الاقتصاد العالمي ٢ بالمئة بعد جمود شبه كلي خلال ١٩٨٢. ومن أبرز ظواهر العام ١٩٨٣ أيضاً وحتى الفصل الثاني من ١٩٨٤ تباطؤ التضخم لدى العديد من الدول في حين لم يكن للازدهار الاقتصادي إلا انعكاسات طفيفة على مستوى البطالة الذي بقي عالياً نسبياً، باستثناء تراجع بسيط في بعض البلدان. غير أن النتائج تفاوتت بالطبع بين بلد وآخر. فلدى ثلاثة بلدان رئيسية ـ وهي الولايات واليابان وبريطانيا العظمى ـ تعدى النمو الفعلي نسبة الـ ٣ بالمئة متخطياً بذلك مستواه في العام المنصرم. وفي مجموعة البلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فاق متوسط النمو الـ ٢ بالمئة بعد التراجع الطفيف الذي سجله في عام ١٩٨٢، وفي الوقت نفسه انحسرت البطالة في الولايات المتحدة فيما توسعت قليلاً لدى الدول الأوروبية إلا أن تباطؤ التضخم في معظم البلدان يبقى من أبرز الأحداث

الممتدة من العام ١٩٨٣ حتى منتصف العام ١٩٨٤. ففي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا اقتصر ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك على ٣ بالمئة أو أقل، في حين لم يتعد معدل التضخم في بريطانيا العظمى الـ ٥ بالمئة. وبقي معدل التضخم قريباً من مستوى الـ ١٠ بالمئة. بل فاقه لدى دول عديدة وبصورة خاصة في فرنسا. ولدى مجموعة البلدان التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بلغ متوسط التضخم ٥,٥ بالمئة مقابل أكثر بقليل من ٧ بالمئة في العام المنصرم.

وساهم هذا التباطؤ في معدل نمو التضخم بدون شك في خلق أجواء ملائمة للانتعاش الاقتصادي، إذ شكل أحد مسبباته بعد أن انعكس ارتفاعاً في المداخيل الحقيقية ومن ثم ازدياداً في مستوى الاستهلاك. ويعزى الانتعاش الاقتصادي أيضاً إلى تحسن أجواء الثقة في الدول الصناعية الرئيسية وإلى انخفاض حدة التوقعات عن قوة التضخم. بالإضافة إلى كل من هذا كان للسياسات الاقتصادية ـ ولاسيما النقدية ـ تأثير أكيد لجهة دفع عجلة الاقتصاد. فالتخفيف النسبي من القيود النقدية انعكس، كما يظهر، إيجاباً على الطلب الإجمالي.

بالرغم من التراجع الطفيف في معدلات الفوائد بقيت مستوياتها عالية إن بالنسبة للمعدلات الإسمية أو بالنسبة للمعدلات الفعلية، علماً بأن فروقات كبيرة في متوسط المعدلات تواجدت بين الدول الصناعية الرئيسة. وبصورة خاصة، بقيت أسعار الفوائد الحقيقية مرتفعة في الولايات المتحدة بسبب العجز المستمر في الموازنة الفدرالية. أما التطورات لاستمرارية هذا العجز فتؤثر ليس فقط على معدلات الفوائد إنما أيضاً على طبيعة الطلب الإجمالي كما على النمو الاقتصادي.

ترتبت على الفروقات بين معدلات الفوائد، إلى حد معين، بعض الظواهر البارزة في أسواق القطع العالمية وخاصة القوة التي يتمتع بها الدولار بالنسبة لسائر العملات الرئيسة. إلا أن لصلابة العملة الأميركية خلال العام ١٩٨٣ بنوع خاص أسباباً أخرى منها سياسية ومنها اقتصادية كان أهمها أجواء القلق التي سادت الأسواق المالية خلال هذه الفترة. وبنتيجة كل هذه العوامل مجتمعة شهدت الولايات المتحدة بسهولة تدفقاً ملحوظاً للرساميل ساعدها على تمويل العجز المتزايد في كل من ميزانها الجاري وميزانها التجاري.

ارتفعت بذلك قيمة الدولار خلال ١٩٨٣ والنصف الأول من العام ١٩٨٤ بالنسبة للعملات الأخرى بصورة مطردة. وقد حصل هذا التراجع في هذه العملات بالرغم من الفائض المسجل في كل من الميزان التجاري والميزان الجاري للبلدان الصناعية، إلا أن الين الياباني كان أكثر صموداً تجاه الدولار. وتعزى هذه القوة في الين بصورة رئيسة إلى ازدياد صادرات اليابان حيث أظهر ميزانه الجاري خلال ١٩٨٣ فائضاً يوازي ثلاثة أضعاف ما كان عليه في عام ١٩٨٢. وقد سجل الين ارتفاعاً مرموقاً بالنسبة لسائر العملات الأوروبية، ولاسيما المارك الألماني، في حين كان

سعره أقل تقلباً تجاه الدولار. ويعود ذلك إجمالاً إلى العجز الواقع في الميزان الجاري وميزان المدفوعات البريطانيين. أخيراً تراجع الفرنك الفرنسي هو أيضاً بالنسبة للدولار، غير أنه استفاد من ضعف المارك الألماني ومن التقلص الملموس في عجز الميزان التجاري الفرنسي.

تسعى حالياً الدول الصناعية بوسائل متشعبة، بدأت بإعطاء ثمارها، إلى توفير الأجواء الموءاتية لنمو مطرد. وتهدف هذه الوسائل في معظم الحالات إلى إلغاء أو تخفيف العقد البنيوية التي تعيق النمو الاقتصادي. وفي عدة بلدان تبرز محاربة التضخم والبطالة كهدفين رئيسيين ضروريين. ومن المرجح أن عوامل عديدة مثل تراجع معدلات الفوائد وتخفيف القيود الاقتصادية ولاسيما الحماية، وكذلك تدعيم الثقة الاقتصادية، إن حصلت، قد تأتي بفوائد كبيرة للاقتصاد العالمي. أما على صعيد الأسواق العالمية فهنالك جهود إضافية واجبة الإجراء، كإزالة العوائق الجمة من أمام التبادل التجاري ومعالجة الخلل المزمن من البنية الاقتصادية لعدد كبير من الدول والذي يؤدي إلى استمرار ضعف الإنتاجية الاقتصادية فيها.

أما الدول النامية فقد عانى عدد كبير منها وما يزال، من الصعوبات التي تفرزها ديونها الخارجية، وذلك بالرغم من تقلص حدة هذه الصعوبات نسبياً. ولم تسمح التطورات والسياسات الاقتصادية بعد بتخفيض معدلات الفوائد. إلا أن هذا الانخفاض إذا حصل، وكذلك تخفيف تدابير الحماية المطبقة من قبل الكثير من الدول الصناعية، من شأنه المساهمة، إلى حد كبير، في حلحلة هذه المشاكل. ويجدر الذكر هنا أن صندوق النقد الدولي يشير إلى أن العديد من البلدان المستقرضة قامت بجهود اقتصادية تصحيحية جدية لم تعط كامل ثمارها بعد.

على كل حال عرفت الدول النامية حتى آخر النصف الثاني من العام ١٩٨٤ نمواً يقل عن نمو الدول الصناعية بحوالي ١٠ بالمئة. وقد سجلت صادرات البلدان النامية بعض الزيادة، إلا أن معدلات أسعار التبادل النسبية تدنت في كثير منها. وفي بلدان عديدة أيضاً، وخاصة في أفريقيا وأميركا اللاتينية، استمر الدخل الحقيقي للفرد بالانخفاض. أما الدول النامية المصدرة للنفط فلم تتحسن أوضاعها بعد بشكل ملحوظ رغم ازدهار الاقتصاد العالمي. فالبعض منها لم يزل ينوء تحت وطأة ديونه الضخمة، في حين يتحمل البعض الآخر الانعكاسات السلبية لتدني أسعار النفط. وقد أدى تقلص مداخيل بعض هذه الدول النفطية من جهة، وازدياد نفقاتها الحربية أو الأمنية من جهة أخرى، إلى عرقلة العديد من المشاريع الإنمائية.

بالنظر لهذه المصاعب المستديمة، يظهر أن التعاضد العالمي والتنسيق بين السياسات الاقتصادية أصبحا اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وقد شعر أعضاء صندوق النقد الدولي بتزايد احتياجات بلدان عديدة إلى السيولة فعمدوا إلى رفع شامل لاحتياطات الدول الأعضاء بنسبة

٤٨ بالمئة. وقد سمحت إعادة النظر الشاملة في الحصص لدى الصندوق، الثامنة من نوعها، بزيادة حصة لبنان لديه من ٢٧,٩ مليون إلى ٧٨,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

الاقتصاد اللبناني

لم ينعكس الانتعاش الاقتصادي الحاصل في العالم خلال ١٩٨٣ وحتى المنتصف الأول من العام ١٩٨٤ على الاقتصاد اللبناني. وتبقى هذه الملاحظة ممكنة إجمالاً بالرغم من عدم توافر إحصاءات كافية عن مستوى النشاط الاقتصادي ومن الغياب الكلي للحسابات الوطنية. وتعود آخر الإحصاءات المتوافرة عن الناتج المحلي القائم (P.N.B) إلى العام ١٩٧٣. ومن ثم لا يوجد لهذا الناتج إلا تقديرات لم يعتمد مصرف لبنان أي منها لعام ١٩٨٣. فالتغيرات الجذرية التي طرأت على البنية الاقتصادية أبطلت إلى حد كبير فائدة التقديرات التي تعتمد على سلسلة المعطيات السابقة. وعلى كل حال، تدل عدة مؤشرات على احتمال كبير بأن يكون الناتج المحلي القائم اليوم، محسوباً بأسعار ثابتة، قد تدنى بشكل ملموس عن مستواه في العام ١٩٧٥. ومن الجدير بالذكر أن صافي حركة الرساميل غطى جزئياً هذا التدني، لاسيما في السنوات الأخيرة، فساهم ذلك بالتالي في توسيع الفرق بين الناتج المحلي القائم والناتج الوطني القائم، كما ساهم في تعزيز متوسط مدخول الفرد.

من الأرجح أن يكون الناتج الوطني القائم قد تقلص في لبنان خلال ١٩٨٣ وحتى منتصف ١٩٨٤. وإذا كان تأكيد هذا التقلص أو إيجاد الدلائل الكافية عنه أمراً صعباً، فإنه من المستحيل معرفة حجمه في الوضع الحالي للإحصاءات. ويعزى تدني الناتج الوطني إلى تدني الناتج المحلي كما إلى تباطؤ حركة ورود الرساميل من الخارج. فالتحقيقات التي أجريت لدى المصارف والإحصاءات التي توافرت عن الموجودات الخارجية تدخل على تدني تدفق الرساميل إلى لبنان. ولهذا التدني، بدون شك، علاقة بالركود الاقتصادي في العديد من الدول التي تستقطب العاملين اللبنانيين وبصورة خاصة دول منطقة الخليج العربي.

فالواقع أن الركود الحاصل في لبنان ليس له علاقة وثيقة بالتباطؤ الذي شهده الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة. ويرتبط هذا الركود بالحقيقة غلى حد كبير بالأوضاع العامة التي تسود البلاد وبالتالي بموقف العملاء الاقتصاديين تجاه هذه الأوضاع. فالصدامات السياسية التي تعرضت لها البلاد خلال السنتين أو الثلاث الأخيرة بلغت درجة من الحدة أدت إلى زعزعة التوازن الاقتصادي، هذا التوازن الذي كانت قد ضعفت ركائزه بفعل الحروب والأزمات السياسية المتكررة التي أصابت البلاد في السنوات القليلة السابقة.

في عام ١٩٨٢ كان الاقتصاد اللبناني قد تباطأ بشكل ملحوظ، لاسيما خلال النصف الثاني.

إلا أن العام انتهى مع بروز توقع لا بل بوادر بعض الانتعاش الاقتصادي استمرت خلال مطلع عام ١٩٨٣. إلا أن النتائج الاقتصادية لمجمل العام تصل، بسبب التطورات اللاحقة، على أبعد تقدير إلى مستوى العام المنصرم، إنما الأرجح أنها كانت أدنى منه.

ولم يشمل التراجع خلال ١٩٨٣ و١٩٨٤ سائر المؤشرات الاقتصادية المتوافرة، غير أن بعض المؤشرات الهامة مثل إنتاج الكهرباء والصادرات الإجمالية من السلع والصادرات الصناعية وإنتاج الأسمنت تظهر ميلاً إلى تراجع النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة. وبالإضافة إلى ذلك تدل بعض المؤشرات وكذلك التحقيق الذي يقوم به مصرف لبنان لدى بعض المؤسسات الاقتصادية، على أن هذا التراجع حصل تدريجياً بحيث كان مستوى النشاط الاقتصادي خلال النصف الثاني من العام ١٩٨٣ ولاسيما في الفصل الثالث أدنى مما كان عليه في أوائل العام. فحركة كل من مرفأ ومطار بيروت مثلاً شرعت في التباطوء اعتباراً من الفصل الثالث، وتدنى أيضاً إنتاج مؤسسة كهرباء لبنان للتيار الكهربائي بأكثر من ١٨ بالمئة خلال الفصل الأخير بالنسبة للفصل الثاني مما جعل مستوى الإنتاج لعام ١٩٨٣ قريباً جداً من مستوى العام ١٩٨٢.

وقد اضطرت الدولة خلال عام ١٩٨٣ إلى زيادة نفقاتها بالعملات الأجنبية التي فاقت المليار دولار. وانضمت هذه النفقات إلى العجز المعهود في الميزان التجاري وإلى خروج لا يستهان به من الرساميل لتؤدي للمرة الأولى منذ عام ١٩٧٦ إلى عجز هام في ميزان المدفوعات. ويعتبر هذا العجز تطوراً أساسياً وخطيراً في اقتصاد لبنان، لأن ميزان المدفوعات سجل فوائض متتالية في السنين الماضية وحتى سنين الحرب باستثناء العام ١٩٧٦، ولأن هذه الفوائض كانت تساهم إلى حد كبير في المحافظة على قيمة العملة الوطنية وفي رفع قيمة الدخل اللبناني الفردي بشكل ملموس.

ويعود التراجع الحاصل في قيمة الليرة تجاه الدولار ومعظم العملات الأجنبية خلال العام ١٩٨٣ واستمراراً العام ١٩٨٤ إلى تدني موجودات لبنان الخارجية. علماً بأن تدني هذه الموجودات يؤثر بدوره على توقعات الجمهور بالنسبة لمستقبل سعر الليرة، ويزيد بالتالي في تراجعها. ولا حاجة للتأكد على تنامي الحساسية لدى حاملي النقد الأجنبي في سوق حر كبيروت وفي ظل الظروف الراهنة تجاه تدني الموجودات الخارجية أو حتى تجاه مجرد شائعة عن ارتفاق تدنيها، وهذا بمعزل عما تسببه الأحوال الأمنية من اضطرابات في سوق القطع المحلية. وقد لوحظت مثل هذه الاضطرابات، وإن بصورة متقطعة، خلال عام ١٩٨٣ ولاسيما خلال الفصل الثالث منه وامتداداً حتى الفصل الثالث من العام ١٩٨٤.

ومن جهة أخرى أدى تراجع الليرة خلال ١٩٨٤ إلى ارتفاع كلفة البضائع المستوردة ولاسيما المواد الأولية الصناعية، فنتج عن ذلك ازدياد في كلفة المصنوعات اللبنانية، غير أن التضخم الذي

كان قد تباطأ منذ أوائل ١٩٨٣ ظل بطيئاً حتى اليوم بالرغم من ارتفاع أسعار العملات الأجنبية وازدياد عجز الدولة ودينها لدى مصرف لبنان. ومما لا شك فيه، أن تدني مستوى الطلب الإجمالي في الاقتصاد اللبناني ساهم بعض الشيء في احتواء التضخم، علماً بأن مؤشر ارتفاع الأسعار الاستهلاكية كان قد سجل زيادة بلغت ٧,٢٠ بالمئة حسب غرفة التجارة والصناعية في بيروت و٩,٠٠ بالمئة حسب الاتحاد العمالي العام اللبناني.

إن تدني النشاط الاقتصادي يشرح جزئياً التدني الحاصل في نسبة نمو العناصر النقدية والتسليف. في هذا الإطار، حافظ مصرف لبنان على موقفه المتشدد عموماً تجاه تزايد النقد، إلا أنه اضطر أحياناً إلى زيادة القاعدة النقدية بشكل ملموس، لاسيما عن طريق زيادة تسليفاته للقطاع العام، في وقت تدنت فيه الاكتتابات لسندات الخزينة.

مما لا شك فيه أن الاقتصاد اللبناني هو اليوم عند نقطة تحول هامة بعد أن ضعفت كثيراً قدرته على التكيف مع الأوضاع. إلا أن هذا الاقتصاد لا يزال يتمتع بالكثير من الطاقات والميزات التي من شأنها أن تمكنه من استعادة حيويته إذا ما تأمنت الحلول السريعة لمشاكل لبنان السياسية، والدليل على قوة احتمال هذا الاقتصاد هو صمود بعض قطاعاته التالي ذكرها، بوجه الإرهاق الذي أصابها في خلال المحنة المستمرة.

التجارة الخارجية

الصادرات اللبنانية

إن التقديرات حول إحصاءات التجارة الخارجية هي تقريبية ويستند إلى تقدير الصادرات اللبنانية انطلاقاً من قيمة المبادلات المسجلة لدى غرف التجارة اللبنانية، ومن إحصائيات البلدان المصدرة إلى لبنان.

غير أنه من الواضح أنها تطورت بشكل سلبي خلال عام ١٩٨٣ بالمقارنة مع السنوات الماضية. إذ ارتفع العجز في التبادل الخارجي إلى حدود ١٣ مليار ل.ل. مسجلاً بذلك تزايداً بنسبة ٦٣٪ بالمقارنة مع عام ١٩٨٢، وذلك نتيجة للتراجع الكبير الذي طرأ على حركة التصدير التي انخفضت من ٥٢٥٠ ل.ل. عام ١٩٨٢ إلى ٢٧٠٠ م. ل.ل. عام ١٩٨٣. وهذا ما جعل نسبة تغطية الصادرات بالواردات في حدود ١٨٪ مقابل ٤٠٪ خلال السنوات الماضية. (جدول رقم ١).

والواقع أن الاقتصاد اللبناني هو من أكثر اقتصاديات العالم تأثراً بالخارج، أي أن التوسع

الاقتصادي مرتبط لحد كبير بحجم التبادل التجاري. فلبنان يستورد حوالي ٦٠٪ من إنتاجه القومي وبالتالي بقدر ما ترتفع المستوردات بقدر ما يتزايد الإنتاج المحلي وإمكانية التصدير. وإضافة للأسباب البنيوية للعجز التجاري فإن تزايده متعلق بالأوضاع المحلية وخاصة بالتحويلات الخارجية والتي من شأنها توليد طلب إضافي داخل السوق المحلي، مما يؤدي الى تزايد في الاستيراد بهدف إشباع هذا الطلب. من هنا فإن العجز في الميزان التجاري ليس ظاهرة مرضية في الاقتصاد اللبناني كما يشاع، ومحاولة تخفيفية أمر مشروع، غير أن إمكانية إلغائه كلياً غير ممكنة في الأمد المنظور.

أولاً: تطور الصادرات اللبنانية خلال عام ١٩٨٣ وخلال الأشهر الأولى من عام ١٩٨٤

الصادرات خلال عام ١٩٨٣

تابعت الصادرات اللبنانية عام ١٩٨٣ التراجع الذي عقب الاجتياح الإسرائيلي ولكن بنسب أكبر. إذ يتبين من التطور الفصلي للصادرات اللبنانية أن قيمة الصادرات لكل فصل لم تتعد نصف ما كانت عليه في الفترة المقابلة التي سبقت الاجتياح الإسرائيلي.

وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات اللبنانية سجلت خلال الفصل الثاني من عام ١٩٨٣ تزايداً طفيفاً نسبته ٧,٥٪ بالمقارنة مع الفصل الأول، إلا أنها عادت وتراجعت بشكل ملحوظ خلال الفصل الثالث ولاسيما في شهر أيلول حيث عرفت أدنى مستوى لها، محققة تراجعاً نسبته ٤٦,١٪ بالمقارنة مع شهر آب.

يعود هذا التدهور في صادرات عام ١٩٨٣ إلى عوامل عدة أهمها:

- الدمار الكلي والجزئي الذي حل بالمنشآت الصناعية وأدى إلى تدني في قدرة ومناعة الإنتاج.
- الصعوبات التي واجهها قطاع الزراعة من مشاكل مواصلات وإتلاف للإنتاج من جراء الاجتياح الإسرائيلي وأحداث الجبل.
- تقلص الأسواق الخارجية من جراء انغلاق سوق العراق الذي كان يستحوذ على قسم كبير من الصادرات اللبنانية، وامتناع المملكة العربية السعودية عن شراء بعض المنتجات اللبنانية خوفاً من تسرب السلع الإسرائيلية إلى السوق المحلية.

١ ـ أهم أصناف الصادرات اللبنانية

شكلت الصادرات من منتجات المملكة الحيوانية النباتية ٢٩,٣٪ من المجموع أو ٧٨٨,٥م.

ل.ل. في حين شكلت الصادرات الصناعية من أحجار كريمة وشبه كريمة مواد نسيجية ومصنوعاتها، آلات ومعدات كهربائية، مصنوعات من حجز وإسمنت، وأيضاً منتجات الصناعات الكيماوية ٤٠,٨٪ من مجمل الصادرات ذات المنشأ اللبناني لعام ١٩٨٣.

ويستفاد من الجدول رقم ٥ أن جميع هذه الأصناف المصدرة قد سجلت تراجعاً ملموساً ولو بنسب متفاوتة، في حين سجلت الصادرات من أحجار كريمة وشبه كريمة تزايداً نسبته ١١,٢٪ بالمقارنة مع عام ١٩٨٢.

ـ منتجات المملكة النباتية

بلغ مجموعها ٧٣٥,٦ مليون ل.ل. خلال عام ١٩٨٣ مشكلة بذلك ٢٧,٣٪ من مجموع الصادرات توزعت هذه المنتجات على بندين أساسيين:

ـ الفاكهة : ٦٥٢,٥ م.ل.ل. أو ٢٤,٢٪

ـ خضار وسواها: ٨٣,١ م.ل.ل. أو ٣,١ ٪

ـ لؤلؤ وأحجار كريمة وشبه كريمة

طرأ تغير كبير في أهمية الصادرات من أحجار كريمة وشبه كريمة إذ بلغ مجموعها ٢٩٥,٤ م.ل.ل. مشكلة بذلك ١١٪ من المجموع في حين كانت بحدود ٥٪ خلال العامين ١٩٨١ و١٩٨٢.

ـ مواد نسيجية ومصنوعاتها

بلغ مجموعها ٢٢٥,٤ مليون ل.ل. عام ١٩٨٣ مقابل ٥٩٦ مليون ل.ل. عام ١٩٨٢ مسجلة بذلك تراجعاً ضخماً نسبته ٦٣,٢٪.

يتوزع القسم الأكبر منها كما يلي:

ـ ألبسة رجالية خارجية : ٦٥ م.ل.ل.

ـ ألبسة نسائية رجالية : ٥٧ م.ل.ل.

ـ سجاد : ١٥,٩ م.ل.ل.

ـ آلات ومعدات كهربائية

بلغ مجموعها ٢١٤,٧ مليون ل.ل. عام ١٩٨٣ مقابل ٢٨١ مليون ل.ل. عام ١٩٨٢ مسجلة بذلك تراجعاً نسبته ٢٣,٦٪.

ـ منتجات الصناعات الكيماوية

بلغ مجموعها ٢٠٧ مليون ل.ل. عام ١٩٨٣ مقابل ٣٥٠ مليون ل.ل. عام ١٩٨٢ مسجلة بذلك تراجعاً نسبته ٤٠,٨٪. يتوزع القسم الأكبر منها كما يلي:

ـ مستحضرات طبية : ٥٧,٣ مليون ل.ل.

ـ مواد صباغة : ٤٦,٥ مليون ل.ل.

ب ـ أسواق الصادرات اللبنانية

ترافق تناقص الصادرات عام ١٩٨٣ مع تزايد في تمركزها الجغرافي: إذ أن ٩٥٪ من مجمل الصادرات اللبنانية تنساب نحو البلدان العربية في حين تستحوذ أسواق المملكة العربية السعودية وحدها على ٤٨٪ من المجموع.

تقدر قيمة الصادرات اللبنانية إلى البلدان العربية بـ ٢٥٥٩ مليون ل.ل. عام ١٩٨٣ مقابل ٤٣٨٩م. ل.ل. مسجلة بذلك تراجعاً نسبته ٤٢٪.

ـ السعودية

بلغ مجموع الصادرات اللبنانية إلى السعودية ١٢٩٤ مليون ل.ل. عام ١٩٨٣ مقابل ١٥٥٩ مليون ل.ل. عام ١٩٨٢ مسجلة بذلك تراجعاً نسبته ١٧٪.

ـ الفاكهة : ٢١١,١ مليون ل.ل.
(أو ٣٢,٤٪ من مجمل صادرات الفاكهة)

ـ لؤلؤ وأحجار كريمة : ٢٠٩,٧ مليون ل.ل.

ـ مواد نسيجية ومصنوعاتها: ١٢١,٧ مليون ل.ل.

ـ معدات نقل : ٩٠,١ مليون ل.ل.

ـ آلات وأجهزة كهربائية : ١٠٠,٦ مليون ل.ل.

ـ معادن عادية ومصنوعاتها: ٨٦,٦ مليون ل.ل.

ـ سوريا

استقطبت الأسواق السورية ١١,٣٪ من مجمل الصادرات اللبنانية لعام ١٩٨٣، فبلغ مجموعها ٣٠٦ مليون ل.ل. مقابل ٣٩٠ مليون ل.ل. عام ١٩٨٣ مسجلة بذلك تراجعاً نسبته ٢١,٥٪.

فيما يلي أهم الأصناف المصدرة إلى سوريا لهذا العام:

- الفاكهة : ١٨٤ مليون ل.ل. (أو ٢٨,٢٪ من مجمل صادرات الفاكهة)
- منتجات الصناعات الكيماوية : ٢٤,٦ مليون ل.ل.
- معادن عادية ومصنوعاتها : ٢٠,٨ مليون ل.ل.

- العراق

تدهورت الصادرات اللبنانية إلى العراق بنسبة ٨٣,٧٪ من ١١٦٣ مليون ل.ل. عام ١٩٨٢ إلى ١٩٠ مليون ل.ل. عام ١٩٨٣. ولم تعد تشكل سوى ٧٪ من المجموع مقابل ٢٢,١٪ و٢٦,٤٪ في العامين ١٩٨٢ و١٩٨١ على التوالي:

يعود هذا التراجع لعوامل عدة ربما كان أهمها الحرب الإيرانية - العراقية وانحسار قدرة العراق على الاستيراد.

تجدر الإشارة إلى أن الصادرات اللبنانية إلى البلدان الأجنبية قد تراجعت بشكل ملحوظ:

من ٥٨٦ مليون ل.ل. عام ١٩٨٢ إلى ١٣٥ مليون ل.ل. عام ١٩٨٣. هذا وقد استحوذت الأسواق الأوروبية على ٥١,٨٪ منها.

- ثانياً: الصادرات ذات المنشأ اللبناني

بلغ مجموع الصادرات المصادق على منشئها اللبناني لدى غرف التجارة والصناعة الأربع عام ١٩٨٣: ١٨٨٥,٩ مليون ل.ل. أو ما يساوي ٧٠٪ من مجمل الصادرات اللبنانية. كما بلغ مجموع الصادرات التي صادقت عليها غرفة بيروت وحدها ١٦٠٣,٧ مليون ل.ل. أي حوالي ٥٨,٩٪ من قيمة الصادرات الإجمالية مقابل ٥٣,٨٪ عام ١٩٨٢، بينما صادقت غرف طرابلس وصيدا وزحلة على ١١٪ منها.

- ثالثاً: الصادرات ذات المنشأ الأجنبي المصادق عليها لدى الغرف اللبنانية

أ - تطور الصادرات ذات المنشأ الأجنبي

شهدت الصادرات ذات المنشأ الأجنبي المصادق عليها لدى الغرف اللبنانية تراجعاً ملموساً عام ١٩٨٣ إذ بلغ مجموعها ١١٠٩,٨ مليون ل.ل. مقابل ١٧٥٢ مليون ل.ل. عام ١٩٨٢ و١٥٦٧ مليون ل.ل. عام ١٩٨١.

وقد صادقت غرفة بيروت وحدها على ٧٤,٩٪ من مجمل هذه الصادرات في حين صادقت غرفة طرابلس على ٢٤,٥٪ منها.

ب ـ أهم أصناف الصادرات ذات المنشأ الأجنبي

يتبين من الجدول رقم ٩ أن:

- منتجات المملكة الحيوانية النباتية قد شكلت ٢٢٪ من مجمل الصادرات ذات المنشأ الأجنبي عام ١٩٨٣ مقابل ٣١,٨٪ عام ١٩٨٢.
- الصادرات الصناعية من خشب ومصنوعاته، آلات وأجهزة كهربائية، معدات نقل وأيضاً المعادن العادية ومصنوعاتها قد شكلت ٥٩,٣٪ من المجموع.

ج ـ مقصد ومنشأ الصادرات ذات المنشأ الأجنبي

ينحصر منشأ معظم الصادرات ذات المنشأ الأجنبي بالبلدان الصناعية. وقد توزعت عام ١٩٨٣ على الشكل الآتي:

- بلدان أوروبية: ٣٧,٦٪ منها ٢٤,٤٪ للسوق الأوروبية المشتركة.
- بلدان السوق ا لمشتركة الاشتراكية: ٢٣,٣٪
- بلدان أميركية: ٢٨,٩٪

هذا وقد استقطبت البلدان العربية ٩٤,٨٪ من مجمل الصادرات ذات المنشأ الأجنبي: احتلت المملكة السعودية المرتبة الأولى من حيث الأهمية إذ استحوذت أسواقها على ٣٥٪ من المجموع وتلتها سوريا في المرتبة الثانية مع ٣٢,٢٪ من المجموع.

هـ ـ مقارنة الصادرات ذات المنشأ الأجنبي خلال السنوات الثلاث الماضية

توازي الصادرات ذات المنشأ الأجنبي عام ١٩٨٣: ٤١,٢٪ من مجمل الصادرات ذات المنشأ اللبناني، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة استمرت في الارتفاع منذ عام ١٩٨١ حيث كانت تساوي ٢٨,٨٪.

السنة	منشأ لبناني	منشأ اجنبي	النسبة المئوية
١٩٨١	٥٤٤٤	١٥٦٧	٢٨,٨
١٩٨٢	٥٢٥٦	١٧٥٢	٣٣,٣
١٩٨٣	٢٦٩٤	١١١٠	٤١,٢

جدول رقم ١
تطور التجارة الخارجية (بالسعر الرائج) (بملايين الليرات)

السنة	المستوردات	الصادرات	العجز التجاري	نسبة التغطية
١٩٧٠	٢٢٥٢	٦٥١	ـ ١٦٠١	٠,٢٩
١٩٧١	٢٤٥٢	٨١٥	ـ ١٦٣٧	٠,٣٣
١٩٧٢	٢٩٠٢	١١٦٨	ـ ١٧٣٤	٠,٤٠
١٩٧٣	٣٧٨٧	١٥٩٩	ـ ٢١٨٨	٠,٤٢
١٩٧٤	٤٢٠٠	١٧٤٠	ـ ٢٤٦٠	٠,٤١
١٩٧٥	٣٨٥٠	١٤٢٥	ـ ٢٤٢٥	٠,٣٧
١٩٧٦	١٨٠٠	٨٠٠	ـ ١٠٠٠	٠,٤٤
١٩٧٧	٤٥٠٠	٢٣٦٤	ـ ٢١٣٦	٠,٥٢
١٩٧٨	٥١٠٠	٢١٦١	ـ ٢٩٣٩	٠,٤٢
١٩٧٩	٧٥٠٠	٣٠٢٦	ـ ٤٤٧٤	٠,٤٠
١٩٨٠	١٠٠٠٠	٤١٦٠	ـ ٥٠٤٠	٠,٤١
١٩٨١	١٢٥٠٠	٥٤٤٤	ـ ٧٠٥٦	٠,٤٣
١٩٨٢	١٣١٠٠	٥٢٥٦	ـ ٧٨٤٤	٠,٤٠
١٩٨٣	١٥٥٠٠	٢٧١٠	١٢٨٠٠	٠,١٧

جدول رقم ١ مكرر
تطور معدل نمو الصادرات والواردات ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣

السنة	معدل نمو المستوردات	معدل نمو الصادرات	معدل تطور العجز التجاري
١٩٧٤	٪١٠,٩	٪٨,٨	٪١٢,٤
١٩٧٥	٪ ـ ٨,٣	٪ ـ ١٨,١	٪ ـ ١,٤
١٩٧٦	٪٥٣,٢	٪ ـ ٤٣,٨	٪ ـ ٥٨,٨
١٩٧٧	٪١٥٠,٠	٪١٩٥,٥	٪١١٣,٦
١٩٧٨	٪١٣,٣	٪ ـ ٨,٦	٪٣٧,٦
١٩٧٩	٪٤٧,٠	٪٤٠,٠	٪٥٢,٢
١٩٨٠	٪٣٣,٣	٪٣٧,٥	٪٣٠,٥
١٩٨١	٪٢٥,٠	٪٣٠,٠	٪٢٠,٨
١٩٨٢	٪٤,٨	٪ ـ ٣,٤	٪١١,٢
١٩٨٣	٪١٨,٣	٪ ـ ٤٨,٤	٪٦٣,٢

جدول رقم ٢
التطور الفصلي للصادرات اللبنانية خلال الاعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣
والنصف الاول من عام ١٩٨٤ (بملايين الليرات)

الفصل	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	التطور الفصلي		٨٤/٨٣
					٨٣/٨١	٨٣/٨٢	
الفصل الاول	١١٦٦,٠	١٧٤٤,٠	٧٩٣,٧	٤٣٨	ـ ٣١,٩	ـ ٥٤,٥	ـ ٤٤,٨
الفصل الثاني	١٥٧٤,٠	١٤٧٨,٠	٨٥٣,٣	٧٢٣	ـ ٤٥,٨	ـ ٤٢,٣	ـ ١٥,٢
الفصل الثالث	١٣١١,٠	١٠٣٠,٠	٤٥٤,٠		ـ ٦٥,٤	ـ ٥٥,٩	
الفصل الرابع	١٣٩٣,٠	١٠٠٤,٠	٥٩٣,٢		ـ ٥٧,٤	ـ ٤٠,٩	
المجموع	**٥٤٤٤,٠**	**٥٢٥٦,٠**	**٢٦٩٤,٢**		**ـ ٥٠,٥**	**ـ ٤٨,٧**	

جدول رقم ٣

التطور الشهري للصادرات اللبنانية خلال الاعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

بالاسعار الجارية وبملايين الليرات اللبنانية

الشهر	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	التطور	
				٨٣/٨١	٨٣/٨٢
كانون الثاني	٣٦٥,٠	٥٦٠,٠	٢٩٩,٨	ـ ١٧,٩	ـ ٤٦,٥
شباط	٣٩١,٠	٥١٠,٠	٢٣٢,٦	ـ ٤٠,٥	ـ ٥٤,٤
اذار	٤١٠,٠	٦٧٤,٠	٢٦١,٣	ـ ٣٦,٣	ـ ٦١,٢
نيسان	٥١٠,٠	٥١٧,٠	٣٢١,٤	ـ ٣٧,٠	ـ ٣٧,٨
ايار	٥٤٤,٠	٦٥٤,٠	٢٨١,٦	ـ ٤٨,٢	ـ ٥٦,٩
حزيران	٥٢٠,٠	٣٠٧,٠	٢٥٠,٣	ـ ٥١,٩	ـ ١٨,٥
تموز	٤٣٨,٠	٢٥٧,٠	٢٠٤,٠	ـ ٥٣,٤	ـ ٢٠,٦
اب	٣٤٥,٠	٥٠٦,٠	١٥٤,٦	ـ ٥٥,٢	ـ ٦٩,٤
ايلول	٥٢٨,٠	٢٦٧,٠	٩٥,٤	ـ ٨١,٩	ـ ٦٤,٣
تشرين الاول	٣٩٦,٠	٤٠٦,٠	١٩٦,٧	ـ ٥٠,٣	ـ ٥١,٥
تشرين الثاني	٤٧١,٠	٣١٧,٠	١٧٢,٢	ـ ٦٣,٤	ـ ٤٥,٧
كانون الاول	٣٩٦,٠	٢٨١,٠	٢٢٤,٣	ـ ٥٧,٣	ـ ٢٠,٢
المجموع	**٥٤٤٤,٠**	**٥٢٥٦,٠**	**٢٦٩٤,٢**	**ـ ٥٠,٥**	**ـ ٤٨,٧**
المعدل الشهري	**٤٥٤,٠**	**٤٣٨,٠**	**٢٢٤,٥**	**ـ ٥٠,٥**	**ـ ٤٨,٧**

جدول رقم ٤

قيم الصادرات ذات المنشأ اللبناني المصادق عليها في الغرف الاربع
خلال ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ (بملايين الليرات اللبنانية)

الغرف	١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		التطور	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	٨٣/٨١	٨٣/٨٢
غرفة بيروت	٣٢٧٥,٠	٨٥,٩	٢٨٢٩,٩	٧٦,٩	١٦٠٣,٧	٨٥,٠	ـ ٥١,٠	ـ ٤٣,٣
غرفة طرابلس	٤٧٢,٠	١٢,٤	٦٨٥,٩	١٨,٦	١٧٧,٦	٩,٤	ـ ٦٢,٤	ـ ٧٤,١
غرفة صيدا	٥٠,٠	١,٣	٣٠,٩	٠,٨	٢٦,٦	١,٤	ـ ٤٦,٨	ـ ١٣,٩
غرفة زحلة	١٤,٠	٠,٤	١٣٣,٤	٣,٦	٧٨,٠	٤,١	ـ ٥٠,٥	ـ ٤١,٥
المجموع	**٣٨١١,٠**	**١٠٠**	**٣٦٨٠,٠**	**١٠٠**	**١٨٨٥,٩**	**١٠٠**	**ـ ٥٠,٥**	**ـ ٤٨,٧**

جدول رقم ٥

اهم الاصناف ذات المنشأ اللبناني المصدرة خلال العام ١٩٨٣ (بملايين الليرات)

اهم الاصناف	١٩٨١٪	٪	١٩٨٢	٪	١٩٨٣	٪	التطور	
							٨٣/٨١	٨٣/٨٢
منتجات المملكة النباتية	٨٧٨,٠	١٦,٠	٨٣٦,٠	١٦,٠	٧٢٥,٦	٢٧,٣	ـ ١٦,٢	ـ ١٢,٠
لؤلؤ، أحجار كريمة وشبه كريمة، معادن ثمينة	٢٥١,٠	٥,٠	٢٦٤,٠	٥,٠	٢٩٥,٤	١٥,٠	+١٧,٧	+١١,٩
مواد نسيجية ومصنوعات هذه المود	٦١١,٠	١١,٠	٥٩٦,٠	١١,٠	٢٢٥,٤	٨,٤	ـ ٦٣,١	ـ ٦٣,٢
الات، اجهزة ومعدات كهربائية	٢٧٩,٠	٥,٠	٢٨١,٠	٥,٠	٢١٤,٧	٨,٠	ـ ٢٣,٠	ـ ٢٣,٦
مصنوعات من حجر او جبس او اسمنت	٣٣٢,٠	٦,٠	٦٧٠,٠	١٣,٠	٢٠٧,٠	٧,٧	ـ ٣٧,٦	ـ ٦٩,١
منتجات اصناعات الكيماوية	٣٨٤,٠	٧,٠	٣٥٠,٠	٧,٠	٢٠٧,٠	٧,٧	ـ ٤٦,١	ـ ٤٠,٨
معادن عادية ومصنوعاتها	٤٥١,٠	٨,٠	٤٤٥,٠	٩,٠	١٩٢,٢	٧,١	ـ ٥٧,٤	٥٦,٨
المجموع	**٥٤٤٤,٠**	١٠٠	**٥٢٥٦,٠**	١٠٠	**٢٦٩٤,٠**	١٠٠	**ـ ٥٠,٥**	**ـ ٤٨,٧**

جدول رقم ٦ ـ اسواق الصادرات اللبنانية لعام ١٩٨٢ (بملايين الليرات)

بلد المقصد	١٩٨١	٪	١٩٨٢	٪	١٩٨٣	٪	التطور	
							٨٣/٨١	٨٣/٨٢
البلدان العربية	٤٥٧٣	٨٤,٠	٤٣٨٩	٨٣,٥	٢٥٥٩	٩٥,٠	ـ ٤٤,٠	ـ ٤٢,٠
منها: السعودية	١٤٧٨	٢٧,١	١٥٥٩	٢٩,٧	١٤٨٤	٤٨,٠	ـ ١٢,٤	ـ ١٧,٠
العراق	١٤٤٠	٢٦,٤	١١٦٣	٢٢,١		٧,٠	ـ ٦٨,٨	ـ ٨٣,٧
الاردن	٢٨٤	٥,٢	٥٦٨	١٢,٨	١٩٣	٧,٢	ـ ٣٢,٠	ـ ٦٦,٠
سوريا	٦١٠	١١,٢	٣٩٠	٧,٤	٣٠٦	١١,٣	ـ ٤٩,٨	ـ ٢١,٥
الكويت	٢٤٩	٤,٦	٢٧٢	٥,٢	٢٢١	٨,٢	ـ ١١,٢	ـ ١٨,٧
الامارات	١٧٠	٣,١	١٧٠	٣,٢	١٥٥	٥,٧	ـ ٨,٨	ـ ٨,٨
البلدان الاجنبية								
السوق الاوروبية	٦٣٨	١١,٧	٥٨٦	١١,١	١٢٥	٥,٠	ـ ٧٨,٨	ـ ٧٧,٠
منطقة التجارة الحرة	٢٣٠	٤,٢	١٦٠	٣,٠	٤٥	١,٦	ـ ٨٠,٤	ـ ٧٢,٠
بلدان اوروبية اخرى	١٥٤	٢,٨	١٩٢	٣,٦	٩	٠,٣	ـ ٩٤,١	ـ ٩٥,٣
اميركا	١٠٦	١,٩	١٥٠	٢,٨	٢٨	١,٠	ـ ٥٣,٦	ـ ٨١,٣
السوق المشتركةالاشتراكية	٦١	١,١	٤٣	٠,٨	٢٠	٠,٧	ـ ٦٧,٢	ـ ٥٣,٥
روسيا(عدا البلدان العربية)	٢٤	٠,٤	٥	٠,١	١٠	٠,٤	٥٨,٣	+١٠٠,٠
افريقيا (عدا البلدان العربية)	٢٦	٠,٥	١٠	٠,٢	٦	٠,٢	ـ ٧٦,٩	ـ ٤٠,٠
مختلف	٢٣٣	٤,٣	٢٨١	٥,٣	ـ	ـ	ـ	ـ
المجموع العام	**٥٤٤٤**	**١٠٠**	**٥٢٥٦**	**١٠٠**	**٢٦٩٤**	**١٠٠**	**ـ ٥٠,٥**	**ـ ٤٨,٧**

جدول رقم ٧
التطور الشهري للصادرات ذات المنشأ الاجنبي خلال ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣
(بملايين الليرات)

الشهر	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	التطور	
				٨٣/٨١	٨٣/٨٢
كانون الثاني	١٤٣,٠	١٧٢,٠	١٠٤,٠	ـ ٢٧,٣	ـ ٣٩,٥
شباط	٩٩,٠	١٤٧,٠	٧٦,٢	ـ ٢٣,٠	ـ ٤٨,٢
اذار	١١٣,٠	٢١٢,٠	٩٦,٦	ـ ١٤,٥	ـ ٥٤,٤
نيسان	١٢٤,٠	٢٣٦,٠	٧٠,٢	ـ ٤٣,٤	ـ ٧٠,٢
ايار	١١٣,٠	١٥٨,٠	٨٧,٨	ـ ٢٢,٣	ـ ٤٤,٤
حزيران	١٩٩,٠	١٤٩,٠	٩١,٨	ـ ٥٤,٠	ـ ٣٨,٤
تموز	٩٠,٠	١٥٣,٠	٧٧,٣	ـ ١٤,١	ـ ٤٩,٥
اب	٩٤,٠	٦٦,٠	٧٥,٤	ـ ١٩,٨	+١٤,٢
ايلول	١٤٧,٠	٧٨,٠	٦٩,٤	ـ ٥٢,٣	ـ ١١,٠
تشرين الاول	١٢٤,٠	١٠٩,٠	٧٠,٢	ـ ٤٣,٤	ـ ٣٥,٦
تشرين الثاني	١٧١,٠	١٥١,٠	٤٠,٤		
كانون الاول	١٤٧,٠	١٢١,٠	٢٥٠,٥	+٧٠,٤	+١٠٧,٠
المجموع	**١٥٦٧,٠**	**١٧٥٢,٠**	**١١٠٩,٨**	**ـ ٢٩,٢**	**ـ ٣٦,٦**
المعدل الشهري	**١٣٠,٦**	**١٤٦,٠**	**٩٢,٥**	**ـ ٢٩,٢**	**ـ ٣٦,٦**

جدول رقم ٨
اهم اصناف الصادرات ذات المنشأ الاجنبي خلال العام ١٩٨٣
(بملايين الليرات)

الاقسام	١٩٨٣	٪	١٩٨٢	٪	التطور ١٩٨٣/ ١٩٨٢
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	٨٠,٣	٧,٢	٣٧٢,٨	٢١,٣	ـ ٧٨,٥
منتجات المملكة النباتية	١٦٤,٠	١٤,٨	١٨٤,١	١٠,٥	ـ ١٠,٩
خشب ومصنوعات خشبية	٢٦٧,٦	٢٤,١	٢٤٠,١	١٣,٧	+١١,٧
معادن عادية ومصنوعاتها	٩٧,٥	٨,٨	١٧٨,٣	١٠,٢	ـ ٤٥,٣
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	١١٥,٧	١٠,٤	٢٣٤,٨	١٣,٤	ـ ٥٠,٧
معدات نقل	١٧٧,٣	١٦,٠	٦٦,٤	٣,٨	+١٦٧,٠
المجموع	**٩٠٢,٤**	**١٠٠**	**١٧٥٤,٤**	**١٠٠**	**ـ ٣٦,٧**

جدول رقم ٩ ـ قيم الصادرات اللبنانية المقدرة حسب اقسام اللائحة الجمركية ١٩٨١ ـ ١٩٨٣

الاقسام	١٩٨١	٪	١٩٨٢	٪	١٩٨٣	٪
حيوانات حية ومنتجات المملكة الحيوانية	١٥٨,٠	٣,٠	١١٠,٠	٢,٠	٢٦,٣	١,٠
منتجات المملكة النباتية	٨٧٨,٠	١٦,٠	٨٣٦,٠	١٦,٠	٧٣٥,٦	٢٧,٣
شحوم ودهون وزيوت حيوانية ونباتية وشموع حيوانية	٢٨,٠	٠,٠	٣٨,٠	١,٠	٢٦,٦	١,٠
منتجات صناعة الاغذية، مشروبات	١٨٣,٠	٣,٠	١٧٦,٠	٤,٠	٩٨,٦	٣,٦
منتجات معدنية	٦١٦,٠	١٢,٠	٤٠٨,٠	٨,٠	٥٤,٧	٢,٠
منتجات الصناعات الكيماوية والصناعات المرتبطة بها	٣٨٤,٠	٧,٠	٣٥٠,٠	٧,٠	٢٠٧,٠	٧,٧
رائجات ولدائن اصطناعية ومطاط	١٧٣,٠	٣,٠	١٧٥,٠	٤,٠	٧٣,٢	٢,٧
جلود، جلود فراء ومصنوعاتها، لوازم سفر	٢٩,٠	٠,٠	٢٨,٠	١,٠	٢٢,٠	٠,٨
خشب، فحم خشبي ومصنوعات خشبية	٦٠,٠	١,٠	٣٥,٠	١,٠	١٠,٤	٠,٤
ورق ومصنوعاته	١٥٤,٠	٣,٠	١٣٨,٠	٣,٠	١٣٦,٠	٥,٠
مواد نسيجية ومصنوعات هذه المواد	٦١١,٠	١١,٠	٥٩٦,٠	١١,٠	٢٢٥,٤	٨,٤
احذية، اغطية راس، مطلات مطر ومصنوعات من شعر بشري	٥١,٠	١,٠	٤٣,٠	١,٠	١٤,٧	٠,٥
مصنوعات من حجر او جبس/ اسمنت ومتجات خزفية زجاج ومصنوعاته	٣٣٢,٠	٦,٠	٦٧٠,٠	١٣,٠	٢٠٧,٠	٧,٧
لؤلؤ واحجار كريمة وشبه كريمة، معادن ثمينة	٢٥١,٠	٥,٠	٢٦٤,٠	٥,٠	٢٩٥,٤	١١,٠
معادن عادية ومصنوعاتها	٤٥١,٠	٨,٠	٤٤٥,٠	٩,٠	١٩٢,٢	٧,١

الاقسام	١٩٨١	٪	١٩٨٢	٪	١٩٨٣	٪
الات واجهزة، معدات كهربائية	٢٧٩,٠	٥,٠	٢٨١,٠	٥,٠	٢١٤,٧	٨,٠
معدات نقل	١٠٠,٠	٢,٠	٢٢,٠	٠,٠	١٠٥,٨	٣,٩
ادوات واجهزة للبصريات	١٤,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٠,٢
اسلحة وذخائر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
اصناف مصنوعة منوعة غير مذكورة	٥٥٨,٠	١٠,٠	٤٢٦,٠	٨,٠	٤٢,١	١,٦
تحف فنية، قطع للمجموعات وقطع اثرية	١٤٤,٠	٣,٠	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
المجموع	**٥٤٤٤,٠**	١٠٠	**٥٢٥٦,٠**	١٠٠	**٢٦٩٤,٢**	١٠٠

جدول رقم ١٠

قيم الواردات اللبنانية من اهم البلدان المصدرة خلال فترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢

(بملايين الليرات)

بلد المنشأ	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	٪٨١ /٨٢	٪٧٩ /٨٢
اوروبا الشرقية منها	٣٦٤٢	٤٨٨٢	٦٠٨٩	٧٠٠٥,٨	٪٩,٢	٪٩٢,٤
المانيا الشرقية	٦٠٥	٨٥٦	٩٧٩	١١٧٨,٤	٪٢٠,٣	٪٩٤,٨
فرنسا	٨٧٣	١٢٠٤	١٤٧٤	١٦٤٧,٠	٪١١,٧	٪٨٨,٦
ايطاليا	١٢٠٩	١٦٠٠	١٩٨٧	٢٣٤٣,٠	٪١٧,٩	٪٩٣,٨
هولندا	١٧٥	٢٤٦	٣٢٩	٣٦٤,٨	٪١٠,٩	٪١٠٨,٤
بلجيكا/ لوكسمبورغ	٢٨٥	٣٧٢	٤٢٥	٤٥٧,٧	٪٧,٨	٪٦٠,٦
المملكة المتحدة	٤٤٣	٥٤٥	٥٣٨	٥٧٩,٠	٪٧,٦	٪٣٠,٧
ايرلندا	١٥	٢٢	٢٩	٣٠,٤	٪٤,٨	٪١٠٢,٧
الدانمرك	٣٧	٥٨	٦٨	٧٦,٤	٪١٢,٣	٪١٠٦,٥
اليونان	٢٢٥	٢١٤	٢٦٠	٣٢٩,١	٪٢٦,٦	٪٤٦,٣
سويسرا	٢٤٨	٤٩١	٧١٦	٨٦٠,٠	٪٢٠,١	٪٢٤٦,٨
العربية السعودية	٩٠٤	١٤٢٠	١٦٠٤	١٨٩٢,٧	٪١٨,٠	٪١٠٩,٤
الولايات المتحدة	٧٢٨	١٠٣٠	١٢٤٨	١٤١٠,٠	٪١٢,٩	٪٩٣,٧
اليابان	٣٠٨	٦٥١,٥	٦٦٧,٩	٧٨٨,١	٪١٨,٠	٪١٥٥,٨

جدول رقم ـ ١١ ـ

المستوردات اللبنانية من المجلس الاقتصادي الأوروبي لعام ١٩٨٢

(بملايين الليرات اللبنانية)

البلدان	تبغ	النسبة المئوية	مواد أولية	النسبة المئوية	طاقة	النسبة المئوية	حبوب	النسبة المئوية	منتجات كيمائية	النسبة المئوية	آلات وتجهيزات للنقل	النسبة المئوية	مواد أخرى مصنفة	النسبة المئوية	المجموع
المجلس الاقتصادي الأوروبي منه :	١٠٥٨,٤		٧٧,٧		٤٠٤,٩٠		٥٢,٥		٦٩٥,٩		١٧٩٠,٠		٣٨٣٦,٣		٦٩١٥,٧
ـ ألمانيا الاتحادية	١١٩,٢	١١,٣	٥,٦	٧,٢	٣,١	٠,٨	٦,٦	١٢,٦	١٣٧,٤	١٩,٧	٦٢٨,٩	٣٥,١	٢٧٤,٩	٩,٧	١١٧٥,٨
ـ فرنسا	٢٦٣,٩	٢٤,٩	٩,٧	١٢,٥	٥٤,٨	١٣,٥	١٦,٩	٣٢,٢	١٩٩,٥	٢٨,٧	٣٧٦,٧	٢١,٠٠	٦٧٢,٤	٢٣,٧	١٥٩٣,٩
ـ إيطاليا	١٤٩,٢	١٤,١	٣١,٣	٤٠,٣	١٦٣,١	٤٠,٣	١,٢	٢,٣	١٠٣,٤	١٤,٩	٤٨٧,٤	٢٧,٢	١٤٣٤,٠	٥٠,٥	٢٣٦٩,٦
ـ هولندا	١٧٤,٠	١٦,٤	٩,٧	١٢,٥	٦,٣	١,٦	٢٣,٤	٤٤,٥	٦٣,٠	٩,٠	٢٤,٩	١,٥	٤,٠٤	١,٤	٣٤١,٧
ـ بلجيكا/ لوكسمبورغ	١٠٤,٩	٩,٩	١٠,٣	١٣,٢	٥,٧	١,٤	ـ	ـ	٤٤,٧	٦,٤	٩٥,٣	٥,٣	١٩٥,٧	٦,٩	٤٥٦,٦
ـ المملكة المتحدة	١٣٦,٧	١٢,٩	٦,٢	٨,٠	٢,١	٠,٥	٠,٤	٠,٨	١٠٦,٠٠	١٥,٢	١٥٠,١	٨,٤	١٤١,٩	٥,٠	٥٤٣,٤
ـ إيرلندا	١٤,١	١,٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٨,٣	١,٢	٤,٣	٠,٣	١,٩	٠,١	٢٨,٦
ـ الدانمرك	٤٤,٨	٤,٢	٠,٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥,٣	٠,٨	١٥,٢	٠,٨	٦,٩	٠,٢	٧٢,٩
ـ اليونان	٥١,٥	٤,٩	٤,٢	٥,٤	١٦٩,٨	٤١,٩	٤,٠	٧,٦	٢٨,٣	٤,١	٧,٢	٠,٤	٦٨,٢	٢,٤	٣٣٣,٢

ثانياً: الصادرات الصناعية اللبنانية خلال الثمانية أشهر الأولى من العام ١٩٨٤

سجلت الأشهر الثمانية الأولى من العام ١٩٨٤ انخفاضاً محسوساً في النشاط الصناعي. ويبدو أن هذا التراجع كان حاداً قياساً على نتائج العامين ١٩٨٣ و١٩٨٢.

وبالفعل وصلت قيم الصادرات من المنتجات الصناعية ذات شهادة منشأ إلى ٤١٦,٣٣٠ مليون لزل. في النصف الأول من العام ١٩٨٤، مسجلة تراجعاً نسبته ٦٦,٧٪ قياساً على ذات الفترة من العام ١٩٨٢ (١,٢٥١,٢٨٧ مليون ل.ل.). وتراجعاً نسبته ٤٦,٥٪ قياساً على ذات الفترة من العام ١٩٨٣ (٧٧٨,٠٧٧ مليون ل.ل.)

إن أسباب ذلك التراجع معروفة، وهي داخلية وخارجية:

١ ـ الأسباب الداخلية

- الاجتياح الإسرائيلي ونتائجه، بخاصة في المناطق المحتلة
- أحداث الجبل والضاحية.
- دمار المصانع
- اختلال نظام البنى التحتية للإنتاج وكذلك الشروط العامة للعمل.
- الركود الاقتصادي الناتج عن الحرب والذي ضغط على الاعتمادات المصرفية إن لجهة المبالغ أو لجهة التسهيلات.

٢ ـ الأسباب الخارجية

- تأثير الحرب على تصريف المنتجات في الأسواق التقليدية لهذه المنتجات.

علماً بأن هذا السبب مصدره صعوبة النقل والمضايقة التي تحكمت بتصريف تلك المنتجات العائدة للخوف من تسريب البضاعة الإسرائيلية إلى السوق الاستهلاكية التقليدية.

- الحرب الإيرانية العراقية التي بدأت في العام ١٩٨٠ وتأثيرها على تصدير المنتجات الصناعية اللبنانية إلى العراق. إذ بلغت هذه الصادرات في العام ١٩٨٤ (الستة أشهر الأولى) ١٨٧ ٢٨ ل.ل. مقابل ٣٠٠ ٧٤ ل.ل. في الفترة ذاتها من العام ١٩٨٣ و٠٦٠ ٥٠٣ ل.ل. في العام ١٩٨٢.

ساهمت الأسباب المذكورة أعلاه جميعها في ركود الصادرات الصناعية. ويعتبر الركود متطابقاً والنتائج المسجلة لعمليات سنة ١٩٧٧ عندما بلغت الصادرات معدل ٨٣٦ مليون ل.ل. على مدى

العام المشار إليه كله. علماً بأن هذه الأرقام غير مشجعة إذا أخذنا بالاعتبار التضخم الحاصل والخسارة التي أصيبت بها العملة اللبنانية.

وفي هذا الصدد نتبين الأمور التالية:

- احتل قطاع الملبوسات المرتبة الأولى إذ شكل نسبة ٨,٢٪ من مجموع الصادرات أي ما قيمته ٣٣,٨ مليون ل.ل.، ومع هذه النتيجة سجل القطاع المذكور تراجعاً بالنسبة إلى السنين السابقة (٥١,٧ ـ ٪).
- احتلت المنتجات غير المعدنية نسبة ٨٪ من مجموع الصادرات أو ما قيمته ٣٣,٤ مليون ل.ل. فسجل هذا التراجع ٦٠,٦٪.
- بلغت الصادرات المعدنية ٣٣,١ مليون ل.. أو ٧,٩٪ من المجموع العام، فكان التراجع ٥,٦٪.
- تحسنت صادرات السجاد وسجاد الأسرة بنسبة ٩٦,١٪ فتقيمت بـ ٢٣,٢ مليون ل.ل. وبمعدل ٥,٦٪ من المجموع العام.
- تراجعت صادرات المنتجات الكيماوية البالغة ٢١,٦ مليون ل.ل. بنسبة ٥١٪.
- أما الصادرات الصناعية الأخرى التالية، فقد تراجعت وفقاً للنسب التالية:

١ ـ منتجات الألمنيوم ٦٠,٣٪ وقيمتها ٢٠,٧ مليون ل.ل.

٢ ـ المنتجات الغذائية ٤٢,٧٪

٣ ـ المنتجات الطبية ٥,٦٪

٤ ـ المنتجات الصناعية ٦٢٪

٥ ـ المنتجات الكهربائية ٨٠,٢٪

٦ ـ صناعة الإسمنت الأسود والأحذية ٧١,٨٪

ويبين الجدول التالي قيم الصادرات إلى البلدان المستوردة خلال الأشهر الستة الأولى من العام ١٩٨٤ (بآلاف الليرات).

جدول رقم ١

العربية السعودية	٢٧٨٧٨٢ ل.ل
العراق	٢٨١٨٧ ل.ل
الاردن	٢٦٢٦٢ ل.ل
سوريا	١٩٨٩٧ ل.ل
مصر	١٦٩٨٤ ل.ل
الكويت	١٦٤٦٠ ل.ل
المجموع	**٣٨٦٥٧٢ ل.ل**

وكذلك يبين الجدول الآتي قيم الصادرات الصناعية إلى سائر البلدان في الفترة ذاتها المذكورة أعلاه.

جدول رقم ٢

البلاد العربية الاخرى	١٨٤١١ ل.ل
افريقيا	٣٩٣ ل.ل
بعض الدول الاوروبية	٧٨٠٤ ل.ل
اميركا الشمالية	٢٩١٦ ل.ل
اوستراليا	٢٣٤ ل.ل

فيكون المجموع العام ٣٣٠ ٤١٦ ل.ل. وقد بلغ مجموع الصادرات الصناعية إلى البلدان العربية وحدها ٥٧٢ ٣٨٦ ل.ل. أي ما نسبته ٩٢,٨٥٪ من المعدل العام.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى مأساة هجرة الكوادر التقنية، واليد العاملة المتخصصة، إذ أن حوالي ٥٠٠ ألف لبناني تركوا البلاد، أو ما يعادل مائة ألف عائلة تقدر مصاريفها في البلدان المضيفة بـ ٣٠ مليون ل.ل. في الشهر الواحد. ويتألف قسم كبير من هؤلاء المهاجرين من عناصر البنى التقنية ومن العمال المتخصصين.

الطاقة (قطاع النفط)

أولاً: المشاكل التي واجهت الإنتاج والتدابير الاحتوائية المتخذة

كان قطاع النفط ـ بوجهيه العام والخاص ـ من أكثر القطاعات تعرضا للتأثير والدمار بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد. فقد مني هذا القطاع منذ بداية الأحداث بخسائر كبيرة أصابت المرافق التالية:

- حريق خزانات الدورة مرات عديدة وخاصة عام ١٩٧٨ حيث قضي على معظم الخزانات ومحتوياتها من المشتقات النفطية.
- الأضرار التي لحقت بمصفاة مدريكو أكثر من مرة والأعمال التي لحقت بها أثر الاجتياح الإسرائيلي صيف عام ١٩٨٢.
- حريق مصفاة منشآت النفط في طرابلس وتخريبها خلال شهر تشرين الثاني ١٩٨٣ وما لحقها من دمار وأضرار تتجاوز قيمتها الـ /٥٠٠/ مليون ليرة لبنانية.
- تعثر سحب المشتقات النفطية من المصفاتين وتعذر نقلها وتوزيعها بسبب إقفال الطرق المؤدية إليهما، مما أثر على تصريف الإنتاج.
- هذا بالإضافة إلى أعمال التدمير والتخريب والحرائق التي لحقت بتجهيزات قطاع النفط، التي أصابت محطات المحروقات والصهاريج وغيرها.

وكانت وزارة الصناعة والنفط في كل مرة تتوقف فيها الأعمال العسكرية تسارع إلى إصلاح ما يمكن إصلاحه وتستأنف الإنتاج تدريجياً وفقاً لخطط وبرامج مدروسة تبعاً لظروف الحال. ففيما خص مصفاة مدريكو، فلقد أجريت الإصلاحات اللازمة واستؤنف الإنتاج. وكذلك حال مصفاة طرابلس التي استأنفت الإنتاج، بطاقة متدنية، ورمم قسم من خزاناتها بما يستوعب الطاقة التخزينية اللازمة لتأمين حاجات الاستهلاك في منطقتي الشمال والبقاع.

هذا وإن دراسات من أجل إعادة تأهيل المصافي المذكورة وتطويرها، قد أجريت وكان قد يؤشر بها قبل إصابتها بالحريق في خريف ١٩٨٣.

أما بالنسبة لخزانات الدورة فقد أعيد ترميم قسم كبير منها. كما أن بعض الشركات أنشأ خزانات جديدة يعلم ومساعدة الإدارة المختصة من أجل زيادة طاقة التخزين في الدورة حيث تستعمل لتلبية حاجات الاستهلاك، ولتحاشي أزمات محروقات محتملة.

ثانياً: استيراد النفط

لما كانت الأضرار المذكورة التي أصابت منشآت النفط قد أدت، كما ذكرنا، إلى تعثر النقل والتوزيع وسحب المحروقات من المصفاتين، مما تسبب بخفض الإنتاج بل انعدامه في بعض الأحيان. فلقد استدعى الأمر زيادة الاستيراد والتخزين في خزانات الدورة، فبلغ الاستيراد خلال عام ١٩٨٣ الكميات التالية:

١ ـ النفط الخام

٧ ٣٢٨ ٣٦٥	برميلاً لمصفاة طرابلس
٤ ٦٥٨ ٣٠٧	برميلاً لمصفاة مدريكو
١١ ٩٨٦ ٦٧٢	برميلاً

٢ ـ المشتقات النفطية المستوردة

المشتقات النفطية المستوردة

المادة	بالطن
بنزين	٣٨٢٦٨٧,١١٠
غاز اويل	٢٤٩٦٩٧,١٩٨
فيول اويل	١٤٧١٩١,٣١٩
غاز سائل	٠٦٦٩٢٤,٩٤٥

لقد بلغ استهلاك المحروقات السائلة في عام ١٩٨٣ الكميات التالية:

المادة	بالطن
بنزين	٦٤٣٢١٢,٠٠٩
غاز اويل	٥٨١٨٧٢,٨٥٥
فيول اويل	٨٨٧٤٠٧,٣٤٩
الكاز بفرعيه (طيران ومنزلي)	١١٨٦٠١,٣٧٥
غاز سائل	٠٧٩٧٥٢,٩٣٦
اسفلت	٤٠٧٤,٤٨٤

ثالثاً: عجز الصندوق المستقل للمحروقات السائلة وقضية الدعم

بلغ عجز الصندوق المستقل للمحروقات السائلة خلال عام ١٩٨٣ ما مجموعه /٧٥٩,٤٨٦,١٥٢,٦٩/ ل.ل. وذلك إلى جانب عجز متراكم عن السنين السابقة بلغ حوالي ملياري ليرة لبنانية. ولا ريب أن هذا العجز هو نتيجة عوامل مختلفة أخصها الدعم الذي يتحمله الصندوق المستقل من جراء بيع المشتقات النفطية من المستهلك بأقل من سعر كلفتها.

وفيما يلي لمحة عن هذه القضية، والتوجهات الممكنة بصددها:

١ ـ أنواع الدعم

يمكن تقسيم دعم المحروقات السائلة قسمين:

آ ـ الدعم غير المباشر

وهو الناتج عن بيع المحروقات السائلة من المستهلك بأقل من سعر كلفتها. ولقد بلغ هذا الدعم في عام ١٩٨٣ وبالإستناد إلى حجم المبيعات في ذلك العام /٥٧٠,٤٨٦,١٥٢,٦٩/ ل.ل.

ب ـ الدعم المباشر أو الرديات

وهو تخصيص فئات محددة من الأشخاص بمبالغ معينة عن المحروقات التي يستهلكونها. وهذه الرديات التي تبلغ سنوياً حوالي /١٨٩/ مليون ليرة، تشمل الفئات التالية:

	ل.ل / سنوياً
رديات البنزين لاصحاب سيارات السياحة العمومية	٩٧٠٠٠٠٠٠
رديات الغاز اويل لاصحاب الافران والمخابز	١٧٠٠٠٠٠٠
رديات كاز الطيران لشركتي الطيران الوطنيتين	٧٥٠٠٠٠٠٠
المجموع	**١٨٩٠٠٠٠٠٠**

ـ هذا إلى جانب تزويد مؤسسة كهرباء لبنان وشركة كهرباء قاديشا بحاجاتهما من الفيول أويل والغاز أويل، بسعر أقل من الأسعار الرسمية التي هي مدعومة أصلاً أي أن هاتين الشركتين تستفيد من الدعم مرتين وبنسب متفاوتة.

٢ ـ الديون المترتبة على مؤسسة كهرباء لبنان وشركة كهرباء قاديشا

ومن أسباب تعثر قطاع المحروقات تراكم الديون الضخمة منذ عام ١٩٨٧ على مؤسسة كهرباء

لبنان وشركة كهرباء قاديشا، الناجية عن مسحوباتهما من مادتي الفيول أويل والغاز أويل. لقد بلغت الديون لغاية ٣١/ ٣/ ١٩٨٤ ما يلي:

أ ـ مؤسسة كهرباء لبنان	**ل.ل**
عن مسحوباتها من مصفاة مدريكو	١١١٩٨٢٦٦٦٣,١٣
عن مسحوباتها من مصفاة طرابلس	٠٥٦٨٧٩٩٣٩٣,٧٣
المجموع	**١٦٨٨٦٢٦٠٥٦,٨٦**
ب ـ شركة كهرباء قاديشا	**ل.ل**
عن مسحوباتها من مصفاة طرابلس	١٩٣٩٣٤٩١٢,٤١
عن مسحوباتها من مصفاة مدريكو	٠٢١٤٢٤٧٨٩,٢٩
المجموع	**٢١٥٣٥٩٧٠١,٧٠**
ج ـ مجموع الديون المتراكمة على المؤسستين المذكورتين	**١٩٠٣٩٧٥٧٥٨,٥٦**

٣ ـ توزيع الدعم والمجموع العام للعجز

أ ـ توزيع الدعم عليمختلف المشتقات النفطية

المادة	قيمة الدعم / ل.ل	النسبة المئوية
بنزين	(٢٢٧٨٣٢١٨٧,٢٨)	٪٣٩,٨٨
كاز منزلي	(٠٠٨٢٩٨٩٢٦,٣٨)	٪٠,٤٥
كاز طيران	(٠٠٠٤٤٢٤١١,٧٤)	ـ
غاز اويل	(١٣٢٥٥٥٠٤١,٥٨)	٪٢٣,٢١
فيول اويل	(٢٠٢٥٦٢٧٩٤,٠٠)	٪٣٥,٤٦
اسفلت	١٥٨٩٩,٩١	
الغاز السائل (المنتج محلياً)	٣٣٥١٨٦,٥٥	ـ
المجموع	**٥٧٠٤٥٦٤٥١,٠٤**	
	٢٩٧٠١,٦٥ أجور نقل	
المجموع العام	**٥٧٠٤٨٦١٥٢,٦٩**	

ب ـ المجموع العام للعجز خلال عام ١٩٨٣

ـ من الدعم غير المباشر (على اساس المبيعات) ٥٧٠٤٨٦١٥٢,٦٩

ـ من الرديات (لفئات محددة من الاشخاص) ١٨٩٠٠٠٠٠٠,٠٠

مجموع الدعم العام ٧٥٩٤٨٦١٥٢,٦٩

٤ ـ التدابير المتخذة في موضوع الدعم

آ ـ بالنسبة للدعم غير المباشر، أو الدعم بوجهه العام

وبالنظر لتفاقم قيمة الدعم الذي أصبح حجمه يزداد يوماً بعد يوم وتأثيره السلبي على ميزان المدفوعات، قامت الإدارة المختصة بدرس الاحتمالات التالية:

ـ إمكان اعتماد سياسة جديدة لتسعير المحروقات السائلة تكون مبنية بصورة أساسية على مبدأ «السعر الواقعي» ( ) وقد عمدت الوزارة إلى زيادة أسعار الفيول والغاز أويل والبنزين مؤخراً على ضوء هذا المبدأ. مع الملاحظة أن السياسة التسعيرية للمشتقات النفطية يمكن اعتمادها ليس فقط لمعالجة العجز وإنما أيضاً لترشيد الاستهلاك.

ب ـ بالنسبة للدعم المباشر أو الرديات

ـ لقد أوقفت رديات الغاز أويل لأصحاب الأفران والمخابز اعتباراً من ٥/ ١٠/ ١٩٨٣ بعد إجراء التسوية اللازمة للرديات السابقة، وذلك بموافقة جانب مجلس الوزراء (بموجب قراره رقم ١١ تاريخ ١١/ ١/ ١٩٨٤).

ـ أما بالنسبة لدعم البنزين لأصحاب السيارات العمومية فإن هذا الأمر سوف ينتهي في وقت قريب.

ـ وبالنسبة لتخلف مؤسسة كهرباء لبنان وشركة كهرباء قاديشا عن دفع ديونهما، على الرغم من المطالبة المستمرة بهذه الديون، فقد عرضت هذه القضية على جانب مجلس الوزراء في مناسبات مختلفة ولاسيما بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٨٣، جرى بنتيجتها تأليف لجنة وزارية من وزراء المالية والموارد المائية والكهربائية والصناعة والنفط، للدرس وتقديم تقرير مفصل بهذا الشأن، إلا أن اللجنة لم تجتمع وبالتالي لم يوضع من قبلها أي تقرير. وبعد حريق منشآت النفط في طرابلس (خلال شهر تشرين الثاني ١٩٨٣) توقفت الوزارة المختصة عن تسليم شركة كهرباء قاديشا مادة الفيول أويل ما لم تدفع ثمن مسحوباتها. إلا أن مجلس الوزراء قرر في جلسته بتاريخ ١/ ٢/ ١٩٨٤ تسليم الشركة حاجتها من هذه المادة لمدة أربعة أشهر اعتباراً من التاريخ المذكور وذلك من طرابلس ومدريكو.

وبموجب قراره الأخير تاريخ ٣٠/ ٥/ ١٩٨٤ قرر مجلس الوزراء تمديد فترة تسليم المحروقات لشركة كهرباء قاديشا لمدة شهرين جديدين اعتباراً من ١/ ٦/ ١٩٨٤ وتكليف وزارتي الموارد المائية والكهربائية والصناعة والنفط معالجة هذه القضية وإعادة عرضها على مجلس الوزراء خلال الفترة المذكورة.

كما كلف وزارة الموارد المائية والكهربائية وضع الدراسات اللازمة لاسترداد الامتيازات الكهربائية غير المستردة كافة.

وقد وجهت الإدارة المختصة بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٨٤ إلى الوزارة المذكورة كتاباً تضمن طلب استعجال بت موضوع فرق تعرفة الطاقة الكهربائية لشركة قاديشا للتمكن من اتخاذ المواقف المناسب فيما خص الديون المستحقة عليها، وعرض هذا الموقف مجدداً على مجلس الوزراء للبت به.

الطاقة (الكهرباء)

تعاني مؤسسة كهرباء لبنان وضعاً مالياً صعباً ناتجاً بالدرجة الأولى عن الأوضاع الأمنية المضطربة التي مرت بها البلاد منذ العام ١٩٧٥ هذه الأوضاع التي أدت إلى:

١ ـ ازدياد نفقات الاستثمار وخاصة أسعار المحروقات التي تطورت كالآتي:

السنة	سعر ١٠٠٠ ليتر فيول اويل	سعر ١٠٠٠ ليتر مازوت
١٩٧٥	٦٠,٠٠	١٢٠,٠٠
١٩٧٧	١٨٠,٠٠	٢٦٠,٠٠
٢٤/ ٥/ ٧٩	٢٦٠,٠٠	٣٦٠,٠٠
ابتداء من ١٩/ ١٠/ ٨١ ولغاية شهر اب	٦٥٠,٠٠	١٠٥٠,٠٠
سعر المبيع للعموم ابتداء من ١٩/ ١٠/ ٨١ ولغاية تاريخه	٧٥٠,٠٠	١١٠٠,٠٠

وإذا قارنا سعر مبيع المحروقات إلى مؤسسة كهرباء لبنان ابتداء من ١٩/ ١٠/ ٨١ مع سعر الكلفة وسعر المبيع إلى العموم تكون النتيجة كما يلي:

	سعر ١٠٠٠ ليتر فيول اويل	سعر ١٠٠٠ ليتر غاز اويل
سعر الكلفة في المصافي	٩١٨,٠٢	١٢٦٦,٤٩
سعر المبيع الى كهرباء لبنان	٦٥٠,٠٠	١٠٥٠,٠٠
الدعم الحكومي	٢٦٨,٠٢	٢١٦,٤٩
سعر المبيع الى العموم	٧٥٠,٠٠	١٠٠٠,٠٠
الفرق بين المبيع الى كهرباء لبنان وسعر المبيع الى العموم لصالح كهرباء لبنان	١٠٠,٠٠	٥٠,٠٠

٢ ـ الهدر في استهلاك الطاقة (باستثناء الهدر الفني المقدر ١٢٪) بما في ذلك سرقة التيار:

١٩٧٤	لا شيء
١٩٧٥	٪ ١١,١٩
١٩٧٦	٪ ١٦,٤٧
١٩٧٧	٪ ١٤,٩٥
١٩٧٨	٪ ١٨,١١
١٩٧٩	٪ ١٥,٨١
١٩٨٠	٪ ١٩,١٢
١٩٨١	٪ ٣٤,٤٠
١٩٨٢	٪ ٣٥,٠

وازدياد نسبة الهدر في سنتي ٨١ و٨٢ يعود إلى تهدم منازل كثيرة وعدم التمكن من أخذ مقطوعيات هذه المنازل قبل تدميرها مع العلم بأننا نقدر نسبة السرقة بحوالي ١٨٪ سنوياً.

٣ ـ ازدياد نسبة الفواتير غير المحصلة والتي تبلغ حالياً نسبة ١٥٪ من قيمة الفواتير المصدرة وعدم التمكن من قطع التيار بسبب الظروف الأمنية.

٤ ـ عدم التمكن من جباية الفواتير العائدة للأماكن المدمرة والتي تهجر سكانها وذلك منذ عام ١٩٧٥ ولغاية اليوم.

٥ ـ اضطرار كهرباء لبنان إلى تحمل فوائد القروض والسلفات التي حصلت عليها والتي هي في غالبيتها لأعمال التجهيز والإنشاء.

أولاً: الوضع المالي لكهرباء لبنان

درس الوضع المالي لكهرباء لبنان حسب المنهجية التالية:

١. تحليل عجز موازنات الاستثمار.

٢. تحليل عجز موازنات التجهيز والإنشاء.

٣. العجز الإجمالي لموازنات الاستثمار والتجهيز والإنشاء.

٤. أضرار الإنشاآت.

٥. وضعية القروض والسلفات.

٦. العجز في السيولة.

قبل الدخول في تحليل هذا العجز المالي لا بد من الإشارة إلى أن نقطة الانطلاق هي الدراسة المالية التي أعدتها مؤسسة كهرباء لبنان في ١٠/ ٢/ ٨٢ عن أوضاعها من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٨ والتي على أساسها اتخذ مجلس الوزراء عدة قرارات لمواجهة هذا العجز.

١ ـ تحليل العجز في موازنات الاستثمار

يظهر استناداً إلى الجدول رقم ١ أن عجز الاستثمار هو كالآتي:

عجز ١٩٨٢ ٣٨٩ مليون ل.ل.

عجز ١٩٨٣ ٢٢٩ مليون ل.ل.

أقر مجلس الوزراء تغطية عجز الاستثمار لعام ١٩٨٢ فقط أي ٣٨٩ مليون ل.ل. استناداً إلى قراره رقم ٥ تاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٨٢. ولقد تم دفع ٣٨٩ مليون ل.ل. إلى كهرباء لبنان على أساس سلفات خزينة خلال ١٩٨٢. وحولت في ١٩٨٣ إلى مساهمة بمبلغ ٣٧٣ مليون ل.ل. أي أنه ما زال متوجباً على كهرباء لبنان تسديد سلفة بقيمة ١٦ مليون ل.ل.

وإذا استمرت الأحوال الأمنية على حالها فإن تقدير العجز في موازنات الاستثمار لغاية ١٩٨٨ يصبح كما يلي:

عجز ١٩٨٤ ٢٩٠ مليون ل.ل.

عجز	١٩٨٥	٣٣٠	مليون ل.ل.
عجز	١٩٨٦	٣٧٥	مليون ل.ل.
عجز	١٩٨٧	٤٦٠	مليون ل.ل.
عجز	١٩٨٨	٥٤٠	مليون ل.ل.

وتجدر الإشارة إلى أن كهرباء لبنان تحملت زيادة على أعباء الاستثمار العادية خلال عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ مبلغ ٦١ مليون ل.ل. إضافياً نظراً لاضطرارها إلى استعمال الغاز أويل بدلاً من الفيول أويل لإنتاج الطاقة خلال فترة الاجتياح الإسرائيلي وحرب الجبل.

وعليه فإن تغطية عجز الاستثمار يتطلب زيادة واردات الاستثمار بنسبة ٣٢٪ ابتداء من ١/ ١/ ١٩٨٤ مع العلم أنه في الأحوال العادية فإن مؤسسة كهرباء لبنان تطبق قاعدة مراجعة الأسعار.

٢ ـ العجز في موازنات التجهيز والإنشاء من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٨.

أظهرت الدراسة التي قدمت إلى مجلس الوزراء في ١٠/ ٢/ ١٩٨٣ النتيجة التالية:

عجز	١٩٨٢	٤٨٤	مليون ل.ل.
عجز	١٩٨٣	٤٣٦	مليون ل.ل.
عجز	١٩٨٤	٥٤٧	مليون ل.ل.
عجز	١٩٨٥	٥٥١	مليون ل.ل.
عجز	١٩٨٦	٥٦٨	مليون ل.ل.
عجز	١٩٨٧	٦٥٠	مليون ل.ل.
عجز	١٩٨٨	٧٣٩	مليون ل.ل.
		٣ ٩٧٦	مليون ل.ل.

وقد أقر مجلس الوزراء تغطية نفقات التجهيز والإنشاء فقط دون الأخذ بعين الاعتبار تسديد أقساط القروض والسلفات التي حصلت عليها كهرباء لبنان وهي في معظمها لأعمال التجهيز والإنشاء البالغة كما يلي:

١٩٨٢	١٩٨	مليون ل.ل.
١٩٨٣	١٥١	مليون ل.ل.

١٩٨٤	١٥٣	مليون ل.ل.
١٩٨٥	٩٤	مليون ل.ل.
١٩٨٦	٤١	مليون ل.ل.
١٩٨٧	٤٣	مليون ل.ل.
١٩٨٨	٤٣	مليون ل.ل.
	٧٢٣	مليون ل.ل.

وهذه الأقساط احتسبت في ١٠/ ٢/ ١٩٨٢ على أساس أسعار القطع الأجنبي في حينه وإن هذه الأسعار تشهد حالياً ارتفاعاً كبيراً بالنسبة لليرة اللبنانية، مما يستدعي تعديل هذه المبالغ تبعاً لهذا الارتفاع.

وإذا أعيد احتساب هذه الأقساط على أساس ما تم دفعه فعلياً في عام ١٩٨٢ وما سوف تدفعه المصلحة في السنوات اللاحقة استناداً إلى أساس سعر القطع الأجنبي الحالي، تكون النتيجة كما يلي:

١٩٨٢	١٣٥	مليون ل.ل.	بدلاً من	١٩٨	مليون ل.ل.
١٩٨٣	٢١٦	مليون ل.ل.	بدلاً من	١٥١	مليون ل.ل.
١٩٨٤	٢٠٥	مليون ل.ل.	بدلاً من	١٥٣	مليون ل.ل.
١٩٨٥	١١٤	مليون ل.ل.	بدلاً من	٩٤	مليون ل.ل.
١٩٨٦	٥٠	مليون ل.ل.	بدلاً من	٤١	مليون ل.ل.
١٩٨٧	٥٣	مليون ل.ل.	بدلاً من	٤٣	مليون ل.ل.
١٩٨٨	٥٣	مليون ل.ل.	بدلاً من	٤٣	مليون ل.ل.
	٨٢٦	مليون ل.ل.			

أي أن مؤسسة كهرباء لبنان ستتحمل أعباء إضافية تقدر بحوالي ١٠٠ مليون ل.ل. بما خص تسديد الأقساط وحدها دون فوائدها. إن ما دفعته كهرباء لبنان فعلياً لحساب الإنشاآت هو كالآتي:

١٩٧٧	٤٩	مليون ل.ل.
١٩٧٨	١٣٢	مليون ل.ل.

١٩٧٩	٢٢٥	مليون ل.ل.
١٩٨٠	١٦٥	مليون ل.ل.
١٩٨١	٢٣٥	مليون ل.ل.
١٩٨٢	٢٥٤	مليون ل.ل.
	١٠٦٠	مليون ل.ل.

ويظهر في ذلك أن العجز في دفع ثمن المحروقات سببه المبالغ التي دفعتها مؤسسة كهرباء لبنان لإنجاز أعمال التجهيز والإنشاء، وكذلك أقساط القروض وفوائدها.

٤ ـ الأضرار التي لحقت بمؤسسة كهرباء لبنان

أ ـ أضرار ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ ضمناً

لقد بلغ ما صرفته كهرباء لبنان لغاية ٣١/ ١٢/ ١٩٨١ لتصليح الأضرار التي لحقت بها ٨٥ مليون ل.ل.

ب ـ أضرار الإنشاآت لعام ١٩٨٢

الأضرار التي لحقت بمؤسسة كهرباء لبنان
اضرار الانشاءات لعام ١٩٨٢

تمديدات كهربائية	١٩,٥٠	مليون ل.ل
محطات رئيسية	١٠,٥٠	مليون ل.ل
محطات توزيع	٥٧,٥٠	مليون ل.ل
شبكات توتر عالي	١٥,٥٠	مليون ل.ل
شبكات توتر متوسط	٦٥,٠٠	مليون ل.ل
شبكات توتر منخفض	٤٦	مليون ل.ل
ابنية وأشغال مدنية	٢,٥٠	مليون ل.ل
مخازن	٨	مليون ل.ل
لوازم وعدة وآليات ومختلف	١٨	مليون ل.ل
	٢٤٢,٥٠	**مليون ليرة لبنانية**

ج ـ أضرار الإنشاءات لعام ١٩٨٣

تقوم مؤسسة كهرباء لبنان بمسح الأضرار التي لحقت بها من جراء الأحداث التي مرت بها البلاد خلال ١٩٨٣، ويظهر تقدير أولي لهذه الأضرار أن قيمتها تصل إلى ٧٠ مليون تم دفع ١٢ مليون منها لغاية آخر السنة.

د ـ تحمل فرق استعمال الغاز أويل بدلاً من الفيول أويل

لقد تحملت كهرباء لبنان أعباء إضافية خلال ١٩٨٢ و١٩٨٣ لاضطرارها إلى استعمال الغاز أويل بدلاً من الفيول أويل وقيمة هذه الأعباء الإضافية هي ٦١ مليون ل.ل.

أي أن مجموع الأعباء الإضافية منذ عام ١٩٧٥ لغاية ٣١/ ١٢/ ٨٣ هي:

مجموع الاعباء الاضافية منذ عام ١٩٧٥ لغاية ٣١/ ١٢/ ٨٣ هي

كلفة الاصلاحات لغاية ١٩٨١	٨٥ مليون ل.ل
كلفة اضرار ١٩٨٢	٢٤٢ مليون ل.ل
المدفوع على اضرار ٨٣ لغاية ٣١/ ١٢/ ٨٣	١٢ مليون ل.ل
فروق محروقات	٦١ مليون ل.ل
	٤٠٠ مليون ل.ل

جدول رقم ١
نتيجة مشاريع موازنات الاستثمار من عام ١٩٨٢ الى ١٩٨٨
بعد زيادة التعرفات ابتداء من ١/٣/١٩٨٢ و١/٩/١٩٨٢

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	المجموع
مجموع الواردات	٦٩٢	٨٩١	١٠٢٤	١١٧٧	١٣٥٣	١٥٥٥	١٧٨٧	٨٤٧٩
مجموع النفقات	١٠٨١	١١٢٠	١٣١٨	١٥٠٧	١٧٢٧	٢٠١٧	٢٣٢٦	١١٠٩٦
النتيجة: عجز	٣٨٩	٢٢٩	٢٩٤	٣٣٠	٣٧٤	٤٦٢	٥٣٩	٢٦١٧
مساهمة الدولة في تغطية العجز	٣٧٣							
العجز الحالي	**١٦**	**٢٢٩**	**٢٩٤**	**٣٣٠**	**٣٧٤**	**٤٦٢**	**٥٣٩**	**٢٢٤٤**

جدول رقم ٢
تطور موازنات التجهيز والانشاءات من ١٩٨٢ الى ١٩٨٨
بعد الأخذ بعين الاعتبار الوضع الفعلي لاقساط القروض في ١٩٨٣/١٢/٣١

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	المجموع
الواردات								
ارصدة قروض لم تستعمل بعد	١٣٥	-	-	-	-	-	-	١٣٥
قروض من الصناديق الدولية	٥٢	-	-	-	-	-	-	٥٢
مساهمات الغير/ وصل محطات	٦٨	٧٠	٧٣	٧٥	٧٩	٨٣	٨٦	٧٢١
المجموع	**٢٥٥**	٧٠	٧٣	٧٥	٧٩	٨٣	٨٦	٧٢١
النفقات								
تجهيزات لحساب المؤسسة	٣٩٨	٢٣٨	٣٢٩	٣٨٥	٤٤٢	٥١٠	٥٨٥	٢٨٨
تجهيزات لحساب الغير	٥٥	٦٥	٦٨	٧٠	٧٣	٧٧	٨٠	٤٨٨
المجموع	٤٥٣	٣٠٣	٣٩٧	٤٥٥	٥١٥	٥٨٧	٦٦٥	٣٣٧٥
انشاءات لحساب المؤسسة	٨٢	٤٢	٥٩	٦٧	٧٨	٩٠	١٠٣	٥٢١
انشاءات لحساب الغير	١	٥	٥	٥	٦	٦	٦	٣٤
المجموع	**٨٣**	**٤٧**	**٦٤**	**٧٢**	**٨٤**	**٩٦**	**١٠٩**	**٥٥٥**
اكلاف وصل المشتركين	٥	٥	٦	٦	٧	٧	٨	٤٤
اقساط القروض	١٣٥	٢١٦	٢٠٥	١١٤	٥٠	٥٣	٥٣	٨٢٦
مجموع نفقات التجهيز والانشاء	**٦٧٦**	**٥٧١**	**٦٧٢**	**٦٤٧**	**٦٥٦**	**٧٤٣**	**٨٣٥**	**٤٨٠٠**
النتيجة : عجز	**٤٢١**	**٥٠١**	**٥٩٩**	**٥٧٣**	**٥٧٧**	**٦٦٠**	**٧٤٩**	**٤٠٧٩**
مساهمة الدولة	**-**	**٢٨٠**	**٣٩٠**	**٤٥٥**	**٥٢٠**	**٦٠٠**	**٧٠٠**	**٢٩٤٥**
العجز الحالي	**٤٢١**	**٢٢١**	**٢٠٩**	**١١٧**	**٥٧**	**٦٠**	**٤٩**	**١١٣٤**

النتيجة النهائية لمشاريع موازنات كهرباء لبنان من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٣

بعد الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- مساهمة الدولة في سد عجز الاستثمار لسنة ١٩٨٣
- مساهمة الدولة في سد عجز التجهيز والإنشاء من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٨
- تعديل أقساط القروض بعد الأخذ بعين الاعتبار ما دفع فعلياً سنة ١٩٨٢ وسنة ١٩٨٣ وقيمة الأقسام لباقي السنوات بعد الأخذ بعين الاعتبار أسعار القطاع الأجنبي في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٣

جدول رقم ٣

السنة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	المجموع
نتيجة الاستثمار (عجز)	١٦	٢٢٩	٢٩٤	٣٣٠	٣٧٤	٤٦٢	٥٣٩	٢٢٤٤
نتيجة التجهيز والانشاء (عجز)	٤٢١	٢٢١	٢٠٩	١١٧	٥٧	٦٠	٤٩	١١٣٤
النتيجة الاجمالية (عجز)	**٤٣٧**	**٤٥٠**	**٥٠٣**	**٤٤٧**	**٤٣١**	**٥٢٢**	**٥٨٨**	**٣٣٧٨**

وضعية القروض والسلفات لغاية ١٩٨٣/١٢/٣١

جدول رقم ٤

المبالغ المحصلة	نوع العملات	مجموع المبالغ المدة (أقساطاً وفوائد)	رصيد القروض ليرات لبنانية في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٣
٤٩١٧٩٩٧٠,٠٠	فرنك سويسري	٢١٧٢٦٧٤٢,٧٨	٩٦٩٥٦٣٣٧,٢٠
١١٩٠٣٩٩٨,٠٠	مارك الماني	٢١٠٢٩٠٣,٣٣	٢٣٤٥٠٨٧٦,٠٦
١٧٠٧٩٧٢,٣٠	ليرة استرليني	٢٥١٧٩٢,٥٥	١٣١٨٥٥٤٦,١٥
١٢٥٠٠٠٠٠٠,٠٠	دولار اميركي	١١٥٠٢٥٩٩٥,٤٥	٢٢٥٤١٦٦٦٦,٩٠
٧٤١٠٥٤٩,٠٠	دولار اميركي	١٥٤٢٩١٠,٠٣	٤٠٠٩١٠٧٠,١٠
٢٦٢٧٨٥١,٥٠	فرنك فرنسي	٦٩٣٠٩٦,٣٥	١٦٨٤٠٨٠,٦٦
٦١٦٥٧٢٩,٠٠	فلوران هولندي	١٤٦٧٥٩٩,٤٩	١٠٨٥١٦٨٣,٠٤
٢٧٦٨٢٣٣٠٠,٠٠	ين ياباني	٣٨٨٦٩٨١٨,٠٠	٦٣٦٦٩٣٦,٠٠
٥٣١٩٩٥١,٩٧	دينار كويتي	١٧١٥٧٦٧,٢٦	٨٨٦٣١٩١٦,٢٤

المبالغ المحصلة	نوع العملات	مجموع المبالغ المددة (أقساطاً وفوائد)	رصيد القروض ليرات لبنانية في ٣١/ ١٢/ ١٩٨٣
٢٧١٢٠٠٠٠,٠٠	درهم امارات	٥٥١٦٤٢٢,٠٨	٣٥٨٧٩٧٦٠,٠٠
١٥٠٠٠٠٠٠٠,٠٠ (استبدلت بقرض ٥٠ مليون دولار)	ليرة لبنانية	١٧٠٣٧٢٥٠٠,٠٠	
٢٠٠٠٠٠٠٠,٠٠	ليرة لبنانية		٢٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠
٤٠٠٠٠٠٠٠,٠٠	ليرة لبنانية	١٤٤٧٤١٦,٦٧	
١٦٥٠٠٠٠٠,٠٠	ليرة لبنانية	٢١٢٣٦٨٧٥,٠٠	
٢٩٠٠٠٠٠٠,٠٠	ليرة لبنانية	٣٢٩٨١٠٥٥,٥٦	
٢٥٠٠٠٠٠٠,٠٠	ليرة لبنانية	٣٣٤٧١٥٢٨,١١	
١٥٠٠٠٠٠٠,٠٠	ليرة لبنانية	١٩٠٧١٦٦٧,٠٠	
١٥٠٠٠٠٠٠,٠٠	ليرة لبنانية	١٨٩٢٠٥٤٧,٩٥	
٩٠٠٠٠٠٠,٠٠	ليرة لبنانية	١٠٣٠٢٠٠٠,٠٠	
			٥٦٢٥١٧٨٧٢,٣٥

تم احتساب اسعار العملات الاجنبية حسب سعرها في ١٤/ ١٢/ ١٩٨٣ كالآتي:

فرنك سويسري	٢,٤٥٠ ل.ل
مارك الماني	١,٩٧٠ ل.ل
ليرة استرليني	٧,٧٢٠ ل.ل
دولار اميركي	٥,٤١٠ ل.ل
فرنك فرنسي	٠,٦٤٢٠ ل.ل
فلوران هولندي	١,٧٦٠ ل.ل
ين ياباني	٠,٠٢٣ ل.ل
دينار كويتي	١٨,٤٠٠ ل.ل
درهم امارات	١,٤٧٠ ل.ل

جدول رقم ٥
وضعية السيولة في ١٩٨٣/١٢/٣١

المستحقات لكهرباء لبنان البيان	القيمة مليون ل.ل	المتوجبات على كهرباء لبنان البيان	القيمة مليون ل.ل
		رواتب واجور	١٢,٠٠
رصيد الصندوق والمصارف ١٩٨٣/١٢/٣١	٦٠,٠٠	ثمن محروقات	١٣٠٠,٠٠
رصيد المنتوجات على المشتركين مشتركين عاديين ـ ٤١٢,٠٠ مليون ل.ل الدولة ٤٠,٠٠ مليون ل.ل مصالح المياه ٩٨,٠٠ مليون ل.ل	٥٨٠,٠٠	ثمن طاقة	١٢٠,٠٠
امتيازات			
رصيد سلفة ٦٠ مليون ل.ل	٣٠,٠٠	الدولة والضمان	
		ضريبة دخل على الرواتب ورسم مالي	١٠,٠٠
		رسم بلدي	٣٥,٠٠
		صندوق الضمان	٣,٠٠
		موردون مختلفون بما فيها	١٣٦,٠٠
		سلفات خزينة وفوائدها	٢٥,٠٠
عجز	٩٨١,٠٠		
المجموع	١٦٤١,٠٠		١٦٤١,٠٠

جدول ٦
ملخص وضع اصدارات ١٩٨٣
والمحصل منها حتى ١٩٨٤/٥/٣١

بيروت وضواحيها	اصدارات ١٩٨٣	المحصل من اصدارات ١٩٨٢ نسبة من ١/١/٨٢ الى ٣١/٥/٨٤ التحصل ل.ل	
مشتركون عاديون توتر واطئ			
المبنى المركزي	١٠٩٢٤٣٧٤٩,٢٧	١٠٤١٦٢١٢١,٥٢	٩٥,٢٥
انطلياس جديدة	٣٢٢٠٦٧٩١,٠٢	٢٩٠١٢٢٩٥,٣٦	٩٠,١٠
بئر حسن	١٤١٥١٢٠٨٢,١٩	١٢٥١٤٠٨٠١,٥٧	٨٨,٤٣
مصارف مختلف	١٥٧٤٦٤٢,٠٢	٢٢٩٧٥٦٧,٦٨	-
	٢٨٤٥٣٧٢٦٥,٥١	**٢٦٠٧١٢٧٨٦,١٣**	**٩٢,١٤**
بيروت وضواحيها			
مشتركون خصوصيون توتر متوسط	٧٣٥٦٧٦٤٥,٧٥	٥٨٨٤٣٨٤٢,٠٨	٨٠,٠٠
دولة وبلديات توتر متوسط	٢٧١٨٩٥٦٤,٠١	٢٠٠٥٣٨٠,٩٨	١١,٠٠
دولة وبلديات توتر واطئ	١٠٦٨٧٥٨٨,١٢	٧٩٤٨٠٨٠٨٢	٧,٤٣
	١١١٤٤٤٧٩٧,٨٨	**٦٢٦٤٤٠٢١,٨٨**	**٥٦,٢١**
مناطق	**لغاية (٣٠/٤/٨٤)**		
مشتركون عاديون توتر واطئ توتر منخفض	١٧١٦٠٢٨٣٤,٠٣	٨٤٢١٣٨٦٦,٨٦	٤٩,٠٧
دولة توتر منخفض	٥٩٦٦٩٩٧,٤٦	٢٩٠٩٩,٠٦	٠,٤٩
دولة توتر متوسط	١٠٦١٤٢٩٤,٧٨	٧٥٨٠٩,٢٤	٠,٧١
	١٨٨١٨٤١٢٦,٢٧	**٨٤٣١٨٧٧٥,١٦**	**٤٤,٨٠**
المجموع العام	**٥٨٤١٦٦١٨٩,٦٦**	**٤٠٧٦٧٥٥٩٢,١٧**	**٦٩,٧٨**
الامتيازات		**١٠٠٠٠٠٠٠,٠٠**	

ثانياً: القدرة الحالية لمصلحة الكهرباء على الإنتاج وكلفة المنشآت الحرارية الجديدة

دخلت واحدة من المجموعات الثلاث الحرارية في منطقة الذوق حيز التجربة والتشغيل منذ أواخر شهر آب ١٩٨٤، الحالة التي تجعل بالإمكان الحد، إن لم يكن تلافي قطع التيار الكهربائي وبالتالي التقنين.

يحتاج لبنان، في الوقت الراهن إلى ٥٠٠ أو ٦٠٠ ميغاوات، وهذه القوة متوفرة إسمياً، إلا أن الصعوبات التي تعترض التزود بالفيول لحاجة المستودعات في مركز الجيه وصعوبات نقل وانتقال المستخدمين بين بيروت والمركز المذكور، تشكل جميعها عوامل تحد من قدرة المؤسسة على الإنتاج الكامل. هذا ما يفسر لجوء المصلحة إلى اعتماد التقنين في بعض الأحيان.

وفيما خص المجموعة الحرارية الجديدة التي كان يقتضي أن تعمل مع انتهاء العام ١٩٨٣، لم يكن مستطاعاً تشغيلها إلا في آخر شهر آب ١٩٨٤، لأن الظروف الاستثنائية المعروفة حالت دون ذلك. وتأمل مصلحة الكهرباء في أن تستطيع تشغيل المجموعتين الأخريين مع نهاية العام ١٩٨٤ وفي أوائل العام ١٩٨٥ وتركيب الخطوط اللازمة لهما.

تتمتع المجموعات الجديدة بقوة ١٤٥ ميغاوات، مما يؤمن ربع الاستهلاك في لبنان. وعندما تنتهي مصلحة كهرباء لبنان من وصل هذه المجموعات بعضها بالبعض في العام ١٩٨٥، تصبح القدرة الإنتاجية الإجمالية ١١٠٠ ميغاوات فيتأمن عندئذ استهلاك الطاقة بكاملها حتى العام ١٩٨٨.

ويبدو أنه من الصعب تحديد المصاريف المقتضاة لتشغيل المجموعات المشار إليها، خاصة وإن تطيح الشبكات المتضررة تحول دون ضبط المصارفات، وكذلك تكاليف النقل المتقلبة بتقلب الحالة الأمنية، إلا أن الأمل كبير بضبط هذه الحالة ليتسنى للمصلحة مجال عصر النفقات غير الضرورية.

ثالثاً:

وتستعمل مصلحة كهرباء لبنان كل الطاقة المولدة من الماء المتيسرة في لبنان التي تكلف ١٢ غرشاً للكيلوات الواحد، في حين أن الكيلوات الواحد المتولد من الطاقة الحرارية يكلف ٢٥ غرشاً الأمر الذي يجعل الطاقة الأولى أفضل.

جدول رقم ١
كلفة الكيلوات ساعة واحد

الطاقة المولدة من الماء	١٢ غ.ل
الطاقة الحرارية	٢٥ غ.ل

جدول رقم ٢
الوقود اللازم لانتاج كيلوات ساعة واحدة

فيول اويل (الجبة)	٣٠٠ غرام
فيول اويل (الذوق)	٤٠٠ غرام
كاز اويل	٣٨٠ ـ ٤٠٠ غرام

جدول رقم ٣
الطاقة الانتاجية للمصلحة بالميغاوات

	الطاقة المولدة من الماء	الطاقة الحرارية	المجموع
الانتاج ٪	٩٣٥	١٦٥	١١٠٠
	٨٥	١٥	١٠٠

جدول رقم ٤
شراء الطاقة الكهربائية من قبل المصلحة (بملايين الكيلوات ساعة)

١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	الاشهر الستة من العام ١٩٨٤
٧٠٠	٥٨١	١٠٩٨	٧٠١	١٠١٣	٤٣٥

القطاع الزراعي

لا يزال القطاع الزراعي اللبناني يعاني من مشكلات خطيرة ومعقدة سببها الأحداث، رغم أن حدة هذه المشكلات خفت كثيراً عما كانت من قبل بالنسبة للمناطق الزراعية اللبنانية، وخصوصاً منطقة سهل البقاع التي تنتج ٤٠٪ من المحاصيل اللبنانية، كما تشير بعض التقديرات.

ويعود هذا الانفراج إلى فتح أبواب سوريا على مصراعيها بوجه الإنتاج الزراعي اللبناني، خصوصاً مع مطلع العام ١٩٨٤، على خلاف ما حصل في نهاية ١٩٨٢، وبعض أشهر ١٩٨٣، عندما أتبعت سوريا سياسة حذرة تجاه الصادرات الزراعية اللبنانية نتيجة لما أشيع عن أن لبنانيين كانوا يصدرون منتجات إسرائيلية على أنها لبنانية، ثم لأن سوريا أتبعت سياسة ترتيب أولويات الاستيراد، وبالطبع لم تكن الحمضيات اللبنانية والتفاح في مقدمة هذه الأولويات.

هذا التطور الإيجابي أثبت مجدداً أن السوق السورية التي تستوعب ٤٩٪ من الصادرات الزراعية هي المجال الحيوي للاقتصاد اللبناني المنظور وغير المنظور. وعندما شعر مزارعو البقاع بأن الأبواب السورية مشرعة، هرعوا إلى الاعتناء ببساتينهم وأشجارهم المثمرة، وبزراعتهم الموسمية، بعدما كانوا قرروا الأحجام عن زراعة الأرض لأن لا أسواق لإنتاجها.

والعامل السوري الإيجابي رافقه عامل إيجابي آخر، فإسرائيل تحت وطأة مأزقها الاقتصادي، لم تغرق الأسواق اللبنانية بمنتجاتها الزراعية الرخيصة الثمن في المدة الأخيرة. ولا يعني ذلك أنه لم يعد لإسرائيل فوائض زراعية برسم التصدير، بقدر ما يعني أن إغراق الأسواق اللبنانية بفوائض تقل أسعارها عن مستوى كلفة الزراعة في لبنان وفي إسرائيل. هي عملية مكلفة للحكومة الإسرائيلية أو لمؤسساتها الزراعية شبه الرسمية.

العاملان الإيجابيان المشار إليهما لا ينفيان، على أي حال، العوامل السلبية الأخرى التي يعيشها القطاع الزراعي سواء التقليدية أو المستجدة بفعل الأحداث.

فقد استمرت هذه العوامل تفعل فعلها كقوى تدمر بنية القطاع الزراعي بالدرجة الأولى، وتحد من الاندفاع نحو. وبما أنه لا توجد إحصاءات حديثة عن الإنتاج وخرائطه الإنتاجية والصادرات وغيرها حيث الدولة غائبة بصورة قسرية عن هذا القطاع، فإن عملية التقويم ستعتمد بدرجة أساسية على تقديرات العاملين في القطاع الزراعي في مختلف المناطق الزراعية التي يمكن أن تقسم كالتالي: منطقة البقاع، الجنوب، الجبل، الشمال، المتن الشمالي وكسروان، علماً أن هذا التقسيم قد يغلب عليه الطابع السياسي، نظراً لتأثر القطاع الزراعي بالأحداث السياسية الأمنية التي شهدتها وتشهدها الساحة اللبنانية:

١ ـ البقاع

كانت منطقة البقاع الخصبة ساحة حرب كبيرة في صيف ١٩٨٢ وساحة لحروب صغيرة في شتاء وربيع عام ١٩٨٣. ونتج عن هذه الحروب تدمير في المزروعات، وبخاصة الأشجار المثمرة، وعن خلق مساحة عازلة بين القوات السورية والإسرائيلية، يبلغ عرضها خمس كيلومترات وطولها ٣٠ كيلومتراً ومساحتها ١٥٠ كيلومتراً مربعاً. وتقدر الأراضي الزراعية ضمن هذه المنطقة بما يتراوح بين ٨ و١٠ آلاف هكتار، لا يمكن زراعتها لكونها منطقة عسكرية يومية. وعاش البقاع حالة حصار حقيقية أثناء الاجتياح وبعده، عندما أقفلت إسرائيل من الناحية العملية طريق بيروت دمشق الدولية عند نقطة صوفر وطريق جب جنين التي توصل شرق البقاع بغربه. فلم يعد بالإمكان نقل المحاصيل إلى الأسواق المحلية والخارجية إلا بصعوبة فائقة وبأكلاف مضاعفة. ويصدر البقاع ما بين ٣٠ و٦٠٪ من إنتاجه حسب غزارة المواسم والطلب عليها من الأسواق العربية. وتشير تقديرات بعض العاملين في هذا الحقل إلى أن إنتاج السهل انخفض في موسم ١٩٨٣ بنسبة ٤٠٪ على الأقل بالنسبة للأصناف الزراعية الرئيسية، وخصوصاً الفاكهة.

٢ ـ الجنوب

عندما انتهت العمليات العسكرية في صيف العام ١٩٨٢، عاشت منطقة الجنوب على أمل انسحاب إسرائيلي قريب من لبنان، فأقبل المزارعون على استغلال أراضيهم استغلالاً أفضل، وأنفقوا مبالغ كبيرة على تسميدها وتسويتها وزرعها. لكنهم صدموا «بطوفان» الإنتاج الزراعي الإسرائيلي، ثم بوطأة الاحتلال الإسرائيلي وباقتلاعه أشجار البساتين (نحو ٤٠٠٠ دونم من الموز والحمضيات) وبمنعه مزارعي الحمضيات من تصدير إنتاجهم، ثم وأخيراً بتوقف عمليات التصدير إلى الخارج. وأدى هذا الأمر إلى إتلاف وكساد ٤٥٪ من محاصيل الحمضيات، أي ما يوازي ٦٥ ألف طن، كما أدى إلى خسارة تعدت الـ ٧٥ مليون ليرة، وطبقاً لبعض التقديرات، الـ ١٢٥ مليون ليرة.

وفي أواخر ١٩٨٣ عاد الزارعون في الجنوب إلى إهمال قسم كبير من أراضيهم الزراعية، التي تقدر مساحتها بنحو ١١٠ آلاف هكتار، لا يزرع منها في العادة سوى ٣٠ ألفاً لأسباب أمنية واقتصادية، ثم أن معظم الحيازات الزراعية صغيرة ولا تدر دخلاً كافياً للأسرة. وهناك صعوبة تسويق المنتجات في الأنحاء اللبنانية، أو تصديرها إلى الدول العربية.

٣ ـ الجبل

لا يعتبر الجبل منطقة زراعية من الدرجة الأولى، وإن كانت الزراعة تلعب دوراً مهماً كمصدر

للدخل. وبخلاف البقاع والجنوب، فإن الزراعة تكاد تقتصر فقط على الأشجار المثمرة، كأفضل سبيل لاستغلال رقعة زراعية ضيقة لا تتجاوز في منطقة الشوف مثلاً ١٠٤٨,٦ هكتاراً. وقد ضربت الحرب المنطقة بعنف في ١٩٨٣، وأدت إلى ما أدت إليه من تهجير للسكان باستثناء قرى قليلة وتدمير للبنية الزراعية ولقسم كبير من الأشجار المثمرة. ولا يعرف تماماً مدى الخسائر في المحاصيل، وإن كان البعض يجزم بأن نصف الأشجار المثمرة على الأقل لم تجد العناية الكافية في العام الماضي، الأمر الذي يقلل من إنتاجيتها في المواسم المقبلة. وعلى أي حال تعكف الأوساط الزراعية على إجراء مسح شامل لحال الزراعة في الجبل.

٤ ـ المتن الشمالي وكسروان وبلاد جبيل

لم تتأثر هذه المنطقة مباشرة بالأعمال الحربية، لكنها كغيرها عانت من صعوبة نقل المحاصيل وتصديرها. وتعتمد هذه المنطقة، مثل الجبل، على زراعة الأشجار المثمرة وهي المنتجة الأولى للتفاح حيث يقدر إنتاجها ما بين ٧٠ و١٠٠ ألف طن سنوياً من مجموع إنتاج سنوي بلغ ١٧٠ طن في العام ١٩٧٤. وتتجه هذه المنطقة إلى الزراعات المتطورة وخصوصاً المحمية كأفضل سبيل لاستغلال الأراضي الزراعية الساحلية القابلة للزرع. وهكذا أصبحت خلال السنوات الماضية ترفد السوق بقسم من الخضار، إضافة إلى إنتاجها من الفواكه.

٥ ـ الشمال

لم يكن حظ الشمال أفضل من حظ البقاع والجنوب والجبل، فالحرب الشرسة التي دارت على أراضيه الزراعية أدت إلى خفض إنتاجه من الفواكه والخضار، وحتى من اللحوم الداجنة والحمراء، بنسبة قدرت بنحو ٣٠٪، هذا إضافة إلى انخفاض الإنتاج الناتج عن تدمير البنية الزراعية في عام ١٩٧٦. وعانى الشمال أيضاً، لكن بدرجة أقل، من الكساد للأسباب المذكورة آنفاً. والشمال مثل البقاع غني بالتربة الزراعية الخصبة وبالمياه، على خلاف الجنوب الفقير بالمياه والغني بالتربة، أو الجبل والمناطق الأخرى الغنية بالمياه وذات الأراضي الضيقة.

٦ ـ الحال الزراعية بوجه عام

أحداث السنوات العشر دفعت بعدة مئات من الألوف ممن كانوا يقطنون المناطق الزراعية وخصوصاً في جنوب لبنان للهجرة سواء إلى المدن وفي مقدمتها العاصمة، أو إلى الخارج طلباً للتجارة والرزق فتحولت أراضيهم إما إلى غابات من الأشجار البرية، أو إلى أراض متصحرة.

وطبقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التي بعثت في ١٩٨٠ بفريق عمل دولي إلى لبنان لدراسة

القطاع الزراعي دراسة ميدانية، فقد خسر لبنان ٢٠٥ آلاف هكتار من الأراضي الزراعية، من أصل ٣٠٥ آلاف هكتار مجموع مساحة الأرض المزروعة خلال الـ ٢٥ عاماً المنصرمة، ولم يبق من أراضيه الزراعية غير ١٠٠ ألف هكتار فقط. وطالبت المنطقة بأن تبذل الدولة ما بوسعها للمحافظة على ما تبقى من الأرض بأي ثمن.

وبرغم تقلص المساحة المزروعة، فلقد تحسنت الإنتاجية خلال السنوات الماضية تحسناً ملموساً، حتى يقال إن ما تبقى من الرقعة الزراعية تنتج أكثر مما كان ينتج مجموع المساحة المزروعة قبل ٢٥ عاماً. ولو أدخلت الزراعة المتطورة لزادت المحاصيل ٣ مرات وأكثر ولازداد التصدير بين ٤ و٥ مرات بحسب رأي المنظمة.

وليس الوضع الأمني هو العامل الوحيد بالطبع، بل هناك عوامل سلبية نخرت وما زالت بالقطاع الزراعي خلال ربع القرن الماضي، في مقدمتها زحف العمران على الأرض الزراعية وبيروت وصيدا وصور، التي تقدر مساحتها بـ ٢٠ ألف هكتار، هذا عدا عن المساحات التي قضمها زحف الباطون المسلح في سهول عكار والدامور والبقاع وفي المرتفعات الجبلية وغيرها.

والتقديرات التي تعود إلى العام ١٩٧٤، تشير إلى أن مجموع إنتاج لبنان من الفاكهة بلغ ٧٠٠ ألف طن، ومن الخضار ٧٣٥ ألف طن، أنتجها نحو ١٥٠ ألف مزارع وملاك، يعيلون ما لا يقل عن ٤٠٪ من سكان لبنان. ويصدر لبنان عادة نصف إنتاجه من الفاكهة ونسبة أقل من الخضار. ويقدر مكتب الفاكهة قيمة الفواكه المصدرة في العام ١٩٨٢ (نحو ٢٩٠ ألف طن) بحوالي مليار ليرة، أو نحو ٢٥٠ مليون دولار (بأسعار ١٩٨٢). وفي حين إن الإحصاءات معدومة عن صادرات الخضار، فإن هناك من يضعها في حدود ٤٠ أو ٥٠ مليون دولار سنوياً. وهكذا فإن صادرات لبنان الزراعية قدرت في العام ١٩٨٢ بنحو ٣٠٠ مليون دولار أي ما بين ٦ و١٠٪ من الدخل القومي، ومع ذلك فإن هذا الدخل الضئيل يؤثر على قسم كبير من المزارعين تأثيراً مهماً.

ويعتقد بأن إنتاج لبنان من الفاكهة يتجه هبوطاً بنسبة تتراوح بين ١ و٤٪ سنوياً، غير أن صادراته منها لا تزال على مستواها كما كانت قبل الأحداث برغم الانخفاض الكبير الذي حدث في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ (٢٩٠ ألف طن في كل منهما مقابل معدل سنوي قدره ٣٣٠ ألف طن ما قبل عام ١٩٧٥). ويلاحظ بأن الإقبال على زراعة التفاح وتصديره انخفض لمصلحة أنواع أخرى من الفاكهة.

ومع ذلك، فآفاق التنمية الزراعية في لبنان واسعة جداً، فلدينا ٣٠٠ ألف هكتار قابلة للزرع ويمكن زراعتها بطرق متطورة ليصبح مجموع الأرض الزراعية أكثر من ٤٠٠ ألف هكتار أي ما يوازي ٤ آلاف متر مربع لكل مواطن، وهذه نسبة لا بأس بها برغم أنها أقل من المعدل العالمي للاكتفاء الذاتي الذي يبلغ ٦ آلاف متر مربع للفرد.

والخلاصة إن القطاع الزراعي مر بأصعب الظروف الأمنية، ولا شك أن عودة الأحوال إلى طبيعتها والتصدي للمشكلات التقليدية للقطاع الزراعي وإدخال التقنيات الحديثة، تجعل من الزراعة، ربما القطاع المفضل للمستثمرين شرط أن تظل الأسواق العربية مفتوحة على مصراعيها.

الإسكان

مما لا شك فيه أن تعيين رئيس جديد لمجلس الإنماء والأعمار أسهم في معاودة تسريع تنفيذ المشاريع المتصلة مباشرة بمسألة الإسكان.

وانطلاقاً من هذا الفعل، تم درس مشاريع المجلس المذكور التي تضمنتها موازنة العام ١٩٨٣ والتي لحظت فيها اعتمادات شتى، منها ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠ ل.ل. لتغذية الصندوق المستقل للإسكان، والـ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٣٠ ل.ل. في موازنة العام ١٩٨٤ التي أضيفت إليها.

وفي مطلق الأحوال، تعود المعوقات التي جمدت برامج التوسع الإسكاني إلى الصعوبات التي تعترض مؤسسات التمويل، هذه الصعوبات التي أضرت بالمستفيدين الذين عقدوا الآمال على المساعدات المخصصة لهم من الصناديق للتملك، وبخاصة من الصندوق المستقل للإسكان ومن المصالح المختصة بالإقراض لترميم المساكن المدمرة.

ويقتضي التذكير، أن عدد المستفيدين من القروض الممنوحة من قبل الصندوق المستقل بلغ حتى الآن ٠٠٠ ١٢ شخص. ومعلوم أن تغذية هذا الصندوق تتم عبر مجلس الإنماء والأعمار. وتعترض مؤسسات التمويل الأخرى مشاكل عديدة، منها تقلص السيولة في أكثر الأوقات، التي يقتضي أن تؤمنها المساعدات المعطاة للخزينة.

وفيما يتعلق بمصرف الإسكان تجدر الإشارة إلى أن نشاط هذا المصرف توقف نسبياً في الاضطرابات الأخيرة لأسباب مالية وإدارية. وقد يعود هذا النشاط بعد تقديمات الخزينة المقدرة بـ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ ل.ل. الممنوحة بعد اقتطاعها من موازنة الصندوق المستقل.

وبصورة عملية، منح مصرف الإسكان ٤٠٨٧ قرضاً بين العام ١٩٨١ والعام ١٩٨٤ منها ١٣٥ قرضاً في هذه السنة الأخيرة. وقد توزعت هذه القروض على النحو التالي:

المنطقة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
البقاع	٣٦	٨١	٦٥
لبنان الجنوبي	٨٦	١٧٢	١٧٢
جبل لبنان الشمالي	١٢٧	٢٩٣	٣٤٩
جبل لبنان الجنوبي	٦٤	٢٨٣	١٥١

وبلغ عدد القروض الممنوحة في منطقة بيروت ولبنان الشمالي ٢٢٠٨ قرضاً وتتمسك الدولة بسياستها الرامية إلى تجهيز البلاد بالبنى التحتية السكنية ويبقى أن هذه السياسة يعوزها المال اللازم للتحرك.

القطاع السياحي

كان تأثير الأحداث في لبنان على القطاع السياحي كبيراً، إلا أن نتائج الضرر الحاصل تختلف باختلاف المناطق المؤهلة لاستقبال السائحين.

مهما يكن من أمر، عرف النشاط السياحي ركوداً حاداً، ذلك أن أكثر السياح الذين تعودوا الاصطياف في لبنان غيروا وجهتهم، فأثروا بلاداً أخرى للراحة والاستجمام، إذ أن الحالتين السياسية والعسكرية، وكذلك وقف نشاط المطار الدولي شكلت جميعها أسباباً قوية لتدهور النشاط السياحي في لبنان.

ولا بد هنا من ذكر بعض الأرقام الإحصائية المتاحة، لنتبين فداحة الخسائر التي لحقت بالقطاع المذكور.

ففي العام ١٩٧٤ بلغ عدد السياح في لبنان ١,٥ مليون. ولولا الحرب لكان مؤملاً أن يصل هذا العدد إلى ثلاثة ملايين. إلا أن العدد الفعلي في العام ١٩٨٤ لم يتجاوز الـ ٥٠٠٠٠ سائح أكثرهم من رجال الأعمال الذين يتوقفون في لبنان فترة قليلة ووجهتهم الأساسية بلدان أخرى.

وبالمناسبة، لا بد من القول أن أضراراً جسيمة لحقت بالمؤسسات السياحية نتيجة الأحداث.

ذلك أن أكثر هذه المؤسسات قائمة في بيروت وضواحيها أو في المراكز السياحية، وبحكم موقعها، وبخاصة تلك القائمة في المتن الأعلى وعاليه، كان نصيبها من الأضرار الأعلى والأكبر.

كانت العاصمة وحدها تتضمن، حتى العام ١٩٧٤، ١٠٣ مؤسسات سياحية كبيرة، فهبط هذا العدد، في الوقت الراهن، إلى ٣٣ مؤسسة، إذ تهدم الباقي نسبياً أو جزئياً أو كاملاً واستعمل معظمه مأوى للمهجرين.

وعلى كل حال تعي الدولة حال القطاع السياحي المأساوية. إلا أن هذه الحال كغيرها، تبقى مرتبطة بالأمن والاستقرار، وهذان العاملان هما شغل الدولة وشاغلها.

قطاع النقل

أولاً: النقل الجوي

أ: حركة مطار بيروت عام ١٩٨٣

من إحصاءات مطار بيروت الدولي التي سجلت خلال الحرب، عدد الأيام التي يتوقف فيها المطار سنوياً. والذي بلغ العام الماضي ٥٣ يوماً في مقابل ١١٤ يوماً في ١٩٨٢، وهذا الأمر جعل حركة الملاحة في ١٩٨٣ تسجل تقدماً في المجموع العام للحركة وتراجعاً في المعدل اليومي.

خلال ١٩٨٣ سجل هبوط الطائرات وإقلاعها في المطار ١٩٣٢٤ حركة نقلت مليوناً و٨٦ ألفاً و٢٨٦ راكباً، أي بزيادة ٣٣,٥ في المئة في حركة الطائرات و٢٣,٠ في المئة في حركة الركاب بالنسبة غلى ١٩٨٢، غير أن هذه الزيادة شكلية للأسباب الآتية:

حركة الطائرات

١ ـ حركة إقلاع الطائرات بلغت ٩٦٦٣ حركة في مقابل ٧٨١٧ حركة في ١٩٨٢، وبلغ المعدل اليومي ٣٠,٩ حركة في مقابل ٣١,١ في ١٩٨٢ أي أن الحركة في ١٩٨٣ تراجعت بنسبة ٠,٦٥ في المئة.

٢ ـ حركة الهبوط بلغت ٩٦٦١ حركة في مقابل ٧٨٢٤ حركة وبقي المعدل اليومي في العامين الماضيين شبيهاً بمعدل حركة الإقلاع أي ٣٠,٩ و٣١,١ حركة على التوالي والتراجع بقي ٠,٦٥ في المئة.

وفي مقابل المجموع البالغ ١٩٣٢٤ حركة في ١٩٨٣ سجلت ١٥٦٤١ حركة في ١٩٨٢ وبلغ المعدل اليومي للإقلاع والهبوط ٦١,٩ حركة في ١٩٨٣ و٦٢,٣ حركة في ١٩٨٢ وبقي معدل التراجع ٠,٦٥ في المئة.

حركة الركاب

١ ـ القادمون: نقلت الطائرات الهابطة ٥٠٣٥٧١ راكباً في ١٩٨٣ في مقابل ٤٣٢٠٩٦ راكباً في ١٩٨٢ أي ما يعدله ١٦١٤ و١٧٢١ راكباً يومياً على التوالي. وبلغ معدل التراجع ٦,٣ في المئة.

٢ ـ المغادرون: نقلت الطائرات ٥٢٣٠١١ راكباً في ١٩٨٣ في مقابل ٤٠٨٦٣١ راكباً في ١٩٨٢ وبلغ المعدل اليومي ١٦٧٦ و١٦٢٨ راكباً على التوالي وسجلت زيادة بنسبة ٢,٩ في المئة من العام ١٩٨٢، وهذه الزيادة تسجل في خانة الهجرة بسبب الأحداث.

٣ ـ حركة الترانزيت: سجلت ٥٩٧٠٤ ركاب في مقابل ٤٢٠٩٢ راكباً في ١٩٨٢ والمعدل اليومي هو ١٩ و١٦٧ راكباً على التوالي والزيادة هي ١٤,٣ في المئة.

٤ ـ أما المجموع العام لحركة الركاب فكان كالآتي:

بلغت حركة الركاب خلال العام الماضي ١,٠٨٦,٢٨٦ راكباً في مقابل ٨٨٢,٨١٩ راكباً في ١٩٨٢، وبلغ المعدل اليومي ٣٤٨١ راكباً و٣٥١٧ راكباً في ١٩٨٣ و١٩٨٢ على التوالي مما يشير إلى تراجع بنسبة ١,١ في المئة بين العامين.

الركاب والطائرات

ونتيجة لهذه الحركة فإن معدل ما نقلته الطائرات كان كالآتي:

١ ـ بالنسبة إلى الطائرات الهابطة، بلغ معدل الركاب القادمين ٥٢,١ راكباً لكل طائرة في مقابل ٥٥,٢ في ١٩٨٢.

٢ ـ بالنسبة إلى الطائرات المغادرة، بلغ عدد الركاب ٥٤,١ راكباً في مقابل ٥٢,٣ في ١٩٨٢.

٣ ـ بالنسبة إلى مجموع الرحلات، بلغ عدد الركاب ٥٣,١ راكباً في ١٩٨٣ من دون ركاب الترانزيت في مقابل ٥٣,٧ لكل طائرة في ١٩٨٢. ومع الركاب الترانزيت بلغ المعدل ٥٦,٢٣ راكباً في مقابل ٥٦,٤ في ١٩٨٣ و١٩٨٢ على التوالي.

ولا بد من الملاحظة أن حركة المطار تمثل حالياً نحو ١٠ في المئة مما يمكن أن تكونه بالنسبة إلى الركاب، على أساس أن حركة الطائرات، وإن توقع لها الازدياد، مرهونة باستيعابها أكثر مما هي مرهونة بعدد الرحلات.

ب: حركة مطار بيروت في العام ١٩٨٤

سجل مطار بيروت الدولي منذ أن فتح مدارجه في تموز ١٩٨٤ تحسناً ملموساً، ويتبين ذلك عبر مختلف قطاعاته وبخاصة الرسوم الجمركية وحركة الركاب.

وصل عدد الركاب إلى ٧٣١٣٠ راكباً منهم القادمون وعددهم ٤١٢٩١ راكباً والمسافرون ٣١٨٣٩. وهذه الأعداد سجلها مطار بيروت في الفترة الواقعة بين ٩ تموز ١٩٨٤ و١٢ آب أي مدة ثلاثة وثلاثين يوماً.

وسجل عدد الطيران في الفترة المذكورة ٤٨٩١ إقلاعاً أي بمعدل ٢٧ حركة كل يوم.

هذا، وإن الشركة الوطنية للطيران (الشرق الأوسط) لم تستعمل كامل أسطولها، إذ أن عشر طائرات فقط من أصل ٢٣ طائرة عملت في هذا الحقل والباقي استأجرته شركات أجنبية علماً بأن حركة المطار آخذة بالتحسن النسبي في موازاة تحسن الحالة الأمنية.

ثانياً: النقل البحري

أولاً نشاط مرفأ بيروت في العام ١٩٨٣

١ ـ حركة البواخر

بلغ عدد البواخر التي تعاملت مع مرفأ بيروت ٢٩٤٩ باخرة في مقابل ١٩١١ باخرة في ١٩٨٢، أي بزيادة نسبتها ٥٤,٣ في المئة، وهو ما يمثل نسبة ٨١,٦ في المئة من العدد الذي دخل عام ١٩٧٤ قبل عشرة أعوام.

ويذكر أن الانطلاقة المشجعة التي أعادت إلى أحضان الشرعية بيروت الكبرى وضواحيها وأقفلت في نهاية الفصل الأول من العام الماضي المرافئ غير الشرعية، ساهمت في تنشيط هذا المرفق الحيوي، فسجلت حركة البضائع فيه ـ باستثناء حركة الترانزيت ـ ٧٦ في المئة من حجمها عام ١٩٧٤، إذ أفرغت البواخر مليونين و٥٤٦ ألفاً و٢٦٢ طناً و٢١٩٦٣٨ رأس ماشية وشحنت ١٠٥٦٤٠ طناً. وسجلت حركة البضائع المفرغة زيادة نسبتها ٤٢,٣ في المئة عنها في ١٩٨٢، والبضائع المشحونة زيادة نسبتها ٩,٢ في المئة، والبضائع الترانزيت ٥,١ في المئة.

وتوزعت البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ٢٧٤٢ باخرة و٩٠ زورقاً شرعياً و١١٧ ناقلة للنفط.

٢ ـ حركة البضائع

وكانت البضائع التي دخلت البلاد عن طريق مرفأ بيروت بحسب أنواعها كالآتي: ٢٩ في المئة مواد بناء، ٢٠ في المئة محروقات، ١٥ في المئة حبوب وطحين، ٦ في المئة سيارات وآليات، ٥ في المئة مواد كيمائية وأصبغة، ٥ في المئة خضر وفاكهة، ٤ في المئة ورق وكرتون، ٤ في المئة مواد غذائية، ٢ في المئة علف وماشية، ١٠ في المئة بضائع مختلفة.

ومصدر هذه البضائع الدول الآتية:

إيطاليا ١٥٪، الولايات المتحدة ١١٪، رومانيا ١١٪، فرنسا ٨٪، بلجيكا ٦٪، ألمانيا ٤٪، ايبانيا ٤٪، اليونان ٤٪، قبرص ٣٪، هولندا ٣٪، الاتحاد السوفياتي ٣٪، يوغوسلافيا ٣٪، البرازيل ٢٪، مصر ٢٪، بريطانيا ٢٪، تركيا ٢٪، دول أخرى ١١٪.

والبضائع المشحونة كانت بحسب أنواعها كالآتي:

٢٦ في المئة خردة حديد، ٩ في المئة ثمار وحمضيات، ٧ في المئة حبوب، ٦ في المئة خضر طازجة وجافة، ٥ في المئة مواد غذائية، ٤ في المئة مواد كيمائية، ٤ في المئة أنسجة، ٣ في المئة حبوب وبهارات، ٢ في المئة مواد بناء، ٢ في المئة جلود ونعال، ٣٢ في المئة بضائع مختلفة.

ودول المقصد للبضائع المشحونة:

مصر ١٩٪، تركيا ١٧٪، إيطاليا ١٥٪، قبرص ١١٪، فرنسا ٦٪، لبنان ٤٪، يوغوسلافيا ٤٪، الولايات المتحدة الأميركية ٣٪، هولندا ٣٪، الجزائر ٢٪، السعودية ٢٪، بلغاريا ٢٪، بريطانيا ٢٪، اليونان ٢٪، ليبيا ٢٪، ألمانيا الشرقية ٢٪، دول أخرى ٤٪.

وزاد الاعتماد في شحن البضائع ضمن حاويات أو مستوعبات، فبلغت نسبة البضائع المفرغة من المستوعبات ٢٠,٩ في المئة من مجموع البضائع من دون المحروقات، و٢٥ في المئة، إذ استثنيت الحبوب أيضاً في حين بلغت نسبة البضائع المشحونة بواسطة المستوعبات ٢٨,٤ في المئة.

فقد نقلت ١٠١٧ باخرة ٤٠٩٣٤ مستوعباً تحتوي ٤٢٩٣٧١ طناً، وتوزعت المستوعبات كالآتي:

- ٣١٢٥ مستوعباً أفرغت وسلمت مباشرة.
- ٤٨٩٨ مستوعباً أفرغت في المستودعات.
- ٣٢١٦٩ مستوعباً أخرجت ملآنة إلى البلد.
- ٣٣٣ مستوعباً مرت بطريق الترانزيت.

وشحن ٣٦٦٧٦ مستوعباً فارغاً و٢٧٦٧ مستوعباً تحتوي ٢٩٩٧٦ طناً من البضائع.

٣ ـ الأساطيل

واستأثر بعض الأساطيل التجارية بنسب من العدد أكبر من غيرها، لكنها تختلف عن نسب ما نقلته من بضائع، ذلك أن نقل البضائع يرتبط بحمولة كل سفينة من جهة، وبنشاط الوكالات البحرية من جهة أخرى، وقد جاء هذا التوزيع بحسب السفن البخارية كالآتي:

الأسطول اللبناني استأثر بنسبة ٢٧,٠ في المئة من عدد السفن وبـ ١٣,٣ في المئة من حجم البضائع. واستأثر الأسطول اليوناني بنسبة ٤,٧ في المئة من العدد و١١,٤ في المئة من البضائع. والأسطول الألماني الغربي بـ ٨,٣ في المئة من العدد و٧,٧ في المئة من البضائع. والأسطول الألماني الشرقي بـ ٤,٧ في المئة من العدد و٧,٧ في المئة من البضائع. والقبرصي بـ ١٣,٢ في المئة من العدد و٧,٤ في المئة من البضائع. والبنامي بـ ٥,٣ في المئة من العدد و٦,٥ في المئة من البضائع. والإيطالي بـ ٤,٧ في المئة من العدد و٥,٧ في المئة من البضائع. والروسي بـ ٥,٥ في المئة من العدد و٤,٥ في المئة من البضائع.

وهكذا نقل ٧٢,٩ في المئة من السفن البخارية ٦٤,٢ في المئة من البضائع، في حين أن البقية ونسبتها ٢٧,١ في المئة نقلت ٣٥,٨ في المئة من البضائع.

٤ ـ حركة الترانزيت والمنطقة الحرة

بلغت حركة الترانزيت ٩٣٠٥٦ طناً، أي ما يمثل ٩,٥ في المئة مما كانت عام ١٩٧٤، وهي نسبة متدنية نظراً إلى ما كان مرفأ بيروت عندما كان بوابة رئيسية لعدد من الدول العربية، أفقدته إياها الحرب الدائرة منذ عشرة أعوام. واتجهت بضائع الترانزيت في معظمها نحو سوريا والأردن والسعودية والعراق.

وبلغت حركة البضائع في المنطقة الحرة ٤٨٠٠ طن، منها ١٤٠٠ طن للاستهلاك المحلي، و٣٤٠٠ طن ترانزيتاً. وبلغت حركة الترانزيت في النظام الجمركي ٨٩٧٠٠ طن.

٥ ـ حركة الركاب

وتميز العام ١٩٨٣ بنشاط حركة الركاب عبر مرفأ بيروت، بعدما أقفل المطار أواخر آب بسبب حرب الجبل، وسجلت هذه الحركة ٦٠١٢٨ راكباً قدوماً وسفراً، وهو أعلى عدد منذ ١٩٧٥. وغالبية هؤلاء عادت أو سافرت في أيلول إذ بلغ عدد العائدين ١١٦٩٥ راكباً والمسافرين ٣٠١٨٣ راكباً، ثم في كانون الأول ـ وكان المطار قد أقفل ثانية ـ فعاد ٤٠١٢ راكباً وسافر ٤٨٩٨ راكباً.

وبلغ عدد الركاب بطريق الترانزيت ١٥٤ والركاب مجاناً ٤٠١ والركاب الذي دفعوا رسوم السفر ٦٠١٢٨ راكباً.

٦ ـ بيروت والمرافئ الأخرى

وخلال العام ١٩٨٣ تعامل مرفأ بيروت مع ١٦٨ مرفأ عالمياً، منها ٤٨ مرفأ على شواطئ المتوسط والبحر الأسود، و٣١ مرفأ على بحري الشمال والبلطيق، و٢٠ مرفأ على البحر الأحمر والخليج العربي والهند، و١٨ مرفأ على شواطئ أفريقيا غير المتوسطية، و١٨ مرفأ في الشرق

الأقصى وبورما، و١١ مرفأ على الأطلسي، و٧ مرافئ في أميركا الجنوبية، و٦ مرافئ على البحيرات الكبرى (الولايات المتحدة الأميركية) ومرفأن من المحيط الهادئ.

وهكذا عرف مرفأ بيروت في العام ١٩٨٣ نوعاً من النشاط الذي كان افتقده منذ ١٩٧٥ غير أن أحداث سنة ١٩٨٤ عادت وأفقدته الزخم الذي انطلق به العام الماضي، وهو زخم امتصته الحرب ونشاط المرافئ غير الشرعية.

ثانياً: مرفأ بيروت في الأشهر الأولى من العام ١٩٨٤

بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت بين أول كانون الثاني وآخر حزيران ١٩٨٤، ٢٨٤ باخرة أفرغت ٨٥٦٢٦٩ طناً و١٧٣٤٦ رأس ماشية، وشحنت ١٨٤٧٥ طناً.

ويذكر أن المرفأ كان مقفلاً بين ٦ شباط و٩ تموز، وإن معظم الحركة كان في كانون الثاني إذ دخلت المرفأ ١٨٧ باخرة، بينما دخلت في شباط ٤٨ باخرة وفي آذار ١٣ باخرة وفي نيسان ١٢ باخرة وفي أيار ١١ باخرة وفي حزيران ١٣ باخرة. وأكثر البواخر التي دخلت خلال إقفال المرفأ كانت لنقل المحروقات أو القمح والطحين، لذا يتبين أن عدد ناقلات المحروقات كان ١٤ في كانون الثاني و٨ في شباط و٩ في آذار و٧ في نيسان و٧ في أيار و٨ في حزيران، وهي نقلت ٤٤٠٢١٦ طناً أي ما يمثل ٥١,٤ في المئة من مجمل البضائع المفرغة. أما بواخر القمح فأفرغت ١٢٥ ألف طن.

حركة المنطقة الحرة والترانزيت اقتصرت بدورها على كانون الثاني وبعض شباط، وبلغت حركة المنطقة الحرة ٣٤ طناً، وحركة الترانزيت ٧٤٠٨ أطنان.

واقتصرت حركة الركاب على ٥٣ راكباً قدموا في كانون الثاني و٦ ركاب سافروا.

وجاءت حركة المستوعبات، وإن يكن بمعظمها في كانون الثاني، كالآتي: بلغ عدد المستوعبات المفرغة ٣٦٠٩، منها ٣٨٣ مستوعباً سلمت بضاعتها مباشرة و٢١٧ مستوعباً أفرغت في المستودعات و٤٥٣٣ مستوعباً أخرجت ملآنة إلى البلد منها ٢٢٣٩ في كانون الثاني، و٣١ مستوعباً خرجت ملآنة بطريق الترانزيت، وشحن ٣١١٣ مستوعباً فارغة، و٣٧٣ مستوعباً ملآنة.

ثالثاً: النقل البري المشترك

أ ـ النقل العام

تطلب الجدل القائم حول وقف المساعدات المالية الممنوحة إلى أصحاب وسائل النقل

العمومية للتعويض عن زيادة سعر البنزين وتعرفة النقل المحددة من قبل الدولة، لقاءات مع النقابات المعنية لدرس السبل اللازمة لوقف ارتفاع أجور النقل من دون أن ينال هذا التبديل من قدرة الخزينة.

وبالمناسبة، أخذت المعاملات المتعلقة بالمساعدات المذكورة طريقها إلى الدوائر المختصة في وزارة الداخلية، وتقدر هذه المساعدات بـ ٧٧ مليون ليرة سنوياً أي بمعدل ٥٨٤٠ ليرة للسيارة المستأجرة الواحدة وبمعدل ٨٧٦٠ ليرة لكل وسيلة نقل كبيرة.

إن عدد المركبات المخصصة للنقل المشترك هو بحدود الـ ١٠٦٤٩ سيارة صغيرة، و٤١٨٣ سيارة كبيرة معظمها تحول محركه إلى العمل بواسطة المازوت، السبب الذي يحرم أصحابها من حق التعويض المقرر.

وفي موازاة ما تقدم، تحرك المسؤولون في هذا القطاع لبعث فكرة وضع مشروع قانون ملائم لإعادة تنظيم النقل العام، كانت الحكومة السابقة قد أعدته تطبيقاً للسلطات الاستثنائية المعطاة لها في هذا المجال. ويرمي هذا المشروع في أهم مواده إلى:

١ ـ تأجير اللبنانيين لوحات جديدة لوسائل النقل العمومية ولمدة محددة.

٢ ـ توجب ضمان وسائل النقل.

٣ ـ تنظيم الحمولات.

٤ ـ كيفية التعويض على أصحاب وسائل النقل العمومية الكبيرة منها والصغيرة.

ب ـ حركة السيارات وتسجيلها في العام ١٩٨٤

سبعون في المئة كانت نسبة تراجع مبيعات السيارات وتسجيلها خلال النصف الأول من سنة ١٩٨٤، إذ وضعت في السير للمرة الأولى ـ استناداً إلى الإحصاءات الشهرية لمصلحة تسجيل السيارات في لبنان ـ ١٢٢٤٩ سيارة من كل الفئات في مقابل ٤١٢٠٥ سيارات وضعت في السير للمرة الأولى في النصف الأول من العام الماضي.

وأسباب التراجع في حركة تسجيل السيارات باتت معروفة، وهي:

١ ـ استمرار تأثير حرب الجبل على العاصمة بيروت مطلع السنة، وحرب ٦ شباط التي امتدت ٥ أشهر أقفل خلالها مرفأ بيروت فتعذر استيراد السيارات بحراً، وما دخل عن طريق مرفأ جونية كان قليلاً. وتعتبر بيروت وضواحيها المركز الرئيسي لتوزيع السيارات إلى مختلف

أنحاء لبنان، ولاسيما منها الجنوب والبقاع، وقد استأثرت وحدها بنسبة ٤٥,١ في المئة من مجموع السيارات التي وضعت في السير للمرة الأولى.

٢ ـ أحداث الشمال بين نهاية العام الماضي ومطلع ١٩٨٤. غير أن فترات الهدوء التي أعقبت تلك الأحداث جعلت مركز الشمال يعوض ما خسره. ففي العام ١٩٨٣ وضعت في السير للمرة الأولى ٣٨١٩ سيارة من كل الفئات في مركز الشمال، وهذه السنة وضعت ٤٥٣٢ سيارة، أي بزيادة ١٨,٦ في المئة عن ١٩٨٣.

٣ ـ مركز صيدا

الحصار الإسرائيلي للجنوب براً وبحراً الذي حد من نشاط مرفأ صيدا وجعل المستوردين يتفادون التعامل مع هذه المنطقة لعدم تمكنهم من تأمين السيارات والمحافظة عليها. كما أن مركز تسجيل السيارات في صيدا ويقع في السرايا كان محتلاً. وبلغ عدد السيارات التي سجلت هذه السنة ٩٧٦ سيارة في مقابل ٥٩٨٨ سيارة سجلت العام الماضي، وبلغت نسبة التراجع ٨٣,٧ في المئة.

٤ ـ بالنسبة إلى مركز زحلة، كان معظم الطرق التي تربط البقاع بالعاصمة بيروت محفوفاً بالمخاطر، فلا الطريق الدولي سالك، ولا الطرق الثانوية مضمونة شتاء أو آمنة. لذلك سجلت في زحلة ١٢١٦ سيارة في مقابل ١٤٠٨ سيارات العام الماضي، مع احتفاظ هذا المركز نسبياً بالمعدل السنوي.

سوق السيارات

وهكذا سجلت سوق السيارات في لبنان حركة بلغت ٢٩,٧٢ في المئة بين كانون الثاني وحزيران من الحركة التي عرفتها العام الماضي في الفترة عينها.

ـ السيارات السياحية التي وضعت في السير للمرة الأولى بلغت ١١٣١١ وتراجعها بلغ ٦٩,٨ في المئة. وتدنى مبيع السيارات الجديدة التي يستوردها الوكلاء إلى ١١١٥ سيارة أي ما يمثل ٩,٨٥ في المئة من حجم المبيعات، في حين كانت حركة مبيع السيارات الجديدة قد سجلت ارتفاعاً فاق الـ ٢٠ في المئة العام الماضي (٢١,٤٪). وهذا التدني يجعل المستوردين الوكلاء في وضع حرج طالما شكوا منه ومن مزاحمة السوق الموازية لهم.

وشهدت السوق الموازية هذه السنة مبيع ١٠١٩٦ سيارة سياحية، بينها ٢٨٤ عمومية، وبلغت نسبة تراجع السياحية المستعملة ٦٥,٣ مقابل ٨٦,١ في المئة للمستوردة عن طريق الوكلاء.

ـ الشاحنات: بلغ عدد الشاحنات وسيارات البيك آب المبيعة في النصف الأول من السنة ٩٠٧

وهو يمثل ٢٤,٣٨ في المئة من العدد المبيع في الفترة ذاتها من العام الماضي. وعدد الشاحنات المبيعة عن طريق الوكلاء هو ٣٤٨ ويمثل ٣٨,٣ في المئة من مجموع الشاحنات المبيعة في السوق الموازية فبلغ ٥٥٩ بينها ١٥ سجلت عمومية.

وبلغت نسبة تراجع الشاحنات الجديدة ٧٥,٤ في المئة عنها العام الماضي.

- الأوتوبيسات المبيعة خلال النصف الأول من السنة بلغت ٣١، بينها ١٣ جديدة و١٨ مستعملة.

بلدان المنشأ

توزعت السيارات المبيعة في النصف الأول من السنة على ٥٨ ماركة من ٩ بلدان منشأ.

واستمرت السيارات الألمانية الأكثر رواجاً في السوق اللبنانية بالغة ٦٤٦٤ سيارة أي ٥٢,٧ في المئة من المجموع، وذلك عبر ماركاتها الثلاث المرسيدس (٤٧٤٥ أو ٣٨,٧٪ من المجموع) وب.م. ف. (٩٩٨) وفولسفاكن (٥٧١). لكن السيارات الألمانية المبيعة في السوق الموازية تبقى الأكثر وهي ٦٠٩٤ سيارة أو ٩٤,٢٪ من مجموع الألمانيات. ويعود تفضيل السيارات الألمانية المستعملة بالطبع إلى ارتفاع الأسعار للسيارات الجديدة.

واستعادت السيارات الفرنسية المرتبة الثانية بعدما انحسرت السيارات الألمانية لتعذر الاستيراد، وترتكز السوق الفرنسية على السوق الموازية، في الوقت الذي ترتكز اليابانية على مبيع السيارات الجديدة.

بلغ عدد السيارات الفرنسية التي وضعت في السير للمرة الأولى ٢٣٨٠ سيارة. معظمها عائد إلى ماركة رينو ١٧٢٧ وبيجو ٠٦١٠ وتبقى السوق الموازية للسياحة هي الأساس: ٢٢٣٤ سيارة من أصل ٢٣٥٣ أو ما يمثل ٩٤,٤ في المئة. ويمثل مجموع السيارات الفرنسية ١٩,٤ في المئة من المجموع.

واحتلت السيارات اليابانية المرتبة الثالثة إذ بلغ عددها ١٨٧٧ سيارة أو ما يمثل ١٥,٣ في المئة من المجموع. واحتلت تويوتا المرتبة الأولى بين اليابانيات أي ٦٧٠ سيارة، وتلتها داتسون ٤١٨ سيارة. وتتعادل في مبيعات السيارات اليابانية السوقان الجديدة والموازية ٥٢,٥٪ و٤٧,٥٪ على التوالي.

وبلغ عدد السيارات الإيطالية ٥١٥ سيارة منها فيات ٤٨٨ سيارة، والأسوجية ٥١٤ سيارة مع فولفو ٥٠٣ سيارات. والأميركية ٤١٢ سيارة، والبريطانية ٧٣، والروسية ٩، والرومانية ٣ سيارات.

وبتراجع عدد السيارات تنخفض قيمة الأموال المتداولة من مليار ونصف مليار إلى نصف مليار

ليرة لبنانية. إلا أن هذا الانخفاض يخفف الضغط من ارتفاع فاتورة المستوردات، وكذلك على الزيادة في الفاتورة النفطية بخلاف ما كان يحصل في السنين السابقة.

الآليات

وبالنسبة إلى الآليات، تم تسجيل ٣٩٧ دراجة نارية و٢٥٥ جراراً زراعياً، كلها بيعت في السوق الموازية.

قطاع العقارات

سنة بعد أخرى تنشط الحركة العقارية في لبنان وتبقى القطاع الأوفر حظاً في حجم الأموال المتداولة فيه. ويستفاد من الجداول الشهرية المفصلة لمديرية الشؤون العقارية وللعام ١٩٨٣ أن عدد المعاملات التي سجلت بلغ ٦٠٣٧٧ معاملة استوفيت عنها رسوم قيمتها ٣٢٦ مليوناً و٨٩٩ ألفاً و٩١٦ ليرة لبنانية.

ونشاط الحركة العقارية في لبنان يتجلى واضحاً في معاملات البيع والتأمين، ولكنه يرتكز أكثر على معاملات البيع التي فيها انتقال الأرض أو العقار من مالك إلى آخر، وهذا ما يشهده قطاع العقارات منذ العام ١٩٧٧ حتى اليوم لأسباب أبرزها:

١ ـ إقبال كبار المتمولين على شراء عقارات ذات مساحات كبرى وفرزها إلى عقارات صغيرة ومن ثم إعادة بيعها مع التسهيلات في الدفع معظم الأحيان.

٢ ـ الاتجاه إلى تشييد الأبنية للسكن وفرزها وبيعها بدل تأجيرها.

٣ ـ توافر الأموال لشراء العقارات، سواء كانت هذه الأموال من اللبنانيين العاملين في الخارج، أو من مصادر أخرى.

٤ ـ نشاط بيع العقارات في المناطق اللبنانية بفعل التهجير أو التغير الديموغرافي نتيجة الحرب والعوامل النفسية المؤثرة في ذلك.

٥ ـ تفضيل المصارف توظيف أموالها في قطاع العقارات نظراً إلى ثبات قيمتها ولضمان تحصيل الديون التأمينية.

٦ ـ تفضيل عدد من المواطنين شراء العقارات التي تحافظ على قيمتها الشرائية سواء تدنت القيمة الشرائية لليرة اللبنانية أو ارتفع سعر الدولار الأميركي.

هذه العوامل كلها تتضافر لتجعل حركة البيوعات العقارية نشطة على رغم دورات العنف التي

تشل النشاطات الاقتصادية فترة غير قصيرة من كل سنة. ويشار إلى أن عدد معاملات البيع البالغة ٢٧٧٠٩ يمثل ٤٥,٩ في المئة من مجموع المعاملات العقارية، وقد أمن ٢٦٧ مليون ليرة رسوماً أي ما يمثل ٨١,٧ في المئة من مجموع الرسوم المستوفاة.

وتفضيلاً، كانت الحركة العقارية كالآتي:

أولاً: ـ الحركة الشهرية:

تميز النصف الأول من العام ١٩٨٣ بتفاؤل على الصعيد الأمني ساد الأجواء عموماً ثم بدأ ينحسر حتى نهاية آب عشية حرب الجبل، التي أثرت على هذه الحركة في كل من مراكز الشوف وعاليه وبعبدا وبيروت، وبقي النشاط في مراكز عاليه والشوف شبه معدوم حتى نهاية السنة، على رغم التحسن الذي سجلته المراكز الأخرى.

ثانياً: ـ الحركة في المراكز:

أ ـ بيروت:

بلغ عدد المعاملات في محافظة بيروت ٥٥٦٥ معاملة (٩,٢٪ من المجموع) وبلغت قيمة الرسوم عليها ١٠٢,٣ مليون ليرة أي ما يمثل ٣١,٣ في المئة من مجموع الرسوم المستوفاة. وبلغ عدد معاملات البيع ٢١٤٧ (٧,٧٪) وعدد العقارات موضوع المعاملات ٨١٠٨ (٧,٣٪). وبلغت قيمة الأثمان الواردة في عقود البيع ملياراً و٣٣٧ مليون ليرة، أي ما يمثل ٣٠,٥ في المئة من المجموع، وبلغت الرسوم المستوفاة عنها ١١٢,٦ مليون ليرة.

ب ـ بعبدا وعاليه والشوف:

عدد المعاملات العقارية فيها ٧٠٧٢ (١١,٧ في المئة)، وقيمة الرسوم المستوفاة عنها ٣٨,١ مليون ليرة (١١,٦٪). وبلغ عدد معاملات البيع ٢٩٤٢ (١٠,٦٪)، وعدد العقارات موضوع المعاملات ٦١٧٧ (٥,٦٪). وبلغت أثمان العقارات الواردة في عقود البيع ٨٦٤,٣ مليون ليرة (١٩,٧٪) والرسوم المستوفاة عنها ٣٧,٥ مليون ليرة.

ج ـ الجديدة:

عدد المعاملات ١٢١٣٧ (٣٠,١٪) وهو العدد الأول بين المراكز، غير أن الرسوم المستوفاة جاءت ثانية وبلغت ٨٩,٥ مليون ليرة (٢٧,٤٪). عدد معاملات البيع بلغ ٤٥٧٢ (١٦,٥٪) والعقارات موضوع المعاملات ٢٦٤٧٥ (٢٣,٩٪) والأثمان الواردة في العقود مليار و١١٤ مليون ليرة والرسوم المستوفاة عنها ٤٦,٥ مليون ليرة.

د ـ جونيه وجبيل:

عدد المعاملات ٨٠٩٩ (١٣,٤٪) واحتلت المركز الثالث من حيث النشاط العقاري، وقيمة الرسوم المستوفاة عنها ٣٥,٥ مليون ليرة (١٠,٨٪). وبلغ عدد معاملات البيع ٣٣١٤ (١١,٩٪) وعدد العقارات موضوع المعاملات ١٥٢٩٨ (١٣,٨٪). أما مجموع الأثمان الواردة في عقود البيع فهو ٤٢٩ مليوناً (٩,٨٪) والرسوم المستوفاة عنها ٢٨,٤ مليون ليرة.

هـ ـ الشمال الأولى وعكار:

عدد المعاملات ٤٦٦٠ (٧,٧٪) رسومها ١٧,٥ مليون ليرة (٥,٤٪). وبلغ عدد معاملات البيع ٢٢٨٧ (٨,٢٪) وعدد العقارات موضوع المعاملات ٧٠٩٥ (٦,٤٪). وبلغت الأثمان الواردة في عقود البيع ١٧٤,٨ مليون ليرة (٤,٠٪) والرسوم المستوفاة عنها ١٠,٦ ملايين ليرة.

و ـ الشمال ثانية (بشري وزغرتا وأميون والبترون):

عدد المعاملات ٥٥٥٧ (٩,٢٪) رسومها ١٦,٧ مليون ليرة (٥,١٪). وبلغ عدد معاملات البيع ٢٩٥٧ (١١,٥٪) وعدد العقارات موضوع المعاملات ١٥٣٣٩ (١٣,٨٪). أما الأثمان الواردة في عقود البيع فبلغت ٩٤,٧ مليون ليرة (٢,١٪) والرسوم المستوفاة عنها ١٠,٨ ملايين ليرة.

ز ـ البقاع:

عدد المعاملات في مراكز البقاع ٥٦٠٢ (٩,٢٪) والرسوم المستوفاة عنها ١٠,٩ ملايين ليرة (٣,٣٪). وبلغ عدد معاملات البيع ٣١٨٥ (١١,٥٪) وعدد العقارات موضوع المعاملات ١٥٧٧١ (١٤,٢٪). وبلغت الأثمان الواردة في عقود البيع ١٢١,٦ مليون ليرة (٢,٨٪) والرسوم عنها ٨,٢ ملايين ليرة.

ح ـ الجنوب:

عدد المعاملات في أقضية الجنوب بلغ ٩٨٥٨ (١٦,٣٪) والرسوم المستوفاة عنها ١٤,٩ مليون ليرة (٤,٦٪). وبلغ عدد معاملات البيع ٥٥٤٢ (٣٠,٠٪) وعدد العقارات موضوع المعاملات ١٥٥١٤ (١٣,٩٪). وبلغت قيمة الأثمان الواردة في عقود البيع ٢١٥,٥ مليون ليرة (٤,٩٪) والرسوم المستوفاة عنها ١١,٣ مليون ليرة.

ط ـ القضاة العقاريون (المحافظات):

عدد المعاملات لديهم ١٨٢٧ (٣,٠٪) والرسوم المستوفاة عنها ١,٠ مليون ليرة (٠,٣٪) وعدد

معاملات البيع ٧٦٣ (٢,٧٪) وعدد العقارات موضوع المعاملات ١٠٦٦ (٠,٩٪) والأثمان الواردة في عقود البيع ٢٥,٤ مليون ليرة (٠,٦٪) والرسوم عنها ٠,٨ مليون ليرة.

الجنوب والبقاع

يلاحظ مما تقدم أن المراكز الأكثر نشاطاً بحسب المعاملات وبالترتيب هي الجديدة والجنوب وبعبدا وعاليه والشوف. وإن الجنوب احتل المرتبة الأولى في معاملات البيع، وهذه ظاهرة تستدعي الانتباه.

ولا يقل عن الجنوب البقاع، حيث عدد البيوعات ٣١٨٥. أما المرتبة الثانية فقد احتلها مركز الجديدة وتليه جونيه وجبيل.

من حيث عدد العقارات موضوع المعاملات العقارية، كان العدد الأكبر في الجديدة ثم البقاع والجنوب.

وطبيعي أن تكون الرسوم المستوفاة وأثمان العقارات أعلى في بيروت والضواحي، وقد احتلت بيروت من حيث حصتها في الرسوم المستوفاة المرتبة الأولى ٣١,٣٪ ثم الجديدة ٢٧,٤ وبعبدا وعاليه والشوف الثالثة ١١,٦٪.

المركز	معاملات البيع	مجموع المعاملات	عدد العقارات	الرسوم الاساسية	الرسوم الاضافية	الاثمان حسب عقود البيع	الرسوم عن عقود البيع	الديون التأمينية	الديون التي فك تأمينها
بيروت	٢١٤٧	٥٥٦٥	٨١٠٨	١٠٢٣١٤١١٥	١٤٠٦٦٤٠	١٣٢٧٤٩٩٧١١	١١٢٦٠١٤٧٥	٥١٩١٦١٥٣٩	٨٤٢٧٢٢٢٣
بعبدا وعاليه والشوف	٢٩٤٢	٧٠٧٢	٦١٧٧	٣٨١٣٥٦٥٤	٢٢٩١٦٣٣	٨٦٤٣٢٣٤٦٨	٢٧٥٩١٨٢٢	٥٢٨٤٨٨٧٩٢	٦٩٢٦٠٥٩٧
الجديدة	٤٥٧٢	١٢١٣٧	٢٦٤٧٥	٨٩٥٦٧٧٤٦	٢٧٢٢٩١٣٥	١١١٤١٢٩٨٣٢	٤٦٤٩١٣١٦	٧٢٤٥٠٤٧٢	١٢٩١١٠٨٩٢
جونية وجبل	٣٣١٤	٨٠٩٩	١٥٢٩٨	٣٥٥٣٣٠٤٩	٢٨٦٠٤٦	٤٢٩٨١٠٢٩٨	٢٨٤١٧٥٧٤	٧٤٨٤٠٢٦٨٤	٣٨٤٦٣٤١٩
الشمال الاولى وعكار	٢٢٨٧	٤٦٦٠	٧٠٩٥	١٧٥٦٠٨٧٥	٢٨٦٠٥٢٤	١٧٤٨٥٥١٢٨	١٠٦٦٨٢٨٠	٩٥٤٦٠١٥٨	١٤٩٦٥٥٢١
الشمال الثانية (بشري وزغرتا واميون والبترون)	٢٩٥٧	٥٥٥٧	١٥٣٣٩	١٦٧٢٦٦٣٦	-	٩٤٧٩٣٩٧٢	١٠٨١٢٦٢٠	١٥٥٢٦٥٠٢١	٨٤٥٤٨٧٤
البقاع	٣١٨٥	٥٦٠٢	١٥٧٧١	١٠٩٧٧٤١٥	١٠٤٧٢٧	١٢١٦٧٢٨٥٨	٨٢٥٤٣٤٠	١٣٢٨٩٣٠١٤	٢١٦٨٢٤٢٦
الجنوب	٥٥٤٢	٩٨٥٨	١٥٥١٤	١٤٩٩٧٨٩٦	٦١١٧	٢١٥٥٣٨١٧٧	١١٣١٨٢٧٦	٢١٩٨١٨٨٧٢	١٤٧١٠٢٦٩
القضاة العقاريون	٧٦٣	١٨٢٧	١٠٦٦	١٠٧٦٥٢٧	١٥٥٢٠٤٣	٢٥٤٤٧٢٠٥	٨٨٨٢٦٨	٥٧٥٧٤٤٨	٣٠٧٩٨٤
المجموع العام	**٢٧٧٠٩**	**٦٠٣٧٧**	**١١٠٨٤٣**	**٣٢٦٨٩٩٩١٦**	**٢٥٩٤٠٨٦٥**	**٤٢٧٨٠٧٠٦٤٩**	**٢٦٧٠٤٥١٨٢**	**٣١٢٩٧٥٢٩٤٣**	**٣٧٢٢٢٨٢١٥**

جدول رقم ـ ٢ ـ

توزرع المعاملات شهرياً حسب الانواع والرسوم والاثمان

الشهر	معاملات البيع	مجموع المعاملات	عدد العقارات	الرسوم الاساسية	الرسوم الاضافية	الاثمان حسب عقود البيع	الرسوم عن عقود البيع	الديون التأمينية	الديون التي فك تأمينها
كانون الثاني	١٧٩٩	٤٠٨٦	٦٩٣٠	١٦٩٩٢٧٩٦	٧٠٣٢٦٢	٢٦٥٩١١٠٣٥	١٣٤٠٦٢٨٨	٢٢٧٧٥٠٩٣٢	٢٩٧١٩٩٢٠
شباط	٢٢٦٤	٤٩٥٨	٨٨٥١	٢٣١٩٠١٦١	٨٤١٣٤٠	٢٧٩٨٩٨٦٥١	٢٠٩٨٨٢٠٤	٢٥٦٨١٠٧٦٦	٣٢٤٣٦٢٠٠
اذار	٢٩٥٠	٧٠٤٥	١١٨٥٥	٢٨٥٢٩٠٤٤	٦٥١٩٥٤	٢٨٦٦٤٤٧٦٥	٣٤٣٠١٤٦٢	٣٤٩٨٣٤٢٢٩	٥٦٧٤٩٣١٠
نيسان	٣٢١٢٤	٧٢٣٤	١٢٨٨٢	٣٥٨٠٢٨٥٤	٨٦٢٤٨٤	٣٩٨٧١١٢٩	١٢٩٠٢٨٥٠	٢٩٩٢٨٩٦٩٦	٤٢٧٢٥٢١٨
ايار	٣٠٦٧	٧٢٩٠	١٣١١٥	٤٢١٣٠٢٤١	١٠٢٩٨٥٢	٥٦٤٤٩٨٨٨٨	٢٨٧٠٢٨٦١	٥٥٧٩٤٥١٧٧	٣٤٧٤٩١٧٥
حزيران	٢٩٨٨	٧٠٥٢	١١٢١٣	٣٥٣٩٣٨٥٢	٦٦٦٩٨٩	٥٨٤٥٥٥٥٧٨	٢٦٧٤٥٧٥٢	٢٩٦٦٢٠٥٠٥	٥٧٣٢٨٩٥٨
تموز	٢٥٥٩	٥٦٨٠	١٣٩٣٢	٣٠٠١٩٥٢١	٨٣٠٠٩٧	٤٣١٤٢٠٩٣٠	٢٥٥١٤٢٢٢	٢٩٦٢٧٧٧٠٢	٢٦٣٤٢٤٣
آب	٢٥٦٨	٥٢٠٠	١٠١٨٨	٣٢٠٤٧١٢٠	٨٠٩٩١٠	٣٠٦٤٥١٢٥٢	٤٥١٦٨٤٩٣	٢٢٢١٧٩٩٥٦	٢٠٦٠١٢٣١
ايلول	١٤١٨	٢٥٠٠	٥٢٦٩	٥٥٢٥٥١٣	٢٧٧٥١٨	٧٣٠٢٥٧٩٨	٢٦٦١٨١١	٤٦٧٠٩٢٦٩	٢٨٢١٦١٠
تشرين الاول	١١٦٢	٢٤٩٨	٤٤١٣	٢٠٥٢٩١٧٧	٢٦٩١٤٦٠٢	٢٠٩٨٩٦٨٩٨	١١١٠٦٩٦٠	١٩٥٨٢٥٢٨٨	١٨٩٩٥٩٠٥
تشرين الثاني	١٠٥٠	٢٢٦٤	٤٣٠١	١٥٢٤٢٠٦٣	٢٩٣٢٠٠	٢٣٩٢٨٩٦٢٠	١٢١٣١١٢٨	٢٠٠٦١٩٦٤١	١٨٤٨٠٠٨٦
كانون الاول	٢٧٦٠	٤٤٧٠	٧٩٩٣	٤١٥٢٧٥٨٠	١٩٥٩٧٥٦	٧٢٧٦٦٦٠٩٥	٣٢٤١٥٠٤١	١٧٩٧٤٩٤٨١	٣٠٢٥٨٤٥٩
المجموع العام	**٢٧٧٠٩**	**٦٠٢٧٧**	**١١٠٨٤٣**	**٣٢٦٨٩٩٩١٦**	**٣٥٩٤٠٨٦٥**	**٤٢٧٨٠٧٠٦٤٩**	**٢٦٧٠٤٥١٨٢**	**٣١٢٩٧٥٢٢٤٢**	**٣٧٢٢٢٨٢١٥**

توزيع المعاملات سنة فسنة

السنة	عدد المعاملات	مجموع الرسوم المستوفاة ل.ل
١٩٧٨	٦٢٤٨٠	١١٧٢١٦٠٠٠
١٩٧٩	٨٢٦٠٠	٢١٢٤٤١٠٠٠
١٩٨١	٧٥٧٠٠	٢٧٩٢٣٦٠٠٠
١٩٨٢	٧٢٧٢٥	٢٢٧٩٠٥٠٠٠
١٩٨٣	٦٠٣٧٧	٣٣٠٥٨٧٥٠٠

وكذلك جاء الترتيب بحسب أثمان العقارات إذ كانت ٣٠,٥ و٢٥,٥ و١٩,٧٪ على التوالي:

وبحسب الأثمان الواردة في عقود البيع كانت الأموال المدفوعة عن كل معاملة بيع كالآتي: بيروت ٦٢٢٩٦٢ ليرة، بعبدا الشوف وعاليه ٢٩٣٧٨٧ ليرة، الجديدة ٢٤٣٦٨٥ ليرة، جونيه وجبيل ١٢٩٦٩٥ ليرة، الشمال الأولى ٧٦٤٥٦ ليرة، الجنوب ٣٨٨٩١ ليرة، البقاع ٣٨٢٠١ ليرة، الشمال الثانية ٣٢٠٥٧ ليرة.

الأموال المتداولة

المعاملات لدى القضاة العقاريين

بلغ الثمن المدفوع للمعاملة ٣٣٣٥١ ليرة.

وبلغت قيمة العقارات المبيعة بحسب الأثمان الواردة في عقود البيع ٤ مليارات و٣٧٨ مليون ليرة لبنانية، وهو المبلغ المتداول المعترف به. ويمكن تقدير الأموال المتداولة في قطاع العقارات بمبلغ ٦ مليارات ليرة لبنانية خلال العام ١٩٨٣، تقابلها حركة في التأمينات، إذ بلغت الديون التأمينية ٣ مليارات و١٢٩ مليون ليرة، وليس ضرورياً أن تكون التأمينات على البيوعات الحاصلة في العام ذاته. وهي تشمل تأمينات لدى المصارف، أو استكمالاً لتسديد ديون عقارية، أو للحصول على أموال للقيام بمشاريع عقارية. وإذا اعتبرنا أن قيمة التأمينات تمثل ٤٠ في المئة من قيمة العقارات المرهونة، فإن تقدير هذه القيمة هو ٨ مليارات ليرة لبنانية.

وفي مطلق الأحوال أن الديون التي فك تأمينها بلغت ٣٧٢ مليون ليرة، أو ما يمثل ١١,٨ في المئة من حجم الديون التأمينية.

وفيما يلي ثلاثة جداول يبين الأول توزيع المعاملات بحسب المراكز والأنواع والرسوم والأثمان ويبين الثاني توزيع هذه المعاملات شهرياً ويبين الثالث إحصاء إجمالياً لعدد المعاملات والرسوم المستوفاة خلال السنوات ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣. علماً بأن ملف البيانات الإحصائية للعام ١٩٨٠ فقد بكامله لأسباب قاهرة.

قطاع البناء

عاد قطاع البناء، بالرغم من القلق والاضطراب، إلى التحرك والنشاط إن على الصعيد العام أو على الصعيد الخاص، ولئن كانت هذه العودة بطيئة وخجولة.

ومما أوقف انطلاقة البناء كون أسعار المواد دائمة الارتفاع. لقد شكلت هذه الأسعار حاجزاً لنمو القطاع المذكور. وقد نشهد في المدى المنظور هبوطاً في أسعار مواد البناء مع تطور التصنيع التقني لهذه المواد.

لا نملك إحصاءات كافية ودقيقة عن عمليات البناء في لبنان نظراً إلى الحالة الأمنية وإلى فقدان الوسائل الصالحة للوصول إلى دقة المعلومات. وحسبنا أن نعود إلى شهري حزيران وتموز من العام ١٩٨٤ لنتبين قبساً من المعلومات في هذا المجال.

١ ـ رخص البناء

ما أن ساد الأمن النسبي في الشهرين المذكورين حتى سجلت رخص البناء بالنسبة إلى الأشهر التي سبقتهما ارتفاعاً ملموساً. إلا أن النسبة المطلوبة من التحسن لا تزال بعيدة المنال. ويدل الجدول التالي على حركة البناء من خلال الرخص المعطاة من قبل نقابة المهندسين.

جدول رقم ١ ـ رخص البناء في المحافظات لشهر حزيران وتموز ١٩٨٤ (بالامتار المربعة والنسب المئوية)

المحافظة	حزيران م٢		تموز م٢		التراكم في ١٩٨٤ ٧ اشهر/ م٢		١٩٨٣ ١٢ شهر		تموز ـ حزيران ١٩٨٤
بيروت	٧٤٣٣	٪٢	١٥٠٩٩	٪٣	٤٢٠٣٠	٪٤	١٨٣٥٧٥٣	٪٢٦	٪١٠٣
جبل لبنان	٢٣٦٥١٧	٪٧٧	٣٣٩٤٧١	٪٧٧	٨٤٥٥١٦	٪٧١	٤٢١٣٧٨٩	٪٥٩	٪٤٤
لبنان الجنوبي	٤٥٥٠٩	٪١٥	٤٣٨٧١	٪١٠	٢٣٠٨٢٠	٪١٩	٨١١٣٩٤	٪١١	٪٤
البقاع	١٥٧٤٩	٪٥	٤٠٣٨٦	٪٩	٨٠١٣٧	٪٩	٢٢٢٢٦٠	٪٣	٪٤
المجموع	٣٠٥٢٠٨	٪١٠٠	٤٣٨٨٢٧	٪١٠٠	١١٩٨٥٠٣	٪١٠٠	٧٠٨٣١٩٦	٪١٠٠	٪٤٤
عدد الرخص	٥١٠		٦٣٦		١٩٤٣				

يستدل من الجدول أعلاه أن:

- ٧٧٪ من الرخص أعطيت في حزيران وتموز ١٩٨٤ في محافظة جبل لبنان الذي يبقى أكبر ورشة عمار في لبنان. ومن جهة أخرى، ارتفعت نسبة العمار في المحافظة المذكورة من ٥٩٪ في العام ١٩٨٣ إلى ٧١٪ للأشهر السبعة من العام ١٩٨٤.
- بقيت ورشة العمار في بيروت ضئيلة العدد فوصلت نسبتها حتى تموز ١٩٨٤ إلى ٤٪ من إجمالي العدد في حين أن هذه النسبة شكلت ٢٦٪ في العام ١٩٨٣.
- زاد عدد الرخص الممنوحة ٤٤٪ في شهر تموز بالنسبة إلى شهر حزيران غير أنها بقيت تشكل ١٧٪ في الأشهر السبعة من العام ١٩٨٤ النسبة إلى العام ١٩٨٣.
- أخيراً، ولدى مقارنة التراكم الحاصل في الأشهر السبعة الأولى من العام ١٩٨٤ مع مجموع السنة ١٩٨٣ تبين لنا أن محافظتي بيروت وجبل لبنان كانتا الأكثر تأثراً بالأحداث، في حين أن محافظتي الجنوب والبقاع عرفتا نشاطاً ثابتاً لم يتغير.

٢ ـ الترابة

زاد النشاط بالنسبة إلى بيع الترابة في شهر تموز من العام ١٩٨٤، إلا أن انتكاسة تناولت هذا النشاط بالنسبة إلى ما كان عليه في عام ١٩٨٣.

لقد ارتفع استهلاك الترابة الوطنية في شهري حزيران وتموز ١٩٨٤ ارتفاعاً محسوساً (٢٥٪) مع استقرار في الاستهلاك بالنسبة إلى الترابة المستوردة

جدول رقم ٢
تسليمات الترابة السوداء محلياً

	تموز ١٩٨٤	حزيران ١٩٨٤	تراكم ٨٤ (٧ اشهر)	١٩٨٣ ١٢ شهراً	تموز ٨٤ حزيران ٨٤
شركة الترابة اللبنانية	٨٠٣١٥	٦٧١٨٠	٤١٣٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	٪٢٠
الترابة الوطنية	٤٧٠٤٠٠	٣٥١٦٠	٢٣٧٠٠٠	٥٢٠٠٠٠	٪٣٤
المستوردات	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٧٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٪٠
المجموع	**١٢٥٣٥٥**	**١٢٧٣٤٠**	**٨٢٥٠٠٠**	**١٧٤٠٠٠٠**	٪٢٠

القطاع المصرفي

استمر القطاع المصرفي في نموه النسبي وذلك بالرغم من الركود الاقتصادي الذي استبد بالبلاد.

يستدل على هذا النمو من الإحصاءات المصرفية الجزئية التي صدرت عن مصرف لبنان في شهر آب العام ١٩٨٤ والتي تناولت نشاطات الجهاز المصرفي في الفصل الأول من هذا العام. كما يستدل على ذلك النمو من الإحصاءات التي طاولت عدد العاملين في المصارف حتى نهاية العام ١٩٨٣.

وهنا لا بد من نشر الإحصاءات الرسمية النهائية الصادرة عن مصرف لبنان وهي إحصاءات النشاط المصرفي خلال العام ١٩٨٣ ومقارنتها بما توفر من هذه الإحصاءات الرسمية حتى نهاية الفصل الأول من العام ١٩٨٤.

أولاً: النشاط المصرفي خلال العام ١٩٨٣

١ ـ المصارف التجارية

ارتفعت الميزانية الموحدة للمصارف التجارية من ٦١ مليار و٧١٨ مليون ليرة لبنانية في نهاية ١٩٨٢ إلى ٧٨ ملياراً و٤٩٦ مليون ليرة في نهاية ١٩٨٣، أي بنسبة ٢٧,٢ في المئة، في مقابل ١٦,٥٪ عام ١٩٨٢ و٤٢,٤ في المئة عام ١٩٨١ و٣٧,٦ في المئة عام ١٩٨٠.

وطرأت على عناصر الميزانية تعديلات فصلية، فهي عرفت توازناً في النمو خلال النصف الأول من السنة وخللاً في النصف الثاني بسبب حرب الجبل وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية عموماً.

ففي باب الموجودات يلاحظ أن عنصر الموفورات بلغ ٤ مليارات و٣٩٦ مليون ليرة في نهاية العام الماضي، في مقابل ٥٦٨ ٤ مليوناً في نهاية ١٩٨٢، أي أن ثمة تراجعاً نسبته ٣,٧ في المئة. وهذا التراجع حصل في الفصل الأخير بعدما كان حجم الموفورات بلغ ٨٥٢ ٤ مليوناً في آخر أيلول ١٩٨٣.

وارتفعت الديون على القطاع الخاص بنسبة ٣٠,٦ في المئة، من ٢٥ مليار و٧٢٩ مليون ليرة إلى ٣٣ مليار و٦٠٤ ملايين ليرة. على أن هذه الديون كانت ٣٣ ملياراً و٨٨٥ مليون ليرة في آخر أيلول ١٩٨٣ وتراجعت نحو ٢٨١ مليوناً في الفصل الرابع بسبب الانكماش الاقتصادي، وتوقف المصارف عن التسليف خلال الفصل الرابع الأخير، مما يعني أن زيادة الديون على القطاع الخاص البالغة ٧٨٧٥ مليوناً تحققت في الفصول الثلاثة الأولى من السنة، منها ٤٧٣٩ مليوناً في الأشهر الستة الأولى و٣٤٢٧ مليوناً في الفصل الثالث، أي بين توقيع اتفاق ١٧ أيار وبدء حرب الجبل. «وتشكل السلفات بالعملات الأجنبية نحو ١٩٪ من التسليف الإجمالي (٦٩٥٥ مليون ليرة) لذا فإن قياس نمو التسليف من دون اعتبار تقلبات أسعار القطع يؤدي إلى نتائج منحرفة خصوصاً إذا كانت التقلبات واسعة كما في العام ١٩٨٣. وبإلغاء تأثير فروقات القطع يهبط معدل نمو التسليف إلى ٢٢,٣٪. وتجدر الملاحظة هنا أن بعض المصارف أجرى خلال العام، لحساب زبائنه، عمليات مضاربة بالعملات الأجنبية في مقابل عملات أجنبية أخرى قيدت كسلفات. وباعتبار هذه العمليات التي يتعذر حالياً معرفة حجمها، يكون معدل النمو الفعلي للتسليف أدنى من ٢٢,٣٪.

٢ ـ الديون على القطاع العام

ارتفع حجم الدين على القطاع العام من المصارف التجارية من ١١٠٤٩ مليون ليرة إلى ١٤٧١٢ مليوناً، أي بنسبة ٣٣,١ في المئة، وتحقق معظم هذه الديون خلال الفصل الأخير من السنة (٧١٪) أي بعد حرب الجبل ولجوء الدولة إلى الاقتراض لتأمين حاجاتها. ولا تقتصر الديون على القطاع العام على المصارف التجارية، بل تشمل بنسبة كبيرة مصرف لبنان إذ ارتفعت ديون القطاع العام منه من ٣١١٨ مليوناً إلى ٥٣٠٧ ملايين ليرة (٧٠,٢٪)، وكانت هذه الديون قد انخفضت في نهاية حزيران، إلى ٢٤١٥ مليوناً، وفي الفصل الثالث ارتفعت إلى ٥٣٣٥ مليوناً ثم تدنت إلى ٥٣٠٧ ملايين ليرة.

و«إن ديون الجهاز المصرفي الصافية على القطاع العام تشمل أرباح القطع المقيدة في حساب

الخزينة لدى مصرف لبنان بموجب المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف. ونظراً إلى أهمية هذه الأرباح، يجدر تبيان وضع القطاع الفعلي مع الجهاز المصرفي من دون فروقات القطع. ومن هذا المنطلق ارتفعت ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام من ٩٤٧٨ مليوناً إلى ١٦١٤٢ مليون ليرة أي بمبلغ ٦٦٦٤ مليون ليرة وبنسبة ٧٠,٣ في المئة، وهذه الزيادة التي طرأت في معظمها (٨٠٪) خلال النصف الثاني من العام، توزعت بين ٢٩٠٩ ملايين من مصرف لبنان و٣٧٥٥ مليوناً من المصارف التجارية.

وقد اضطر مصرف لبنان في تاريخ ١٩/٩/١٩٨٣ إلى رفع سقف القروض الاستثنائية الممنوحة للخزينة من ٥٥٠٠ إلى ٩٠٠٠ مليون ليرة. إلا أن استعمالات الدولة من هذه القروض لم تتعد ٥٣٠٧ ملايين ليرة.

أما في ما يتعلق باستقراض الدولة من المصارف التجارية، فتجدر الملاحظة أن هيكلية السندات في التداول تغيرت كثيراً خلال العام ١٩٨٣. ففي حين مثلت إصدارات سندات الثلاثة الأشهر نحو ٦٠٪ عام ١٩٨٢ من مجمل الإصدارات، لم تعد تشكل سوى ٣٧٪ في ١٩٨٣، وهذا التزاحم كان لمصلحة سندات الستة الأشهر ولمصلحة سندات الثمانية عشر شهراً التي أصدرت لأول مرة في تشرين الثاني ١٩٨٣ كما لمصلحة سندات الثمانية عشر شهراً التي أصدرت لأول مرة في تشرين الثاني ١٩٨٣ كما لمصلحة سندات السنتين التي أصدرت لأول مرة في كانون الأول ١٩٨٣».

٣ ـ الودائع

في باب المطلوبات ارتفع حجم ودائع القطاع الخاص بنسبة ٢٧,٢ في المئة، إذ تراجعت ودائع القطاع العام ١١,١ في المئة في حين ارتفعت لدى مصرف لبنان بنسبة ١٠٣ في المئة بالغة ٥٠٧٠ مليون ليرة بعدما بلغت قيمة فروقات القطع ١٩٢٧ مليون ليرة. ويلاحظ أن ودائع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بلغت ٩ ملايين ليرة لدى مصرف لبنان، و٣٣٢ مليوناً لدى المصارف التجارية حين كانت ٣٩٠ مليوناً في نهاية ١٩٨٢.

إذاً ارتفعت ودائع القطاع الخاص لدى المصارف التجارية من ٤٢٩٥٣ مليوناً، إلى ٥٤٦٤١ مليون ليرة، أي ما يوازي ١١٦٨٨ مليون ليرة بمعدل ٩٧٤ مليوناً شهرياً. وهو معدل دون ما كان في العام ١٩٨٢ إذ فاق المليار ليرة شهرياً.

وحصل تراجع في هذه الودائع بين آخر آب وآخر أيلول ١٩٨٣ بنحو ٧١٩ مليون ليرة، وهو أمر طبيعي بعد بدء حرب الجبل. إلا أنها عادت وارتفعت في نهاية العام.

وبحسب أنواع الودائع، نجد أن الودائع بالليرات اللبنانية البالغة ٤١١٢٩ مليوناً زادت بنسبة

٢٧,٩ في المئة، والودائع بالعملات الأجنبية البالغة ١٦٨٤١ مليوناً زادت بنسبة ٢٦,٧ في المئة، في حين لا شيء يشير إلى زيادتها فعلاً بعد إسقاط الزيادات الطارئة بفعل تقلبات أسعار القطاع الحادة في سوق بيروت. وهذا يظهر عدم إقبال المودعين على تحويل ودائعهم مما يؤدي إلى ارتفاع في أسعار العملات الأجنبية، بل أن نسبة الودائع بالعملات الأجنبية بلغت ٢٩ في المئة من مجمل الودائع محافظة على ما كانت في نهاية ١٩٨٢ أثر انخفاض سعر الدولار الأميركي، بينما كانت قد بلغت ٤٥,٢ في المئة عام ١٩٨١ و٣٩,٦ في المئة عام ١٩٨٠.

ويلاحظ أيضاً أن ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية هدفها الإدخار لأجل، وهذا النوع من الودائع يمثل ٦٥,٩ في المئة من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، و٥٩,٣ في المئة من ودائعهم بالليرات اللبنانية، وهي نسبة مرتفعة تساعد المصارف التجارية على ترقب أوضاعها المالية ولا تشكل خطراً مثل الودائع تحت الطلب سواء بالشيكات أو بالإدخار.

التسليف للاقتصاد الوطني

جاءت زيادة الودائع لدى المصارف التجارية بنسبة أعلى من نمو حجم التسليفات للاقتصاد الوطني، نتيجة أوضاع الحرب القائمة في لبنان وانعكاساتها السياسية التي لم تسمح للمصارف بضخ حجم أكبر من المال في قنوات اقتصادية جديدة، ذلك أن الاقتصاد لم يعد بدوره قادراً على امتصاص أموال في توظيفات جديدة، وإنما لمواجهة أعباء مالية مستجدة أو محض إدارية فحسب.

من هنا أن زيادة حجم التسليفات للاقتصاد الوطني البالغة ٨٠٧٨ مليون ليرة (٣١,١٪) توقفت عن النمو خلال الفصل الرابع وتراجعت بنحو ٢٦٥ مليون ليرة لبنانية. وهذا التراجع كان في التسليفات للصناعة والبناء والتجارة والاستهلاك.

وفي حين زادت التسليفات للصناعة ٢٠,٨٪ على مدى العام، وهو ما يكاد يوازي حجم فوائد الديون، حقق قطاع البناء أكبر نسبة من الزيادة ٤٠,٥ في المئة وقطاع التجارة ٢٤,٤ في المئة، وتراجعت التسليفات للاستهلاك بنسبة ٦,٠ في المئة.

وحافظ القطاع الزراعي، الذي لم تسجل ديونه زيادة تذكر، على حصته من مجمل التسليفات ٢,١ في المئة في مقابل ٢,٧ في المئة في ١٩٨٢، بينما تراجعت حصة القطاع الصناعي من ١٧,٧ إلى ١٥,٨ في المئة، وارتفعت حصة قطاع البناء عن ١١,٩ إلى ١٢,٨ في المئة، وتراجعت حصة القطاع التجاري من ٥٢,٤ إلى ٤٩,٨ في المئة.

وارتفعت التسليفات للقطاع الخاص بالليرات اللبنانية من ٢١٥٠٨ ملايين ليرة في آخر كانون الأول ١٩٨٢ إلى ٢٦٩٧٢ مليوناً في آخر كانون الأول ١٩٨٣، في حين ارتفعت التسليفات بالعملات الأجنبية في الفترة ذاتها من ٤٤٨٩ مليون ليرة إلى ٦٩٥٥ مليوناً بالأسعار الجارية (٤٨٣٧ مليون ليرة بالأسعار الثابتة).

٤ ـ ميزان المدفوعات

أما بالنسبة إلى ميزان المدفوعات، فقد «سجلت الموجودات الخارجية الصافية، من دون تأثير تقلبات أسعار القطع، انخفاضاً بمبلغ ٣٢١٧ مليون ليرة طرأ ٧٥٪ منه خلال شهر أيلول وحده. والارتفاع الظاهر والبالغ ٣٨٠٨ مليون ليرة مرده إلى الارتفاع الحاد في أسعار القطع في سوق بيروت. وتجدر الإشارة إلى أن ربع الانخفاض الحاصل في الموجودات الخارجية الصافية وجد ي ميزانية المصارف الموحدة وإن البقية طرأت على موجودات مصرف لبنان نتيجة تحويلاته لمدفوعات القطاع العام الخارجية.

ـ جدول ١ ـ

الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي في نهاية ١٩٨٣ (مليون ل.ل.)

البيان	نهاية ١٩٨٢	نهاية ١٩٨٣	نسبة التغيير (٪)
الموجوادات الموفورات	٤٥٦٨	٤٣٩٦	ـ ٣,٧٦
ديون على القطاع الخاص	٢٥٧٢٩	٣٣٦٠٤	+٣٠,٦
ديون على القطاع العام	١١٠٤٩	١٤٧١٢	+٣٣,١
ديون على غير المقيمين	١٥٧٧	٣٠٤٥	+٩٣,٠
ديون على المصارف غير المقيمة	١٢٥٠٤	١٤٩٨٨	+١٩,٨
القيم الثابتة	١٠٧٣	١٢٩١	+٢٠,٣
موجودات غير مصنفة	٥٢١٨	٦٤٦٠	+٢٣,٨
الموجودات المطلوبات	٦١٧١٨	٧٨٤٩٦	+٢٧,١٨
ودائع القطاع الخاص	٤٢٩٥٣	٥٤٦٤١	+٢٧,٢
ودائع القطاع العام	٨٢٦	٧٣٤	ـ ١١,١
ودائع غير المقيمين	٢٤٨٦	٣٣٢٩	+٣٣,٩
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	٤٣٠٦	٥٤٧٥	+٢٧,١
الاموال الخاصة	٢١٦٢	٢٩٧٨	+٣٧,٧
مطلوبات غير مصنفة	٨٩٨٥	١١٣٣٩	+٢٦,٢

جدول ٢
نوع الودائع في نهاية ١٩٨٣ (مليون ل.ل)

الودائع	١٩٨٢	١٩٨٣	نسبة التغيير (٪)
ودائع المقيمين بالليرات اللبنانية	٣١٤٨٠	٤٠٢٤١	+٢٧,٨
ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية	١١٤٧٣	١٤٤٠٠	+٢٥,٥
ودائع غير المقيمين بالليرات اللبنانية	٦٧٢	٨٨٨	+٣٢,١
ودائع غير المقيمين بالعملات الاجنبية	١٨١٤	٢٤٤١	+٣٤,٥
مجموع الودائع بالليرات اللبنانية	٣٢١٥٢	٤١١٢٩	+٢٧,٩
مجموع الودائع بالعملات الاجنبية	**١٣٢٨٧**	**١٦٨٤١**	**+٢٦,٧**
المجموع العام	**٤٥٤٣٩**	**٥٧٩٧٠**	**+٢٧,٥**

جدول ٣
وضع مصرف لبنان في نهاية ١٩٨٣ (مليون ل.ل)

البيان	نهاية ١٩٨٣	نهاية ١٩٨٣	التغيير (٪)
الموجودات			
موجودات خارجية	١١٣٨٦	١٢٤٧٤	+٩,٥
سلفات للقطاع الخاص	٢٦٧	٣٢٣	+٢٠,٩
سلفات للمصارف التجارية	١١٦	١٢٧	+٩,٤
ديون على القطاع العام	٣١١٨	٥٣٠٧	+٧٠,٢
القيم الثابتة	٤٢	٤١	ـ ٢,٣
موجودات غير مصنفة	٢٤٧	٢١٣	ـ ١٣,٧

البيان	نهاية ١٩٨٣	نهاية ١٩٨٣	التغيير (٪)
المطلوبات	**١٥١٧٦**	**١٨٤٨٥**	**+٢١,٨**
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	٥٨٧٩	٧٢٩٦	+٢٤,١
ودائع المصارف التجارية تحت الطلب	٤٢٤٨	٤١٦٨	ـ ١,٩
ودائع المصارف المتخصصة بالقروض المتوسطة والطويلة الاجل تحت الطلب	٨	٨	ـ
ودائع القطاع الخاص	١٣	١٣	ـ
التزامات تجاه القطاع العام	٢٤٩٧	٥٠٧٠	+١٠٣,٠
التزامات خارجية	٦٧	١٠	ـ ٨٥,٠
الاموال الخاصة	٦٦٥	٨٥٨	+٢٩,٢
مطلوبات غير مصنفة	١٧٩٩	١٠٦٢	ـ ٤٠,٩

جدول ٤ ـ توزيع التسليفات للاقتصاد الوطني مليون ل.ل

القطاع	١٩٨٢	١٩٨٣	نسبة التغيير (٪)
تسليفات للزراعة	٧٠٠	٧٠١	+٠,١
تسليفات للصناعة	٤٣٦٦	٥٢٧٧	+٢٠,٨
تسليفات للبناء	٣٠٤١	٤٢٧٥	+٤٠,٥
تسليفات للتجارة	١٣٣٦٤	١٦٦٣٣	+٢٤,٤
تجارة خارجية	(٣١٣٣)	(٤٣٢٤)	+٣٨,٠
تجارة داخلية	(٧٤٤٩)	(٨٩٣١)	+١٩,٩
تجارة خدمات	(١٨٦١)	(٢٥١٣)	+٣٥,٠
تسليفات للاستهلاك	(٩٢١)	(٨٦٥)	ـ ٦,٠
تسليفات لمؤسسات مالية	٨٨٨	١٠٠٢	+١٢,٨
تسليفات مختلفة	٣١١٩	٥٥١٢	+٧٦,٧
المجموع	**٢٥٤٧٨**	**٣٣٤٠٠**	**+٣١,١**

ثانياً: النشاط المصرفي خلال الفصل الأول من العام ١٩٨٤

١ ـ المصارف التجارية:

تشير الإحصاءات المصرفية إلى أن حرب ٦ شباط ١٩٨٤ أفقدت الجهاز المصرفي ٣٩٥٠ مليون ليرة لبنانية من ميزانيته الموحدة خلال الربع الأول من السنة الجارية، أي ما يوازي تراجعاً مقداره ٥,٠ في المئة من المبلغ الذي ارتسم في نهاية كانون الأول ١٩٨٣ والبالغ ٧٨ ملياراً و٤٩٦ مليون ليرة لبنانية. وهذه الموازنة تراجعت منذ كانون الثاني الماضي إلى ٧٤,٣ ملياراً، وفي شباط إلى ٧٢,٩ ملياراً، ثم عادت في آذار إلى ٧٤ ملياراً و٥٤٦ مليون ليرة.

وهذا التراجع عائد في الفصل الأول من السنة إلى تعامل المصارف التجارية مع غير المقيمين أفراداً ومؤسسات. ففي باب الموجودات تراجع دين المصارف التجارية على غير المقيمين بنسبة ٢٩,٤ في المئة أي ما يمثل ٨٩٥ مليون ليرة، كذلك تراجعت الديون على المصارف غير المقيمة، بنسبة ١٧,٩ في المئة أي ما يمثل مليارين و٦٩٦ مليون ليرة. ومرد التراجع البالغ قيمته ٣ مليارات و٥٩١ مليوناً إلى تسديد غير المقيمين أفراداً ومصارف جزءاً من ديونهم، وإلى الحذر الذي ساد عمل المصارف في ظل اضطرابات أمنية قاسية لجمت توسعها في التسليف.

في المقابل انقص غير المقيمين ودائعهم في باب المطلوبات بنسبة ٦,٥ في المئة أي ما قيمته ٢١٧ مليون ليرة، وتراجعت التزامات المصارف اللبنانية تجاه المصارف غير المقيمة بنسبة ٦,١ في المئة أي ٣٣٨ مليون ليرة.

وساهم ضغط الأحداث أيضاً في تراجع ودائع القطاع الخاص، وإن بنسبة محدودة لم تتعد ٠,٧ في المئة، وهو تراجع يعزى إلى الإقبال على سحب الودائع تحوطاً لما قد يحدث، أو للسفر إلى الخارج، ذلك أن التراجع في ودائع القطاع الخاص البالغ ٤٠٠ مليون ليرة لم يكن في الودائع بالليرات اللبنانية، وإنما في الودائع بالعملات الأجنبية.

ففي ضوء نوع الودائع، تظهر الإحصاءات أن الودائع بالليرات اللبنانية زادت بنسبة ٣,٧ في المئة أي ما يوازي ملياراً و٥١١ مليون ليرة، وهذه الزيادة حققها المودعون المقيمون بزيادة إيداعاتهم ملياراً و٥٧,٥ مليون ليرة (٣,٩٪)، في حين خفض غير المقيمين ودائعهم ٦٥ مليون ليرة.

ولكن المودعين المقيمين، على رغم الارتفاع الحاد في أسعار القطع الأجنبي، سحبوا من ودائعهم بالعملات الأجنبية ما يعادل ملياراً و٩٦٦ مليون ليرة لبنانية، أما لتحويله ليرات لبنانية أضيفت إلى الودائع بهذه العملة، وأما للتحويل إلى الخارج، وقد بلغ مجموع تراجع الودائع بالعملات الأجنبية مليارين و١١٨ مليون ليرة.

وهكذا يتراجع مجموع الودائع للمرة الثالثة بعد الفصل الثالث من العام ١٩٨٢ (تراجع مع ٤٥,٤ إلى ٤١,٤ ملياراً) وآب ١٩٨٣ (من ٥٧,٩ إلى ٥٣,٧ ملياراً بين تموز وآب) في كل مرة تشتد الأحداث الأمنية.

ويلاحظ أن ودائع المقيمين بالليرات اللبنانية كانت قد زادت في كانون الثاني ٢٥٣ مليون ليرة، وتراجعت في شباط ٥٣٩ مليوناً. وزادت ودائعهم بالعملات الأجنبية ملياراً و١٩٤ مليوناً في كانون الثاني لتتراجع في شباط ملياراً و٦٣١ مليوناً، مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأحداث وبانسحاب القوة المتعددة الجنسيات من لبنان.

التسليفات للقطاع الخاص

وعلى رغم الاضطرابات ضخت المصارف التجارية ٢٣٧٩ مليون ليرة للاقتصاد الوطني، منها ١٤٠٠ مليون في كانون الثاني، وتراجعت في شباط ٦٣ مليوناً، لتزيد في آذار ملياراً و٤٢ مليون ليرة. وفي غياب الإحصاءات التي تصنف التسليفات للاقتصاد الوطني يمكن القول تقديراً أن معظم هذه التسليفات جاء من تقويم التسليفات بالعملات الأجنبية، وتراكم الفوائد الفصلية، والتسليف للتجارة الخارجية. وقد بلغ مجموع ديون المصارف التجارية للقطاع الخاص ٣٥ ملياراً و٩٨٣ مليون ليرة، أما ديون مصرف لبنان للقطاع الخاص فبلغت ٣٢٠ مليون ليرة بتراجع ٣ ملايين ليرة عما كانت في نهاية ١٩٨٣.

٢ ـ الديون على القطاع العام

بلغت الديون المصرفية على القطاع العام ٢١ ملياراً و٨٤ مليون ليرة في نهاية آذار الماضي، منها ١٤ ملياراً و٨٤٥ مليوناً من المصارف التجارية (معظمها سندات خزينة ١٤٢٢١ مليون ليرة) و٦ مليارات و٢٣٩ مليوناً من مصرف لبنان. وجاءت الزيادة لدى المصارف التجارية ١٣٣ مليوناً، في حين زادت ديون القطاع العام من مصرف لبنان ٩٣٢ مليوناً، نتيجة اعتماد القطاع العام على مصرف لبنان بدل المصارف التجارية لتعذر اكتتابها بسندات الخزينة.

وفي نهاية الفترة المشار إليها حققت ميزانية مصرف لبنان زيادة نسبتها ٦,٦ في المئة بالغة ١٩٧٠٤ ملايين ليرة.

وهذه الزيادة تحققت في باب الموجودات من زيادة تسليفات المصرف المركزي للمصارف التجارية ٣٨٥ مليون ليرة، وهي زيادة سجلت في آذار ٣٦٢ مليوناً لمواجهة بعض المصارف التجارية التزاماتها، وكذلك من زيادة ديون القطاع العام كما أسلفنا. وفي باب المطلوبات تحققت الزيادة من ودائع المصارف التجارية تحت الطلب بنسبة ٢٣,٥ في المئة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الموجودات الخارجية لمصرف لبنان تراجعت بنسبة ٦,٧ في المئة، أي ما يوازي ٨٤٠ مليون ليرة، منها ٣١ مليوناً في الموجودات الذهبية، و٨٠٩ ملايين بالعملات الأجنبية.

تأثرت الكتلة النقدية بالأوضاع أيضاً، وتراجعت نحو ٥٢٨ مليون ليرة بسبب انخفاض الودائع بالعملات الأجنبية وتراجع ديون المصارف الصافية على الخارج.

أما الموجودات الخارجية الصافية التي تعزز ميزان المدفوعات، فسجلت من دون تأثير تقلبات القطع تراجعاً مقداره ٨٨ مليون ليرة في الفصل الأول، وهذا التراجع كان قد بلغ ٣٢١٧ مليون ليرة عام ١٩٨٣. غير أن الارتفاع الظاهر البالغ ٣٠٨٥ مليون ليرة والناتج عن تقلبات أسعار القطاع، تحول تراجعاً مقداره ١٥٩٤ مليوناً بعد احتساب تغييرات الموجودات الخارجية متأثرة بتقلبات أسعار القطاع البالغة انخفاضاً ١٥٠٦ ملايين ليرة. وهكذا نجد أن ميزان المدفوعات يسجل عجزاً بسبب الأحداث الأمنية.

ثالثاً: رواتب مستخدمي القطاع المصرفي

قلنا في باب «أولاً» من هذا القطاع أن حجم المستخدمين فيه لدليل على نموه المستمر.

ولقد تسجل في آخر العام ١٩٨٣ زهاء ١٣ ٣٢٤ مستخدماً توزعوا بين المصارف الوطنية (٨٠٩٩) والمختلطة (٣٤٤٥) والأجنبية (١٧٨٠).

وتدل الإحصاءات على أن ٩٥٨ مستخدماً جرى تعيينهم في العام ١٩٨٣ أي بزيادة ٧,٧٪ بالنسبة إلى العام ١٩٨٢ حيث كان العدد قد بلغ ١٢ ٣٦٦ مستخدماً.

ثم إن رواتب وتعويضات المستخدمين المذكورين المدفوعة بلغت ٩١٠,٦٥ ملايين ل.ل. مقابل ٧٣٥,٥٦ مليون ل.ل. في العام ١٩٨٢، أي بزيادة سنوية تجاوزت الـ ١٧٥ مليون ل.ل. وبتطور معدله ١٩,٢٪.

وفيما يلي جدول يبين تطور عدد مستخدمي القطاع المصرفي في الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣

السنة	العدد
١٩٧٣	٧١٥٧
١٩٨٢	١٢٣٦٦
١٩٨٣	١٣٣٢٤

جدول ١

الميزانية الموحدة للمصارف التجارية في نهاية اذار ١٩٨٤ (مليون ل.ل.)

البيان	كانون الأول ١٩٨٣	اذار ١٩٨٤	نسبة التغيير ٪
الموجودات			
الموفورات	٤٣٩٦	٥١٨٧	+١٧,٩
ديون على القطاع الخاص	٣٣٦٠٤	٣٥٩٨٣	+٧,٠
ديون على القطاع العام	١٤٧١٢	١٤٨٤٥	+٠,٩
ديون على غير المقيمين	٣٠٤٥	٢١٥٠	ـ ٢٩,٤
ديون على المصارف غير المقيمة	١٤٩٨٨	١٢٢٩٢	ـ ١٧,٩
القيم الثابتة	١٢٩١	١٢٨٩	ـ ٠,١٥
موجودات غير مصنفة	٦٤٦٠	٢٨٠٠	٥٦,٦
المجموع	**٧٨٤٩٦**	**٧٤٥٤٦**	**ـ ٥,٠**
المطلوبات			
ودائع القطاع الخاص	٤٥٦٤١	٥٤٢٥١	ـ ٠,٧
ودائع القطاع العام	٧٣٤	٧٦٠	+٣,٥
ودائع غير المقيمين	٣٣٢٩	٣١١٢	ـ ٦,٥
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	٥٤٧٥	٥١٣٧	ـ ٦,١
الاموال الخاصة	٢٩٧٨	٣١٢٤	+٤,٩
مطلوبات غير مصنفة	١١٣٣٩	٨١٦٢	ـ ٢٨,٠
المجموع	**٧٨٤٩٦**	**٧٤٥٤٦**	**٥,٠**

جدول ٢
انواع الودائع لدى المصارف التجارية (مليون ل.ل)

نوع الوديعة	كانون الأول ١٩٨٣	اذار ١٩٨٤	نسبة التغيير ٪
ودائع المقيمين بالليرات اللبنانية	٤٠٢٤١	٤١٨١٦	+٣,٩
ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية	١٤٤٠٠	١٢٤٢٤	ـ ١٣,٦
ودائع غير المقيمين بالليرات اللبنانية	٨٨٨	٨٢٣	ـ ٧,٣
ودائع غير المقيمين بالعملات الاجنبية	٢٤٤١	٢٢٨٨	ـ ٦,٢
مجموع الودائع بالليرات اللبنانية	٤١١٢٩	٤٢٦٤٠	+٣,٧
مجموع الودائع بالعملات الاجنبية	١٦٨٤١	١٤٧٢٣	ـ ١٢,٦
المجموع العام	**٥٧٩٧٠**	**٥٧٣٦٣**	**ـ ١,٠٤**

جدول ٣
ميزانية مصرف لبنان (مليون ل.ل)

البيان	ك١ ١٩٨٣	اذار ١٩٨٤	نسبة التغييرات ٪
الموجودات			
موجودات خارجية	١٢٤٧٤	١١٦٣٤	ـ ٦,٧
تسليفات للقطاع الخاص	٣٢٣	٣٢٠	ـ ٠,٠٩
تسليفات للمصارف التجارية	١٢٧	٥١٢	+٣٠٣
ديون القطاع العام	٥٣٠٧	٦٢٣٩	+١٧,٥
قيم ثابتة	٤١	٤١	ـ
موجودات غير مصنّفة	٢١٣	٩٥٨	+٣٤٩
المجموع	**١٨٤٨٥**	**١٩٧٠٤**	+٦,٦

البيان	ك١ ١٩٨٣	اذار ١٩٨٤	نسبة التغييرات ٪
المطلوبات			
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	٧٢٩٦	٧٣٢٤	+٠,٤
ودائع المصارف التجارية تحت الطلب	٤١٦٨	٥١٤٩	+٢٣,٥
ودائع مصارف الاعمال تحت الطلب	٨	١٣	+٦٢,٥
ودائع القطاع الخاص	١٣	١٣	-
التزامات تجاه القطاع العام	٥٠٧٠	٥١٣٧	+١,٣
التزامات خارجية	١٠	١٠	+
الاموال الخاصة	٨٥٨	٨٥٨	-
مطلوبات غير مصنفة	١٠٦٢	١٢٠٨	+١٣,٧
المجموع	**١٨٤٨٥**	**١٩٧٠٤**	**+٦,٦**

جدول ٤
الوضع النقدي (مليون ل.ل)

	كانون١ ١٩٨٣	اذار ١٩٨٤	نسبة التغيير ٪
اوراق نقدية في التداول	٦٩٥٩	٦٩٥٥	ـ ٣
ودائع تحت الطلب(ل.ل)	٥٨٨٧	٦١٨٦	+٢٩٩
ودائع اخرى (ل.ل)	٣٤٣٧٥	٣٥٦٥٦	+١٢٨١
ودائع بالعملات الاجنبية	١٤٤٠٠	١٢٤٣٥	ـ ١٩٦١
التزامات اخرى اضافية	٨٢١٥	٨٠٧٦	ـ ١٣٩
المجموع	٦٩٨٣٦	٦٩٣٠٨	ـ ٥٢٨
ديون صافية على الخارج	٢١٦٩٣	١٧٨١٧	ـ ٣٨٧٦
ديون صافية على القطاع العام	١٤٢١٥	١٥١٨٧	+٩٧٢
ديون على القطاع الخاص	٣٣٩٢٧	٣٦٣٠٣	+٢٣٧٦

جدول رقم ٥
تغييرات الموجودات الخارجية في نهاية اذار ١٩٨٤ (مليون ل.ل.)

تغييرات الموجودات الخارجية الصافية (ميزان المدفوعات)	
لدى مصرف لبنان	+ ٢٩٦
لدى المصارف التجارية	ـ ١٨٩٠
المجموع	ـ ١٥٩٤
التغييرات من دون تقلبات اسعار القطع	ـ ٨٨
التغييرات مع تقلبات اسعار القطع	ـ ١٥٠٦

جدول ٦
الديون على القطاع العام (مليون ل.ل)

	كانون الأول ١٩٨٣	آذار ١٩٨٤	الزيادة
لدى المصارف التجارية	١٤٧١٢	١٤٨٤٥	١٣٣
لدى مصرف لبنان	٥٣٠٧	٦٢٣٩	٩٣٢
المجموع	**٢٠٠١٩**	**٢١٠٨٤**	**١٠٦٥**

جدول ٧
الديون على القطاع الخاص (مليون ل.ل)

	كانون الأول ١٩٨٣	اذار ١٩٨٤	الزيادة
لدى مصرف لبنان	٣٢٣	٣٢٠	ـ ٣
لدى المصارف التجارية	٣٢٦٠٤	٣٥٩٨٣	٢٣٧٩
المجموع	**٣٣٩٢٧**	**٣٦٣٠٣**	**٢٣٧٦**

الليرة اللبنانية

أظهرت الليرة اللبنانية، في مواجهة ارتفاع الدولار، علامات ضعف خطيرة، لأن الوضع الحالي لم يكن مؤاتياً على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وهذا العامل الأخير أثر سلباً على الحالة الاقتصادية.

أولاً: العناصر الاقتصادية الداخلية

منذ شهر حزيران من العام ١٩٨٢، والنشاطات الاقتصادية تسجل تراجعاً محسوساً. لقد تضررت جميع القطاعات ولم تسلم منطقة من الدمار.

تأثرت الزراعة كثيراً من توسع مناطق القتال، وبخاصة من صعوبة الاتصالات بين مختلف المدن. وأدى عزل الجنوب عن بقية أرجاء الوطن إلى تجميد نشاط المستثمرين الزراعيين. ثم أن المعارك لم تتوقف في الجبل، ولم يتمكن القطاع الزراعي من تصريف منتجاته. فهو توقف عند حدود الاستهلاك الذاتي والعناية ببعض الحقول المنتجة. ولا غرو فإن تصدع السوق لم يشكل عاملاً تشجيعياً للمستثمرين المتواجدين في المناطق التي تنعم بهدوء نسبي.

تأثر الصناعيون أيضاً بتفكك السوق وبالصعوبات التي أرهقت قطاع النقل، لأن المخاطر رفعت، بصورة ملموسة، أجور التصريف، في وقت اشتدت فيه المضاربة الخارجية بسبب غياب المراقبة الرسمية.

نتج عن ارتفاع التكاليف المالية الباهظة في المناطق الصناعية التي رزحت تحت وطأة المعارك، تجميد نشاط المستثمرين.

لقد عانى البناء من الأزمة بسبب غياب التمويل والأمن، إذ امتنع الكثيرون من أصحاب الرساميل عن المجازفة نظراً لفقدان الأمن في مناطقهم.

وساهمت في الحد من ديناميكية التجار اللبنانيين عدة عوامل أخرى كمثل توقف المطار وإقفاله أمام الملاحة الجوية، وفقدان الأمن السياسي، وإقامة مراقبة صارمة على الحدود، وتشتت المستهلكين.

وواجه القطاع المصرفي مشاكل عددية. وقد جرى ذلك لأول مرة منذ العامين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، إذ أن الضغط الاقتصادي والحصار السياسي لم يسمحا للزبائن بأن يفوا بالموجبات التي ترتبت عليهم، الأمر الذي أجبر المصارف على مساندة هؤلاء المدينين مع الأمل بحصول ظروف أفضل. صحيح أن أرقام الميزانية الموحدة للمصارف أظهرت نوعاً من الاستقرار، إلا أن ذلك عائد إلى الديون والفوائد المؤجل دفعها.

ثانياً: فقدان التوازن بين العوامل الخارجية

أثرت الصعوبات التي أرهقت قطاع النقل وإقفال الطرق الرئيسية نحو داخل البلاد، على الصادرات إلى الدول العربية التي تعتبر السوق التقليدي للصناعة اللبنانية.

وقد ازدادت هذه الحال تباطوءاً بسبب التدابير الصارمة التي اتخذت في البلد المستورد بحجة السعي إلى وقف تسرب البضاعة الإسرائيلية عبر الأراضي اللبنانية.

ومما زاد في العبء الذي أثقل القطاع المذكور تراجع مداخيل النفط التي حدت، بطبيعة الحال، من حجم الطلب في الخليج في وقت بلغت منافسة المنتجات الأجنبية أشدها.

لقد اثر انحسار الصادرات اللبنانية سلباً على الميزان التجاري.

صحيح أن عجز هذا الميزان قديم، إلا أن قطاع الخدمات وتحرك الرساميل كان يحد دائماً من تمادي هذا العجز. لقد دلت المعلومات على أن تحرك الرساميل ساعد، حتى العام ١٩٨٢، على تسجيل فائض في الميزان التجاري، غير أن الحال تغيرت. وقد أشارت تقارير مصرف لبنان على أن العجز بلغ مليار ليرة في العام ١٩٨٣. وثمة معلومات تفيد بأن ها العجز بقي محافظاً على الحد المذكور حتى آخر الفصل الثاني من العام ١٩٨٤. وتندرج هذه النتيجة في نطاق العوامل المؤثرة على الليرة اللبنانية، على أن أساس المشكلة يعود، في الدرجة الأولى، إلى تدني التحويلات التي كان يقوم بها الاقتصاديون اللبنانيون العاملون في الخارج، ولاسيما أولئك الذين يستثمرون طاقاتهم في دول الخليج التي تعرضت لضغوطات اقتصادية محلية.

ثالثاً: الدين العام

مما لا شك فيه أن النقص الحاصل في تحديد المحاسبة الوطنية أثر بصورة فعلية على السلطات العامة. إن حرباً تدور رحاها منذ عشر سنين من شأنها أن تضعف الدولة اللبنانية الأمر الذي استتبع انخفاضاً في الواردات، في وقت ارتفعت فيه النفقات بصورة مطردة، مما شكل عجزاً متراكماً وصل حتى آخر الفصل الثالث من العام ١٩٨٤، إلى ٢٤ مليار ليرة. ومما يسترعي الانتباه أن فوائد هذا العجز يقتضي لتغطيته ثلث الموازنة العامة، لذلك لجأت الدولة إلى القدرة التمويلية للنظام المصرفي في لبنان من أجل احتواء عجز الموازنة، ثم أن المصارف التجارية أظهرت تردداً في الاكتتاب لسندات الخزينة، الأمر الذي أجبر الدولة على التوجه إلى مصرف لبنان للاستلاف وبالتالي للقيام بتعهداتها.

ولسوء الحظ لم تتوصل الدولة بعد إلى احتواء المشاكل المالية التي أضعفت قدرتها على القيام بواجباتها. وقد ازداد تراجع الواردات في الأشهر الأخيرة من العام ١٩٨٤ بعد أن شهدت الحالة

تحسناً مع انطلاقة بيروت في الفترة الممتدة بين العامين ١٩٨٢ و١٩٨٣. ومما لا شك فيه أن الدين وبخاصة إذا استمر اللجوء إلى استلاف من المصرف المركزي.

رابعاً: العوامل السياسية

ضغطت العوامل السياسية على تقلبات سعر صرف الليرة. غير أنه من المؤسف تجاه الوضع الأمني والسياسي المترجرج، أن لا يكون من المستطاع الحد من هذه التقلبات. ولئن عرفت الحالة الأمنية بعض الهدوء، فوجود الاحتلال، وعدم الاستقرار الحكومي والخطط الأمنية لمختلف المناطق هي من العوامل المؤثرة على الليرة.

إن عارض الضعف الذي تشكو منه العملة الوطنية في سوق القطاع ذو مضاعفات خطيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ومن المؤكد أن ضعف الليرة يزيد من ضغط التضخم المالي في السوق الداخلي، وذلك بسبب التفوق الكبير للمواد المستوردة على مجموع المواد الاستهلاكية. وليس من السهل الحد من هذا التضخم، ولو جزئياً، عن طريق دفع التصدير إلى الحد من هذا التضخم، ولو جزئياً، عن طريق دفع التصدير إلى الأمام، ذلك لأن مصدر الإنتاج مجمد بسبب عوامل غير اقتصادية، ولأن المصاعب التي تقود هذا التصدير لا تعود أسبابها فقط إلى تدني سعر صرف الليرة.

خامساً: تطور سعر صرف الليرة اللبنانية

١ ـ في النصف الأول من العام ١٩٨٤

سجل سعر صرف الليرة اللبنانية في نهاية النصف الأول من ١٩٨٤ تراجعاً ملحوظاً بلغ نسبة ٩,٧٥ في المئة. فحسب مصرف لبنان، تراجع سعر الليرة من ٤٥٩,٠٠ قرشاً الدولار في نهاية العام ١٩٨٣ إلى ٦٠٢,٥٠ قرش في آخر حزيران ١٩٨٤، أي ٥٣,٥٠ قرشاً.

وهذا التراجع، على ضخامته نسبياً، بقي معقولاً قياساً على الظروف الأمنية والسياسية التي عصفت بلبنان في هذه الفترة والتي كانت الأخطر في الأزمة اللبنانية، من حيث نتائجها المباشرة وغير المباشرة، ومن حيث تأثيراتها النفسية. كذلك يعتبر التراجع مقبولاً قياساً على تراجع الليرة العام الماضي والذي بلغ نسبة ٤٤,٠٩ في المئة.

ومن مراجعة تطور سعر الليرة في النصف الأول من السنة الجارية يتبين أن الليرة تحسنت إزاء الدولار في نهاية الفصل الأول بنسبة ١,٤٥ في المئة لتعود وتتراجع في نهاية الفصل الثاني بنسبة ٩,٧٥ في المئة. وهنا عرض موجز لتطور الليرة شهراً شهراً:

كانون الثاني

في نهاية كانون الثاني تراجع سعر صرف الليرة إزاء الدولار من ٥٤٩ قرشاً الدولار إلى ٥٨٢,٥٠ قرشاً في نهاية ١٩٨٣ أي بما نسبته ٦,١٠ في المئة.

وكان الوضع السياسي في ذلك الشهر قد بدأ يضغط على الليرة في ظل التصعيد الأمني المستمر في منطقة الجبل وفي الضاحية الجنوبية. وبرز في حينه اتجاه إلى التحويل إلى العملات الأجنبية. كذلك واجهت الليرة ضغوطاً اقتصادية ناتجة من عجز في ميزان المدفوعات خلال العام ١٩٨٣ بلغ مليار دولار، ومن تراجع التصدير وانحسار أموال اللبنانيين العاملين في الخارج.

وزاد الليرة تراجعاً تحسن الدولار في الخارج إزاء العملات الرئيسية المختلفة بنسبة بلغت في المتوسط نحو ٣ في المئة، الأمر الذي عزز الرغبة في التحويل إلى الدولار طمعاً بسعر الصرف المرتفع وبالفائدة العالية.

شباط

ومع تزايد الضغوط التضخمية في كانون الثاني واضطرار مصرف لبنان إلى التدخل في سوق القطع تدخلاً كثيفاً، أطل شهر شباط حاملاً معه الانفجار الأمني الذي لف بيروت والضاحية والجبل، فأعاد خطوط التماس وأقفل المطار والمرفأ وعطل عمل الإدارات عموماً.

وسجلت الليرة تراجعاً مقلقاً خصوصاً في النصف الأول من شباط على رغم توقف العمل المصرفي ١٠ أيام. أما الدولار فحقق أرقاماً قياسية بلغت حد ٦٣٠ قرشاً، ثم تراجع آخر الشهر إلى ٥٨٥ قرشاً بفضل انعقاد القمة اللبنانية ـ السورية التي اعتبرت مؤشراً مهماً لمرحلة انفراج مقبلة.

وقبل ذلك، واجهت الليرة تحدياً جدياً زاد الأثقال التي تنوء تحتها منذ تسع سنين

آذار

أخذ هذا الوضع يتبدل تدريجاً خلال شهر آذار في ظل بشائر الانفراج السياسي التي بدأت بالقمة اللبنانية ـ السورية، مروراً بمؤتمر الحوار الوطني في لوزان وانتهاء بتشكيل اللجنة الأمنية ـ السياسية العليا التي نجحت نسبياً في وقف النار.

فبعدما كان سعر الليرة تراجع بين آخر كانون الثاني وآخر شباط بنسبة ٠,٤٢ في المئة، تحسن في آخر آذار بنسبة ٧,٥٢ في المئة عنه في آخر شباط، وبذلك كان آذار الشهر الأفضل لولا بدء عمليات المضاربة في الداخل والخارج التي وجدت في الوضع السياسي المترجرج وفي استمرار تأرجح التفاؤل والتشاؤم أرضاً خصبة.

نيسان

وفي نيسان عاد سعر الليرة إلى التراجع فانخفض في آخرها بنسبة ٦,٠٩ في المئة.

وعلى رغم الهدوء الأمني النسبي، نشطت المضاربات فاضطر مصرف لبنان إلى التدخل غير مرة. وأدت هذه المضاربات إلى تقلبات حادة خصوصاً منتصف الشهر إذ وصل سعر الدولار إلى ٥٩٠ قرشاً لكنه تراجع في آخر الشهر إلى ٥٧٤ قرشاً.

وفي نيسان بقي الوضع السياسي مترجرجاً بعدما تأخرت ترجمة نتائج مؤتمر الحوار الوطني، وبينما بقي الوضع الحكومي معلقاً.

أيار

وفي شهر أيار واصل سعر الليرة تراجعه وسط تقلبات كانت الأكثر حدة طوال السنة، إذ راوح سعر الدولار بين ٥٧٧ قرشاً في حده الأدنى و٥٩٠ قرشاً في حده الأعلى بين صعود وهبوط شبه يوميين.

وتكرس في وضوح عدم استجابة الليرة للعوامل السياسية الإيجابية نظراً إلى انعدام الثقة، في حين ظل التأثر بالعوامل السلبية قائماً.

وكانت محصلة الشهر تراجع الليرة بنسبة ٢,٦٥ عنها في آخر نيسان.

حزيران

وفي نهاية شهر حزيران تراجع سعر الليرة بنسبة ٢,٢٤ في المئة عنه في آخر أيار.

ومع أن حزيران كان الأفضل أمنياً وسياسياً، فإن المضاربات ذرت قرنها في بدايته مما اضطر مصرف لبنان إلى التدخل مرة أخرى بائعاً ١٥٠ مليون دولار في ٥ أيام، ولم يتمكن بسبب التدخل والسيولة المضغوطة ورفع الفائدة على سندات الخزينة من تحسين سعر الصرف، وإن كان ذلك قد حال دون تراجعه.

ويمكن القول أن شهر حزيران كان شهر المراوحة، إذ بقي سعر الدولار يتأرجح ضمن هامش ضيق نسبياً قياساً على الأشهر السابقة، نظراً إلى حال الترقب السياسي من جهة وإلى السقف النفسي الذي وضعه مصرف لبنان (٦٠٥,٥ قروش) والذي كان متعذراً تجاوزه إلا في فترات محدودة.

من كل ما تقدم يمكن استنتاج الآتي:

١ ـ إن العوامل السياسية لا تزال تتحكم في سعر صرف الليرة، وهي أشاعت مناخاً مناسباً للمضاربات التي استشرت على نحو ملحوظ وملموس.

٢ ـ إن استمرار إقفال المعابر والمرافق أفقد العوامل الإيجابية فاعليتها وتأثيرها، لأن الأنظار بعد طول معاناة تتطلع إلى منجزات عملية على الأرض.

٣ ـ إن الوضع السياسي أبقى في الوقت نفسه العوامل الاقتصادية السلبية قائمة مع استمرار تعثر التصدير واستمرار العجز في ميزان المدفوعات وفي الخزينة ولو بوتيرة أدنى.

٢ ـ تطور سعر صرف الليرة اللبنانية من النصف الأول من العام ١٩٨٤ حتى آخر الفصل الثالث من السنة

شهر تموز

بقي سوق القطع في بيروت على حالة الترقب بالرغم من التحسن الأمني النسبي الذي لا يمكن نكرانه.

استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع متجاوزاً حدود الست ليرات لبنانية قبل أن يتراجع قليلاً بسبب تعثر الطلب عليه في الخارج، ولأن ثمة سببين آخرين برزا على الصعيدين الداخلي والخارجي:

- على الصعيد الداخلي ساهم قرار الحكومة الذي قضى بإلغاء خطوط التماس في ضبط ارتفاع الدولار الأميركي.
- على الصعيد الخارجي، ساهم بيان رئيس مكتب الاحتياط الفدرالي في الولايات المتحدة بشأن معدل الانتشار للإنتاج الوطني الإجمالي في لجم تصاعد سعر صرف الدولار.

شهر آب

خسرت الليرة اللبنانية شيئاً من قيمتها في شهر آب بسبب التشنج الأمني والسياسي وبخاصة بسبب التأخر في تعيين حاكم لمصرف لبنان وتصريحات بعض المسؤولين والقادة السياسيين. فبلغ سعر صرف الليرة ٦٤٠ قرشاً بعد أن سجل سعرها خلال هذا الشهر تقدماً بسيطاً (٦٢٠ إلى ٦١٧ قرشاً للدولار).

شهر أيلول

عرف سعر صرف الليرة في شهر أيلول هدوءاً ملحوظاً، غير أن حصول حادث أمني خطير في إحدى ضواحي بيروت أشعل فتيل الصعود للدولار، فتدنت قيمة الليرة حتى وصلت إلى حدود الـ ٧٠٥ قروش، الأمر الذي يدل على أن هذه الليرة أصبحت سهلة التأثر بالمشاكل السياسية والاقتصادية التي يعانيها لبنان.

شهر تشرين الأول

فيما استمر سعر الدولار بالارتفاع وإصابة الليرة اللبنانية بخسارة فادحة، تدخلت الحكومة بصورة فاعلة وقررت اتخاذ تدابير جذرية أدت غلى إسقاط الدولار من ٩ ليرات لبنانية إلى ٨,٣٠ ليرات مسجلة بذلك تحسناً لليرة نسبته ٧,٨٪ ثم انخفاضاً وصل إلى ٧,٨٥ ليرات حتى ٢٤ من الشهر المذكور.

سندات الخزينة

يجوز عادة للحكومة، بموجب نص تشريعي، إصدار سندات خزينة بالعملة اللبنانية لآجال طويلة ومتوسطة وقصيرة، وذلك ضمن حدود مبلغ يوازي عجز الموازنة واحتياجات الخزينة، على أن يفتح لهذه القروض حسابات خاصة تقيد لها القيمة المقبوضة من أصل هذه القروض وتقيد عليها القيم التي تدفع تسديداً للأقساط والسندات المستحقة. لذلك وضعنا في مشروع القانون الراهن نصاً بهذا الخصوص، لأن إصدار هذه السندات مهم من النواحي الاقتصادية والمالية.

أولاً: تطور سندات الخزينة من ١٩٨٣ إلى أيلول ١٩٨٤

كان للتضخم الذي أصاب ديون الدولة الداخلية أثر، تفاوت مدى تقديره، وتنوعت الآراء في جسامته. وقد انعكس هذا الأثر على النشاط المصرفي ومتانة النقد، وبالتالي على تطور الموازنة.

تشكل سندات الخزينة العنصر الأول من عناصر دين الدولة الداخلي.

بلغ الاكتتاب بسندات الخزينة خلال التسعة الأشهر الأولى من العام ١٩٨٤ مقداراً تحدد بـ ١٧١٢٥,٨ مليون ل.ل. مقابل ٨٥٦ ١٥ مليون ل.ل. في ذات الفترة من العام ١٩٨٣، أي بزيادة قدرها ١٢٦٩,٨ مليون ل.ل. وبارتفاع نسبته ٨٪. وقد توزع هذا الاكتتاب بالسندات بين المصارف والجمهور على الوجه التالي:

١ ـ بلغت الإصدارات الأسبوعية من السندات المخصصة للمصارف والأفراد بواسطة هذه المصارف ولبعض المؤسسات ذات المصلحة العامة حتى آخر شهر أيلول ١٩٨٤ نحواً من ١٤٦١١,٣ مليون ل.ل. قابلها ١٢٨٥٤,٤ مليون ل.ل. في نهاية العام ١٩٨٣ أي زيادة قدرها ١٧٥٦,٩ مليون ل.ل. نسبتها ١٣,٧٪.

وقد تطورت هذه الفئة من السندات كما يلي:

- في الفصل الأول من العام ١٩٨٤ سجلت الزيادة نسبة ٣٪ أو ٣٨٥ مليون ل.ل.
- في الفصل الثاني من العام ذاته بلغت الزيادة ٢٠٧٥ مليون ل.ل. ونسبة ١٥,٧٪.
- في الفصل الثالث سجلت السندات تراجعاً بنسبة ٤,٥٩٪ أي ما قيمته ٧٠٣,٥ ملايين ل.ل.

وقد خضع هذا التطور بمعظمه للأحوال السياسية والعسكرية التي سادت البلاد منذ أوائل العام. لذلك، رأينا أن نسبة الـ ٣٪ المشار إليها أعلاه عكست أحداث شهري شباط وآذار التي جعلت القطاع المصرفي حذراً، وقلصت السيولة في السوق النقدية.

عادت المصارف إلى الاكتتاب بسندات الخزينة على أثر مؤتمر لوزان. وقد شجعها على ذلك ارتفاع الفائدة التي وصلت إلى ١٤,٥٪.

عرف الفصل الثالث من العام ١٩٨٤ تقلصاً في السيولة، وقد انعكست هذه الحالة على الاكتتاب فتراجع ٤,٥٩٪ بالنسبة إلى الفترة ذاتها من العام الماضي.

٢ ـ بلغ اكتتاب المصارف بسندات الخزينة ٥١٤ ٢ مليون ل.ل. حتى نهاية أيلول ١٩٨٤ وقابله ٣٠٠١,٦ مليون ل.ل. سنة ١٩٨٣ مسجلاً تراجعاً قدره ٤٨٧,١ مليون ل.ل.

٣ ـ نجم عن الاختلال في السوق النقدية نتائج سلبية نالت من الاكتتاب في شهر أيلول عام ١٩٨٤، الأمر الذي دعا المصرف المركزي إلى التدخل مرات عديدة عندما ارتفع الدولار بصورة متتالية، هذا الاختلال الذي قلل من مجموع الاكتتابات بمعدل ١١٪ يمثل ١٨٠٨,٢ مليون ل.ل. ولاسيما تلك التي تناولت سندات الخزينة لأجل ٣ أشهر و١٢ شهراً. وقد برز هذا التراجع في الاكتتاب على صعيد السندات للمصارف في شهر أيلول، إذ سجل هذا التراجع نسبة ٢٣,٧٪.

انياً: تطور سوق السندات بالنسبة إلى فئاتها

١ ـ صرف النظر عن الإصدارات لأجل خمس سنوات منذ كانون الثاني عام ١٩٨٤. وذلك بسبب وضع السوق، ولأن أجل الاستثمار طويل.

٢ ـ وصرف النظر أيضاً عن الإصدارات ذات أجل السنتين في أواخر العام ١٩٨٣. وقد بلغت هذه السندات الأخيرة ٣,٩٥٪ بالنسبة إلى المجموع مقابل ٤,٩٧٪ للسندات ذات أجل السنة والنصف، أي بمجموع لا يتجاوز الـ ٩٪ من السندات المتداولة.

٣ ـ تمثل السندات من فئة السنة، بالنسبة إلى باقي الفئات، ٤٧٪، وتليها السندات لأجل ٣

أشهر التي معدلها ٢٥٪. ويبدو أن هذه السندات الأخيرة تراجعت أمام سندات الخزينة لأجل ستة أشهر.

ثالثاً: قروض المصرف المركزي

تحتل قروض المصرف المركزي للدولة مركزاً مميزاً بالنسبة إلى ديونها الداخلية.

لقد زادت هذه القروض ٢٨٢ ٢ مليون ل.ل. أي ما معدله ٤٢٪. وهذا العنصر الأخير يمثل الفرق بين القروض الممنوحة للدولة من قبل المصرف المركزي في العام ١٩٨٣ (٥٣٠٧ مليون ل.ل.) وتلك التي منحت حتى آخر شهر أيلول ١٩٨٤ (٥٨٩ ٧ مليون ل.ل.). وقد تطورت هذه القروض وفقاً للجدول التالي:

قروض المصرف المركزي

الشهر	القرض	
كانون الثاني	٥٩٢٨	مليون ل.ل
شباط	٦١٨٨	مليون ل.ل
نيسان	٥٨٢٩	مليون ل.ل
ايار	٥٨٧٠	مليون ل.ل
حزيران	٧٣٥٦	مليون ل.ل
تموز	٦٤٤٩	مليون ل.ل
اب	٦٤٥٠	مليون ل.ل
ايلول	٧٥٨٩	مليون ل.ل

يستدل مما تقدم أن تطور القروض الممنوحة من المصرف المركزي سلك خطاً متباعداً، بل متناقضاً، بالنسبة إلى تطور النتائج المتحصلة من الاكتتابات بسندات خزينة، باعتبار أن كلاً من هاتين الوسيلتين يهدف إلى سد الحاجات التي تخلفها الوسيلة الأخرى.

وتشير التقديرات الحديثة أن مجموع الدين الداخلي ارتفع إلى ١٦٣ ٢١ مليون ل.ل. في العام ١٩٨٣ وإلى ٧١٥ ٢٤ مليون ل.ل. في الفصول الثلاثة الأولى من العام ١٩٨٤، أي بمعدل ١٦,٨٪ الذي ي مثل ٥٥٢ ٣ مليون ل.ل.

وفيما يلي جدولان يبين الأول تطور السندات على الخزينة في سنة ١٩٨٣ إلى شهر أيلول سنة ١٩٨٤، ويبين الثاني توزيع فئات هذه السندات بالنسبة إلى شهور هذا العام.

تطور السندات على الخزينة من سنة ١٩٨٣ الى شهر ايلول سنة ١٩٨٤
(بملايين الليرات)

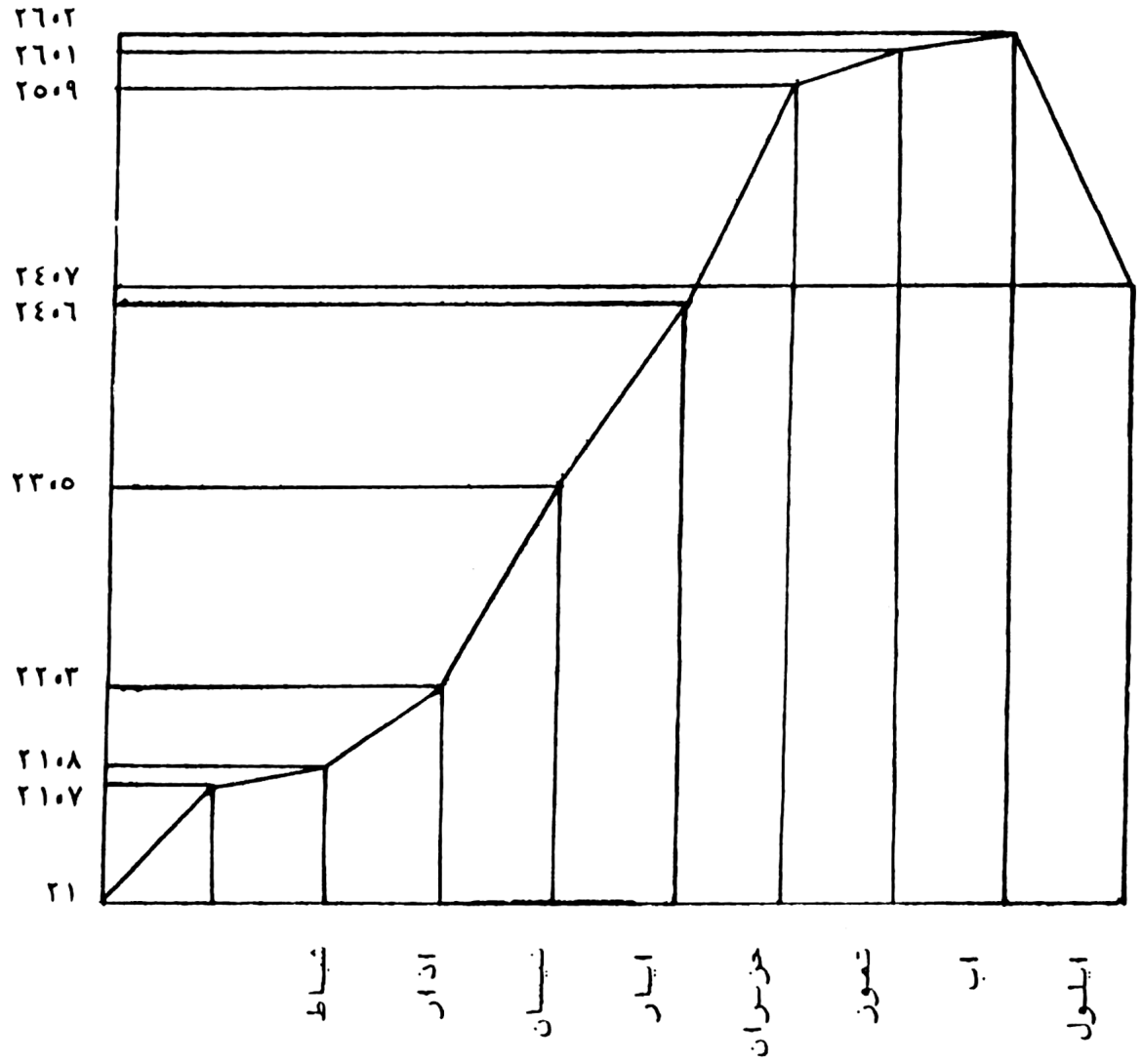
الفئات العادية	نهاية العام	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	ايلول
٣ اشهر	٣٨١٢,٧	٣٠٣٥,٧	٢٤٩٢,٨	٣٢٣١	٤٠٥٥,٧	٤٦٧٦	٤٢٦٠,٦	٤٥٥٦,١	٣٨١٢,٣
٦ اشهر	٢١٥٨,١	٢٢٥٩,٢	١٩٣٤,٢	٢٤٢٣,٢	٢٦٢٢,٣	٢٦٤٣,٥	٢٧٥٦,٥	٧٠٨٣,٤	٢٧٦٢,٠
١٢ شهر	٥٩٢٣,٤	٦١٥٤,٦	٦٢٢٤,٦	٦٢٨١,٤	٦٦٠٥,٤	٦٩٩٨,١	٦٩٩٣,٩	٧٤٧٦,٢	٦٧٣٣,٣
١٨ شهر	٥٥٤٠٠	٧٢٤,٢	٧٢٦,٢	٧٢٦,٢	٧٢٦,٢	٧٢٦,٢	٧٢٦,٢	٧٢٦,٢	٧٢٦,٢
سنتان	٣٤٠,٠	٥٧٧,٤	٥٧٧,٤	٥٧٧,٤	٥٧٧,٤	٥٧٧,٤	٥٧٧,٤	٥٧٧,٤	٥٧٧,٤
٥ سنوات	٦٦,٠	٦٦,٠	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**١٢٨٥٤,٤**	**١٢٨١٧,٣**	**١١٩٥٥,٣**	**١٣٢٣٩,٤**	**١٤٥٨٧,٢**	**١٥٦٢١,٤**	**١٤٣١٤,٨**	**١٦٤١٩,٥**	**١٤٦١١,٣**
السندات الخاصة ٦ اشهر	٣٠٠١,٦	٣٠٠١,٦	٢٨٩٧,٨	٢٩٤٥	٣١١٢,٢	٣٢٠٧,٨	٣٢٩٦,٣	٣٢٩٦,٣	٢٥١٤,٠٥
المجموع العام	١٥٨٥٦	١٥٨١٩	١٤٨٥٣,١	١٦١٨٣,٤	١٧٦٩٩,٤	١٨٨٢٩,٢	١٨٦١١,١	١٩٧١٥,٩	١٧١٢٥,٨

جدول رقم ٢

توزيع فئات السندات بالنسبة الى اشهر ١٩٨٤ (بملايين الليرات)

الفئات السندات العادية	نهاية العام ١٩٨٣	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول
٣ اشهر	٢٩,٦٦	٢٣,٦٩	٢٠,٨٥	٢٤,٤٠	٢٧,٨٠	٢٩,٩٣	٢٧,٨٢	٢٧,٧٥	٢٧,٧٥	٢٦,٠٩
٦ اشهر	١٦,٧٩	١٧,٦٣	١٦,١٨	١٨,٣٠	١٧,٩٨	١٦,٩٢	١٨,٠٠	١٧,٧٨	١٨,٧٨	١٨,٩٠
١٢ شهر	٤٦,٠٨	٤٨,٠٢	٥٢,٠٧	٤٧,٤٥	٤٥,٢٨	٤٤,٨٠	٤٥,٦٧	٤٥,٥٣	٤٥,٥٣	٤٦,٠٨
١٨ شهر	٤,٣١	٥,٦٥	٦,١٧	٥,٤٩	٤,٩٨	٤,٦٥	٤,٧٤	٤,٤٢	٤,٤٢	٤,٩٧
سنتان	٢,٦٥	٤,٥٠	٤,٨٣	٤,٣٦	٣,٩٦	٣,٧٠	٣,٧٧	٣,٥٢	٣,٥٢	٣,٩٥
٥ سنوات	٠,٥١	٠,٥١	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نسبة السندات الخاصة	١٨,٩٣	١٨,٩٧	١٩,٥١	١٨,٢٠	١٧,٥٨	١٧,٠٤	١٧,٧١	١٦,٧٢	١٦,٧٢	١٤,٦٨

تطور الدين العام خلال التسعة أشهر الأولى
من العام ١٩٨٤ (بمليارات الليرات)



الأعمار

أعد مجلس الإنماء والأعمار مشروع برنامج للسنة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ صدقه مجلس الوزراء مؤخراً. وقد اعتبر المجلس أن المشروع الذي قدمه واقعي وقابل للتنفيذ وتوجد فرص كبيرة لتمويل جزء كبير منه عن طريق المساعدات الخارجية.

١ ـ تفصيل برنامج الإنفاق لسنة ٨٤ ـ ٨٥:

إن عملية تحضير برنامج الإنفاق الإعماري أخذت في الاعتبار العاملين الأساسيين: الإطار الاقتصادي العام وقدرات التنفيذ في القطاعين العام والخاص. وقد تمت هذه العملية بإشراك الوزارات والمؤسسات العامة وبعض الفاعليات الاقتصادية الخاصة لرفع مستوى التزامها في تنفيذ البرامج لمشاركتها في وضعه.

ولقد حاول المجلس أن تكون تغطية برنامج الإنفاق الإعماري بالنسبة إلى المشاريع الملحة أوسع من تلك التي اعتمدت من العام الماضي، فتم إدخال مشاريع ذات منفعة اجتماعية كالصحة، أو إنتاجية كالزراعة والري، وخدمات كالأعلام والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وفي ما يعود إلى ترتيب المشاريع بالأولوية ضمن خيارات ممكنة التنفيذ، وكل منها في شروط معينة، فقد تم درس تفصيلي لأكثر من ١٥٠ مشروعاً ورد معظمها من الوزارات والمؤسسات العامة، وإجراء عملية تقويم ذات بعدين، لكل مشروع على حدة:

ـ البعد الأول:

إمكان التلزيم الفوري أو إمكان إنجاز ملفات التنفيذ قبل نهاية الفصل الأول من عام ١٩٨٥.

ـ البعد الثاني:

التوزيع القطاعي على مشاريع الحاجات الأساسية للمواطن والمناطق، أو مشاريع البنية التحتية، كذلك الأخذ في الاعتبار خصائص كل مشروع على حدة (مثل مشاريع الترميم وإعادة البنية، إمكان التنفيذ على الأرض، الفائدة على الصعيد الوطني والمحافظة أو على صعيد القضاء).

وبعد إنجاز عملية ترتيب المشاريع بالأولوية في ضوء هذين البعدين حددت الخيارات الممكنة لبرنامج الإنفاق الإعماري آخذة في الاعتبار المعطيات الآتية:

- المؤشرات الاقتصادية العامة التي توقعت أن طاقة التثمير الإجمالية في البلد سنة ١٩٨٤ ستكون في حدود ٤ مليارات ليرة لبنانية، وإذا أخذت في الاعتبار المشاريع الإعمارية المدرجة في الموازنة العامة ونسبة تنفيذها التي لن تتجاوز ٤٠ في المئة بالقياس على السنوات السابقة والنفقات المترتبة للمشاريع التي بوشر تنفيذها في العام ١٩٨٣ في برنامج الإنفاق الإعماري والقروض للقطاع الخاص، يتبين أن قيمة المشاريع الجديدة التي يمكن أن يتضمنها برنامج الإنفاق الإعماري، ستكون حوالي مليارين وثلاثمئة مليون ليرة لبنانية، أي مبلغاً إجمالياً يقدر بحوالي أربعة مليارات وثلاثمئة مليون ليرة لبنانية بعد الأخذ في الاعتبار الالتزامات السابقة والتسليفات للقطاع الخاص.

٢ ـ اقتراح المجلس:

في ضوء الاعتبارات والبعدين الواردين في هذه المفكرة، يقترح المجلس على مقام مجلس الوزراء اعتماد برنامج للإنفاق الإعماري لسنة ٨٤ ـ ٨٥ مبني على الأسس الآتية:

١ ـ ضرورة تنفيذ المشاريع الملحة والجاهزة فوراً للتنفيذ.

٢ ـ الأخذ في الاعتبار إمكان تأخير تنفيذ بعض هذه المشاريع نظراً إلى الظروف الأمنية السائدة في البلد حالياً والطاقات المحدودة في التنفيذ للقطاعين العام الخاص.

٣ ـ مراعاة المرونة في نقل الاعتمادات من بند إلى آخر ضمن البرنامج الإجمالي، وذلك وفقاً لتقدم التنفيذ وللحاجات الطارئة بالنسبة إلى أي من القطاعات المحددة.

٤ ـ محدودية تدفق المساعدات الخارجية على أنواعها.

وتقدر قيمة البرنامج الإعماري المقترح بحوالي ٤,٣٠ مليارات ليرة لبنانية، وهو برنامج واقعي وقابل للتنفيذ. والفرص كبيرة لتمويل جزء كبير منه عن طريق المساعدات الخارجية.

ويفصل الجدول رقم ١ الإنفاق المتوقع على كل القطاعات ومقارنته ببرنامج العام ١٩٨٣. كذلك يفصل الجدول الرقم ٢ الإنفاق المتوقع على كل قطاع موزعاً على كل من المحافظات اللبنانية.

وفيما يلي الجدولان رقم ١ و٢ اللذان يبينان المبالغ المقترح تخصيصها لبرنامج الإنفاق الإعماري لسنة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ وكذلك توزيع هذه النفقات على المحافظات.

الجدول الرقم ١

المبالغ المقترح تخصيصها لبرنامج الانفاق الاعماري لسنة ٨٤ ـ ٨٥

	مليار ل.ل
١ ـ الكلفة الكلية لبرنامج الانفاق الاعماري لسنة ٨٤/ ٨٥ موزعة على الشكل الاتي:	٤,٣١٠
أ ـ التزامات من العام ١٩٨٣	١,١٢٨
ب ـ التزامات جديدة في سنة ٨٤ ـ ٨٥	٢,٣٣٢
ج ـ قروض لمؤسسات القطاع الانتاجي والمنزلي	٠,٨٥٠
المجموع	**٤,٣١٠**
٢ ـ المبالغ المتوافرة للمجلس لغاية ٣١/ ١/ ١٩٨٤:	
أ ـ رصيد اعتماد الخزينة لمصلحة المجلس بقيمة مليار ل.ل	٠,٧٣٥
ب ـ قرض المصارف التجارية المحلية للمجلس	٠,٥٥٠
المجموع	**١,٢٨٥**
٣ ـ المبالغ التي يتوجب توفيرها لبرنامج الانفاق الاعماري لسنة ٨٤ ـ ٨٥	**٣,٠٢٥**

الجدول الرقم ٢ ـ توزيع نفقات مشروع برنامج الاعمار لسنة ٨٤ ـ ٨٥ على المحافظات
توزيع نفقات المشروع على المناطق (بملايين الليرات اللبنانية)

	مشاريع وطنية مشتركة	بيروت الكبرى	جبل لبنان	الشمال	البقاع	النبطية	الجنوب
١ ـ التربية	٤٦	٢٥	٤٣	٦٨	٤٦	٢٧	٢٨
٢ ـ الصحة	٢	٣٢	٤	١٤	ـ	١٠	١٢
٣ ـ الاسكان	ـ	٣٣٠	٣٨٠	١٢٥	١٢٥	٣٠	٩٠
٤ ـ الزراعة	ـ	٢	١٥	٢٥	٥١	١١	٤٩
٥ ـ الري	٣	ـ	٧	١٤	٦٢	١١	١٠
٦ ـ الصناعة	٢٥٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
٧ ـ النفط	١٠٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
٨ ـ مياه الشرب	٢٤	١٨٩	٣٠	ـ	٧	٣٠	١٣٣
٩ ـ المجاري والنفايات	٥	٧٢	٢٩	٥	٥	١	١٣
١٠ ـ المواصلات السلكية واللاسلكية	٢٩	١٥	١٥	١٠	١٠	٥	١٠
١١ ـ الطرق	١٠	٩٥	٣٠٥	١٣٠	١٠٠	٦٠	٨٠
١٢ ـ المرافئ	٨٤	ـ	ـ	٢٥	ـ	ـ	ـ
١٣ ـ السكك الحديد	٩	١١	٨	١	ـ	ـ	١٣
١٤ ـ الاعلام	٢٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
١٥ ـ الوسط التجاري لمدينة بيروت	٥٩٦	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
١٦ ـ تنظيم استعمال الاراضي	٢	٥	١	ـ	ـ	ـ	ـ
١٧ ـ الادارات العامة	٤٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
١٨ ـ دراسات تخطيطية شاملة	٧٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
المجموع	**١٣٠١**	**٧٧٦**	**٧٣٧**	**٤٦٧**	**٤٠٦**	**١٨٥**	**٤٣٨**
النسب المئوية للمشاريع	**٣٠٪**	**١٨٪**	**١٧٪**	**١١٪**	**١٠٪**	**٤٪**	**١٠٪**

القطاع المالي

مما لا شك فيه أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان تستوجب دق ناقوس الخطر، إذ أن هذه الأزمة وصلت إلى الخطوط الحمر التي لا ينبغي تجاوزها، لأن الأخطار التي ترافقها أصبحت مدمرة، ولأن الحرب التي لا تزال دائرة، وإن على شيء من الخفة، أوصلت البلاد إلى حافة الهاوية السحيقة.

من الرجوع إلى الأحداث التي سبقت أشهر حزيران من العام ١٩٨٢، يتبين أن الاقتصاد اللبناني بقي متيناً بعض الشيء، ومرد ذلك إلى أن السوق الداخلية ظلت نسبياً على وحدتها، وإن الصلات مع المحيط الطبيعي للاقتصاد اللبناني حافظت على متانتها، وأخيراً أن تدفق التحويلات الخارجية من الدول العربية النفطية بلغت، حسب تقديرات الهيئات الاقتصادية اللبنانية ٩٠٠٠ مليون ل.ل. عام ١٩٨٢، مما قدم دعماً كبيراً للاقتصاد اللبناني، وساهم في تمويل الاستيراد المتعاظم الذي بلغ أكثر من ١٥ مليار ل.ل. عام ١٩٨٢ متجاوزاً بذلك الناتج المحلي الإجمالي.

أما الأحداث الحاصلة بعد شهر حزيران المذكور وما تبعه من خضات أمنية وسياسية، فقد أوقع بالاقتصاد اللبناني خسائر هائلة ناجمة عن التدمير المتراكم والذي تناول المؤسسات الخاصة والبنية التحتية الأساسية للاقتصاد، وأيضاً لسبب تفتيت السوق اللبنانية ومحاصرة إنسياب البضائع والخبرات نحو المحيط الطبيعي للاقتصاد اللبناني.

ويجب أن لا ننسى الأضرار التي لحقت بالاقتصاد في الفترة المشار إليها، والتي قدرت بـ ٧,٦ مليارات ل.ل. بحسب معطيات مجلس الإنماء والأعمار، من بينها ٣,٥ مليارات ل.ل. قيمة الأضرار ا لتي طاولت نحو عشرة آلاف وحدة سكنية في بيروت والجبل إلى جانب تدمير مناطق صناعية عدة وشبكات الطرق والماء والكهرباء والهاتف الخ... ولا بد من أن نذكر هنا ما جرته حروب الجبل والضاحية من دمار وتشريد إضافة إلى مئات الشهداء والضحايا.

أما القطاع الصناعي فإنه عرف انهياراً شبه كلي رافقه أيضاً كساد في القطاع العقاري وارتفاع قياسي في أرقام البطالة، فيما بدا القطاع المصرفي يدفع فاتورة الحرب.

ووقع عجز في ميزان المدفوعات اللبناني عام ١٩٨٣ للمرة الأولى في تاريخ لبنان، باستثناء العام ١٩٧٦، مقداره مليار و٢٢٠ مليون دولار. وقد توالى هذا العجز في الفصل الأول من العام ١٩٨٤ بسبب خروج الرساميل.

ارتفعت تكاليف برنامج الأعمار من ١٤ مليار في عام ١٩٧٨ إلى ١٠٠ مليار. أضف إلى ذلك العجز في الموازنة العامة الذي بلغ عام ١٩٨٢ نحو ١٠ أضعاف ما كان عام ١٩٧٩، ونحو ٣ أضعاف ما كان عام ١٩٨١ واستمراره في الارتفاع عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤.

لقد آن للبنانيين أن يعرفوا ما سوف يجر عليهم القتال من تلاشي قدرة الاقتصاد اللبناني على النهوض والنمو، ويعلموا أن حجم الاقتصاد الوطني عام ١٩٨٣ أصبح نصف ما كان عام ١٩٧٤، وسيصبح أقل في العام ١٩٨٤ إذا استمرت الحال على ما هي عليه.

ومن المفيد الإشارة إلى أن فترة العشر سنين التي كان القتال فيها دائراً، شهدت المنطقة ازدهاراً ذهبياً، إذ ضاعفت بلدان كثيرة إنتاجها القومي وسبقتنا أشواطاً بعيدة. لقد امتصت الحرب إذن عشر سنين من تطورنا الاقتصادي، معيدة إنتاجنا إلى الوراء وربما إلى الستينات.

تعي الدولة هذه الخطورة، وينبغي أن يعي اللبنانيون قساوة المستقبل ويساعدوا القادة في مسؤولياتهم الضخمة لإعادة الوطن إلى وحدته وديموقراطيته من أجل إعادة البناء والأعمار للقاعدة الإنتاجية.

إن الدولة جادة في إزالة الشوائب التي تعترض رفع مستوى أداء القطاع العام، وجعله في مستوى القطاع الخاص وضبطه، ويبقى أن على هذا القطاع الأخير واجب التكيف تبعاً لذلك، فيساهم في إحياء الاقتصاد وتأمين الحاجات الأساسية للبلاد. ولا بد للقطاع المصرفي أن يضطلع بدور مهم في هذا المجال بالتنسيق مع المصرف المركزي الذي سوف يرسم سياسات مالية واقتصادية جديدة ضمن مخطط إعماري وإنمائي عام.

وكذلك فإن الدولة تعتبر أن مهمات كثيرة وكبيرة بحجم الأزمة تنتظرها، ولعل أعجلها الإبقاء على تشغيل المطار والمرفأ بصورة مستمرة وسليمة، وإصلاح شبكات الكهرباء والهاتف ووسائل الاتصالات والمواصلات ومنشآت تكرير النفط الخ. . . وكذلك تنفيذ المشاريع العاجلة في مناطق الجنوب والبقاع.

السياسة المالية

توقف نشاط الدولة في كافة الحقول الاقتصادية والمالية والاجتماعية بسبب الأحداث التي تعاظم ضغطها في أوائل العام ١٩٨٤، واتجه اهتمام الدولة إلى الناحية الأمنية المتردية التي تشكل مصدر قلق للمواطن وللبلاد.

سعت الدولة إلى إعادة شيء من الطمأنينة والاستقرار، وذلك بما تملك من إمكانات. ولما توفر لها ذلك، شرعت في ترجمة النصوص التشريعية الصادرة في العام ١٩٨٣ التي رعت الأمور الحياتية والمصيرية للبلاد. وأعطتها دفعاً قوياً جرى في قناتي النمو والإعمار والتنظيمين الإداري والاجتماعي.

إلا أن هذا الدفع أعوزه أيضاً تدابير جذرية لاحتواء المشاكل التي خلفتها الأحداث على مختلف الصعد. لذلك كان لزاماً علينا اتخاذ ما يدفع بهذه التدابير إلى التنفيذ من أجل أن يرفع الإرهاب عن كاهل الخزينة، والتخفيف ما أمكن من الخلل الحاصل في التوازن الاقتصادي والبنى التحتية.

لذلك ركزت الدولة اهتمامها في هذا النطاق وتفرع نشاطها ليطال حقول المالية العامة والموازنة العامة، وكذلك الحقل الاجتماعي والسياسة المالية والاقتصادية.

أولاً: النواحي المالية العامة والموازنة العامة

هدفت الدولة في مساعيها الدؤوبة إلى تحصيل الضرائب والرسوم لتستطيع مساعدة المؤسسات العامة والبلديات، الأمر الذي حتم إصدار التشريعات اللازمة لتغذية المؤسسات الكبرى المتصل نشاطها بالإنماء والإعمار، الذي بدوره يحقن المؤسسات الخاصة ذات التأثير المباشر على الاقتصاد الوطني بما يساعدها على الاستمرار في نشاطاتها.

لم يقف عزم الدولة عند هذا الحد، بل تابع مسيرته ليتناول مناطق هي بأمس الحاجة إلى المساعدة والعون فقبلت الدولة هبة مقدارها تجاوز الثلاثمائة مليون ليرة لبنانية مقتطعة من المساعدات المخصصة للبنان في مؤتمر القمة العربية في تونس، لمساعدة مجلس الجنوب على تحقيق غايات إنشائه والقيام بمهامه، ولتنفيذ بعض المشاريع المعدة لمناطق أساسية في البلاد مثل البقاع الغربي وراشيا، وذلك بالتنسيق مع الإدارات والمؤسسات العامة المعنية، وبعد تحديد الأولوية من قبل وزارة الدولة لشؤون الجنوب والإعمار.

ولكي تستمر الحكومة في القيام بواجباتها لرفع قدرات الدولة المالية، اقترحت إصدار سندات خزينة ضمن مبلغ يوازي عجز الموازنة واحتياجات الخزينة لتتمكن من مواجهة الأعباء المالية المتراكمة الناجمة عن الأحداث وعن الزيادات التي طرأت على رواتب وأجور تابعيها وعمالها.

من هنا، وبالإضافة إلى التوجهات المذكورة، كان لا بد من التفكير في التخلي عن التزام الدولة بدعم مادتي البنزين والقمح، بعدما تبين لنا أن هذا الدعم لم يعد ذا فائدة لأسباب عديدة، وبعد أن لامس العجز الذي تحكم بخزانة الدولة حدود الخطر على الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه.

لذلك، ولوقف النزف الحاصل في القدرات المالية اقترحنا إلغاء الدعم عن المحروقات وإعادة النظر بأسعارها على ضوء سعر الكلفة. وكذلك إلغاء الدعم الذي كان يتناول أسعار الطحين والخبز. وبالفعل تقرر زيادة سعر المحروقات بما يتناسب وسعر الكلفة في الوقت الراهن.

ومن أجل تغذية الخزينة، كان لا بد أيضاً من السعي إلى تقليص المساهمات والمساعدات الممنوحة للمؤسسات العامة والمصالح المستقلة واللجان ليعود هؤلاء الأشخاص المعنويون إلى الاتكال على نشاطهم الذي ضعف في المدة الأخيرة، والذي انعكس سلباً على مواردهم الذاتية.

ثانياً: الحقل الاجتماعي

مما لا ريب فيه أن المواطن أصبح قلقاً على مصيره، فوقف سادراً أمام تفاقم الغلاء وارتفاع نسبة التضخم المالي المتسببين عن عوامل داخلية وخارجية لا حاجة بنا إلى ترددها. لذلك كان لا بد من التحرك في الحقل الاجتماعي، فاعتمدت الدولة سياسة التسليفات للبلديات والمؤسسات العامة لتستمر هذه في أداء خدماتها للمواطنين، وتوسلنا كافة الطرق للتقدم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتعاونيات، فأنشأنا مدارس رسمية جديدة، وأجزنا فتح مدارس خاصة، وأعفينا من الرسوم الجمركية وهبات منحت إلى بعض المؤسسات التربوية، وساعدنا على تأسيس جمعيات وتعاونيات سكنية.

ثالثاً: في حقل السياسة المالية والاقتصادية

أنشأت الدولة في أواخر العام ١٩٧٩ جهازاً لتنسيق السياسة الاقتصادية يجمع بين وزارة المالية ورئاسة مجلس الإنماء والأعمار وحاكمية مصرف لبنان ومنسق اقتصادي، وهي اليوم مستمرة في دعم هذا الجهاز وتقويته.

وكذلك أصدرت الدولة التصميم المحاسبي العام الذي جرى تطبيقه على المؤسسات الاقتصادية مطلع العام ١٩٨٣. علماً بأن هذا الإنجاز ذو نفع عميم يشمل القطاعين العام والخاص، الأمر الذي جعل تعميمه وتفسير إيجابياته من الموجبات التي استمرت الدولة على القيام بها.

وعلى صعيد الاقتصاد الوطني، قامت الدولة برعاية الشركتين اللتين تألفتا بموجب المرسومين الاشتراعيين الرقم ٤٥ والرقم ٤٦ الصادرين عام ٩٨٣ (الهولدينغ واوف شور واللتين تقومان بأعمال من شأنها أن تجعل بيروت مركزاً رئيساً للأعمال التجارية الإقليمية والدولية، وأن تجعل لبنان أيضاً نقطة تلاقي الشركات القابضة، وحافزاً لنمو قطاع الخدمات والبنية التحتية للسياحة والخدمات بوجه عام.

رابعاً: التطلعات الجديدة في السياسة المالية

تتطلب تغذية موارد الخزينة استحداث ضرائب ورسوم جديدة لا تؤثر على كيان المواطن المادية. لذلك شرعت الدولة، عبر سياستها المالية، في التفكير بوضع مشاريع قوانين تساعد على خدمة النمو الاقتصادي عن طريق الموازنة العامة. ومن أهم هذه المشاريع، إحداث ضريبة على التراخيص بمزاولة المهنة، ورسوم جديدة على تذاكر السفر، وضريبة التحسين، وإحصاء دقيق للمكتومين في ضريبة الدخل، والدفع المسبق لهذه الضريبة، وإحداث ضريبة على المبيعات.

وفي الختام، لا بد من القول أن نجاح هذه السياسة واستمرار مفاعيلها مرتبطان إلى حد بعيد بالحالة الأمنية التي ندأب على تحسينها بل على إزالة مسبباتها.

لم تصدر الموازنة العامة خلال الأعوام

١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩

فذلكة موازنة العام ١٩٩٠(*)

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد بيضون: دولة الرئيس، الموازنة العامة يجري درسها ومناقشتها في لجنة المال والموازنة على امتداد اربعة الى خمسة اشهر في الاعوام الشبه عادية.

منذ ١٩٧٧ حتى ١٩٨٢ كانت لجنة المال تبدأ بدرس الموازنة في تشرين الاول ولا تنتهي منها الا في اذار او في نيسان اي ما يقارب خمسة الى ستة اشهر.

هذا العام وكما تعلمون وبسبب ضيق الوقت، درست لجنة المال مجمل الموازنة خلال ثلاثة اسابيع وبالتالي تقدمت بها الى المجلس النيابي الكريم وكما يلاحظ كل منا دون ان يكون بين يديه الموازنة بتفاصيلها فقرة فقرة او كسور الفقرة عند الاقتضاء.

من هنا يتعذر هنا في مجلس النواب ان نناقش الموازنة كما ولو كنا في لجنة المال.

انا مع القائلين بان موازنة عام ١٩٩٠ يصوت عليها بمادة وحيدة. يبقى لي ان اتطرق الى بعض ما تناوله الزملاء فيما يتعلق باعتمادات الطرق.

لا يا زميلي الاستاذ باخوس نحن لسنا ازواجا مخدوعين ولا توجد اي اسرار ما هو بين يديك بنود مطبوعة للموازنة ذلك لان طبع الموازنة كما تعودنا ان نحصل عليها سوف يستغرق اربعة او خمسة اشهر وتصويرها سوف يستغرق ثلاثة اشهر اي لا موازنة العام ١٩٩٠ انما ما هو موجود بين يدينا. اقول انه حصل ومن امّن حصوله يستحق التهنئة لانه افسح لنا ان نناقش بعض الشيء ولو بصورة عامة.

انا دولة الرئيس اضم صوتي الى صوت زميلي الشيخ مخايل الضاهر، لا يجوز ان توزع اعتمادات تزفيت الطرق او شق الطرق على المناطق نسبة لعدد نوابها، هذه هرطقة انمائية فالمناطق تختلف مساحتها، لا يمكن ان اقارن بين منطقة بعلبك والهرمل ومنطقة كسروان، فالمساحات شاسعة واذا اخذنا طريق ما فحلول الطريق اضعاف اضعاف اي طريق في منطقة كسروان، فهل يجوز ان نعطي كذا مليون لمنطقة الهرمل وبعلبك كما نعطي لمنطقة كسروان؟ هذا لا يجوز يا دولة الرئيس.

(*) العقد الاستثنائي الأول ١٩٩٠، الجلسة الثانية، ٣١/ ٧/ ١٩٩٠.

كما ان هناك نقطة اخرى حول هذا الموضوع هي ان المناطق قد خصص لها في السنين السابقة اعتمادات كثيرة فاستفادت مناطق على حساب مناطق اخرى. فهل اذا اتينا اليوم لنزيل بعض الاجحاف عن بعض المناطق نقول لا يجوز وعلينا ان نوزع الاعتمادات على كل المناطق بالتساوي نسبة لعدد النواب. من هنا **واذا اردنا ان نكون علميين وان نتجنب كل سنة مثل هذه المناقشة، علينا ان نلجأ الى اعتماد خطة شاملة قادرة على انماء البلاد كما نصت عليها وثيقة الطائف. ان لبنان دولة الرئيس، هو من الدول القلائل جدا في هذا العالم التي لم تلجأ الى اعتماد خطط للتنمية**، فدول العالم الثالث عندها خطط للتنمية، ودون هذه الخطط لا توجد اي نظرة شاملة لانماء الانسان وانماء الارض اقتصاديا واجتماعيا وتربويا، الى ما هنالك.

اطلب من الحكومة ان تكلف مكتبا عالميا او مجموعة من الخبراء تنكب منذ الان على وضع خطة انمائية شاملة للبنان تكون جاهزة حين يدق الجرس ويأتي المال ويتوافر لان الانتظار لا يجوز ان يطول اكثر مما هو الان.

نفقات الموازنة، اعتمادات النفقات لهذا العام والاعوام اللاحقة، من ينفقها؟ تنفقها الادارات، هل يوجد في لبنان ادارة يا دولة الرئيس، اسارع الى القول ان الادارة في لبنان، من افسد الادارات في دول العالم ولولا بعض الموظفين الشرفاء الاكفاء وعددهم لا يتجاوز اصابع اليدين مرة او مرتين لجاز لنا القول انه لا توجد ا ادارة في لبنان وانا اقول ان الاعتمادات التي خصصناها للمشاريع سوف يذهب نصفها على الاقل سرقة وهدرا والخ. . .

الا يستحق هذا الامر منا ان نخصص اعتمادا لكي نعيد النظر بالادارة اسسا وتنظيما وفعالية فيكون الانتاج هو الاساس في اعتماد الادارة العتيدة.

كل ما ذكرت دولة الرئيس، يتطلب اعادة العمل بوزارة التصميم العام.

دولة الرئيس، يجب اعادة العمل بوزارة التصميم العام وقد سبق لدولتكم ان اعددتم اقتراح قانون في ما مضى. واعتقد انه حان الاوان لكي يصوت هذا المجلس على قانون يعيد احداث وزارة التصميم، لان في هذه الوزارة كما تعلمون مديرية هامة جدا لا دولة بدونها اعني مديرية الاحصاء.

ان لبنان بحاجة الى احصاء لا يمكن لاحد ان يضع اي خطة اذ لم تكن بين يديه الاحصاءات عن كل القطاعات المتوفرة. امل دولة الرئيس ان يطرح في الجلسة المقبلة اقتراح قانون لاعادة انشاء وزارة التصميم وان يطرح اقتراح التصويت على مشروع الموازنة بمادة وحيدة وقد سبق في الجلسة الماضية ان تقدمت باقتراح بهذا المعنى والاقتراح موجود بين يديكم دولة الرئيس، وشكرا.

فذلكة موازنة العام ١٩٩١(*)

الرئيس: الكلمة لحضرة معالي وزير المالية المحترم الدكتور علي الخليل.

وزير المالية: دولة الرئيس، حضرات السادة النواب،

نضع بين ايديكم مشروع الموازنة لعام ١٩٩١، للدرس والاقرار، وهو يتضمن الموازنة العامة والموازنات الملحقة، كما عدلتها لجنة المال والموازنة النيابية.

ويقتضينا الامر بداية ان نشير الى الظروف الاستثنائية التي اعد فيها هذا المشروع، والى الاحداث بمنحاها التصعيدي آنذاك، والتي حالت دون الكثير من الادارات، بما كانت عليه من تبعثر وتشرذم، من اعداد مشاريع موازناتها، أو مطابقتها على احتياجاتها الفعلية، فلا يمكن لموازنة أعدت بداية، في مثل تلك الظروف، ان تكون تجسيدا لخطة ادارية واقتصادية وانمائية، كما نود ونطمح، مما جعل اعادة النظر في كثير من بنودها امرا ضروريا، لا سيما بعد عملية ١٣ تشرين الاول الماضي، وما تبعها من اندفاع مسيرة الوفاق الوطني بحيوية وزخم، وما نجم عنها من تحسن سريع ومتواصل للاوضاع السياسية والامنية، اضافة الى التغيير الحكومي الذي حصل، كل ذلك خلق واقعا جديدا انعكس على هيكلية الموازنة ومحتواها.

ولم يكن بالامكان لمشروع الموازنة هذا ان يرتكز على موازنة سابقة، كما يحصل عادة، لان الظروف التي رافقت وضعه جرى فيها وضع موازنة عام ١٩٩٠، واقرارها.

استنادا الى ما تقدم، اصبح مشروع الموازنة المعروض على مجلسكم الكريم، كما يلي:

ـ الموازنة العامة:	١,٠٢٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
ـ الموازنات الملحقة:	٦٨,٨١٠,٠٠٠,٠٠٠
ـ موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية	
ـ موازنة مديرية اليانصيب الوطني	١٠,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠
ـ موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	٤٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
فيكون المجموع:	**١٢٦,٦١٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.**

(*) عرض وزير المالية الأسس العامة للموازنة وفذلكتها، ٢٧/٠٨/١٩٩١.

اما الواردات العامة فقد جرى تقديرها كالاتي: ١,١٥٢,٦١٠,٠٠٠,٠٠٠

ـ الواردات العادية ٣٩٤,٧٦٧,٠٠٠,٠٠٠

ـ الواردات الاستثنائية ٦٣١,٢٣٣,٠٠٠,٠٠٠

وبذلك يكون عجز الموازنة قد بلغ ٦٣١,٢٣٣,٠٠٠,٠٠٠ اي ما نسبته ٥٣,٦١٪، في حين ان هذا العجز قد بلغ في العام الماضي، ما نسبته ٨٣,٦٤٪.

لقد اتسم مشروع الموازنة لهذا العام بالخصائص التالية:

١ ـ زيادة النفقات العامة بنسبة ٨٥,٧١٪ عما كانت عليه في موازنة ١٩٩٠ يعود ذلك في جزء منه الى التضخم المالي الحاصل بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، مع الاشارة الى ان هذا التضخم بدأ ينحسر منذ مدة، بصورة ثابتة ومتواصلة.

كما تعود تلك الزيادة في النفقات، في جزئها الاخر، الى الالحاح في ازالة اثار الحرب، وبالتالي طلب تحسين الاوضاع المتردية في مدة قصيرة، الامر الذي لا يمكن تحقيقه، وهذا ما جعل الحكومة ووزارة المالية ولجنة المال والموازنة تجابه سيل الطلبات بتلبية الحاجات الاكثر ضرورة، وارجاء ما يمكن تأجيله.

٢ ـ تدني نسبة عجز الموازنة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠، وذلك على الرغم من ارتفاع تقديرات النفقات ويعود ذلك الى التحسن الذي حصل على الواردات العامة وما يرتقب تحسنه ايضا، وعلى سبيل المثال، فان الواردات الجمركية ارتفعت اكثر من مئة ضعف عما كانت عليه في العام الماضي، ومن المتوقع لها ان تستمر في مزيد من الارتفاع مع تحسن الاوضاع. ويصح هذا القول على الرسوم المرفئية التي تزداد حصيلتها باطراد. كما ان الخزينة اصبحت تحقق دخلا من رسوم استيراد المواد الملتهبة، بدلا من ان تتحمل دعم اسعارها، كما كان يحصل في السابق، وكذلك الامر بالنسبة الى وقف الانفاق على دعم اسعار القمح الذي أدى الى تخفيف عبء مالي كبير عن كاهل الخزينة.

كما ان مباشرة الاجهزة المعنية، في المؤسسات العامة لا سيما مؤسسة كهرباء لبنان، ومصالح المياه، وفي ادارة الهاتف، والبلديات، في تحسين جباياتها، من شأنه أن يعيد اليها تدريجيا توازنها المالي وهذا ما يخفف من اعتمادها على الاستلاف من الخزينة.

هذا ونشير الى تعديلات كثيرة تناولت قيمة عدد وافر من الرسوم والغرامات المالية تضمنها الجدول الملحق بالموازنة، وان هذا الاجراء يعتبر تصحيحا جزئيا لقيمة بعض الرسوم والغرامات استوجبه التضخم المالي الحاصل اكثر منه زيادة حقيقية عليها.

ومن ناحية اخرى نلفت النظر الى مشاريع اعدتها وزارة المالية وادارات اخرى لتحسين الواردات العامة من شأنها اذا ما جرى اقرارها ان تؤدي الى ارتفاع تلك الواردات.

وما نأمله من زيادة في الواردات العامة انما يرتكز على مؤشرات اقتصادية ايجابية فعلية حيث ان اخراج لبنان من حال الحرب الى حال السلم دفع بالاقتصاد اللبناني في طريق العودة الى الوضع الطبيعي تمهيدا لاستعادة ازدهاره السابق الذي كان عليه.

ففي القطاع الزراعي تحسنت المنتجات بشكل ملموس، فقد بلغت الصادرات الزراعية ما قيمته اكثر من ٣٨ مليار ليرة لبنانية في النصف الاول من العام الجاري مقارنة مع ٥ مليارات فقط في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وفي القطاع الصناعي نلاحظ تحسنا كبيرا في الانتاج والتصدير، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية الى أكثر من ٨٣ مليار ليرة في نهاية النصف الاول من العام الجاري اي بأكثر من ضعفين ونصف الضعف مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي.

كما ساهمت حالة الاستقرار السياسي والامني في ازالة الحواجز، وفتح المعابر، واقفال المرافئ غير الشرعية، مما ادى الى تنشيط حركة التبادل التجاري داخليا وخارجيا، ويؤمل من ذلك زيادة الدخل القومي باطراد وتحسين ميزان المدفوعات مع ما ينطوي عليه من تحسن في الوضع الاقتصادي بالنسبة الى الدولة والمواطنين على السواء.

٣ ـ ارتفاع نسبة نفقات الجزء الثاني المتعلقة بالتجهيز والانماء في مشروع الموازنة حيث بلغت ٦,٢٩٪ من مجموع تقديرات الموازنة في العام الحالي مقابل ٩,١٥٪ في العام الماضي. ان هذا المؤشر يدلل على التوجه نحو تدعيم الانطلاقة الاعمارية والانمائية.

٤ ـ على الرغم من ازدياد الدين العام الداخلي وفوائده، فان نسبة زيادة هذا الدين، في النصف الاول للعام الحالي، كانت الادنى منذ نشوئه مقارنة مع الاعوام السابقة. فنسبة الزيادة بلغت، خلال النصف الاول من هذا العام ٧٢,١٣٪ في حين انها بلغت ٨٨,٥٦٪ عام ١٩٩٠ ونسبة ٤١,٨٨٪ عام ١٩٨٩، ونسبة ٢,١٧١٪ عام ١٩٨٨.

٥ ـ وفي المجال النقدي شهد سعر صرف الليرة اللبنانية تحسنا مطردا، منذ مطلع العام الجاري ازاء العملات الاجنبية كافة. فالدولار الاميركي الذي كان يساوي ١١٠ ليرات في نهاية كانون الثاني من هذا العام، استمر في تراجعه التدريجي البطيء فبلغ حوالي ٨٩٣ ليرة في الفترة الاخيرة. وقد ساهم ذلك في حماية صغار المودعين من الاثار السلبية من جراء الخفض السريع للدولار، وحماية القطاع المصرفي من هزات حادة، واعادة تكوين الاحتياطي بالعملات الاجنبية لدى مصرف لبنان الذي تجاوز المليار دولار.

وهكذا عادت الليرة اللبنانية لتكون العملة الرئيسية في السوق الداخلية بعد ان تراجعت في السنوا ت الاخيرة من الاحداث إلى ان تكون العملة الثانوية في هذه السوق.

وهذا التحسن التدريجي في سعر صرف الليرة اللبنانية انعكس اقبالا من الجمهور على الاكتتاب، في سندات الخزينة، حيث تضاعفت قيمة هذه الاكتتابات وبلغت نسبتها حاليا ٥,٢٦٪ من هذه السندات.

وقد أدت معدلات الفوائد المرتفعة على سندات الخزينة وظيفتها في الحد من المضاربة على الليرة اللبنانية، اما الان، وبفضل التطورات الايجابية الحاصلة فان السلطات النقدية تعمد الى خفض تدريجي لمعدلات هذه الفوائد في السوقين، الاولية والثانوية، اضافة الى عرض السندات بالمزاد العلني على معدلات الفوائد لجعلها «عائمة» ترتبط بالعوامل الطبيعية للسوق تبعا للعرض والطلب.

٦ ـ لم يلحظ مشروع الموازنة قيمة الدين العام لان هذا الدين لا يستحق الاداء في سنة مالية معينة وانما تم لحظ فوائده السنوية فقط التي تمثل المستحقات المتوجبة الاداء وهي تعادل ما يقارب ٢٧٪ من القيمة الاجمالية لتقديرات نفقات الموازنة العامة في العام الحالي في حين انها كانت تعادل نسبة ٣٠٪ من موازنة العام الماضي.

٧ ـ لم يرصد مشروع الموازنة الزيادة المرتقبة على الرواتب واجور العائدة لموظفي الادارات العامة بالنظر الى مشروع القانون المتعلق بالزيادة المذكورة لم يجر اقراره نهائيا بعد.

٨ ـ ان اقتصادنا ليس قادرا بامكاناته الذاتية، في المرحلة الراهنة، على تموين احتياجات القطاع العام، لتنفيذ المشاريع الانمائية، واعادة بناء ما تهدم من البنى التحتية في مدى قصير ومتوسط، فلا بد، والحالة هذه، من متابعة الاتصالات من اجل الاسراع في انشاء الصندوق الدولي لمساعدة لبنان، وللحصول على القروض الميسرة من المؤسسات المالية العربية والدولية، ومن الدول الشقيقة والصديقة، لانجاز عملية الاعمار والانماء، في اقصر مدى ممكن.

ان الانجازات الهامة التي حققتها الشرعية من جهة، والاتصالات المستمرة مع المؤسسات المالية العربية والدولية من جهة ثانية، اثرت ايجابا مع هذه المؤسسات التي اعربت عن استعدادها لاستئناف عملها في لبنان بعد انقطاع دام طيلة سنوات الحرب.

حضرات الزملاء الكرام،

ليست الموازنة عملا منفردا تقوم به وزارة المالية، بل هي المرآة التي تنعكس فيها السياسة

العامة للدولة، وتتجسد أسس التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، وتتعين مصادر الاقتطاعات العامة وكيفية تخصيصها، وتتحدد أطر البرامج الاكثر فائدة والاقل كلفة.

اننا نعمل كي تعكس الموازنة جميع هذه الاهتمامات وهذا يتطلب:

- أ - وجود خطة اقتصادية على مستوى الدولة تتضمن الاهداف المتوخاة في فترة زمنية محددة والوسائل اللازمة لتحقيقها، وتكون الموازنة الاداة الاساسية لتنفيذ مراحل هذه الخطة.

- ب - وجوب ان تعكس الموازنة حقيقة الانفاق الفعلي فلا تنفق الى جانب الاعتمادات المرصدة فيها مبالغ خارجة عنها كانت تتعدى في السنوات التي لم تصدر فيها الموازنات اكثر من ثلاثة اضعاف قيمة الاعتمادات داخل الموازنة، ان هذا الواقع قد تغير الان تماما خصوصا وان سلفات الخزينة التي اصبحت تعطى استثنائيا بات اقرارها بفعل القوانين والممارسة التي بدأناها من اختصاص مجلس النواب، وبذلك تساوت طريقة اقرار الانفاق العام داخل الموازنة مع طريقة اقراره خارجها.

- ج - وجوب ان تظهر الموازنة في مراحل متقدمة ليست استهلاكا لاموال بل تحقيقا لمشاريع واعمال تحمل في طياتها ترشيدا للانفاق العام وتقويما وتقييما لعمل الادارات العامة وهذا أعلى درجات الاصلاح.

من الطبيعي ان نأمل بأن تعكس الخطوات الاصلاحية التي تعدها الحكومة تحسنا ملموسا في الاداء الوظيفي العام سواء اكان على الصعيد الاداري البحت ام على صعيد المشاريع التي تعدها الادارات او تشرف على تنفيذها، وفي كلتا الحالتين فان الموازنة هي التي تتأثر شكلا ومضمونا بالخطط والنتائج.

واخيرا، اننا اذ نعرض لحضرتكم مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة بما تضمنه من اسس وقواعد وما رافق اعداده من ظروف وصعوبات وما نصبو الى تحقيقه مستقبلا من نهوض مالي واقتصادي وتنظيمي، نأمل من مجلسكم الكريم مناقشته واقراره.

وزير المالية

علي الخليل

فذلكة موازنة العام ١٩٩٢(*)

المواضيع المبحوثة:

١ ـ انتخاب النواب أعضاء المجلس الأعلى.

٢ ـ مشروع قانون يقضي بالإجازة للحكومة إبرام اتفاق التعاون الموقع بين إيطاليا ولبنان.

٣ ـ مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد العادي الثاني في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٩٢ برئاسة دولة الرئيس الأستاذ نبيه بري.

تغيب السادة: سورين خان اميريان، نجاح واكيم، رشيد الخازن، أمين الحافظ، علي عيد، علي الخليل، أسعد حردان، سامي الخطيب، خضر طليس.

واعتذر السادة: خاتشيك بابكيان، أسعد هرموش، خليل عبد النور، الياس الخازن، حسين الحسيني، سليم الحص، نديم سالم.

وتمثلت الحكومة بالسادة: نائب رئيس الحكومة الأستاذ ميشال المر، والوزراء السادة: ميشال سماحة، مروان حماده، بشارة مرهج، أسعد رزق، فؤاد السنيورة، علي عسيران، نقولا فتوش، محمود أبو حمدان، فارس بويز، عمر مسقاوي، ميشال اده، بهيج طبارة، محمد غزيري، عادل قرطاس، هاغوب دمرجيان.

. . . . . .

الرئيس: يتلى مشروع القانون المتعلق بالموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢.

فتلي مشروع القانون التالي:

(*) الدور التشريعي الثامن عشر، العقد العادي الثاني، الجلسة الرابعة المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٩٢.

مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢

المادة الأولى ـ تسند أرقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ١٩٩٢ وتنتهي في ٣١ كانون الأول ١٩٩٢ وفقاً لأحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

المادة الثانية ـ تفتح في الموازنة العامة والموازنات الملحقة الاعتمادات المبينة فيما يلي: الخ . . .

المادة السابعة عشرة ـ يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: يتلى تقرير لجنة المال والموازنة حول مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢.

فتلي التقرير التالي من قبل مقرر اللجنة الأستاذ سليم سعادة.

تقرير لجنة المال والموازنة حول مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

أحالت الحكومة إلى مجلسكم الكريم مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢ بالمرسوم رقم ١٧٢٣ تاريخ ٢١ أيلول ١٩٩١، وفور إحالته إلى لجنة المال والموازنة باشرت بدرسه ومناقشته بغية إنجازه ضمن الفترة الدستورية، وقد استغلت اللجنة فرصة دراسة الموازنة فعمدت لاستعراض أوضاع الوزارات والإدارات العامة من خلال مناقشة الاعتمادات المرصدة لها.

وفي هذه المناسبة كانت اللجنة تعمد إلى تبادل الرأي مع المعنيين والقيمين على هذه الإدارات بهدف إيجاد السبل الأيلة إلى تفعيلها وجعلها قادرة، ولو بالحد الأدنى على القيام بدورها وتأدية مهامها، وتأمين الممكن من الخدمات.

في الحقيقة، ما كادت اللجنة تصل إلى إنجاز دراسة مشروع الموازنة، حيث إنها كانت تعقد جلستها الأخيرة، حين عمدت الحكومة إلى طلب وقف دراسة الموازنة وسحبت المشروع لإعادة النظر فيه. حيث إن موجة التضخم التي ضربت الاقتصاد اللبناني وما رافقه من زيادة طلبات السادة الوزراء في الحكومة قبل الأخيرة لاعتمادات إضافية ضخمة على مشروع الموازنة، كل ذلك أدى إلى إعادة النظر من قبل الحكومة بكل هذه الطلبات، وإقرار سياسة التقشف وعصر النفقات، ولم

تتم الموافقة إلاّ على اعتمادات ضئيلة للغاية، مع الملاحظة إن التخفيض أصاب فقط الاعتمادات التي كانت واردة في مشروع الموازنة الأول، وكانت مخصصة للجزء الثاني من الموازنة.

وهكذا يمكن القول إنه أصبحت النسبة الأكبر من موازنة هذا العام مقتصرة فقط على الرواتب والنفقات الإدارية بينما لم يبقَ للناحية الإنمائية إلاّ الجزء اليسير جداً من الاعتمادات.

إننا نأمل أن تكون موازنة العام ١٩٩٣، ومع موجة التفاؤل والأجواء الإيجابية التي أصبحت سائدة ومع التحسن الحاصل في سعر صرف العملة الوطنية، قادرة على تأمين الخدمات الضرورية للمواطنين. ونأمل أيضاً بأن تكون بداية تنفيذ سياسة إنمائية شاملة وتكون مترجمة لمبدأ الإنماء المتوازن لكل المناطق اللبنانية.

حضرات الزملاء الكرام، بالأرقام يمكن أن نرى أن مشروع الموازنة يتضمن ما يلي:

ـ الموازنة العامة بجزئيها الأول والثاني	١٦٥٤٠٤٧٧٣٧٠٠٠ ل.ل.
ـ موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية	٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
ـ موازنة مديرية اليانصيب الوطني	٢٠٦٦٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
ـ موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	٦٨٩٨٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل
المجموع:	١٨٣٣٦٨٢٧٣٧٠٠٠ ل.ل.

وبعد هذا العرض العام للنفقات المقدرة لا بد من استعراض تقديرات الواردات، وهي في الواقع متفائلة ونتوقع تحقيق واردات أكبر هذه السنة، بسبب ما طرأ من تعديلات على معدلات الرسوم الجمركية، خاصة لجهة رفع سعر الدولار الجمركي، كذلك إيجاد أبواب دخل أخرى للخزينة كضريبة المحروقات.

وهذه الواردات تقدر كما يلي:

١ ـ الضرائب المباشرة	٣٧٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
٢ ـ رسوم الجمارك والاستهلاك	٣٦٣٨٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
٣ ـ حاصلات أملاك الدولة	٣٧٦٥٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
٤ ـ إيرادات متفرقة	١٩٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
٥ ـ الواردات الاستثنائية	

إن مقارنة الأرقام المبينة أعلاه تظهر لنا أن هناك بعض الزيادات التي طرأت على باب النفقات، وخاصة في الجزء الثاني من الموازنة لم يتجاوز الـ ٤٠ مليار ليرة، وكلنا يعلم أن أية زيادة في هذا

الجزء تتجه نحو الإنماء كون هذا الجزء من الموازنة يختص بالمشاريع الإنشائية والإنمائية، وهذه الزيادة تعتبر بسيطة جداً ولا تتلاءم أبداً مع متطلبات وحاجات البلاد. وهي لا تعبر أبداً عن سياسة الحكومة وتطلعاتها إلى إعادة البناء والإعمار وإشاعة العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن العجز في الموازنة العامة لهذه السنة يصل إلى حدود ٤٠٪ وهو في الواقع أقل من نسبة السنة السابقة ولكن يلاحظ إنه لا يزال يعتبر كبير نسبياً ولا بد من العمل على تقليصه تدريجياً، وإعادة التوازن إلى الموازنة في السنوات المقبلة، خاصة وإن هذا العجز ليس عجزاً إنمائياً بل إنه يتجه في غالبيته نحو الرواتب والنفقات الإدارية غير المنتجة. إن ذلك يحتم علينا جميعاً كمسؤولين تحمّل مسؤولياتنا والعمل على معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأن تطلب ذلك بعض التفشف وترشيد الانفاق وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية كمساعدتها على استعادة دورها على الصعيد الاقتصادي والوطني.

وقبل إنهاء هذا التقرير لا بد من الإشارة إلى أن دراسة مشروع القانون هذا العام حرصت على ألا يتضمن إلاّ الأحكام التي تساعد على تنفيذ الموازنة العامة والموازنات الملحقة على الوجه الصحيح، ولذلك فإن اللجنة عمدت إلى إزالة كل ما ليس له علاقة أو لا ينسجم مع القوانين المالية التي ترعى إقرار الموازنة أو أية مواد خارجة عن هذا النطاق.

بعد هذا العرض المقتضب للتقرير تضع اللجنة بين أيدي مجلسكم الكريم مشروع الموازنة العامة والموازنة الملحقة ومشروع قانون الموازنة مع الجداول التابعة لهم، ترجو إقراراه وتصديقه.

موازنات الوزارات:

الجزء الأول	١٤٢٣٧٩٧٥١٢٠٠٠ ل.ل.
الجزء الثاني	٢٣٠٢٥٠٢٢٥٠٠٠ ل.ل
الموازنة العامة	١٦٥٤٠٤٧٧٣٧٠٠٠ ل.ل.

الموازنات الملحقة:

جزء أول	١٢٢٤٧٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
جزء ثاني	٥٧١٦٢٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
مجموع الموازنات العامة والملحقة:	١٨٣٣٦٩٢٧٣٧٠٠٠ ل.ل.

رئيس لجنة المال والموازنة

النائب مخايل الضاهر

تقرير لجنة المال والموازنة حول
مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢

عقدت لجنة المال والموازنة النيابية جلسة لها في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٢ برئاسة النائب الأستاذ خليل الهراوي وحضور عدد من السادة النواب أعضاء اللجنة.

وذلك للإطلاع على تقرير لجنة المال والموازنة السابقة حول مشروع قانون موازنة العام ١٩٩٢ وملحقاتها.

وبعد المناقشة والتداول رفعت اللجنة التقرير المذكور كما ورد إلى المجلس النيابي الكريم بهيئته العامة ليصار إلى درسه وإقراره.

بيروت في ١٧/١١/١٩٩٢

رئيس لجنة المال والموازنة النيابية

النائب: خليل الهراوي

الرئيس: تتلى توصية لجنة المال والموازنة النيابية حول مشروع قانون موازنة عام ١٩٩٢ وملحقاتها.

فتليت التوصية التالية:

توصية لجنة المال والموازنة النيابية في جلستها المنعقدة
بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٢ حول مشروع قانون
موازنة عام ١٩٩٢ وملحقاتها

دولة الرئيس،

حضرات الزملاء،

بما أن سنة ١٩٩٢ المالية قد شارفت على الانتهاء،

وبما أن اللجنة المالية السابقة التي درست مشروع قانون موازنة عام ١٩٩٢ المرفق، فإن اللجنة المالية تحيل هذا المشروع إلى الهيئة العامة مرفقاً بتقرير اللجنة السابقة كما ورد دون درس أو مناقشة بنود هذا المشروع وأحكامه. كما تحتفظ اللجنة بحقها المشروع في متابعة البحث

والاستقصاء والمحاسبة في أي من المخالفات التي تكون قد حصلت في أي من الوزارات المعنية لجهة صرف أو تنفيذ بعض الاعتمادات الواردة في هذا المشروع قبل أن يتم تصديقها من قبل المجلس النيابي الكريم.

وتوصي اللجنة المالية الوزارات المعنية بأن تضع برنامجاً محدداً حول صرف الاعتمادات الواردة في الجزء الثاني من هذا المشروع، وإحالة نسخة عنه إلى اللجنة المالية قبل المباشرة بعقد النفقة.

أما بالنسبة للاعتمادات المخصصة للتجهيز الهاتفي في موازنة عام ١٩٩٢ وقيمتها مئتي مليار ليرة لبنانية (٢٠٠ مليار ل.ل.) معقودة على ثلاث سنوات، فتوصي اللجنة المالية وزارة الهاتف بوقف أي عقد للنفقة قبل وضع برنامج شامل لهذه الأشغال وإحالة نسخة عنه إلى اللجنة المالية والأخذ بعين الاعتبار حاجات جميع المناطق اللبنانية ومبدأ الإنماء المتوازن.

بيروت في ١٧/ ١١/ .١٩٩٢

رئيس لجنة المال والموازنة النيابية

النائب: خليل الهراوي

الرئيس: لدى الرئاسة اقتراح مقدم من عدد من الزملاء بالتصديق على مشروع قانون الموازنة العامة وملحقاتها لعام ١٩٩٢ بمادة وحيدة.

يتلى اقتراح القانون بالتصديق على قانون الموازنة العامة بمادة وحيدة.

فتلي اقتراح القانون المعجل المكرر.

اقتراح مشروع قانون معجل مكرر.

مادة وحيدة: صدق مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢ الوارد بالمرسوم رقم ١٧٢٣ تاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٩٢ كما عدلته لجنة المال والموازنة وتعديل المادة ١٦ من مشروع قانون الموازنة وتعديل المادة ١٦ من مشروع قانون الموازنة العامة.

يعمل بهذا القانون فور نشره.

رياض أبو فاضل، سمير عازار، محمود طبو، محمد بيضون، رياض الصراف، عبد اللطيف الزين، أيمن شقير، جورج ديب، جان غانم، نسيب لحود، فايز سكاف، نبيل البستاني، علاء الدين ترو، باسم السبع، وجيه البعريني، بهية الحريري، اسطفان الدويهي.

الرئيس: الكلمة للأستاذ محمد يوسف بيضون.

محمد يوسف بيضون: نوافق على اقتراح القانون الذي تلي وبالنسبة للتعديل الذي طرأ على المادة السادسة عشرة أود أن أشير إلى أن ما ورد في هذه المادة هو عبارة عن فقرتين ١ و٢، إلاّ أن هاتين الفقرتين والمادة لا تزال ناقصة وقد قدمت وسلمت دولتكم اقتراح تعديل المادة وهو اقتراح بالعودة إلى المادة الرابعة عشرة فتصبح السادسة عشرة من قانون موازنة العام ١٩٩٢ لأن المادة تتضمن أربعة بنود وكل بند يتضمن فقرات والبنود والفقرات متلازمة بعضها مع بعض لذلك نرجو تصحيح التاريخ من ٣١/ ١٢/ ١٩٩٢ إلى ٣١/ ٣/ ١٩٩٣، حيثما وردت في المشروع راجياً أن يكون النص كما ورد في مشروع قانون موازنة ١٩٩١.

الرئيس: حضرة الزملاء أود أن ألفت النظر قبل طرح اقتراح القانون على التصويت بصفة المعجل المكرر، إلى أن الدستور أو النظام الداخلي يوجب أن يحصل التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة بنداً بنداً، والرئاسة متقيدة بهذا الأمر، إلاّ إذا قرر المجلس خلاف ذلك. وهذا الأمر يعود لكم.

من يوافق على إعطاء اقتراح القانون صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

ـ أكثرية ـ

الرئيس: أعطي اقتراح القانون صفة الاستعجال المكرر.

من يوافق على المادة الوحيدة كما تليت، يرفع يده.

ـ أكثرية ـ

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة.

القانون مطروح للتصويت بالمناداة بالأسماء.

فنودي حضرة النواب المحترمين بأسمائهم.

ـ أكثرية ـ

الرئيس: صدق القانون بالأكثرية.

يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد العادي الثاني، في الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٩ تشرين الثاني برئاسة دولة الرئيس الأستاذ نبيه بري.

تغيب السادة: سورين خان أميريان، نجاح واكيم، رشيد الخازن، أمين الحافظ، علي عيد، علي الخليل، أسعد حردان، سامي الخطيب، خضر طليس.

واعتذر السادة: خاتشيك بابكيان، أسعد هرموش، خليل عبد النور، إلياس الخازن، حسين الحسيني، سليم الحص، نديم سالم.

وتمثلت الحكومة بالسادة: نائب رئيس الحكومة الأستاذ ميشال المر، والوزراء السادة: ميشال سماحة، مروان حمادة، بشارة مرهج، أسعد رزق، فؤاد السنيورة، علي عسيران، نقولا فتوش، محمود أبو حمدان، فارس بويز، عمر مسقاوي، ميشال إده، بهيج طبارة، محمد غزيري، عادل قرطاس، هاغوب دمرجيان.

بعد أن افتتح دولة الرئيس الجلسة وقف المجلس دقيقة صمت حداداً على النائب السابق هنري طرابلسي، ثم تكلم في النظام النواب السادة: إيلي الفرزلي، الرئيس عمر كرامي، طلال المرعبي، نائب رئيس الحكومة الأستاذ ميشال المر، أغوب جو نادريان، محمود طبو، أيوب حميد، سليم سعادة، فتحي يكن، الرئيس رشيد الصلح، عصام نعمان، عبد اللطيف الزين، قبلان عيسى الخوري، صالح الخير، محمد فنيش، فؤاد السعد، رياض أبي فاضل، زاهر الخطيب.

وبعد إقفال باب المناقشة في النظام تمت تلاوة المادة الأولى من القانون رقم ١٣ المتعلق بمحاكمة الرؤساء والوزراء والمادة ٨٠ من الدستور، باشر المجلس انتخاب النواب أعضاء المجلس الأعلى ففاز النواب السادة فؤاد السعد، روبير غانم، جوزف مغيزل، رياض أبي فاضل، خاتشيك بابكيان، زاهر الخطيب، أحمد سويد، عن المقاعد الأصيلة، وفاز كأعضاء احتياطيين السادة: علي ميتا، حسن علوية، وسعود روفايل.

ثم انتقل المجلس إلى متابعة جدول الأعمال فدرس وناقش المشاريع الواردة وأقر:

ـ مشروع قانون يقضي بالإجازة للحكومة إبرام اتفاق التعاون الاقتصادي والمالي والتقني الموقع بين الجمهورية الإيطالية والجمهورية اللبنانية (أقر بالأكثرية).

بعدها باشر المجلس بدرس ومناقشة مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ١٩٩٢.

فتمت تلاوة تقرير لجنة المال والموازنة والتوصية التي وضعتها لجنة المال والموازنة.

ثم جرى التصويت على الموازنة بمادة وحيدة فأقرت بالأكثرية.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية والنصف من بعد الظهر.

فذلكة موازنة العام ١٩٩٣(*)

عانى الاقتصاد اللبناني خلال فترة الأحداث الطويلة من خسائر كبيرة في طاقاته البشرية ودمار هائل طال بنيته التحتية ومؤسسات القطاعين العام والخاص. ولقد قدرت بعض المصادر الخسائر المادية التي نجمت عن فترة الأحداث في معظم القطاعات بما لا يقل عن ٢٥ مليار دولار. كما أدى استمرار تلك الأحداث على مدى السبع عشرة سنة الماضية إلى هجرة العديد من الطاقات البشرية وإحجام الاستثمار في كل من القطاعين العام والخاص مما أضعف الطاقة الإنتاجية المحلية. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انخفاض حاد ومستمر في مستوى إجمالي الناتج المحلي.

ولقد كان لاستمرار الأحداث وشمولها كافة المناطق دوراً أساسياً في زعزعة الاستقرار الاقتصادي مما أدى إلى إضعاف الثقة بالعملة الوطنية. كما كان لغياب مؤسسات الدولة وعجزها عن جباية وارداتها وتسارع وتيرة الإنفاق الحكومي نتائج سلبية تمثلت في تعاظم مستمر في عجز موازنة القطاع العام. ولتمويل جزء من هذا العجز لجأت الدولة إلى الاقتراض عن طريق إصدار سندات خزينة مما أدى إلى ارتفاع مستمر في مستوى الدين العام لاسيما وان الدولة اضطرت إلى دفع معدلات فوائد مرتفعة لجذب المدخرين والمصارف للاكتتاب في سندات الخزينة. كما لجأت الدولة لتمويل الجزء الآخر من العجز إلى الاقتراض من مصرف لبنان الأمر الذي أدى إلى زيادة كبيرة في الكتلة النقدية نتج عنه ارتفاع كبير في معدلات التضخم وانخفاض في قيمة العملة الوطنية.

هذه التطورات الاقتصادية السلبية مضافاً إليها استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي أدخلا الاقتصاد في حلقة مفرغة بدأت بعجز في موازنة القطاع العام ممول بطريقة تضخمية من مصرف لبنان مما أدى إلى مزيد من دولرة الاقتصاد وتدفق الرساميل إلى خارج لبنان. هذه التطورات أدت إلى إضعاف العملة الوطنية وبالتالي إلى ارتفاع وتيرة معدلات التضخم.

تسلمت الحكومة الحالية مهامها بعد مرحلة صعبة من عدم الاستقرار الاقتصادي وفي أجواء مالية ضاغطة وتدهور للعملة الوطنية. وقد كان لقرار الزيادة الكبيرة في أجور ورواتب موظفي القطاع العام في نهاية عام ١٩٩١ قبل تأمين موارد إضافية للخزينة دوراً هاماً في التسبب بعدم

(*) النص الأساسي مرفق ببيان وزير المالية.

الاستقرار النقدي والاقتصادي. نتيجة ذلك اضطر مصرف لبنان في نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢ للتدخل في سوق القطع لدعم سعر صرف العملة الوطنية، إلا انه ما لبث ان توقف عن تدخله في تلك السوق بعد ان خسر قرابة ٤٥٠ مليون دولار من احتياطيه، الأمر الذي نتج عنه تدهور حاد في سعر صرف العملة الوطنية حتى بلغ سعر صرف الدولار الأميركي ٢٨٣٠ ليرة لبنانية في بداية أيلول ١٩٩٢.

وقد كان واضحاً وجلياً لهذه الحكومة بان إعادة الثقة والاستقرار للاقتصاد اللبناني وإخراجه من الحلقة المفرغة للتمويل التضخمي والدولرة وعدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية يشكل التحدي الرئيسي في هذه المرحلة. كما انه يشكل وبنفس المقدار المدخل الصحيح لإعادة تفعيل الدورة الاقتصادية وخلق الجو المؤاتي للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار. ان تأمين جو من الاستقرار الاقتصادي من شأنه ان يساعد على استقطاب إمكانات القطاع الخاص والدعم الخارجي وتوجيهها نحو ورشة الاعمار. وان إعادة الثقة بالعملة الوطنية يعتبر حجر الزاوية في هذه السياسة.

وقد نجحت الحكومة، فور تشكيلها، في إعادة الثقة بالعملة الوطنية وإعادة تعزيز احتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة وحسن إدارة الاقتصاد الوطني. وقد تجلت هذه الثقة في عودة تدفق الأموال من الخارج وتحويل جزء من الودائع بالعملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية وقد نتج عن ذلك تحسن في سعر صرف العملة الوطنية حيث سجل سعر صرف الدولار الأميركي ١٧٣٠ ليرة لبنانية خلال شهر آب الحالي.

ان التطورات الإيجابية التي طرأت حتى الان لا تخفي عن الحكومة ضرورة وأهمية تدعيم وتحصين هذه الانجازات بخطوات إضافية من شأنها تعزيز الوضع المالي للقطاع العام.

ومن ضمن هذا التوجه اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات تهدف إلى ضبط وترشيد النفقات غير المجدية وتحسين الجباية. ان الأرقام المتوفرة خلال السبعة أشهر الأولى من عام ١٩٩٣ أظهرت زيادة في الواردات بحوالي ٧٥ بالمئة وانخفاضاً في العجز الكلي والأولي نسبة إلى إجمالي النفقات من ٦٣ بالمئة إلى ٤٣ بالمئة ومن ٣٩ بالمئة إلى ١٦ بالمئة على التوالي بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي.

ان الحكومة مع التزامها التام تخفيض العجز في موازنة القطاع العام تعلم تمام العلم مدى الحاجة إلى تفعيل وتنشيط الدورة الاقتصادية من خلال سياستها المالية. ولذلك فإن السياسة المالية للحكومة على المدى المتوسط تهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تقليص العجز في الحساب الجاري، أي الفرق ما بين الإيرادات العادية والنفقات الجارية، والمحافظة على استقرار الأسعار من جهة وإنعاش الاقتصاد من جهة أخرى. وهنا تجدر الإشارة بأنه لا يوجد علاقة سببية ما بين

سياسة تقليص العجز والجمود الاقتصادي، فانحسار النشاط الاقتصادي خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٣ كانت له أسبابه ومنها:

أولا: الجمود في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على حجم التدفقات والتحويلات المالية إلى لبنان ولاسيما من المنطقة العربية وحجم الصادرات اللبنانية.

ثانياً: عودة السلطات الشرعية إلى ممارسة دورها في تفعيل مؤسساتها وهو الأمر الذي أدى ويؤدي إلى الحد من نشاط الاقتصاد الموازي الذي ازدهر خلال فترة الأحداث واستيعابه تدريجياً ضمن الاقتصاد الشرعي.

ثالثاً: المستوى المرتفع لمعدلات الفائدة وذلك بسبب متطلبات تمويل عجز القطاع العام وتأمين الاستقرار النقدي. هذه المستويات المرتفعة كانت لها انعكاسات سلبية على حركة وحجم الاستثمارات المحلية وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي.

هنا تكمن أهمية تقليص العجز في موازنة القطاع العام والتي من شأنها ان تساعد على خفض معدلات الفائدة والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما سيساعد العملة الوطنية على استعادة دورها في الاقتصاد الوطني.

أرقام موازنة ١٩٩٣

ان هذه الحكومة آلت على نفسها ان تعد موازنة عام ١٩٩٣ بشكل يتسم بالشفافية التامة وبشكل يعكس الواقع كل الواقع بحيث يؤدي ذلك إلى إيجاد الأرضية الصحيحة لضبط الوضع المالي وتعزيز النهوض الاقتصادي في السنوات القادمة.

وقد عمدت وزارة المالية إلى دراسة الأوضاع المالية والاقتصادية بشكل معمق وتوصلت إلى ما يلي:

١ ـ قدرت الواردات المرتقب تحقيقها خلال العام ١٩٩٣ بما يقارب ١٧٠٠ مليار ليرة لبنانية أي بزيادة تبلغ نسبتها ٥٧٪ عن مجموع الواردات المحققة خلال عام ١٩٩٢. وهذه الزيادة مبنية على تحسن النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار انطلاقاً من مشاريع القوانين التي أعدتها الحكومة والتي تتناول ضريبة الدخل والأملاك المبنية ورسم الانتقال والتي خفضت فيها معدلات الضرائب بشكل ملحوظ، ومن ثم الحد من التهرب من الضريبة وتحسين التحصيل والجباية. كما ان هذه الزيادة مبنية على افتراض الموافقة على التعديلات المقترحة في مشروع الموازنة كالجدول رقم ٩ المتعلق بتعديل بعض الضرائب والرسوم غير المباشرة هذا فضلاً عن التعديل التدريجي الجاري على تعرفة بعض الخدمات لاسيما الكهرباء والهاتف.

٢ ـ ان سقف إمكانات تمويل عجز الموازنة من السوق المحلية دون إحداث تأثير سلبي على سياسة الاستقرار النقدي التي التزمت بها الحكومة لا يمكن أن يتعدى ١٧٠٠ مليار ليرة لبنانية. وهذا التقدير يأخذ بعين الاعتبار استمرار التحسن في ميزان المدفوعات وتحويل جزء من الفائض إلى العملة الوطنية. وفي هذه الحال تصبح نسبة العجز في الموازنة حوالي ٥٠٪.

أ ـ أرقام الموازنة العامة

بلغت أرقام موازنة عام ١٩٩٣ ما يلي:

ـ نفقات الجزء الأول	٢٩٠٩
ـ نفقات الجزء الثاني	٤٩١
المجموع	**٣٤٠٠ مليار ليرة**
أما الواردات فقد قدرت بمبلغ	١٧٠١ مليار ليرة

فتكون نسبة العجز المقدرة ٤٩,٩٥٪ ويغطي العجز البالغ حوالي ١٦٩٩ مليار ليرة بواردات استثنائية على شكل سندات خزينة وقروض.

ب ـ ارقام الموازنات الملحقة

بلغت أرقام الموازنات الملحقة ما يلي:

١ ـ موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية	٢٦٩ مليار ليرة
٢ ـ موازنة اليانصيب الوطني	٣٤ مليار ليرة
٣ ـ موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	١١٣ مليار ليرة
المجموع	**٤١٦ مليار ليرة**

وتجدر الإشارة إلى أن الموازنات الملحقة هي متوازنة ويفترض ان تغطي إيراداتها نفقاتها.

ج ـ الأبواب بحسب اهمية أرقامها

١ ـ باب الديون المتوجبة الأداء:

بلغت أرقام هذا الباب ما مجموعه ١٥٤٢ مليار ليرة أي ما نسبته حوالي ٤٥٪ من إجمالي الموازنة ويتضمن هذا الباب:

- اعتمادات بلغت ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية لدفع زيادات المعاشات التقاعدية مع مفعول رجعي واستبدال تعويضات الصرف المقبوضة سابقاً بمعاشات تقاعدية لمن شاء من الذين انتهت خدماتهم بسبب بلوغ سن نهاية الخدمة. كما تتضمن هذه الاعتمادات دفع معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة. وقد لحظت هذه الاعتمادات في الموازنة لعام ١٩٩٣ وفقاً للقانون الجديد الذي زاد بهذه التعويضات والمعاشات بما يفوق معدله ٥٠٪ وبالتحديد بنسبة ٧٥٪ للفئة الأولى و٦٠٪ للفئة الثانية والثالثة و٥٠٪ لسائر الفئات. ولا بد من الإشارة إلى ان القانون الذي احدث هذه الزيادات لم يتضمن الاعتمادات اللازمة لتنفيذه فضلاً عن ان النفقات المقدرة حين إقراره قدرت أقل بكثير من الكلفة الفعلية حسب ما تبين بعد ذلك.
- اعتمادات ١٤٠ مليار ليرة لبنانية لدفع الزيادات التي رتبها قانون الإيجارات على الأبنية المستأجرة من قبل الإدارات الرسمية. كذلك الحال فإن هذا القانون لم يلحظ الاعتمادات اللازمة للتنفيذ.
- اعتمادات بلغت ٣٣ مليار ليرة لبنانية لتسديد مساهمات الدولة في موازنة الضمان الاجتماعي التي تراكمت ولم يلحظ لها اعتماد في السابق لتسديدها.
- اعتمادات بلغت ١٩ مليار ليرة لبنانية لتسديد الرسم الدوري للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع.
- اعتمادات بلغت ١٥٠ مليار ليرة لبنانية لتسديد عجز صندوق المحروقات وكان هذا العجز يتم تمويله في السابق عن طريق الإنفاق من خارج الموازنة.
- اعتمادات لتسديد فوائد الدين العام وهي اعتمادات باهظة بلغت في مشروع الموازنة لعام ١٩٩٣ حوالي ٧٣٠ مليار ليرة وكان تقديرها في السابق يأتي دائماً أدنى من النفقة الفعلية لأعباء هذه الفوائد.
- اعتمادات بلغت ١١٠ مليار ليرة لبنانية لتسديد نفقات الدين العام الخارجي بما في ذلك الأقساط المستحقة نتيجة إعادة جدولة متأخرات الديون الفرنسية.
- اعتمادات بلغت حوالي ٥٤ مليار ليرة لبنانية لتسديد ديون مترتبة للمتعهدين بذمة مجلس الانماء والاعمار.

٢ ـ باب الوزارات

الوزارة	مجموع اعتماداتها بالمليارات (ما عدا بند الديون المتوجبة الأداء)	نسبتها الى مجموع الموازنة
ـ وزارة الدفاع الوطني	٤٧٦,٢٨	٪٢٥,٦٣
ـ رئاسة مجلس الوزراء	٢٧١,٣٦	٪١٤,٦١
ـ وزارة الداخلية	١٩٧,٤٨	٪١٠,٦٣
ـ وزارة التربية الوطنية	١٧٨,٣٠	٪٩,٦٠
ـ وزارة الصحة العامة	١٠٩,٤٠	٪٥,٨٩
ـ وزارة الأشغال العامة	١٠٨,٠٢	٪٥,٨١
ـ وزارة النقل	٦٠,٣٤	٪٣,٢٥
ـ وزارة الثقافة والتعليم العالي	٥٩,٩٥	٪٣,٢٣
ـ سائر الوزارات وباب الاحتياطي	٣٩٤,٨٩	٪٢١,٣٥

ان البنود الرئيسية في موازنة رئاسة مجلس الوزراء هي التالية:

- المساهمة في موازنة الصندوق المركزي للمهجرين وقدرها ٣٥ مليار ليرة لبنانية.
- المساهمة في موازنة تعاونية الموظفين وقدرها ٤٨ مليار ليرة لبنانية.
- المساهمة في موازنة مجلس الجنوب وقدرها ٩٠ مليار ليرة لبنانية.
- المساهمة في نفقات مشاريع تضمنتها خطة النهوض الاقتصادي المكلف بتنفيذها مجلس الانماء والاعمار وقدرها ٢٦ مليار ليرة لبنانية.
- نفقات المديرية العامة لأمن الدولة البالغة حوالي ٩,٦ مليار ليرة لبنانية.

ان مشروع الموازنة كما اقره مجلس الوزراء يرمي إلى التوفيق بين عدد من الأهداف الأساسية التالية:

١ ـ تحريك عجلة الاقتصاد وتفعيل الإدارة وتأمين الخدمات الأساسية.

٢ ـ الحفاظ على الاستقرار النقدي.

٣ ـ تضمين الموازنة الانفاق العام بغالبيته تطبيقاً تدريجياً لمبدأ الشمولية في الموازنة الذي لم يكن متبعاً في السابق.

ان موازنة عام ١٩٩٣ يجب ان ينظر اليه من خلال السياسة الاقتصادية الكلية والتي تتمحور حول هدف استعادة لبنان عافيته الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار. فالقانون وخصوصاً الجزء الثاني منه لا يعكس كلياً الجهود التي تبذلها الحكومة في المجال الانمائي والاعماري. فمعظم المشاريع الانمائية الواردة في خطة النهوض الاقتصادي وخطة انماء الضواحي هي خارج الموازنة ويتوقع تمويلها عن طريق المساعدات والقروض الميسرة والتجارية من الخارج.

ان هدف استعادة لبنان عافيته الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار يتطلب استنهاض طاقات القطاع الخاص البشرية والمالية ودفعها باتجاه الاستثمار المحلي. ان مشروع إعادة اعمار الوسط التجاري في بيروت لهو خير مثال على إمكانية استقطاب وتجميع موارد داخلية وخارجية من القطاع الخاص وتوظيفها في مشاريع اعمارية. بالإضافة إلى ذلك فان استعادة لبنان عافيته الاقتصادية يتطلب تفعيل دور وقدرات الإدارات والمؤسسات العامة، كما واستمرار التوازن المالي من خلال تحديد الأولويات والتوازن ما بين الحاجات والإمكانات، ان كل ذلك يتطلب عملاً دؤوباً وتضافر جهود كل من الحكومة ومجلس النواب وفئات المجتمع كافة.

ان سياسة الحكومة المالية على المدى المتوسط تهدف إلى التقليص التدريجي لعجز موازنة القطاع العام كي تستطيع الحكومة بعد فترة وجيزة من تمويل جزء من المشاريع الانمائية والاعمارية من خلال الوفر المستقبلي المرتقب ما بين الإيرادات والنفقات الجارية. ان الوسيلة التي ستعتمدها هذه الحكومة لتحقيق أهدافها على المدى المتوسط ترتكز على المبادئ التالية:

أولاً: زيادة الواردات بشكل أساسي من خلال تحسين الجباية وتصحيح معدلات الرسوم غير المباشرة وليس من خلال رفع معدلات الضريبة او استحداث ضرائب مباشرة جديدة. ان الحكومة تؤمن بأن تحسين الجباية وزيادة الواردات تتم من خلال تخفيض المعدلات وتبسيط الإجراءات الضريبية. اما بالنسبة إلى الرسوم غير المباشرة فيجب تصحيحها لكي تنسجم مع واقع ارتفاع الأسعار خلال الأحداث وما رافقه من تدني في قيمة العملة الوطنية.

ثانياً: ترشيد الإنفاق وبرمجته بحيث تكون معدلات الزيادة في الإنفاق الجاري اقل من معدلات النمو المتوقعة خلال الأعوام القادمة، أي تخفيض نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي.

من هذه المنطلقات قدمت الحكومة إلى مجلس النواب مشروع موازنة عام ١٩٩٣ والذي يمثل الخطوة الأولى والمهمة في المسيرة الشاقة والطويلة لاستعادة لبنان عافيته الاقتصادية.

اعتمادات فتحت بموجب نصوص خاصة

٤٨٠,٠٠٠,٠٠٠	قانون رقم ١٩٦ تاريخ ١٨/ ٢/ ٩٣	رئاسة مجلس الوزراء (نفقات وزارة الدولة لشؤون المهجرين)
٤٢,٨٥١,٤٢٦,٠٠٠	مرسوم رقم ٣٣٥٨ تاريخ ٢/ ٤/ ٩٣	(انفاق لدى مختلف الادارات/ زيادة التعويضات العائلية تبعاً لرفع الحد الأدنى للأجور)
٦٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	قانون رقم ٢٢٣ تاريخ ١٣/ ٥/ ٩٣	(الصندوق المركزي للمهجرين)
٦٦,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	قانون رقم ٢١٩ تاريخ ١٣/ ٥/ ٩٣	(وزارة الداخلية)
١٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	قانون رقم ٢٣٨ تاريخ ٢٤/ ٥/ ٩٣	(القصر الجمهوري ـ السراي الكبير)
٨٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	قانون رقم ٢٤٧ تاريخ ١٢/ ٧/ ٩٣	(فتح اعتماد لوزارة الأشغال العامة)
٦٥,٤٧٤,٠٠٠,٠٠٠	مرسوم رقم ٤٠٦٨ تاريخ ٦/ ١٠/ ٩٣	(فتح اعتماد لتنفيذ القانون رقم ٢٤٦ تاريخ ١٢/ ٧/ ٩٣)
١,٦٥٨,٣٨٦,٠٠٠	مرسوم رقم ٤٥٣٤ تاريخ ١٤/ ١٢/ ٩٣	(فتح اعتمادات لتغطية النقل الشهري المؤقت للعاملين المدنيين الادارات العسكرية)
٣٣٧,٧١٣,٨١٢,٠٠٠		

اعتمادات موازنة النفقات لسنة ١٩٩٣ موزعة على البنود

رقم البند	تعيين البنود	الباب الأول رئاسة الجمهورية	الباب الثاني مجلس النواب	الباب الثالث رئاسة مجلس الوزراء	الباب الرابع وزارة العدل	الباب الخامس وزارة الخارجية
الجزء الأول						
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	٩٧,١٠٠,٠٠٠	٦,٠٢١,٥٠٠,٠٠٠	١١,٣٧٠,٧٣٠,٠٠٠	٨,٨٧٤,٣٩٤,٠٠٠	٢٥,٩٢٥,٥٣٥,٠٠٠
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	٨,٥٠٠,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٨٥٢,١٢٥,٠٠٠	٨٣,٥٠٠,٠٠٠	٤٠,٤٠٠,٠٠٠
٣	لوازم ادارية	٢,٥٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٣,٠٨٧,٠٠٠	١,٣٣٨٤٥٠,٠٠٠	٨,٧٩١,٢٠٠,٠٠٠
٤	نفقات ادارية عامة	٣٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٥١٢,١٠٠,٠٠٠	٢٦,٦٠٠,٠٠٠	٥,٠٥٦,٠٠٠,٠٠٠
٥	الصيانة	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٦٨,١٠٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠,٠٠٠	٩٥٥,٥٠٠,٠٠٠
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية		٨٨٥,٠٠٠,٠٠٠	٦٤,٠٠٠,٠٠٠	٤٧,٢٠٠,٠٠٠	٢,٦٣٥,٠٠٠,٠٠٠
٧	مساهمات ومساعدات	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٤٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٦,٤٤٩,٤٠٥,٠٠٠	٤,٠٢٥,٢٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
٨	نفقات متنوعة	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٦٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٨٧,١٧٠,٠٠٠	٢٧١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٧٦,٠٠٠,٠٠٠
٩	الديون المتوجبة الاداء					
١١	احكام قضائية ومصالحات					
١٤	احتياطي لنفقات طارئة					
مجموع الجزء الاول:		**٣,٤٢٠,٦٠٠,٠٠٠**	**١١,٩٨١,٥٠٠,٠٠٠**	**٢٢٢,٠١٦,٧١٧,٠٠٠**	**١٤,٩٤٩,٨٩٤,٠٠٠**	**٤٤,٩٨٠,٦٣٥,٠٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب الأول رئاسة الجمهورية	الباب الثاني مجلس النواب	الباب الثالث رئاسة مجلس الوزراء	الباب الرابع وزارة العدل	الباب الخامس وزارة الخارجية
الجزء الثاني ـ أ ـ						
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية			٤٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢١	تجهيزات	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٣٩,٥٠٠,٠٠٠		
٢٢	انشاءات		٢٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠		
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٥,٠٠٠,٠٠٠		
٢٤	احكام قضائية ومصالحات					
مجموع الجزء الثاني ـ أ ـ:		**١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٢٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٤٩,٣٤٤,٥٠٠,٠٠٠**		**٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠**
الجزء الثاني ـ ب ـ						
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية					
٤١	تجهيزات					
٤٢	انشاءات					
٤٣	دراسات					
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ:						
المجموع العام		**٤,٦٧٠,٦٠٠,٠٠٠**	**٣٨,٩٨١,٥٠٠,٠٠٠**	**٢٧١,٣٦١,٢١٧,٠٠٠**	**١٤,٩٤٩,٨٩٤,٠٠٠**	**٤٥,١٨٠,٦٣٥,٠٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب السادس وزارة الداخلية	الباب السابع وزارة المالية	الباب الثامن وزارة الدفاع الوطني	الباب التاسع وزارة التربية والشباب والرياضة	الباب العاشر وزارة الصحة
الجزء الاول						
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	١٣١,٧٥٠,٣١١,٠٠٠	١١,٥٨٢,٩٧١,٥٠٠	٣٢٦,٠٧١,٠٠٠,٠٠٠	١٤٤,١٣٩,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٩٤٥,٢٨٠,٠٠٠
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	٨,١٨٣,٣٥٠,٠٠٠	١,٧٢٦,٧٢٥,٠٠٠	٢٧,٧٢٩,٧٠٠,٠٠٠	١,٠٧٨,٦٣٥,٠٠٠	٢٥,٥٠٠,٠٠٠
٣	لوازم ادارية	٥,٥٢٠,٤٥٠,٠٠٠	٥,٢١٩,٧٥٠,٠٠٠	١,٨٣٨,٧٠٠,٠٠٠	٥١٤,٦٠٠,٠٠٠	٢٨٩,١٠٠,٠٠٠
٤	نفقات ادارية عامة	٧,٩٣٥,٩٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٧٥٠,٠٠٠	٤,٤٢٧,٥٠٠,٠٠٠	٧١,٠٠٠,٠٠٠	٥٨٢,٢٥٠,٠٠٠
٥	الصيانة	٢١٦,٦٥٠,٠٠٠	٣٣٩,٠٠٠,٠٠٠	٥,٦١٥,٠٠٠,٠٠٠	٩٣,٥٠٠,٠٠٠	٢٨٠,٥٠٠,٠٠٠
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	٣٣٧,٠٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧٠,٥٠٠,٠٠٠
٧	مساهمات ومساعدات	٢٥,٥٥٠,٨٧٩,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٨٢٨,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٢,٥٠٠,٠٠٠	٨٧,٦٢٢,٤٧٥,٠٠٠
٨	نفقات متنوعة	٧٠٢,٩٥٠,٠٠٠	٣,٦٧٧,٦٥٠,٠٠٠	٢٣,٥٧٦,٤٠٠,٠٠٠	١٤٨,١٠٠,٠٠٠	٦٧,٠٠٠,٠٠٠
٩	الديون المتوجبة الاداء					
١١	احكام قضائية ومصالحات	٩٠,٠٠٠,٠٠٠		١٥٠,٠٠٠,٠٠٠		
١٤	احتياطي لنفقات طارئة					
مجموع الجزء الاول:		**١٨٠,٢٨٧,٤٩٠,٠٠٠**	**٢٢,٩٢٦,٨٤٦,٥٠٠**	**٤٠٦,٢٦٨,٣٠٠,٠٠٠**	**١٦١,٢٨٧,٣٣٥,٠٠٠**	**٩٩,٩٨٢,٦٠٥,٠٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب السادس وزارة الداخلية	الباب السابع وزارة المالية	الباب الثامن وزارة الدفاع الوطني	الباب التاسع وزارة التربية والشباب والرياضة	الباب العاشر وزارة الصحة
الجزء الثاني ـ أ ـ						
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	٧,٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠				
٢١	تجهيزات	٧,٢٣١,٠٠٠,٠٠٠	٤,١٣٨,٠٠٠,٠٠٠	٣٤,٩٦٦,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠١٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٢	انشاءات		٢,٥١٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٤٥,٠٠٠,٠٠٠		
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء		١٤٠,٠٠٠,٠٠٠			٤,٤١٤,٠٠٠,٠٠٠
٢٤	احكام قضائية ومصالحات					
مجموع الجزء الثاني ـ أ ـ		**١٧,١٩١,٠٠٠,٠٠٠**	**٤,٢٧٨,٠٠٠,٠٠٠**	**٤٠,٠١١,٠٠٠,٠٠٠**	**٢,٠١٥,٠٠٠,٠٠٠**	**٩,٤١٤,٠٠٠,٠٠٠**
الجزء الثاني ـ ب ـ						
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية				١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
٤١	تجهيزات			٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
٤٢	اتشاءات					
٤٣	دراسات					
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ				٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
المجموع العام		**١٩٧,٤٧٨,٤٩٠,٠٠٠**	**٢٧,٢٠٤,٨٤٦,٥٠٠**	**٤٧٦,٢٧٩,٣٠٠,٠٠٠**	**١٧٨,٣٠٢,٣٣٥,٠٠٠**	**١٠٩,٣٩٦,٦٠٥,٠٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب الحادي عشر وزارة العمل	الباب الثاني عشر وزارة الاعلام	الباب الثالث عشر وزارة الاشغال العامة	الباب الرابع عشر وزارة الزراعة	الباب الخامس عشر وزارة الاقتصاد والتجارة
الجزء الاول						
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	٤٣٨,٥٩٥,٠٠٠	١,٠٣٩,٨٩٣,٠٠٠	٣,٠٣٢,٦٠٠,٠٠٠	٣,٠٢٩,٢١٤,٠٠٠	٩١٤,١٣٧,٠٠٠
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	٤٦,٤٢٨,٠٠٠	٩٣,٠٠٠,٠٠٠	١٠٥,٧٦٠,٠٠٠	٢٠,٧١٤,٢٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٣	لوازم ادارية	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٨,٠٠٠,٠٠٠	٣١٠,٩٠٠,٠٠٠	٩٠٢,٢٠٠,٠٠٠	١١١,٠٠٠,٠٠٠
٤	نفقات ادارية عامة	٣٢,٣٨٠,٠٠٠	٧٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٠,٥٠٠,٠٠٠	٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠,٠٠٠
٥	الصيانة	٤,٠٠٠,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠,٠٠٠	٩٢١,٥٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١٩٧,١٢٥,٠٠٠	١,٦٤٢,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٦٥٥,٣٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠
٧	مساهمات ومساعدات	٥١٣,٣٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٥٤,٥٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠
٨	نفقات متنوعة	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٢١٤,٠٠٠,٠٠٠	٧٩,٨٠٠,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨٤,٠٠٠,٠٠٠
٩	الديون المتوجبة الاداء					
١١	احكام قضائية ومصالحات					
١٤	احتياطي لنفقات طارئة					
مجموع الجزء الاول:		**١,٣٢٦,٨٢٨,٠٠٠**	**٧,٨١٤,٨٩٣,٠٠٠**	**٤,٦٩١,١٦٠,٠٠٠**	**٥,٤٠٦,٩٢٨,٢٠٠**	**١,٥٥٩,١٣٧,٠٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب الحادي عشر وزارة العمل	الباب الثاني عشر وزارة الاعلام	الباب الثالث عشر وزارة الاشغال العامة	الباب الرابع عشر وزارة الزراعة	الباب الخامس عشر وزارة الاقتصاد والتجارة
الجزء الثاني ـ أ ـ						
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	١١٠,٠٠٠,٠٠٠			١٨,٨٨٧,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢١	تجهيزات		٥٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٢١,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٢	انشاءات			٨٣,٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠		
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء			٩,٧٢٠,٤٠٠,٠٠٠	٨,٤٢٢,٠٠٠,٠٠٠	
٢٤	احكام قضائية ومصالحات					
مجموع الجزء الثاني ـ أ ـ:		١١٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٣,٣٣١,٤٠٠,٠٠٠	٢٧,٧٠٩,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الجزء الثاني ـ ب ـ						
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية					
٤١	تجهيزات					
٢٤	انشاءات					
٤٣	دراسات					
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ:						
المجموع العام		١,٤٣٦,٨٢٨,٠٠٠	٨,٣٤٤,٨٩٣,٠٠٠	١٠٨,٠٢٢,٥٦٠,٠٠٠	٣٣,١١٥,٩٢٨,٢٠٠	١١,٧٥٩,١٣٧,٠٠٠

رقم البند	تعيين البنود	الباب السادس عشر وزارة الداخلية	الباب الثامن عشر وزارة المالية	الباب التاسع عشر وزارة الدفاع الوطني	الباب العشرون وزارة التربية	الباب الحادي والعشرون وزارة الصحة
الجزء الاول						
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	٥,٠٢٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٨٤,٨١٠,٠٠٠	٥٤٥,٥٠٠,٠٠٠	٢٣٣,٠٠٠,٠٠٠	٨٠٩,٣٤٠,٠٠٠
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	١٠١,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٤٤٨,٠٠٠	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠,٠٠٠
٣	لوازم ادارية	٤١٧,٥٠٠,٠٠٠	٢٣٩,٥٠٠,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٤,٩٠٠,٠٠٠	١٩٨,٥٠٠,٠٠٠
٤	نفقات ادارية عامة	٩١,٠٠٠,٠٠٠	١٤٧,٥٠٠,٠٠٠	٩٨,٥٠٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠,٠٠٠
٥	الصيانة	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٨٢,٥٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٨,٠٠٠,٠٠٠	٤,٥٠٠,٠٠٠
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	٤٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٥٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
٧	مساهمات ومساعدات	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٢٤,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	
٨	نفقات متنوعة	٢,٧٢٧,٠٠٠,٠٠٠	٢,٤٦٠,٣٠٠,٠٠٠	٣٦٥,١٠٠,٠٠٠	٨٤,٥٠٠,٠٠٠	٧٥,٦٠٠,٠٠٠
٩	الديون المتوجبة الاداء					
١١	احكام قضائية ومصالحات	٤,٠٠٠,٠٠٠				
١٤	احتياطي لنفقات طارئة					
مجموع الجزء الاول:		**٨,٨٥٩,٥٠٠,٠٠٠**	**٤,٤٥٤,٦١٠,٠٠٠**	**٢,٦٦٣,٥٤٨,٠٠٠**	**٦٦٨,٩٠٠,٠٠٠**	**١,٢٤٥,٩٤٠,٠٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب السادس عشر وزارة الداخلية	الباب الثامن عشر وزارة المالية	الباب التاسع عشر وزارة الدفاع الوطني	الباب العشرون وزارة التربية	الباب الحادي والعشرون وزارة الصحة
الجزء الاول ـ أ ـ						
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية		٢,٧٦٦,٠٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢١	تجهيزات	٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٩,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠	
٢٢	انشاءات	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠			١٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء		١,٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠		٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٤	احكام قضائية ومصالحات					
مجموع الجزء الثاني ـ أ ـ		٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٧,٧٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٤١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الجزء الثاني ـ ب ـ						
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية					
٤١	تجهيزات					
٤٢	انشاءات		٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠			
٤٣	دراسات			١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ:		٠	٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
المجموع العام		٩,٧٠٩,٥٠٠,٠٠٠	٣٦,٢٢٩,٦١٠,٠٠	٤,٢٥٣,٥٤٨,٠٠٠	١,٠٢٨,٩٠٠,٠٠٠	٤٢,٧٤٥,٩٤٠,٠٠٠

رقم البند	تعيين البنود	الباب الثاني والعشرون	الباب الثالث والعشرون	الباب الرابع والعشرون	الباب الخامس والعشرون	الباب السادس والعشرون
		وزارة شؤون المهجرين	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة التعليم المهني والتقني	وزارة الشرون الاجتماعية	وزارة المغتربين
الجزء الاول						
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	١,١٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٩,٣٤٨,٠٠٠	٥,٤٢٤,٠٠٠,٠٠٠	١,١٠٥,٣١١,٠٠٠	٧٤,٠٠٠,٠٠٠
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	٥٢٩,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٨١,٠٠٠,٠٠٠	٧٠,٢٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
٣	لوازم ادارية	٢١٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٤٨,٣٥٠,٠٠٠	٧٢,٠٠٠,٠٠٠
٤	نفقات ادارية عامة	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٨,٠٠٠,٠٠٠	٥٤,٥٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٥	الصيانة	٣٧,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠	٣١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠			١٥,٠٠٠,٠٠٠	٨١,٠٠٠,٠٠٠
٧	مساهمات ومساعدات	١٤٧,٠٠٠,٠٠٠		١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٤,٥٥١,٥٧٤,٠٠٠	
٨	نفقات متنوعة	٢٥٧,٠٠٠,٠٠٠		٢,٢٥٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩,٨٥٥,٠٠٠	٩٥,٠٠٠,٠٠٠
٩	الديون المتوجبة الاداء					
١١	احكام قضائية ومصالحات					
١٤	احتياطي لنفقات طارئة					
مجموع الجزء الاول:		**٢,٦٥٥,٠٠٠,٠٠٠**	**١٦٨,٣٤٨,٠٠٠**	**٩,٦٣١,٥٠٠,٠٠٠**	**٣٥,٨٩٤,٧٩٠,٠٠٠**	**٤٧٤,٠٠٠,٠٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب الثاني والعشرون	الباب الثالث والعشرون	الباب الرابع والعشرون	الباب الخامس والعشرون	الباب السادس والعشرون
		وزارة شؤون المهجرين	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة التعليم المهني والتقني	وزارة الشرون الاجتماعية	وزارة المغتربين
الجزء الثاني ـ أ ـ						
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	٧١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٣٨١,٠٠٠,٠٠٠			
٢١	تجهيزات	٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٢	انشاءات				١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	٦٦٠,٠٠٠,٠٠٠		١,٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠		
٢٤	احكام قضائية ومصالحات					
مجموع الجزء الثاني ـ أ ـ		**١,٧١٥,٠٠٠,٠٠٠**	**١٢,٤٣١,٠٠٠,٠٠٠**	**١,٩٩٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١,٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١٠٠,٠٠٠,٠٠٠**
الجزء الثاني ـ ب ـ						
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية			٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
٤١	تجهيزات					
٤٢	انشاءات					
٤٣	دراسات					
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ:				٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
المجموع العام		**٤,٣٧٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١٢,٥٩٩,٣٤٨,٠٠٠**	**١٣,٦٢١,٥٠٠,٠٠٠**	**٣٧,٦٤٤,٧٩٠,٠٠٠**	**٥٧٤,٠٠٠,٠٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب السابع والعشرون وزارة النقل	الباب الثامن والعشرون وزارة الثقافة والتعليم العالي	الباب التاسع والعشرون وزارة البيئة	الباب الثلاثون الديون المتوجبة الاداء	الباب الحادي والثلاثون احتياطي الموازنة
الجزء الاول						
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	٢,٨٥١,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٧٤,٤٠٠,٠٠٠	٨٦,٠٠٠,٠٠٠		
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	١,٨٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٩٦,٨٧٥,٠٠٠	٢٩,٠٠٠,٠٠٠		
٣	لوازم اداية	٧٦٧,٤٠٠,٠٠٠	٢٣٤,٠٠٠,٠٠٠	٢١٥,٠٠٠,٠٠٠		
٤	نفقات ادارية عامة	١٤٤,٠٠٠,٠٠٠	٤٨,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠		
٥	الصيانة	١,٣٦٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٩,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠		
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠,٠٠٠		
٧	مساهمات ومساعدات		٥٣,١٣٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠		
٨	نفقات متنوعة	٩٤,٢٥٠,٠٠٠	٨٨٢,٥٠٠,٠٠٠	٥٣٠,٠٠٠,٠٠٠		
٩	الديون المتوجبة الاداء				١,٥٤٢,٠٠٧,٦٩٠,٠٠٣	
١١	احكام قضائية ومصالحات					
١٤	احتياطي لنفقات طارئة					٤٧,٠٦٤,٩٨٠,٣٠٠
مجموع الجزء الاول:		**٧,١٩٨,٦٥٠,٠٠٠**	**٥٦,١٢٩,٧٧٥,٠٠٠**	**١,٢٣٥,٠٠٠,٠٠٠**	**١,٥٤٢,٠٠٧,٦٩٠,٠٠٠**	**٤٧,٠٦٤,٩٨٠,٣٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب السابع والعشرون وزارة النقل	الباب الثامن والعشرون وزارة الثقافة والتعليم العالي	الباب التاسع والعشرون وزارة البيئة	الباب الثلاثون الديون المتوجبة الاداء	الباب الحادي والثلاثون احتياطي الموازنة
الجزء الثاني ـ أ ـ						
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	٢٠,٧٨٠,٠٠٠,٠٠٠				
٢١	تجهيزات	٢,٩٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠,٠٠٠		
٢٢	انشاءات	٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠			
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	٢٥,٣٦٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠			
مجموع الجزء الثاني ـ أ ـ:		**٥٣,١٤٢,٠٠٠,٠٠٠**	**٣,٨٢٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١٤٠,٠٠٠,٠٠٠**	٠	٠
الجزء الثاني ـ ب ـ						
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية					
٤١	تجهيزات					
٤٢	انشاءات					
٤٣	دراسات					
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ:		٠	٠	٠	٠	٠
المجموع العام		**٦٠,٣٤٠,٦٥٠,٠٠٠**	**٥٩,٩٤٩,٧٧٥,٠٠٠**	**١,٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠**	**١,٥٤٢,٠٠٧,٦٩٠,٠٠٠**	**٤٧,٠٦٤,٩٨٠,٣٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	المجموع	نسبة كل بند للمجموع (بدون الديون)	نسبة كل بند للمجموع
الجزء الاول				
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	٧٠٥,٣٩٧,٩٦٩,٥٠٠	٪٣٧,٩٧	٪٢٠,٧٥
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	٤٣,٥٠٧,٨٦٠,٢٠٠	٪٢,٣٤	٪١,٢٨
٣	لوازم ادارية	٣٢,٩٠٩,٠٨٧,٠٠٠	٪١,٧٧	٪٠,٩٧
٤	نفقات ادارية عامة	٢٢,٦٨٤,٤٨٠,٠٠٠	٪١,٢٢	٪٠,٦٧
٥	الصيانة	١١,٩٠٢,٧٥٠,٠٠٠	٪٠,٦٤	٪٠,٣٥
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	٩,٣٣٣,٧٢٥,٠٠٠	٪٠,٥٠	٪٠,٢٧
٧	مساهمات ومساعدات	٤٤٨,٣٨٩,٨٨٣,٠٠٠	٪٢٤,١٣	٪١٣,١٩
٨	نفقات متنوعة	٤٥,٨١٠,٦٧٥,٠٠٠	٪٢,٤٧	٪١,٣٥
٩	الديون المتوجبة الاداء	١,٥٤٢,٠٠٧,٦٩٠,٠٠٠		٪٤٥,٣٥
١١	احكام قضائية ومصالحات	٢٤٤,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٠١	٪٠,٠١
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٤٧,٠٦٤,٩٨٠,٣٠٠	٪٢,٥٣	٪١,٣٨
مجموع الجزء الاول:		**٢,٩٠٩,٢٥٣,١٠٠,٠٠٠**		٪٨٥,٥٧

رقم البند	تعيين البنود	المجموع	نسبة كل بند للمجموع (بدون الديون)	نسبة كل بند للمجموع
الجزء الثاني ـ أ ـ				
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	١٣٢,٦٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٪٧,١٤	٪٣,٩٠
٢١	تجهيزات	٨٣,٨٦٩,٥٠٠,٠٠٠	٪٤,٥١	٪٢,٤٧
٢٢	انشاءات	١٦٥,١٨٥,٠٠٠,٠٠٠	٪٨,٨٩	٪٤,٨٦
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	٥٧,٠٠٨,٤٠٠,٠٠٠	٪٣,٠٧	٪١,٦٨
٢٤	احكام قضائية ومصالحات			
مجموع الجزء الثاني ـ أ ـ		**٤٣٨,٧٤٦,٩٠٠,٠٠٠**	**٪٢٣,٦١**	**١٢,٩٠**
الجزء الثاني ـ ب ـ				
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية	١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٩١	٪٠,٥٠
٤١	تجهيزات	٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪١,٦١	٪٠,٨٨
٤٢	انشاءات	٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٢٢	٪٠,١٢
٤٣	دراسات	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٠٥	٪٠,٠٣
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ		**٥٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٪٢,٨٠**	
المجموع العام		**٣,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠

فذلكة موازنة العام ١٩٩٤(*)

ان موازنة عام ١٩٩٤ هي عنصر مكمل وجزء لا يتجزأ من الإطار العام لسياسة الحكومة الاقتصادية كما طرحت في موازنة عام ١٩٩٣.

ان الخطوط العريضة لسياسة الحكومة الاقتصادية كانت ولا تزال تتمثل بإعادة الثقة والاستقرار للاقتصاد اللبناني وإخراجه من الحلقة المفرغة للتمويل التضخمي والدولرة وعدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية. كما وان إعادة الثقة والاستقرار تمثل المدخل الصحيح لتفعيل الدورة الاقتصادية ولخلق جو مؤات للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، مما يساعد على استقطاب إمكانات القطاع الخاص والدعم الخارجي وتوجيهها نحو ورشة الاعمار. ان استعادة الثقة بالعملة الوطنية يعتبر حجر الزاوية في هذه السياسة، وهو المؤشر الذي يؤكد نجاحها.

ان الإجراءات التي اتبعتها الحكومة لجهة ترشيد الإنفاق وتحسين الجباية انعكست إيجابا على وضع الخزينة وعلى حساب ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطي العام من العملات الصعبة. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي معاً مما شجع الحكومة على المضي في تدعيم وتكريس هذه الإجراءات تحقيقاً للمزيد من النتائج الايجابية. ان موازنة عام ١٩٩٤ ترمي إلى تقليص العجز العام في الموازنة من ٥٠٪ وهو ما كان عليه في موازنة ١٩٩٣ إلى ٤٥٪ كما هو مقدر له في موازنة ١٩٩٤ في حين ان العجز الفعلي المحقق في عام ١٩٩٢ قد تجاوز ٥٥٪. ومن المنتظر ان تغطي الواردات العادية في عام ١٩٩٤ اكثر من ٧٠ بالمئة من إجمالي النفقات العادية (الإنفاق الجاري) مقارنة مع ما كانت عليه هذه النسبة في موازنة عام ١٩٩٣ والتي بلغت ٥٨٪.

ومن الراهن ان التقليص التدريجي للعجز هو خير وسيلة للجم ارتفاع الأسعار وهو يمثل دعماً لسياسة الحكومة الهادفة إلى المحافظة على استقرار سعر صرف العملة اللبنانية من خلال المساهمة في تخفيض أسعار الفائدة على سندات الخزينة وتخفيض الأثر التزاحمي ما بين القطاعين العام والخاص على استقطاب المدخرات المحلية لصالح هذا الأخير وتحفيزه لاستعمالها في مشاريع استثمارية منتجة.

ان نجاح الحكومة في تدعيم أسس الاستقرار المالي والنقدي خلال العام المنصرم سمح لها بأن تخصص جزءاً أكبر من اهتمامها ومواردها لإنعاش الاقتصاد وتنشيط حركة الانماء والاعمار.

(*) النص الأساسي مرفق ببيان وزير المالية.

فمن المتوقع ان يصل مستوى الإنفاق الاستثماري والانمائي في عام ١٩٩٤الى حوالي ١٧٠٠ مليار ليرة لبنانية علماً ان الموازنة لا تعكس كلياً هذا الانفاق الانمائي والاعماري، فهناك خطة النهوض الاقتصادي المرتقب تمويلها بواسطة المساعدات والقروض الميسرة والتجارية (حوالي ١٠٠٠ مليار خلال عام ١٩٩٤) التي تبقى خارج إطار الموازنة بالمفهوم الضيق للموازنة وان كانت تصب بالنتيجة في الإطار الأوسع للإنفاق العام. ومن المتوقع ان يبلغ الإنفاق الاعماري حوالي ٣٦ بالمئة من إجمالي الإنفاق العام في حين كانت هذه النسبة حوالي ١٥ بالمئة في موازنة عام ١٩٩٣. وتهدف موازنة عام ١٩٩٤ أيضا إلى زيادة الإنفاق الجاري بأقل من معدل النمو المتوقع في الانتاج المحلي وبالتالي إلى تخفيض نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي والى زيادة الإنفاق الانمائي بنسبة أعلى من معدل النمو المتوقع في الانتاج المحلي مما سيساعد على تحقيق معدلات نمو أعلى في المستقبل.

على صعيد آخر ان نجاح الحكومة في تدعيم الاستقرار سمح لها من ضمن سياستها الاجتماعية ان تلحظ اعتماداً قدره ٣٨٠ مليار ليرة لبنانية، أي ما يزيد على ٩٪ من مجموع الموازنة العامة، لعطاءات اجتماعية مختلفة يستفيد منها العاملون في القطاع العام. هذه العطاءات، إضافة إلى الإجراءات الأخرى مثل تخفيض معدلات ضريبة الدخل وتحسّن سعر صرف العملة الوطنية، تساعد على تخفيض الأعباء المعيشية وبالتالي تحسين مستوى معيشة العاملين في القطاع العام.

موازنة عام ١٩٩٤

تنطوي موازنة ١٩٩٤ على الخطوط العريضة الآتية:

١ ـ قدرت الواردات المرتقب تحقيقها ما يقارب ٢٢٤٦ مليار ليرة أي بزيادة تبلغ ٣٢٪ عن مجموع الواردات المقدر لعام ١٩٩٣ وهذه الزيادة مبنية على استمرار تحسن النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار انطلاقاً من مشاريع القوانين التي أعدتها الحكومة والمتعلقة بضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال التي خفضت فيها معدلات الضرائب المباشرة بشكل ملحوظ. ولا بد من التذكير هنا ان التعديل في التشريعات المشار إليها يؤدي إلى الحد من التهرب من الضريبة وتحسين التحصيل والجباية. اما بالنسبة للرسوم والضرائب غير المباشرة فالزيادة في تقديرات الواردات مبينة في الجدول رقم ٩ الملحق بقانون الموازنة هذا فضلاً عن الزيادات التدريجية الجارية على تعرفات بعض الخدمات لاسيما الكهرباء والماء والهاتف مما يخفف من العبء على الموازنة العامة عن طريق تخفيض الدعم لهذه الخدمات.

٢ ـ اما الفرق بين مجموع النفقات والواردات العادية والبالغ حوالي ١٨٦٠ مليار ليرة فيشكل

مقدار العجز الذي يمكن تمويله دون ان يحدث هذا التمويل تأثيراً سلبياً على سياسة الاستقرار النقدي التي التزمت بها الحكومة. ثم ان العجز الذي تدنت نسبته من حوالي ٥٠٪ في موازنة ١٩٩٣ إلى حوالي ٤٥٪ في موازنة ١٩٩٤ لم ينحصر فقط في انخفاض نسبته بل تعدته إلى مقداره حيث بلغ مقدار هذا العجز ١٨٦٠ مليار ليرة مقابل ١٧٠٠ مليار ليرة لعام ١٩٩٣.

أ ـ ارقام الموازنة العامة

بلغت أرقام الموازنة عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع أرقام موازنة ١٩٩٣ كما يلي: (مليارات الليرات)

السنة	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
١٩٩٣	٢٩٠٩,٢٥	٤٩٠,٧٥	٣٤٠٠,٠
١٩٩٤	٣٣٠٨,٨٢	٧٩٧,٣٨	٤١٠٦,٢
نسبة الزيادة	٪١٣,٧	٪٦٢,٥	٪٢٠,٧

يتبين مما تقدم بأن الحكومة قد حرصت على حصر الزيادة في أرقام النفقات ضمن معدل منخفض نسبياً قدره حوالي ٢٠,٧٪ (حوالي ١٣,٧٪ في الجزء الأول و٦٢,٥٪ في الجزء الثاني) وهذه النسب تؤكد سياسة الحكومة الهادفة إلى ترشيد الإنفاق وتنشيط الاقتصاد والمحافظة على الاستقرار من خلال الموازنة.

اما الواردات فقد قدرت بمبلغ ٢٢٤٦ مليار ليرة مقابل ١٧٠١ مليار ليرة في موازنة ١٩٩٣ أي بزيادة حوالي ٣٢٪ وبالمقارنة مع النفقات المقدرة لعام ١٩٩٤ تكون نسبة العجز المقدر ٤٥٪ ويغطى العجز البالغ حوالي ١٨٦٠ مليار ليرة بواردات استثنائية على شكل سندات خزينة وقروض.

ب ـ أرقام الموازنات الملحقة

بلغت أرقام الموازنات الملحقة كما يلي:

١ ـ موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية	٤٧٠,٩٠ مليار ليرة
٢ ـ موازنة اليانصيب الوطني	٣٥,٣٠ مليار ليرة
٣ ـ موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	١٠٢,٥٠ مليار ليرة
المجموع	**٦٠٨,٧٠ مليار ليرة**

وتجدر الإشارة إلى ان الموازنات الملحقة هي متوازنة ويفترض ان تغطي ايراداتها نفقاتها.

ج ـ الأبواب بحسب أهمية أرقامها

١ ـ باب الديون المتوجبة الأداء

بلغت أرقام هذا الباب ما مجموعه ١٣٥٨,٨ مليار ليرة أي ما نسبته حوالي ٣٦٪ من إجمالي الموازنة ويتضمن هذا الباب:

- اعتمادات بلغت ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية لدفع المعاشات التقاعدية وتعويضات الصرف من الخدمة خلال العام ١٩٩٤ وقد لحظت هذه الاعتمادات في الموازنة وفقاً للقانون الجديد الذي زاد هذه التعويضات والمعاشات بما يفوق معدله ٥٠٪ وبالتحديد بنسبة ٧٥٪ للفئة الأولى و٦٠٪ للفئة الثانية والثالثة و٥٠٪ لسائر الفئات.
- اعتمادات بلغت ٢٥ مليار ليرة لبنانية لتسديد مساهمات الدولة في موازنة الضمان الاجتماعي.
- اعتمادات بلغت ٢٢ مليار ليرة لبنانية لتسديد الرسم الدوري للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع.
- اعتمادات بلغت ١٤٥ مليار ليرة لبنانية لتسديد عجز صندوق المحروقات.
- اعتمادات لتسديد فوائد الدين العام بلغت حوالي ٧٥٠ مليار ليرة.
- اعتمادات بلغت ١٧٠ مليار ليرة لبنانية لتسديد نفقات الدين العام الخارجي بما في ذلك الأقساط المستحقة نتيجة إعادة جدولة متأخرات الديون الفرنسية والتي تنتهي مهل استحقاقها خلال الفصل الأول من عام ١٩٩٥.
- اعتمادات بلغت حوالي ٤٥ مليار ليرة لبنانية لتسديد ما تبقى من ديون مترتبة للمتعهدين بذمة مجلس الانماء والاعمار.
- اعتمادات بلغت مليار ليرة مقابل ٥ مليارات ليرة في موازنة ١٩٩٣ وذلك لتسديد فروقات أعباء تحويل نفقات العملات الأجنبية. وقد تدنى هذا الاعتماد نتيجة لاستقرار سعر العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية.

٢ ـ باب الوزارات

الوزارة	مجموع اعتماداتها بالمليارات	نسبتها الى مجموع الموازنة ما عدا بند الديون المتوجبة الأداء
وزارة الدفاع الوطني	٥٣٩,٥٧	١٩,٦
رئاسة مجلس الوزراء	٤١٩,٤٨	١٥,٣
وزارة التربية الوطنية	٢٣٣,٧٨	٨,٥
وزارة الداخلية	٢٣٠,٤٣	٨,٤
وزارة الأشغال العامة	٢٠٠,٣١	٧,٣
وزارة الصحة العامة	١٢٣,٦٨	٤,٥
وزارة الثقافة والتعليم العالي	٨٠,٢١	٢,٩
وزارة الخارجية	٦٩,٤٢	٢,٥
سائر الوزارات وباب الاحتياطي	٨٥٠,٨٢	٣١,٠
المجموع	**٢٧٤٧,٧٠**	**١٠٠,٠٠**

تفصيل أهم النفقات في باب رئاسة مجلس الوزراء

ولا بد من الإشارة إلى ان النفقات الرئيسية في موازنة رئاسة مجلس الوزراء هي التالية:

- مساهمة في موازنة الصندوق المركزي للمهجرين وقدرها ٨٠ مليار ليرة لبنانية.
- مساهمة في موازنة مجلس الجنوب وقدرها ٨٠ مليار ليرة لبنانية
- مساهمة في موازنة تعاونية الموظفين وقدرها ٦٠ مليار ليرة لبنانية.
- مساهمة في نفقات مشاريع تضمنتها خطة النهوض الاقتصادي المكلف بتنفيذها مجلس الانماء والاعمار وقدرها ١٥٠ مليار ليرة لبنانية.
- مساهمة لمجلس الانماء والاعمار وقدرها ٨ مليارات ليرة لنفقات موازنته الإدارية.
- مساهمة لمجلس الانماء والاعمار لترميم مبنى السراي الحكومي وقدرها ٥ مليارات ليرة.
- مساهمة لمجلس الانماء والاعمار لانشاء مقر لمجلس الوزراء وقدرها ١٠ مليارات ليرة.

- مساهمة لمجلس الانماء والاعمار لترميم واعادة تجهيز مباني وممتلكات حكومية متضررة وقدرها ٢٥ مليار ليرة.
- نفقات المديرية العامة لأمن الدولة البالغة حوالي ١٠ مليار ليرة لبنانية.

ان الانفاق العام بمفهومه الواسع (أي مجموع اعتمادات موازنة عام ١٩٩٤ والانفاق الانمائي المرتقب ضمن خطة النهوض الاقتصادي والذي يقدر بـ ١٠٠٠ مليار ليرة لبنانية يتوزع على العناوين الرئيسية التالية:

- ٣٨٪ للنفقات الجارية يقابلها حوالي ٤٠٪ في عام ١٩٩٣.
- ٢٧٪ لنفقات الديون المتوجبة الأداء يقابلها حوالي ٤٥٪ في عام ١٩٩٣.
- ٣٥٪ لنفقات الانماء والاعمار يقابلها حوالي ١٥٪ في عام ١٩٩٣.

يتضح لنا من التوزيع النسبي أعلاه بان جهود الحكومة ومواردها خلال عام ١٩٩٤ ستتركز على عملية إنعاش دورة الاقتصاد والانطلاق بزخم في ورشة الانماء والاعمار. ان الاستقرار من خلال المضي في سياسة التخفيض التدريجي للعجز يشكّل المدخل الصحيح ويدعم الإجراءات المتخذة من أجل تفعيل الاقتصاد وتحقيق نمو متواصل وقابل للاستمرار. كما يتضح من الأرقام أعلاه، بأن التخفيض التدريجي للعجز في الحساب الجاري أي الفرق ما بين النفقات العادية والواردات العادية، يشكّل الخطوة الأولى في استعادة الدولة عافيتها المالية وهو ما سيسمح على المدى المتوسط من تحقيق وفر في هذا الحساب مما سيتيح للحكومة ان تمول جزءاً من نفقاتها الإنمائية من خلال مواردها الذاتية. ان سياسة تقليص العجز التي تتبعها الحكومة سوف تؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة والذي من شأنه تخفيف أعباء الدين الداخلي وبالتالي المساهمة في تدعيم أسس الاستقرار النقدي والمالي، مما سيتيح للقطاع الخاص زيادة مشاركته في الدورة الاقتصادية وورشة الانماء والاعمار.

بناء لما سبق بيانه، تقدمت الحكومة من المجلس النيابي الكريم بموازنة عام ١٩٩٤ ضمن المهلة الدستورية، وتم إقرارها من قبل المجلس النيابي بتاريخ ٣١/ ١/ ١٩٩٤ بحيث سيتسنى للحكومة مباشرة تنفيذ الموازنة كخطوة هامة في طريق عودة الأمور في لبنان إلى وضعها الطبيعي واستعادة لبنان عافيته الاقتصادية.

اعتمادات موازنة النفقات لسنة ١٩٩٤ موزعة على البنود

رقم البند	تعيين البنود	الباب الاول رئاسة الجمهورية	الباب الثاني مجلس النواب	الباب الثالث رئاسة مجلس الوزراء	الباب الرابع وزارة العدل	الباب الخامس وزارة الخارجية
الجزء الاول						
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	٢٢٩,١٠٠,٠٠٠	٨,٢٦٢,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٧٢٧,٢٧٦,٤٥١	٩,٣٥٢,٠٤٦,٠٠٠	٣٨,١٦٧,٧٢٣,٠٠٠
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	٨,٥٠٠,٠٠٠	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٤٨,٦٧٥,٠٠٠	٩٦,١٩٤,٠٠٠	٣٨,٥٢٦,٠٠٠
٣	لوازم ادارية	٢,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٨٢,٣٢٥,٠٠٠	٢,١٠٩,٤٥٠,٠٠٠	١٩,٠٤٦,٥٥٠,٠٠٠
٤	نفقات ادارية عامة	٣٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٧٦١,٠٥٠,٠٠٠	٣٦,٧٠٠,٠٠٠	٥,٩١١,٠٠٠,٠٠٠
٥	الصيانة	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٧٥,٥٠٠,٠٠٠	٣٤٨,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٦٠,٠٠٠,٠٠٠
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية		٨٨٥,٠٠٠,٠٠٠	١١٨,٥٠٠,٠٠٠	٤٧,٢٠٠,٠٠٠	٤,٠٧٠,٠٠٠,٠٠٠
٧	مساهمات ومساعدات	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٢٨,٨٨٣,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠١٥,٢٥٠,٠٠٠	
٨	نفقات متنوعة	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٧,٧٥٥,٠٠٠	٤٠١,٣٠٠,٠٠٠	٤٢٧,٣٧٥,٠٠٠
٩	الديون المتوجبة الاداء					
١١	احكام قضائية ومصالحات					
١٤	احتياطي لنفقات طارئة					
مجموع الجزء الاول:		٣,٣٢٧,٦٠٠,٠٠٠	١٧,٢٥٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٤٧,٩٠٤,٠٨١,٤٥١	١٧,٤٠٦,١٤٠,٠٠٠	٦٩,٢٢١,١٧٤,٠٠٠

رقم البند	تعيين البنود	الباب الاول رئاسة الجمهورية	الباب الثاني مجلس النواب	الباب الثالث رئاسة مجلس الوزراء	الباب الرابع وزارة العدل	الباب الخامس وزارة الخارجية
الجزء الثاني ـ أ ـ						
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية			١٦٨,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
٢١	تجهيزات	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٩٢٤,٠٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٢	انشاءات			٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠,٠٠٠		
٢٤	احكام قضائية ومصالحات					
مجموع الجزء الثاني ـأ ـ:		**١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٢,٣٩٣,٠٠٠,٠٠٠**	**١٧١,٥٧٤,٠٠٠,٠٠٠**		**٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠**
الجزء الثاني ـ ب ـ						
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية					
٤١	تجهيزات					
٤٢	انشاءات					
٤٣	دراسات					
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ						
المجموع العام		**٤,٥٧٧,٦٠٠,٠٠٠**	**١٩,٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٤١٩,٤٧٨,٠٨١,٤٥١**	**١٧,٤٠٦,١٤٠,٠٠٠**	**٦٩,٤٢١,١٧٤,٠٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب السادس وزارة الداخلية	الباب السابع وزارة المالية	الباب الثامن وزارة الدفاع الوطني	الباب التاسع وزارة التربية والشباب والرياضة	الباب العاشر وزارة الصحة
الجزء الاول						
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	١٣٦,٤٦٠,٢٨٤,٠٠٠	١٠,٨٢٦,٣٩٠,٠٠٠	٣٤٨,٤٢٤,٥٠٠,٠٠٠	١٤١,١٤٢,٥٠٠,٠٠٠	١٠,٩٥١,٢٨٠,٠٠٠
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	١٥,٣٨٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٢٨,٩٢٥,٠٠٠	٣٠,٨٧٢,٧٠٠,٠٠٠	١,٥٩٥,٤٠٠,٠٠٠	٨١,٨٠٠,٠٠٠
٣	لوازم ادارية	٥,١٥٣,٧٥٠,٠٠٠	٩,٠٩٧,٢٠٠,٠٠٠	٢,٥٤٦,٢٠٠,٠٠٠	١,٧٨١,٩٠٠,٠٠٠	٨٨٩,٥٠٠,٠٠٠
٤	نفقات ادارية عامة	٩,٩٨٩,٤٠٠,٠٠٠	٤١٣,٠٠٠,٠٠٠	١٩,٥٠٢,٠٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٠١,٢٥٠,٠٠٠
٥	الصيانة	٢٦٥,٢٥٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٦٤٦,٠٠٠,٠٠٠	٩٥,٥٠٠,٠٠٠	٣٨١,٠٠٠,٠٠٠
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	٧٣٧,٠٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٢٠,٥٠٠,٠٠٠
٧	مساهمات ومساعدات	١٩,٤٥١,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٥٣٦,٠٠٠,٠٠٠	٢١,١٢٤,٢٠٠,٠٠٠	٩٦,٤٣٩,٨٩٠,٠٠٠
٨	نفقات متنوعة	١,٦٩٣,٠٠٠,٠٠٠	٤,٦٦٣,١٥٠,٠٠٠	٢٦,٦٥٠,٨٠٠,٠٠٠	١٨٠,١٠٠,٠٠٠	٧٧٧,٥٠٠,٠٠٠
٩	الديون المتوجبةالاداء					
١١	احكام قضائية ومصالحات			٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
١٤	احتياطي لنفقات طارئة					
مجموع الجزءالاول:		١٨٩,١٣١,٦٨٤,٠٠٠	٢٧,٤٥٨,٦٦٥,٠٠٠	٤٥٨,٦٢٠,٧٠٠,٠٠٠	١٦٦,٢٢٤,٦٠٠,٠٠٠	١١٠,٤٤٢,٧٢٠,٠٠٠

رقم البند	تعيين البنود	الباب السادس وزارة الداخلية	الباب السابع وزارة المالية	الباب الثامن وزارة الدفاع الوطني	الباب التاسع وزارة التربية والشباب والرياضة	الباب العاشر وزارة الصحة
الجزء الثاني ـ أ ـ						
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠			١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
٢١	تجهيزات	١٦,٢٩١,٠٠٠,٠٠٠	٣,٦٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٤٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٥٥٢,٠٠٠,٠٠٠	٨,٧٦٥,٠٠٠,٠٠٠
٢٢	انشاءات	١,٠١٠,٠٠٠,٠٠٠		٦,٥٤٥,٠٠٠,٠٠٠		
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء		٤,١٤٠,٠٠٠,٠٠٠			٤,٤٦٩,٠٠٠,٠٠٠
٢٤	احكام قضائية ومصالحات					
مجموع الجزء الثاني ـ أ ـ		٢٦,٣٠١,٠٠٠,٠٠٠	٤,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٥٥٢,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٢٣٤,٠٠٠,٠٠٠
الجزء الثاني ـ ب ـ						
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية	١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠			٤٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
٤١	تجهيزات			٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
٤٢	تشاءات					
٤٣	دراسات					
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ		١٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	
المجموع العام		٢٣٠,٤٣٢,٦٨٤,٠٠٠	٣٢,٢٥٨,٦٦٥,٠٠٠	٥٣٩,٥٧٠,٧٠٠,٠٠٠	٢٣٣,٧٧٦,٦٠٠,٠٠٠	١٢٣,٦٧٦,٧٢٠,٠٠٠

رقم البند	تعيين البنود	الباب الحادي عشر وزارة العمل	الباب الثاني عشر وزارة الاعلام	الباب الثالث عشر وزارة الاشغال العامة	الباب الرابع عشر وزارة الزراعة	الباب الخامس عشر وزارة الاقتصاد والتجارة
الجزء الاول						
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	٤٤١,٣٠٠,٠٠٠	١,٠٤١,٣٢٦,٠٠٠	٣,٠٨٧,٤٦٢,٠٠٠	٢,٩١٠,١٠٢,٠٠٠	٩٣٥,٧٣٠,٠٠٠
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	٥٠,١١٨,٠٠٠	٩٣,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,٧٥٦,٠٠٠	٢٦,٧١٥,٠٠٠	٨٢,٧٠٠,٠٠٠
٣	لوازم ادارية	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٠٦,٠٠٠,٠٠٠	٨٥٣,٢٠٠,٠٠٠	٨٥٣,٧٦٠,٠٠٠	٧٩,٠٠٠,٠٠٠
٤	نفقات ادارية عامة	٤٨,٠٠٠,٠٠٠	١٢٣,٥٠٠,٠٠٠	٣٨٥,٥٠٠,٠٠٠	٣١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٨,٠٠٠,٠٠٠
٥	الصيانة	٤,٠٠٠,٠٠٠	٣٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١٩٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٢٩,٣٣٢,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٩٥,٦١٧,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠
٧	مساهمات ومساعدات	٣١٥,٣٠٠,٠٠٠	٣٥٢,٠٠٠,٠٠٠		١١٦,٠٠٠,٠٠٠	٦٧,٠٠٠,٠٠٠
٨	نفقات متنوعة	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٥٤٢,٠٠٠,٠٠٠	١٢٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٨٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠,٠٠٠
٩	الديون المتوجبة الاداء					
١١	احكام قضائية ومصالحات					
١٤	احتياطي لنفقات طارئة					
مجموع الجزء الاول:		**١,١٧٤,٧١٨,٠٠٠**	**٨,٧١٢,١٥٨,٠٠٠**	**٥,٩٠٢,٩١٨,٠٠٠**	**٥,٢٧٢,١٩٤,٠٠٠**	**١,٣٣٧,٤٣٠,٠٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب الحادي عشر وزارة العمل	الباب الثاني عشر وزارة الاعلام	الباب الثالث عشر وزارة الاشغال العامة	الباب الرابع عشر وزارة الزراعة	الباب الخامس عشر وزارة الاقتصاد والتجارة
الجزء الثاني ـ أ ـ						
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	١٩٦,٥٠٠,٠٠٠			٢٠,٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢١	تجهيزات		٣,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٦٦٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٢	انشاءات			١٣٦,٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠		
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء			١٨,٨٩٦,٠٠٠,٠٠٠	٩,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠	
٢٤	احكام قضائية ومصالحات					
مجموع الجزء الثاني ـ أ ـ:		**١٩٦,٥٠٠,٠٠٠**	**٣,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١٦٩,٤١١,٠٠٠,٠٠٠**	**٣١,٨٢٥,٠٠٠,٠٠٠**	**٤,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠**
الجزء الثاني ـ ب ـ						
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية			٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
٤١	تجهيزات					
٢٤	انشاءات					
٤٣	دراسات					
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ:				**٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠**		
المجموع العام		**١,٣٧١,٢١٨,٠٠٠**	**١١,٨١٢,١٥٨,٠٠٠**	**١٧٥,٣١٣,٩١٨,٠٠٠**	**٣٧,٠٩٧,١٩٤,٠٠٠**	**٥,٤٣٧,٤٣٠,٠٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب السادس عشر وزارة البريد والمواصلات	الباب الثامن عشر وزارة الموارد المائية	الباب التاسع عشر وزارة السياحة	الباب العشرون وزارة الصناعة والنفط	الباب الحادي والعشرون وزارة الاسكان والتعاونيات
الجزء الاول						
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	٥,٠٢٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٥٧,٠٠٠,٠٠٠	٧٨٨,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٣,٨٣٧,٠٠٠	٧٩٨,٢٣٦,٠٠٠
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٤٤٨,٠٠٠	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٦٢,٠٠٠,٠٠٠
٣	لوازم ادارية	٦٨٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٥١,٠٠٠,٠٠٠
٤	نفقات ادارية عامة	١١٨,٠٠٠,٠٠٠	١٨٢,٥٠٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤١,٠٠٠,٠٠٠
٥	الصيانة	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٧,٥٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٩,٠٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	٢٠٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
٧	مساهمات ومساعدات	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	
٨	نفقات متنوعة	٢,٦٠٢,٠٠٠,٠٠٠	٤,١٤٥,٨٠٠,٠٠٠	٤٤٥,٥٠٠,٠٠٠	٣١٨,١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٦٠٠,٠٠٠
٩	الديون المتوجبة الاداء					
١١	احكام قضائية ومصالحات	٤,٠٠٠,٠٠٠				
١٤	احتياطي لنفقات طارئة					
مجموع الجزء الاول:		٨,٩٠٤,٠٠٠,٠٠٠	٦,٧٣٦,٨٠٠,٠٠٠	٣,٥٤٨,٩٤٨,٠٠٠	١,٠٣٦,٩٣٧,٠٠٠	١,٦٨٦,٨٣٦,٠٠٠

رقم البند	تعيين البنود	الباب السادس عشر وزارة البريد والمواصلات	الباب الثامن عشر وزارة الموارد المائية	الباب التاسع عشر وزارة السياحة	الباب العشرون وزارة الصناعة والنفط	الباب الحادي والعشرون وزارة الاسكان والتعاونيات
الجزء الثاني ـ أ ـ						
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية		٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,١٧٥,٠٠٠,٠٠٠
٢١	تجهيزات	٤٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠	
٢٢	انشاءات	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٣,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠			١٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء		٢,١٩٢,٥٠٠,٠٠٠	٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠		١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٤	احكام قضائية ومصالحات					
مجموع الجزء الثاني ـ أ ـ:		**٥٢٥,٠٠٠,٠٠٠**	**١٨,٤١٦,٥٠٠,٠٠٠**	**٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٥١٥,٠٠٠,٠٠٠**	**٢٤,١٧٥,٠٠٠,٠٠٠**
الجزء الثاني ـ ب ـ						
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية					
٤١	تجهيزات					
٢٤	انشاءات		٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠			
٤٣	دراسات			١٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ:			٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
المجموع العام		**٩,٤٢٩,٠٠٠,٠٠٠**	**٣٢,١٥٣,٣٠٠,٠٠٠**	**١٦,١٣٨,٩٤٨,٠٠٠**	**١,٥٥١,٩٣٧,٠٠٠**	**٢٥,٨٦١,٨٣٦,٠٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب الثاني والعشرون	الباب الثالث والعشرون	الباب الرابع والعشرون	الباب الخامس والعشرون	الباب السادس والعشرون
		وزارة شؤون المهجرين	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة التعليم المهني والتقني	وزارة الشؤون الاجتماعية	وزارة المغتربين
الجزء الأول						
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	١,٣٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٦٤,٣٣٩,٠٠٠	٥,٨٦٠,٦٠٠,٠٠٠	١,٠٧٣,٣٤٩,٠٠٠	٢٥٥,٠٠٠,٠٠٠
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	٥٠٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٥١٢,٠٠٠,٠٠٠	٧٠,٢٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
٣	لوازم ادارية	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٤,٤٠٠,٠٠٠	٨٨,٣٥٠,٠٠٠	٣١٥,٠٠٠,٠٠٠
٤	نفقات ادارية عامة	١١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠٤,٥٠٠,٠٠٠	١,٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠
٥	الصيانة	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣١,٠٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠			٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٦٧٥,٠٠٠,٠٠٠
٧	مساهمات ومساعدات	١٨٠,٠٠٠,٠٠٠		١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٩,٨٣٥,٦٦٧,٠٠٠	
٨	نفقات متنوعة	٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠		٣,٨٦٧,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	٦٢,٠٠٠,٠٠٠
٩	الديون المتوجبة الاداء					
١١	احكام قضائية ومصالحات					
١٤	احتياطي لنفقات طارئة					
مجموع الجزء الاول:		**٣,١٦٩,٠٠٠,٠٠٠**	**٢٣٩,٣٣٩,٠٠٠**	**١١,٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٥١,٢٥٨,٠٦٦,٠٠٠**	**٢,٦١٠,٠٠٠,٠٠٠**

رقم البند	تعيين البنود	الباب الثاني والعشرون	الباب الثالث والعشرون	الباب الرابع والعشرون	الباب الخامس والعشرون	الباب السادس والعشرون
		وزارة شؤون المهجرين	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة التعليم المهني والتقني	وزارة الشؤون الاجتماعية	وزارة المغتربين
الجزء الثاني ـ أ ـ						
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	١,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٣٨١,٠٠٠,٠٠٠	٧,٣٤٠,٠٠٠,٠٠٠		
٢١	تجهيزات	٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٨٥,٠٠٠,٠٠٠		١٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٢	انشاءات		٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠		٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠		
٢٤	احكام قضائية ومصالحات					
مجموع الجزء الثاني ـ أ ـ		**٢,٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١٨,٣٨٦,٠٠٠,٠٠٠**	**٨,٣٦٥,٠٠٠,٠٠٠**	**٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١٥٠,٠٠٠,٠٠٠**
الجزء الثاني ـ ب ـ						
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية			٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
٤١	تجهيزات					
٤٢	انشاءات					
٤٣	دراسات					
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ:				٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠		
المجموع العام		٦,١١٩,٠٠٠,٠٠٠	١٨,٦٢٥,٣٣٩,٠٠٠	٢٥,٢١٥,٠٠٠,٠٠٠	٥١,٥٠٨,٠٦٦,٠٠٠	٢,٧٦٠,٠٠٠,٠٠٠

رقم البند	تعيين البنود	الباب السابع والعشرون وزارة النقل	الباب الثامن والعشرون وزارة الثقافة والتعليم العالي	الباب التاسع والعشرون وزارة البيئة	الباب الثلاثون الديون المتوجبة الاداء	الباب الحادي والثلاثون احتياطي الموازنة
الجزء الأول						
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	٢,٩٨٧,٦٠٠,٠٠٠	١,٤٣٤,١٣٧,٠٤٢	٤٢,٦٠٠,٠٠٠		
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	٢,١٦٠,٦٠٠,٠٠٠	٢٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠		
٣	لوازم اداية	١,٣٢٧,٠٠٠,٠٠٠	٥٥٢,٠٠٠,٠٠٠	٤٩٠,٠٠٠,٠٠٠		
٤	نفقات ادارية عامة	١٥٩,٥٠٠,٠٠٠	٥٩,٥٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠		
٥	الصيانة	١,٥٠٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٥٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠		
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠		
٧	مساهمات ومساعدات		٥٨,١٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠		
٨	نفقات متنوعة	١٠٠,١٥٠,٠٠٠	٢,٣٠٩,٠٠٠,٠٠٠	٦,٢٨٥,٠٠٠,٠٠٠		
٩	الديون المتوجبة الاداء				١,٣٥٨,٥٠٠,١٠٠,٠٠٠	
١١	احكام قضائية ومصالحات					
١٤	احتياطي لنفقات طارئة					٤٤٩,٧١٣,١٠٤,٥٠٧
مجموع الجزء الاول:		٨,٣٨٨,٨٥٠,٠٠٠	٦٤,٥٣٦,٦٣٧,٠٤٢	٧,٢٤٣,٦٠٠,٠٠٠	١,٣٥٨,٥٠٠,١٠٠,٠٠٠	٤٤٩,٧١٣,١٠٤,٥٠٧

رقم البند	تعيين البنود	الباب السابع والعشرون وزارة النقل	الباب الثامن والعشرون وزارة الثقافة والتعليم العالي	الباب التاسع والعشرون وزارة البيئة	الباب الثلاثون الديون المتوجبة الاداء	الباب الحادي والثلاثون احتياطي الموازنة
الجزء الثاني ـ أ ـ						
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	١٠,١٥٥,٠٠٠,٠٠٠				
٢١	تجهيزات	١,٢٨٥,٠٠٠,٠٠٠	٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠		
٢٢	انشاءات	٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠			
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	٤٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٢٠,٠٠٠,٠٠٠			
٢٤	احكام قضائية ومصالحات					
مجموع الجزء الثاني ـ أ ـ:		**١٦,٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٥,٦٧٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠**		
الجزء الثاني ـ ب ـ						
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية	٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠			
٤١	تجهيزات					
٤٢	انشاءات					
٤٣	دراسات					
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ:		**٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠**			
المجموع العام		**٢٤,٦٦٨,٨٥٠,٠٠٠**	**٧٠,٢٠٦,٦٣٧,٠٤٢**	**٧,٤٦٨,٦٠٠,٠٠٠**	**١,٣٥٨,٥٠٠,١٠٠,٠٠٠**	**٤٤٩,٧١٣,١٠٤,٥٠٧**

رقم البند	تعيين البنود	المجموع	نسبة كل بند لمجموع ١٩٩٤ بدون الديون	نسبة كل بند للمجموع ١٩٩٤
الجزء الأول				
١	المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها	٧٤٦,٢٤٤,٧١٧,٤٩٣	٪٢٧,١٦	٪١٨,١٧
٢	التعويضات والمساعدات والمكافات	٥٥,٤٠٤,٢٥٧,٠٠٠	٪٢,٠٢	٪١,٣٥
٣	لوازم ادارية	٥٤,٩٩٢,٥٨٥,٠٠٠	٪٢,٠٠	٪١,٣٤
٤	نفقات ادارية عامة	٤٢,٧٠٩,٤٠٠,٠٠٠	٪١,٥٥	٪١,٠٤
٥	الصيانة	١٤,٧١٢,٧٥,٠٠٠	٪٠,٥٤	٪٠,٣٦
٦	الدعاية والعلاقات الخارجية	١٢,٨٠٧,٦٤٩,٠٠٠	٪٠,٤٧	٪٠,٣١
٧	مساهمات ومساعدات	٥١١,٢٠٥,٣٠٧,٠٠٠	٪١٨,٦٠	٪١٢,٤٥
٨	نفقات متنوعة	٦٢,١٢٢,١٣٠,٠٠٠	٪٢,٢٦	٪١,٥١
٩	الديون المتوجبة الاداء	١,٣٥٨,٥٠٠,١٠٠,٠٠٠		٪٣٣,٠٨
١١	احكام قضائية ومصالحات	٤٠٤,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٠١	٪٠,٠١
١٤	احتياطي لنفقات طارئة	٤٤٩,٧١٣,١٠٤,٥٠٧	٪١٦,٣٧	٪١٠,٩٥
مجموع الجزء الاول:		٣,٣٠٨,٨١٦,٠٠٠,٠٠٠	٪٧٠,٩٨	٪٨٠,٥٨

رقم البند	تعيين البنود	المجموع	نسبة كل بند لمجموع ١٩٩٤ بدون الديون	نسبة كل بند للمجموع ١٩٩٤
الجزء الثاني ـ أ ـ				
٢٠	مساهمات ومساعدات انمائية	٢٦٤,٢٧٢,٥٠٠,٠٠٠	٪٩,٦٢	٪٦ . ٤٤
٢١	تجهيزات	٨٥,٧٢٦,٠٠٠,٠٠٠	٪٣,١٢	٪٢,٠٩
٢٢	انشاءات	١٨٥,٥٠٥,٠٠٠,٠٠٠	٪٦,٧٥	٪٤,٥٢
٢٣	نفقات متنوعة للتجهيز والانشاء	٤٢,٨٨٠,٥٠٠,٠٠٠	٪١,٥٦	٪١,٠٤
٢٤	احكام قضائية ومصالحات			
مجموع الجزء الثاني ـ أ ـ		**٥٧٨,٣٨٤,٠٠٠,٠٠٠**	**٪٢١,٠٥**	**٪١٤,٠٩**
الجزء الثاني ـ ب ـ				
٤٠	مساهمات ومساعدات انمائية	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٨١	٪٣,٦٥
٤١	تجهيزات	٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪١,٦١	٪١,٢٢
٤٢	انشاءات	٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٣٢	٪٠,١٧
٤٣	دراسات	١٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٠٥	٪٠,٢٩
مجموع الجزء الثاني ـ ب ـ		**٢١٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٪٧,٩٧**	**٪٥,٣٣**
المجموع العام		**٤,١٠٦,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	٪١٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠

بيان وزير المالية

الرئيس: نستمع الآن الى بيان وزير المالية دولة رئيس مجلس الوزراء.

فتلى دولة رئيس مجلس الوزراء البيان الاتي نصه:

دولة الرئيس،

السادة النواب،

قبل عام ونيف، مثلت هذه الحكومة امام المجلس النيابي، لتعلن في السطر الاول من بيانها الوزاري، انها «حكومة الآمال الجديدة التي يراهن عليها اللبنانيون» وهي الآمال التي انبثقت من واقع سياسي، يستحسن الا نتغاضى عنه، ونحن على مشارف مرحلة جديدة من حياتنا الوطنية، تستوجب القيام بقراءة موضوعية للواقع بغية تحديد الهدف وتصحيح المسار.

والواقع يقول: ان الدولة قبل خمسة عشر شهرا، كانت تعيش تحت وطأة انعدام الثقة. أو فلنقل تحت وطأة اهتزاز الثقة في الكثير من مقدراتها وعلاقاتها، بحيث لم تبقَ زاوية سياسية أواقتصادية أو ادارية أو اجتماعية في الدولة، الا وكانت عرضة للتشكيك، ومادة للنقد والجدل.

لقد ولدت هذه الحكومة على حافة اليأس من كل شيء. واللبنانيون بغالبيتهم محضوها ثقتهم، ولعلنا قللنا من تأثير سنوات المحنة على مؤسسات الدولة واداراتها، فأدى ذلك الى المبالغة في تحميل هذه الثقة الكثير من الاحلام والآمال، لا لأن الناس انتظرت من الحكومة أن تحمل معها كما قيل: الحلول السحرية، وصناديق الدعم، وانما لأن الدولة كانت قد وصلت الى لحظة الانفصام بينها بين الناس، وهي اللحظة التي نستطيع ان ندعي، بكل تواضع وراحة ضمير، ان هذه الحكومة حاولت ونجحت الى حد كبير في تجاوزها وقطعت في الابتعاد عنها مسافة كبيرة جدا.

دولة الرئيس،

السادة النواب،

أود أن استعيد معكم بعض الخطوط التي ركز عليها البيان الوزاري لهذه الحكومة وقد جاء فيه ما حرفيته: «اننا نمثل امامكم تحت عنوان كبير هو الثقة. ثقة اللبناني بنفسه اولا، وبقدرته على تحقيق اكبر الانجازات في اقسى الظروف (. . .) ان هذه الثقة هي شرط ضروري لنجاح حكومة ترشح نفسها لمهمات وطنية مستقبلية، تضع في اولوياتها تحرير الارض من الاحتلال وتحرير الدولة من مخلفات الحرب، وتحرير الادارة من الفساد، وتحرير المواطن من ذيول الفوضى».

إن هذا العنوان الكبير ـ أي الثقة ـ اصبح حقيقة ثابتة، نستطيع ان نكتشف ثمارها في كل ناحية من نواحي الحياة اللبنانية: ثقة المواطن بدولته، وثقة الدولة بطاقاتها، وثقة الخارج بلبنان، وثقة لبنان بمستقبله وبقدرته على تحقيق الانتقال التدريجي المسؤول من حال انعدام التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الى حال الاستقرار المطلوب على الصعد المذكورة كافة.

ان عناصر الثقة بالبلد تترسخ يوما بعد يوم، ولا يجوز أن نتصرف الا من منطق الحفاظ عليها. وهذا يتطلب جهداً استثنائياً من الحكومة والمجلس النيابي ومن سائر الاطراف في المجتمع السياسي اللبناني.

والحكومة ستتابع التعاون الوثيق مع المجلس النيابي الكريم بهدف اصدار التشريعات ودرس واقرار مشاريع القوانين الموجودة في عهدتكم والتي نتطلع لاقرارها في ما يدعم رسوخ مفاهيم المجتمع المدني، بعد أن قام المجلس باقرار ١١٠ قوانين هي ثمرة الجهد المشترك بينه وبين الحكومة خلال سنة كاملة.

إن اكثر ما نخشاه ونحن نتحدث عن عامل الثقة، هو أن تكون بعض الحملات ـ واشدد هنا على كلمة بعض ـ ترمي الى النيل من هذا العنوان الكبير، الذي من دونه ما كان للحياة السياسية في لبنان ان تقف على قدمين ثابتتين، وما كان للدورة الاقتصادية والادارية والخدماتية أن تتحرك في الاتجاهات الصحيحة، وما كان للدول الشقيقة والصديقة ان تسارع الى اعادة اكتشاف لبنان واستطلاع امكاناته الحيوية في حمأة النظام العالمي والاقليمي الجديد.

هناك من يريد تشويه صورة البلد بالاصرار على القول، ان لبنان هو بلد غير جدير بالاحترام، وهو بلد منعوت بالفوضى والفساد والهيمنة والقمع.

هناك باختصار، من يحاول تحت شعار حرية الانتقاد، النيل من الحرية التي يحميها النظام الديموقراطي، وتنفيذ أمر بتهشيم صورة لبنان والدولة تجاه الداخل والخارج معاً. هذه القوى هي صاحبة مشروع واضح ومستمر منذ سنوات، يحمل عنوان الفوضى ومخالفة القانون وعدم نهوض لبنان.

إنما نحن في المقابل اصحاب مشروع واضح نشارك فيه كل قوى المجتمع المدني، مشروع لا بد ان يستمر لأنه يحمل عنوان نهوض لبنان واعادة الاعتبار لدولة العدالة والحرية والقانون. فكما ان البلد لا يحكم، كما اكدنا دائما، الا بالتوافق بين ابنائه، كذلك فان نهوضه لا يتحقق الا بتكاتف ابنائه وارادة شعبه.

إن ثقة اللبنانيين ببلدهم وايمانهم باعماره ورغبتهم الاكيدة في اعادة الحياة الى قلب

عاصمتهم، ومساندة اخواننا العرب لذلك، ظهرت واضحة مضيئة من خلال مشاركتهم في اعادة بناء قلب العاصمة رغم كل الكلام السياسي وغير السياسي المعارض لهذه الرغبة ولهذه الثقة ولهذا الايمان.

إن اللبنانيين بمختلف طوائفهم ومن مختلف المناطق عبروا عن ارادتهم بوضوح تام لاعادة اعمار قلب العاصمة. وهؤلاء جميعا عبروا تعبيرا صادقا عن ثقتهم المطلقة بهذا الوطن، وهي ثقة علينا أن نرعاها ونتحمس لها ونسعى لتحقيق المزيد منها، بدل الاصرار على اسلوب الكلام السلبي الذي يشكل استمراراً لخطاب سنوات المحنة، والرافض للايام المضيئة المقبلة على وطننا اذا احسنا استقبالها ومشينا وراء ثقة شعبنا بوطنه ومحبته لعاصمته.

إن اعادة بناء قلب العاصمة هو مفتاح اساسي من مفاتيح نهوض لبنان وعاصمته بيروت، وعودة الدورة الاقتصادية السلمية والطبيعية الى البلد وافساح المجال امام تقدم شبابنا واحتضان كفاءاتنا واستعادتها من الخارج في مشروع رائد يحقق فرص عمل كثيرة للبنانيين.

لقد اعتمدت الحكومة في انطلاقتها على القرارات الشجاعة التي سبقت ولادتها وقادها فخامة رئيس الجمهورية والحكومات السابقة ولم يكن بالامكان ان ترى منجزاتها النور لولا التعاون الوثيق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

إننا نجدد تصميمنا على التقيد باحكام وثيقة الوفاق الوطني، نصا وروحا، كما نجدد الالتزام بالتعاون مع مجلسكم الكريم، بمتابعة ما تضمنته، وصولا الى لبنان الذي ننشده جميعا، لبنان السلام والحرية والعدالة والتوازن والمشاركة.

ونريد لهذا الالتزام ان يتعمم صداه، لدى كافة القوى المعنية بحماية الوفاق الوطني، خصوصا وان الوفاق، كما نراه، ليس عملية ميكانيكية تقع على عاتق الحكومة فحسب، انما هو مسؤولية وطنية يفترض ان تعني كافة اطراف المجتمع السياسي، داخل الحكم وخارجه.

إن وثيقة الوفاق الوطني، أو ما اصطلح على تسميته باتفاق الطائف، ليست ملكاً لفئة من اللبنانيين، ولا هي اعدت على قياس هذه الفئة او تلك، انما هي اعدت لتكون جسراً نعبر من خلاله جميعا الى دولة الحرية والتوازن والمساواة، والى التسوية التي اوقفت تلك الحرب المجنونة، واعطت اللبنانيين ـ كل اللبنانيين ـ فرصة التأسيس لمرحلة جديدة من العيش المشترك قوامها الوحدة الداخلية والتوازن الوطني.

وإن ما نشهده جميعا على مستوى البلاد، من رغبة في الحوار الاسلامي ـ المسيحي، يشكل ظاهرة ملفته، تدل على ان التفاهم بين مختلف الاسر الروحية التي يتألف منها مجتمعنا اللبناني،

هو اعمق من أن يمس. فالقيادات الروحية كلها، واصحاب الرأي يعقدون ايضا اللقاءات والندوات في حوار وطني واسع ومفتوح، ليس من اجل اطلاق الشعارات، انما بهدف تأكيد المضمون المطلوب لاسس التفاهم والوفاق بين اللبنانيين. فاللبنانيون جميعاً، عقدوا العزم على استخلاص العبر والدروس، بعد محنة طويلة استهدفت مصيرهم جميعاً. وهم في صيغة عيشهم المشترك يقدموق للعالم نموذجاً حياً وحضارياً لحياة مشتركة ومتوازنة بين اللبنانيين.

فليس مسموحا لأحد ان يتلاعب بالعيش المشترك وما يؤمنه من سلام واستقرار وطني، وان اتفاق الطائف الذي أرسى القواعد الوطنية. للتجربة الدستورية اللبنانية الجديدة، لا بد أن يفتح امام اللبنانيين آفاق التغيير والتحديث المنشود في صيغة سياسية متطورة مفتوحة على المستقبل، تأخذ في الاعتبار المتغيرات السياسية والاجتماعية التي نشأت في السنين الخمسين الماضية والتحديات الجديدة المرتقبة، دون ان تغفل الحقيقة الثابتة للتجربة اللبنانية القائمة على التوازن والمشاركة والعيش المشترك.

إن تطوير اتفاق الطائف بالطرق والوسائل الديموقراطية على قاعدة التوازن والعيش المشترك، هو أمر مقبل بل ومطلوب. اما التفكير بتعديل اتفاق الطائف على غير هذه القاعدة، فهو أمر سيؤدي الى تجاذبات تضر بمصلحة الوطن. وجميع اللبنانيين يرفضون بطبيعة الحال تعريض مصلحة وطنهم لأي ضرر.

إن تحقيق قدر موضوعي ومقبول من مزايا ومضامين هذا الاتفاق هو الذي يفتح الباب واسعا امام حوار ديموقراطي لا يعرض الثوابت الوطنية الى الخطر ويقدم الاجوبة العملية، على الكثير من الاسئلة المطروحة داخليا.

يجب ان نحدد الاولويات التي نود الحفاظ عليها وحمايتها في هذه المرحلة، وأهمها المعادلة التي يقوم عليها جوهر اتفاق الطائف؛ معادلة المشاركة والتوازن السياسي والعيش المشترك. المشاركة والتوازن في المجموعات السياسية المتعددة والعيش المشترك في الوطن الواحد.

إننا لنجد في المجلس النيابي، اكثر الامكنة ملاءمة لاطلاق الدعوة الى اعطاء اتفاق الطائف فرصته للتطبيق، أي فرصته ليكون ممارسة سياسية حية، تتكامل باكتمال العناصر الحقيقية للحياة السياسية اللبنانية. وهي العناصر التي نسمع هنا في المجلس النيابي، وخارج المجلس النيابي، أسئلة كثيرة في شأنها. وهي اسئلة طاولت دائما الحياة السياسية وطرق ممارستها. وانا اجدها مناسبة لتسجيل ملاحظة سائدة مفادها ان الحياة السياسية الحالية في لبنان لم ترق بعد الى مستوى السلم الاهلي، أي الى مستوى السلام الوطني. فلنقلع جميعا عن الممارسات السياسية التي تتناقض مع مقتضيات السلم الاهلي، ومع البديهيات التي يجب ان يرتكز اليها هذا السلم.

إن الشعب اللبناني الذي عانى كثيرا من التهديم العسكري لا يمكن ان يتقبل التهديم السياسي لمنطق الدولة، الذي طالما دافع عنه وكان امينا على حمايته في اقصى الظروف.

علينا ان نحصن حياتنا السياسية ومستقبلنا الاقتصادي باشاعة لغة المجتمع المدني وتعميمها علينا جميعا، في الحكومة وفي المجلس النيابي وفي الحركة السياسية الدائرة حولهما.

إن مسؤولية الارتقاء بالحياة السياسية الى مستوى السلم الاهلي والوفاق الوطني، توجب سلوك طريق التقويم وليس التهديم. وهي مهمة نفترض انها شاقة جدا في بلد رزح تحت انتداب الفوضى وسلطة الاستقطاب الطائفي والمذهبي، طوال تلك السنين المعروفة لدى جميع اللبنانيين. ولكنها مهمة نعرف سلفا ان الشعب اللبناني قادر على بلوغ اهدافها، كما نعرف ان مسؤوليتها لا تقع على عاتق الحكومة فحسب، انما هي تقع على عاتق المجتمع السياسي اللبناني باكمله، في ما هو اطار عريض يضم الحكومة والمجلس النيابي والمؤسسات الدستورية كافة، اضافة الى الاحزاب والنقابات والجمعيات والاندية والتيارات والقوى التي يتشكل منها المجتمع. واذا كانت الحكومة هي احد الاشكال التمثيلية لهذه الحياة، فإن المجلس النيابي ومن ورائه القوى الحية والمؤثرة في المجتمع هو العصب الذي يجب ان يكون مثالا ونموذجا للحياة السياسية التي نريد.

من هنا، فاننا في الحكومة، كنا وما زلنا، نتطلع الى المجلس النيابي الكريم، بصفته المؤسسة الدستورية والوطنية التي لن يكون من دونها أي امكان للارتقاء بالحياة السياسية الى المستوى المطلوب.

إن الحياة السياسية من دون مؤسسات تعبر بصدق عن المجتمع الاهلي، تتحول الى غابة سياسية، واحيانا الى غابة سياسية مسلحة. هكذا كان لبنان قبل اتفاق الطائف، وهذا ما يجب ان نتجنبه ونحن ننتقل فعليا من طور النقاهة الى طور التأسيس، من طور التسوية الى طور السلام الحقيقي، ومن الصراع على الصيغة الى الصراع الديموقراطي في قلب الصيغة ومن داخلها.

إن دولة القانون هي الضامن للحريات العامة، والحريات في لبنان ستكون بخير طالما ان القانون بخير، وطالما ان هناك بيننا من هو قادر على التمييز بين الحرية والفوضى، ومن هو قادر بالتالي على المجاهرة بأن الدخول في النظام العام لمن كانوا خارجه لا يعطيهم اي حق في مخالفة القانون.

إن الحرية هي خيار الجميع من دون استثناء. ولكن في غياب سلطة القانون، تبقى الحرية شعارا فارغا لا مضمون له، بدليل التجربة المأساوية التي عاشها اللبنانيون طوال سنوات الحرب.

ودولة القانون هي دولة المؤسسات ودولة المسؤوليات العامة والفردية في اطار يحدد الحقوق

والواجبات. والحرية في دولة القانون ليست وقفا على بعض مظاهر الحريات العامة، انما هي السبيل الى تحقيق مشاركة المواطنين في المسؤوليات العامة وتوفير الامان والاطمئنان لهم.

إننا نريد ان نبني معكم، مع كل القوى الحية والمنتجة والمسؤولة في المجتمع الاهلي اللبناني، نريد ان نبني وطنا كبيرا، اكبر ما فيه هو ابناؤه وثقتهم بمستقبله.

لم يعد جائزا ان تستمر الحياة السياسية في لبنان مشدودة متوترة، غارقة في قلق دائم، فالظرف الاقليمي والدولي الذي نواجهه جميعا يتطلب، من الحكومة ومن المجلس النيابي المساهمة في تاسيس دورة عمل سياسي مميز نتمكن بواسطتها من احداث نقلة نوعية في الاداء السياسي العام.

دولة الرئيس،

إن لبنان صاحب رسالة ودور. فلنخرجه من سياسات الازمة الدائمة، ولنفتح امامه آفاق الدولة الحديثة من جديد. واستكمال بناء الدولة الحديثة يقتضي العمل على حماية الوحدة الداخلية، التي تبدأ بوحدة الدولة ومؤسساتها، وتتطلب تطويرا دائما للعلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وصولا الى توفير افضل السبل للتعاون المثمر بينهما.

صحيح اننا نواجه صعوبات مرتبطة بتقاليد وطبائع العمل السياسي في لبنان، ولكن يجب في المقابل الا يغيب عن بال أحد، اننا في صدد تطبيق دستور جديد، اوجد اسسا جديدة لتوزيع الصلاحيات بين السلطات والتعاون فيما بينها.

ومن الطبيعي ان ترافق التطبيق حالات من التباين في الرأي وفي طريق ممارسة المسؤوليات، وهي حالات ليست بالضرورة سلبية خصوصا في بلد كلبنان يتصف شعبه بالحيوية والحس السياسي المرهف ويعطي في الجميع للوفاق والشورى وحرية الرأي والمشاركة والتوازن اهمية قصوى.

دولة الرئيس،

السادة النواب،

إن المنطقة على عتبة تطورات كبرى، نتوقع ان تتجمع عناصرها في غضون الاشهر المقبلة، وإن لبنان لن يكون بالتأكيد في معزل عن هذه التطورات، بل هو في قلبها، ويحاول ان يتجنب آثارها السلبية بكل ما يمتلك من مناعة وطنية وقومية.

لقد بذلت هذه الحكومة جهدا سياسيا ودبلوماسيا استثنائيا خلال العام الماضي، استهدف رسم سياسة خارجية نابعة عن وحدة قراره الوطني والمحافظة على موقع لبنان في المعادلة الدولية ـ الاقليمية التي نشأت بعد مفاوضات مدريد، كما استهدف حماية لبنان من مخاطر هذه المعادلة

وانعكاساتها على وضعه الحدودي الجنوبي والداخلي، وعلى علاقاته مع اشقائه العرب، وكان ان نجح لبنان في معالجة مسألة المبعدين الفلسطينيين بوحدة موقفه. كما نجحنا جميعا في تجاوز آثار اجتياح اسرائيلي مدمر ومنعنا اسرائيل من تحقيق اغراضها في التهجير واغراق الوضع اللبناني في الفوضى المسلحة من جديد واعاقة مسيرة الانماء والاعمار كما جاء على لسان المسؤولين الاسرائيليين. وواجهنا ايضا الضغوط التي سبقت اتفاق غزة ـ وأريحا واعقبته، دون ان تؤثر على مناعتنا ووحدتنا الوطنية وصلابة مواقفنا في عملية السلام.

لقد واجه لبنان الفصل الاول من التسوية الاقليمية بالتضامن الكامل مع الشقيقة سوريا ومع سائرالاشقاء العرب الذين التزموا مقتضيات التضامن العربي، واصول المشاركة العربية في عملية السلام. وغني عن التأكيد، ان لبنان سيواصل عمله على هذا الخط، خط التنسيق والتضامن مع سوريا، وصولا الى تحرير كامل ارضنا المحتلة في الجنوب والبقاع الغربي.

إن معادلة التنسيق مع سوريا اثبتت جدواها في غير مجال داخلي وخارجي، وهي المعادلة التي ما زلنا نراهن على اعتبارها عنصرا حيويا من عناصر الاستقرار الداخلي، وعاملا قويا من العوامل التي نعول عليها في انهاء الاحتلال الاسرائيلي لأرضنا.

إن آفاق المنطقة مفتوحة على احتمالات كثيرة؟ سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ولبنان لن يكون في مقدوره الابتعاد عن هذه الآفاق، بل هو مدعو الى ان يكون جزءا منها، وهو الجزء الذي نريده مميزا بعلاقاته مع اشقائه العرب ومع سوريا، التي قطعنا شوطا كبيرا في مجالات التعاون الاقتصادي والانمائي معها، ونتمنى لهذا التعاون ان يشكل نواة لعلاقات عربية أوسع، تكون في مستوى المرحلة ومتطلباتها.

إن نصف قرن من النزاعات والحروب، قد خلقت انماطا معينة من التفكير يحتاج تغييرها الى شجاعة سياسية كبيرة، والى تفهم عميق من كافة المعنيين بالتسوية في المنطقة، ولبنان الذي يشارك في محادثات السلام ويترقب نتائج الاشهر المقبلة بكثير من المسؤولية الوطنية والقومية، . يهمه ان يؤكد تمسكه ببديهيتين اساسيتين، لا خروج عنهما ولا انفصام بينهما:

البديهية الاولى: تتعلق بالاصرار على انسحاب اسرئيل من جميع الاراضي اللبنانية المحتلة الى الحدود المعترف بها دوليا تطبيقا لقراري مجلس الأمن ٤٢٥، ٤٢٦، وحق لبنان في استخدام كل الوسائل في سبيل ذلك واطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين في سجون اسرائيل.

والبديهية الثانية: تتعلق برفض لبنان أية صيغة ترمي الى الفصل بين المسارات العربية عموما،

وبين المسارين اللبناني والسوري تحديدا. وهو الامر الذي تكرس من خلال قمة جنيف بين الرئيسين حافظ الاسد وبيل كلينتون، وكان من شأنه اعادة التوازن الى مسار المفاوضات.

لقد كان اللبنانيون والسوريون رفاق مسيرة استقلالية واحدة، ولا مفر امامهم من ان يواصلوا معا مسيرة الالتزام بالقضايا المشتركة والتضامن في مواجهة المتغيرات الكبرى في العالم والمنطقة.

دولة الرئيس،

السادة النواب،

لقد اضطلعت هذه الحكومة بمجموعة من الملفات الشائكة والمعقدة، التي كانت، وبعضها ما زال يشكل، عبئا ثقيلا على المسألة الاجتماعية في لبنان.

واذا كانت نتائج السياسة الاجتماعية والمعيشية للحكومة لم تظهر بعد، فلأن المسالة الاجتماعية في لبنان، ليست جزيرة معزولة عن باقي المسائل، ولا هي اطار محدد في ذاته، تمكن معالجته بمعزل عن أطر الخدمات الاخرى.

ان المسألة الاجتماعية هي في اساس اهتماماتنا، لأن قوة لبنان كانت في استقراره الاجتماعي القائم على غياب نسبي للفوارق الحادة بين مواطنيه نتيجة اتساع طبقاته المتوسطة. غير ان الحرب كادت ان تقضي على هذه الصفة المميزة، واصابت الطبقات المتوسطة باضرار كبيرة نجد آثارها في العديد من جوانب المجتمع اللبناني.

إن العدالة الاجتماعية التي نطمح الى تحقيقها تفرض علينا ايلاء هذا الامر الاهمية القصوى. وان النظام الاقتصادي الحر الذي ارتضاه اللبنانيون ودافعوا عنه دائما، يجعل التشريع هو الاساس في أي سياسة اجتماعية تهدف الى ازالة التفاوت بين طبقات شعبنا الذي زادته سنوات المحنة اتساعا. ولا يمكن ايضا لهذا التفاوت ان يضيق دون زيادة حقيقية في الدخل القومي ودون خلق فرص عمل جديدة تزيد الدخل الفردي. ولكي تتمكن الحكومة من تحديد سياستها الاجتماعية، كان عليها اولا أن ترسي الدعائم الاساسية انطلاقا من المستويات الآتية:

أولا: التأسيس لبنى تحتية حديثة في لبنان، توفر للبنانيين امكانية الاستفادة من نظام خدمات عامة، متكامل في مجالات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والهاتف والطرق والمطار والمرافق وخلافه.

ثانيا: العمل على انشاء ادارة حديثة. اننا نتطلع برغم التراكمات المزمنة والعقبات المستحدثة،

الى اعطاء الادارة الدفع المطلوب والافساح في المجال امام تطعيمها بطاقات جديدة ووسائل تقنية حديثة تتوافق مع متطلبات العصر. لقد حاولنا بقدر ما تسمح لنا ظروف وتعقيدات العمل السياسي اللبناني ان نصلح هذه الادارة، وسنتابع خطواتنا وسنكمل هذه بعدل وروية رغم كل المصاعب التي واجهتنا في المرحلة الأولى من هذه التجربة. إن الحكومة تعي كل الوعي الشمولية المطلوبة في تعاطيها مع هذا الملف الهام والدخول في مرتكزاته الاساسية التي تندرج تحت عناوين واضحة تشمل التشريع والتنظيم وأساليب ووسائل العمل والعنصر البشري.

ثالثا: اصدار التشريعات الاجتماعية، وهو الامر الذي أثمر مع مجلسكم الكريم، حتى الآن، سلسلة تشريعات في مجالات التوظيف الاجتماعي والصحي والتربوي والاسكاني.

رابعا: الاستقرار النقدي، وتجنيب العملة الوطنية مخاطر الاهتزاز والانهيار امام اية احداث امنية أو سياسية داهمت أو يمكن أن تداهم البلاد.

خامسا: التأسيس لعاصمة جديدة، عبر اطلاق اكبر عملية بناء في تاريخ لبنان تفتح الباب أمام فرص عمل للبنانيين وتعيد الاعتبار الى بيروت، وللادوار التي يجب ان تتأهل لها على عتبة القرن المقبل وفي مواجهة تحديات العواصم التي ترشح ولنفسها لاحتكار كل الادوار.

سادسا: التركيز على الانماء المتوازن من خلال المشاريع المعدة لانماء الضواحي وتوسيع نطاق الخدمات وتطويرها في المناطق اللبنانية كافة.

سابعا: معالجة ملف المهجرين، وهو الملف الذي تتعهد الحكومة متابعة السير به وتوفير كل الامكانات التي تمكن المهجرين من العودة الى مناطقهم.

وقد تم رصد مبالغ لصندوق المهجرين ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ تصل في مجموعها الى ١٧٥ مليار ليرة، كما تقدمت الحكومة بمشروع قانون لتخصيص مبلغ يعادل ٤٣٦ مليون دولار لحل مشكلة المهجرين في لبنان بأسرع وقت ممكن، ونأمل من المجلس النيابي الكريم دراسته واقراره مما سيسهل حل هذه المشكلة الوطنية الكبرى. وسيقوم بنك الاسكان مع وزارة الاسكان بالمساهمة الفعالة في توفير السكن المناسب لذوي الدخل المحدود والمتوسط وفي مقدمتهم المهجرين.

إن العمل على هذه المستويات قد انطلق فعلا، بل ان الانطلاقة حققت تقدما بارزا في العديد منها. الكثير من الامور المعقدة اصبحت خلفنا، ونحن نتطلع الى استكمال بدء العمل في غضون الاشهر المقبلة، لنؤسس من خلاله للانطلاقة الاوسع التي نريدها في مستوى الدور المأمول للبنان في المنطقة والعالم.

دولة الرئيس،

السادة النواب،

اذا كان قد أشرنا في معرض هذه الكلمة الى ان الكثير، من الامور اصبحت خلفنا، فان ذلك من باب التأكيد ايضا على ان الكثير من الامور ما زالت امامنا، وان اطمئناننا الى وضع العديد من الملفات على سكة الانجاز، لا يعفينا من التنبيه الى ان البلاد ما زالت تحتاج الى المزيد من الوقت والكثير الكثير من العمل الدؤوب كي نتمكن من بلوغ الاهداف التي ننشدها جميعا في النهوض والانماء المتوازن.

لقد تولت هذه الحكومة التعبير عن ارادة تغيير هادئة وطموحة، فوق ركام هائل من المشاكل، وكان من الطبيعي ان تصطدم بالكثير من العقبات، ولكنها ثابرت برغم ذلك على تجاوز العقبة تلو العقبة، ودأبت في المقابل على ايلاء متطلبات النهوض اهمية قصوى، وعملت على دفع عملية التخطيط خطوات واسعة الى الامام، مركزة على تأمين تأهيل وتوسيع وتطوير البنى التحتية والاجتماعية وعلى توفير متطلبات الدعم للنهوض والانماء الاقتصادي والاجتماعي بغية مواجهة تحديات المستقبل.

بناء عليه، عكفت الحكومة على اعداد مشروع خطة واسعة النطاق مبنية على برنامج انفاق استثماري للقطاع العام ينفذ خلال عشر سنوات (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٢). وتم تصور مشروع الخطة ـ ٢٠٠٠ للاعمار والانماء آخذا بالاعتبار موازنة ١٩٩٣ وموازنة ١٩٩٤، والخطة ستحال الى مجلس الوزراء في القريب العاجل ليتم درسها في جلسة خاصة تمهيدا لاقرارها. واهم اهداف هذه الخطة:

اولا: السعي الى انماء اجتماعي عادل يؤمن الحوافز لجميع طبقات الشعب لالتقاط فرص التقدم والاستفادة من منافعه.

ثانيا: تحقيق مستويات متقدمة من الرفاهية للمواطن اللبناني ضمن اقتصاد معافى ومنافس دوليا، قادر على لعب دور مركزي في المنطقة.

ثالثا: تأمين توزيع متوازن للنمو على المناطق اللبنانية وإشراك كافة المناطق في ثمار التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

رابعا: تركيز نشاطات الدولة على ارساء الشروط الضرورية للقطاع الخاص ليكون بمثابة «المحرك» لعملية النمو.

وبما ان تحقيق هذه الاهداف الاستراتيجية يسير يدا بيد مع تحقيق معدلات نمو سريعة

ومستمرة، تبنى مشروع الخطة ٢٠٠٠ هدف مضاعفة الدخل القومي للفرد (بالاسعار الثابتة) خلال السنوات العشر، مما سيتيح للبنان استعادة موقعه التنافسي بين طليعة دول العالم المتوسطة الدخل. ووزع البرنامج الاستثماري للقطاع العام على كافة القطاعات الاقتصادية بشكل يحفز استثمارات القطاع الخاص ويتكامل معها.

إن الحكومة تدرك النواقص والاختلالات التي كانت تشوب توزيع المرافق والخدمات العامة على المناطق في لبنان ما قبل الحرب، وتعي آثار الاضرار التي لحقت بمناطق عديدة من جراء الاعمال الحربية. وهذا ما جعل من تحقيق التوازن المناطقي بين عناصر برنامج النهوض، أحد أهم الاهداف التي تسعى اليها الخطة ٢٠٠٠.

إلا انه لا بد للنمو السريع لكي يكون قابلا للاستمرار من ان يتواكب مع معدلات عالية للاستثمارات، ومع تنمية الطاقات البشرية، كما تشير تجارب الدول التي مرت في ظروف مشابهة لبلدنا.

إن قفزة نوعية لا بد من أن تتحقق مع الشروع بتنفيذ البرنامج الاستثماري للقطاع العام، وتسعى الحكومة لان تواكب ذلك، ازالة فورية للعوائق المادية والمعنوية التي يواجهها القطاع الخاص. فالتطبيق الفعال حسب توقيت دقيق للبرنامج بالاضافة التى التشغيل الكفؤ والصيانة الفعلية للمرافق، هي من جملة العوامل التي تساهم في ترسيخ صدقية الدولة كشريك اساسي في عملية النهوض.

وللسياسة المالية للدولة اهمية بالغة في الاستقرار الاقتصادي والنقدي. فالعمل الحثيث على تنقية الاوضاع المالية العامة بالعمق وعلى الامتصاص التدريجي للعجز في الموازنة العادية، هو المرتكز الاساسي لثقة اللبنانيين والمجتمع الدولي. واصبح الامر اكثر الحاحا اليوم من اي وقت مضى، اذ أنه قبل مجيء الحكومة الحالية كان عجز الموازنة يغطى جزئيا بنتائج التضخم الذي اصبح بمثابة ضريبة ثقيلة على المواطنين لا سيما على ذوي الدخل المحدود.

في مجال الادارة الاقتصادية والمالية:

لقد نجحت الحكومة، فور تشكيلها، في اعادة الثقة بالعملة الوطنية وفي تحقيق تراجع تدريجي للدولرة وفي اعادة تعزيز احتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة والترشيد الاداري للمالية العامة وتحسين الجباية والخفض التدريجي للهدر في الانفاق. الى جانب ذلك فقد تحسن سعر صرف العملة الوطنية بنسبة ٤٠ في المائة عما وصل اليه سعر صرفها في ايلول عام ١٩٩٢ وتضاعفت نسبة الودائع بالعملة الوطنية لمجموع الودائع خلال عام ١٩٩٣.

وسجل ميزان المدفوعات فائضا صافيا قدره ما يزيد عن مليار دولار اميركي حتى نهاية ١٩٩٣ مقارنة مع عجز وقدره حوالي ٥٠٠ مليون دولار اميركي خلال الاشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٢ وهو الذي يظهر جليا في صافي الزيادة في موجودات المصارف التجارية ومصرف لبنان من العملات الصعبة. حيث بلغ احتياطي مصرف لبنان في ١٥/١/١٩٩٤، حوالي ١٦٥٠ مليون دولار باستثناء ودائع المصارف التجارية والاكتتابات النقدية بشركة اعادة اعمار وسط العاصمة لدى مصرف لبنان.

اما سياسة ترشيد النفقات وتحسين الجباية فقد ادت الى انخفاض فعلي في عجز موازنة القطاع العام من اكثر من ٥٦ في المائة من اجمالي الانفاق العام عام ١٩٩٢ الى اقل من ٤٠ في المائة عام ١٩٩٣. هذا مع العلم بأن جزءا من نفقات عام ١٩٩٣ هي متأخرات تراكمت عن اعوام سابقة تم دفعها خلال عام ١٩٩٣، تجدر الاشارة الى أن الوضع المالي اظهر تحسنا واضحا خلال عام ١٩٩٣ حيت شكلت ايرادات الدولة اكثر من ٨٠٪ من نفقاتها عام ١٩٩٣، بينما شكلت الايرادات في عام ١٩٩٢ حوالي ٥٧٪ فقط من النفقات وذلك باستثناء مدفوعات خدمة الدين العام الناتج عن فترة الاحداث.

وارتفعت ودائع المصارف التجارية بالعملات الاجنبية للمقيمين، من (٤,٤) مليار دولار في ايلول ١٩٩٢ الى ما يزيد عن (٧,٥) مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٣. أما ودائع غير المقيمين، فقد ارتفعت بنسبة ٤٢٪ خلال الفترة ذاتها.

وتبين الميزانية المجمعه للمصارف التجارية مقيمة بالدولار ان حجمها قد ازداد من (٧) مليار في ايلول ١٩٩٢ الى (١١) مليار في نهاية عام ١٩٩٣، أي بنسبة زيادة قدرها ٥٧٪، فتحسنت بذلك القدرات التمويلية المحلية للنشاطات الاقتصادية ولعملية اعادة الاعمار.

أما من حيث نسبة الدولرة في الاقتصاد، فقد تراجعت نسبة ودائع المقيمين بالعملات الاجنبية لمجمل ودائعهم في الجهاز المصرفي من ٨٦٪ في ايلول ١٩٩٢ الى ٦٨٪ في نهاية عام ١٩٩٣، مما يدل على ازدياد الثقة بالعملة الوطنية وعلى قدرة اكثر فعالية لاجتذاب المدخرات.

وتراجعت معدلات الفوائد على سندات الخزينة التي تباع حاليا بالمناقصة، والتي يحددها وضع السوق من ٣٤٪ في ايلول ١٩٩٢ الى ١٧٪ في نهاية ١٩٩٣ لسندات الخزينة من فئة الثلاثة أشهر، ومن ٣٤٪ الى ٢١٪ لسندات الخزينة من فئة السنة. تجدر الاشارة الى أن ذلك يؤدي الى تخفيض عبء خدمة الدين العام وفي نفس الوقت يعكس الثقة المتزايدة من قبل المستثمرين في الأوضاع النقدية وفي العملة الوطنية.

ان الاستقرار النقدي والمالي الذي تمكنت الحكومة من تحقيقه خلال العام المنصرم والذي

سيتعزز مستقبلا من خلال المضي في سياسة التخفيض التدريجي للعجز، يشكل المدخل الصحيح ويدعم الاجراءات المتخذة من اجل تفعيل الاقتصاد وتحقيق نمو متواصل وقابل للاستمرار. ويتضح ايضا ان التخفيض التدريجي للعجز في الحساب الجاري، أي الفرق ما بين النفقات العادية والواردات العادية، يشكل الخطوة الاولى في استعادة الدولة عافيتها المالية وهو ما سيسمح على المدى المتوسط من تحقيق وفر في هذا الحساب مما سيتيح للحكومة ان تمول جزءا من نفقاتها الانمائية من خلال مواردها الذاتية. ان سياسة تقليص العجز التي تتبعها الحكومة سوف تؤدي الى انخفاض في اسعار الفائدة والذي من شأنه تخفيف اعباء الدين الداخلي وبالتالي المساهمة في تدعيم أسس الاستقرار النقدي والمالي، مما سيتيح للقطاع الخاص زيادة مشاركته في الدورة الاقتصادية وورشة الانماء والاعمار.

في اصلاح الاداره وتنميتها:

ان تحريك الادارة العامة واصلاحها وتحديثها هو في رأس الاولويات، بالنظر الى الدور المطلوب منها على صعيد عمل مؤسسات الدولة، ولذلك انصرفت الحكومة الى معالجة الشأن الاداري الذي كانت سنوات الحرب قد تركت فيه بصماتها، فمن دون ادارة عامة صالحة، نشطة وحديثة، سيكون من الصعب على الحكومة ان تنجح في تنفيذ تعهداتها.

وتقوم الحكومة باعداد الدراسات اللازمة لاعادة النظر بهيكلية الوزارات الحالية التي تعمل بطاقات بشرية ومادية ضئيلة علما بأن هذه الهيكليات قد تم وضعها قبل نحو ٤٠ عاما. وتحضر الحكومة في برنامجها الاصلاحي لتبسيط المعاملات الادارية وتقليص الروتين المستشري في الادارات، وترسيخ اسس جديدة لانتقاء الموظفين الاكفياء، كما تعمل الحكومة على ان يكون للمعهد الوطني للادارة والانماء دور مميز وريادي ليبعث في الادارة قدرة متنامية على الاداء من خلال تأهيل وتدريب متكامل بأحدث الوسائل والتقنيات. وتهدف الحكومة من جراء ذلك الى خلق ادارة فاعلة في ادائها، مميزة في كفاءاتها، ساهرة على خدمة المواطنين وتلبية احتياجاتهم.

ومن مندرج استقطاب الحكومة للكفاءات المطلوبة وتركيزها على نوعية وخبرة الموظفين، لا على اعدادهم، فانها تدرس الوسائل المؤدية الى اعادة النظر في رواتب جميع الموظفين، ومنهم موظفو الفئة الاولى والثانية وكبار موظفي المؤسسات العامة والفنيين العاملين في الدولة، لتعكس هذه العطاءات انتاجية متنامية واداء مميزا.

وتأكيدا لتوجه الحكومة في سياسة تفعيل خدمات المواطنين كخطوة هامة في الاصلاح الاداري المنشود، فإننا سنحيل قريبا الى المجلس النيابي مشروع قانون يقضي بتحويل بعض ادارات الدولة

اللتي لها صفة الاستثمار الى مؤسسات عامة. يرافق ذلك اعداد الحكومة لمشروع قانون تعديل نظام المؤسسات العامة، على ضوء تجربة هذه المؤسسات خلال الاعوام الماضية.

وتعمل الحكومة بخطى متلاحقة على التنمية الادارية اذ تولي اجهزة الرقابة العناية اللازمة، وفي طليعتها مجلس الخدمة المدنية، والتفتيش المركزي، والمجلس التأديبي العام وديوان المحاسبة، وستتقدم الحكومة من المجلس النيابي الكريم في القريب العاجل بمشروع قانون لتحديث قانون المحاسبة العمومية فور انتهاء اللجنة التي شكلناها لهذا الغرض من اعمالها، والغاية من ذلك تفعيل العمل في كافة ادارات الدولة بما فيها ديوان المحاسبة، والى ممارسة الدور الموكول اليها. ان الحكومة في الاسابيع القادمة ستصدر المر اسيم اللازمة لتعزيز ادارة المناقصات العامة بالكوادر اللازمة واعطائها الصلاحيات الضرورية للقيام بأعمالها على اكمل وجه.

ولا بد أخيرا من الاشارة الى ان العمل لاصلاح وتنمية إدارية فاعلة لا يمكن ان يرتبط بمدة وجيزة. فالاصلاح عمل يومي ومتواصل، والتنمية الادارية هي في صميم التجدد المستمر.

على صعيد الكهرباء:

شملت اعمال وزارة الموارد المائية والكهربائية ومؤسسة كهرباء لبنان، بالتعاون والتنسيق مع مجلس الانماء والاعمار خلال العام الماضي جملة تحسينات فنية على المستويات الآتية وفي مختلف المناطق اللبنانية:

اولا: البدء بتنفيذ كامل شبكات الكهرباء وخطوط النقل ومعامل انتاج الطاقة في جميع انحاء لبنان. تقوم بالتنفيذ اربع شركات عالمية متخصصة تم التعاقد معها على اساس مناقصة عالمية مفتوحة. تبلغ قيمة هذه العقود حوالي ٢٥٠ مليون دولار ومن المتوقع ان ينتهي العمل بها في ايار ١٩٩٥.

ثانيا: اعداد وانجاز الدراسات اللازمة لانشاء محطتي كهرباء في الشمال والجنوب بطاقة ٤٥٠ ميغاوات لكل منهما، سيجري طرحها في مناقصة دولية عامة خلال الاسابيع القادمة، ومن المتوقع ان يبدأ العمل بتنفيذها مع خطوط النقل اللازمة خلال العام الحالي وسينتهي العمل بها خلال ثلاث سنوات.

ثالثا: انجاز الاعمال المستعجلة والطارئة والتصليحات التي تسير جنبا الى جنب مع خطة التأهيل العام وقد ادى ذلك الى:

أ ـ زيادة انتاج الطاقة الكهربائية.

ب ـ نقل الطاقة الى مراكز التوزيع في المناطق.

ج ـ تحسين وسائل التوزيع.

د ـ انجاز جزء اساسي من حملة نزع التعليق على الشبكات العامة.

هـ ـ ايصال الكهرباء الى ١٦٠ قرية في الشمال ومناطق اخرى لم تكن الكهرباء تصلها منذ اكتز من ٢٠ عاما.

و ـ ايصال الكهرباء الى جميع المناطق المتضررة في الجنوب من جراء العدوان الاسرائيلي في الصيف الماضي خلال اسبوعين من توقف القصف.

وبنتيجه هذه الاعمال التي انجزت والتي هي قيد الانجاز، ستكون الطاقة الكهربائية مؤمنة في كافة المناطق اللبنانية، وعلى مدار ٢٤ ساعة يوميا، في اواخر العام ١٩٩٥ على ابعد تقدير.

على صعيد الهاتف والمواصلات السلكية واللاسلكية:

نعلم جميعا ان شبكة الهاتف في لبنان وصلت الى حالة يرثى لها بسبب الاحداث من جهة ولضآلة او انعدام اعمال الصيانة من جهة اخرى، في ما كان الاتصال من لبنان الى الخارج ومن الخارج الى لبنان شبه مستحيل، وكان اللبنانيون يلجأون الى وسائل اتصال مكلفة جدا اما بالساتليت او عن طريق قبرص او الهاتف الخليوي، ولمواجهة هذه المشاكل عمدت الوزارة الى ما يلي:

اولا: قامت بتصليح معظم خطوط الاتصال الخارجي واقفلت المكاتب غير الشرعية التي استولى اصحابها على خطوط الاتصال الدولي بطرق ملتوية، والنتيجة ان الاتصالات الدولية حاليا اصبحت في حالة جيدة.

ثانيا: قامت الوزارة باصلاح العديد من الاعطال في الشبكات والسنترالات بما تسمح به الامكانات المتوفرة، وستستمر في عملها الى حين الانتهاء من اعادة تركيب السنترالات وانشاء الشبكة الجديدة.

ثالثا: يوجد في لبنان حاليا (٤٥٠) ألف خط هاتفي نصفها تقريبا اليكتروني، والنصف الاخر ميكانيكي غير صالح للعمل وكثير الاعطال، وصيانته تتطلب مبالغ طائلة، وحيث انه يجب تطوير الاتصالات لتتماشى مع احدث النظم العالمية، فقد قامت الوزارة بشراء مليون خط هاتفي موزعة على ٢٨٦ مركز في كافة الاراضي اللبنانية، وعند الانتهاء من تركيبها في العام ١٩٩٥ سيصبح في لبنان مليون ومائتين وخمس وعشرين ألف خط بأحدث تقنية.

وقد ابرمت العقود وبوشر بتنفيذ الاشغال لتركيب التجهيزات الهاتفية اعتبارا من شهر تشرين

الثاني ١٩٩٣ وسينتهي العمل في المجموعة الاولى لاستبدال السنترالات في آخر شباط من هذه السنة وسيتم استبدال جميع السنترالات بسنترالات اليكترونية في آخر حزيران من هذا العام. وعندها يصبح لدينا (٤٥٠) ألف خط اليكتروني عامل، اما بقية الخطوط فسيستمر العمل في تركيبها حتى نهاية ١٩٩٥.

رابعا: انهت الوزارة الترتيبات لاستبدال الشبكة الحالية بشبكة جديدة مع المباني اللازمة في جميع انحاء الجمهورية اللبنانية وشبكة التوزيع الجديدة ستؤمن الاتصالات البصرية والاتصالات الميكروية، وقد تم الاتفاق والتعاقد مع ثلاث شركات عالمية لتنفيذ الاعمال بمبلغ اجمالي قدره ٤٢٠ مليون دولار وسيبدأ التنفيذ في الاشهر المقبلة.

خامسا: سبق للحكومة ان حصلت على اسعار متدنية عند شراء السنترالات وحققت وفرا يقدر ب١٤٠ مليون دولار. وبعد الانتهاء من المفاوضات مع الشركات العلمية لتركيب احدث الشبكات والاجهزة توصلت الحكومة الى اسعار متدنية ايضا لتحقق وفرا آخر يصل الى ٣٤٠ مليون دولار حيث تمكنت الوزارة من تخفيض العروض من ٧٦٥ مليون دولار الى ٤٢٥ مليون دولار ليصبح اجمالي ما حققته الحكومة من تخفيضا في الاسعار مبلغ ٤٨٠ مليون دولار، بحيث وصلت التكلفة للخط الواحد مع كافة الشبكات والتجهيزات الى خمسماية دولار فقط، والمعروف ان التكلفة للخط الواحد هي في حدود الف دولار، ونستطيع ان نؤكد بكل ثقة بأن هذه الاسعار لم تحصل عليها أي دولة في العالم مع التأكيد على توافر الشروط النوعية والتقنية الحديثة.

سادسا: تجري مفاوضات يتوقع ان تنتهي خلال أسابيع، لتلزيم انشاء النظام الهاتف الخليوي بسعة ٢٥٠ الف خط قابلة للزيادة، على ان يتم تركيب ٥٠ الف خط بعد الاشهر الستة الاولى اعتبارا من التوقيع على عقود التلزيم، وتعم الاراضي اللبنانية كافة.

في مجال البيئة:

قامت الوزارة بمعالجة التخريب البيئي وفقدان المراقبة الذي نجم عن الأحداث، وذلك في نطاق القطاعات التالية:

١ ـ **النفايات الصلبة**: وتشمل: تأهيل محطة العمروسية لحرق النفايات وهي قيد التشغيل وطاقتها اليومية ٢٤٠ طنا والدروس جاهزة لرفع طاقتها الى ٤٨٠ طنا، وفي اطار التمويل الذي حصلنا عليه من البنك الدولي قمنا بتلزيم معالجة النفايات في الكرنتينا، وطاقتها ٥٠٠ طن يوميا، كما تم شراء شاحنات مجهزة لنقل النفايات، وقمنا مؤخرا بتوقيع اتفاق مع مديرية الاشغال العامة في موناكو بغية انشاء محرقة في منطقة الشوف، واتممنا الدروس العائدة لانشاء محرقة في الدورة

من ٦٠٠ الى ٨٠٠ طن يوميا، علما بأنها مؤهلة لحرق النفايات الخاصة بالمستشفيات والزيوت المستعملة، والبحث جار لحرق نفايات الشمال في افران شركة الترابة اللبنانية.

٢ ـ معالجة المياه المبتذلة: وتشمل تلزيم الاشغال العائدة لتأهيل الشبكات الحالية في بيروت الكبرى وجميع المناطق، وانجاز الدروس المتعلقة باعادة تأهيل محطة الغدير لتكرير المياه المبتذلة. بغية اكمال هذه المحطة وتشغيلها. كما تم تلزيم الدروس المتعلقة بمحطة التكرير في الدورة، وننتهي خلال شهرين من وضع دفاتر الشروط وتلزيم الاشغال العائدة لها. كذلك، اتممنا دراسات لمجارير رئيسية في قضاءي زحلة وبعلبك مع محطات التكرير العائدة لها، والدروس العائدة لتجهيزات رئيسية في الضبية والدورة ورأس بيروت مرورا بالمرفأ الى محطة التكرير في الغدير. وأخيرا تم تلزيم دروس المخطط التوجيهي للمياه المبتذلة في المناطق اللبنانية كافة.

٣ ـ مكافحة التلوث: وتشمل:

أ ـ في المياه: تجري الوزارة الأن مسحا شاملا للابار ذي القعر المفقود والتي تستعمل للصرف الصحي كي يصار الى ردمها لانها السبب الاساسي في تلويث المياه الجوفية، والتفاوض جار مع مؤسسات دولية لمعالجة تلوث مياه الانهر.

ب ـ في الهواء: تم فرض روزنامة اصلاحات على مجمع مصانع شكا، وقد التزمت الشركات بها، وأجرت ٦٠ بالمائة منها. والرقابة مستمرة لانجاز ما تبقى لمكافحة ملوثات هذه المصانع.

وتم اخيرا تدشين مصفاة كبيرة في مصنع الترابة اللبنانية، واجرينا وضع المواصفات لمحطة كهرباء الذوق وذلك لمعالجة تلوثاتها.

٤ ـ المحافظة على الطبيعة والشاطئ: وتشمل: استصدار مرسوم للمحافظة على رمول الشاطيء، والعمل على وضع تشريع للمقالع والكسارات وخريطة للمناطق الصالحة بيئيا لنقل المقالع اليها ولمكافحة التلوث على انواعه.

٥ ـ مجال التربية البيئة: تم وضع بروتوكول بين وزارة البيئة ووزارة التربيه بغية تعميم التربية البيئية في المدارس.

تجدر الاشارة اخيرا الى انه قد تم زيادة موازنة البيئة بنسبة ٤٤٣٪ ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٤.

في قطاع التربية:

يبلغ عدد المدارس الرسمية حوالي ١٢٠٠ مدرسة وقد جرى مسح اضرار شامل لجميع هذه

المدارس وبوشر بتأهيل وترميم ٥٨٠ مدرسة منها، وسيباشر بتأهيل المدارس الباقية وعددها اكثر من ٦٠٠ مدرسة في نهاية شهر شباط ١٩٩٤. ان العمل في ترميم هذه المدارس يتم على اساس مناقصات عامة وتحت اشراف مكاتب استشارية اختصاصية، كما يشرف فريق متخصص على التحقق من نوعية الاعمال ومطابقتها للشروط الفنية لضمان حسن سير العمل.

ومن المدارس الرسمية هناك ٢٦ مدرسة هدمت من جراء الاعمال الحربية يتم الاعداد للبدء باعادة بنائها وذلك بتمويل من السوق الأوروبية المشتركة والبنك الاسلامي والصندوق السعودي للتنمية. وقد بدأ العمل في اعادة بناء ثانوية البر والاحسان في الطريق الجديدة.

مشروع تجميع المدارس الرسمية:

لقد وضعت دراسات هذا المشروع في السبعينات وتقوم الحكومة حاليا بتحديث الدراسة آخذة بالاعتبار النمو السكاني وتوزيعه، ونتوقع الانتهاء من تحديث الدراسات خلال شهر شباط وبعدها ستتوجه الحكومة الى مجلس النواب لاصدار القوانين اللازمة للتنفيذ. وتقدر تكاليف المشروع بحوالي ٧٢٥ مليون دولار على اساس استيعاب نصف مليون تلميذ في التعليم الرسمي مع حلول العام ٢٠٠٠.

وفي المجال التربوي ايضا تم اعادة فتح واستحداث ٣٦ دار للمعلمين والمعلمات وكذلك تزويد ٥٣٤ ثانوية وتكميلية بالمختبرات والادوات السمعية والبصرية في جميع المحافظات.

كما اعدت وزارة التربية خطة للنهوض التربوي هي اليوم قيد الدرس في مجلس الوزراء، نأمل ان تؤدي الى تحقيق تحول نوعي في قطاع التربية والتعليم، يؤول الى تحسين فعالية النظام التعليمي والى تلاؤم هذه الفعاليات مع حاجات المجتمع ومتطلبا نموه، مع التزام ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني من توفير العلم لجميع المواطنين وجعله الزاميا في المرحلة الابتدائية.

المنشآت الرياضية:

بناء على قرار وزراء الشباب والرياضة العرب القاضي بعقد الدورة الرياضية العربية المقبلة في خريف ١٩٩٦ في لبنان، تعمل الحكومة اللبنانية على ترميم واعادة بناء ما تهدم من المنشآت الرياضية في لبنان لاجراء هذه الدورة مع موعدها المحدد، وذلك بتمويل مع الدول العربية التي ابدت استعدادا لتغطية تكاليف المشروع البالغة ١٢٠ مليون دولار، ويشمل: بناء المدينة الرياضية في بيروت والمنشآت الرياضية في المناطق اللبنانية كافة.

وتجدر الاشارة الى انه قد تم زيادة اعتمادات قطاع التربية والشباب والرياضة في الموازنة العامة بنسبة ٤٨٪ بين ١٩٩٢ و١٩٩٤.

في قطاع الثقافة والتعليم العالي:

في الثقافة:

رغم الصعوبات العائدة لكون الوزارة مستحدثة فقد قطعت شوطا ملموسا في العديد من الحقول الثقافية، وهي رعت العديد من المؤتمرات المتخصصة وآخرها مؤتمر وزراء الثقافة العرب الذي عقد دورته التاسعة في بيروت وجاء بمثابة اعتراف عربي باستعادة لبنان عافيته وموقعه الثقافي.

وتعمل الوزارة مع منظمة الاونسكو والحكومة الفرنسية ومكتبة الكونغرس الاميركي لتأمين المساعدات المالية والفنية لتأهيل دار الكتب الوطنية.

وفي إشارة الى دور بيروت كمركز رئيسي للمنظمات والهيئات الثقافية الدولية، جرى افتتاح مركز «جمعية الجامعات الناطقة كليا او جزئيا باللغة الفرنسية» للعالم العربي، فيما تتابع الوزارة الاشراف على عمليات التنقيب عنها في وسط العاصمة بمساعدة منظمة الاونسكو وبالتعاون مع خبراء الجامعات وبالاخص الجامعة اللبنانية. كما تواصل العمل من اجل اعادة تأهيل المتحف الوطني. ويتضح الاهتمام النوعي بقضية الاثار من خلال ملاحظة التطور الحاصل في الموازنة الخاصة لمديرية الآثار العامة حيث ارتفعت من ٢ مليار ليرة تقريبا سنة ١٩٩٢ الى ٢,٥ مليار سنة ١٩٩٣ والى ٥,٨ مليار للسنة الحالية.

في التعليم العالي:

تم تفعيل مجلس التعليم العالي الذي عمل على وضع مشاريع قوانين ومراسيم لاعادة تنظيم التعليم العالي مستندة على مبدأين اساسيين:

١ ـ احترام حرية التعليم وعدم المساس بها من جهة.

٢ ـ ضرورة العمل للمحافظة على مستوى التعليم العالي وحماية سمعة لبنان في هذا المجال من جهة اخرى ورفع مستوى الجامعات العاملة في لبنان.

الجامعة اللبنانية:

بدأ العمل على محو آثار الحرب عن الجامعة اللبنانية فتم تعيين رئيس وعمداء ومديرين اصيليين، وبدأت عملية اعادة النظر باوضاع الاساتذة على اساس ادائهم وابحاثهم بمعيار اكاديمي بحت يضمن عدالة القرار وسلامته. وعلى خط مواز فان الحكومة في صدد معالجة الاوضاع المعيشية لاساتذة الجامعة، وأقر مشروع صندوق تعاضد للاساتذة سيقوم بتقديمات عدة تخفف الاعباء عن كاهلهم.

وبدأت ايضا عملية تأهيل الابنية الجامعية لكليتي العلوم في الحدث وفي الفنار، بالتعاون مع مجلس الانماء والاعمار، ومن مساعدات ووسائل تمويل ميسرة من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بلغت ٦٠ مليون دولار. كما تعد الحكومة بواسطة مكاتب استشارية متخصصة التصاميم الهندسية لانشاء مجمع لابنية الجامعة الوطنية في منطقة الحدث ـ الشويفات، ومن المتوقع ان يبدأ العمل التنفيذي في غضون العام الحالي. تبلغ تكليف المشروع حوالي ٢٥٠ مليون دولار وهو يؤهل الجامعة لاستيعاب ٤٠ الف طالب. وتعتبر الحكومة ان المشروع يشكل خطوة كبرى في اتجاه استعادة الجامعة مركزها العلمي وتجاوز ما اصابها من تراجع نتيجة الاحداث.

وتسعى الوزارة الى تعزيز معهد العلوم التطبيقية باعداد الطلاب الذين لم يتمكنوا من متابعة التحصيل الجامعي اعدادا تكنولوجيا انخراطهم في سوق العمل. وبعد ان كان لهذا المعهد مركزا واحدا في بئر حسن بيروت اتخذت الوزارة القرار بانشاء١٣ مركزا آخر في المناطق. وقررت بالاتفاق مع القطاع الخاص تخصيص جوائز سنوية بقيمة ٢٥ الف دولار تمنح لافضل الاعمال الفنية والثقافية.

كما وضعت الوزارة خطة لتعزيز البحث العلمي بالتعاون مع المجلس الوطني للبحوث العلمية وباشرت بمشروع لانشاء «اكاديمية العلماء اللبنانيين» تجمع اهم العلماء اللبنانيين المقيمين والمتحدرين من اصل لبناني واستحدثت ابتداء من هذا العام جائزة بقيمة ٢٥ الف دولار اميركي لافضل بحث علمي.

وتجدر الاشارة اخيرا الى انه قد تم زيادة اعتمادات قطاع الثقافة والتعليم العالي في الموازنة العامة بنسبة ٨٩٪ ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٤.

في قطاع التعليم المهني والتقني:

ان الحكومة تدرك اهمية التعليم المهني لذلك انشأت وزارة خاصة تهتم بشؤونه وتقدمت بمشروع قانون لاستحداث مصلحتين للتأهيل المهني والمحاسبة والتدقيق ونتمنى اقرار هذا القانون قريبا حتى تأخذ المراسيم التنظيمية طريقها الى التنفيذ. ولقد تم تجهيز بعض المعاهد الفنية التابعة لوزارة التعليم المهني بالتجهيزات الفنية وبكامل المبلغ المخصص للوزارة في البروتوكول اللبناني ـ الفرنسي على ان تستكمل تجهيزات بقية المدارس والمعاهد من مساعدات اخرى ومما لحظ في موازنة الوزارة لعامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤. وسيتم بدء العمل بترميم جميع المدارس المهنية الحكومية خلال الاسابيع المقبلة، بتمويل من البنك الدولي بكلفة ٤,٥ مليون دولار يضاف اليها مليون دولار لتأهيل المعدات وتأمين المفروشات ونصف مليون دولار للدراسات والاشراف، على ان ينتهي

العمل في نهاية ١٩٩٤. كما سيصار الى انشاء ثمانية مدارس جديدة موزعة على المناطق اللبنانية من المبالغ التي رصدت لهذا الغرض في موازنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤.

وكان لوزارة التعليم المهني والتقني نشاط كبير في مجال تأهيل الادارة ورسم خطة مع دراسات متكاملة للنهوض بهذا القطاع، وفي مجال تنشيط برامج التعاون الثنائية مع البلدان الصديقة، وخصوصا مع فرنسا والمانيا وايطاليا، والحصول على منح دراسية لاعداد المعلمين، ووضع اسس برامج تعاون تغطي مجالي التعليم الفني والتدريب المهني.

وتجدر الاشارة اخيرا الى انه قد تم زيادة اعتمادات قطاع التعليم المهني والتقني في الموازنة العامة بنسبة ٢١٦٪ ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٤.

اعادة المهجرين:

انطلاقا من وعي الحكومة التام لاهمية ملف المهجرين وانعكاسات حله الايجابية على سير مختلف الامور في البلاد. عملت الحكومة ما في وسعها وبجدية مطلقة، لدعم كل الجهود والمشاريع الرامية الى تسهيل حل هذه المشكلة والنتائج المترتبة عنها وتقديم الدعم الممكن للمباشرة بخطوات عملية تخدم عودة المهجرين وتسرعها.

وفي هذا الاطار خصصت الموازنات للصندوق المركزي للمهجرين لتمويل المشاريع التنفيذية للبرامج التي اعدتها وزارة شؤون المهجرين وقد بلغت موازنات الصندوق في ١٩٩٣ و١٩٩٤: ١٧٥ مليار ليرة. وبدأت الخطوات الميدانية لاعادة المهجرين الى مساكنهم وممتلكاتهم التي بقيت صالحة للسكن في المناطق التي هجروا منها، بعد أن تم افراغها من المقيمين فيها، والذين سعت الوزارة والصندوق الى مساعدتهم بتعويضات مكنتهم من تأمين مساكن أخرى بديلة لائقة وشرعية، وبلغ عدد العائلات التي عادت الى مساكنها اكثر من ١٥,٧٠٠ عائلة في بيروت وجبل لبنان والشمال والبقاع. أي ما يعادل ٨٠,٠٠٠ نسمة يشكلون النواة الكبرى في مسيرة العودة.

ترافق ذلك مع مساعدة اكثر من الفي عائلة تضررت منازلهم او دمرت فبدأت الوزارة والصندوق بدفع تعويضات الترميم وفق دراسات ميدانية دقيقة حددت حجم الاضرار وكلفة اصلاحها. وستوضع قيد التنفيذ خلال الاشهر القادمة مساعدات لاكثر من ٣,٣٠٠ عائلة.

وتستمر برامج التنفيذ والتحضير لباقي المناطق ان لناحية الترميم او للمباشرة باعادة الاعمار وقد مهد لها باعمال تلزيم لرفع انقاض القرى المهدومة وشملت ٣٣ بلدة وقرية طالت ٤٠٠٠ وحدة سكنية.

وبما ان العودة الى المساكن وحدها لا تكفي لتثبيت العودة وترسيخها فان الحكومة تعي اهمية

توفير كل الخدمات الضرورية من بنى تحتية ومؤسسات خدماتية وصحية واجتماعية ضمن خطة تنموية شاملة.

في بيروت تم اخلاء حوالي عشرين مبنى من شوارع رئيسية كشارع الحمراء والواجهة البحرية، والصندوق سيشرع قريبا في اخلاء ١٨ مبنى آخر في خلال شهر او شهرين.

ان طبيعة عمل الصندوق تتطلب حدا اقصى من المرونة والسرعة في اخذ القرارات والروتين الاداري. ان قانون الصندوق يلحظ مراقبة مؤخرة، ومع ذلك قررت هيئة الصندوق تعيين شركة خاصة للمراقبة المالية (Audil) يتعامل على اساس نظام مالي وافق عليه مجلس الوزراء.

في قطاع المياه والصرف الصحي:

لقد اجري مسح اضرار شامل لهذا القطاع ووضع برنامج ثلاث سنوات لاعادة تأهيله بكلفة اجمالية تبلغ حوالي ٣٠٠ مليون دولار. ويتم الان الاعداد للبدء بتنفيذ اعمال السنة الاولى التي تم تلزيمها بقيمة حوالي ٤٠ مليون دولار بتمويل من البنك الاوروبي للتثمير والبنك الدولي، على ان تبدأ الاعمال في شباط ١٩٩٤. وفي نفس الوقت يتم العمل لاعداد دراسات للاعمال المطلوبة في العامين الثاني والثالث. ومن ضمن هذا البرنامج سيبدأ قريبا العمل في اعادة تأهيل شبكة مياه بيروت بتمويل من الصندوق الكويتي بمبلغ مقداره حوالي ١٥ مليون دولار. كما وتم عقد ابرام عقود لاعداد دراسات لمشاريع اضافية لمياه الشفة والصرف الصحي بغية البدء بالتنفيذ لحل ١٩٩٤ وذلك من اجل ان يكتمل تأهيل كامل شبكات المياه والمياه المبتذلة ومحطات الضخ في جميع المناطق اللبنانية. كما اعدت الوزارة الدراسات وحضرت البرامج اللازمة لتأمين مياه الشفة للاقضية الأكثر حرمانا في محافظتي الشمال والبقاع (عكار، الضنية، وبعلبك، الهرمل) والتي كانت تعاني من مشاكل المياه والصحة العامة، وسيبدأ التنفيذ خلال الاشهر المقبلة. وتعمل وزارة الموارد المائية والكهربائية للحصول على قرض من البنك الدولي لتمويل تنفيذ مشروع اليمونة لتأمين لري حوالي ٦٠٠ هكتار، كما يجري العمل على استكمال تنفيذ مشروع الليطاني لتصليح محطات الضخ المعطلة. بالاضافة الى ذلك، تعد الوزارة الدراسات العائدة لبرنامج السدود في مختلف الاراضي اللبنانية.

أما في مجال اعادة بناء البنى التحتية للمياه والكهرباء في القرى اللتي هجر اهاليها، فقد باشرت الوزارة بالعمل فعليا في شبكات الكهرباء ضمن المخصصات البالغة ١٥ مليار ليرة لسنة ١٩٩٣، بالاضافة الى مبلغ ٣٠ مليون فرنك فرنسي ضمن البروتوكول الفرنسي.

في قطاع الصحة العامة:

وهو احد اهم الدعائم الخدماتية التي تخفف عن كاهل المواطن اعباء ضاغطة لا يمكن تأجيلها، اطلقت الحكومة ورشة عمل ضخمة بدءا بمسح صحي شامل لما تبقى من مرافق وتجهيزات وقوى بشرية بعد سنوات المحنة ولما هو مطلوب فعلا لتأدية دور وزارة الصحة العامة في خدمة وتعزيز الاسس الضرورية لتشمل خدمات هذه الوزارة كافة المواطنين في كافة المناطق اللبنانية مع اعطاء الاولوية للمناطق والشرائح الاكثر حاجة للخدمات. وقد شمل التخطيط، وما تم فعلا من تنفيذ، الخدمات الوقائية والعلاجية على حد سواء وجار اعادة تأهيل الهياكل الاداري للوزارة في نفس الوقت الذي يتم فيه اعادة تأهيل البنى التحتية واستكمال التجهيزات تحقيقا لاستراتيجية وطنية هدفها الانماء الاجتماعي المتوازن التي ستتيح مستقبلا بطاقة صحية موحدة لكل مواطن. وفي هذا الاطار تم التحضير النهائي لتلزيم بناء مستشفى بيروت الجامعي بطاقة ٣٦٠ سريرا وكلفة حوالي ٧٠ مليون دولار وكذلك لبناء مستشفى حديث في كل من حلبا والهرمل بكلفة ٥,٧ مليون دولار لكل منهما وبالاضافة الى مستشفيات حديثة في كل من تنورين وسبلين والنبطية. كما بوشر العمل باعادة ترميم وتأهيل المستشفياث والمراكز الصحية في الكرنتينا وزحلة وبعلبك وطرابلس وبعبدا وضهر الباشق وقبر شمون وصيدا وصور وتبنين وجزين وحاصبيا بالاضافة الى اقامة شبكة واسعة من المراكز الصحية في كافة المناطق.

وستمول هذه المشاريع من الصندوق السعودى للتنمية بمبلغ ٢٣ مليون دولار، والبنك الاسلامي بمبلغ ١٠ ملايين دولار وصندوق اوبيك للتنمية بمبلغ ١٠ ملايين دولار والحكومة الكويتية بمبلغ ٢٥ مليون دولار والحكومة الايطالية بمبلغ ١٢ مليون دولار، على ان تؤمن الحكومة اللبنانية بقية المبالغ المطلوبة.

وقد استطاعت الحكومة اطلاق برنامج الرعاية الصحية الاولية الذي خصص المجلس موازنة له للمرة الاولى في تاريخ لبنان. وفي حقل الدواء لم تبق الحكومة على دواء فاسد او مهرب كما قضت على منتحلي صفة الصيدلة ودكاكين الادوية، وحققت نجاحا باهرا في تخفيض تسعيرة الدواء بوتيرة فاقت احيانا سرعة تدني سعر صرف الليرة، وهي تأمل مزيدا من النجاح في حل مشاكل الدواء من خلال المكتب الوطني للدواء المجمد منذ سنوات والذي عمدت الحكومة الى اعادة تنشيطه وتفعيله.

وفي مجال المعالجات المجانية مئة بالمائة توسعت الحكومة في خدمة مرضى القلب المفتوح وعلاج السرطان وزرع الاعضاء وغسل الكلي وتوزيع الادوية المزمنة وتغطية كاملة لنفقات جرحى الحرب. والوزارة في صدد انشاء نظام وطني للطوارئ هذا العام يغطي كافة الاراضي اللبنانية.

وفي اطار لجم التسيب والفلتان الذي ساد إبان سنوات الحرب وأدى الى هدر فاضح في الموارد الوطنية تفتخر هذه الحكومة بانها استطاعت بمعاونة القضاء اللبناني، استرداد مبالغ طائلة من الاموال العامة والتي دفعت من دون وجه حق تحت بند معالجة جرحى الحرب. كذلك تم تنظيم عقود الاستشقاء الخاص وتصويب التعرفة والتدقيق في الفواتير مما وفر ما يزيد على عشرين مليار ليرة لبنانية في اقل من سنة، أي ما يكفي لبناء مستشفيين كاملين او اربعين مركزا صحيا.

وتجدر الاشارة اخيرا الى انه قد تم زيادة موازنة وزارة الصحة العامة بنسبة ٦٢٪ ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٤.

مطار بيروت الدولي:

عندما تولت الحكومة الراهنة مسؤوليتها كانت الاعمال في مشروع تطوير المطار متوقفة منذ سنوات بسبب توقف الدفع للمقاولين، مما ادى الى حدوث ارباكات تعاقدية وقانونية. لذلك عمدت الحكومة الى اعتماد حلول لهذه الارباكات تقضي باستكمال بعض الاعمال الضرورية مثل ساحة لوقوف الطائرات وتأهيل محطة وقود الطيران وايقاف العمل في عقد مبنى المحطة لان التصاميم الموضوعة في السبعينات اصبحت لا تخدم احتياجات الطيران المدني حاضرا ومستقبلا.

وقد تم وضع تصاميم جديدة للمطار تتناسب مع احدث المتطلبات التقينة لمطلع القرن الحادي والعشرين ولحركة تتعدى ستة ملايين راكب في السنة. ويتم الآن تلزيم هذه الاعمال عن طريق مناقصة عالمية وتشتمل بالاضافة الى مبنى المحطة على مبان للضيوف الرسميين وللطيران الخاص وفندق ومنطقة واسعة للسوق الحرة ومواقف للسيارات ومركز للبريد ومبنى للتموين ومدرجين جديدين.

كذلك بوشر بتطبيق قرارات الحكومة في تنفيذ المدرج الشرقي والعديد من الاعمال الملحة مثل معالجة مشكلة صرف المياه وتوسعة وتأهيل الابسطة المتحركة واعمال التكييف والدهان ومنع النش لجعل المطار الحالي قادرا على خدمة الحركة ريثما تنفذ اعمال التطوير بموجب التصاميم الجديدة.

المرافئ البحرية:

مرفأ بيروت والمرافئ الاخرى: لقد اجري مسح اضرار لمرفا بيروت ووضع على أساسه برنامج مدته ثلاث سنوات لاعادة تأهيل هذا المرفق الحيوي الذى فقد جميع تجهيزاته تقريبا خلال السنوات الأخيرة واصابته اضرار كبيرة نتيجة الاعمال الحربية ونتيجة تراجع اعمال الصيانة.

ويتم الآن اعداد الدراسات وتلزيم المرحلة الاولى من اعمال تأهيل المرفأ التي ينتظر أن يبدأ

تنفيذها في شهر حزيران من عام ١٩٩٤. تقوم الاجهزة المختصة في ادارة مرفأ مرسيليا بوضع الدراسات اللازمة، وتقدر قيمة الاعمال التي سوف تنفذ في المرحلة الاولى بمبلغ ٥٠ مليون دولار بتمويل من البنك الاوروبي، وهي تشمل الاعمال المدنية وبعض التجهيزات الاساسية.

ومن المتوقع ان يبدأ هذا العام ترميم واعادة تأهيل المرافئ الاخرى في طرابلس وجونيه وصيدا وصور بعد ان تستكمل التحضيرات اللازمة للتمويل من الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ ١٠ ملايين دولار لهذا الغرض.

المناطق الحرة: تولي الحكومة اهتماما خاصا للمناطق الحرة في المرافئ اللبنانية. لذلك قررت اعداد وتجهيز المستودعات لمضاعفة طاقة التوزيع في المنطقة الحرة، وبدأت باجراء الدراسات لتوسيع هذه المنطقة. وفي مرفأ طرابلس تم اعداد مساحة اضافية تبلغ حوالي ٧٥٠٠٠ متر مربع بالاضافة الى المساحة الحالية. ان تشجيع تجارة الترانزيت البري والبحري يتواكب مع مشاريع تأهيل المرافئ اللبنانية التي تتطلع الى استعادة دورها في شرق البحر المتوسط باعتبارها بوابة للشرق وقاعدة تنطلق منها الخبرات اللبنانية لتأخذ مداها الواسع في السوق العالمية.

قطاع النقل:

السكك الحديد: تم توقيع عقد دراسة مشروع سكك الحديد مزدوج من صور الى طرابلس حتى الحدود السورية مع شركة فرنسية بقيمة ٦,٤ مليون فرنك فرنسي وستنهي الدراسة في آذار ١٩٩٤.

السير والنقل المشترك: تم التعاقد لتأمين قطع غيار لتأهيل الاوتوبيسات الموجودة وتم تلزيم اشغال ترميم مستودعات مار مخائيل، وتم تحضير دراسة لتعميم النقل في كافة المحافظات على ان يتم التلزيم تدريجيا خلال آذار ونيسان ١٩٩٤.

كما تم التعاقد مع مؤسسات استشارية متخصصة لاجراء دراسة شاملة لتنظيم حركة السير في منطقة بيروت الكبرى ستظهر نتائجها الاولى خلال ثلاثة اشهر لتحديد القواعد في تصميم الطريق الدائري والطرقات الرئيسية المتفرعة منه، وتليها خلال ستة اشهر نتائج دراسة اتجاهات السير وحلول التقاطعات الرئيسية. وينتهي العمل في الدراسة الشاملة في منتصف سنة ١٩٩٥ وتكون بمثابة المرجع الاساسي لمجميع قضايا السير والنقل المشترك.

الاشغال العامة:

الطرق: تم ترميم وفلش ما يقارب الف كيلومتر من مجموع شبكة الطرق المصنفة في لبنان والتي يبلغ طولها ٧٠٠٠ كلم، وبلغت قيمة الاشغال التي لزمتها وزارة الاشغال في مختلف المناطق ٥,٤٦ مليار ليرة لبنانية، تضاف الى ذلك مشاريع بقيمة ١٢ مليار ليرة قيد التلزيم وذلك

فضلا عن حوالى ١١ مليار ليرة مجموع مخصصات السادة النواب بمقدار مائة مليون ليرة لكل نائب تم توزيعها على مناطقهم، وكذلك مبلغ عشرة مليارات ليرة انفقت في مناطق التهجير.

المباني الحكومية: تم اجراء مسح شامل للاضرار اللاحقة بجميع المباني الحكومية في العاصمة وفي مختلف المناطق اللبنانية. وقد جرى تحضير ملفات التلزيم ورصد المبالغ اللازمة. ومن المتوقع ان تتم معظم اعمال الترميم خلال العام ١٩٩٤. تبلغ تكاليف هذا المشروع ٣٦ مليون دو لار سيمول الصندوق السعودي للتنمية جزءا منها بمبلغ ٩,٥ مليون وستغطى بقية التكاليف من موازنة ١٩٩٤ و١٩٩٥.

اجراءات تنظيمية:

ان تنظيم العمل في وزارة الاشغال يتطلب بعض الاجراءات التي بوشر بتنفيذها:

١ ـ اجراء مسح شامل للطرقات لوضع برنامج شامل لترميم الطرقات الرئيسية والفرعية في جميع المناطق اللبنانية. ان تحقيق برنامج من هذا النوع يتطلب مستوى اعلى من التعاون على اساس علمي بين وزارة الاشغال والسادة النواب للوصول بناء للطرقات يتجاوز اعمال الترقيع التي تتم الان وتتكرر كل عام دون تحقيق طرقات ذات ديمومة طويلة الامد.

٢ ـ اعادة تصنيف مقاولي الابنية العامة ومقاولي الطرقات للدرجة الاولى والدرجة الثانية بالتعاون مع الاجهزة الرسمية المعنية والنقابات المختصة لوضع حد للمتاجرة بالعقود وضمان حصر المقاولات والتلزيمات بالمقاولين الجديين ومن أجل ضمان رفع مستوى التنفيذ لدى الجميع.

٣ ـ تصنيف المكاتب الاستشارية لجميع الاعمال الهندسية بالتعاون مع الاجهزة الرسمية المعنية والنقابات المختصة كي لا يتم استخدام هذه المكاتب الا حسب امكانيات كل منها.

إن اعادة تصنيف المقاولين والاستشاريين يجب أن يكون عملية دائمة للسماح للمؤسسات التي تحسن اوضاعها التقنية والادارية بالانتقال من مرتبة الى مرتبة أعلى.

إن هذا العمل يساهم بشكل عام في تطوير القدرات المحلية على العمل كما أنة يدفعها لبذل مزيد من الجهد كي تستطيع المنافسة على المستوى المحلي والعالمي. وان حكومتنا تعتبر ان تنمية القدرات البشرية جزء اساسي من عملية التنمية الشاملة.

الاسكان:

لقد تم الحصول على قروض خارجية لتمويل اعادة بناء المساكن المدمرة وترميم المساكن المتضررة من قبل اصحابها، بما مجموعة ٧٥ مليون دولار اميركي على ان يتم استرداد الدين على

فترة خمسة عشرة سنة وبفوائد مخفضة. وسيتم دفع هذه المبلغ للمستفيدين بواسطة بنك الاسكان وبعض البنوك التجارية. وكما تعلمون، فان بنك الاسكان سيعاد تنظيمه حسب القانون الذي صدر مؤخرا، وسيباشر اعماله حالما تتم عملية التنظيم المتوقع انهاؤها في أوائل الصيف القادم.

أما المشاريع التي تم تنفيذها او هي قيد التنفيذ من قبل وزارة الاسكان والتعاونيات خلال عهد الحكومة الحالية فهي:

اولا: قروض بقيمة ٧ مليارات و٨٨٤ مليون ليرة لبنانية لاعادة بناء ترميم ١٧٣٢ مسكنا متضررا من جراء الاحداث.

ثانيا: قروض بقيمة ٣٣ مليار ليرة لبنانية لبناء أو شراء ١٨٥٦ مسكنا جديدا.

ثالثا: تنفيذ شبكات مجاري صحية في ٣٨ موقعا في مختلف المناطق اللبنانية بقيمة تتعدى ٥,٤ مليار ليرة لبنانية.

رابعا: دراسة شبكات المجاري الصحية وبرك الترسيب في ٣٢ بلدة وبكلفة اجمالية تصل الى مليار و١٨٧ مليون ليرة لبنانية.

خامسا: مسح وفرز وضم وكيل العقارات والمباني لعقارات المصلحة الوطنية للتعمير الملغاة، تمهيدا لتمليكها نهائيا أو لاقامة مشاريع اسكانية. وتشمل هذه العملية ٦٦ بلدة وبكلفة تتعدى ٧٤٢ مليون ليرة.

مشروع انماء الضواحي وانشاء الاتوستردات:

لقد سمح اصدار القانون رقم ٢٤٦ بالانطلاق انطلاقة كبيرة في البدء بأعمال رفع مستوى الخدمات في العاصمة وضواحيها. لقد اصيبت هذه الخدمات بتراجع خطير في سنين الحرب بسبب الانعدام الكامل لاعمال التأهيل والصيانة الدورية وازدياد الكثافة السكانية.

لذلك كلفت الحكومة المجالس التنفيذية المتخصصة بالشروع الفوري في تنفيذ المشاريع التي ينص عليها القانون ٢٤٦ لرفع مستوى الخدمات التي تشمل تأهيل وتجديد شبكات صرف مياه الامطار والصرف الصحي ومياه الشرب وتأهيل الجسور وانارتها وتزفيت الشوارع ورصف الارصفة وتأهيل الانارة العامة والحدائق ومحطة التسفير في جادة شارل الحلو. وقد تم البدء بتنفيذ اعمال تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار في الضاحيتين الجنوبية والشمالية، ووضعت قيد التنفيذ اعمال بقيمة ٢٦ مليون دولار في مدينة بيروب تنتهي جميعها في بداية العام ١٩٩٥. وبوشر بوضع التصاميم الهندسية للطرق المحيطة ببيروت والمؤدية اليها كي يبدأ التلزيم في الاشهر الاولى من العام الحالي.

ويجري تلزيم تنفيذ الاتوستراد من جسر الدامور الى معمل الكهرباء في الجية بمبلغ حوالي ٢٥ مليون دولار، ومن شكا الى طرابلس بمبلغ حوالي ٢٠ مليون دولار بعد ان تم تأمين التمويل الميسر لهما من الصندوق السعودي للتنمية. كما يجري تحضير ملفات التلزيم واجراءات تحويل مواقع الاشغال الى الملك العام بالاستملاك المباشر أو بالضم والفرز للاقسام التالية:

- الجية ـ نهر الاولي ـ نهر الزهراني.
- ضمن مدينة طرابلس من بوليفار الميناء الى نهر ابو علي.
- الاتوستراد العربي من الحدث الى المصنع.

والجدير بالذكر ان المشاريع قيد التنفيذ ما هي الا نقطة بداية لبرنامج شامل للتأهيل ورفع مستوى الخدمات وانشاء الاتوسترادات يمتد على فترة عشرة سنوات وتبلغ قيمتها ١٩٩٣ مليون دولار اميركي. فالاعمال المتبقية هي في طور اعداد الدراسات اللازمة لها عبر دور الاستشارات المتخصصة، وعلى سبيل المثال سيتم خلال الاسابيع القادمة تلزيم معالجة مقطع نهر الكلب لحل عقدة السير التي يعاني منها الكثير من المواطنين وبكلفة قد تصل الى ٣٠ مليون دولار ووصلتي اوتيل ديو ـ العدلية، والاشرفية ـ النهر ـ سن الفيل، تصل كلفتهما الى ١٧ مليون دولار ممولة بقرض ميسر من الصندوق السعودي للتنمية. كذلك سيتم تلزيم بناء مسلخ في العمروسية بقيمة ١٠ ملايين دولار وانشاء محطة تحويل كهربائية للضاحية الجنوبية بقيمة ٢٠ مليون دولار.

بالاضافة الى ما تقدم، هناك مشاريع مقترحة للعاصمة تبلغ نفقاتها ما يعادل ١٩٤ مليون دولار سيتم تنفيذها خلال عامين على الاكثر اعتبارا من العام ١٩٩٤.

وهذه المشاريع تتعلق: اما باكمال تنفيذ الاشغال الجاري تنفيذها حاليا في مرحلتها النهائية والتي تتعود لمحطة التسفير في المدخل الشرقي ولمدخل بيروت الجنوبي ـ الشرقي (قصر العدل ـ العرموني) بقيمة اجمالية قدرها ١٠ ملايين دولار، واما بتنفيذ بعض المشاريع المقررة والتي لم يباشر بها بعد والتي تعود لاكمال المخطط التوجيهي العام في مدينة بيروت.

الشؤون الاجتماعية:

ان المشاريع التي تنفذها الوزارة تشمل مشاريع انمائية واجتماعية في الريف والمدن، استنادا الى الاعتمادات المرصدة في موازنة ١٩٩٣ ومنها:

- بناء مركز خدمات انمائية في حوش الأمراء في زحلة، ومركز خدمات انمائية في المينا بطرابلس، انشاء وتنفيذ اقنية ري في قرطبا وبناء نادي ثقافي اجتماعي في بسوس عاليه، مع

الاشارة ان الأهالي يشاركون في المساهمة (نقدا وعينا) بمعدل لايقل عن ثلاثين في المئة من قيمة المشروع.

- اداء خدمات رعائية واسعة تتمثل بالرعاية الداخلية والتعليم والتاهيل والتدريب المهني للاولاد والرعاية للعجزة، اذا بلغ عدد المسعفين ١٥٤,٢٤ من كافة الفئات.
- تعليم حوالي ٣٠٠٠ معوقا، يتدرب منهم مهنيا ٩٣٤، كما عاين المركز المختص للصحة العقلية في الوزارة خلال عام ١٩٩٣، ٧٠٧ حالات.
- تنفيذ حوالي ١٤٣ مشروعا يشمل مراكز صحية، اجتماعية، مراكز خدمات اجتماعية ومراكز خدمات تربوية، وذلك من خلال تنفيذ عقود مشتركة مع الجمعيات والهيئات الاهلية التي بلغ عددها ١٠٩.
- استلام المساعدات والهبات وتوزيعها على المهجرين والمتضررين في كافة المناطق اللبنانية. وذلك لكون الوزارة جهازا تنفيذيا للهيئة العليا للاغاثة.
- تنفيذ العقد المشترك مع برنامج الاغذية العلمي بهدف الاستمرار بتحسين مستوى الوضع الغذائي للمسعفين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية. بحيث يستفيد يوميا من المشروع حوالي ٤٦ الف شخص وتقدر قيمة المواد الغذائية المقدمة بحوالي ٦ مليار ليرة.
- دمج المعاقين في المجتمع، اذ نفد الجزء الاول من البرنامج بدمج حوالي ٢٠ معاقا في شركة كهرباء لبنان على ان يتم دمج ٦٠ معاقا اضافيا خلال السنة الحالية.

في الدفاع الوطني:

مع انطلاقة مسيرة اعادة بناء المؤسسة العسكرية، تم وضع برامج محددة تهدف الى النهوض بهذه المؤسسة لتعود وتأخذ دورها الوطني المرتجى. فاستكملت عملية دمج العسكريين بحيث بلغ عدد الذين شملتهم هذه العملية اضافة الى ما سبق تحقيقه، حوالي ٠٠٠,٢٠ رقيب وفرد، الامر الذي ساهم في ترسيخ اطر الوحدات والقطع والالوية العسكرية الوطنية. وانصب الجهد ايضا على ترسيخ العمل المؤسساتي، ومتابعة زيادة مقدرات الجيش من خلال تنفيذ قانون خدمة الحلم، فتم استدعاء دفعتين وتدريبهما وتوزيعهما على الوية وحدات الجيش.

كما استمر تنفيذ مشاريع ترميم الثكنات وشراء الاجهزة الضرورية ضمن برامج محددة وضمن امكانات الدولة المالية.

كما ادى الجيش دوره الامني المطلوب، في مؤازرة القوى الامنية الاخرى مم قلص عمليات

التهريب والقرصنة البحرية. ولم يقصر الجيش عن القيام بواجبه الوطني في التصدي للاعتداءات الاسرائيلية بكل ما لديه من امكانات.

في وزارة الداخلية:

على صعيد الاجهزة الامنية، فان الجهود كانت مكثفة وفعالة لكشف المجرمين وملاحقتهم، كما بذلت جهود ملحوظة في مجالات مكافحة المخدرات، وقمع المخالفات، ومكافحة سرقة السيارات التي انخفضت بنسبة ٧٥ بالمئة.

وقد اعدت الوزارة مشروعا متكاملا لتطوير وتجهيز قوى الامن الداخلي ليتمكن من القيام بواجبه الامني المتزايد، يلحظ اعمال المكننة في مختلف الاجهزة التابعة لوزارة الداخلية.

وحقق الدفاع المدني انجازات تقنية وعملانية بارزة، من خلال مكافحة ٣٤٠٠ حريق و١٨٠٠ مهمة اسعاف وعملية انقاذ وخدمات اجتماعية مختلفة، سقط بنتيجتها شهداء اثناء تأديتهم لواجبهم.

وبالنسبة الى معهد تدريب قوى الامن الداخلي: تدرك الحكومة اهمية زيادة العديد والتدريب لقوى الامن الداخلي. لذلك عمدت الى التعاقد مع مؤسسة استشارية مختصة لوضع التصاميم لمعهد تدريب قوى الامن الداخلي وسيجهز هذا المعهد لتدريب ٢٠٠٠ عنصرا في وقت واحد. ومن المتوقع ان يبدأ العمل في تنفيذ هذا المشروع في صيف ١٩٩٤ وان ينتهي التنفيذ خلال ثلاث سنوات بعد ذلك، وتقدر التكاليف بمبلغ ٦٠ مليون دولار اميركي.

الشؤون البلدية والقروية:

وعلى صعيد الشؤون البلدية والقروية، ان انشاء الوزارة الجديدة يبشر بتنشيط عمل قطاع له دور أساسي في تطوير الحياة العامة، وتأمين مشاركة المواطن في المسؤوليات. وتم انشاء عشر بلديات جديدة، واعداد مشروع تعديل قانون الرسم البلدي، ومشروع مرسوم تعديل اصول المحاسبة في البلديات واتحاد البلديات. وتم انجاز قرارات توزيع المساعدات على البلديات واتحادات البلديات والقرى التي ليس فيها بلديات.

قطاع النفط والصناعة:

١ ـ في مجال النفط:

ان مصفاة طرابلس، حيث تتوفر الطاقة التخزينية والمصب وشبكة الانابيب والموارد البشرية، فان تأهيلها وتوسعة طاقتها الى ٥٠ الف برميل يوميا سيكون لهما مردود اقتصادي مهم. وان هذا يتطلب تمويل في حدود ٨٠ مليون دولار يمكن تأمينه عن طريق انشاء شركة مختلطة بين الدولة

والقطاع الخاص. اما مصفاة الزهراني فان دراسة المردود الاقتصادي لاعادة تشغيلها قد قارب على الانتهاء.

ان الوزارة قد حققت عملية مسح شامل، شملت خزانات المحروقات للقطاع الخاص والصهاريج ومحطات البنزين ومحطات تعبئة الغاز، ووضعت مواصفات نموذجية لتطبق على هذا القطاع بغية تصحيح اوضاعه.

٢ ـ في مجال الصناعة:

ارسل الى مجلس النواب مشروع قانون لانشاء مصرف الانماء الصناعي والسياحي، كما توفرت مساعدات اجنبية لاجراء المسح الصناعي في اوائل ١٩٩٤، واعادة تجهيز معهد البحوث الصناعية، ومؤسسة المقاييس والمواصفات.

قطاع الزراعة:

تعمل وزارة الزراعة جادة للوصول الى تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتوفير التغذية الصحية وخلق فرص العمل في الوقت نفسه. ولقد وضعت خطة ثلاثية تمتد على السنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥ وبدأ العمل فعليا في النواحي التالية:

اولا: تفعيل العمل بالروزنامة الزراعية حماية للانتاج الزراعي من المزاحمة الاجنبية. وعقد الاتفاقات التجارية الزراعية مع بعض الدول العربية لتسهيل تصريف الانتاح الزراعي وتطبيق سياسة اسعار تشجيعية ساهمت في زيادة دخل المزارع.

ثانيا: تقوم الوزارة بالتعاون والتنسيق مع وزارة المالية ووزارة الموارد المائية والكهربائية ومجلس الانماء والاعمار بالاتصالات اللازمة مع البنك الدولي ومنظمة الاغذية والزراعة في الامم المتحدة لوضع المخطط الشامل لمشاريع الري في لبنان بدءا بمشروعي اليمونة والقاسمية بكلفة تصل الى خمسين مليون دولار تليها مشاريع الري في الضنية وعكار ونهر ادونيس ومشروع الليطاني ونهر الباروك بكلفة ١٥٠ مليون دولار.

ثالثا: في حقل التعليم الزراعي: فبالاضافة الى المدرستين الزراعيتين في الفنار وبعقلين فلقد بوشر التدريس في المدرسة الزراعية في الخيام واستؤنف في مدرسة عمر المختار ريثما يتم الانتهاء من تأهيل مدرسة ناصرية رزق في مطلع العام الدراسي القادم.

في الاعلام الرسمي:

حققت وزارة الاعلام ابتداء من كانون الاول ١٩٩٢ تطورا نوعيا في ما خص ثلاثة مجالات:

- الاول: التعاطي مع وسائل الاعلام والعاملين فيها.
- الثاني: اعادة تأهيل وحداتها وتعزيز خدماتها.
- الثالث: العلاقات مع الدول العربية والاجنبية.

في المجال الاول، اقامت وزارة الاعلام حوارا مستمرا ومفتوحا مع وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمقروء بهدف ايجاد مشروع قانون لتنظيم الاعلام المرئي المسموع من جهة، ولتعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٤ من جهة ثانية، ولدراسة متطلبات النقابات المهنية العاملة في ميدان الاعلام.

في المجال الثاني، نفذت وزارة الاعالم خطة عمل تدريجية لاعادة تأهيل وحداتها وتم تحقيق الآتي:

تم تأمين تجهيزات تقنية لمحطة الارسال الاذاعي في عمشيت لتقوية الارسال من جهة ولصيانة المعدات التي مضى عليها اكثر من ٣٠ سنة. وباشرت الوزارة باعادة تجهيز المحطة وتأهيلها وقد بدأ البث التجريبي على جزء من الاجهزة الجديدة في ١٧ كانون الثاني ١٩٩٤. والخطوة الثانية تقوية الارسال في محطة رأس بيروت واستحداث محطة بث «اف. أم» جديدة لبث البرنامج العام باللغة العربية.

أما في مجال آخر، فقد بدأ العمل في اعادة تجهيز استوديوهات الاذاعة بمعدات جديدة تحل محل المعدات القديمة التي مضى عليها اكثر من ٢٥ سنة. وتم في هذا الاطار وبالتعاون مع الحكومة الفرنسية تجهيز استوديو للارسال بواسطة الـ «أف. أم» للبرنامج الفرنسي، كما تسلمت الوزارة معدات تقنية اذاعية وتلفزيونية من الحكومة الفرنسية جرى تركيبها في محطة الصنائع وفي تلفزيون لبنان.

طبقت في الوكالة الوطنية للاعلام خطة اعلامية شاملة وفرت تغطية واسعة لكل الاحداث اللبنانية والاقليمية والدولية المتصلة بلبنان وبازمة المنطقة وتكاد تكون الوكالة المصدر الأساسي لوسائل الاعلام اللبنانية الذي يتمتع بالمصداقية والحضور والشمولية.

وتم انجاز الدراسة الفنية لاعادة تأهيل مركز الابراق بواسطة التلبرنتر ليصار الى توزيع نشرات الوكالة بواسطة «التيكرز» مثل باقي وكالات الانباء العالمية، وسيبدأ العمل به خلال الشهر الثاني من ١٩٩٤.

في المجال الثالث، تم تعزيز علاقات وزارة الاعلام مع مثيلاتها في عدد من الدول الشقيقة والصديقة وارسيت قواعد واسس للعمل تقوم على التعاون وتبادل الخبرات والكفاءات الاعلامية

وتسلم معدات كهبات. وتندرج في هذا الاطار العلاقات الاعلامية المميزة مع سوريا، واتفاق التعاون مع كل من الكويت وقطر والبحرين، وكذلك اتفاق التعاون مع فرنسا عبر محطة الاذاعة (R F I) ومحطة التلفزيون (T V). وستتسلم وزارة الاعلام من (R F I) خلال ٤٥ يوما معدات بث بقوة ١ ـ ١٠ كيلوات على (F M) لتضعها في خدمة بث برامجها.

والوزارة في صدد استكمال اسس التعاون مع جمهورية مصر العربية والامارات وسلطنة عمان والاردن وبريطانيا.

العدل:

عندما تألفت هذه الحكومة، كان القضاء في وضع احباط ناتج عن طول معاناة، وكان عدد كبير من القضاة قد تقدم باستقالته تعبيرا عن عدم رضاه عن الاوضاع السائدة.

تصدت الحكومة لموضوع القضاء انطلاقا من حرصها على ضمان وتعزيز استقلاليته وعلى توفير اسباب الحياة اللائقة للقضاة، فتقدمت بمشروع، اصبح قانونا بعد اقراره من مجلسكم الكريم ادى الى فصل القضاء عن ادارات الدولة، كما عمدت الى رفع قيمة مساهمة الدولة في صندوق تعاضد القضاة بحيث يستطيع الصندوق تأمين تقديمات اجتماعية يفيد منها جميع المنتسبين اليه.

وقد تمكنت وزارة العدل، من خلال تعاملها مع الهيئات القضائية المختصة، على ارساء قواعد ثابتة وعميقة لكيفية التعامل بين السلطتين الاجرائية والقضائية تقوم على التعاون والتنسيق وفق ما نص عليه الدستور. ترتب على ذلك ان استقرت الاوضاع في سلك القضاء وعادت المحاكم تعمل بصورة طبيعية، في جميع المناطق وعلى كافة المستويات، لكي تقوم بدورها في نشر العدالة وتكريس قيام دولة القانون.

اما على صعيد التشريع، فان وزارة العدل اخذت تستعيد دورها كمرجع لاعداد النصوص القانونية والتنظيمية وقد انشئت فيه لجنة لتحديث القوانين تضم عددا من كبار رجال القانون تعاون الوزير والاجهزة القائمة في الوزارة لجعل تشريعاتنا مواكبة لحاجات المجتمع.

وان الحكومة تعتز بأنها اعدت مشروع القانون المتعلق بانشاء المجلس الدستوري الذي ادى الى وضع نص المادة ١٩ من الدستور موضع التنفيذ وادخل لبنان في دائرة الدول المتقدمة التي تحرص على انسجام قوانينها مع المبادئ والقيم الدستورية.

وزارة العمل:

واجهت وزارة العمل خلال عام ١٩٩٣ وضعا صعبا نتج عن ازدياد الخلافات بين ارباب العمل

والعمال من جهة وتزايد الطلب على اليد العاملة الاجنبية ومزاحمة اليد العاملة اللبنانية في حقول عديدة. فعمدت الوزارة لمواجهة هذه المسائل الى تصنيف لجنة لوضع قانون عمل جديد وهو الآن قيد التحضيرالنهائي لاصدار قانون عمل حديث يتماشى مع المتطلبات العصرية والاتفاقات الدولية واجتهادات المحاكم.

وعلى صعيد ضبط عمل الاجانب فقد عمدت وزارة العمل الى وضع مشروع قانون لزيادة الغرامة على المخالفات التي يقترفها رب العمل بتشغيل الاجانب في مهن محفوظة قانونا للبنانيين ولذلك عمدت الى طلب تعديل ملاكها لزيادة عدد المفتشين بما لا يقل عن خمسين مفتشا لضبط هذه الاوضاع.

وفيما يتعلق بتأمين فرص العمل للبنانيين وتأمين حاجة سوق العمل من الاجانب وما يتطلبه ذلك من دراسة عامة لسوق العمل وتحديد وتصنيف المهن فان الوزارة تقوم حاليا بالتفاوض مع البنك الدولي بواسطة مجلس الانماء والاعمار لتأمين وضع هذه الدراسة الشاملة. ووضعت مخططا لاعادة تشغيل مركز التدريب في الدكوانة والذي توقف منذ بداية الاحداث وهي تأمل بالمباشرة لدورات تدريبية في مطلع الصيف القادم بعد ان امنت له الامكانات المادية اللازمة والامكانات البشرية. وأمنت الاعتمادات اللازمة لمساعدة مؤسسات التدريب المهني الخاصة في المحافظات وذلك ريثما تتمكن الوزارة من انشاء مراكز تدريب مهني في المناطق اللبنانية.

لقد قامت الوزارة خلال ١٩٩٣ بحل العديد من الخلافات بين العمال وارباب العمل الفردية والجماعية عن طريق الوساطة وتلافت بذلك الكثير من الاضرابات العمالية بالاضافة الى المشاركة الفعالة في حل قضية الاجور والتقديمات ألاجتماعية للعمال.

كما انها تقوم حاليا بمتابعة العمل النقابي وتضع له أطرا وانظمة لتحديث العمل النقابي والهيكلية النقابية بما يتفق مع الاوضاع والاتفاقات الجماعية.

وتقوم الوزارة حاليا باعادة تفعيل دور المؤسسة الوطنية للاستخدام الذي توقف طيلة الاحداث لتتولى من جديد تنظيم سوق العمل في لبنان عن طريق استحداث مكاتب عامة للاستخدام في مختلف المناطق. لقد تمكن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من تحقيق نقلة نوعية على صعيد ضبط العمل الاداري مما عزز الجباية وخفف العجز المتراكم عن السنوات السابقة وقد رفعت وزارة العمل مساهمتها السنوية لتغطية النفقات من مليار ليرة عام ١٩٩١ الى ٢٧ مليارا عام ١٩٩٢ والى ٣٦ مليارا عام ١٩٩٣.

السياحة:

على صعيد السياحة، كانت مواجهة التحدي كبيرة، لان قطاع السياحة ككل كان يعاني من شبه شلل للاسباب المعروفة. ولكن لبنان، البلد السياحي ذو التقاليد العريقة في هذا المجال، لا يمكنه ان يهمل قطاعا اساسيا في مرحلة اعادة البناء. فتركز عمل الوزارة على صعد عدة، والشروع في تنفيذ الخطة السياحية العامة التي تم اقرارها في مجلس الوزراء، فاعيد فتح مغارة جعيتا، وجرى التعاقد مع شركة لترميم واعادة بناء وتجهيز استراحة صور، وبوشر العمل لترميم واعادة تجهيز المكاتب السياحية في الداخل بما فيها مكتب استعلامات المطار، واعيد تنظيم مكاتب الخارج.

وبالتعاون مع وزارة التعليم المهني والتقني ونقابات القطاع السياحي اعد مشروع للتدريب، وكذلك اعيد احياء مدرسة الادلاء السياحيين، والمصرف الوطني للانماء الصناعي والسياحي، وانشاء مركز للمعلوماتية في وزارة السياحة. كما وضع مشروع للاعفاءات الفندقية ومشروع زيادة عامل الاستثمار في القطاع الفندقي، وزيادة المواقع السياحية.

وتم اشراك لبنان في معارض ومؤتمرات سياحية عديدة، ووقع لبنان اتفاقا سياحيا مع سوريا وآخر متعلق بالبرنامج التنفيذي للاتفاق الثلاثي السياحي اللبناني السوري الاردني.

شؤون المغتربين:

بالنسبة الى المغتربين، وبعد انشاء الوزارة جرى الاطلاع على واقع الاغتراب اللبناني، ورأت الوزارة من الاهمية بمكان هذا الاغتراب الذي يمثل على الاقل نصف المجتمع اللبناني يستحق الاهتمام، ومن ثم ربطه بمؤسسة تديرها هيئات اغترابية سليمة بالتشاور والتعاون مع وزارة المغتربين.

ان الهدف هو تحويل الاغتراب الى مؤسسة، حتى لا يكون النصف المغترب مفككا، وذلك من ضمن مؤسسة توحي بالثقة وتعمل بالتعاون مع وزارة المغتربين.

قصر المؤتمرات:

حاجة بيروت الى مركز للمؤتمرات والمعارض والاجتماعات العربية والدولية تتأكد يوما بعد يوم ضمن خطة جعل العاصمة مركزا ثقافيا وحضاريا وماليا وسياحيا وتجاريا. لذلك تنوي الحكومة توجيه الدعوة الى الشركات المتخصصة في هذا النوع من المنشآت للاشتراك في مباراة لتصميم وتنفيذ وتمويل وتشغيل مركز مؤتمرات مع فندق من الدرجة الاولى لا تقل غرفه عن خمسمائة ولا تزيد عن الف غرفة مع الأجنحة الضرورية.

تقدر المساحات المبنية بربع مليون متر مربع بكلفة ثلاثمائة مليون دولار اميركي، وتتوقع الحكومة ان يتم انجاز التصميم في مطلع الصيف المقبل حيث يبدأ التنفيذ والذي سيستغرق ثلاث سنوات.

التمويل الخارجي للمشاريع الاعمارية والانمائية:

ان حكومتنا استطاعت ان تضع موضع التنفيذ اتفاقيات معقودة سابقا واتفاقيات عقدتها هي، بحيث تبلغ مجمل قيمة المشاريع التي تنفذها بالتمويل الخارجي مبلغ ١٥٠٠ مليون دولار موزعة كما يلي:

الصندوق العربي	١٠٠ مليون دولار	للكهرباء والاسكان واعادة المهجرين
الصندوق السعودي	٢٣٠ مليون دولار	للطرق والتربية والصحة العامة والاسكان والمباني الحكومية والجامعة اللبنانية والمياه والصرف الصحي والمرافئ والتعليم العالي
الصندوق الكويتي ودولة الكويت	١١٤ مليون دولار	للكهرباء والبريد والمواصلات والمياه والتربية
صندوق ابو ظبي ودولة الامارات	٣٠ مليون دولار	للاسكان واعادة المهجرين والمباني الحكومية
البنك الاسلامي	٣٧ مليون دولار	للبريد والتربية والصحة العامة
البنك الدولي	١٧٥,٥ مليون دولار	للكهرباء والمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والتعليم المهني والتقني والاسكان واعادة المهجرين وادارة تنفيذ الخطة
المجموعة الاوروبية والبنك الاوروبي للتثمير	٢٦٦,٥ مليون دولار	للكهرباء والمياه والصرف الصحي والمرافئ والنفايات الصلبة والتعليم المهني والتقني والاسكان واعادة المهجرين وادارة وتنفيذ الخطة
منظمة الامم المتحدة	٧ ملايين دولار	للمعونة التقنية في القطاعات المختلفة
برنامج الامم المتحدة الانمائي	١٩ مليون دولار	للمعونة التقنية في القطاعات المختلفة

منظمة الاغذية ٣ والزراعة (فاو)	٣ ملايين دولار	للزراعة والري
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٠ مليون دولار	للزراعة والري
صندوق منظمة الدول المصدرة للبترول	١٥ مليون دولار	للصحة العامة والزراعة
فرنسا	٥٦,٥ مليون دولار	للكهرباء والمياه
بلجيكا	١,٥ مليون دولار	غير محدد بعد
المانيا	١٣ مليون دولار	للتربية والصرف الصحي
ايطاليا	٣٩٤ مليون دولار	للكهرباء وقطاعات مختلفة
اليابان	١,٥ مليون دولار	للمعونة التقنية في التربية والزراعة والري
سلطنة عمان	١٥ مليون دولار	للثقافة والتعليم العالي
قطر	١ مليون دولار	للمباني الحكومية
سوريا	١ مليون دولار	للاسكان واعادة المهجرين
الولايات المتحدة	٩ مليون دولار	للصحة العامة
المجموع	**١٥٠٠ مليون دولار**	

كما تم التفاهم المبدئي لتمويل اضافي كما يلي:

الصندوق العربي	٢٠٠ مليون دولار	للكهرباء والمياه والصرف الصحي
الصندوق الكويتي	١٢٠ مليون دولار	للمطار والمياه والصرف الصحي
فرنسا	٤٥٠ مليون دولار	للكهرباء
البنك الدولي	١٥٠ مليون دولار	للصحة والتربية والري
المجموع	**٩٢٠ مليون دولار**	

اعمال مجلس الانماء والاعمار:

ان تنفيذ برنامج الحكومة الذي يتضمن هذا العدد الكبير من المشاريع التي تطرح للتلزيم والتنفيذ في وقت واحد يتطلب المزيد من تضافر الجهود والتنسيق بين جميع الوزارات والاجهزة المعنية. كما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة للتأكد من حسن الاداء على صعيدي الدراسات الهندسية وألاعمال التنفيذية.

ان تلزيم هذه المشاريع يتم بواسطة مناقصات عامة، دولية او محلية حسب حجم المشروع ومواصفاته الفنية. ولا يتم اللجوء الى اساليب غير المناقصات الا في حالات نادرة تفرضها ظروف قاهرة.

يمارس مجلس الانماء والاعمار مهامه المنصوص عليها في القانون والمتعلقة بالتخطيط والتمويل والتنفيذ وبتكليف من مجلس الوزراء في كل حالة من الحالات وكأداة له.

لقد استطاع مجلس الانماء والاعمار وضع خطط عامة وقطاعية وتأمين مبالغ هامة من التمويل الخارجي والداخلي لعدد كبير من المشاريع التي تتعدى قيمتها مبلغ ٧,٢ مليار دولار، وبدا بتلزيم وتنفيذ هذه المشاريع بمستوى عال من الجدية والاجراءات العلمية.

يشرف على اعمال مجلس الانماء والاعمار مجلس ادارة مؤلف من ١٢ عضوا، ويضم جهاز العاملين مجموعة من المهندسين والاقتصاديين والقانونيين وغيرهم. بالاضافة الى العاملين الاخرين في الجهاز المساند. ويتشكل تنظيم جهاز العاملين فيها من اربع ادارات مستقلة، وهي:

- ادارة البرامج للتخطيط.
- ادارة المشاريع التنفيذ.
- ادارة المالية والمحاسبة.
- الادارة القانونية والادارية.

إن تزايد المشاريع والمهام تزايدا كبيرا في المرحلة تتطلب اتخاذ عدد من الاجراءات التي بوشر بها فعلا وهي:

١ ـ زيادة الكوادر الفنية العاملة في مجلس الانماء واللاعمار من أجل توفير القدرة على متابعة المشاريع اداريا وماليا وهندسيا.

٢ ـ التعاقد مع مؤسسات عالمية متخصصة مثل فاريتاس وغيرها لمراقبة اعمال التصميم الهندسي والاعمال التنفيذية في المشاريع والعقود وذلك للتحقق من النوعية والتأكد من ان جميع هذه الاعمال تتم باعلى المستويات الفنية العالمية.

٣ ـ اصدار المراسيم الخاصة بمراقبة ديوان المحاسبة على اعمال مجلس الانماء والاعمار. هذا مع العلم بوجود مدقق حسابات قانوني عالمي يراقب جميع اعمال مجلس الانماء والاعمار وهو Touch and Deloitte. يضاف الى ذلك ان مصادر التمويل الخارجي تقوم بتدقيق المشاريع التي تمولها، ويشمل التدقيق جميع الدراسات الهندسية والتلزيم وتنفيذ الاعمال في كل مرحلة من مراحلها ولا يمكن لمجلس الانماء والاعمار الانتقال في أي مشروع من المشاريع من مرحلة الى اخرى دون موافقة مصادر التمويل.

٤ ـ تحديث الدراسة عن مجلس الانماء والاعمار التي قام بها منذ عدة سنوات الاستشاريان كوبر ليبراند وتيم انترناشيونال حول دور مجلس الانماء والاعمار وقوانينه وصلاحياته على أن تأخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار التجربة الفعلية لهذا المجلس التي تراكمت خلال السنوات الثلاث الاخيرة. وستعرض نتائج تلك الدراسة على اللجان المتخصصة في المجلس النيابي.

مجلس الجنوب:

تعلمون ان مجلس الجنوب يقوم بدور هام بالتعويض عن الاضرار الناتجة عن العدوان الاسرائيلي على الجنوب والقيام بالاعمال الايلة الى تلبية حاجات منطقة الجنوب وتوفير اسباب السلامة والطمأنينة لها، وان الحكومة لم تبخل على مجلس الجنوب بالمال اللازم ولم تتقاعس عن تلبية التعويض عن كافة الأضرار الجسدية للجرحى وذوي الشهداء وعن الاضرار المادية التي لحقت بأهالي الجنوب والبقاع الغربي وراشيا. وعمل المجلس على شق وتعبيد الطرقات وتأمين مياه الشفة بواسطة الابار الأرتوازية وتأمين محطات لتوليد الطاقة الكهربائية وترميم المدارس وتجهيز المستوصفات.

اننا نعتبر وجود مجلس الجنوب ضرورة ملحة طالما ان العدو الاسرائيلي يحتل جزءا من اراضينا ويقوم بعدوانه على أهلنا، ومن المفترض ان يتميز عمله باسلوب مرن، يتجاوب مع طبيعة المهام الاستثنائية الموكولة اليه، وهي ذات طابع اجتماعي وانساني لا يحتمل التاجيل.

الهيئة العليا للاغاثة:

استطاعت الحكومة، في ساعات المحنة خلال العدوان الاسرائيلي في تموز المنصرم، أن تتحرك بسرعة لدعم صمود المواطنين وتلبية احتياجاتهم في الجنوب والبقاع الغربي. فقامت باعادة تشكيل للهيئة العليا للاغاثة ووسعت نطاق مهامها واعمالها لتشمل الاصلاح الفوري لشبكات الكهرباء والمياه وتزفيت الطرقات وازالة التهديم وذلك بواسطة الوزارات والادارات المعنية

المشتركة في الهيئة. كما قامت من خلال مجلس الجنوب والجيش ووزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة العامة على دفع التعويضات للمتضررين وتوزيع المساعدات الصحية والغذائية لهم.

ادارة حصر التبغ والتنباك:

بالنسبة لادارة حصر التبغ والتنباك فقد استطاعت الحكومة ان تحقق النقلة الاولى منذ خمس عشرة عاما بتغطية اعبائها والبدء بتحويل بعض الاموال الى الخزينة وفق اولويات هي:

اولا: شراء محاصيل التبغ من المزارعين في جميع المناطق اللبنانية باسعار تشجيعية مساهمة من الحكومة بدعم القطاع الزراعي وتعزيز صمود المواطنين ولا سيما في جنوب لبنان والبقاع الغربي.

ثانيا: تحرير رئاسات بيع الدخان في خطوة من اجل كسر الاحتكار وتأمين واردات افضل للخزينة.

ثالثا: وضع اسس جديدة للتعاون مع شركات التبغ الاجنبية فيما يخص عمليات الاستيراد وذلك باتباع اسلوب جديد للشراء وهو الامر الذي ادى الى تخفيض ملحوظ في الكلفة وهو مما يمهد بالتالي الى تحقيق زيادة مهمة في نسب الارباح المحققة على بيع الدخان الاجنبي.

رابعا: الاسراع في انجاز جميع تقارير الحسابات السنوية المتوقفة منذ العام ١٩٩٠ وتعيين مفوض مراقبة قانوني لتدقيق هذه الحسابات ووضع الاسس والانظمة الواجب اعتمادها لتحسين وتطوير الاداء الاداري وكذلك لتعزيز مستوى الضبط الداخلي.

الاوضاع الاجتماعية وغلاء المعيشة:

وبما انه لا يمكن ايجاد حل منفصل للمشكلة الاجتماعية بمعزل عن الوضع الاقتصادي العام للبلاد، كان من الطبيعي ان تولي الحكومة جهدها الاولي لدفع العجلة الاقتصادية والنهوض الاقتصادي العام لزيادة حجم الانتاج المحلي ورفع مستوى الانتاجية وبالتالي ازدياد حجم العرض بالنسبة الى الطلب، بالاضافة الى السعي الحثيث الى الاستقرار الاقتصادي والنقدي والتحسن التدريجي في سعر صرف الليرة، مما سيؤدي الى انخفاض الاسعار على المدى الطويل. اما على المدى القصير. فان موضوع غلاء المعيشة استأثر بحيز كبير من اهتمام الحكومة، فعملت على مكافحة الاحتكار في بعض القطاعات الممكنة وتشجيع المنافسة باعتبارها الوسيلة الفعالة لانخفاض الاسعار في سوقنا الحرة. وفي هذا النطاق اتخذت الوزارات المختصة الخطوات التالية:

١ ـ تدخلت وزارة الصناعة والنفط في سوق المحروقات كمنافس من اجل تأمين استقرار الاسعار،

وهذا ما يحصل، بصرف النظر عن تقلبات الاسعار في الخارج. فوزارة الصناعة والنفط بدأت بشراء البنزين منذ ٨ أشهر، ونتج عن ذلك مضاربة في الاسعار، وانخفاض فيها، وذلك بالتدخل عبر التسعير. والبنزين هو السلعة الوحيدة التي انخفض سعرها اكثر من ٥٠ بالمئة، وواكب ذلك هبوط في الاسعار العالمية. ولكن هذا التدخل لا يزال مقتصرا على البنزين فقط، وبكميات اقل مما نأمل، والحكومة تأمل بالحصول على موافقة المجلس النيابي لاصدار سلفة خزينة لمصلحة وزارة الصناعة والنفط لاستعمالها في استيراد المواد البترولية.

والحكومة تأمل بانخفاض اسعار النقل الداخلي بعد موافقة المجلس النيابي على مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة لبيع ٣٠ ألف لوحة عمومية. حيث ستلعب المنافسة دورا حاسما في تخفيض اسعار النقل.

٢ ـ عملت وزارة الاقتصاد والتجارة على كسر كل احتكار او شبه احتكار يتسبب في ارتفاع الاسعار. فعندما ارتفع الاسمنت الى ما يزيد عن ١٢٠ دولار للطن الواحد، تم التنسيق مع وزارة الصناعة والنفط لاجازة استيراد الاسمنت الاجنبي بسبب عدم كفاية الانتاج المحلي لتأمين احتياجات السوق، مما ادى الى انخفاض الاسعار وعودتها الى سابق عهدها، بل الى ما دون السعر السابق.

وفي جميع هذه الحالات كانت الوزارة توفق بين امرين: مصلحة الانتاج الوطني ومصلحة المستهلك.

٣ ـ تابعت وزارة الاقتصاد والتجارة تطور اسعار السلع الاستهلاكية الاساسية، وستعمل الوزارة خلال الاسابيع المقبلة على تعزيز جهاز الرقابة على الاسعار وتزويده بالعدد الكافي من الموظفين الاكفاء.

٤ ـ تشددت الوزارة في مراقبة الاعلان عن الاسعار في المحال التجارية حيث توجب القوانين الاعلان بشكل بارز عن سعر كل سلعة للحؤول دون امكانية استغلال التجار لزبائنهم، مما يساهم في الحد من الغلاء. وفي اطار هذه المراقبة نظمت الوزارة مئات من محاضر الضبط بالمخالفات واحالت التجار المخالفين على المحاكم المختصة.

٥ ـ من ناحية اخرى، مارست الوزارة دورها في مراقبة أسعار المشتقات النفطية التي تحددها وزارة الصمناعة والنفط بصورة دورية.

٦ ـ نظرا لان مراقبة جودة المواد الغذائية تدخل في اختصاص وزارات وادارات اخرى (وزارة الصحة العامة ـ وزارة الزراعة ـ ادارة الجمارك) فانه يجرى العمل حاليا على وضع تنظيم جديد

للمرآقبة بهدف توحيد الجهود وحصر المسؤولية من جهة، وكفالة سلامة عملية المراقبة وسرعتها من جهة اخرى.

٧ ـ خلق منافسة بين المطاحن بعضها مع بعض وبين الافران. مما انعكس ايجابا علي الجودة في انتاح الطحين والخبز دون ان يؤثر على سعريهما بل ان جو المنافسة ابقاهما في الحدود المقبولة. وقد تم تشجيع القطاع الخاص لاستيراد القمح لحسابه بحيث أمن هذا القطاع حوالي ٥٠٪ من حاجة البالد لسنة ١٩٩٣.

دولة الرئيس،

ان مجموع هذه الاعمال يجب إن يشكل حافزا لنا جميعا، للتضامن على اعطاء مشاريع النهوض الاقتصادي والانمائي الاهتمام المطلوب والرعاية الكاملة.

لقد اسست الحكومة لهذا النهوض اولا وقبل كل شيء بالاستقرار السياسي الذي اثمر عودة للثقة المالية وتدفقا للاستثمارات اللبنانية والعربية والاجنبية، وانفراجا على الجبهة النقدية، وانفتاحا على آفاق التطور والتجدد، وفائضا في ميزان المدفوعات لم يشهده لبنان منذ سنوات طويلة.

كل هذه الحقائق الجديدة لا يحميها الا التضامن المسؤول والتمسك بمسلمات الوفاق الوطني بين المؤسسات من جهة وبين المواطن من جهة اخرى.

هذه مسؤوليتنا جميعا..

مسؤوليتي..

مسؤولية الحكومة..

ومسؤولية المجلس النيابي الكريم.

دولة الرئيس،

حضرات النواب،

رغم ما يقال وما يشاع تعرفون وتمارسون بقدر ما تعرف الحكومة وما تمارس ان الديموقراطية في بلادنا بخير وان مصير هذه الحكومة رهن بانجازاتها وبثقة مجلسكم الكريم، هذه الثقة التي تنبعث عن شعب حر ابي واع نعمل وتعملون على ان نكون محط آماله وتطلعاته.

لقد أكدنا في بياننا الوزاري قبل اكثر من سنة، اننا نرشح انفسنا بالتعاوق معكم، لتحقيق الحلم اللبناني الكبير بالتحرير والسيادة وبناء الدولة القادرة، ونحن الان نجدد التزامنا هذه المهمة، لنجدد معكم التعاون على ترجمة هذا الحلم الى واقع ملموس، مع علمنا بما تواجهه مهمتنا من عقبات، نراهن على تذليلها بمعاونة المجلس النيابي ومعه دائما.

نعمل معكم على استكمال ما تعهدنا به فنحن لم ننته من طور التأسيس وسيكون لبنان باذن الله في الصدارة بين دول المنطقة وستعطي المرحلة المقبلة بكل تأكيد ثمار ما زرعناه معا.

شكرا لكم دولة الرئيس، شكرا للاخوة النواب. عشتم وعاش لبنان.

فذلكة موازنة العام ١٩٩٥(*)

خلال الأعوام العشرة السابقة لعام ١٩٧٥، اعتبر الاقتصاد اللبناني واحداً من أكثر الاقتصادات دينامية وحيوية في العالم العربي. كما اتسّم الاقتصاد في تلك الآونة باستقرار مالي ونقدي ومعدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ومعدلات تضخم منخفضة، وفوائض كبيرة في ميزان المدفوعات، فضلاً عن ذلك فقد تميز لبنان بأن كان لديه عملة وطنية ذات سعر صرف حرّ، ومستقرة وقابلة للتحويل كلياً دون أي قيود وذلك في ظل تشريعات مالية واقتصادية ملائمة تعزز حرية تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال. هذا الى جانب تمتعه بمزايا تفاضلية في قطاع الخدمات، خصوصاً في مجالات الخدمات المصرفية والمالية والسياحة، والتأمين، والخدمات المتعلقة بالتجارة. وسبب ذلك كله لعب لبنان دوراً هاماً وبنّاءاً كوسيط اقتصادي رئيس بين اقتصادات أوروبا المشطورة واقتصادات الدول العربية النامية.

وقد عانى الاقتصاد اللبناني خلال فترة الاحداث الطويلة من دمار هائل طاول بنيته التحتية ومؤسسات القطاعين العام والخاص. وقد قدرت الأمم المتحدة الخسائر المباشرة التي لحقت بالبُنية التحتية والموجودات المادية بما لا يقل عن ٢٥ مليار دولار حيث لم يخرج سالماً من آثار الحرب أيّ من القطاعات الاقتصادية ناهيك عن الخسائر الضخمة غير المباشرة التي أصابتها كما على الاقتصاد اللبناني من خسائر كبيرة في طاقاته البشرية والمالية حيث أدت الأحداث التي استمرت سبع عشرة سنة الى هجرة الكثير من الطاقات البشرية وإحجام متزايد من الاستثمار في كل من القطاعين العام والخاص، الأمر الذي تسبّب بإضعاف الطاقة الإنتاجية المدنية وتقليصها وعدم تطورها لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، كل هذه العوامل مجتمعة أدت الى انخفاض حاد ومستمر في مستوى إجمالي الناتج المحلي وبالتالي في مستوى متوسط دخل الفرد اللبناني.

ولقد كان لاستمرار الأحداث وشمولها كل المناطق دور أساسي في زعزعة الاستقرار الاقتصادي مما أدى إلى إضعاف الثقة بالعملة الوطنية. كما كان لغياب مؤسسات الدولة وعجزها عن جباية وارداتها وتسارع وتيرة الانفاق الحكومي نتائج سلبية تمثلت في تعاظم مستمر في عجز موازنة القطاع العام. ولقد جرى تمويل ذلك العجز من طريق إصدار سندات خزينة ذات معدلات

(*) النص الأساسي مرفق ببيان وزير المالية.

فوائد مرتفعة من خلال الاقتراض من المصارف المدنية ومن مصرف لبنان. الأمر الذي أدى الى زيادة كبيرة في الكتلة النقدية نتج منه ارتفاع كبير في معدلات التضخم وانخفاض حاد ومستمر في قيمة العملة الوطنية.

هذه التطورات الاقتصادية السلبية مضافاً إليها استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي أدخلا الاقتصاد في حلقة مفرغة بدأت بعجز في موازنة القطاع العام ممول بطريقة تضخمية ولا سيما من مصرف لبنان. وأدَّت الى إضعاف الثقة بالعملة الوطنية وبالتالي الى مزيد من دولرة الاقتصاد ونزوح الرساميل الى خارج لبنان. علاوة على ذلك، فقد تعرّض النظام المصرفي خلال سنين الحرب الى تراجع دوره وأهميته في المنطقة مما ساهم في تضاؤل دور لبنان كوسيط مالي ومركز تجاري وخدماتي إقليمي. وعلى رغم ذلك كله، ولا سيما مع ازدياد الضغوط السياسية والأمنية والاجتماعية، صمد لبنان في تمسّكه في المحافظة على نظامه الاقتصادي الحرّ وحرية التجارة والملكية ودون أية قيود على المدفوعات والتحويلات بالنسبة للمعاملات الجارية وحركة رؤوس الأموال.

إلاّ أن ما ساهم في تعويض جزء من الخسارة اللاحقة بالاقتصاد اللبناني كان استمرار التحويلات الى لبنان ولا سيما من اللبنانيين العاملين في الخارج وهو الأمر الذي حافظ على فائض مستمر في ميزان المدفوعات في أغلب سنوات الحرب.

وعشية نهاية الحرب، وفي ضوء هذه التطورات الاقتصادية السلبية اتسمت موازنة الدولة العامة بما يأتي:

أ ـ الانخفاض الحاد والمستمر في إيرادات الخزينة.

ب ـ العبء المتزايد لكلفة الفوائد على الديون المحلية.

ج ـ الانتفاض المستمر في الإنفاق الاستثماري والارتفاع المتزايد في الانفاق الجاري

وتبين تقديرات البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في لبنان عام ١٩٩٠ كان يعادل نمو ثلث المستوى الذي كان عليه عام ١٩٧٥ بالمقاييس الحقيقية، فيما ازداد توزيع الدخل سوءاً بحيث تضاءل حجم الطبقة الوسطى التي كانت تمثل قبل الاحداث نسبة هامة من مجموع الشعب اللبناني والتي كان لها دور كبير في تطوير الاقتصاد اللبناني وفي تميزه بالحيوية بالمقارنة مع الاقتصادات العربية. ومع استمرار المستوى المنخفض للاستثمار في القطاعين العام والخاص طوال فترة طويلة من الحرب، تآكل قسم كبير من القاعدة الرأسمالية والإنتاجية في لبنان مما ادى الى انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني.

التطورات الاقتصادية ما بعد الطائف

كان من نتيجة التوصل الى «اتفاق الطائف عام ١٩٨٩» إنهاء الحرب وتوحيد مؤسسات الدولة وتطبيق الوفاق الوطني. وعقب ذلك الاتفاق، بدأت الدولة اللبنانية تستعيد سلطتها تدريجاً. وكان لتوقف الحرب دور إيجابي في بدء استرداد عافية الاقتصاد اللبناني في عام ١٩٩١. وقد أدت التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج الى تحقيق زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو ٤٠ في المئة في عام ١٩٩١، بالمقارنة مع ما كان عليه خلال عام ١٩٩٠. كما تراجعت نسبة التضخم خلال السنة نفسها، الأمر الذي نتج منه استقرار في سعر صرف الليرة اللبنانية. كما تحقق فائض إجمالي في ميزان المدفوعات الخارجي خلال عام ١٩٩١ بلغ أكثر من مليار دولار أميركي الا ان هذا التحسن لم يعكس تحسناً في أوضاع الخزينة إذ أن العجز المالي بقي مرتفعاً في العام ١٩٩١ وبلغ حسب احصاءات مصرف لبنان ما يقارب من نمو ٦٠ في المئة من إجمالي النفقات علماً ان الانفاق الحكومي آنذاك كان مقتصراً على النفقات الجارية دون النفقات الاستثمارية.

ومع بداية العام ١٩٩٢ اشتدت الضغوط التضخمية على الاقتصاد اللبناني ولا سيما بنتيجة لقرار زيادات كبيرة في الأجور والرواتب والتعويضات الأمر الذي أدى الى زيادة كبيرة في حجم السيولة اللبنانية. وبالتالي الى ضغوط على سعر صرف الليرة اللبنانية مما اضطر مصرف لبنان في نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢ للتدخل في سوق القطع لدعم سعر صرف العملة الوطنية. إلاّ أنّ مصرف لبنان ما لبث أن توقف عن تدخله في تلك السوق، الأمر الذي نتج عنه انخفاض حاد ومتسارع في سعر صرف العملة الوطنية حتى بلغ سعر صرف الدولار الأميركي ـ / ٢٨٣٠/ ليرة لبنانية في بداية أيلول ١٩٩٢، الأمر الذي أدى بدوره الى معدل تضخم مرتفع.

وعشية تشكيل الحكومة الحالية سادت البلاد موجة عارمة من الثقة والتفاؤل بالمستقبل وبتحول ملحوظ لمصلحة الليرة اللبنانية مما أدى الى زيادة ملحوظة في احتياط المصرف المركزي من العملات الأجنبية. فخلال شهر تشرين الأول من عام ١٩٩٢ وحده، بلغت الودائع بالليرة اللبنانية لدى البنوك التجارية أكثر من ضعف مما كانت عليه في الشهر الذي سبقه، وبالتالي زادت المصارف ما في حوزتها من سندات الخزينة، هذا الطلب المتزايد على الليرة اللبنانية ساهم مساهمة كبيرة في ارتفاع سعر صرفها. وخلال الفصل الأخير من السنة نفسها، أضاف المصرف المركزي نحو مليار دولار أميركي في احتياطه من العملات الأجنبية وتمول ميزان المدفوعات من عجز كاد يصل الى نحو ٦٠٠ مليون دولار في نهاية الفصل الثالث من عام ١٩٩٢ الى فائض اجمالي للعام كله بلغ ٥٤ مليون دولار أميركي في نهاية الفصل الرابع من العام ١٩٩٢.

مع مطلع عام ١٩٩٣، بدأت تظهر ملامح واضحة في أنباء تعزيز مستوى الأداء الاقتصادي والمالي وارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحدود ثمانية(٨) في المئة خلال العام نفسه على رغم الافتقار الى بُنية تحتية ملائمة، وفي وجود نواحي الضعف في الإطار المؤسساتي وفي رأس المال البشري والمادي.

كما تضاءلت نسبة معدل التضخم السنوية من نحو ١٧٠ في المئة في نهاية عام ١٩٩٢ مقارنة مع ما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩١ الى ما هو أدنى قليلاً من تسعة (٩) في المئة في نهاية عام ١٩٩٣ مقارنة مع ما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٢. أما على الصعيد الخارجي، فان التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال أدت الى فائض في ميزان المدفوعات لإجمالي مقداره ١,٢ مليار دولار أميركي. ولقد تم تحقيق هذه التطورات الاقتصادية الايجابية من خلال التحسّن الكبير في الاستقرار السياسي، والثقة المتزايدة بمستقبل الاقتصاد اللبناني، ومن خلال الجهود الفعالة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية.

على صعيد السياسة المالية انخفض العجز المالي الإجمالي كنسبة مئوية من مجموع النفقات بمقدار ١٨ نقطة مئوية أي من نحو ٥٦ في المئة عام ١٩٩٢ إلى نحو ٢٨ في المئة في العام ١٩٩٣. لقد تحقق هذا الانخفاض الكبير في نسبة العجز في الموازنة بسبب قرار موازنة ١٩٩٢ في منتصف الشهر الأخير من عام ١٩٩٢ وأيضاً بسبب ارتفاع مجموع الإيرادات الناتج عن تحسن الجباية وذلك بنسبة وصلت الى نحو ٨٥ في المئة. وقد بلغت الرسوم الجمركية على المستوردات أكثر من ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٢ نتيجة للتحسينات الإدارية والرقابية الأكثر إحكاماً على موانئ الدخول وارتفعت الايرادات غير الضرائبية بنحو الثلثين تقريباً، ولا سيما في الرسوم العقارية نتيجة اعتماد مؤشرات أكثر واقعية لقيم الممتلكات العقارية، وذلك لأغراض تقدير الرسوم العقارية وجبايتها.

بالاضافة الى ذلك فقد جرى اعتماد تعديلات أكثر انسجاماً مع الكلفة الحقيقية لتعرفات الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء. وفي أثناء ذلك اقتصرت الزيادة في مجموع الانفاق على ٢٤ في المئة بسبب أن معظم الانفاق الاستثماري جرى تدويره لسنة ١٩٩٤ وبسبب التشدد في الإنفاق والعمل على ترشيده. بيد ان مدفوعات الفوائد على الدين الداخلي ازدادت بمقدار الثلثين وبلغت أكثر من ربع مجموع الإنفاق وثلثي العجز الإجمالي. أما عجز الموازنة فقد تم تمويله بكامله تقريباً من مصادر داخلية وخصوصاً عن طريق اكتتاب المصارف بسندات الخزينة. كما أدت الأجواء التفاؤلية الى زيادة طلب المصارف التجارية والقطاع الخاص غير المصرفي لسندات الخزينة مما أدى الى مبيعات سندات خزينة بمستويات فاقمت ما يفيض عن حاجات تمويل الموازنة. ولقد

استعمل مصرف لبنان هذا الاجراء لكبح التأثير السلبي للتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من العملات الأجنبية على الكتلة النقدية وبالتالي على التضخم. ونتيجة لذلك، ارتفعت القيمة الإسمية لسندات الخزينة المتداولة بمقدار ١٢٠٠ مليار ليرة لبنانية بحيث وصل مجموعها الاسمي الى نحو ٢٠٠٠ مليار ليرة لبنانية بنهاية سنة ١٩٩٢ بينما بلغ مجموع دين الدولة الداخلي الصافي حسب إحصاءات مصرف لبنان الى نحو ٤٤٠٧ مليارات ليرة في نهاية عام ١٩٩٢.

خلال سنة ١٩٩٤، وحتى نهاية شهر تشرين الأول بلغ عجز الموازنة الاجمالي ٢٣١٦ مليار ليرة لبنانية أي نحو ٥٥ في المئة من مجموع النفقات. وقد فاقت الزيادة في عجز الموازنة عن نسبة العجز المتوقعة في قانون موازنة عام ١٩٩٤ بسبب زيادة الانفاق بوتيرة أسرع من زيادة الواردات إذ بلغ مجموع الإنفاق حسب إحصاءات مصرف لبنان على نهاية شهر تشرين الأول ٤١٩٦ مليار ليرة فيما بلغت الواردات ١٨٨٠ مليار ليرة.

ويعود السبب في ذلك الى الاعتمادات الإضافية التي أقرت بقوانين في مجلس النواب من خارج الموازنة في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٤ وأيضاً بسبب توقيت إصدار قانون موازنة عام ١٩٩٣ الذي أقرّ في شهر كانون الأول عام ١٩٩٢ والتي جرى تدوير جزء كبير من اعتماداتها لسنة ١٩٩٤. وتجدر الإشارة الى ان جزءاً لا بأس به من الواردات المقدرة لسنة ١٩٩٤ لم يتحقق بعد وذلك عائد الى التأخر في إقرار ووضع كل الإجراءات الضرورية لقانون تسوية مخالفات البناء موضع التنفيذ. هذا بالإضافة الى ان قوانين الضرائب التي أقرت أخيراً لن يكون لها تأثير كبير على حجم الواردات الا مع مطلع سنة ١٩٩٥.

وتجدر الاشارة هنا الى ان نسبة العجز المتوقعة في أرقام الموازنة الإجمالية للسنتين ١٩٩٢ و١٩٩٤ (أي مجموع الموازنتين) تبلغ نحو ٤٧,٥ في المئة، حيث بلغ مجموع الإنفاق المعتمد في الموازنتين نحو ٧٥٠٦ مليارات (٢٤٠٠ + ٤١٠٦ مليارات). إلاّ أنه إذا أضيف الى مجموع الانفاق المعتمد في الموازنتين مجموع الاعتمادات الاضافية ٢٦٤ ملياراً و٥٥٣ ملياراً لعامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ على التوالي، والتي أقرها مجلس النواب يصبح مجموع الإنفاق الإجمالي المعتمد في الموازنتين نحو ٨٤٢٢ ملياراً (٢٥٠٦+ ٩١٢ ملياراً). وبذلك تصبح نسبة العجز المتوقعة في الموازنتين بعد احتساب مبالغ الاعتمادات الإضافية نحو ٥٢,١ في المئة. بالمقارنة، وحسب احصاءات مصرف لبنان فان مجموع الإنفاق الفعلي خلال الفترة الممتَّدة من أول كانون الثاني ١٩٩٢ وحتى نهاية شهر تشرين الأول من عام ١٩٩٤ بلغ نحو ٧٢١٣ ملياراً، بينما بلغ مجموع الواردات الفعلية نحو ٢٧٢٥ ملياراً أي أن نسبة العجز الفعلية خلال هذه الفترة تصبح نحو ٤٨,٢ في المئة.

الدين الداخلي والخارجي

على صعيد آخر، ارتفع الدين الداخلي الصافي من ٤٤٠٧ مليارات ليرة في بداية كانون الثاني ١٩٩٤ الى ٦٢١٩ مليار ليرة في نهاية أيلول ١٩٩٤ ثم انخفض الى ٥٨٦٥ في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٤. وذلك بسبب إصدار سندات خزينة بالدولار الأميركي بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار أميركي وتحويل عائداته الى الليرة اللبنانية. أما بالنسبة للدين الخارجي فقد وصل في بداية سنة ١٩٩٤ الى ما يعادل ٥٥٢ مليار ليرة لبنانية ثم ارتفع الى ١٢٧٠ مليار ليرة أي ما يعادل نحو ٧٦٥ مليون دولار أميركي في نهاية تشرين الأول بسبب إصدار سندات الخزينة بالدولار.

على صعيد معدلات الفائدة على الليرة الفعلية وانعكاساً للتحسن الواضح في الأوضاع الاقتصادية والنقدية والاستقرار المستمر ونتيجة للجهود المبذولة لتحقيق سياسة الحكومة في خفضها فقد انخفضت معدلات الفائدة على سندات الخزينة بصورة منتظمة منذ بداية تشرين الأول ١٩٩٢ وحتى تشرين الأول ١٩٩٤. ومن ثم فقد ازدادت سرعة انخفاضها بسبب اصدار سندات خزينة بالدولار الأميركي وانخفاض الحاجة لإصدار سندات خزينة بالليرة اللبنانية. يبين الجدول التالي تطوّر أسعار الفوائد ما بين نهاية أيلول ١٩٩٢ و٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٤.

معدلات عائد الفائدة على سندات الخزينة
بالليرات اللبنانية (نسبة مئوية)

	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢شهراً	٢٤ شهراً
نهاية أيلول ١٩٩٣	٪ ٣٤,١٨	٪ ٢٥,٢٨	٪٣٤,٢٠	٪٣٣,٥٩
٦ كانون الثاني ١٩٩٤	٪١٧,٢٢	٪١٩,٥٤	٪٢١,١٦	٪٢٢,٩٩
٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٤	١٢,٧٧	٪١٤,٥٤	٪١٤,٩٤	٪١٥,٧٢

أما بالنسبة الى سعر صرف الليرة اللبنانية فقد حافظت خلال سنة ١٩٩٤ وحتى اليوم على استقرارها وتحسنها المستمر، وقد ارتفع احتياط مصرف لبنان من العملات الصعبة من ١,١٦٥ مليون دولار أميركي في نهاية ١٩٩٣ الى نحو ٢,٦١٧ مليون دولار أميركي في منتصف تشرين الثاني ١٩٩٤. أما ميزان المدفوعات فقد سجل فائضاً خلال الفترة الممتدة من أول كانون الثاني حتى نهاية تشرين الأول يقدّر بـ ٦٤٧ مليون دولار أميركي.

السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة الحالية

تسلمت الحكومة الحالية مهماتها بعد مرحلة صعبة من عدم الاستقرار الاقتصادي وفي أجواء مالية ضاغطة وتدهور كبير مستمر لسعر صرف العملة الوطنية، وتدنٍ في الإنتاج العام والانتاجية وانخفاض في متوسط دخل الفرد، الأمر الذي انعكس سلباً على المستوى المعيشي للغالبية العظمى من اللبنانيين والذي أدّى بدوره الى أوضاع معيشية ضاغطة. لقد كانت النتيجة الفعلية لعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي استمراره في تدني الانتاجية والمستوى المعيشي للبنانيين.

في ضوء هذه التطورات الاقتصادية السلبية بدا واضحاً وجلياً للحكومة الحالية بأن إعادة الثقة والاستقرار للاقتصاد اللبناني وإخراجه من الحلقة المفرغة للتمويل التضخمي والدولرة وعدم استقرار سعر صرف العملة الوطنية يشكل التحدي الرئيسي. كما أنه يشكل وبالمقدار نفسه المدخل الصحيح لإعادة تفعيل الدورة الاقتصادية وخلق الجو المُؤاتي للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار والذي يمكن له وحده أن يؤدي الى خلق فرص عمل جديدة لعشرات الألوف من الشباب اللبناني الذين ينضمون الى سوق العمل سنوياً، والى زيادة حقيقية في الدخل القومي، وبالتالي، الى تحسين الوضع المعيشي للبنانيين. في هذا السياق فان إعادة الثقة بالعملة الوطنية يعتبر حجر الزاوية في هذه السياسة.

لذلك فقد أتبعت الحكومة سياسة متوسطة المدى تهدف الى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد من خلال لجم ومن ثم التقليص التدريجي لنسب العجز في موازنة القطاع العام كي تستطيع الحكومة بعد فترة محددة البدء في العمل على تفعيل وتنشيط الدورة الاقتصادية بتمويل المشاريع الإنمائية والاعمارية عن طريق المساعدات والقروض المُيسَّرة والعادية على أن يصار وبعد فترة الى تمويل جزء من هذه المشاريع من خلال الوفر المستقبلي.

أما الوسيلة التي اعتمدتها هذه الحكومة لتفعيل أهدافها على المدى المتوسط فترتكز على المبادئ التالية:

أولاً: ـ زيادة الواردات وبشكل أساسي من خلال تحسين الجباية والتصحيح التدريجي لمعدلات الرسوم غير المباشرة بحيث تنسجم مع واقع ارتفاع الأسعار وتدني قيمة الحملة الوطنية خلال الأحداث. هذا فضلاً عن التعديل التدريجي لتعرفة بعض الخدمات لا سيما الكهرباء والماء والهاتف مما يخفف العبء على الموازنة العامة عن طريق تخفيض الدعم لهذه الخدمات.

ثانياً: ـ ترشيد الإنفاق وبرمجته بحيث تكون معدلات الزيادة في الإنفاق الجاري أقل من معدلات النمو المتوقعة خلال الأعوام القادمة، أي تخفيض نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي.

وقد نجحت الحكومة، فور تشكيلها في تحقيق عدة أهداف منها:

١ ـ إعادة الثقة بالعملة الوطنية

٢ ـ تحقيق تراجع تدريجي لعملة الدولرة

٣ ـ أعادة تعزيز احتياطي مصرف لبنان من العملات الصعبة

٤ ـ تحسين مستوى إدارة المالية العامة والجباية

٥ ـ تخفيض نسبة التضخم من ١٧٠ في المئة في نهاية عام ١٩٩٢ مقارنة مع ما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩١ الى ٩ في المئة في نهاية عام ١٩٩٣ مقارنة مع ما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٢.

وكما كان واضحاً للحكومة، أن إعادة الثقة والاستقرار للاقتصاد اللبناني تشكل المدخل الصحيح لاعادة تفعيل الدورة الاقتصادية والبدء بورشة الاعمار، فقد اتضح أكثر فأكثر خلال هذه الفترة أهمية استكمال التشريعات اللازمة وتحسين وسائل العمل في القطاع العام والتي تعتبر عوامل ضرورية ومساعدة في عملية تفعيل النشاط الاقتصادي.

فالإصلاح الضريبي الذي باشرت الحكومة به يشكل محطة رئيسية في عملية تحديث النظام الاقتصادي اللبناني وإحدى ركائزه الأساسية. إن القوانين الجديدة لضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال تعمد الى تخفيض معدلات هذه الضريبة بشكل ملحوظ وتهدف الى:

١ ـ تخفيف عبء الضريبة عن كاهل المواطن اللبناني كي يتمكن من النهوض بأعبائه العائلية ومستلزمات عمله بعد سنوات الحرب الطويلة التي طالما كان لها تأثير سلبي على وضعه المعيشيّ.

٢ ـ تشجيع أصحاب الرساميل على توظيف أموالهم واستثمارها في لبنان الأمر الذي يؤدي الى تحريك عجلة الاقتصاد اللبناني وزيادة الانتاج وخلق فرص عمل جديدة مما يحدّ من انتشار البطالة والبطالة المقنعة.

٣ ـ الحدّ من التهرب من الضريبة وتحسين التحصيل والجباية.

سمات الموازنة والقوانين والبرامج

لقد سمحت التطورات الاقتصادية التي حصلت خلال العامين المنصرمين للحكومة، والتي تتلخص بإعادة الاستقرار المالي والاقتصادي وتعزيزه وباستعادة الثقة بلبنان وباقتصاده داخلياً وخارجياً، بطرح موازنة ومشاريع قوانين برنامج إنمائي على المدى الطويل يظهر حاجات البلاد

المستقبلية في كل المناطق والقطاعات ويحقق قفزة نوعية في الاقتصاد اللبناني يعيده الى مجموعة الدول الأكثر نمواً ويمكنه من استعادة دوره الاقتصادي في المنطقة العربية في ظل أوضاع ومناخات متغيرة.

لقد كان للبنان قبل الأحداث الأليمة التي عصفت به، دور وموقع مميز وريادي في محيطه العربي، لم يقتصر على الجانب المالي والاقتصادي أو الخدماتي، ولكن تناول أيضاً الجانب الفكري والثقافي والبيئة الفريدة للتفاعل الحضاري، فكان محطّ أنظار واهتمام العالم بأسره، فجاءت الحرب، على امتداد سبع عشرة سنة أو يزيد، لتسلبه هذا الدور وذلك الموقع، وهو ما أعطى لبعض الدول، فرصة نادرة للدخول في حلبة المنافسة، وللحلول محل لبنان من خلال تفعيل اقتصادها وتطوير أوضاعها المالية والتشريعية وإعادة بُنيتها التحتية الأساسية.

وإذا كنا اليوم نولي أهمية كبيرة لهذا البرنامج الإنمائي، فلأننا نرى فيه الطريق الوحيد لإزالة آثار الحرب والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، من جهة، ولمواجهة التحديات القادمة، ومواكبة عجلة التطور السريع في شتى مجالات الحياة، حتى لا يسبقنا الزمن ونبقى في حالة من الجمود والتراجع والتخلف عن ركب الحضارة المتسارع، فنقع في الخسران المبين، فرياح التغيير تجتاح اليوم العالم بأسرهِ، الذي يخطو بخطى متسارعة وعملاقة في شتى المجالات ووفقاً لتقنيات حديثة وبالغة التطور، جعلت المسافة الزمنية بيننا وبين الكثير من البلدان بعيدة ليس من اليسير تقليصها بالوسائل العادية أو التقليدية. ودول المنطقة اليوم بالذات تنطلق ببرامج ومشاريع إنتاجية وانمائية ضخمة تمكنها من المنافسة والمواكبة، فقد سبقتنا بأشواط كثيرة، بسبب ما أصاب البلاد من دمار وخراب، فلا نستطيع أن نركن الى ما كان لنا من ماضٍ خسرناه، ولا نستطيع أن نسلم أمرنا الى المجهول، فنتكل أو نتوكل دون أن نقوم بعمل استثنائي على صعيد الإنماء والبناء والنهوض الاقتصادي والاجتماعي.

إن من أهم الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة هي الاستمرار في المحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي وزيادة الإنفاق على الشؤون الاجتماعية والحياتية من دون اللجوء وبشكل أساسي الى زيادة الضرائب والرسوم.

أ ـ تحليل لهيكلية مشروع الموازنة ١٩٩٥

إذا ما جرى تحليل أرقام مشروع موازنة ١٩٩٥ يتضح مدى أهمية التركيز على البرنامج الإنمائي كوسيلة لاستعادة الاقتصاد اللبناني عافيته وديناميته. إن الأرقام تشير وبوضوح الى مدى تأثير الأحداث على هيكلية الموازنة العامة إذ أن النفقات والالتزامات الثابتة تشكل العبء الأكبر على الموازنة وبالتالي تحدّ من قدرة الدولة على التعامل بمرونة مع المستجدات الاقتصادية، فالنفقات الإجمالية يمكن توزيعها تقريباً على الشكل الآتي:

- رواتب وأجور وعطاءات اجتماعية وغيرها من العطاءات لموظفي القطاع العام والمتقاعدين نحو ٢٠٠٠ مليار ليرة.
- الديون المتوجبة الأداء والالتزامات الأخرى نحو ٢٠٠٠ مليار
- خدمة الدين الداخلي والخارجي نحو ١٦١٠ مليارات
- دعم مصلحة كهرباء لبنان نحو ٢٥٠ مليار
- التزامات أخرى نحو ١٤٠ مليار
- نفقات عامة لتسيير أعمال الدولة نحو ٥٠٠ مليار
- نفقات انمائية واستثمارية نحو ١٠٠٠ مليار ليرة.

فيكون المجموع: ٥٥٠٠ مليار ليرة لبنانية.

إن عدم التعاطي الجذري مع هذا الوضع سيؤدي الى تدهور في الأوضاع الاقتصادية عامة كما سيؤدي الى تعميق الضعف الهيكلي في الموازنة العامة.

من هنا تتضح أهمية تصحيح هذه المشكلة الهيكلية في الموازنة، أن هناك طريقتين للتعامل مع هذه المشكلة:

ـ **الطريقة الأولى**: ترتكز على سياسة تقشفية جذرية، أي بعبارة أخرى زيادة حادة في الضرائب والرسوم مع تخفيض في الإنفاق العام بما لهذا المزيج من السياسات من انعكاسات سلبية على الوضع الاجتماعي والنمو الاقتصادي وهو الأمر الذي لا يستطيع المواطن اللبناني تحمل أعبائه.

ـ **الطريقة الثانية**: ترتكز على تعزيز وتسريع النمو على المدى المتوسط والبعيد من خلال طرح برنامج انمائي واستثماري **يُفعِّل الاقتصاد** ويزيد واردات الدولة من خلال النمو الاقتصادي وليس أساساً من خلال زيادة الضرائب والرسوم.

لقد أرتأت الحكومة أن تأخذ بالطريقة الثانية من خلال مشروع موازنة سنة ١٩٩٥ ومن خلال مشاريع قوانين البرنامج الانمائي.

إن الحكومة تتوخّى من هذا البرنامج الإنمائي جملة من الأهداف تأتي في طليعتها، إزالة آثار الحرب المدمرة، في وجهها المادي، كما في وجهها الإنساني، واذا كانت إزالة هذه الآثار تأخذ عملياً صورة إعادة بناء البُنى التحتية الأساسية، فان الجانب الإنساني منها، وله الأولوية، يبدأ بإعادة المهجرين الى قراهم ومنازلهم التي هجروا منها، ثم العناية بالإنسان اللبناني، تربية وصحة وبيئة وسكناً وثقافة. كما يهدف هذا البرنامج الى وقف النزوح من الريف الى المدينة عبر تأمين

الحاجات الملحة لحياة المواطنين في مناطقهم من مدارس ومستشفيات وشبكة طرق حديثة، ولخلق فرص عمل عبر تطوير الزراعة والصناعة الخفيفة.

ويهدف هذا البرنامج أيضاً الى رفع المستوى المعيشي لدى المواطن من خلال زيادة دخله، وتوفير فرص العمل أمامه، وتحسين أوضاعه الاجتماعية والحياتية، كما يرمي هذا البرنامج الى تفعيل عجلة الاقتصاد وتنشيط القوى والقطاعات الإنتاجية المختلفة، وإعادة الحياة الى الدورة الاقتصادية، ولعل تردد المستثمرين اللبنانيين المقيمين في الخارج والمستثمرين من غير اللبنانيين في توظيف أموالهم في مشاريع إنتاجية في لبنان يعود بدرجة كبيرة الى تردِّي الخدمات أو البُنى التحتية الضرورية لتنفيذ ونجاح هذه المشاريع.

والحكومة في سعيها من خلال هذه المشاريع الإنمائية والانتاجية، وغيرها، مما اعتمدته أو ستعتمده من تدابير أو تشريعات مالية واقتصادية، إنما تعمل على استعادة دوره على الصعيد الدولي، كمركز مالي واقتصادي، نظراً للخبرات المالية التي يتميز بها اللبنانيون وللميزات التفاضلية الأخرى، التي تتوفر في لبنان، ولا سيما على صعيد الموقع الجغرافي، والنظام الاقتصادي الحر.

هذا البرنامج الإنمائي يذهب في غاياته الى أبعد من ذلك، لأن لبنان، قادم على مواجهة تحديات إقليمية كبيرة، ليس أقلها المنافسة التي سيتعرض لها لأخذ دوره كمركز مالي واقتصادي، وكمركز ثقافي وفكري. وبالتالي، فان جهده سيتوخَّى، من خلال هذه المشاريع، مواكبة التطورات والمستجدات الجديدة، لتمكينه من أن يكون، على مستوى المنافسة ومستوى التحديات، إن تحقيق هذا الهدف يتطلب بُنية تحتية حديثة ومتطورة، ومهارات علمية ومهنية عالية. وليكن في علمنا بأن تحديات السلام هي أدهى وأمرّ من تحديات الحرب، بل ربما تصبح أكثر صعوبة إذا تركنا عامل الوقت يأخذ مداه دون القيام بجهد استثنائي للإفادة منه، وهو ليس في مصلحتنا على كل حال.

وليكن في علمنا بالمقدار نفسه أنه وحتى الوصول الى السلام فإننا أمام مرحلة هي من الصعوبة بمكان بحيث تتطلب منا توفير كل مقومات الصمود لها. وهذا لا يمكن أن يتم الاّ من خلال برنامج إنمائي يحقق تقدما ونهوضاً في مجالات عدة مما يُعزز من مناعة اللبنانيين ويمكّنهم من مواجهة الضغوطات التي يمكن أن يتعرض لها لبنان.

إنها ليست المرة الأولى التي يقدم فيها لبنان على وضع برامج إنمائية، الاّ أن معظمها لم يصل الى تحقيق غاياتها بسبب الخلافات السياسية حول هذه البرامج وكيفية توزيعها على المناطق اللبنانية وجدية طرح تلك البرامج ومدى متابعة الجهود نحو إقرارها والبدء بتنفيذها. هذا فضلاً عن أن تعميم الخدمات من هاتف وطرق وكهرباء ومياه ومستشفيات ومدارس على كل المناطق اللبنانية هو

الشرط المُلزم لتحقيق توازن إنمائي ونهوض اجتماعي يكمل ويحصن النهوض الاقتصادي. ولقد سمحت التطورات السياسية والاقتصادية بعد اتفاق الطائف. وفي العامين الأخيرين خصوصاً بصياغة هذا البرنامج الانمائي الواسع والطموح الذي تطرح الحكومة مشاريعه في شكل مشاريع قوانين والذي يعتبر ثمرة جهود سنوات طوال شاركت فيها الأجهزة المعنية في الدولة. وقد جاء هذا البرنامج ليستجيب لأراء ومطالب النواب والمواطنين والمشاريع الواردة هي في أكثرها نتاج دراسات قديمة، وخطط أقرت قبل سنوات وأحياناً قبل عقود. وقد كان عجز الدولة الناتج عن الخلافات السياسية هو الحائل دون تنفيذ أكثر تلك المشاريع. إن برنامجاً بهذا الاتساع، وهذا الطموح، وهذا التأثير في مستقبل لبنان، يتطلب نقاشاً على أوسع نطاق، ويتطلب حواراً مستفيضاً من أجل التوصل الى أفضل الخيارات، وأوسع وجوه الاتفاق الوطني. ومن الطبيعي أن يكون هذا البرنامج الإنمائي موضوع نقاش ديمقراطي مفتوح بهدف إشراك اللبنانيين في تقرير مستقبل البلاد الاقتصادي والاجتماعي ولكي نتوصل معهم الى انتقاء أفضل الخيارات وتحديد الأولويات. وقد أرادت الحكومة أن تلحظ البرنامج الانمائي في مشاريع قوانين لكي يغدو هذا البرنامج، محل التزامها القانوني، بعد إقراره من ممثلي الشعب، ولكي يأتي هذا الالتزام، واضحاً وحقيقة معبراً عن الإرادة الوطنية وعن وحدة الرؤية حول مستقبل الوطن.

إن كلفة البرنامج بالأسعار الثابتة تقدر بنحو ١٩,٠٠٠ مليار ليرة لبنانية أي ما يوازي ١١,٥ مليار دولار أميركي موزعة كما يأتي:

- نحو ٥,١٠٠ مليار ليرة لبنانية للمشاريع الاجتماعية كالتربية والتعليم المهني والثقافة والتعليم العالي والصحة والشؤون الاجتماعية والمشاريع الإسكانية أي نحو ٢٧ في المئة من مجموع الكلفة المقدرة.
- نحو ٤,٦٠٠ مليار ليرة لبنانية للمشاريع الاجتماعية والاقتصادية كمشاريع النقل المشترك وسكك الحديد والمياه والصرف الصحي والري والنفايات الصلبة أي أكثر من ٢٤ في المئة من مجموع الكلفة المقدرة.
- نحو١,٣٨٠ مليار ليرة لبنانية ما عدا التسهيلات الائتمانية المقدمة مباشرة عن طريق المصارف المتخصصة المستحدثة والتسهيلات غير المباشرة المقدمة من قبل مؤسسات مالية ودولية للقطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والنفط والمرافئ والمناطق الحرة أي نحو ٨ في المئة من مجموع الكلفة المقدرة.
- نحو ٧,٩٠٠ مليار ليرة لبنانية لمشاريع البُنى التحتية كالكهرباء والطرق وغيرها من المشاريع أي نحو ٤١ في المئة من مجموع الكلفة المقدرة.

ب ـ أرقام مشروع الموازنة العامة

ينطوي مشروع موازنة ١٩٩٥ على الخطوط العريضة الآتية:

١ ـ قدرت الواردات المرتقب تحقيقها ما يقارب ٣١٥٠ مليار ليرة لبنانية أي بزيادة تبلغ ٤٠,٢٥ في المئة من مجموع الواردات المقدرة سنة ١٩٩٤. وهذه الواردات تشمل الى جانب الايرادات من الضرائب والرسوم إيرادات خزينة تتمثل لتسديد سلفات الخزينة. هذه الزيادة مبنية على استمرار تحسن النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار في القطاعين العام والخاص انطلاقاً من مشاريع القوانين التي أعدتها الحكومة والتي اقرها مجلس النواب والمتعلقة بضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبنية ورسم الانتقال التي خفضت فيها معدلات الضرائب المباشرة بشكل ملحوظ. ولا بدّ من التذكير هنا أن التعديل في التشريعات المشار إليها يؤدي الى الحد من التهرب من الضريبة وتحسن التحصيل والجباية.

٢ ـ أما الفرق بين مجموع النفقات والواردات العادية والبالغ نحو ٢٣٥٠ مليار ليرة فيشكل مقدار العجز الذي تدنت نسبته الى مجموع النفقات من ٤٥ في المئة في قانون موازنة ١٩٩٤ الى ٤٣ في المئة في مشروع قانون موازنة ١٩٩٥ والذي يمكن تمويله من دون أن يحدث هذا التمويل تأثيراً سلبياً على سياسة الاستقرار النقدي التي التزمتها الحكومة.

بلغت أرقام مشروع قانون موازنة عام ١٩٩٥ بالمقارنة مع أرقام قانون موازنة ١٩٩٤ ما يأتي: (بمليارات الليرات)

السنة	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
١٩٩٤	٣٣٠٨,٨٢	٧٩٧,٣٨	٤١٠٢,٢
١٩٩٥	٤٥١٢,٩١	٩٨٦,٠٩	٥٥٠٠,٠
نسبة الزيادة	**٪٣٦,٤**	**٪٢٣,٦**	**٪٣٣,٩**

ولقد بلغت أرقام الموازنات الملحقة كما يأتي:

١ ـ موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية ٤٧٥,٠٠٠ مليار ليرة

٢ ـ موازنة اليانصيب الوطني ٣٥,٤٠ مليار ليرة

٣ ـ موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري ١٠٧,٠٢ مليارات ليرة

المجموع: ٦١٧,٤١ مليار ليرة

وتجدر الإشارة الى أن الموازنات الملحقة هي متوازنة ويفترض أن تغطي إيراداتها نفقاتها.

الأبواب بحسب أهمية أرقامها

١ ـ باب الديون المتوجبة الأداء

بلغت أرقام هذا الباب ما مجموعه ٢٢٧٨,٥ مليار ليرة أي ما نسبته حوالي ٤١ في المئة من اجمالي الموازنة ويتضمن هذا الباب:

- اعتمادات بلغت ٣٢٠ مليار ليرة اجمالية لدفع معاشات التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة خلال سنة ١٩٩٥ وقد لحظت هذه الاعتمادات في الموازنة وفقاً للقانون الجديد الذي أقره مجلس النواب فيماخص الأجور والرواتب لموظفي القطاع العام والمتقاعدين.
- اعتمادات بلغت ٢٠ مليار ليرة لبنانية لتسديد مساهمات الدولة في موازنة الضمان الاجتماعي.
- اعتمادات بلغت ٢٧ مليار ليرة لبنانية لتسديد الرسم الدوري للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع.
- اعتمادات بلغت ٢٥٠ مليار ليرة لبنانية لتسديد عجز صندوق المحروقات.
- اعتمادات بلغت ٢١٠ مليارات ليرة لبنانية لتسديد نفقات الدين العام الخارجي(فوائد، عمولات ومختلف) بما في ذلك الأقسام المستحقة نتيجة إعادة جدولة متأخرات الديون الفرنسية والتي تنتهي مهل استحقاقاتها خلال الفصل الأول من عام ١٩٩٥.
- فوائد سندات الخزينة بالليرات اللبنانية ١٣٠٠ مليار ليرة.

٢ ـ باب الواردات

ـ الوزارة ـ مجموع الاعتمادات نسبتها الى مجموع الموازنة بمليارات الليرات (ما عدا بند الديون المتوجبة الأداء)

* رئاسة مجلس الوزراء	٧١٥,٩٤	٢٢,٢٢ في المئة
* وزارة الدفاع الوطني	٦٢٥,٢٨	٢٠,٦٥ في المئة
* وزارة الداخلية	٣١٣,١٣	٩,٧٢ في المئة
* وزارة التربية الوطنية	٢٩٧,٤١	٩,٢٣ في المئة
* وزارة الصحة العامة	١٧٠,٦٢	٥,٢٠ في المئة
* وزارة الأشغال العامة	١٦٨,٧٦	٥,٢٤ في المئة

* وزارة الثقافة والتعليم العالي	٩٩,٦٩	٣,١٠ في المئة
* وزارة الخارجية	٨٠,٠٢	٢,٤٨ في المئة
* سائر الوزارات	٥٣٢,٦٩	١٢,٥٤ في المئة
* الاحتياطي	١٧٧,٨٥	٥,٥٢ في المئة
المجموع	**٣٢٢١,٥**	١٠٠ ٪

تفصيل أهم النفقات في باب رئاسة مجلس الوزراء:

لا بدّ من الإشارة الى أن النفقات الرئيسية في موازنة رئاسة مجلس الوزراء هي الآتية:

- مساهمة الصندوق المركزي للمهجرين ومقدارها ٨٠ مليار ليرة لبنانية؛
- مساعدات اجتماعية مختلفة ومقدارها ٩ مليارات ليرة لبنانية؛
- مساهمة في موازنة مجلس الجنوب ومقدارها ٨٠ مليار ليرة لبنانية؛
- مساهمة لمجلس الانماء والاعمار ومقدارها ٧ مليارات ليرة لبنانية لنفقات موازنته الادارية؛
- مساهمة لمؤسسة الأسواق الشعبية ومقدارها ٥ مليارات ليرة لبنانية؛
- مساهمة لمجلس الانماء والاعمار ١٣٤,٣٦ مليار ليرة لبنانية لتمويل جزء من مشاريع انماء الضواحي؛
- مساهمة لمجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت ٢٨,٤١ مليار ليرة لبنانية لتمويل جزء من مشاريع إنماء الضواحي.

الأثر الاقتصادي للبرنامج الإنمائي

فقد تمَّ وضع تصميم لنموذج اقتصادي مبسط وذلك لتبيان أثر البرنامج الانمائي على المدى الطويل على بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل معدلات النمو والتغييرات في النفقات والواردات العامة، نسب العجز المتوقعة، خدمة الدين وتطور الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي. وتجدر الإشارة هنا بأن معظم البلدان بما فيها البلدان المتطورة والتي تتوافر لديها الإحصاءات الاقتصادية التفصيلية تتبع أسلوباً للتحليل كالأسلوب الذي تم إتباعه في تحديد الأثر الاقتصادي للبرنامج الإنمائي في لبنان. وعلى رغم أن قاعدة المعلومات المتوافرة في لبنان غير مكتملة وغير دقيقة إلاَّ أن اعتماد هذه المنهجية يبقى مفيداً ويساعد على التوصل الى نتائج إجمالية من شأنها المساعدة على وضع مبادئ عامة للسياسات التي يجب ان تعتمد لتحقيق الأهداف

المرسومة لأي برنامج. كما وأن هذه المبادئ العامة يجب أن تكون مرنة وقادرة على استيعاب مستجدات وتطورات قد تطرأ نتيجة متغيرات اقتصادية وسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أ ـ خلاصة نتائج النموذج الاقتصادي

إن النتيجة الأساسية التي يبيّنها النموذج الاقتصادي المبسط هي أن البرنامج الانمائي المقترح من الحكومة يشكل الطريق الأنجع لإزالة آثار الحرب وإعادة بناء البنى التحتية الأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية ولحل الكثير من المشاكل الاقتصادية الحالية كما يشكل المنهجية الاقتصادية السليمة التي من شأنها تدقيق معدلات نمو معقولة وزيادة الدخل القومي ومضاعفة المستوى المعيشي للبنانيين وتحقيق فرص عمل جديدة، هذا فضلاً عن أن هذا البرنامج يمكنه أيضاً المساعدة في معالجة الخلل الهيكلي في الموازنة العامة.

ان الحكومة تعي أن اختيار هذا البرنامج الإنمائي هو الطريق الأفضل وان لم يكن بالسهل ذلك لأنه سيتطلب لنجاحه اعتماد سياسات مالية واضحة ومحددة وسياسة اقتراض سليمة ورصينة وواعية، تأخذ في الاعتبار تطور الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية في لبنان والمنطقة، وبشكل يجعل تنفيذ هذه المشاريع أمراً ممكناً وميسوراً، وبحيث يكون لهذه المشاريع جدواها الاقتصادية وتأتي نتائجها محققة للغايات والأهداف المرسومة.

إن الخطوط العريضة لهذه السياسات المالية وسياسة الاقتراض تتلخص بالآتي:

١ ـ إن نسبة الزيادة في النفقات والجارية يجب ان تكون اقل من نسبة النمو في اجمالي الناتج المحلي بحيث تنخفض تدريجاً نسبة النفقات الجارية بدون مدفوعات الفائدة الى اجمالي الناتج المحلي من نحو ١٧,٣ في المئة الى نحو ١٥,٣ في المئة ونسبة النفقات الجارية بما فيها مدفوعات الفائدة الى اجمالي الناتج المحلي من نمو ٢٥,٦ في المئة الى نحو ١٨,٨ في المئة خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧ وهذا هدف يمكن تحقيقه إذا تم اعتماد سياسات مالية وادارية تهدف الى ترشيد الإنفاق.

وهنا تجدر الإشارة بأنه خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧، سيرتفع إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية نحو ٣,٩ أضعاف والنفقات الجارية من دون مدفوعات الفائدة سترتفع نحو ٣,٥ أضعاف ومع مدفوعات الفائدة سترتفع الى نحو ٢,٩ أضعاف.

٢ ـ إن نسبة الايرادات العادية (ضرائبية وغير ضرائبية) الى اجمالي الناتج المحلي يجب ان ترتفع من نحو ١٨,٨ في المئة الى نحو ٢٥,٦ في المئة خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧. وهذا

الهدف يمكن أيضاً تحقيقه إذ ان هذه النسبة تعتبر نسبة معقولة وغير مرتفعة اذا ما قارناها بالنسب الفعلية للاقتصادات المماثلة وان كانت ستظل أدنى بكثير من النسب الفعلية السائدة في اقتصادات الدول المتطورة. ان هذه الزيادة يجب وان تتحقق أساساً من خلال تحسين الجباية.

٣ ـ استناداً الى تحقيق الأهداف المبينة في الفقرتين الأولى والثانية أعلاه بالنسبة الى النفقات والايرادات فسيتحقق وفر بسيط في الحساب الجاري (أي الفرق بين الايرادات الجارية والنفقات الجارية) نحو ١,١ في المئة من اجمالي الناتج المحلي ابتداءً من العام ٢٠٠٠، وسيرتفع هذا الوفر تدريجاً الى أن يصبح نحو ٨,٢ في المئة من اجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠٠٧. أي بعبارة أخرى، فان مجموع الوفر المتوقع في الحساب الجاري خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧ سيشكل نحو ٥٥ في المئة من اجمالي النفقات الانمائية خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٧.

٤ ـ أما بالنسبة الى طريقة تمويل النفقات الانمائية ولا سيما خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠ وريثما يتحقق الوفر في الحساب الجاري، وعلى افتراض بأن كامل المبلغ يجب أن يتأمن بواسطة القطاع العام من خلال الاقتراض، فمن المقترح أن تتبع سياسة من شأنها أن تؤدي الى اقتراض نسبة ٨٠ في المئة من هذا المبلغ خارجياً و٢٠ في المئة محلياً. إن الأسباب الداعية الى اعتماد هذه السياسة هي ان الكلفة المتوقعة للاقتراض من الخارج هي أقل مما هي في الداخل، هذا فضلاً عن أن الجزء الأكبر من هذه المشاريع سيكون عبارة عن مستوردات من الخارج بالعملات الأجنبية، وبالتالي فان الاقتراض من الخارج سيساعد على استمرار تعزيز ميزان المدفوعات، وبالتالي على الاستقرار النقدي المطلوب خلال مرحلة تنفيذ البرنامج الانمائي.

إن النتائج الأساسية المتوقعة لاعتماد هذه السياسات هي الآتية:

١ ـ سوف يتضاعف المستوى المعيشي للمواطن اللبناني، مقاساً بمتوسط دخل الفرد، خلال فترة البرنامج الإنمائي، اي ما بين عام ١٩٩٤ و٢٠٠٧ إذ ان متوسط دخل الفرد سيرتفع بالقيم الثابتة من نحو ٢١٨٠ دولاراً عام ١٩٩٤ الى نحو ٤٣٥٠ دولاراً عام ٢٠٠٧، أو بالأسعار الجارية بالليرات اللبنانية من نحو ٦,٢ ملايين ليرة لبنانية في عام ١٩٩٤ الى نحو ١٢,٨ مليون ليرة لبنانية في عام ٢٠٠٧. إلا انه مما تجدر الإشارة إليه بان تنفيذ هذا البرنامج الانمائي سوف ينعكس ايجاباً ليس فقط على متوسط دخل المواطن اللبناني بل أيضاً على مستوى معيشته بالمعنى الأوسع ولا سيما فيما خص التحسن المرتقب في الخدمات التربوية والصحية والبيئية الخ...

٢ ـ سوف ينخفض العجز العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من نحو ٢٢,٩ في المئة في العام ١٩٩٥ الى نحو ٠,٤ في المئة عام ٢٠٠٤ ثم يتحول الى فائض طفيف بنحو ١,٣ في المئة عام ٢٠٠٥ ويرتفع بعدها هذا الفائض الى نحو ٤,١ في المئة عام ٢٠٠٧.

٣ ـ سوف يرتفع الدين الداخلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من نحو ٥٢,٣ في المئة عام ١٩٩٥ الى نحو ٥٤,٧ في المئة عام ١٩٩٧ ثم ينخفض تدريجاً الى أن يصبح نحو ٢٨,٧ في المئة عام ٢٠٠٧. أما بالنسبة الى الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي فسيرتفع من نحو ١٩,١ في المئة عام ١٩٩٥ الى أن يصل الى نحو ٤٢,٢ في المئة عام ٢٠٠٠ ثم ينخفض الى ان يصبح نحو ١٣,٢ في المئة عام ٢٠٠٧. أما مجمل الدين العام كنسبة من اجمالي الناتج المحلي فسيرتفع من نحو ٧١,٤ في المئة عام ١٩٩٥ الى اني صل نحو ٩١ في المئة عام ١٩٩٩ ثم ينخفض تدريجاً إلى ان يصبح نحو ٤١,٩ عام ٢٠٠٧.

أما بالنسبة الى حجم الدين العام بقيم عام ١٩٩٥ الثابتة فسيرتفع تدريجاً من نحو ٦,٩ مليارات دولار عام ١٩٩٥ الى أن يصل الى أقل من ١٢,٩ ملياراً عام ٢٠٠٢ ثم ينخفض تدريجاً الى أن يصل الى نحو ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٧. أي أن التسديدات ستكون أكبر من السحوبات ابتداءً من عام ٢٠٠٣ مما سيؤدي الى انخفاض تدريجي في حجم الدين العام.

٤ ـ سوف تنخفض تدريجاً مدفوعات الفائدة على الدين العام كنسبة من اجمالي الناتج المحلي من نحو ٨,٣ في المئة عام ١٩٩٥ الى نحو ٣,٥ في المئة عام ٢٠٠٧، وكنسبة من الإيرادات الإجمالية من نحو ٤٤,٣ في المئة عام ١٩٩٥ الى أن تصل الى نحو ١٣ في المئة عام ٢٠٠٧.

إن الحكومة تدرك أهمية هذه المرحلة وصعوباتها، لا سيما في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها لبنان، وفي ظل الضغوط السياسية والاقتصادية التي يتعرض لها. ولكن ليس أمام لبنان أي بديل عن السير في هذا الطريق، لأن الطريق الأسلم والأنجع إقتصادياً، مع وعي الحكومة الكامل، إن هذا الطريق شاقّ وصعب ويتطلب وقتاً. كما يتطلب جهوداً جبارة وتضحيات، وانكباباً على العمل، وجدية ومسؤولية وتعاوناً مخلصاً من كل المسؤولين، على مختلف المستويات ومشاركة كل اللبنانيين. هذا هو الخيار الأسلم والصحيح، لأن البديل الآخر، ليس سوى الوقوع في هاوية الجمود والراحة والمراوحة. إن الجمود في ظل المتغيرات والتطورات الجارية معناه التراجع والتخلف وتدنّي مستوى معيشة اللبنانيين وبالتالي فقدان الموقع والدور.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، السادة النواب،

سأحاول في مداخلتي ان ابين امرين: بعض الردود على بعض المواضيع الجانبية، وبعض الاسئلة التي اثيرت خلال الأيام الثلاثة الماضية. ومن ثم توضيح ورسم الصورة الكلية للوضع المالي والاقتصادي وسياسة الحكومة المالية، من خلال شرح فذلكة موازنة عام ١٩٩٥، بافسبة للامر الاول حول بعض التساؤلات التي جرت، لن اتوقف عند ما قاله النائب واكيم حول المكتب الذي هو امتداد لمكتبي في الوزارة، والذي أزاول فيه عملي في المساء حتى ساعة متأخرة من الليل ـ والكل يعلمون ذلك ـ مصورا اياه انه مكتب لحياكة المؤامرات التي لا وجود لها الا في عقل النائب واكيم.

اما الأمر الثاني فقد ذكر النائب واكيم ان وزارة المالية قد الغت تكليف احد المكلفين بالضريبة، موحيا وكأن وزارة المالية قد فرطت بمصلحة الخزينة اللبنانية. لقد عودني النائب واكيم على اقتطاع جانب من الحقيقة دون ان يكلف نفسه عناء التفتيش عن الحقيقة بكاملها، وهو يعلم ماذا يقصد بذلك، أود ان أبين ان ما قاله النائب واكيم في هذا الصدد غير صحيح على الاطلاق، ولن ادخل في تفاصيل هذا الامر فسيصدر بيان مفصل عن الدائرة المختصة في وزارة المالية يبين حقيقة الامر، ويظهر مدى حرص الوزارة على الحفاظ على مصلحة الخزينة والمال العام، سوف اصدر بيانا كاملا من وزارة المالية حول هذا الموضوع، لأنه لا يجوز ان نقدم هكذا أسماء.

ابراهيم امين السيد: قال الوزير ان كلام الزميل نجاح واكيم غير صحيح على الاطلاق، ثم نقل الموضوع الى الدائرة المختصة وهذا لا يجوز، فاما أن يبين هو هذا الموضوع أو أن يترك الامر للدائرة المالية.

الرئيس: الزميل يقصد ان يترك هذا الامر للدائرة المالية لتجيب، او اذا اردت انت ان تجيب على الزميل فتعطينا كل التفاصيل.

وزير الشؤون المالية: دولة الرئيس، حضرة السادة النواب،

في نهاية عام ١٩٩٤ وحسب احصاءات مصرف لبنان بلغ العجز الاجمالي ما بين الايرادات والنفقات ٢٩٦٣ مليار ليرة لبنانية، أي حوالي ٥٧٪ من مجموع النفقات، وقد فاقت الزيادة في العجز الاجمالي نسبة العجز المتوقعة في قانون موازنة عام ١٩٩٤ بسبب زيادة الانفاق، ولا سيما الانفاق الاستثماري، بوتيرة اسرع من زيادة الواردات، اذ بلغ مجموع الانفاق العام لعام ١٩٩٤ ٥٢٠٤ مليارات ليرة لبنانية، فيما بلغ مجموع الواردات ٢٢٤١ مليار ليرة لبنانية، ويعزى السبب في ذلك الى الاعتمادات الاضافية التي اقرت بقوانين في مجلس النواب من خارج الموازنة في العامين ٩٣ و٩٤، وايضا بسب توقيت اصدار قانون موازنة عام ١٩٩٣ الذي اقر في شهر كانون الاول من

عام ١٩٩٣، وقد جرى تدوير جزء كبير من اعتماداتها الى عام ١٩٩٤ بما يزيد عن الفي مليار ليرة لبنانية.

وتجدر الاشارة الى ان جزء لا بأس به من الواردات المقدرة لعام ١٩٩٤ لم يتحقق بعد، وذلك عائد الى التأخير في اقرار ووضع كل الاجراءات الضرورية لقانون تسوية مخالفات البناء موضع التنفيذ، هذا بالاضافة الى ان قوانين الضرائب التي أثيرت والتي يسري مفعولها على أعمال سنة ١٩٩٤، لن يكون لها تأثير على حجم الواردات الا مع مطلع عام ١٩٩٥.

تجدر الاشارة ايضا الى نسبة العجز المتوقعة في ارقام الموازنة الاجمالية للسنتين ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ لماذا نفعل ذلك؟ لان الجزء الاكبر من موازنة ٩٣ جرى تدويره، لذلك يجب ان ننظر الى الموازنتين معا أي مجموع الموازنتين، فان نسبة العجز المقدرة في الموازنة تبلغ ٥,٤٧ بالمئة حيث بلغ مجموع الانفاق المعتمد في الموازنتين ٧٥٠٦ مليارات.

بشارة مرهج: هل جمع الميزانيتين معا قانوني ام لا؟

وزير الشؤون المالية: ما أقوله هو للتوضيح ولتكتمل امامكم الصورة المالية بكاملها، انها ليست عملية قانونية.

بشارة مرهج: دولة الرئيس،

انا اريد اجابة رسمية عن هذا الموضوع، اريد ان اعرف اذا كان هذا الامر قانونيا ام لا؟ اريد ان اعرف أي موازنة نبحث، انت تخلط الاثنتين معا ولا حق لك بذلك.

وزير الشؤون المالية: هذا ليس قانونا، انه شرح حسابي للموضوع، كما انه اذا أضيف الى مجموع الانفاق المعتمد في الموازنتين، مجموع الاعتمادات الاضافية التي أقرها مجلس النواب البالغ ٣٦٤ مليارا لعام ١٩٩٣ و٥٥٣ مليارا لعام ١٩٩٤، والتي اقرها مجلس النواب، يصبح مجموع الانفاق الاجمالي المعتمد في الموازنتين حوالى ٨٤٢٣ مليارا، وبذلك تصبح نسبة العجز المتوقعة في الموازنتين بعد احتساب مبالغ الأعتمادات الاضافية حوالي ٥٣٪ بالمقارنة، وحسب احصاءات مصرف لبنان فان مجموع الانفاق الفعلي خلال الفترة الممتدة من اول كانون الثاني ١٩٩٣ وحتى نهاية سنة ١٩٩٤ بلغ حوالى ٨٢٢١ مليارا بينما بلغ مجموع الواردات الفعلية حوالي ٤٠٩٦ مليارا، أي ان نسبة العجز الفعلية خلال هذه الفترة تصبح حوالى ٥٠٪، وهذه النسبة هي أدنى من النسبة المرتفعة لمجموع موازنتي هاتين السنتين بعد احتساب الاعتمادات الاضافية.

على صعيد آخر فقد ارتفع الدين الداخلي من ٤٤٠٧ مليارات في بداية كانون الثاني ١٩٩٤ الى ٦٧٤٨ مليارا في نهاية عام ١٩٩٤، اما بالنسبة للدين الخارجي فقد وصل في بداية عام ١٩٩٤ الى

حوالي ٥٥٢ مليار ليرة لبنانية، ثم ارتفع الى ١٢٣٧ مليار ليرة لبنانية أي ما يعادل حوالي ٧٥٢ مليون دولار اميركي في نهاية عام ١٩٩٤ بسبب اصدار لسندات الخزينة بالدولار الاميركي، على صعيد معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية وانعكاسا للتحسن الواضح في الاوضاع الاقتصادية والنقدية المستمر ونتيجة للجهود المبذولة من قبل الحكومة لتخفيضها، فقد انخفضت معدلات الفائدة على سندات الخزينة بصورة منتظمة منذ بداية تشرين الاول ١٩٩٢ وحتى نهاية سنة ١٩٩٤ حوالي ٢٠ نقطة مئوية لمختلف الاستحقاقات، أما بالنسبة لسعر صرف الليرة اللبنانية فقد حافظت خلال عام ١٩٩٤ وحتى اليوم على استقرارها وتحسنها المستمر، وقد ارتفع الاحتياط الصافي لدى مصرف لبنان من العملات الصعبة من ١١٦٥ مليون دولار اميركي في نهاية ١٩٩٣ الى ٢٢١٩ مليون دولار اميركي في نهاية ١٩٩٤، وكان مستوى اجمالي الاحتياطي من العملات الصعبة لدى مصرف لبنان حوالى ٣٧٨٧ مليون دولار اميركي في نهاية ١٩٩٤، اما ميزان المدفوعات فقد سجل فائضا خلال سنة ١٩٩٤ بلغ ١١٣٠ مليون دولار اميركي.

دولة الرئيس، حضرة السادة النواب،

ان من أهم الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة الاستمرار في المحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي، وزيادة الانفاق على الشؤون الاجتماعية والحياتية، دون اللجوء وبشكل اساسي الى زيادة الضرائب والرسوم.

ان ابقاء مشروع موازنة عام ١٩٩٥ كما أرسلته الحكومة الي المجلس النيابي تشير وبوضوح الى مدى تأثير الاحداث على هيكلية الموازنة العامة، اذ ان النفقات والتزامات الثابتة تشكل العبء الاكبر على الموازنة، وبالتالي تحد من قدرة الدولة على التعامل بمرونة مع المستجدات الاقتصادية، فالنفقات الاجمالية كما قدمتها الحكومة الى مجلس النواب، يمكن توزيعها كما قرأتموها في فذلكة الموازنة على الشكل التالي: ألفا مليار ليرة لبنانية عطاءات ورواتب وأجور لموظفي القطاع العام والمتقاعدين، ألفا مليار ليرة لبنانية للديون المتوجبة والتزامات الاخرى، حوالي خمسمئة مليار ليرة لبنانية نفقات اعمال تسيير الدولة، وألف مليار ليرة لبنانية نفقات انمائية واستثمارية وهو ما يظهر في الجزء الثاني من الموازنة.

دولة الرئيس، حضرة السادة النواب،

لقد ذكرت الحكومة في فذلكة الموازنة ان عدم التعاطي الجذري مع هذا الوضع سيؤدي الى تدهور في الاوضاع الاقتصادية كما سيؤدي الى تعميق الضعف الهيكلي في الموازنة العامة. من هنا تتضح أهمية تصحيح هذه المشكلة الهيكلية في الموازنة، ولقد أوضحت الحكومة ان هنك طريقتين للتعامل مع هذه المشكلة.

الطريقة الاولى وكما قرأتموها في فذلكة الموازنة ترتكز على سياسة تقشفية جذرية، أي بعبارة اخرى زيادة حادة في الضرائب والرسوم مع تخفيض في الانفاق العام، بما لهذا المزيج من السياسات من انعكاسات سلبية على الوضع الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وهو الامر الذي لا يستطيع المواطن اللبناني تحمل أعبائه.

اما الطريقة الثانية فترتكز على تعزيز وتسريع النمو على المدى المتوسط والبعيد، من خلال طرح برنامج انمائي واستثماري يفعل الاقتصاد ويزيد واردات الدولة، من خلال النمو الاقتصادي وليس أساسا من خلال زيادة الضرائب والرسوم.

والحكومة تعي ان اختيار الطريق الثاني هو الاسلوب الافضل وان لم يكن ذلك سهلا، لانه سيتطلب لنجاحه اعتماد سياسات مالية واضحة ومحددة، تأخذ بعين الاعتبار الرغبة الشديدة في الخفض التدريجي للعجز، عبر زيادة الواردات ضمن طاقة المواطنين، واعتماد سياسة اقتراض سليمة ورصينة وواعية، تأخذ بعين الاعتبار تطور الاوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية في لبنان والمنطقة، وبشكل يجعل تنفيذ هذه المشاريع أمرا ممكنا وميسورا، بحيث يكون للمشاريع الانمائية جدواها الاقتصادية والاجتماعية، وتأتي نتائجها محققة للغايات والاهداف المرسومة.

ان الخطوط العريضة للسياسات المالية التي يجب اتباعها ترتكز على وجوب الخفض التدريجي في حساب الموازنة الاجمالي الجاري، والبدء بتحقيق وفر خلال فترة خمس سنوات فى حساب الموازنة الجاري، وان هذا الامر يتطلب سياسات واضحة حول زيادة نسبة واردات الخزينة الى اجمالي الناتج المحلي وتخفيض نسبة النفقات الجارية الى اجمالي الناتج المحلي. ان تحقيق هذا الهدف يتطلب جهدا مشتركا وتوافقا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حول الخطوات المحددة التي يجب اتباعها.

تجدر الاشارة الى ان الحكومة ترى ان للقطاع العام دورا محددا فى هذه المرحلة الدقيقة من اعادة اعمار وتأهيل الاقتصاد اللبناني، وهذا الدور يتمحور حول خلق الاجواء المؤاتية والارضية الصالحة لتفعيل عمل القطاع الخاص، من حيث التوظيف واعادة النظر في هيكليته وخلق فرص عمل منتجة، لذلك فعلى القطاع العام ان يؤمن الاستقرار السياسي والمالي والنقدي، وتعديل القوانين سواء من خلال الاصلاح الضريبي، أو من خلال اعطاء حوافز الاستثمار لتشجيع القطاع الخاص على التوظيف، كما على القطاع العام اعادة تأهيل وتطوير البنى التحتية، وتأمين الخدمات الضرورية والاساسية للمواطن اللبناني.

في هذا السياق أود أن ألفت النظر الى وعي الحكومة التام للازمة الاجتماعية التي يعاني منها اللبنانيون، ولاسيما ما تبقى من الطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود. يجب علينا جميعا ان ندرك ان حل هذه المشكلة ليس سهلا ولن يكون بين ليلة وضحاها، فكما تعلمون ان الاحداث

الاليمة أضعفت الطاقة الانتاجية للاقتصاد اللبناني وقلصت من القدرة التنافسية لعديد من القطاعات المنتجة، مما أدى الى انخفاض دخل مستوى الفرد الحقيقي في عام ١٩٩٠ الى ثلث ما كان عليه في عام ١٩٧٥، وأدت الاحداث ايضا الى تفاقم مشكلة سوء توزيع الدخل، أضف الى ذلك ان الاختناقات والتشوهات في الاقتصاد التي نتجت عن تلك الاحداث وضعف المنافسة أديا الى ارتفاع في مستوى الاسعار وانخفاض في مستوى الدخل، لذلك فلا نرى حلا لهذه المشكلة الا عن طريق تفعيل الاقتصاد، والبدء بتنفيذ برنامج استثماري طموح يتمتع بقدرة على خلق فرص عمل جديدة ومنتجة، وفي هذا المجال يجب ان نفرق ما بين التضخم ومستوى الاسعار، فقد استطاعت الحكومة من خلال سياستها النقدية والمالية أن تلجم التضخم، ومن اجل كبح التأثير السلبي للتدفقات الكبيرة لرؤوس الاموال من العملات الاجنبية على الكتلة النقدية وانعكاسات ذلك على التضخم، عمدت الحكومة الى اصدار سندات خزينة تفوق عجز الموازنة. وهذه السياسة كانت ضرورية لان تدفقات رؤوس الاموال قد فاقت بكثير قدرة الاقتصاد اللبناني على أستيعابها، الا ان هذا لا يعني ان الاسعار تنخفض حتما عندما يتقلص التضخم، اذ ان مستوى الاسعار مرتبط بغياب المنافسة وبالتشوهات والاختناقات الاقتصادية، ولذلك فان الحكومة أقدمت على طرح برنامج استثماري يهدف الى تعزيز المنافسة وزيادة الانتاج، وتعزيز الانتاجية والقضاء على التشوهات والاختناقات وخفض الاكلاف، الامر الذي من شأنه أن يؤدي الى خفض مستوى الاسعار، اما بالنسبة الى ما قيل عن وجود استقرار ظاهري في سعر صرف العملة الوطنية دون معالجة جذرية لوضع هذه العملة، فمن الضروري التشديد على ان الحل الجذري والدائم للاستقرار النقدي له علاقة عضوية بالحل الجذري للمشكلة المالية العامة للدولة، ونذكر ونذكر بأننا بادرنا وعملنا من اجل ايجاد حل جذري لهذه المشكلة التي طرحناها في فذلكة الموازنة بكل تشعباتها، كما طرحنا الحلول الممكنة، وبرأينا ان الحل يكون من خلال برنامج استثماري يؤمن النمو السريع للاقتصاد، واننا ندعو مجلس النواب الكريم الى ان يشاركنا في تحمل مسؤولية حل هذه المشكلة المستعصية، واتخاذ موقف واضح من الحلول المطروحة، وفي هذا الاطار فان التقرير الذي رفعته لجنة المال والموازنة للهيئة العامة يتوافق في مضمونه مع النقاط الرئيسية التي وردت في عرض. الحكومة، هذا الامر الذي يعكس تطابقا فى تشخيص الوضع الاقتصادي وخصوصا فيما يتعلق بالموازنة، ويشكل في رأينا الخطوة الاولى للتوصل الى تفاهم مشترك حول الحل المنشود.

اما بالنسبة لتفاصيل البرنامج الانمائي فنحن من اوائل القائلين ان هذا البرنامج ليس خطة شاملة ومفصلة، بل هو مجموعة من المشاريع الانمائية الطويلة المدى التي تظهر حاجة البلاد المستقبلية في المناطق والقطاعات كافة، وهو يحقق قفزة نوعية في الاقتصاد اللبناني ويعيده الى مجموعة الدول الاكثر نموا، كما يمكنه من استعادة دوره الاقتصادي في المنطقة في ظل اوضاع ومناخات

متغيرة. وفي نظر الحكومة فان جميع هذه المشاريع هي من الاولويات، ولكن برمجة التنفيذ لكل مشروع يتطلب دراسات اضافية، ويتوقف على برنامج كل وزارة من الوزارات المختلفة، وقدرة المناطق على استيعاب مختلف هذه المشاريع، وكذلك قدرة الاقتصاد على تحمل هذا الانفاق، ويؤمن التمويل بصيغه كافة لتنفيذ هذه المشاريع.

لقد شددت الحكومة على ان برنامجا بهذا الاتساع وهذا الطموح وهذا التأثير في مستقبل لبنان يتطلب نقاشا على أوسع نطاق، وكانت الحكومة السباقة في الدعوة الى حوار مستفيض من أجل التوصل الى افضل الخيارات وأوسع الوجوه للانفاق العام.

ومن الطبيعي ان يكون هذا البرنامج الانمائي موضوع نقاش ديموقراطي مفتوح بهدف اشتراك اللبنانيين في تقرير مستقبل البلاد الاقتصادي والاجتماعي، ولكي نتوصل معه الى افضل الخيارات وتحديد الاولويات ما بين هذه القطاعات وداخل كل قطاع، وقد ارادت الحكومة ان تلحظ البرنامج الانمائي في مشاريع قوانين لكي يغدو هذا البرنامج محل التزامها القانوني بعد دراسته واقراره من ممثلي الشعب. ولكي يأتي هذا الالتزام واضحا ومعبرا عن الارادة الوطنية وعن وحدة الرؤية حول مستقبل الوطن، فضلا عن كونه يطمئن كل المواطنين لجهة برنامج تنفيذ هذه المشاريع، وبالتالي تأمين الخدمات التي يأمل المواطنون في الحصول عليها.

من هنا تبدو أهمية النموذج الاقتصادي المقترح والذي يؤكد على قدرة الاقتصاد اللبناني على استيعاب هذه المشاريع واقتراض المبالغ الضرورية للاستثمار، ونحن على اقتناع بأن الاقتراض هو احدى وسائل التمويل المجدي، واننا سنضع الاقتراحات التي تقدم بها السادة النواب للبحث في وسائل وصيغ تمويل اخرى موضع الدرس والتفكير. وكما تعلمون فان الصورة العامة تتحسن كلما تنوعت وسائل التمويل وانخفض الاقتراض، وفي الختام أريد ان أذكر ان هذا النموذج الاقتصادي المتبع هو فقط محاولة مبسطة لاستقرار آثار البرنامج الاقتصادي الاستثماري، الا ان مستجدات وتطورات قد تطرأ بنتيجة متغيرات اقتصادية وسياسية على الصعيدين الخارجي والداخلي، من شأنها ان تؤثر أيجابا او سلبا على نتائج هذا البرنامج.

دولة الرئيس، حضرة السادة النواب،

اود في نهاية حديثي ان انوه بمدى التعاون البناء الذي أظهره المجلس النيابي الكريم ولجنة المال والموازنة في اخراج موازنة العام ١٩٩٥ الى حيز الوجود، متمنيا للجميع الخير ولمؤسساتنا مزيدا من التعزيز والتعاون والحوار الهادئ الايجابي، لنكون على مستويات تحديات المرحلة المصيرية التي تمر بها، ولمواطنينا مزيدا من العمل البناء والخلاق والمنتج، ولوطننا لبنان النمو والازدهار، وشكرا.

فذلكة موازنة العام ١٩٩٦(*)

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية لتلاوة فذلكة الموازنة.

وزير الدولة للشؤون المالية: دولة الرئيس، حضرات السادة النواب،

منذ اواخر عام ١٩٩٢ وسياسة الحكومة الاقتصادية والمالية تهدف الى الانتقال من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم الاهلي وتحقيق تحسين تدريجي ومتواصل في مستوى ونوعية عيش اللبنانيين من خلال ايجاد المناخات الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار املا في خلق فرص عمل جديدة امام اللبنانيين وزيادة الانتاج والانتاجية بهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني في عصر سيشهد الكثير من التحولات الكبرى على مختلف الاصعدة والمستويات ولا سيما على الصعد الاقتصادية والاجتماعية.

وفي سعيها الى تحقيق هذه الاهداف عملت الحكومة على استعادة الثقة في حاضر ومستقبل الاقتصاد اللبناني وذلك من خلال تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ولجم حالة التضخم وتقليص العجز في الموازنة عن طريق ترشيد الانفاق وضبط جباية واردات الدولة وتحسينها وتحريك عجلة الاقتصاد بشكل ملحوظ. كما عملت الحكومة على توفير الموارد المالية اللازمة من محلية وخارجية بهدف اعادة بناء البنى التحتية الاساسية والمشاريع الحيوية بشكل يمكن الاقتصاد اللبناني من استعادة دوره الاقتصادي في المنطقة العربية في ظل اوضاع ومناخات متغيرة.

وقد جاءت قوانين موازنات الاعوام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥ ترجمة فعلية وعملية لهذه السياسة الاقتصادية. وتشير ارقام هذه الموازنات الى مدى تأثير الاحداث على وضع المالية العامة وهيكلية حساباتها اذ ان النفقات والالتزامات الثابتة تشكل العبء الاكبر على الموازنة وبالتالي تحد من قدرة الدولة على التعامل بمرونة مع المستجدات الاقتصادية. ان اهم بنود هذه النفقات والالتزامات الثابتة هي: الاجور والرواتب، العطاءات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة وخدمة الدين العام.

وكما هو معلوم، فان الدين العام بدأ بالتراكم منذ منتصف السبعينات ومع بداية الاحداث في لبنان بسبب عدم تمكن الدولة من السيطرة على مرافقها العامة ومصادر مواردها واضطرارها الى

(*) العقد الاستثنائي الأول، الجلسة ١، ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٥ و ٢٩ ـ ٣٠ ـ ٣١ كانون الثاني، بيان وزير المالية.

تحمل انفاق متعاظم التزمت به الدولة بسبب الاحداث والظروف التي منعت الحكومات السابقة من اعتماد السياسات اللازمة لايجاد مصادر ايرادات جديدة توازن بمبالغها وطبيعتها الانفاق الكبير المتزايد الذي جرى تحميله للخزينة خلال السنوات الماضية.

وهنا تجدر الاشارة الى ان نمو الدين العام يأتي من مصدرين الاول بسبب عدم تمكن الدولة من تغطية نفقاتها التشغيلية والاستثمارية بواسطة وارداتها العادية والثاني بسبب اعباء خدمة الدين العام.

ان مشروع موازنة عام ١٩٩٦ يشكل خطوة هامة على مسار المعالجة الدؤوبة للدين العام. فالمشروع يرتقب ولاول مرة منذ سنوات عديدة انخفاضا في القيمة الاجمالية للعجز وتدنيا ملحوظا في نسب هذا العجز الى اجمالي النفقات والناتج المحلي الاجمالي، كما يلحظ تحولا من عجز دائم ومستمر في حساب الموازنة الاولي كان سمة الموازنة خلال سنوات طويلة ماضية الى فائض ولو متواضع في هذا الحساب خلال عام ١٩٩٦.

فتحقيق فائض بسيط في حساب الموازنة الاولي يشكل خطوة اولى ومهمة في عملية الحد من نمو الدين العام. وهذا الفائض الاولي يمكن الدولة من احتواء الاثر السلبي للمصدر الاول لنمو الدين العام آلا وهو العجز عن طريق ردم الفجوة ما بين النفقات التشغيلية والاستثمارية للدولة وواردتها العادية كما يسمح بنفس الوقت بتغطية، ولو جزء بسيط، من اعباء المصدر الثاني آلا وهو خدمة الدين.

ان مشروع موازنة عام ١٩٩٦ يستند الى مبدأين اساسيين وهما: الاول تفضيل الاهم على المهم في عملية الانفاق، والثاني ان لا زيادة في الانفاق الجاري دون تأمين المصادر المالية التي توازي في حجمها وطبيعتها هذا الانفاق. وهذه السياسة ليست بالجديدة بل ان الحكومة الحالية نالت ثقة مجلس النواب الكريم على اساسها وعبر عنها البيان الوزاري صراحة. كما يجب التأكيد هنا بأن الاستمرار في تحقيق فائض اولي في هذه الموازنة والموازنات المستقبلية يتطلب التقيد المتواصل بهذه السياسة.

اما معالجة مشكلة الدين بطريقة جذرية فتتطلب اتخاذ خطوات اضافية على المدى المتوسط. فالمطلوب في المرحلة المقبلة تعزيز الفائض في الحساب الاولي للموازنة ومن ثم الانتقال تدريجيا الى مرحلة اخرى تستطيع الدولة خلالها تحقيق فائض في الحساب الجاري للموازنة توصلا الى مرحلة ثالثة تتمكن فيها الدولة من التوصل الى التوازن في موازنتها. ان عملية الانتقال التدريجي هذه تتطلب وقتا ليس بالقصير وجهدا مضاعفا وحثيثا. وينبغي ان يتركز الجهد على ترشيد الانفاق

وتعزيز الواردات كما يتطلب استنباط طرق جديدة للعمل والانفتاح على افكار جديدة خلاقة والاستناد الى تجارب البلدان الاخرى فيما يتلاءم مع طبيعة وخصوصيات اوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية.

ان التحديات الاقتصادية التي تواجهنا وستواجهنا على المدى المتوسط تتطلب منا العمل على تحقيق زيادة ملموسة في مستوى الانتاجية في مؤسسات القطاعين العام والخاص كافة كما تتطلب مراجعة دائمة لدور كل من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد عامة وفي عملية اعادة الاعمار والبناء خاصة، واتخاذ خطوات جريئة لاعادة هيكلية الدين العام من خلال اطالة مدد الاستحقاقات وتنويع عملات الاقتراض بشكل يؤدي الى تخفيض كلفة الدين. ويجب ايضا اعادة هيكلية ميزانية القطاع العام من خلال العمل على اعطاء دور فاعل ونام للقطاع الخاص يسمح باشراك اكبر عدد من المواطنين في النشاطات المتعلقة حاليا بمؤسسات القطاع العام الامر الذي سيؤدي الى تحسين الانتاجية وتخفيض الكلفة وبالتالي الى تخفيض تدريجي في قيمة الدين العام واعبائه على الخزينة.

ان الاستمرار في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط من خلال الشروع التدريجي في تحقيق وفر في الحساب الجاري ومن خلال الخفض التدريجي للعجز لن يكون ويجب ان لا يكون على حساب البرنامج الإستثماري والانمائي الذي يهدف الى ازالة آثار الحرب والنهوض بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية ومواجهة التحديات القادمة وتحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد اللبناني يعيده الى مصاف مجموعة الدول الاكثر نموا. هذا البرنامج من شأنه ان يخلق فرص عمل لعشرات الالوف من اللبنانيين الذين ينضمون الى سوق العمل سنويا ويؤدي بالتالي الى تحسين مستوى ونوعية عيش اللبنانيين.

ان مشروع موازنة ١٩٩٦ يلحظ هذه الثوابت والاجراءات التي تؤدي الى تخفيض العجز ولكن ليس على حساب الشأن الاجتماعي ولا على حساب البرامج والمشاريع الاستثمارية. فالاعتمادات المدرجة في مشروع الموازنة للشأن الاجتماعي لم تخفض بل على العكس فان بعض الاعتمادات قد زيدت بنسب ملحوظة. والاعتمادات المدرجة للمشاريع لم تلحظ انخفاضا اساسيا كما ان معظم المشاريع الاساسية المقررة هي ممولة بقروض خارجية وليس باعتمادات موازنة. هذا وان سياسة الحكومة تجاه المشاريع الحيوية الجديدة سوف تركز على اقرار هذه المشاريع بقوانين منفصلة متضمنة طرق تمويلها كما ستركز على اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في تنفيذ وتمويل بعض هذه المشاريع الحيوية الجديدة.

أ ـ ارقام مشروع الموازنة العامة

ينطوي مشروع موازنة ١٩٩٦ على الخطوط العريضة الآتية:

١ ـ قدرت الواردات المرتقب تحقيقها ما يقارب ٤٠٢٢ مليار ليرة أي بزيادة تبلغ ٦٨,٢٧٪ عن مجموع الواردات المقدر لعام ١٩٩٥ وهذه الواردات تشمل الى جانب الايرادات من الضرائب والرسوم والايرادات الاخرى ايرادات خزينة تتمثل بتحويلات من موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية لتسديد سلفات الخزينة. هذه الزيادة المتوقعة مبنية على استمرار تحسن النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار في القطاعين العام والخاص انطلاقا من مشاريع القوانين التي اعدتها الحكومة والتي اقرها مجلس النواب والمتعلقة بضريبة الدخل وضريبة الاملاك المبنية ورسم الانتقال التي خفضت فيها معدلات الضرائب المباشرة بشكل ملحوظ، كما هي مبنية على الاستمرار في تحسين الجباية. وتجدر الاشارة الى ان واردات الخزينة المحققة خلال العام ١٩٩٥ حسب احصاءات مصرف لبنان ارتفعت بنسبة ٣٥٪ عما كانت عليه في العام ١٩٩٤ حيث بلغت ٣٣٠٣ مليارا بالمقارنة مع ٢٢٤٢ مليارا للعام ١٩٩٤.

٢ ـ اما الفرق بين مجموع النفقات والواردات والبالغ حوالي ٢٤٢٨ مليار ليرة فيشكل مقدار العجز الذي تدنت نسبته الى مجموع النفقات من ٤٤٪ في قانون موازنة ١٩٩٥ الى ٣٧,٦٪ في مشروع قانون موازنة ١٩٩٦ والذي يمكن تمويله دون ان يحدث هذا التمويل تأثيرا سلبيا على سياسة الاستقرار النقدي التي التزمت بها الحكومة. اما العجز في الموازنة الاولية فقد تحول من عجز مقداره ٨٧٠ «٥٦٣٠ ـ (١٦١٠+٣١٥٠)» مليار ليرة الى فائض يبلغ ١٧٢ مليار ليرة لبنانية.

بلغت ارقام مشروع قانون موازنة عام ١٩٩٦ بالمقارنة مع ارقام قانون موازنة ١٩٩٥ ما يلي: (بمليارات الليرات)

السنة	الجزء الاول	الجزء الثاني	المجموع
١٩٩٥	٤٥٨٢,٦٣	١٠٤٧,٣٦	٥٦٣٠
١٩٩٦	٥٦٣٥,٧٠	٨١٤,٣٠	٦٤٥٠
نسبة الزيادة:	٪٩٨,٢٢	٪٢٥,٢٢	٪١٤,٥٦

ولقد بلغت ارقام الموازنات الملحقة كما يلي:

١ ـ موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية	٤٧٥٠٠٠ مليار ليرة
٢ ـ موازنة اليانصيب الوطني	٦٢١٦٠ مليار ليرة
٣ ـ موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	٩٦٠١٨ مليار ليرة
المجموع	**٦٣٣١٧٨ مليار ليرة**

وتجدر الاشارة الى ان الموازنات الملحقة هي متوازنة ويفترض ان تغطي ايراداتها نفقاتها.

الابواب بحسب اهمية ارقامها

أ ـ باب الديون المتوجبة الاداء

بلغت ارقام هذا الباب ما مجموعه ٢٦٠٠ مليار ليرة أي ما نسبته حوالي ٤٠٪ من اجمالي الموازنة ويتضمن هذا الباب:

- اعتمادات بلغت ٣٥٠ مليار ليرة لبنانية لتسديد نفقات الدين العام الخارجي (فوائد، عمولات ومختلف) بما فى ذلك الاقساط المستحقة.
- فوائد سندات الخزينة بالليرات اللبنانية ٢٢٥٠ مليار ليرة.

باب الاحتياطي

- اعتمادات بلغت ٣٤٠ مليار ل.ل. لدفع معاشات التقاعد وتعويضات الصرف.
- اعتمادات بلغت ١٠ مليار ل.ل. لتعبئة الملاكات.
- اعتمادات بلغت ٨ مليارات ل.ل. للاحكام القضائية والمصالحات.
- اعتمادات بلغت ٢٣٠ مليار ل.ل. لعطاءات متنوعة لتسديد مبلغ ٢٠٪ الزيادة على الرواتب والتي يتعذر توزيعها بشكل دقيق على كل ادارة ومصلحة.
- اعتمادات بلغت ٦٥ مليار احتياطي لتغطية مختلف بنود الموازنة.
- اعتمادات بلغت ٣٦ مليار ل.ل. لتسديد الرسم الدوري للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع.
- اعتمادات بلغت ٥٥ مليار ل.ل. لتسديد مساهمة الدولة في موازنة الضمان الاجتماعي.
- اعتمادات بلغت ٢٣ مليار ل.ل. لدعم مشترى السكر الوطني.
- اعتمادات بلغت ٢ مليار ل.ل. لدعم شراء القمح المنتج محليا.

- اعتمادات بلغت مليار ل.ل. لدفع فروقات واعباء تحويل النفقات بعملات اجنبية.
- اعتمادات بلغت ٢٥٠ مليار ل.ل. لتسديد عجز صندوق المحروقات.

ب ـ باب الوزارات

الوزارة	مجموع الاعتمادات بمليارات الليرات	نسبتها الى مجموع الموازنة (ما عدا بند الديون المتوجبة الاداء)
وزارة الدفاع الوطني	٦٠,٦٥٨	٪١٧,١١
رئاسة مجلس الوزراء	٦٨,٦٠٥	٪١٥,٧٣
وزارة التربية الوطنية	٣٨,٣١٤	٪٨,١٧
وزارة الداخلية	٨٢,٣١٠	٪٨,٧
وزارة الاشغال العامة	٢٢,١٥٣	٪٣,٩٨
وزارة الصحة العامة	٧١,١٤٩	٪٣,٨٩
وزارة الخارجية	٤٧,٧٩	٪٢,٠٦
وزارة الثقافة والتعليم العالي	٥٨,٦٠	٪١,٥٧
سائر الابواب	٥٤,٤٩٧	٪١٢,٩٢
الاحتياطي	١٠٢٠	٪٢٦,٥٠
المجموع	**٣٨٥٠**	٪١٠٠

تفصيل اهم النفقات في باب رئاسة مجلس الوزراء

لا بد من الاشارة الى ان النفقات الرئيسية في موازنة رئاسة مجلس الوزراء هي التالية:

- نفقات ومساعدات اجتماعية مختلفة وقدرها ٩٠ مليار ليرة لبنانية (مساعدة لتعاونية موظفي الدولة).
- مساهمة للصندوق المركزي للمهجرين وقدرها ٦٤ مليار ليرة لبنانية.
- نفقات مجلس الجنوب وقدرها ٦٤ مليار ل.ل.

- مساهمة لمجلس الانماء والاعمار وقدرها ٦ مليارات ليرة لبنانية لنفقات موازنته الادارية.
- مساهمة لمؤسسة الاسواق الاستهلاكية وقدرها ١٠,٤ مليارات ليرة لبنانية.
- مساهمة لمؤسسة تشجيع الاستثمارات وقدرها ٧ مليارات ل.ل. (منها ٥ مليارات مساهمة لانشاء مصنع زيت دوار الشمس او مصنع لأية زراعات بديلة في البقاع).
- نفقات ومساعدات اقتصادية ـ مساهمة لمجلس الانماء والاعمار لتمويل النفقات المحلية المتوجبة على المشاريع الممولة في معظمها من الخارج وقدرها ٥٠ مليار ليرة لبنانية.
- نفقات الاصلاح الاداري وقدرها ٠٣,٤ مليارات ليرة لبنانية.
- نفقات ومساعدات ثقافية ٥٥,٦ مليار ليرة لبنانية.
- مساهمة لمجلس الانماء والاعمار ١٢٠,٩٢ مليار ليرة لبنانية لتمويل مشاريع انماء الضواحي (قانون ٢٤٦)
- مساهمة لمجلس تنفيذ المشاريع الانشائية ٣٤,١٢٣ مليار ليرة لبنانية لتمويل مشاريع انماء الضواحي (قانون ٢٤٦).
- مساهمة لمجلس نتفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت ٢٥,٥٧ مليار ليرة لبنانية لتمويل مشاريع انماء الضواحي (قانون ٢٤٦).

اما في ما يتعلق بالمؤسسات العامة والصناديق فقد قامت وزارة المالية بعدة خطوات على هذا الصعيد:

- فأعدت نموذجا لتقرير المراقب المالي المنتدب لديها بحيث يمكن بيان الاوضاع المالية والادارية والوظيفية والاقتصادية في هذه المؤسسات لا سيما الاستثمارية منها وهو ما يجري التقيد به من قبل وزارة المالية في مراجعة حسابات هذه المؤسسات.
- واعدت مشروع قانون لاخضاع حسابات هذه المؤسسات لنظام التدقيق الداخلي ولتدقيق مكاتب المحاسبة المعتمدة، وذلك بهدف تطوير الرقابة على هذه المؤسسات وتغيير مفهومها من رقابة شكلية الى رقابة فاعلة على الانتاجية والاداء وبهدف تمكين اجهزة الرقابة وهيئاتها من ممارسة دورها الرقابي على اساس تقارير واضحة وصريحة وعلمية في منطلقاتها ونتائجها.

هذه الاجراءات التي اعتمدتها وزارة المالية تهدف الى تعزيز رقابة وزارة المالية على هذه المؤسسات والصناديق من حيث الانفاق والجباية والتقيد بالقوانين المالية وحسن الاداء باعتبار ان هذه المؤسسات والصناديق تتمتع بالاستقلال المالي والاداري وان الانظمة المرعية الاجراء تنص على اصول اعداد واقرار وتصديق موازناتها.

واخيرا تجدر الاشارة الى اننا بدأنا العمل باعادة تصنيف النفقات والواردات في الموازنة العامة على اساس اداري ووظيفي واقتصادي بدلا من اداري فقط كما هو الحال الآن مما سيمكن وزارة المالية من ضبط الحسابات لدى الخزينة وجعلها متلائمة مع الحاجات الجديدة للمحاسبة العمومية والمعايير الدولية من جهة ولتحسين عملية تحليل تقديرات وارقام الموازنة من جهة ثانية. بالاضافة الى ذلك فان هذا الامر سيمكن الحكومة من تقديم موازنة لمجلس النواب تتميز بالشفافية والوضوح في الاهداف والغايات والخدمات التي تؤديها الدولة من خلال الموازنة وتبين الاثر الذي تتركه الموازنة على الاقتصاد الوطني وعلى كل قطاع من قطاعاته من خلال اجهزتها ومراكزها المختلفة. واستنادا الى ذلك فسوف تشرع وزارة المالية بتحضير موازنة عام ١٩٩٧ على هذا الاساس الجديد علما ان هذا الامر سيتطلب جهدا كبيرا على صعيد تدريب جميع العاملين في الوزارات والادارات المختصة الموازنة وتنفيذها على الاسس الجديدة. . .

استنادا الى هذه الفذلكة والملاحظات التي تضمنتها تضع الحكومة بين ايدي مجلسكم الكريم مشروع موازنة عام ١٩٩٦ راجية اقرارها وهي تشكر المجلس الكريم رئيسا واعضاء وبصورة خاصة اعضاء لجنة المال والموازنة على تعاونه وتجاوبه.

فذلكة موازنة العام ١٩٩٧(*)

الفصل الأول
الاندماج في الاقتصاد العالمي

تميز الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة بتغيرات هيكلية أساسية، بحيث أصبحت الأسواق الدولية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال أكثرارتباطا ببعضها بعضا. وهذا الاتجاه المتزايد نحوالتكامل والاندماج العالمي غّيرالمناخ الاقتصادي العالمي بصورة جذرية، اذ خفت القيود على الأسواق التجارية وأسواق رؤوس الأموال وأصبحت الشركات تأخذ الأسواق العالمية بعين الاعتبار عندما تضع سياساتها فيما خص الانتاج والتوزيع كما عزز التقدم التكنولوجي التبادل التجاري للسلع والخدمات وعزّز حركة انتقال رؤوس الأموال. واليوم سيكون لتأسيس «منظمة التجارة العالمية» (WTO) وهي المؤسسة الثالثة من مؤسسات «بريتون وودز» الأثر الكبير على النظام الاقتصادي العالمي. كما أن الاتفاقات التجارية الاقليمية آخذة أيضا في الانتشار السريع. اضافة الى ذلك، فان الاتحاد الأوروبي (EU) الذي تحول الى اتحاد اقتصادي متماسك بدأ يمد يد التعاون الى بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.

لقد شهد لبنان خلال سني الحرب الطويلة حركة نشطة نحو التكامل والاندماج الاقتصادي العالمي، لكنه لم يستطع ان يشارك في هذه العملية. وهو لم يعد قادراً الآن ان يبقى بعيدا عن هذه المشاركة، لذلك يتوجب عليه أن يندمج في المجتمع الاقتصادي الدولي ويتكيّف مع الحقائق الاقتصادية الجديدة. وبهذه الروح تقوم الحكومة حاليا بالتفاوض حول عقد اتفاقيات مع الاتحاد الاوروبي، وبالتخطيط لاجراء مباحثات مع منظمة التجارة العالمية بغية الحصول على افضل الشروط الممكنة. وهذه الاتفاقيات من شأنها ان تسهم في ارتباط لبنان في شبكة الاقتصاد العالمي بحيث تتوسع المجالات والفرص المتاحة له وتنفسح امامه امكانية المشاركة في فوائد هذه الظاهرة. اذ ان تعزيز الفعالية والانتاجية وتوفير مناخ اكثر تشجيعا للصادرات والاستثمار الأجنبي هي المفتاح الأساسي لارتقاء لبنان الاقتصادي وابراز وتحسين امكاناته في المستقبل.

(*) النص الأساسي مرفق ببيان وزير المالية.

ومن البديهي ان على الشركات والمؤسسات اللبنانية، في المرحلة الاولى من هذا الاندماج، ان تتميز بالدينامية والفعالية لأنها حتما ستواجه منافسة دولية شديدة. الا ان ذلك يجب ان لا يؤدي الى مجاراة ضغط المؤيدين لسلوك طريق الحمايات والتعرفات الجمركية المرتفعة لان فتح باب المنافسة هو الثمن الذي علينا ان ندفعه من أجل المشاركة في قطف ثمار اندماج لبنان في المجتمع الدولي. وفي غياب العوامل الخارجية الايجابية، لا يمكن لاقتصاد حر متواضع في حجمه، ان يحصر نظره في الداخل فقط او ان ينكفئ على نفسه وأن يحاول وضع حواجز في وجه التجارة قد ترفع أسعار السلع وتؤخر تكيّف مؤسساته مع المستجدات الاقتصادية العالمية. وألاهم من ذلك، هو ان الشركات والمؤسسات اللبنانية ستحتاج الى تعزيز قدراتها التنافسية بسرعة عن طريق اصلاح هيكلية ملكيتها وادارتها، ورفع مستوى مواردها البشرية وعن طريق تحديث تجهيزاتها الرأسمالية. ومتى تم التكيف كليا مع هذه المتطلبات، فان القطاعات الانتاجية المختلفة والمستهلكين سوف يستفيدون من ذلك الى حدّ كبير. والواقع ان دول العالم تتنافس حاليا من خلال اتباع سياسات اقتصادية تشجع على اجتذاب المستثمرين الأجانب، لذلك فان اتباع السياسات الاقتصادية الملائمة والسليمة في هذا السياق اصبح امرا فائق الأهمية نظرا لأن المنافسة في الاسواق المحلية والخارجية لم تعد تسمح بأي تراخ أو خطأ، لا سيما وانه وبفضل سهولة حركة الأموال، وسرعة الاتصالات فانه اصبح متاحا وميسورا امام المستثمرين في استكشاف الفرص المتوفرة على المستوى العالمي بشكل دائم ومستمر وهم سيقيّمون سياسة لبنان الاقتصادية ليس بالمطلق ولكن بالمقارنة مع الفرص المتوفرة في البلدان الأخرى.

١ ـ المتطلبات والتقييدات

لقد تركت سبع عشرة سنة من الاحداث والاضطرابات تأثراً مدمراً على الاقتصاد اللبناني كما على المجتمع في لبنان. ولقد قدرت منظمة الأمم المتحدة مجموع الاضرار المادية التي لحقت بلبنان خلال تلك الفترة بحوالي ٢٥ مليار دولار أي ما يعدل اكثر من ثمانية اضعاف حجم اجمالي الناتج المحلي للبنان لعام ١٩٩٠. كان تأثير هذه الحرب خطيرا بالدرجة نفسها على الاوضاع الاجتماعية كما على الموارد البشرية في لبنان، ففي عام ١٩٩٠ بلغ معدل الدخل الفردي الحقيقي حوالي ثلث ما كان عليه عام ١٩٧٥. ومع ذلك، لم يتخل لبنان ابداً عبر تاريخه الطويل وخلال الأيام العصيبة التي مرت عليه عن التزامه الثابت بنظام سياسي ديمقراطي، وبنظام مالي وتجاري حر وبسياسات استثمارية متحررة وبنظام اقتصادي يعتمد على السوق المفتوحة. ان هذه السياسات التي اتبعها لبنان لتعزيز القطاع الخاص وفرت ميزة تنافسية نسبية للبنان بالمقارنة مع دول أخرى وعززت قدرات الاقتصادية، وفي الواقع ان هذه السياسات هي التي أرسينا عليها أسس استراتيجيتنا في الاعمار والتحديث.

في نهاية عام ١٩٩٢، عندما لم يكن يملك لبنان سوى موارد محدودة للغاية، كان على الحكومة ان توجه تحديات كبرى للانتقال من حالة الدمار والفوضى، والوضع الاقتصادي المتميز بالتضخم المالي المرتفع الى حالة الاستقرار الاقتصادي الكلي مع تنفيذ مشاريع اعادة البناء الاعمار. وفي نفس الوقت كان على الحكومة ان تعمل على تحسين الظروف المعيشية للشعب اللبناني، من خلال زيادة الانفاق لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيزالأمن، والمباشرة بتنفيذ برنامج تطوير شامل للبنى التحتية للخدمات بالاضافة الى تطوير الموارد البشرية وتعزيز انتاجيتها وكان لا بد لتحقيق انجازات في هذه المجالات من تحقيق تقدم على مختلف المسارات الاجتماعية، والاقتصادية، والاستثمارية وهي قد اشتملت على:

ـ التنمية البشرية:

الصحة، التربية والتعليم، التدريب المهني، البيئة، الاسكان، ضمان تحقيق شبكة من التأمين الاجتماعي، وتأمين الحاجات، والخدمات الأساسية للمواطنين.

ـ الا نعاش الاقتصادي والانتاجي:

تأمين المزيد من فرص العمل، تعزيز الصناعة، الزراعة، الخدمات، والسياحة مع تركيز خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأنشاء مجالات تنافسية جديدة اعتمادا على الميزة التنافسية النسبية للبنان.

ـ اعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات:

الكهرباء، الاتصالات السلكية واللاسلكية، المياه، المياه المبتذلة، النفايات الصلبة، الطّرق، المرافئ، والمطار.

ـ اعادة التأهيل والاصلاح الاداري:

تحديث الاطار التشريعي والتنظيمي، اصلاح أوضاع الخدمة المدنية، تبسيط اسلوب العمل والاجراءات الرسمية، وتحسين مستوى العلاقة الودية بين مؤسسات القطاع والمواطنين.

ـ الاستقرار الاقتصادي الكلي:

المحافظة على استقرار الأسعار، وسعر صرف العملة وضبط العجز العام، ولجم الازدياد في حجم الدين العام.

ومن الواضح ان الحكومة لا تستطيع تحقيق جميع هذه الاهداف من خلال مواردها الذاتية، أو

من خلال الاقتراض الداخلي فقط. وعلى هذا الاساس توجهت سياسة الحكومة نحو استعمال مواردها كأموال محفزة لتشجيع جهود كل من القطاعين الخاص المحلي وغير اللبناني على التعاون ضمن برنامج الاعمار والتحديث الذي اعتمدته الحكومة.

٢ ـ أوليات الحكومة:

لقد ادركت الحكومة انه من غير الممكن تلبية كافة احتياجات المواطنين ضمن الاطار الزمني المطلوب، وبالتالي رأت وجوب تحقيق تلائم بين التوقعات وبين ما تفرضه الامكانات المتوفرة مع التأكيد على اهمية بذل الجهود المتواصلة والمتزامنة وضرورة العمل بصبر وأناة، وتحديد الخيارات والالتزام بها للوصول الى النتائج المرجوة. كذلك ادركت الحكومة انه لا يمكنها معالجة المسائل المذكورة كافة بصورة متزامنة وقد لا تكون مهيأة لمعالجة بعضها في أي حال، وعليه فقد اصبح واضحا ان المهمة الصعبة امام الحكومة واللبنانيين جميعا تتمثل بضرورة العمل على وضع تحديد دقيق لدور ومسؤليات كل من القطاعين العام والخاص. في هذا الخصوص فانه من الواجب الطلب الى القطاع الخاص لعب دور اكبر عبر المشاركة الفعالة في جهود الاعمارمن خلال مشاريع «التشيد ـ التشغيل ـ التسليم» (BOT)، وكذلك من خلال ادخال أنظمة تعتمد المبادئ التجارية ضمن أهداف محددة ومراقبة بدقة. وعليه يتحتم على الحكومة ان تركزاهتمامها على تلك المجالات التي قد تحفز عناصر جديدة على لعب دور في مجهود الانعاش الشامل للاقتصاد، مما يستدعي خلق الظروف الملائمة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص، والمؤسسات غير الحكومية، والمستثمرين الأجانب. وهذه هي بالفعل الطريقة الفعالة الوحيدة لضمان تنفيذ الكثير المشاريع الواردة في برنامج الأعمار فترة زمنية ملائمة.

وانطلاقا من هذا المفهوم، فانه من المهم التاكيد على ان سياسة الحكومة في تمويل انعاش الأقتصاد تستند الى:

اولا، زيادة الاعتماد على الايرادات العامة المتنامية؛ **وثانيا**، اللجوء المستمر الى الاقتراض الداخلي مع تخفيضه على مراحل؛ **وثالثا**، تحقيق تعبئة اكبر للتمويلات الخارجية والميسرة؛ **ورابعا**، توسيع رئيسي لدور القطاعين الخاصين المحلي وغير اللبناني من خلال تشجيع الاستثمار اللبناني وغير اللبناني المباشر والذي يشمل المشاريع التي تنفذ وفق انظمة تشييد تشغيل وتحويل BOT وتمويل تشغيل وتحويل FOT وتشييد تشغيل وتملك BOO، وتحويل بعض خدمات القطاع العام الى خدمات تجارية بحيث يجري الفصل بين ادارة الخدمات ملكيتها (التي تبقى للدولة) وذلك لتأمين تحسين الأداء بالاضافة الى العمل على اعادة الهيكلة الضرورية لميزانية القطاع العام.

بعد اخذ هذه الامور بعين الاعتبار، كان من اولى اولويات الحكومة العمل على استعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني والمحافظة عليها من خلال استقرار الليرة اللبنانية كنقطة ارتكاز لخفض معدل التضخم. ولقد ادت هذه السياسة، بالاضافة الى الجهود الاولية المبذولة لتامين الاستقرارالمالي، الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يشكل نقطة الانطلاق لاي برنامج يهدف للاعمار والتحديث. بعد ذلك باشرت الحكومة بتنفيذ برنامج انمائي عاجل للبنية التحتية هدفه الاساسي تعزيز الخدمات العامة. بالاضافة الى ذلك،بدات الحكومة بتنفيذ برامج مهمة تتعلق بالخدمات الاجتماعية شملت توسيع خدمات الصحة العامة، والتعليم، والتدريب المهني، وتامين عودة المهجرين، ودعم صمود المواطنين في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي، وتحسين المداخيل الفردية الحقيقية.

لقد كانت هذه المشاريع اساسية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما كانت نقطة الانطلاق للاقتصاد والتعزيزالثقة بالمستقبل الاقتصادي للبنا ن، كما بادرت الحكومة الى تنفيذ مشاريع شملت نطاقا واسعا من القطاعات، من بينها الكهرباء، البريد، المواصلات السلكية، الطرق، الاوتوسترادات، الصحة العامة، الشؤون الاجتماعية، التعليم، المياه، معالجة المياه المبتذلة والنفايات الصلبة، النقل العام، المرافئ، مطار بيروت الدولي، الزراعة، الري، الصناعة، البيئة، الاسكان، واعادة المهجرين.

بصورة متوازية مع هذه الجهود أعادت الحكومة النظر بالنظام الضريبي والعمل على تنظيم جباية الضرائب والرسوم بهدف جعل هذا النظام يتوافق أكثر مع حاجات الاستثمار ويشجع دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية. ولذلك فقد أخضعت الحكومة النظام الضريبي الى اصلاحات جذرية بغية تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتعزيز جباية الواردات، وتخفيف العبء الضريبي على الفئات ذوي الدخل المحدود في المجتمع

بموجب هذه الاصلاحات اصبح معدل ضريبة الدخل على الافراد يتراوح بين ٢ و١٠٪ بصورة متدرجة واصبح معدل ضريبة الدخل على أرباح الشركات ثابتاً عند نسبة ١٠٪ مع فرض ضريبة بنسبة ٥٪ على الارباح الموزعة من الشركات. وبموجب هذه الاصلاحات تم أيضا تخفيض نسب الضريبة على الارث، وعلى المداخيل من ايجارات الاملاك وفق نفس قواعد تخفيض ضريبة الدخل. بالاضافة الى ذلك، أصدرت الحكومة تعرفة جمركية جديدة بهدف تسهيل الاجراءات وتخفيض عدد ومستويات الرسوم الجمركية.

كما ان الحكومة، وبهدف التنشيط الاضافي للاستثمارات غير اللبنانية، انضمت الى هيئة ضمان الاستثمارات المتعددة الاطراف (MIGA) وأدخلت بعض الاصلاحات في المؤسسة الوطنية

لضمان الاستثمارات التي أنشئت للتأمين ضد الاخطار غير التجارية والتعويض عن الخسائر الناجمة عنها. وأنشات الحكومةأيضا المؤسسة اللبنانية لتشجيع الاستثمارات (IDAL)، واعادت تشغيل المناطق الحرة في المرافئ والمطار لتعزيز تجارة الترانزيت والتخزين المؤقت للسلع، وهي الآن في صدد انشاء مناطق صناعية في مختلف المناطق لزيادة الانتاج الصناعي من شأنها ان توفر فرص عمل اكبر للمواطنين.

كما أعادت الحكومة فتح بورصة بيروت وأدخلت اصلاحات شاملة على الاجراءات التنظيمية المختصة بها وعلى قوانين المحاسبة العامة. وأصدرت الحكومة قانونا حول اعادة تقييم الموجودات تسمح للشركات والافراد باحتساب القيمة الجارية لموجوداتها في ميزانياتها بالاضافة الى اصدار قوانين تتعلق بالودائع الانتمائية وتنويع القاعدة الاستثمارية في المصارف. كما أصدرت نظاما جديدا يتعلق باصدارات سندات الدين من قبل المصارف، وقد وافق مجلس النواب على هذه القوانين والانظمة كافة. وتفاوضت الحكومة مع الدول الصديقة ووقعت معها معاهدات تتعلق بالتبادل التجاري، وتشجيع وحماية الاستثمارات، ومنع الازدواج الضريبي.

جدول رقم ١ ـ ١
المعاهدات الاقتصادية الموقعة نهائياً أو بالأحرف الأولى

البلد	تشجيع الاستثمارات		تفادي الإزدواج الضريبي	
	موقعة بالأحرف الأولى	موقعة	موقعة بالأحرف الأولى	موقعة
أرمينيا		x		
كندا	أ		أ	
الصين		x		
كوبا		x		
الجمهورية التشيكية	أ			
مصر		x		x
فنلندا	أ			
فرنسا		x		x

البلد	تشجيع الاستثمارات		تفادي الإزدواج الضريبي	
	موقعة بالأحرف الأولى	موقعة	موقعة بالأحرف الأولى	موقعة
ألمانيا	أ			
بولندا	أ		أ	
رومانيا		x		x
روسيا	أ		أ	
إسبانيا		x		
تركيا			أ	
سوريا		x	أ	x
أوكرانيا		x		
زنجبار	أ			

وكما هو مبين في الجدول أعلاه، وقعت الحكومة نهائيا على تسع معاهدات ووقعت بالأحرف الاولى على سبع معاهدات، وهي الان في طور التفاوض حول خمس معاهدات أخرى لتشجيع الاستثمارات وحمايتها كما وقعت الحكومة أيضا على اربع معاهدات ووقعت بالأحرف الاولى على خمس معاهدات لمنع الازدواج الضريبي، وتتفاوض حاليا حول معاهدتين اضافيتين في هذا المجال.

٣ ـ طريق المستقبل

لقد كان من الطبيعي ان لا تتحقق الانجازات المذكورة بدون مقابل، فقد نتج عنها ازدياد واضح في النفقات العامة لتمويل احتياجات جهود التحديث. ونظرا لمحدودية الموارد المتوافرة ورغم التحسن المهم في عمليات جباية الايرادات، اضطرت الحكومة الى القبول بعجز كبير في الموازنات، مما أدى بدوره الى استمرار ازدياد الدين العام. بالاضافة الى ذلك، وخلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٢ و١٩٩٦ تعرض لبنان الى العديد من الصدمات الخارجية الخطيرة تطلبت توسعا غير متوقع في النفقات العامة، وهذه الظروف ادت احيانا الى التعثر في المعالجة. وآخرواخطر الامثلة على هذه الصدمات كان الاعتداء الاسرائيلي على لبنان في نيسان ١٩٩٦، الذي احدث

نتائج مالية أدت الى الاخلال بما كنا نتوقعه من نتائج عند اعداد موازنة عام ١٩٩٦. وبالرغم من ذلك فقد استطاع لبنان ان يعزز بسرعة قدرته على مواجهة وامتصاص الصدمات الخارجية، وبالفعل وبعد عدة ايام فقط من انتهاء الاعتداء الاسرائيلي في نيسان تمكن لبنان من تسويق اصدار اضافي لسندات الدين بالدولار الاميركية يتميز بفارق افضل لمعدل الفائدة عما كان عليه الاصدارين السابقين.

من الطبيعي ان يكون للبلاد، بعد سبع عشرة سنة من الاضطرابات، حاجات ومتطلبات عديدة لم تتوفر لمعالجتها في وقت واحد سوى امكانات محدودة ولكن نجحت الحكومة في معالجة المسائل الاساسية، وهي تدرك تماما ما تبقى امامها من مهمات شاقة وبالتالي لم تذهب جهود الحكومة سدى ودون تقدير اذ اعترف المجتمع الدولي بالانجازات العديدة التي حققتها الحكومة اللبنانية وتبنى العديد من مشاريعها، كما يؤكده نجاح مؤتمر أصدقاء لبنان. مع ذلك فالطريق امامنا لا يخلو من العوائق وعلى اللبنانيين المثابرة والعمل الدؤوب والاستمرار في الجهد. وعند ذلك فقط يمكن ان يدخل لبنان حقبة قد تكون الحقبة ازدهارا في تاريخه الطويل.

ستتناول الفصول التالية بصورة منفصلة كل من التطورات الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٢ و١٩٩٦، وترسم خطوط قانون موازنة ١٩٩٧، بالاضافة الى المفهوم الاقتصادي التي بنيت عليه. بالاضافة الى ذلك، نرفق مقارنة بين المؤشرات الاقتصادية في لبنان وبين المؤشرات الاقتصادية في دول أخرى، ومقارنة مع اقتصاد دول معينة عانت من ظروف ونتائج الحرب التي خاضتها وكيف تغلبت عليها ما بعد الحرب. ونتحدث أخيرا عن التطورات التي قادت الى النتائج الايجابية التي حققها مؤتمر أصدقاء لبنان.

الفصل الثاني
التطورات الاقتصادية الاخيرة

واجه الاقتصاد اللبناني، بعد الذي عانى منه لبنان خلال خمسة عشر عاما من الحرب الأهلية وحتى سنة ١٩٩٢. عددا من العوائق والصعوبات. وكان عليه مواجهة العديد من المآزق الخطيرة. وقد شهدت البلاد خلال تلك الفترة هجرة واسعة للأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة وهروبا واسعا للرساميل الى خارج لبنان. وفي نفس الوقت تدهور الوضع المالي العام بسبب عجز الحكومات عن فرض سلطتها وبالتالي عدم تمكن ادارات الدولة من تحصيل الضرائب والرسوم المتوجبة للخزينة رغم استمرارها في تأمين الحد الدنى من الخدمات العامة. ولجأت الحكومات الى تمويل العجز المتواصل في موازنتها السنوية مبدئيا من خلال زيادة اصدارات سندات الخزينة مما أدى الى ارتفاع السيولة النقدية فنتج عن ذلك ضغوطات هائلة على العملة الوطنية والى زيادة عالية ومتواصلة في معدلات التضخم وتدهور في سعر صرف الليرة اللبنانية واللجوء المتزايد الى الدولرة.

و منذ شهر تشرين الأول عام ١٩٩٢ بذلت الحكومة كل طاقاتها لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق الاحتواء التدريجي لعجز الموازنة، ولجم التضخم وتحسين سعر صرف الليرة اللبنانية فيما كان الشعب اللبناني يستعيد ثقته في عملته الوطنية وفي مستقبل الاقتصاد اللبناني.

انطلاقا من هذه الخلفية، يلقي هذا الفصل الضوء بشكل مختصر على الماضي القريب والحاضر والمستقبل القريب للوضع الاقتصادي الاجمالي في البلاد ويتضمن التحليل القاء نظرة شاملة على الاداء المالي والاقتصادي في الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٦ ويتبعه ملخص لتقديرات موازنة ١٩٩٧.

يقسم هذا الفصل الى سبعة اجزاء كالتالي:

الجزء الاول: حركة اجمالي الناتج المحلي.

الجزء الثاني: التطورات في المالية العامة.

الجزء الثالث: الدين العام.

الجز الرابع: ميزان المدفوعات.

الجزء الخامس: التضخم ومعدلات الاسعار.

الجزء السادس: سعر صرف الليرة واحتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية.

الجزء السابع: التطورات النقدية.

١ ـ حركة اجمالي الناتج المحلي:

سجل اجمالي الناتج المحلي معدلات نمو عالية بعد عودة السلام والاستقرار، فحقق ارتفاعا سنويا حقيقيا بلغ معدله ٦,٥٪ سنويا في الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٢ و١٩٩٥.

ومع استعادة البلاد لعافيتها تحسن الدخل الفردي السنوي فارتفع من حوالي ١٠٠٠ دولار أمريكي تقريبا في سنة ١٩٩٠ الى حوالي ٢٦٠٠ دولار سنة ١٩٩٥.

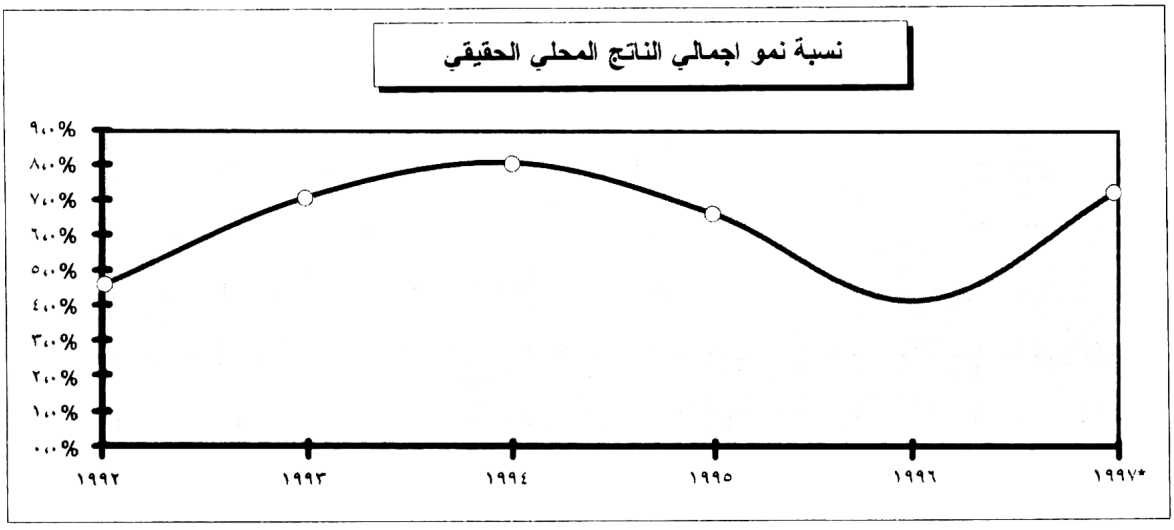
قدر النمو الاقتصادي الحقيقي في عام ١٩٩٦ بنسبة ٤ بالمئة اي بواقع اسمي قدره ٢٠,٥٥٢ مليار ليرة لبنانية. ومن المتوقع ان يعاود الاقتصاد اللبناني في سنة ١٩٩٧ معدلات نموه السابقة المحققة في المدى المتوسط والبالغة ٧٪ سنويا، بعد ان يكون قد تخطى العوامل الخارجية التي أثرت فيه خلال سنة ١٩٩٦.

جدول رقم ٢ ـ ١ تطور اجمالي الناتج المحلي الحقيقي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
نسبة نموّإجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤,٥٪	٧,٠٪	٨,٠ ٪	٦,٥ ٪	٤,٠ ٪	٧,٠ ٪

* تقديرات وزارة المالية.

الرسم البياني ٢ ـ ١



* تقديرات وزارة المالية

جدول رقم ٢ ـ ٢

أ ـ تطور إجمالي الناتج المحلي الإسمي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (مليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
إجمالي الناتج المحلي الإسمي	٩,٤٩٩	١٣,١٢٢	١٥,٣٠٥	١٨,٠٢٨	٢٠,٥٥٢	٢٣,٨٤٠

* تقديرات وزارة المالية.

جدول رقم ٢ ـ ٢

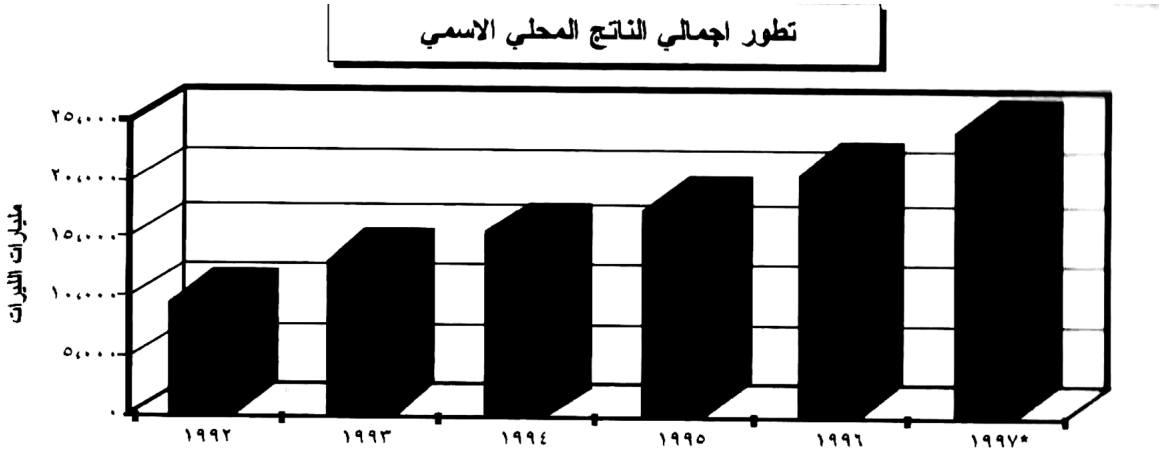
ب ـ تطور اجمالي الناتج المحلي الإسمي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (مليار دولار أميركي)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
إجمالي الناتج المحلي الإسمي	٥,١٧	٧,٦٧	٩,٢٩	١١,٣٠	١٣,٢٤	١٥,٣٦

* تقديرات وزارة المالية.

- ملاحظة: سعر الصرف المستعمل هو السعر السائد في نهاية المدة حتى كانون الأول ١٩٩٦ (دولار أميركي واحد = ١٥٥٢ ليرة لبنانية)

الرسم البياني رقم ٢ ـ ٢



* تقديرات وزارة المالية.

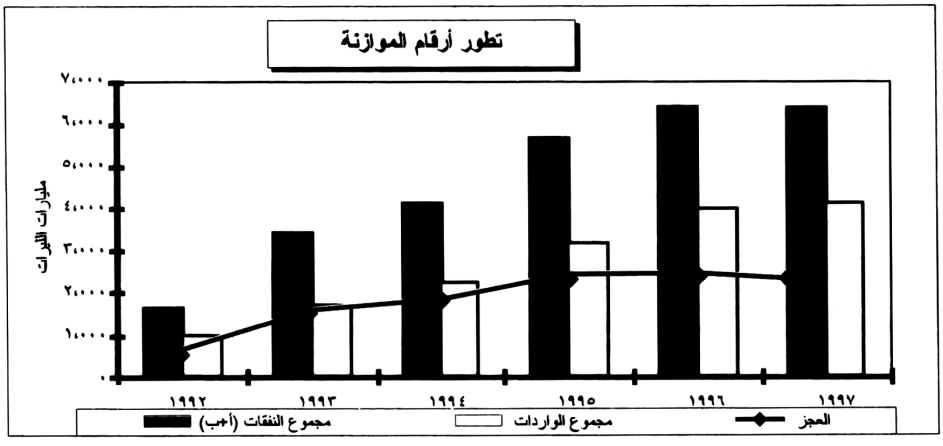
٢ ـ التطورات في المالية العامة:

وعلى صعيد المالية العامة واجهت الحكومة مهمات صعبة تتلخص بتأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز ايرادات الخزينة من جهة، ودفع نفقات اعادة الاعمار وزيادة المبالغ المخصصة للخدمات الاجتماعية من جهة أخرى وفي نفس الوقت تجنب زيادة مرهقة في الضرائب اثر اكثر من خمسة عشر عاما من المعاناة. ولذلك عملت الحكومة بصورة مبدئية على تأمين استقرار الوضع الاقتصادي الاجمالي ثم باشرت بزيادة المبالغ الملحوظة للنفقات الطارئة بسبب الصدمات الآتية من الخارج. حدثت كل هذه التطورات في وقت كانت عمليات جباية الايرادات تزداد وتتقدم باستمرار بخطوات مهمة.

جدول رقم ٢ ـ ٣ ـ اعتمادات الموازنة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
مجموع النفقات (١ + ب)	١,٦٤٥	٣,٤٠٠	٤,١٠٦	٥,٦٣٠	٦,٤٥٨	٦,٤٣٣
أ ـ النفقات الجارية	١,٤٢٤	٢,٩٠٩	٣,٣٠٩	٤,٥٨٨	٥,٤٨٨	٥,٨٢٥
نفقات خدمة الدين	٤٠٥	٨٤٠	٩٢٠	١,٦١٠	٢,٦٠٠	٢,٧٠٠
ب ـ النفقات الاستثمارية	٢٣٠	٤٩١	٧٩٧	١,٠٤٧	٨٧٠	٦٠٨
مجموع الواردات	٩٧٢	١,٧٠١	٢,٢٤٦	٣,١٥٠	٤,٠٢٥	٤,١٠٠
العجز	٦٨٢	١,٦٩٩	١,٨٦٠	٢,٤٨٠	٢,٤٣٣	٢,٣٣٣
الفائض (ـ) أو العجز الأولي	٢٧٧	٨٥٩	٩٤٠	٨٧٠	ـ ١٦٧	ـ ٣٦٧
نسبة العجز في النفقات	٪ ٤١,٢٣	٪ ٤٩,٩٧	٪٤٥,٣٠	٪٤٤,٠٥	٪ ٣٧,٦٧	٪٣٦,٢٧

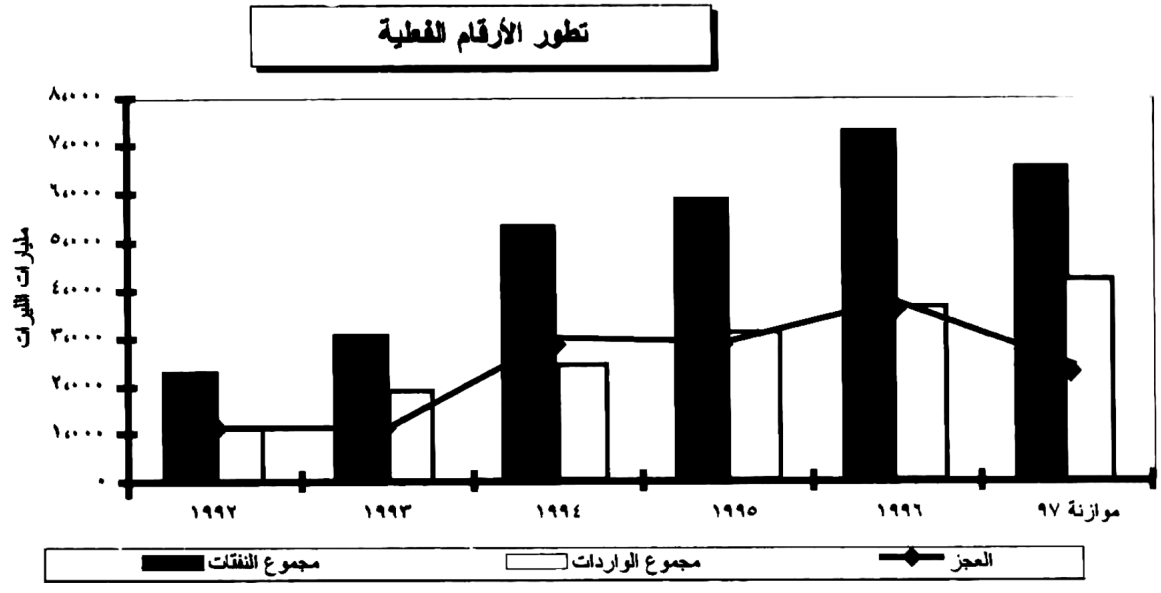
الرسم البياني ٢ ـ ٣



جدول رقم ٢ ـ ٤ ـ الإعتمادات الفعلية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
مجموع النفقات	٢,٢١٩	٣,٠١٧	٥,٢٠٤	٥,٨٥٦	٧,٢٢٥	٦,٤٣٣
نفقات خدمة الدين	٥١٨	٧٨٤	١,٤٨٨	١,٨٧٥	٢,٦٥٣	٢,٧٠٠
مجموع الواردات	١,١٣٨	١,٨٥٥	٢,٢٤١	٣,٠٣٣	٣,٥٣٣	٤,١٠٠
العجز	١,٠٨١	١,١٦٢	٢,٩٦٣	٢,٨٢٣	٣,٦٩٢	٢,٣٣٣
الفائض (ـ) أو العجز الأولي	٥٦٣	٣٧٨	١,٤٧٥	٩٤٨	١,٠٣٩	٣٦٧ ـ
نسبة العجز في النفقات	٤٨,٧٢٪	٣٨,٥٢ ٪	٥٦,٩٤ ٪	٤٨,٢١ ٪	٥١,١٠ ٪	٣٦,٢٧ ٪
نسبة نفقات خدمة الدين من مجموع النفقات	٢٣,٣٤ ٪	٢٥,٩٩٪	٢٨,٥٩٪	٣٢,٠٢ ٪	٣٦,٧٢٪	٤١,٩٧ ٪

الرسم البياني رقم ٢ ـ ٤



غطت ايرادات الخزينة **خلال سنة ١٩٩٢**، نسبة ٥١٪ من النفقات السنوية، وشكلت العائدات الجمركية ٢٨ ٪ من مجموع هذه الايرادات، كما هو مبين في الجدول أدناه.

ومن ناحية اخرى بلغت نفقات الخزينة خلال عام ١٩٩٢، ٢,٢١٩ مليار ل.ل، وشكلت الرواتب والاجور حوالي ٣٠٪ من مجموع هذه النفقات.

جدول رقم ٢ ـ ٥ ـ
ملخص عن التخصيصات الفعلية للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
مجموع الواردات	**١,١٣٨**	**١,٨٥٥**	**٢,٢٤١**	**٣,٠٣٣**
الواردات غير المباشرة منها:	**٤٦٧**	**٧٤٣**	**٩٢١**	**١,٤٨٣**
ـ الواردات الجمركية	٣٢٣	٦٦٣	٧٩١	١,٣٢٠
الواردات المباشرة والأخرى	**٦٧١**	**١,١١٢**	**١,٣٢٠**	**١,٥٥٠**
مجموع النفقات	**٢,٢١٩**	**٣,٠١٧**	**٥,٢٠٤**	**٥,٨٥٦**
النفقات الجارية	**٢,٠٧٣**	**٢,٦٢٤**	**٣,٩٥٤**	**٤,٦٤٠**
المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها	٦٦٠	١,٢٩٥	١,٧١٠	١,٨٦٩
نفقات خدمة الدين	٥١٨	٧٨٤	١,٤٨٨	١,٨٧٥
نفقات أخرى	٨٩٥	٥٤٥	٧٥٦	٨٩٦
النفقات الاستثمارية	**١٤٦**	**٣٩٣**	**١,٢٥٠**	**١,٢١٦**
العجز	**١,٠٨١**	**١,١٦٢**	**٢,٩٦٣**	**٢,٨٢٣**

ارتفعت ايرادات الخزينة **خلال سنة ١٩٩٣**، من نسبة ١٢٪ من اجمالي الناتج المحلي في العام ١٩٩٢ الى ١٤٪، وكانت الزيادة المطلقة ٦٣٪ مما كان عليه مجموعها خلال عام ١٩٩٢. فخلال العام ١٩٩٣، زادت رسوم الاستيراد باكثر من الضعف ولا سيما نتيجة للتطورات على صعيد الادارة من جهة وتشديد الرقابةعلى المرافئمن جهة اخرى. كما شهدت سنة ١٩٩٣ ايضا تراجعا في نفقات الخزينة (حوالي ٢٣٪ من اجمالي الناتج المحلي)مما اسهم في التوسع في النفقات

الاستثمارية في السنوات اللاحقة. ومن بين اسباب هذا التراجع الموافقة المتأخرة على الموازنة (في كانون الاول ١٩٩٣) التي كانت نتيجتها ان الانفاق سنة ١٩٩٣ كان وفقا لما تم تحديده في موازنة ١٩٩٢.

ارتفعت نفقات خدمة الدين العام من ٢٣٪ الى ٢٦٪ من اجمالي نفقات سنة ١٩٩٣. ونتج هذا الارتفاع في مدفوعات خدمة الدين الداخلي عن السياسة الحكومية المستمرة القاضية بتمويل العجز عن طريق اصدار سندات خزينة بالليرة اللبنانية لبيعها في الاسواق المحلية وذلك لتجنب زيادة التضخم المالي في البلاد.

وبما ان اصدار سندات الخزينة هو الوسيلة الرئيسية التي اتبعها مصرف لبنان في عمليات السوق المفتوحة ارتفع الدين الداخلي في سبيل المحافظة على الاستقرار النقدي.

من المهم اكثر ملاحظة ان العجز المالي المحقق في سنة ١٩٩٣ كان أقل بكثير مما كان متوقعا في قانون موازنة ١٩٩٣. وبالتالي انخفض العجز في الموازنة من ١٣٪ الى اقل من ٩٪ من اجمالي الناتج المحلي.

وخلال سنة ١٩٩٤، ارتفع العجز المالي الاجمالي الى اكثر من الضعف ووصل الى حوالي ١٩٪ من اجمالي الناتج المحلي. يمكن عزو سبب هذا الارتفاع، الذي حدث نتيجة زيادة النفقات العامة بنسبة ٧٢٪، الى الموافقة المتأخرة لمجلس النواب على مشروع موازنة ١٩٩٣. وهكذا في عام ١٩٩٤ فقد تم الانفاق من كل من موازنة عام ١٩٩٣ وموازنة عام ١٩٩٤ ولكن على اساس الايرادات التي تم تحصيلها في عام ١٩٩٤ فقط. هذا الامر اضافة الى تكثيف جهود الحكومة في اعادة الاعمار والزيادة الواضحة في النفقات الجارية، جعل السياسة المالية للدولة تتجه نحو المزيد من التوسع.

وكما يظهر في الجدول التالي، اذا جمعنا موازنتي العامين ٩٣ و٩٤ معا نلاحظ ان اجمالي الايرادات الفعلية للخزينة يزيد عن اجمالي الايردات الملحوظة في الموازنتي بنسبة ٤٪ في حين ان اجمالي النفقات الفعلية تخطى اجمالي النفقات الملحوظة في الموازنة في نسبة ٩,٥٪. ويعود ذلك الى ان نفقات خدمة الدين زادت اكثر مما كان متوقعا وكانت النتيجة ارتفاع اجمالي العجز المالي بالنسبة ١٦ بالمئة عن المعدلات الملحوظة في الموازنتين.

جدول رقم ٢ ـ ٦ ـ أرقام موازنة ١٩٩٣ + ١٩٩٤
بالمقارنة مع الأرقام الفعلية للأعوام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ (بمليارات الليرات اللبنانية)

	موازنة (١٩٩٣+١٩٩٤)	الأرقام الفعلية (١٩٩٣+١٩٩٤)
مجموع النفقات	٧,٥٠٦	٨,٢٢١
ـ نفقات خدمة الدين	١,٧٦٠	٢,٢٧٢
مجموع الواردات	٣,٩٤٧	٤,٠٩٦
العجز	ـ ٣,٥٥٩	ـ ٤,١٢٥
العجز الأولي	ـ ١,٧٩٩	ـ ١,٨٥٣

وخلال سنة ١٩٩٥، كان من المتوقع ان يشكل عجز الموازنة نسبة ١٤٪ من اجمالي الناتج المحلي ونسبة ٤٤٪ من اجمالي النفقات، غير ان العجز الفعلي لهذه السنة كان مختلفا نوعا ما. ففي الواقع، زادت نفقات الخزينة بنسبة ١٢٪ بالمقارنة مع العام ١٩٩٤ ويعود ذلك جزئيا الى ارتفاع المعدل الفعلي للفوائد على سندات الخزينة الذي عكس حالة عدم الاستقرار التي سادت البلاد اثناء الانتخابات الرئاسية والانحسار في الثقة. رغم ذلك زادت الارادات بنسبة ٣٥٪ مع ان هذه النسبة تظل اقل بعض الشيء مما كان ملحوظا في الموازنة. وبالنتيجة انخفضت النسبة بين العجز والنفقات بنسبة ٩٪ مقارنة مع سنة ١٩٩٤.

في سنة ١٩٩٥ انخفضت نسبة العجز المالي من اجمالي الناتج المحلي بمقدار أربع نقاط مئوية وبلغت نسبته ١٥,٦٪ من اجمالي الناتج المحلي في هذه السنة.

اما بالنسبة لسنة ١٩٩٦. فلم تحدث التطورات المالية الايجابية التي كانت متوقعة اساسا وذلك يعود الى انخفاض الايرادات الناتج عن بطء النمو الاقتصادي والزيادة غير المتوقعة في النفقات العامة.

اما السبب الرئيسي لهذه التطورات فكان الاعتداء الاسرائيلي على لبنان في نيسان والحالة السياسية في المنطقة اضافة الى اجراء الانتخابات النيابية. وكانت النتيجة ان فضل بعض المستثمرين اللبنانيين والاجانب تأجيل مشاريعهم الاستثمارية.

وبالتالي، وكما ذكرنا سابقا، فان معدل النمو الاقتصادي المقدر ان يكون قد تحقق هو في حدود ٤ ٪ مما اثر على اجمالي الايرادات. وبالفعل سجلت الايرادات الفعلية تراجعا بنسبة ١٢٪ عما كان مقررا عليه في أرقام موازنة ١٩٩٦. ومن جهة أخرى، كان من الضروري ان تزداد

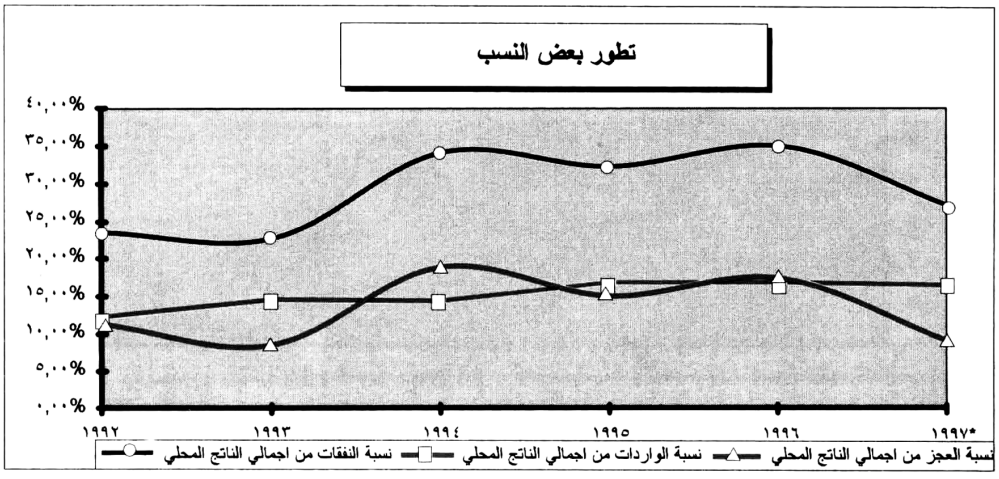
النفقات العامة التي ارتفعت بمقدار ٧٦٧ مليار ل.ل. بسبب الأعتداء الاسرائيلي بصورة رئيسية وبذلك وصل اجمالي النفقات العامة الى ٧٢٢٥ مليار ل.ل. في حين ان اجمالي الايرادات وصل فقط الى ٣٥٣٣ مليار ا.ل. مما جعل نسبة العجز تصل الى حوالي ٥١ بالمئة وظهر عجز في الموازنة الأولية بمقدار ١٠٣٩ مليار ل.ل.

جدول رقم ٢ ـ ٧ ـ إجمالي الناتج المحلي والمؤشرات المالية للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
إجمالي الناتج المحلي الإسمي	٩,٤٩٩	١٣,١٢٢	١٥,٣٠٥	١٨,٠٢٨	٢٠,٥٥٢	٢٣,٨٤٠
النفقات	٢,٢١٩	٣,٠١٧	٥,٢٠٤	٥,٨٥٦	٧,٢٢٥	٦,٤٣٣
نسبة النفقات من اجمالي الناتج المحلي	٪٢٣,٣٦	٪٢٢,٩٩	٪٣٤,٠٠	٪٣٢,٤٨	٪٣٥,١٥	٪٢٦,٩٨
الواردات	١,١٣٨	١,٨٥٥	٢,٢٤١	٣,٠٣٣	٣,٥٣٣	٤,١٠٠
نسبة الواردات من اجمالي الناتج المحلي	٪١١,٩٨	٪١٤,١٤	٪١٤,٦٤	٪١٦,٨٢	٪١٧,١٩	٪١٧,٢٠
العجز	١,٠٨١	١,١٦٢	٢,٩٦٣	٢,٨٢٣	٣,٦٩٢	٢,٣٣٣
نسبة العجز من اجمالي الناتج المحلي	٪١١,٣٨	٪٨,٨٦	٪١٩,٣٦	٪١٥,٦٦	٪١٧,٩٦	٪٩,٧٩

* موازنة ١٩٩٧.

الرسم البياني رقم ٢ ـ٥



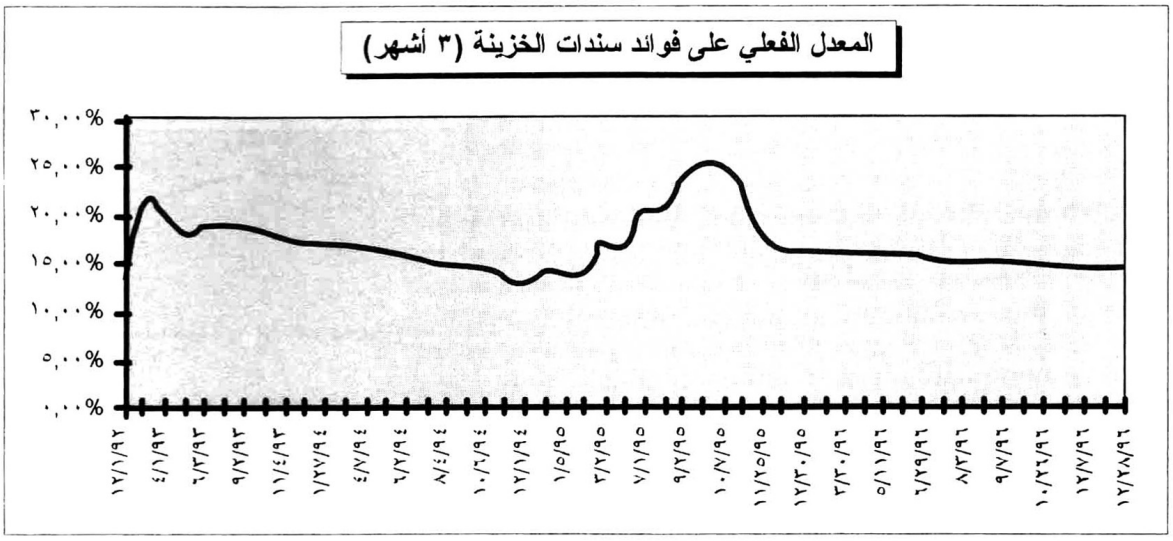
٣ ـ الدين العام

نظرا لتمويل القسم الاكبر من العجز عن طريق القروض وخصوصا عن طريق اصدار سندات الخزينة، ارتفع صافي المجموع الدين العام من نسبة ٤٦٪ تقريبا من اجمالي الناتج المحلي في العام ١٩٩٢ الى نسبة ٧٨٪ من اجمالي الناتج المحلي في العام ١٩٩٦، وتشكل الديون الخارجية نسبة ١٧٪ من مجموع الديون.

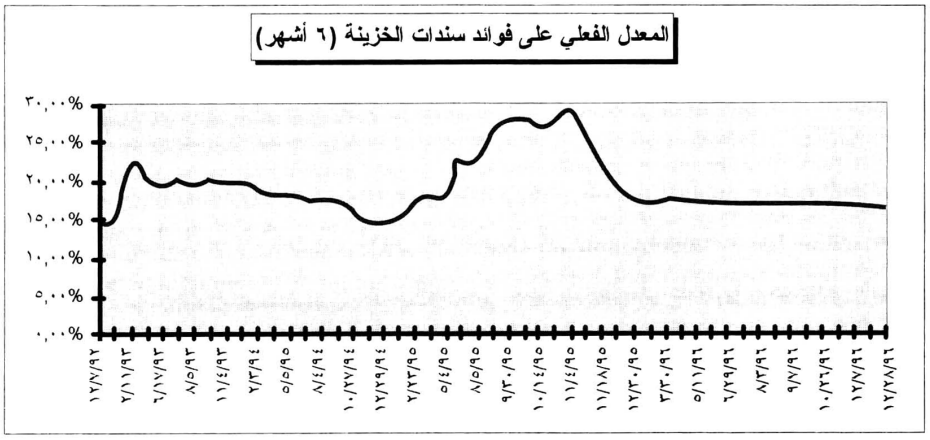
وكما هو واضح في الخطوط البيانية التالية ارتفع بسرعة المعدل الفعلي للفوائد على سندات الخزينة للمدى القصير (٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً). كما ارتفع بسرعة المعدل الفعلي للفوائد على سندات الخزينة للمدى الطويل (٢٤ شهراً) خلال عام ١٩٩٥. هذا الارتفاع عكس حالة عدم الاستقرار التي ترافقت مع الانتخابات الرئاسية وما نتج عنها من تراجع في مستويات الثقة.

كان من الطبيعي ان يترك هذا الواقع تأثيرا سلبيا على الاقتصاد تمثل بانخفاض معدل النمو وازدياد النفقات الحكومية ولكن هذا المنحى تغير بصورة تدريجية بين تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٩٥ اثر تمديد ولاية رئيس الجمهورية فأدى ذلك الى انخفاض المعدل الفعلي للفوائد على سندات الخزينة وبالتالي الى العودة في معدلات الفائدة مع مطلع عام ١٩٩٦ الى المعدلات التي كانت سائدة قبل عام ١٩٩٥.

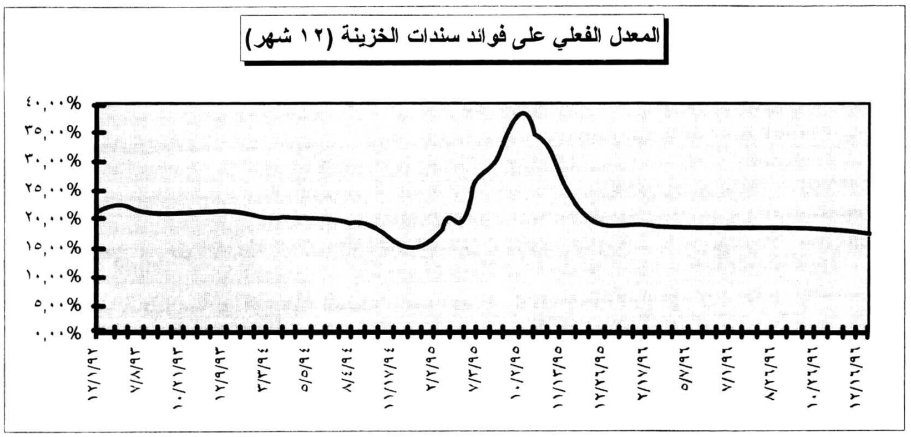
الرسم البياني رقم ٢ ـ ٦



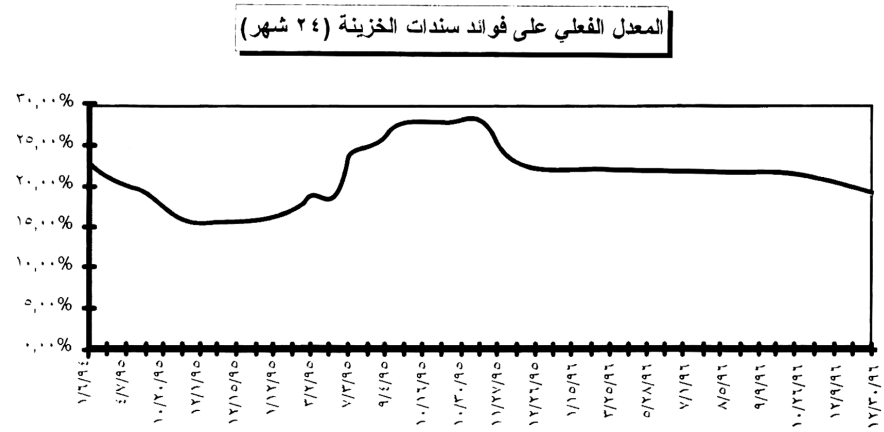
الرسم البياني رقم ٢ ـ ٧



الرسم البياني رقم ٢ ـ ٨



الرسم البياني رقم ٢ ـ ٩

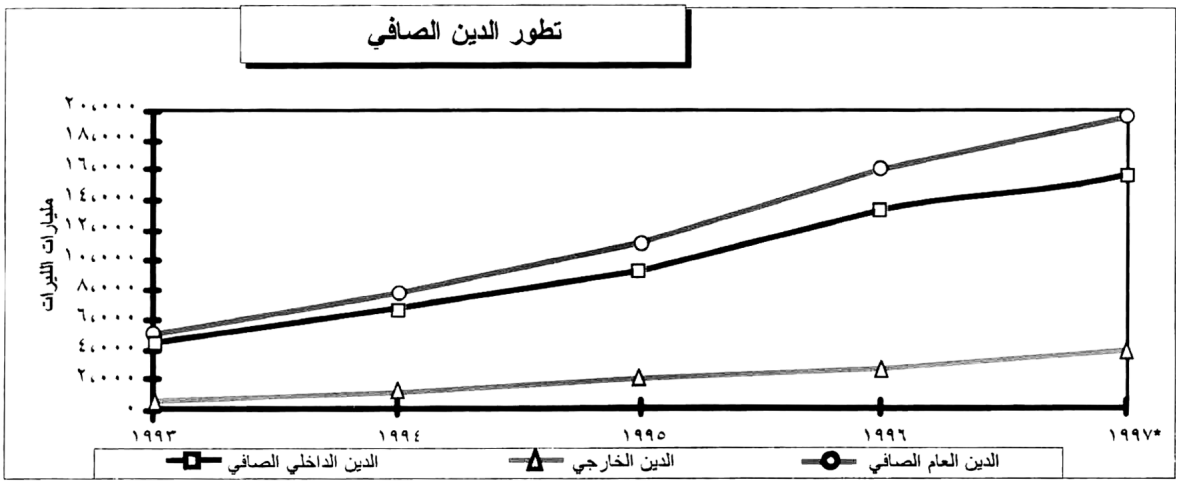


جدول رقم ٢ ـ ٨ ـ الدين العام الصافي
للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
عجز الموازنة	١,٠٨١	١,١٦٢	٢,٩٦٣	٢,٨٢٣	٣,٦٩٢	٢,٣٣٣
الدين الداخلي الصافي	غير متوفر	٤,٤٠٧	٦,٧١٢	٩,٢٨٧	١٣,٣١٥	١٥,٦٤٨
الدين الخارجي	غير متوفر	٥٥٩	١,٢٧١	٢,٠٨٣	٢,٧٤٥	٣,٩٨٧
الدين العام الصافي	٤,٣٨٣	٤,٩٦٦	٧,٩٨٣	١١,٣٧٠	١٦,٠٦٠	١٩,٦٣٥

* تقديرات وزارة المالية.

الرسم البياني رقم ٢ ـ ١٠



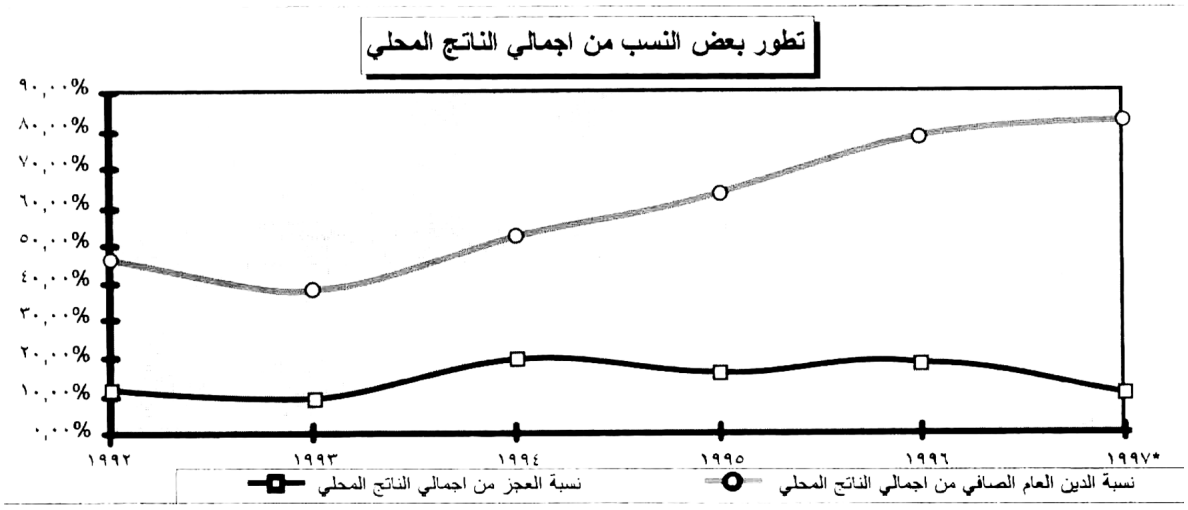
ونظرا لرغبة الحكومة في تجنب فرض زيادة كبيرة في الضرائب والرسوم ولتجنب الضغوطات التي قد تنتج عن التضخم، فقد اختارت الحكومة تمويل العجز بصورة اولية عن طريق اصدار سندات خزينة بالليرة اللبنانية لتمنع بذلك اصدار نقد جديد وتحافظ على استقرار الاسعار. ومن الطبيعي ان تؤدي هذه السياسة الى زيادة مجموع الدين العام. وبالاضافة الى ذلك، لجأت الحكومة الى الاقتراض من الخارج للتمويل الجزئي للنفقات الاستثمارية.

جدول رقم ٢ ـ ٩ ـ إجمالي الناتج المحلي، المؤشرات المالية والدين العام الصافي للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (بمليارات الليرات اللبنانية)

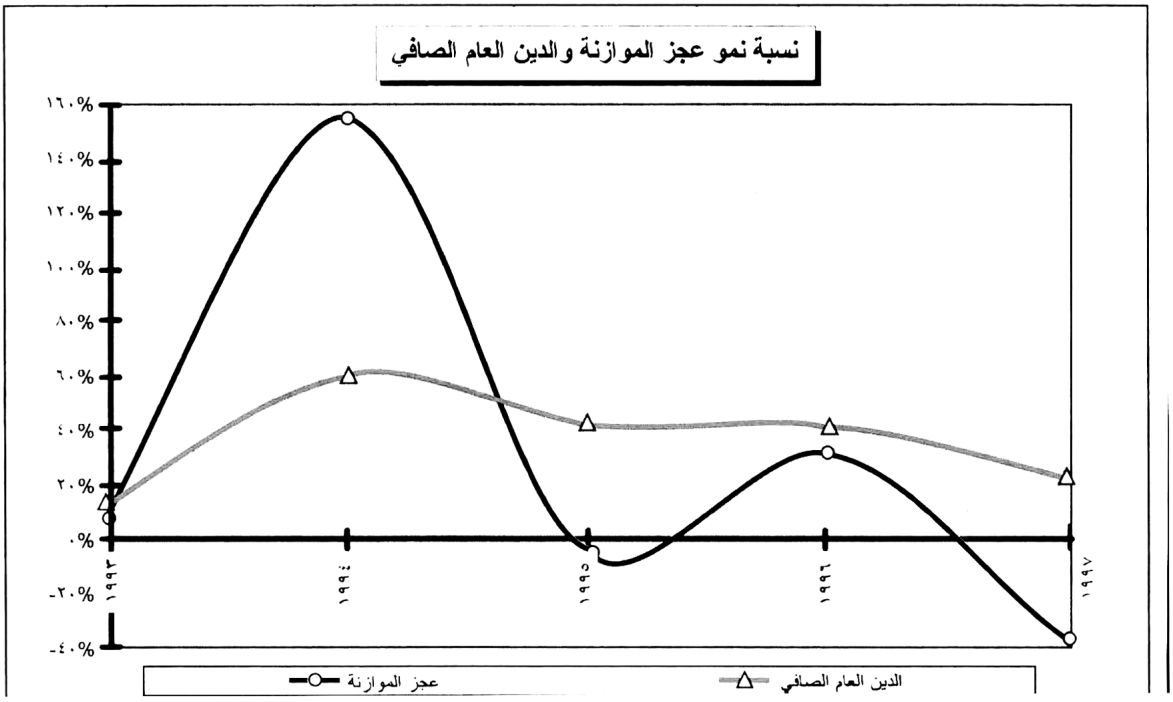
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
إجمالي الناتج المحلي الإسمي	٩,٤٩٩	١٣,١٢٢	١٥,٣٠٥	١٨,٠٢٨	٢٠,٥٥٢	٢٣,٨٤٠
العجز	١,٠٨١	١,١٦٢	٢,٩٦٣	٢,٨٢٣	٣,٦٩٢	٢,٣٣٣
نسبة العجز من إجمالي الناتج المحلي	٪ ١١,٣٨	٪٨,٨٦	٪١٩,٣٦	٪ ١٥,٦٦	٪ ١٧,٩٦	٪ ٩,٧٩
نسبة الدين العام الصافي من اجمالي الناتج المحلي	٪٤٦,١٤	٪ ٣٧,٨٤	٪٥٢,١٦	٪٦٣,٠٧	٪٧٨,١٥	٪ ٨٢,٣٦

* تقديرات وزارة المالية تتضمن تنفيذ موازنة عام ١٩٩٧ بالإضافة الى زيادة تقديرية بمقدار ٨٠٠ مليون دولار أميركي الى الدين الخارجي.

الرسم البياني ٢ ـ ١١



الرسم البياني رقم ٢ ـ ١٢



٤ ـ ميزان المدفوعات

شهد ميزان المدفوعات فائضا خلال السنوات الخمس الماضية. ورغم العجز المتصاعد للميزان التجاري (الظاهر في أرقام الجدول التالي وفي الرسم اللبناني) فقد حافظ ميزان المدفوعات على الفائض بفضل التحويلات المالية من المهاجرين وتدفق رؤوس الاموال الى لبنان.

في العام ١٩٩٢، ونتيجة للزيادة الكبيرة على الرواتب التي ادت الى تفاقم عجز الموازنة والمضاربات على الليرة اللبنانية، شهدت البلاد هجرة واسعة لرؤوس الاموال. وقد تم التعويض عن هذه الهجرة بتدفق رؤوس اموال كبيرة بعد انتهاء الانتخابات النيابية وعودة الثقة مع تشكيل حكومة الرئيس الحريري.

يجب الاشارة هنا الى ان عودة الثقة كانت السبب الرئيسي للفائض الكبير الذي شهده حساب رأس المال (حوالي ٢,٨ مليار دولار) والذي نجح في التعويض عن العجز المتصاعد في ميزان الحساب الجاري الخارجي (حوالي ٢,٧ مليار دولار). وبوجه عام فقد سجل ميزان المدفوعات فائضا بسيطا.

لم يكن التحسن في مستوى الصادرات موازيا للزيادة في المستوردات الكبيرة خلال عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤ ولكن تدفق رؤوس الاموال الى لبنان أدى الى تغطية العجز في الميزان التجاري

وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات بقيمة تزيد عن مليار دولار في كل من هاتين السنتين.

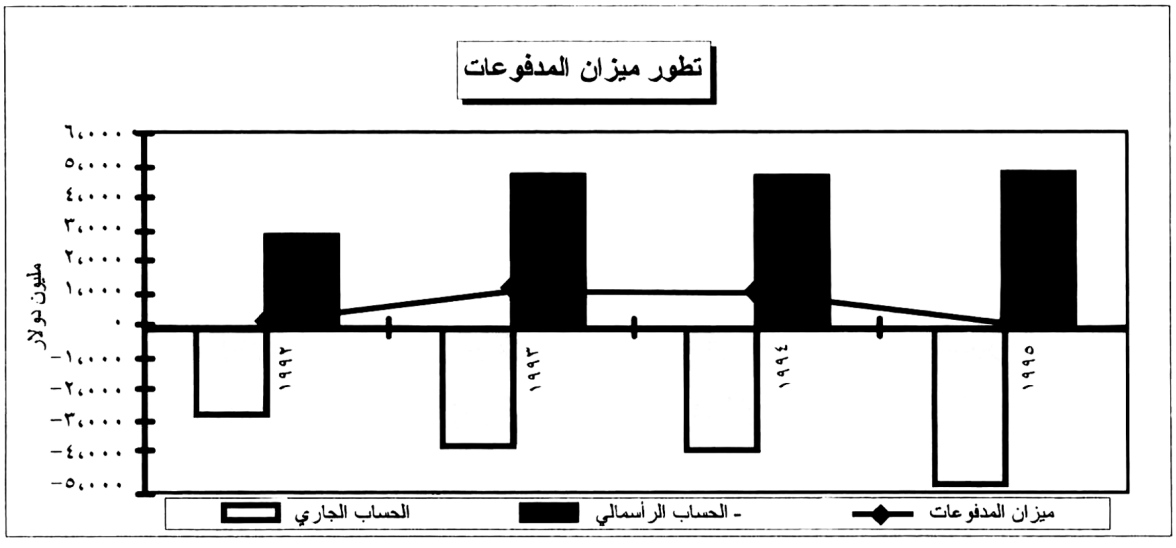
غير انه في العام ١٩٩٥، ساء وضع ميزان المدفوعات مؤقتا خلال العام بسبب الحالة التي سادت في فترة الانتخابات الرئاسية. لكنه ومع نهاية العام، ومع عودة الثقة وتدفق رؤوس أموال ضخمة بعد التمديد لرئيس الجمهورية، بلغ الفائض في ميزان المدفوعات حوالي ٢٥٦ مليون دولارا.

وتجدر الاشارة هنا الى ان ميزان المدفوعات سجل فائضا قدره ٧٨٦ مليون دولار في العام ١٩٩٦.

جدول رقم ٢ ـ ١٠ ـ
ميزان المدفوعات للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (مليون دولار أميركي)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الحساب الجاري	٢,٧٦٣ ـ	٣,٦٩٢ ـ	٣,٧٥١ ـ	٤,٨١٢ ـ	غير متوفر
ـ الميزان التجاري	٣,١٨٥ ـ	٤,٢٢١ ـ	٤,٨٠٤ ـ	٥,٧٣٩ ـ	غير متوفر
تصدير	٦٠١	٦٨٦	٧٣٧	٩٨٢	غير متوفر
استيراد	٣,٧٨٦	٤,٩٠٧	٥,٥٤١	٦,٧٣١	غير متوفر
ـ الحساب الرأسمالي	٢,٨١٧	٤,٨٦١	٤,٨٨٢	٥,٠٦٨	غير متوفر
ميزان المدفوعات	٥٤	١,١٦٩	١,١٣١	٢٥٦	٧٨٦

الرسم البياني رقم ٢ ـ ١٣



٥ ـ التضخم المالي ومعدلات الأسعار:

عانى لبنان، منذ منتصف الثمانينات، من ارتفاعات سريعة في اسعار السلع والخدمات بلغت ذروتها في ١٩٨٧ فوصلت الى ٥٠٠٪. لكن هذه الحالة تغيرت مع استعادة الثقة في البلاد اثر تشكيل الحكومة الجديدة في تشرين الاول ١٩٩٢ برئاسة السيد رفيق الحريري.

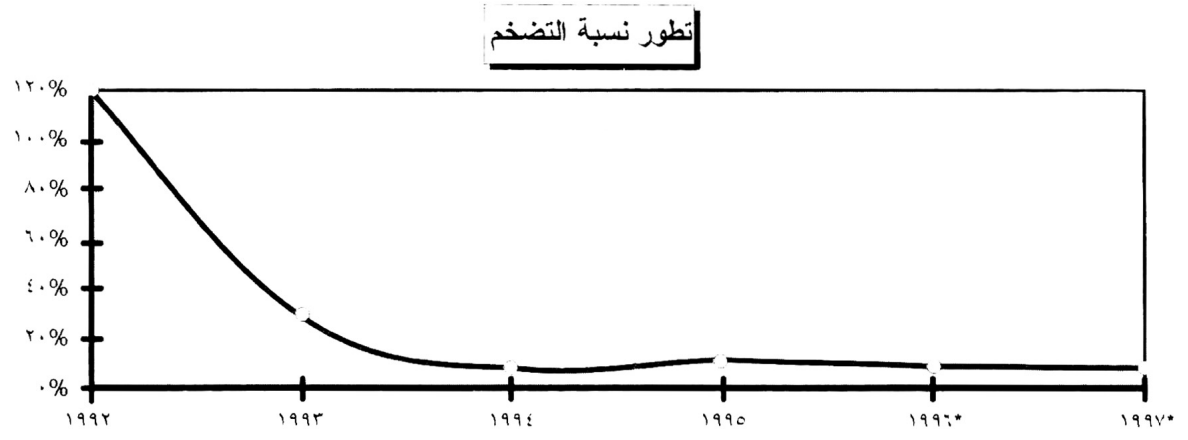
وبالرغم من عدم وجود احصاءات وارقام رسمية عن التضخم المالي في لبنان حتى يومنا الحاضر، الا ان بعض المؤشرات البديلة (المبينة في الجدول والخطوط البيانية التالية) تظهر عودة تدريجية بطئية الى استقرار نسبي في عودة الاسعار.

جدول رقم ٢ ـ ١١ ـ
نسب التضخم للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (مليون دولار أميركي)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
نسبة التضخم ٪	١٢٠٪	٢٩٪	٨٪	١١٪	١٠٪	٩٪

* تقديرات.

الرسم البياني رقم ٢ ـ ١٤



بقي التضخم في لبنان منخفضا نسبيا في الاعوام الثلاث المنصرمة رغم العجز في الموازنة وذلك للاسباب الرئيسية التالية:

١ ـ اصدار سندات خزينة الذي أدى الى تقلص السيولة وامتصاص الفائض النقدي من الاسواق.

٢ ـ استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية وهذا الأمر يشكل العامود الفقري للسياسةالاقتصادية الكلية للحكومة الحالية.

٣ ـ انفتاح الاقتصاد اللبناني الذي أمن تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات الذي تشهده السوق المحلية من خلال التوسع في الاستيراد وهو الامر الذي ادى الى تحقيق الاستقرار النسبي للاسعار.

في هذا الاطار، من المهم ان نميز بين نسبة التضخم ومعدل الأسعار في بعض القطاعات. من الواضح انه تم خفض نسبة التضخم بدرجة ملحوظة وتثبيتها عند حد معين غير ان المعدل الحالي للاسعار في بعض القطاعات بقي عاليا بسبب وجود بعض التشنجات وعدم المرونة والاختناقات في الاقتصاد الوطني وغياب المنافسة الفعالة في عدة قطاعات. ان تخفيض معدلات الاسعار في تلك القطاعات يتطلب وجود منافسة متزايدة وانفتاح اكبر للسوق اللبنانية وازالة المعوقات الاقتصادية ويتم كل ذلك من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتطبيق الاصلاح الاداري الهادف الى زيادة الانتاجية ورفع مستوى الخدمات للمواطنين.

٦ ـ سعر صرف الليرة اللبنانية واحتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية

اهتزت الثقة في الادارة الاقتصادية للبلاد في بداية العام ١٩٩٢، بسبب الموازنة الضعيفة التي خصص قسم كبير منها لرواتب موظفي القطاع العام والتي تميزت بعجز كبير. هذا بالاضافة الى حالة عدم الاستقرار السياسي وعودة المضاربة واستمرار هجرة الرساميل التي اسهمت جميعها في تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية ازاء العملات الاجنبية حيث بلغ سعر صرف الليرة اللبنانية ٢٨٣٠ ل.ل. للدولار الواحد في ايلول ١٩٩٢.

الا انه وخلال الربع الاخير من العام ١٩٩٢، تبنت الحكومة مجموعة تدابير هدفت الى تقليص العجز المالي ومعدل نمو الكتلة النقدية واعادة الاستقرار المالي في البلاد.

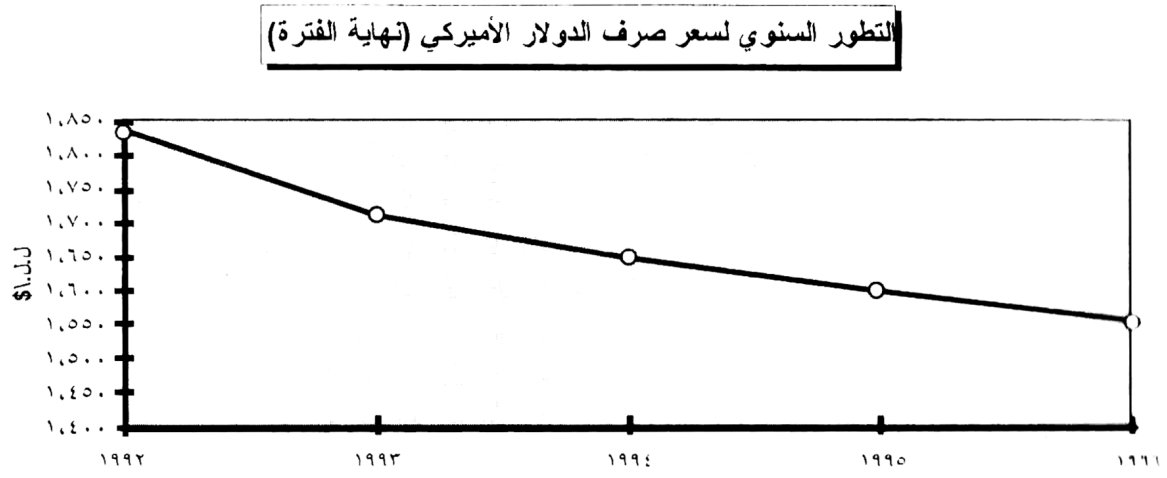
ان عودة الثقة الناتجة عن ذلك، والفوائد المغرية على سندات الخزينة والامكانيات المؤاتية في قطاعي العقارات والبناء كلها ادت الى تدفق رؤوس الاموال الى البلاد فتحسن بالتالي سعر صرف الليرة اللبنانية (هبط سعر صرف الليرة مقابل الدولار من ٢٨٣٠ ل.ل. الى ١٨٣٨ ل.ل. في نهاية العام ١٩٩٢).

يمكن ان نلحظ من خلال الجدول والخطوط البيانية ان قيمة الليرة اللبنانية تحسن بصورة متواصلة وان كانت بسيطة منذ عام ١٩٩٢ وحتى هذا التاريخ.

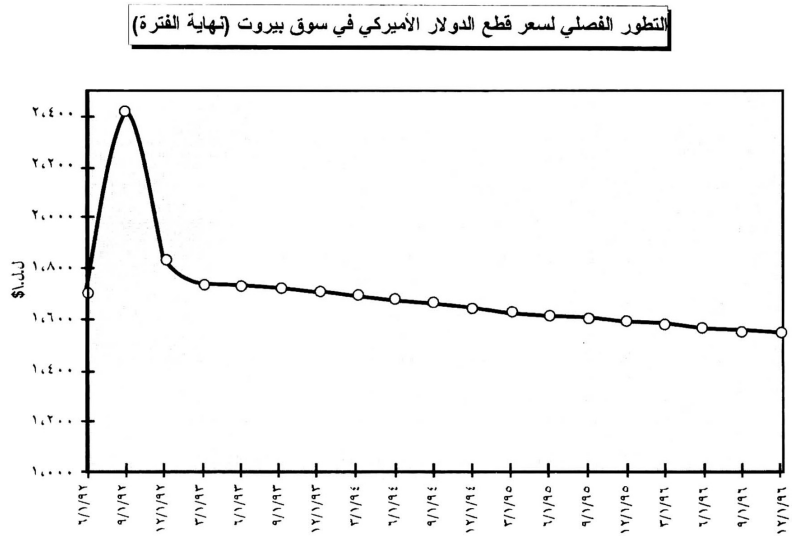
جدول رقم ٢ ـ ١٢ ـ تطورات سعر صرف الدولار الأميركي للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
سعر صرف الدولار الأميركي (نهاية الفترة)	١,٨٣٨	١,٧١١	١,٦٤٧	١,٥٩٦	١,٥٥٢
سعر صرف الدولار الأميركي (متوسط الفترة)	١,٧١٣	١,٧٤١	١,٦٨٠	١,٦٢١	١,٥٧١

الرسم البياني رقم ٢ ـ ١٥



الرسم البياني رقم ٢ ـ ١٦

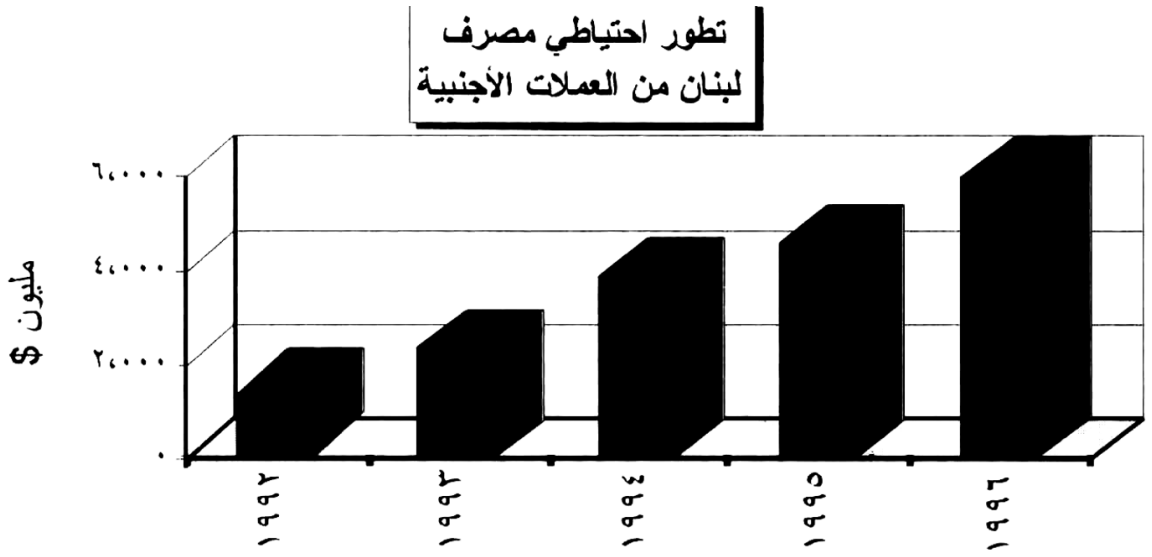


خلاصة الأمر، ان سياسة الحكومة القائمة على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية قادت الى تحسن قيمة العملة وخفض نسبة التضخم بشكل كبير. فقد تم تعزيز الاحتياطي من العملات الاجنبية وارتفع الرصيد الاجمالي لهذا الاحتياطي (باستثناء الذهب) لدى مصرف لبنان من ١٤٤٨ مليون دولار في عام ١٩٩٢ الى ٥٨٨٥ مليون دولار في العام ١٩٩٦.

جدول رقم ٢ ـ ١٣ ـ احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ (مليون دولار أميركي)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية	١,٤٤٨	٢,٢٢٠	٣,٨٤٠	٤,٤٨٧	٥,٨٨٥

الرسم البياني رقم ٢ ـ ١٧



٧ ـ التطورات النقدية

ان وتيرة نمو السيولة النقدية منذ سنة ١٩٩٢ تعكس سياسة الاستقرار الاقتصادي الكلي وخفض نسبة التضخم وتدفق الرساميل الاجنبية الى البلاد.

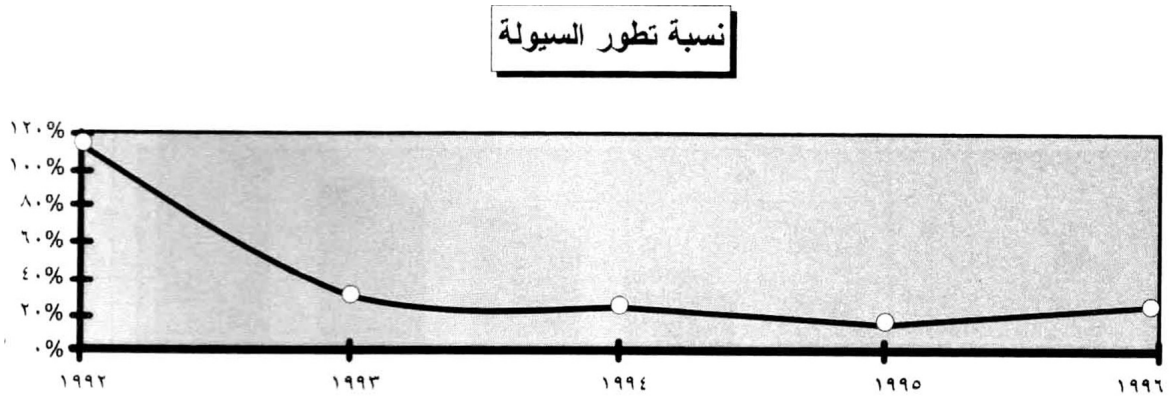
وبالتالي وبعد ان سجلت القيمة (م٣) زيادة بنسبة ١١٤٪ في العام ١٩٩٢، ازدادت في العام ١٩٩٣ بنسبة ٣٢ ٪ ثم انخفضت في العام ١٩٩٤ بنسبة ٢٥٪. ويعود بصورة رئيسية سبب المعدل

المنخفض نسبيا للنمو النقدي في عام ١٩٩٥ البالغ ١٦٪ الى المناخ السياسي الذي ساد خلال فترة الانتاخابات الرئاسية والى القفزة الحادة وان كانت مؤقتة في معدلات الفوائد على سندات الخزينة كما ارتفع النمو النقدي في عام ١٩٩٦ بنسبة ٢٨٪.

جدول رقم ٢ ـ ١٤ ـ تطوّر السيولة للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ (مليون دولار أميركي)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
نسبة تطور السيولة	١١٤٪	٣٢٪	٢٥٪	١٦٪	٢٨٪

الرسم البياني رقم ٢ ـ ١٨



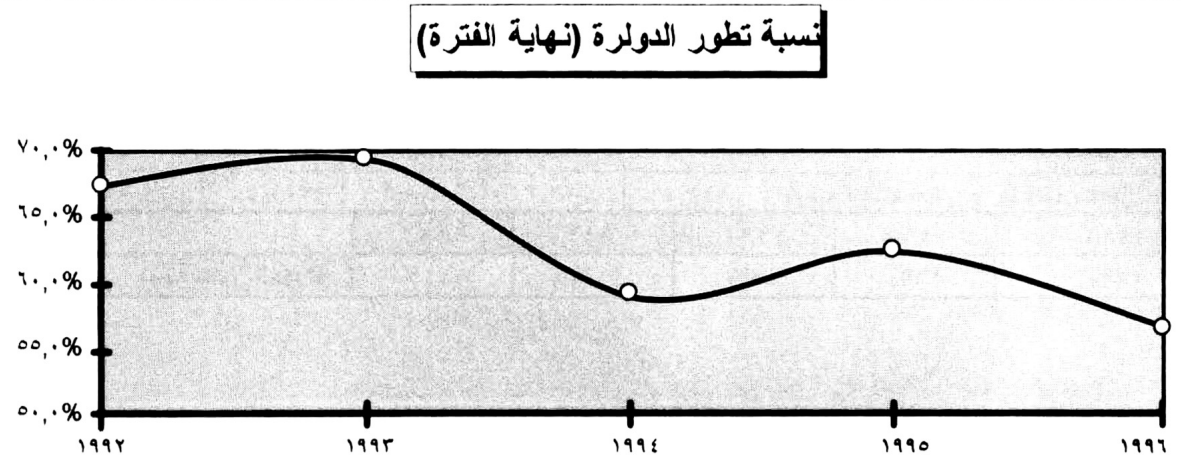
أستانفت نسبة ودائع البنوك التجارية بالدولار اتجاهها نحو الانخفاض خلال العام المنصرم بعد ان اتسعت مؤقتا سنة ١٩٩٥ للاسباب التي ذكرناها سابقا. كذلك انخفضت نسبة الودائع بالعملات الاجنبية من اجمالي الودائع في المصارف الى ٥٦,٥ بالمئة في كانون الاول ١٩٩٦ اي ما يعادل ٦ نقاط مئوية اقل مما كانت عليه في السنة السابقة وتعتبر هذه النسبة الجديدة اقل نسبة سجلت خلال السنوات الماضية.

جدول رقم ٢ ـ ١٥ ـ الدولرة(*) للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (مليون دولار أميركي)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
نسبة الدولرة	٦٧,٥٪	٦٩,٣٪	٥٩,١ ٪	٦٢,٣٪	٥٦,٥٪

* دولرة: ودائع بالعملة الأجنبية / إجمالي الودائع.

الرسم البياني رقم ٢ ـ ١٩



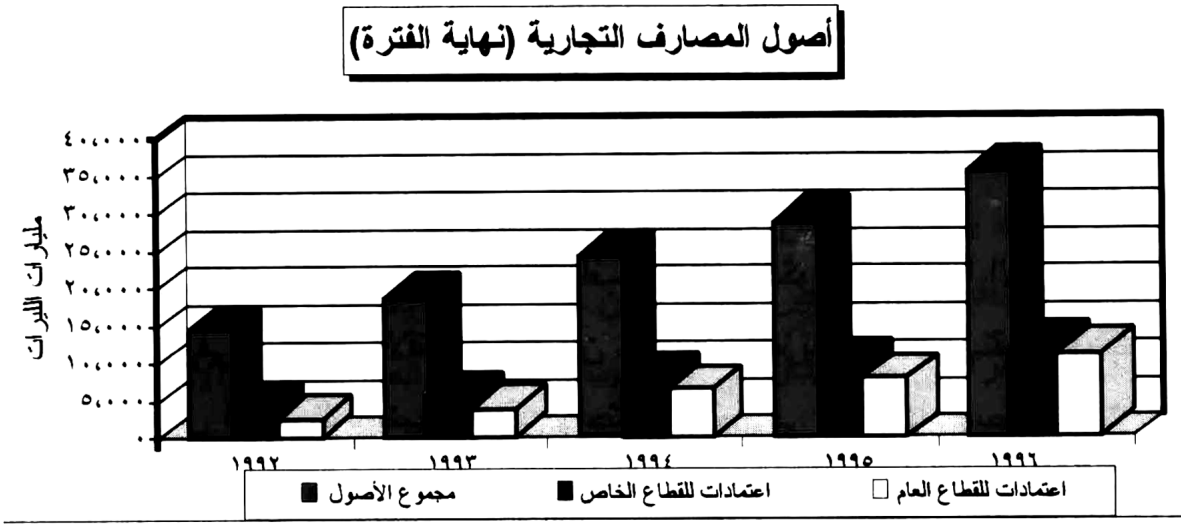
ارتفع مجموع ميزانيات المصارف من ١٤,٦ الف مليار ل.ل. في نهاية ١٩٩٢ حوالي ٣٧,١٨٣ مليار ل.ل. في العام ١٩٩٦.

سمح هذا النمو بزيادة ملحوظة في القروض المقدمة الممنوحة للقطاع الخاص تراوحت بين ٢١ و٣٢٪ سنويا خلال السنوات الاربع الاخيرة، ووفر في الوقت نفسه موارد لتمويل العجز المالي في الموازنة. وقد تراوحت نسبة القروض الممنوحة الى القطاع العام بين ٢٧٪ و٢٩٪ خلال السنوات الثلاث الاخيرة.

جدول رقم ٢ ـ ١٦ ـ
أصول المصارف التجارية للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (مليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مجموع الأصول	١٤,٦٣٤	١٨,٨٠٩	٢٤,٢٨٥	٢٩,٠٥٥	٣٧,١٨٣
اعتمادات للقطاع الخاص	٤,٨٠٤	٥,٨٩٨	٧,٨٠٠	١٠,٣٢٠	١٢,٦٨٧
اعتمادات للقطاع العام	٣,٠٨	٤,٠١٣	٦,٩٠٨	٧,٩٤٩	١٢,٠٦٠

الرسم البياني رقم ٢ ـ ٢٠



الفصل الثالث
الاطار الاقتصادي لقانون موازنة ١٩٩٧

١ ـ معالجة العجز في الموازنة:

هدفت سياسة الحكومة الاقتصادية منذ اواخر عام ١٩٩٢ الى تحويل الاقتصاد اللبناني من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم الأهلي بحيث يكون قادرا على التكيّف مع الواقع الاقتصادي لمرحلة التسعينات وبداية القرن الحادي والعشرين، بالاضافة الى التحسن المستمر في المستوى المعيشي للبنانيين ونوعيته، وذلك عن طريق ايجاد وتطوير المناخات الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار.

وكان القصد من هذه السياسة ايجاد فرص عمل جديدة امام اللبنانيين وزيادة الانتاج والانتاجية مما يستتبع زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني في عصر يشهد الكثير من التحولات الكبرى على مختلف الصعد والمستويات، ولا سيّما على الصعد الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال سعيها الى تحقيق هذه الاهداف ركّزت الحكومة اهتمامها الاول على استعادة ثقة الشعب اللبناني في المستقبل الاقتصادي للبنان من خلال تعزيزالاستقرار الاقتصادي الواضح، والخفض الملحوظ للتضخم المالي واحتواء العجز في الموازنة. وبصورة متوازية مع هذه الخطوات عملت الحكومة على تأمين مصادر تمويل داخلية وخارجية كافية لاطلاق برنامج رئيسي لاعادة الاعمار واعادة التأهيل، وبذلك حددّت الشروط المسبقة التي يجب تلبيتها ليحظى لبنان بدور اقتصادي في مجتمع اقتصادي اقليمي وعالمي متغير.

وبالفعل عكست قوانين موازنات الاعوام ١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ وهذا التوجه، ولكن النتائج النهائية للموازنة في هذه السنوات اظهرت مدى تأثير سنوات الحرب على الوضع المالي العام وعلى هيكلية النفقات العامة، اذ أن معظم النفقات الاجمالية تتكون من نفقات ثابتة تتكرر باستمرار وتشتمل على خدمة الدين العام، والرواتب والاجور، والتقديمات الاجتاماعية المباشرة وغير المباشرة. ولهذا السبب كانت قدرة الحكومة على مجابهة الصدمات الاقتصادية الآتية من الخارج محدودة.

ولا بد من التذكير هنا بان الدين العام بدأ بالتراكم في منتصف السبعينات مع بداية الاحداث الدامية في لبنان بسبب عجز الدولة على السيطرة على المرافق العامة ومصادر الايرادات وتعاظم النفقات العامة. مما أدى الى ظهور عجز كبير متنام في الموازنات الحكومية. وفي هذا الاطار،

علينا ان نلاحظ ايضا ان نمو الدين العام نتج عن سببين، هما عجز الحكومة عن تغطية النفقات التشغيلية والاستثمارية من واردتها العادية (رصيد الموازنة الاولية) من جهة، واعباء خدمة الدين العام من جهة اخرى.

شكل قانون موازنة العام ١٩٩٦ خطوة على مسار المعالجة المستمرة للدين العام. فقد لحظ القانون، ولأول مرة منذ سنوات عديدة، احداث خفض في القيمة المطلقة لعجز الموازنة وتقليص ملحوظ في نسبة هذا العجز الى اجمالي النفقات واجمالي الناتج المحلي (راجع جدول ٢ ـ ٣). كما لحظ تحولاً من عجز دائم ومستمر في حساب الموازنة الاولية، الذي كان سمة الموازنات العامة لسنوات طويلة ماضية، الى فائض ولو متواضع في هذه الحساب في عام ١٩٩٦.

الا ان هذه التطورات المالية الملحوظة في قانون موازنة ١٩٩٦ لم تتحقق كما كان متوقعا لها، وذلك بسبب انخفاض حجم ايرادات الخزينة الناجم عن تباطؤ النمو الاقتصادي من جهة، وزيادة النفقات العامة غير المتوقعة من جهة ثانية. ويعود السبب الرئيسي لهذه التطورات الى العدوان الاسرائيلي على لبنان في شهر نيسان من ذلك العام، وتطور الاوضاع السياسية اقليمية التي انعكس تأثيرها سلبا على عملية النهوض الاقتصادي في البلاد، وكان من نتائجها ارجاء بعض المستثمرين المحليين والأجانب اتخاذ قرارات بالاستثمار في لبنان وتجنب انفاق اموال كبيرة فيه. وقد تأثر النهوض الاقتصادي في لبنان أيضا بالمعدلات المرتفعة للفوائد في عام ١٩٩٥ ودخول البلاد في عام ١٩٩٦ في اجواء الانتخابات النيابية.

كل ذلك ادى الى زيادة الانفاق بحيث تجاوز المبالغ المخصصة للنفقات في الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ بمقدار ٧٦٧ مليار ل.ل.، بينما لم يتعد اجمالي الايرادات العامة ٣٥٣٣ مليار ليرة لبنانية مما جعل نسبة العجز الى النفقات تصل الى حوالي ١,٥١٪، والى ظهور عجز في الموازنة الاولية بمبلغ ١٠٣٩ مليار ل.ل.

وبهدف مواجهة هذه النكسات المالية المؤقتة، ونظرا لاهمية المحافظة على مسار لاستقرار المالي في لبنان، بات لزاما على الحكومة اللبنانية في عام ١٩٩٧ تصحيح الخلل الذي حدث في عام ١٩٩٦، بحيث يتم الحد من النفقات في العام ١٩٩٧ وذلك بابقاء نفقات موازنة ١٩٩٧ عند نفس مستوى موازنة عام ١٩٩٦ تقريبا.

ومن اجل تحقيق هذه النتيجة، في وقت يتوقع ا ن تزيد مدفوعات خدمات الدين العام بمقدار ١٠٠ مليار ل.ل. (من ٢٦٠٠ مليار الى ٢٧٠٠ مليارل.ل.)، وكذلك اعباء الايجارات التي زادت بالفعل، اصبح من الضروري اجراء تخفيضات كبيرة غير تلك المخصصة لدفع الرواتب والعطاءات

للعاملين في القطاع العم. ويصح هذا القول ايضا على النفقات الاستثمارية الواردة في القسم الثاني من الموازنة.

لذلك فقدتم وضع قانون موازنة العام ١٩٩٧ استنادا الى المبادئ التالية:

١ ـ اعتماد مخصصات الرواتب والاجور والعطاءات كما هي في موازنة عام ١٩٩٦ بعد احتساب الزيادة البالغة ٢٠٪ على الرواتب والتي اصبحت نافذة المفعول ابتداء من ١/ ١/ ١٩٩٥ فقط.

٢ ـ تخفيض النفقات المتكررة الى دون المستوى الذي ورد في موازنة عام ١٩٩٦

٣ ـ تخفيض فيض النفقات الاستثمارية الى دون المستوى الذي ورد في موازنة عام ١٩٩٦

٢ ـ الحد من العجز:

حاولت الحكومة من خلال المبادئ المذكورة اعلاه، معالجة العجز في الموازنة عن طريق ترشيد النفقات، بحيث تحد من حجمها وتعيد توجيههاالى مجالات منتجة، وتجنب الاقدام على اي انفاق اضافي غير مبرر او لم يلحظ له موارد ملائمة واضافية لئلا يؤثر ذلك سلبا على الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد.

في عام ١٩٩٦ حصل نقص بنسبة ١٢٪ تقريبا بين الايرادات الملحوظة في الموازنة والايرادات المحققة فعليا (٤,٢٥ مليار ل.ل. مقابل ٣٥٣٣ مليارل.ل.)

وعليه فاننا نتوقع في موازنة عام ١٩٩٧ زيادة نسبة ١٦٪ في الايرادات عن المستوى الذي وصلت اليه في عام ١٩٩٦ (من ٣٥٣٣ مليار ل.ل الى ٤١٠٠ ل.ل)، وزيادة على قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ قدرها ١,٨٦ فقط (من ٤٠٢٥ مليار ل.ل. الى ٤١٠٠ مليار ل.ل.). ونظرا لان عام ١٩٩٦ شهد تراجعا مؤقتا في الايرادات المحققة لاسباب شرحناها اعلاه، جاءت توقعات اجمالي الايرادات لعام ١٩٩٧ متحفظة نوعا ما.

من خلال قانون موازنة عام ١٩٩٧ تحاول الحكومة المحافظة على مسار الاستقرار المالي الذي كانت قد قررته قبل حصول التأثيرات السلبية الاقتصادية والمالية خلال عام ١٩٩٦. فقي قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٦ كان من المتوقع حصول فائض اولي ضئيل وكان من المتوقع ان يزداد هذا الفائض بصورة كبيرة عام ١٩٩٧. انطلاقا من ذلك يهدف قانون موازنة العام ١٩٩٧ تحقيق هذه الزيادة من خلال توقع حصول فائض اولي يبلغ ٣٦٧ مليار ل.ل.

والواقع انه ولاوّل مرة منذ سنوات عديدة جاءت ارقام قانون موازنة ١٩٩٧ منخفضة بالمقارنة مع ارقام قانون موازنة ١٩٩٦ على المستوى الاسمي. كذلك فان اجمالي العجز المتوقع في قانون

موازنة ١٩٩٧ يلحظ انخفاضا عن العجز الحاصل في قانون موازنة عام ١٩٩٦ (٣٤٣٣ مليار ل.ل. في عام ١٩٩٦ مقابل ٢٣٣٣ مليار ل.ل في عام ١٩٩٧) بالاضافة الى ذلك، فان قانون موازنة عام ١٩٩٧ يتضمن تقييدا للانفاق العام بالمقارنة مع النتيجة الفعلية لعام ١٩٩٦ ومن المتوقع ان ينخفض الانفاق بالقيمة الاسمية بنسبة ١١٪، وبالقيمة الحقيقية بنسبة اكبر بكثير، كما تتوقع الحكومة ان يتقلص اجمالي العجز في الموازنة بالقيمة الاسمية الى نسبة ٣٧٪ تقريبا.

ان الهدف الاساسي للسياسة التي تعتمده الحكومة بالنسبة لتعزيز واستقرار الوضع المالي هو احتواء نمو الدين العام الداخلي، وتخفيض امتصاص القطاع العام للموارد المالية الداخلية وهو الامر الذي يسهم اسهاما كبيرا في تحقيق انفراج تدريجي لمشكلة نقص السيولة بحيث يؤدي الى انخفاض منظم وتدريجي في معدلات الفوائد السائدة. وتتمثل النتائج الهامة لهذا الانخفاض بتوفير مناخ ملائم لمزيد من الاستثمارات من قبل القطاع الخاص وبالتالي الى تنشيط النمو الاقتصادي.

واهم من ذلك ان احتواء امتصاص القطاع العام للموارد الداخلية سيتعزز من خلال زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي للنفقات الاستثمارية، وبالتالي فأن قانون موازنة عام ١٩٩٧ يتميز بانخفاض في الاعتمادات الملحوظة للمشاريع الاستثمارية. وقد نتج عن هذا الاسلوب خفض لقيمةالموارد الوطنية المخصصة في قانون الموازنة للنفقات الاستثمارية. لذلك يجب عزل برنامج الاستثمار الى حد كبير عن عملية تعزيز الايرادات المالية الذي يجري حاليا. اذ ان هذه السياسة لن تؤثر على المشاريع الاستثمارية للدولة التي سيجري تمويل قسم منها من مصادر مالية خارجية. وفي هذا الصدد ينبغي الاشارة ايضا الى انه تتوافر لدى الكثير من الوزارات والادارات مبالغ مدورة من الموازنة السابقة تسمح لها بتنفيذ المشاريع التي كانت قد باشرت بها. وبالرغم من ذلك فقد تمّ تخفيض ملحوظ للنفقات الاستثمارية غير العائدة للمشاريع في الجزء الثاني، القسم «أ» من الموازنة.

وبالنتيجة فمن المفروض ان تخفيض الضغط عن كاهل القطاع الخاص المقترن، بتخفيض لاحق لمعدلات الفائدة المحلية، بالاضافة الى التحول باتجاه زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي الميسر، سيعزز النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٧ كما سيحسن ميزان المدفوعات بنسبة اكبر. ان التخفيض في معدلات الفائدة على الاقراض الداخلي مع التحول باتجاه زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي الميسر أمر اساسي لان النفقات في الموازنة يسيطر عليها بندان اساسيان من بنود الاتفاق، هما الفوائد والرواتب والاجور. تمثل النسبة المرتفعة للنفقات الثابتة اي الرواتب والاجور والفوائد البالغة ٧٧ ٪ من الانفاق الاجمالي، وحوالي ١٢١٪ من اجمالي الايرادات مما يفقد هيكلية الموازنة العامة مرونتها. والواقع ان هناك مجالاً محدوداً للمرونة ولمواجهة الصدمات

الخارجية، والاهم من ذلك، فانه من غير المناسب ان يجري تخصيص تسبة ٧٧٪ من نفقات الموازنة للرواتب وخدمة الدين العام خاصة في اقتصاد بلد يقوم بتنفيذ برنامج رئيسي لاعادة الاعمار واعادة التأهيل.

تتضح هذه المشاكل الهيكلية في الوضع المالي للاقتصاد اللبناني اكثر عند مقارنة لبنان مع ٨٠ دولة مقسمة الى ثلاث فئات: فئة الدول ذات المداخيل المرتقبة، وفئة الدول ذات المداخيل المتوسطة، وفئة الدول ذات المداخيل المنخفضة.

يبلغ الانفاق العام الجاري في لبنان نحو ٥,٩٠٪ في عام ١٩٩٧ من اجمالي نفقات الموازنة كما هو الامر في الدول ذات المداخيل المرتفعة. وعلاوة على ذلك يدفع لبنان، بالمقارنة مع هذه الدول الثمانين، النسبة الاعلى من الرواتب والاجور والفوائد. ومن هنا فانه يقتضي، بالنسبة لبلد يسعى الى تحقيق نمو سريع، اجراء توازن دقيق لاعادة التوزيع بين النفقات الجارية والنفقات الرأسملية.

لذلك ينبغي على لبنان معالجة مشكلة عدم توفر المرونة في هيكلية الموازنة بصورة جذرية من اجل مواجهة الازمة المالية التي تواجه الاقتصاد اللبناني. ومن البديهي في هذا الخصوص، ادراك حقيقة اساسية وهي ان لبنان لا يستطيع بعد اليوم ان يتحمل قطاع عام مكلف وغير كفوء. وكما ذكرنا اعلاه فان ادارة عصرية كفوءة تشكل عاملا محفزا اساسيا للنمو الاقتصادي والتطور والازدهار.

جدول رقم ٣ ـ ١ ـ
تفصيل النفقات العامة لثمانين دولة للعام ١٩٩٧ (مليارات الليرات اللبنانية)

	فئة المداخيل المرتفعة	فئة المداخيل المتوسطة	فئة المداخيل المنخفضة	جميع الدول	لبنان موازنة ١٩٩٧
النفقات الجارية	٩٢,٩	٧٩,٠	٦٤,٧	٩٠,٥	٩٠,٥٥
أ ـ السلع والخدمات	٢٦,٩	٣٣,٣	٢٥,١	٢٧,٤	٤٤,٥١
ـ الأجور	١١,٩	٢١,٢	١١,٥	١٢,٨	٣٥,١٥
ـ سلع وخدمات أخرى	١٥,٠	١٢,٢	١٣,٦	١٤,٦	٩,٣٦
ب ـ الفوائد	١١,٥	١٨,٦	١٤,٠	١٢,٤	٤١,٩٧
ج ـ الإعلانات والتحويلات المالية	٥٤,٥	٢٧,١	٢٥,٢	٥٠,٧	٤,٠٧
النفقات الرأسمالية	٥,٧	١٤,٠	١٩,٩	٧,٠	٩,٤٥
الاقتراض ناقصاً التسديد	**١,٤**	**٧,٠**	**١٥,٤**	**٢,٥**	**ـ**

والاهم من ذلك ان المستوى المطلق لاجمالي الرواتب والاجور والعطاءات قد اصبح كبيرا جدا بحيث ان الاقتصاد لا يستطيع بعد اليوم ان يتحمل زيادات عامة على الرواتب والاجور بصورة مستمرة. وهذا الوضع يزداد تفاقما عند تطبيق السلم الجديد للرواتب الذي من المحتم ان يؤدي الى زيادة كبيرة في اجمالي الرواتب والاجور، مما سيتطلب بالتالي توفير ايرادات اضافية متوافقة معه. ونتيجة لكل ذلك، تقتضي الحاجة القيام في المستقبل القريب باصلاح أساسي للادارات العامة بما في ذلك اعادة النظر بدقة الى تحديد الدور العائد لكل من القطاع العام والقطاع الخاص بما يخدم مصلحة الاقتصاد والمواطنين على المديين القصير والمتوسط.

بالانتقال الى العبء الكبير لخدمة الدين، يتضح ان هذا الامر يشكل تحديا كبيرا، علما ان معدل الزيادة في نفقات الدين العام قد انخفض بصورة ملحوظة. ومع ذلك، فمن الضروري اعادة هيكلية الدين العام بشكل اساسي بهدف تخفيض عبء الفوائد وتمديد تواريخ استحقاقات القروض. وقد باشرت الحكومة السير فعلا على هذه الطريق من خلال تحضير موازنة رصينة لعام ١٩٩٧ ومن خلال زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي الاقل كلفة.

ومع ذلك، فان لبنان ما زال يحتاج الى معالجة عبء الدين الحالي بهدف تخفيضه تدريجيا. ويمكن تحقيق ذلك بشكل أفضل من خلال اعادة هيكلية الموازنة العامة القطاع العام. كما يجب القيام مرة أخرى بمراجعة جديدة ودقيقة لدور كل من القطاعين العام والخاص.

٣ ـ تعزيز الواردات:

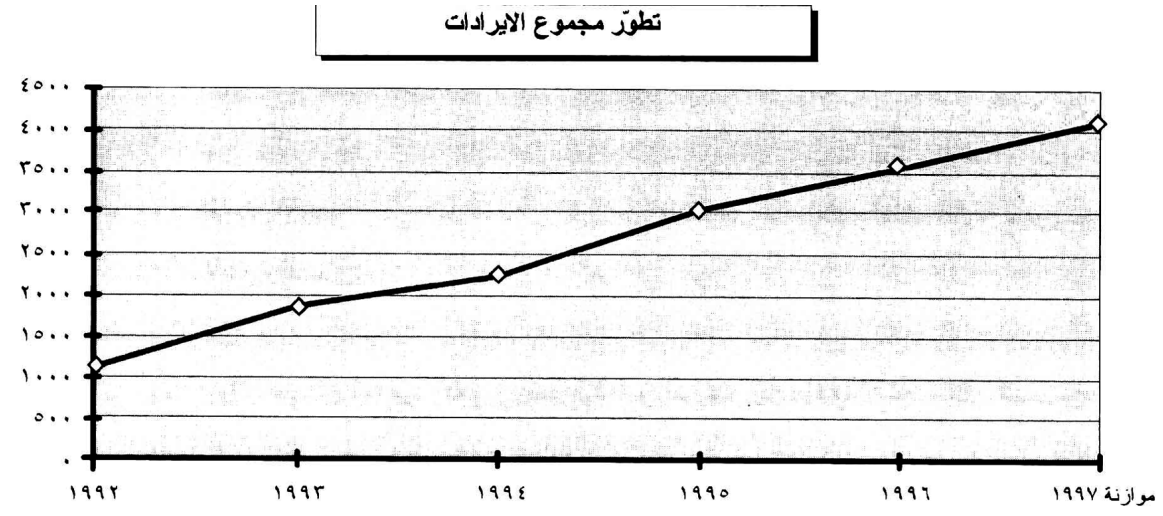
من الواضح ان خفض العجز لا يمكن ان يعتمد فقط على احتواء النفقات لان تعزيز الايرادات يلعب دورا حاسما في هذا الخصوص، ومن المهم ان نسترجع في ذاكرتنا انه بسبب الانخفاض الشديد في الايردات اثناء سنوات الحرب عندما اصبحت الادارات الحكومية عاجزة تماما، نواجه اليوم تحدي اعادة تنظيم وتأهيل هيئات الجباية الحكومية. وتدرك الحكومة تماما الحاجة الملحة لزيادة ايراداتها من خلال اصلاح الوضع المالي اولا، وضمان استمرار جهود اعادة الاعمار الملحة لزيادة ايراداتها من خلال اصلاح الوضع المالي اولا، وضمان استمرار جهود اعادة الاعمار والانماء ثانيا. وانطلاق من الفرضية القائلة بان الضرائب تلعب دورا مزدوجا ـ توفير الايرادات من ناحية وتقليص الاستهلاك والاستثمار من الناحية الأخرى ـ تجد الحكومة نفسها امام المهمة الصعبة الرامية الى زيادة المهمة الاولى الى الحد الاقصى وتقليص المهمة الثانية الى الحد الادنى. وقد تمثل مبدأ ترشيد السياسة الضريبية خلال السنوات القليلة الماضية بتخفيف العبء الضريبي على

الفئات ذات الدخل المنخفض، وتأمين حوافز للاستثمار من جهة وتنظيم الجباية من جهة اخرى. ولتحقيق هذه الاهداف، استفادت الحكومة من مساعدة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبرنلمج الامم المتحدة للتنمية، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، والحكومة الكندية والحكومة الفرنسية.

ونظرا لضخامة الاعمال الواجب انجازها وصعوبة تنفيذها، فقد تم تقسيم المشاريع وفق أطر زمنية قصيرة وطويلة المدى. وضمن جهودها لتحديث عملية الجباية ومكننتها، ولاستعادة عافيتها من الاضرار التي سببتها الحرب، اضطرت وزارة المالية الى وضع سلم اولويات لتنفيذ المشاريع من الاكثر الى الاقل الحاحا. وقد تم تحقيق عدد كبير المشاريع على ان يتبعها المزيد من المشاريع المهمة في المستقبل، وستكون النتيجة النهائية لهذه الجهود تعزيز الايرادات العامة، وجعل عملية جباية الضرائب والرسوم اكثر سهولة وفعالية بالنسبة لكل من المكلف وادارة الجباية.

لقد تمت مراجعة عملية جباية الايرادات بكاملها. وسوف تطال الاصلاحات السلسة الكاملة للعمليات، ونخص بالذكر هنا ثلاثة مجالات تتعلق بتعزيز الواردات وهي تشكل سوية اكبر مصدر لها.

الرسم البياني رقم ٣ ـ ١



أ ـ ضريبة الدخل

اتبعت الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية بصورة منظمة سياسة تخفيض المعدلات الضريبة. ونص قانون الاصلاح الضريبي الصادر عام ١٩٩٣ (والذي اصبح ساري المفعول عام

١٩٩٤) على تخفيض المعدلات الضريبية على دخل الاشخاص والشركات شطور الضرائب. فخفض عدد شطور الضرائب من الافراد من ١٣ فئة الى ٥ فئات بحيث تخضع لضريبة دخل هامشية تتراوح بين ٢٪ و١٠٪ بعد ان كانت تتراوح سابقا بين ٢٪ و٣٢٪، بينما اصبحت ضريبة الدخل على الشركات ضريبة ثابتة قدرها ١٠٪ مع ضريبة قدرها ٥٪ على نسبة الارباح الموزعة. في حين كانت معدلات ضريبة الدخل على الشركات تتراوح سابقا بين ٦٪ و٥٠٪.

ان قانون اصلاح ضريبة الدخل له ثلاث فوائد:

١. تهدف التخفيضات الكبيرة في معدلات ضريبة الدخل الى تخفيف عبء المدفوعات الضريبية، وخصوصا على ذوي الدخل المحدود، مما سيؤدي الى ازدياد القدرة الشرائية لدى هؤلاء وبالتالي الى ازدياد الطلب على السلع والخدمات بما في ذلك تلك المنتجة محليا، الامر الذي يحفز النشاط الاقتصادي.

٢. يؤمن تخفيض ضريبة الدخل على الشركات حافزا لمؤسسات الاعمال لزيادة مستوى استثماراتها مما يخلق فرص عمل جديدة وينشط نمو الناتج المحلي الاجمالي.

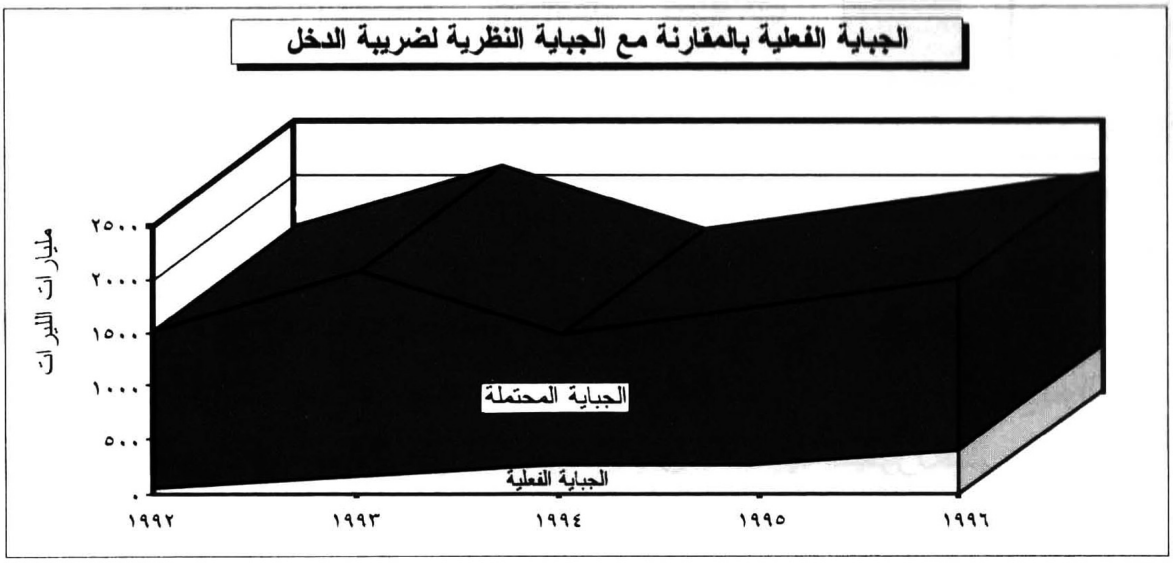
٣. يؤمن تخفيض ضريبة الدخل على الشركات زيادة تدريجية في الضرائب المجباة لان الضرائب المنخفضة تدفع الى عدم التهرب من تسديد المتوجبات الضريبية، والواقع انه،من خلال تطبيق اجراءات ادارية افضل، ارتفعت ايرادات ضريبة الدخل في اعقاب تنفيذ القانون الجديد وهي تعد بتحسن اكبر في المستقبل مع الاجراءات الآيلة لتعزيز كفاءة الادارة الضريبية.

وبالرغم من تحسن وتعزيز جباية الضرائب بدرجة ملحوظة خلال السنوات القليلة الماضية، الا انه لا تزال هناك ثغرة كبيرة بين ما يجري جبايته حاليا وما يجب جبايته. ولسد هذه الثغرة فقد اطلقت الحكومة، بمساعدةالحكومة الكندية، برنامج اصلاح اداري ضريبي.

وقد بوشر العمل فعلا بوضع قاعدة بيانات شاملة تضم جميع المعلومات المتعلقة بالمكلفين. ولضمان الالتزام الافضل في بيانات الدخل، فقد اقترح تعديل القانون في سبيل زيادة الغرامات على المكلفين المتخلفين عن تقديم بيانات الدخل، كما ان تعديلا مقترحا آخرا سيعزز قدرة مصلحة الواردات على جمع المعلومات. وهنا تجدر الاشارة الى ان لدى مصلحة الواردات حوالي ٣٠٠ مراقب ضريبي اي ما يعادل مراقب لكل ١٣,٠٠٠ مواطن بينما في البلدان الاوروبية يوجد مراقب لكل ٣٠٠ ـ ٥٠٠ مواطن على الحد لأقصى. وهذا العدد المنخفض للمراقبين في مصلحة الواردات يمثل احد اسباب انخفاض الواردات من ضريبة الدخل. وهذ الامر يستوجب اتخاذ جميع التدابير لتعزيز الادارة الضريبية عددا وكفاءة. واضافة الى ذلك، ينص برنامج الاصلاح الضريبي

على مكننة جميع الاجرءات العائدة لايرادات الضرائب، وتدريب كافة موظفي مصلحة الواردات مع تأكيد خاص على تعيين مدققي حسابات يتمتعون باحدث المهارات لتدقيق الحسابات. كما انه سيتم ربط قاعدة البيانات في مصلحة الواردات الى قواعد المعلومات لدى كل من مديرية الشؤون العقارية والمديرية العامة للجمارك. ومن المتوقع انه عندما يتم تنفيذ برنامج الاصلاح الضريبي واكمال دورات التدريب ستسهل كثيرا عملية جباية الايرادات النظرية لضريبة الدخل.

الرسم البياني رقم ٣ ـ ٢



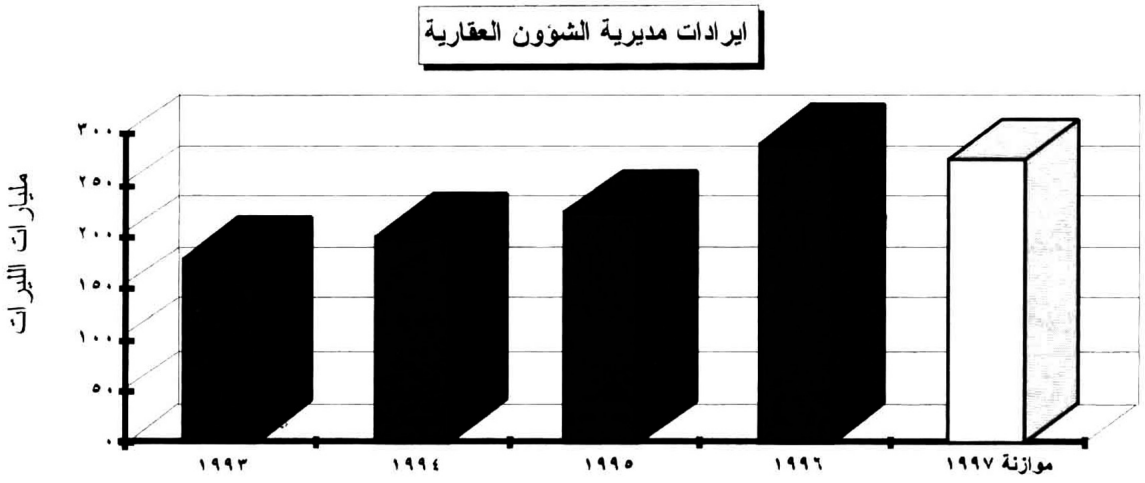
ملاحظة:

* باشرت وزارة المالية بمساعدة الحكومة الكندية في قانون اصلاح الضريبة من اجل تعزيز الواردات من ضريبة الدخل.
* تقدر الجباية النظرية من خلال حاصل المعدل الضريبي ضرب الناتج الاجمالي المحلي لكل عام. لقد انخفضت الجباية النطرية بين عام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ بسبب انخفاض المغدل الضريبي ومن ثم ارتفعت بسبب النمو الاقتصادي

ب ـ السجل العقاري والمساحة

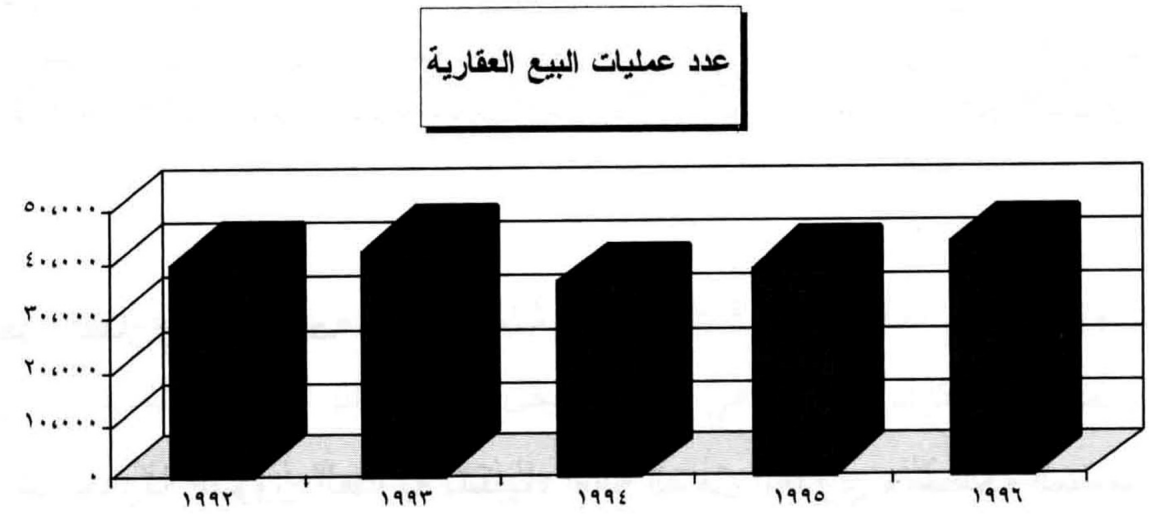
عانت مديرية الشؤون العقارية بشقيها، أمانة السجل العقاري ومصلحة المساحة، كثيرا خلال سنوات الحرب. ولم يعد من السهولة المحافظة على الخرائط والسجلات الموجودة، والقيام باعمال مسح الاراضي وتسجيل المعاملات. وخلفت سنوات الدمار انخفاض الاستثمارات مما أثر على نوعية وكفاءة الخدمة. ونظرا لاهمية مديرية الشؤون العقارية، اطلقت وزارة المالية برنامجا لاصلاح النظام القديم اصلاحا شاملا، وقد تحققت تغييرات مهمة ونفذت فعلا، وسيجري فيما يلي البحث فقط بتلك التغيرات التي تؤدي الى الايرادات مباشرة.

الرسم البياني رقم ٣ ـ ٣

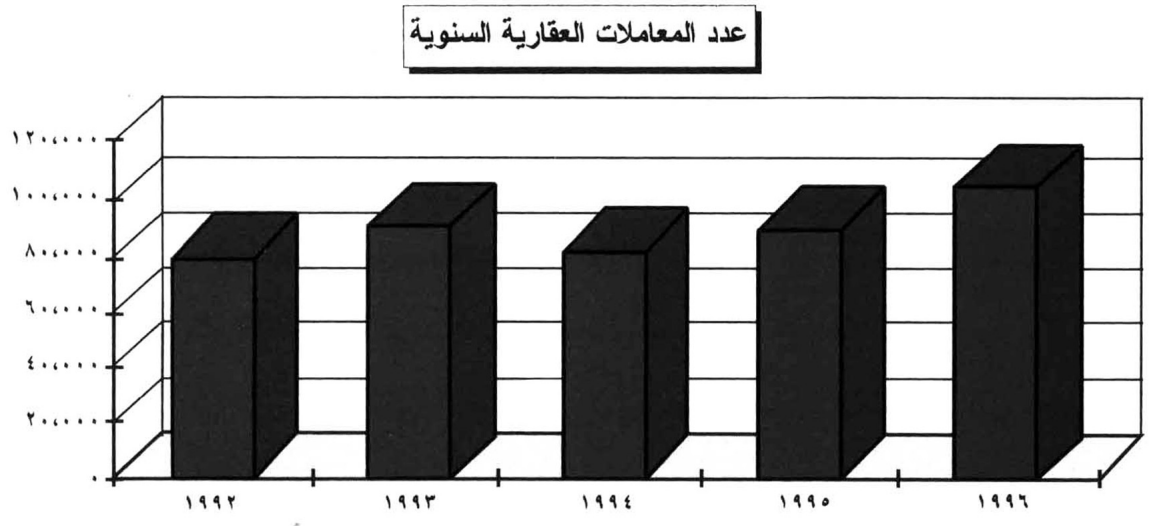


١ ـ بات من الواضح تماما، ان التصريحات عن قيمة مبيعات العقارات كانت دوما تقدر بأقل من قيمتها الحقيقية وكانت تمثل نحو ٣٠٪ من قيمة اسعارها الحقيقية في السوق. ولذلك اجريت دراسة ميدانية وسجلت الاسعار الحقيقية للعقارات على اساس الموقع، والجوار، والمنطقة، والاقليم. وبعد انجاز تلك الدراسة، ادى هذا الجهد فوراً الى زيادة في الايرادات.

الرسم البياني رقم ٣ ـ ٤



الرسم البياني رقم ٣ ـ ٥



٢ ـ تم درس معدلات الضريبة على مداخيل الايجارات وخفضت هذه النسبة بحوالي الثلثين، وكانت المعدلات السابقة للضريبة تحتسب بواقع ١١٪ من القيمة التأجيرية الفعلية او ما يعادلها، وتتصاعد تدريجيا لتصل الى حد اقصى قدره ٢٣٪، اما المعدلات الجديدة فتبدأ من ٤٪ وتصل الى حد أقصى قدره ١٠٪.

٣ ـ باشرت وزارة المالية بمساعدة البنك الدولي تنفيذ قانون واسع لتحديث ومكننة عمليات مديرية السجل العقاري والمساحة. وكانت المهمة الاساسية لهذا القانون هي استبدال أساليب العمل القديمة من خلال تأسيس بنية تحتية الكترونية للمعلومات والتكنولوجيا لدعم الادارة الفعالة للسجلات العقارية في لبنان. وقد بوشر العمل فعلا على مكننة سجلات سندات التمليك وانشاء قاعدة بيانات الكترونية حديثة. وتبذل جهود الآن للمحافظة على سجلات التمليك الحالية، واعادة تكوين واستكمال تلك المفقودة وغير المتوفرة منها. وسيجري وضع قاعدة بيانات تخطيطية ثابتة على اساس الموقع الجغرافي للعقارات ستشمل خرائط المساحة الحالية لكافة العقارات. اما بالنسبة للعقارات غير الممسوحة، فسوف يتم تكوين بنية تحتية من المعلومات لاستكمال عمليات المسح واعداد خرائط مساحة لها من نوعية عالية. كما سيجري، على المدى الطويل، دمج كلا قاعدتي البيانات أعلاه في نظام واحد شامل لنظام للمعلومات الجغرافية (GIS).

ومن بين الفوائد العديدة الناتجة عن تحديث مديرية السجل العقاري والمساحة، وتبسيط اسلوب العمل فيها، نذكر انخفاض الرسوم، وتوفير الخدمة الافضل والاسرع للمواطنين. فسوف

تؤدي المعالجة الالكترونية للمعاملات العائدة للعقارات بدلا من المعالجة اليدوية لها الى تسهيل وتبسيط الاجراءات ومن المعروف ان هذا سيقلص الوقت اللازم لانجاز المعاملات ودور الوسطاء و«مسهلي المعاملات».

ان امكانية تعزيز الايرادات من خلال قانون البنك الدولي ستتم على المدى القصير والمدى الطويل، ومن المتوقع ان تعزز الايرادات على المدى القصير من خلال اعادة التنظيم الكفوء والحفاظ على السجلات الصحيحة بحيث تسد ثغرات التهرب من دفع الضرائب والرسوم التي تعتري النظام الحالي، ومن هذه الثغرات.

- عدم الابلاغ عن العقارات المبنية
- الابلاغ غير الصحيح عن حجم اشغال العقارات المبنية
- الابلاغ غير الصحيح عن الاسعار: انجاز تحسينات جزئية مع وجود امكانية لاجراءتحسينات اضافية.
- عقارات غير مسجلة باسماء اصحابها: غير مسجلة في سجلات الدوائر العقارية ومسجلة فقط لدى كتاب العدل.
- عقارات مبنية بصورة مخالفة لقوانين البناء.

بعد سد هذه الثغرات، من المأمول ان يسهم هذا الاصلاح في تعزيزالواردات بنسبة تتراوح بين ١٠و٣٠ بالمئة، ومن المتوقع ان تزداد امكانية تعزيز الايرادات على المدى الطويل، من خلال هذا القانون، استنادا الى التجارب في دول اخرى من العالم، (مثلا السويد وتايلاندا، والدانمارك وغيرها). ونظرا للسوق المتقلبة لتجارة العقارات في لبنان والاتجاهات المختلفة للخدمات المالية في البلاد، فمن المتوقع جدا أن تعطي أنظمة المعلومات العقارية الجديدة هذه نتائج هامة.

لقد ادركت وزارة المالية منذ البداية عدم امكانية تنفيذ هذا القانون الطموح بصورة فورية، ولذلك قررت المباشرة بتطوير نظام مكننة تسجيل العقارات في عام ١٩٩٧ على امل ان يصبح هذا النظام قيد العمل بالكامل وان يشمل مختلف انحاء البلاد في عام ٢٠٠١ او ٢٠٠٢ ونظرا لطبيعة هذه المهمة المعقدة، فقد تم اقرار خطة تنفيذ مرحلية لتأمين بدء استفادة المواطنين من المكننة وبتسهيل اكمال الاجراءات في اسرع وقت ممكن قبل اكتمال تنفيذ القانون. تشمل خطة التنفيذ الحالية على ثلاثة عناصر:

* يتالف العنصر الاول من مكننة المعلومات القانونية والمالية المسجلة في سجلات المالكين التي يتطلبها دعم اجرء المعاملات اليومية.

* يتألف العنصر الثاني من مكننة خرائط العقارات وكافة البيانات التخطيطية الداعمة لها، ومن ضمنها اسس اكمال عمليات مسح كافة العقارات غير الممسوحة في البلاد.
* يتألف العنصر الثالث من الرابط بين سجلات المالكين والخرائط العقارية التي جرت مكننتها، ضمن نظام معلومات موحد للعقارات يؤمن دعم الاجراءات، بالاضافة الى تعزيز قدرات التحليل وتنفيذ سياسات الحكومة.

وبموجب هذه الخطة سيصبح كل عنصر بمثابة نظام معلومات متكامل يمكن استعماله كنظام قائم بحد ذاته، ولكنه مصمم بطريقة تسمح بدمجه مع العناصر الاخرى. وسوف تكون السجلات الافرادية قادرة على تزويد خدمات مبسطة نظرا لكون كل نظام تسجيل منفصل عن الاخر بطريقة ممكننة، وبذلك يمكن دمجه مع انظمة التسجيل الاخرى الممكننة بالكامل بصورة تتوافق مع اجراءات العمل التي تستعملها دوائر التسجيل العقارية من اجل الاحتفاظ بالسجلات وتيويمها.

بذلك سيتمكن المواطنون من الاستفادة من الخدمات المعززة مثل اجراءات تسجيل يومية اسرع وافضل بعد اكتمال تنفيذ المرحلة الاولى وخلال فترة تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من القانون.

ج ـ الجمارك

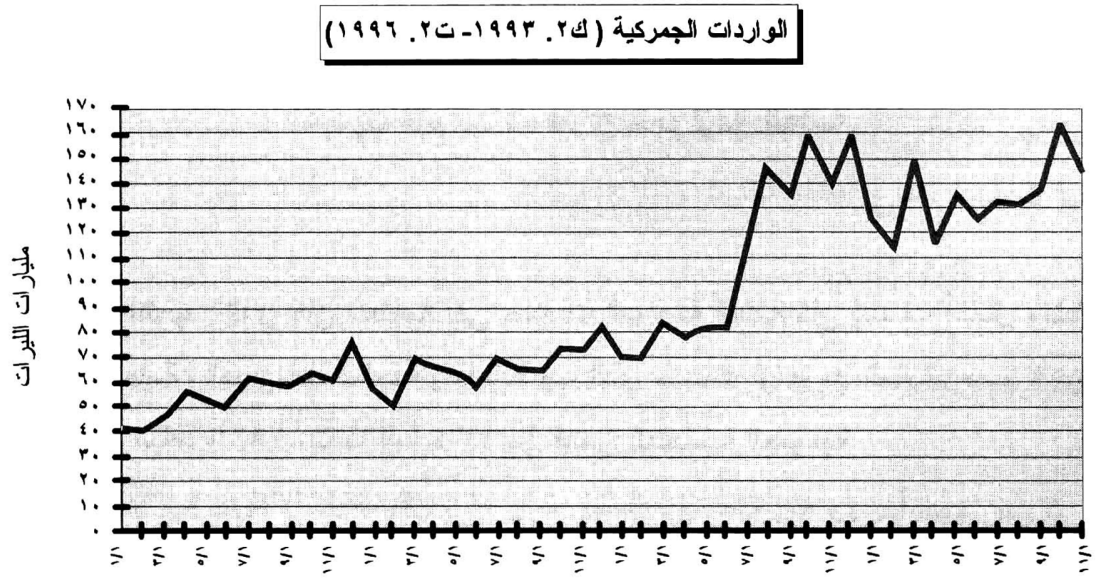
كان لبنان تاريخيا، وبفضل موقعه الاستراتيجي وبحكم طبيعته، بلدا تجاريا، وما زال هذا الامر صحيحا اليوم بفضل حرية نظامي التجارة وتحويل القطع، وعدم وجود قيود على حركة انتقال رؤوس الاموال. وفي اعقاب فترة الحرب، ازداد حجم التجارة الداخلية والخارجية بصورة مهمة، وبالتالي ازدادت الايرادات الجمركية. والواقع ان الايرادات الجمركية ما زالت تشكل المصدر الاكبر لايرادات الخزينة. بيد ان سنوات الحرب قد الحقت الضرر بعمليات المديرية العامة للجمارك المسؤولة عن التخليص الجمركي للبضائع المستوردة والمصدرة، وعن اجراءات الرقابة وجباية الرسوم الجمركية. ونتيجة ذلك، اجرت وزارة المالية دراسة دقيقة لعمليات المديرية العامة للجمارك وأطلقت بمساعدة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامجا لاعادة تأهيل هذه المديرية. وسيعمل هذا البرنامج على تحديث اجراءات المديرية العامة للجمارك وتسهيل اسلوب عملها، وتدريب موظفيها. اما الفوائد المتوخاة من تنفيذ هذا القانون فهي:

* تحسين العمليات الجمركية بزيادة الكفاءة والانتاجية.
* تسريع العمليات واجراءات التخليص الجمركي.
* توفير احصاءات تجارية موثوق بها، الامر الذي يسمح بتحليل افضل للبيانات الاحصائية.
* زيادة الايرادات الجمركية نتيجة تطبيق اساليب ملائمة للتفتيش والتقييم.

في اعقاب التوصيات التي قدمتها سلسلة من بعثات المساعدة الفنية التابعة لبرنامج الامم المتحدة للتنمية ولصندوق النقد الدولي، ابتدأت هيكلية الرسوم الجمركية على الاستيراد وادارتها بالتحسن. وقد بوشر العمل فعلا على اعادة تأهيل المديرية العامة للجمارك، ونفذت عدة خطواط عملية في هذا المجال. وسنبين فيما يلي تفصيل تلك الخطوات التي ادت مباشرة، او التي ستؤدي، الى تعزيز ايرادات الخزينة:

١ ـ اقرت الحكومة قانون اصلاح التعرفة الجمركية واصبح نافذ المفعول في ٧ تموز ١٩٩٤. وقد عالج القانون دمج معدلات التعرفة وتوحيدها، والغاء الدولار الجمركي، والتخفيض النسبي لمعدلات التعرفة باستثناءمواد معينة، وتطبيق معدلات عامة للتعرفة على اساس القيمة. ونص هذا القانون ايضا على تحصيل رسوم الانتاج على مواد معينة كالتبغ، والاسمنت، وبعض المنتجات البترولية، عند نقطة ادخالها الى لبنان. اما في السابق، فكان يتم تحصيل الرسوم بعد ادخالها، مما جعل اجراءات المحاسبة والجباية أكثر صعوبة. وعلاوة على ذلك، تبنت مديرية الجمارك النظام المنسق لتصنيف التعرفة الذي يعزز الشفافية ويطبق قوانين الاستيراد المعترف بها دوليا. وكما يوضح الرسم البياني ادناه بعد التطبيق الفعلي لهذا القانون ازدادت بصورة ملحوظة الايرادات من عمليات رسوم استيراد السلع، دون ان يكون هذا الاصلاح بالطبع العامل الوحيد المسؤول عن هذه الزيادة. ولقياس التأثير الحقيقي لاصلاح نظام الايرادات، يجب ان نستخرج منها معدلات نمو اجمالي الناتج المحلي، وبالتالي معدلات نمو الاستيراد، كذلك وتأثر تحسين الاجراءات الادارية أيضا.

الرسم البياني رقم ٣ ـ ٦



٢ ـ ادخال النظام المنسق للتصنيف كخطوة أولى في تنفيذ النظام الممكنن الخاص بادخال البيانات الجمركية في نظام الكومبيوتر «نظام اسيكودا» (ASYCUDA). والخطوة الثانية، التي اصبحت نافذة في الثاني من كانون الثاني ١٩٩٧، كانت البدء باستعمال نموذج بيان جمركي جديد. وهذا النموذج الجديد، الذي يتوافق مع البيان الجمركي الموحد الدولي، هو خطوة حاسمة في عملية المكننة ويحسن بصورة ملحوظة جمع المعلومات. والاهم من ذلك، فأنه يحقق استبدال نماذج التخليص الجمركي الستة عشر بنموذج واحد.

٣ ـ كانت الخطوة الثالثة هي اعتماد نظام «اسيكودا» المذكور اعلاه للمرة الاولى. وسيستعمل نظام «اسيكودا» كنظام ممكن متكامل لجميع المعلومات اللازمة لمعالجة بيانات الاستيراد والتصدير. وسوف يشمل وحدات نموزجية لتخليص بيانات الشحن، وللترخيص، وتقدير اخطار الاستيراد والتصدير وادارة الايرادات. وقد قطعنا شوطا كبيرا من العمل في نطاق استعمال هذا النظام، اذ من المتوقع ان يتم تركيب اول وحدة تجريبية قريبا في مرفأ بيروت. وسيجري تدريجيا ادخال هذا النظام الجديد الى المرافئ الرئيسية الاخرى ونقاط الدخول البرية، ومطار بيروت الدولي.

وحالما ينتهي تنفيذ كافة الاصلاحات المذكورة آنفا، وتحسين اساليب الرسوم والضرائب وتدقيق حساباتها بالكامل، فمن المتوقع ان تزداد الايرادات العامة بمعدل تصاعدي. وعلاوة على ذلك، فان تدابير تعزيز الايرادات ستكون لها فائدة اضافية في جعل القطاع العام اكثر كفاءة وفعالية.

الفصل الرابع
التنسيب الجديد المقترح للموازنة العامة

ان التنسيب الذي كان مستعملا في حسابات الموازنة العامة كان يصنف اعمال ونشاطات الادارات العامة والموازنات الملحقة وفقا للتنسيب الذي حدده قرار وزير المالية رقم ١/١٥٥٩ بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٩٦، تنفيذا للمادة ١٣ من قانون المحاسبة العمومية.

وقد أصبح جليا ان التنسيب القديم لم يعد صالحا لتلبية متطلبات تصنيف ودراسة حسابات المالية العامة ومكننتها من جهة، ولتحسين طريقة تحليل النفقات العامة ومراقبتها لتتماشى مع الحاجات العصرية من جهة أخرى. وعليه، فقد تمت مراجعة طريقة تنسيب نفقات الموازنة على اساس التصنيف الاداري، والوظيفي والاقتصادي، بدلا من التصنيف الاداري فقط كما كان متبعا سابقا.

ان هذا التصنيف الجديد يساعد على اجراء التحليل الاقتصادي التفصيلي لسياسة الموازنة العامة وللنواحي الادارية فيها بالاضافة الى أسلوب تنفيذها. كما يسمح أيضا لوزارة المالية بضبط الحسابات لدى الخزينة وجعلها متلائمة مع حاجات نظام المحاسبة العمومية الجديدة والمعايير الدولية من جهة، ومن تحسين عملية تحليل تقديرات أرقام الموازنة وتنفيذها من جهة ثانية بالاضافة الى ذلك، فان هذا الامر سيمكن الحكومة من تقديم موازنة لمجلس النواب تتميز بالشفافية والوضوح في الاهداف والغايات والخدمات التي تؤديها الدولة من خلال الموازنة، وتبين الاثر الذي تتركه الموازنة على الاقتصاد الوطني، وعلى كل من قطاعاته من خلال أجهزتها ومراكزها المختلفة.

استنادا الى ما تقد م، فقد عمدت وزارة المالية الى تحضير موازنة عام ١٩٩٧ على الاساس الجديد، علما ان هذا الامر تطلب جهدا كبيرا وعلى فترة طويلة من الزمن لجهة وضع الأسس الجديدة لتحضير الموازنة، وكذلك على صعيد تدريب جميع العاملين في الوزارات والادارات المختصة على تحضير الموازنة وتنفيذها.

وتجدر الاشارة هنا الى ان القرارات التي نظّمت الصيغة الجديدة لقانون الموازنة كانت قبل صدورها موضوع حوار مشترك بين جميع الادارات المعنية بتحضير قانون الموازنة، وبين مديرية الموازنة ومراقبة النفقات في وزارة المالية، وذلك من خلال دورات تدريبية خاصة أعدت لهذه الغاية، وأخذت نتائجها بعين الاعتبار عند صياغة القرارات الصادرة عن وزارة المالية القاضية باتباع النظام الجديد.

١ ـ تصنيف وتنسيب الايرادات العامة

ومن جهة أخرى، فان التصنيف السابق للايرادات والمداخيل الاخرى في الموازنة اصبح بحاجة الى تعديل وينبغي استبداله بتصنيف جديد، اذ ان التصنيف المتّبع سابقا لا يساعد في تحليل الايرادات على المستوى الاقتصادي والمالي ولا يمكن من وضع الموازنة بشكل سليم ولا في وضع القيود المحاسبية واجراء عمليات التدقيق. فمثلا، ان الايرادات الضريبية اصبحت الآن منفصلة وبشكل واضح عن الايرادات غير الضريبية، كما يجب تصنيف هذين البندين في فئة مختلفة عن بنود مداخيل تمويل العجز، أي الافتراض الداخلي والخارجي.

كما ان هذا التصنيف للايرادات يجب ان يكون مفصلا بشكل يساعد على معرفة مصادر الايرادات. لذلك، فان وجود بنود رئيسية وبنود ثانوية للايرادات اصبح ضروريا بحيث يتمكن كل المهتمين بايرادات الموازنة من تحديد تفاصيل الايرادات بشكل دقيق.

وعلى هذا الاساس فقد جرى تصنيف الايرادات والمداخيل بالنسبة للفئات الرئيسية والفئات الثانوية التفصيلية وتم توحيد هذه التصنيفات بشكل يتطابق مع المعايير الدولية. وكان من الضروري، نتيجة لذلك، دراسة تفاصيل الايرادات على مستوى البنود الثانوية بكل دقة وتحديد طبيعتها ومصادرها وكذلك اعتباراتها القانونية والادارية، ثم تصنيفها تحت البنود الملائمة حسب النظام المحاسبي اللبناني. ومن ثم جرى ادماجها في الفئات الرئيسية والثانوية المتبعة في الدليل السنوي للاحصائات المالية الحكومية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي (GFS).

ووفقا لما ورد اعلاه تم اعتماد نظام ترميز من خمسة أرقام لتسمية الايرادات على النحو التالي:

جدول ٤ ـ ١

الرمز /		
١		**الإيرادات الضريبية**
	١١	ضريبة على دخل الأرباح ورؤوس الأموال
	١٢	ضريبة على الأملاك
	١٣	الرسوم الداخلية على السلع والخدمات
	١٤	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية
	١٥	الإيرادات الضريبية الأخرى

جدول ٤ ـ ٢

الرمز /		
٢		**الإيرادات غير الضريبية**
	٢٦	حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة الخاصة
	٢٧	الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات
	٢٨	الغرامات والمصادرات
	٢٩	الإيرادات غير الضريبية المختلفة

جدول ٤ ـ ٣

الرمز /					
١					**الإيرادات غير الضريبية**
	١٢				ضريبة على الأملاك
		١٢٣			ضرائب غير متكررة على الأملاك
			١٢٣١		الرسوم العقارية
				١٢٣١١	رسوم التسجيل العقاري
				١٢٣١٩	رسوم عقارية أخرى

٢ ـ تصنيف وتنسيب النفقات

تمّ اعتماد تصنيف اداري، ووظيفي، واقتصادي في تنسيب نفقات الموازنة العامة باستعمال ثلاثة مجموعات من الرموز. وتعود مجموعة الرموزالأولى الى التصنيف الاداري حيث يتبدل الترميز وفقا للتبديل في الهيكلية الحكومية. وتعود مجموعتا الرموز الثانية والثالثة الى كل من التصنيف الاداري والتصنيف الاقتصادي.

أ ـ التصنيف الاداري

يحدد التصنيف الاداري للنفقات كل وزارة او هيئة حكومية تكون مسؤولة عن انفاق الاموال

العامة. كما انه يحدد المعاملات التي تتم مع الوحدات الادارية المسؤولة والوحدات الفرعية ضمن التنظيم التراتبي.

ب ـ التصنيف الوظيفي

يبين التصنيف الوظيفي القطاعات الرئيسية والجهات الحكومية المشتركة في توفير الخدمات. وهذا التصنيف ينظم وضع النفقات في فئات وفقا لوظائف او مهمات الحكومة المختلفة بدلا من وحدتها الادارية، كالخدمات الصحية، والخدمات العامة، والاسكان، والخدمات الاجتماعية، وغير ذلك.. وبما ان بعض المهمات تنفذ من قبل أكثر من وزارة مسؤولة عن الانفاق، لذلك فان أهمية التصنيف الوظيفي تكون بتوحيد النفقات حسب الوظائف، الامر الذي يمكن دراسة الاتجاهات في الانفاق الحكومي، بغض النظر عن التصنيف الاداري وعن التغيرات التي قد تطرأ عليه. تساعد هذه الطريقة على تحليل سياسة الانفاق في المستقبل وعلى تقدير النفقات بشكل أكثر دقة.

ومن ناحية أخرى،فان البنية الادارية الحالية ملائمة اساسا لاعتماد التصنيف الوظيفي لفئات واسعة. والنقطة المهمة ان البيانات في الموازنتين التشغيلية والاستثمارية يجب ان تجمع تحت تصنيف وظيفي معترف به دوليا منبثق عن الدليل السنوي للاحصاءات المالية الحكومية المعتمد لدى صندوق النقد الدولي. اما الوظائف الرئيسية والوظائف التي عدلت لكي تتلائم مع بنية الموازنة اللبنانية، فموضحة في جدول التصنيف الوظيفي المبني على الدليل السنوي للاحصاءات المالية الحكومية (Government Financial Statistics Yearbook)

لذلك، ومن اجل تنظيم التصنيف الوظيفي، تم اتباع نظام ترميز يتألف من ثلاثة أرقام على النحو التالي:

جدول رقم ٤ ـ ٤

رقم الوظيفة		
الرئيسية	الثانوية	
١		**شؤون إدارية عامة**
	١١	السلطات العامة والخدمات العامة
	١٢	الدفاع الوطني
	١٣	الأمن والعدل

رقم الوظيفة		
الرئيسية	الثانوية	
٢		**خدمات المجتمع والخدمات الإجتماعية**
	٢١	التربية والتعليم
	٢٢	الصحة
	٢٣	الشؤون الاجتماعية
	٢٤	الإسكان وخدمات المجتمع
	٢٥	الثقافة والرياضة والاعلام
	٢٦	الشؤون الدينية
٣		**الخدمات الاقتصادية**
	٣١	الشؤون الزراعية
	٣٢	الصناعة والطاقة
	٣٣	المواصلات والاتصالات
	٣٤	شؤون اقتصادية متنوعة
٤		**نفقات غير قابلة للتوزيع**
	٤١	الدين العام
	٤٢	نفقات الموازنة المشتركة
	٤٣	احتياطي الموازنة

كذلك الامر فان الوظيفة الثانوية تفصل الى وظائف فرعية. مثالا على ذلك:

جدول رقم ٤ ـ ٥

الرمز			
٢			**خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية**
	٢١		التربية الوطنية
		٢١١	الشؤون الإدارية العامة
		٢١٢	التعليم الابتدائي والمتوسط
		٢١٣	التعليم الثانوي
		٢١٤	التعليم المهني والتقني
		٢١٥	التعليم الجامعي
		٢١٦	التأهيل المتواصل
		٢١٧	التأهيل التربوي

ج ـ التصنيف الاقتصادي

ان التصنيف الاقتصادي للنفقات الحكومية بحسب خصائصها يبين نوع المعملات التي تؤدي من خلالها الحكومة وظائفها، وتأثيرها على سوق وانتاج السلع والخدمات في الاقتصاد غير الحكومي، وعلى الأسواق المالية وكذلك على توزيع الدخل في الاقتصاد الوطني. ويمكن من خلال التصنيف الجديد ملاحظة الفرق في كيفية تخصيص النفقات الحكومية بالنسبة للرواتب والأجور، ومشترى السلع والخدمات من الاخرين، والفوائد على الدين العام، والمساعدات المالية، والتحويلات، والقروض

ان التصنيف الاقتصادي للنفقات سيطبق ايضا بالنسبة لطريقة اعداد الموازنة(تقدير تكاليف عناصر الخدمات التي تقترحها الحكومة) وتنفيذها ومراقبة هذا التنفيذ (المحاسبة وتحضيرالتقاريرالمالية، وتدقيق حسابات المعاملات المالية). لذلك، اصبح من الضروري اعادة تصنيف البنود والفقرات وادخال بنود وفقرات اضافية لتلبية ثلاثة اهداف، هي: التحليل الاقتصادي، واعداد الموازنة، والمحاسبة العامة. ان تصنيف الانفاق المقترح مبني على اساس دليل النظام المالي الحكومي، وهو منسجم مع التصميم المحاسبي للقطاع الخاص الذي وضع في لبنان في عام ١٩٨٢ . ويتكون من فئات رئيسية وثانوية، وبنود رئيسية وثانوية، تقسم كل فئة رئيسية الى فئة ثانوية، وتقسم كل فئة ثانوية الى بنود.

وقد استخدم التصنيف الجديد في الموازنتين التشغيلية والاستثمارية وفي مشاريع الاستثمار. ويستعمل هذا التصنيف نظام ترميز من اربعة ارقام كالتالي:

جدول رقم ٤ ـ ٦

الرمز			
١			**النفقات الجارية**
	١١		مواد استهلاكية
		١١١	لوازم مكتبية
		١١٢	لوازم إدارية
		١١٩	مواد استهلاكية أخرى

جدول رقم ٤ ـ ٧

الرمز				
١				**النفقات الجارية**
	١١			مواد استهلاكية
		١١١		لوازم مكتبية
			١١١١	قرطاسية للمكاتب
			١١١٢	لوازم مكتبية ومراجع وصحف
			١١١٩	لوازم مكتبية أخرى

الفصل الخامس
تحليل هيكلية الموازنة

جدول رقم ٥ ـ ١:
قانون موازنة ١٩٩٧ (بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٧
مجموع النفقات (أ + ب)	**٦,٤٣٣**
أ ـ مجموع النفقات الجارية	**٥,٨٢٤**
ـ النفقات المالية	٢,٧٠٠
ب ـ مجموع الأصول الثابتة (المادية أو المالية)	**٦٠٨**
مجموع الإيرادات	**٤,١٠٠**
العجز	**٢,٣٣٣**
نسبة العجز من النفقات	**٣٦,٢٦٪**
الفائض الأوّلي	**٣٦٧**

١ ـ الايرادات

قدرت الايرادات المرتقب تحقيقها في العام بما يقارب ٤١٠٠ مليار ليرة لنبانية اي بزيادة حوالي ٥٦٨ مليار ليرة ل.ل. عن مجموع الايرادات المحققة في العام ١٩٩٦. ومن خلال التنسيب الجديد للايرادات وللمقبوضات الأخرى اصبح بالامكان تصنيف الايرادات والنفقات حسب مصادرها وفئاتها. اذ يمكن الآن تقسيم الايرادات الى ثلاثة فئات: الضريبية، وغير الضريبية، وحاصلات بيع الأصول الثابتة، وعلى هذا الاساس تتوزع الارقام على الشكل التالي:

جدول رقم ٥ ـ ٢:
الإيرادات (ملايين الليرات اللبنانية)

	١٩٩٧
مجموع الإيرادات الضريبية	**٣,١٥٢,٠٠٠**
مجموع الإيرادات غير الضريبية	**٧٠٨,٠٠٠**
مجموع حاصلات بيع الأصول الثابتة وتسديد السلفات	**٢٤٠,٠٠٠**
المجموع	**٤,١٠٠,٠٠٠**

أ ـ الايرادات الضريبية

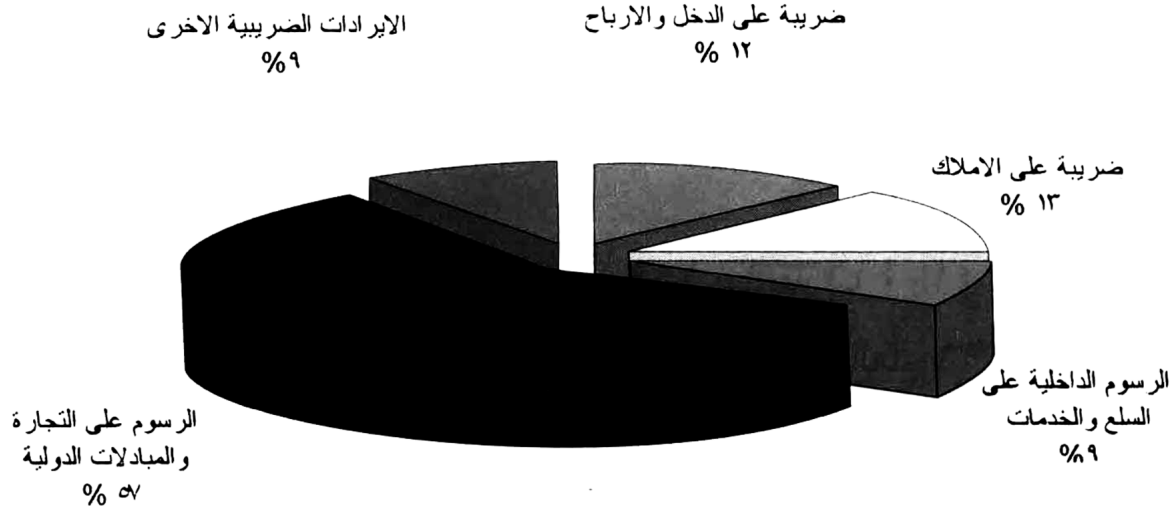
تقسم الايرادات الضريبية الى ما يلي (بملايين الليرات)

جدول رقم ٥ ـ ٣: الإيرادات الضريبية

	قانون موازنة ١٩٩٦	قانون موازنة ١٩٩٧
ضريبة على الدخل والأرباح	٣٥٠,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠
ضريبة على الأملاك	٤٤٠,٠٠٠	٤٠٥,٠٠٠
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	١٨٥,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	١,٨٠٠,٠٠٠	١,٨٠٠,٠٠٠
الإيرادات الضريبية الأخرى	٢٨٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠
المجموع	**٣,٠٥٥,٠٠٠**	**٣,١٥٢٠٠٠**

الرسم البياني رقم ٥ ـ ١

نسبة الايرادات الضريبية المقترحة للعام ١٩٩٧



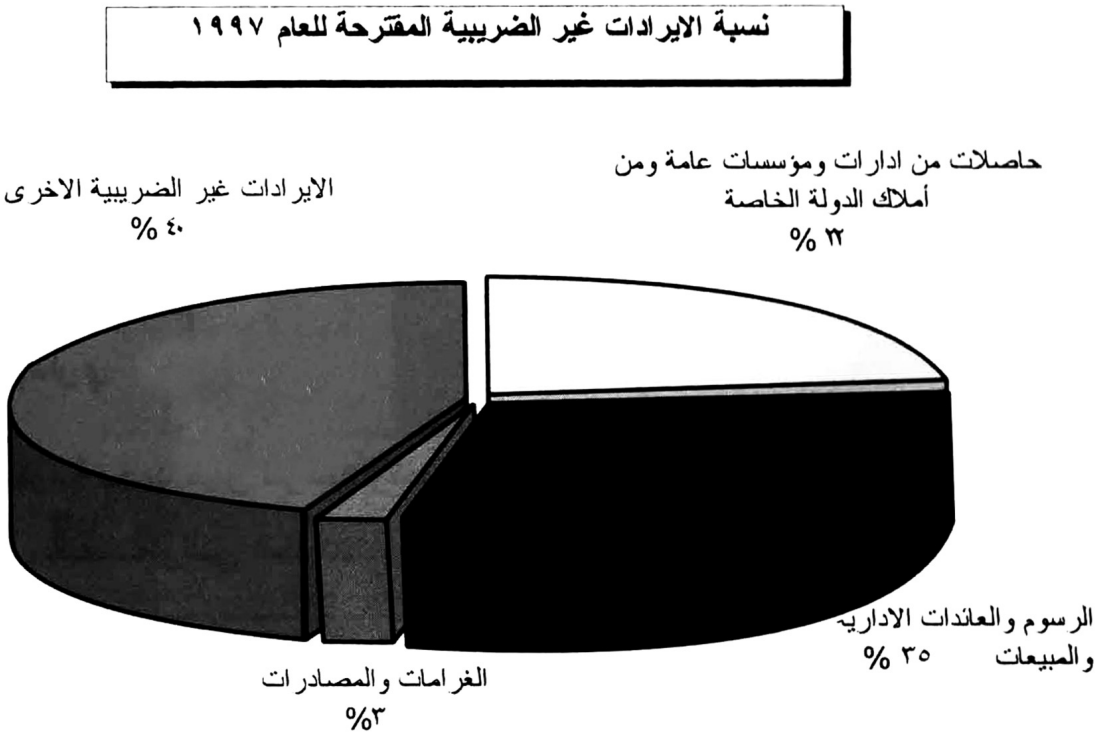
ب ـ الايرادات غير الضريبية

تقسم الايرادات غير الضريبية الى ما يلي (بملايين الليرات)

جدول رقم ٥ ـ ٤: الإيرادات الضريبية

	قانون موازنة ١٩٩٦	قانون موازنة ١٩٩٧
حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة الخاصة	١٧٥,٧٣٤	١٥٣,٥٠٠
الرسوم والعائدات والايرادات الأخرى	٢١٨,٦٥٠	٢٤٩,٥٠٠
الغرامات والمصادرات	٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
الإيرادات الضريبية الأخرى	٣٢٦,١١٥	٢٨٥,٠٠٠
المجموع	**٧٤٠,٤٩٩**	**٧٠٨,٠٠٠**

الرسم البياني رقم ٥ ـ ٢



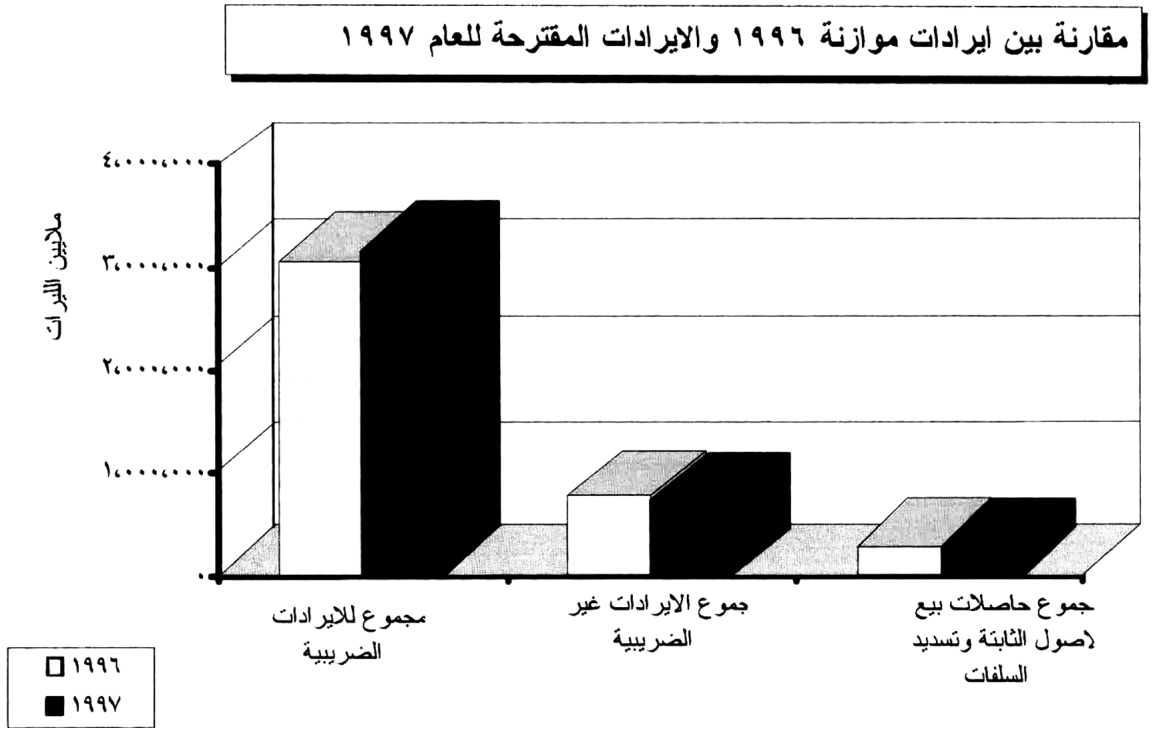
ج ـ حاصلات بيع الاصول الثابتة وتسديد السلفات

وتقسم حاصلات بيع الاصول الثابتة وتسديد السلفات الى ما يلي:

جدول رقم ٥ ـ ٥
الأصول الثابتة وتسديد السلفات (بملايين الليرات)

	قانون موازنة ١٩٩٦	قانون موازنة ١٩٩٧
حاصلات بيع الأصول الثابتة المادية	٣٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠
حاصلات بيع الأصول الثابتة المالية وتسديد السلفات	٢٠٠,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠
المجموع	**٢٣٠,٠٠٠**	**٢٤٠,٠٠٠**

الرسم البياني رقم ٥ ـ ٣



٢ ـ النفقات

أ ـ التصنيف الاداري

قامت الحكومة بجهد كبير لترشيد واحتواء النفقات في قانون موازنة ١٩٩٧، ويتضح هذا الجهد عند تحليل النفقات والتي انخفضت لكي تتماشى مع الاهداف المجددة للموازنة.

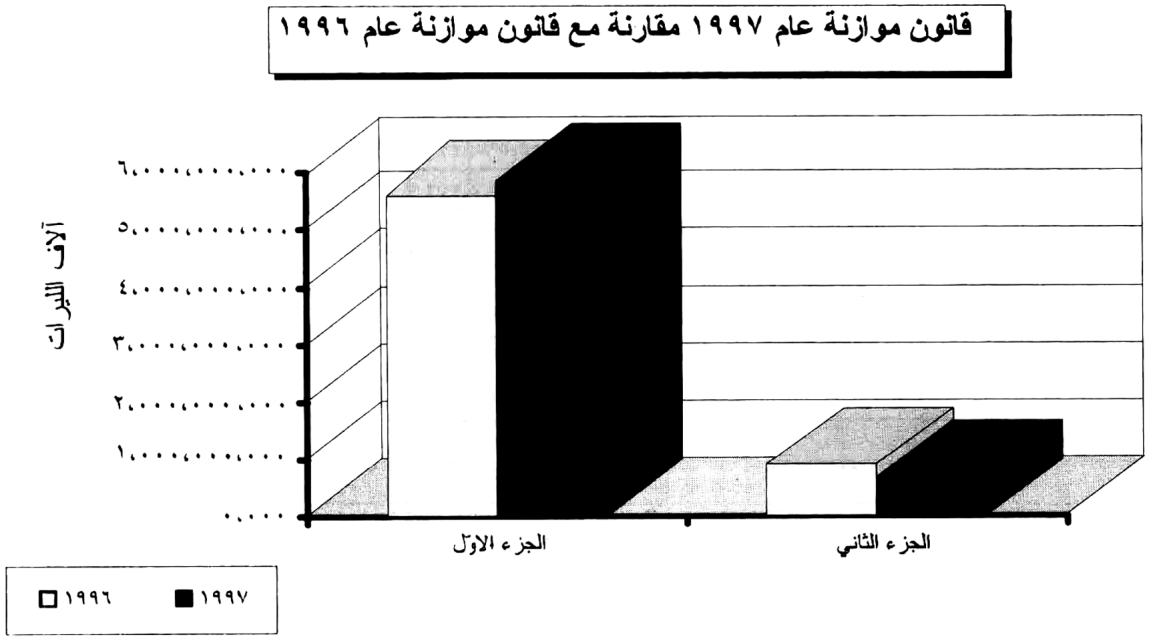
وبما انه من المتوقع زيادة نفقات خدمة الدين العام بواقع ١٠٠ ليرة لبنانية عام ١٩٩٧، فان تحقيق ترشيد واحتواء النفقات يتطلب تخفيض كل ما هو خارج عن اطار الانفاق على الرواتب والأجور الى حده الأدنى. اذ ان ارقام الموازنات السابقة والحالية تشير الى مدى تأثير الاحداث السابقة على وضع المالية العامة وهيكليتها. فالنفقات والالتزامات الثابتة تشكل العبء الاكبر على الموازنة مما يحد بالتالي من قدرة الحكومة على التعامل بمرونة مع المستجدات الاقتصادية الخارجية. وأهم هذه الالتزامات الثابتة هي الأجور والرواتب، والتقديمات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، وخدمة الدين العام.

ونفقات الجزء الأول والجزء الثاني من قانون موازنة ١٩٩٧ بالمقارنة مع قانون موازنة ١٩٩٦:

جدول رقم ٥ ـ ٦:
أرقام الجزئين الأول والثاني لقانون موازنة ١٩٩٦ وقانون موازنة ١٩٩٧

بألاف الليرات اللبنانية	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
١٩٩٦	٥,٥٨٨,١٨٠,٢٢٧	٨٦٩,٨١٩,٧٢٣	٦,٤٥٨,٠٠٠,٠٠٠
١٩٩٧	٥,٨٢٤,٩٠٧,٨٥٧	٦٠٨,٠٩٢,١٤٣	٦,٤٣٣,٠٠٠,٠٠٠
نسبة الزيادة	٤,٢٤ ٪	٣٠,٠٩ ـ ٪	٠,٣٩ ـ ٪

الرسم البياني رقم ٥ ـ ٤



جدول رقم ٥ ـ ٧:
حصة الأبواب من قانون موازنة ١٩٩٧ (بآلاف الليرات اللبنانية)

بيان الأبواب	النفقات المقدرة عام ١٩٩٧	النفقات المقدرة عام ١٩٩٧	مجموع أرقام	نسبة كل باب
	الجزء الأول	الجزء الثاني	موازنة عام ١٩٩٧	الى مجموع ١٩٩٧
رئاسة الجمهورية	٢,٤٦٥,٠٠٠	٢٦٧,٠٠٠	٢,٧٣٢,٠٠٠	٪ ٠,٠٧
مجلس النواب	٢٩,٤٢٤,٠٠٠	٩,٧٤٢,٠٠٠	٣٩,١٦٦,٠٠٠	٪ ١,٠٥
رئاسة مجلس الوزراء	٢٨٥,١٠٤,٠٣٤	١٢٧,٦٥٣,٤٩٨	٤١٢,٧٥٧,٥٣٢	٪ ١١,٠٦
وزارة العدل	٣٠,٣٢٨,٤٢٩	٩٨٨,٦٥٠	٣١,٣١٧,٠٧٩	٪ ٠,٨٤
وزارة الخارجية	٧٤,٩٠٦,٩٥٤	٤,٥٢٠,٠٠٠	٧٩,٤٢٦,٩٥٤	٪ ٢,١٣
وزارة الداخلية	٣٢٩,٧٧٦,٩٤٢	١٩,٤٢٩,٠٠٠	٣٤٩,٢٠٥,٩٤٢	٪ ٩,٣٥
وزارة المالية	٤١,١٤٢,٦٦٩	٢,٨٢٩,٤٥٠	٤٣,٩٧٢,١١٩	٪ ١,١٨
وزارة الدفاع الوطني	٧٠٢,١٨١,٢٤٠	٣٥,٩٥٠,٧٠٠	٧٣٨,١٣١,٩٤٠	٪ ١٩,٧٧
وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة	٣٦٠,٦٢١,٥٠٠	٢٧,٢٦٢,٠٠٠	٣٨٧,٨٨٣,٥٠٠	٪ ١٠,٣٩
وزارة الصحة العامة	١٥٦,٥٧٦,٠٢٩	٣,٠٧٠,٠٠٠	١٥٩,٦٤٦,٠٢٩	٪ ٤,٢٨
وزارة العمل	٣,٧٣٣,١١٣	٦٢,٣٠٠	٣,٧٩٥,٤١٣	٪ ٠,١٠
وزارة الاعلام	٢١,٢٤٦,٦٠٧	٩٥٠,٠٠٠	٢٢,١٩٦,٦٠٧	٪ ٠,٥٩
وزارة الأشغال العامة	١٦,٠٣٠,٢٠٢	١٢٩,٦٢٨,٧٥٠	١٤٥,٦٥٨,٩٥٢	٪ ٣,٩٠
وزارة الزراعة	٤٣,١٥٤,٨١٨	٤,٢٩٤,٨٤٥	٤٧,٤٤٩,٦٦٣	٪ ١,٢٧
وزارة الاقتصاد والتجارة	٤,٥٩١,٤٠١	٥٧,١٠٠	٤,٦٤٨,٥٠١	٪ ٠,١٢
وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	١٣,١٩٧,٢٧٤	٢,٦٦١,٠٠٠	١٥,٨٥٨,٢٧٤	٪ ٠,٤٢
المجلس الدستوري	١,٢٠٨,١٠٠	ـ ـ	١,٢٠٨,١٠٠	٪ ٠,٠٣
وزارة الموارد المائية والكهربائية	٦,٢١٤,٥٤٠	١٣٧,١٤٣,٧٥٠	١٤٣,٣٥٨,٢٩٠	٪ ٣,٨٤
وزارة السياحة	٧,٧٧٤,٢١٠	٥,٣١٠,٠٠٠	١٣,٠٨٤,٢١٠	٪ ٠,٣٥
وزارة الصناعة والنفط	١,٩٠٧,٤٩٨	١٧٠,٠٠٠	٢,٠٧٧,٤٩٨	٪ ٠,٠٦
وزارة الاسكان والتعاونيات	٣,٥٩٧,٥٠٠	١٤٣,٠٠٠	٣,٧٤٠,٥٠٠	٪ ٠,١٠

بيان الأبواب	النفقات المقدرة عام ١٩٩٧	النفقات المقدرة عام ١٩٩٧	مجموع أرقام	نسبة كل باب
	الجزء الأول	الجزء الثاني	موازنة عام ١٩٩٧	الى مجموع ١٩٩٧
وزارة شؤون المهجرين	٦,٨٣١,٩٠٠	٤٤٦,٠٠٠	٧,٢٧٧,٩٠٠	٪ ٠,١٩
وزارة الشؤون البلدية والقروية	٤٠٨,٧٠٤	١٤١,١٠٠	٥٤٩,٨٠٤	٪ ٠,٠١
وزارة التعليم المهني والتقني	٢٣,٩٠١,٢٠٠	١٦,٠٠٢,٥٠٠	٣٩,٩٠٣,٧٠٠	٪ ١,٠٧
وزارة الشؤون الاجتماعية	٩٤,١٢٤,٠٧٥	٣٨٩,٠٠٠	٩٤,٥١٣,٠٧٥	٪ ٢,٥٣
وزارة المغتربين	٦,٣٦٨,٧٧٦	٣٧٥,٠٠٠	٦,٧٤٣,٧٧٦	٪ ٠,١٨
وزارة النقل	٢٥,٥١٤,٣٠٠	٦٥,١١٩,٠٠٠	٩٠,٦٣٣,٣٠٠	٪ ٢,٤٣
وزارة الثقافة والتعليم المالي	١٣٨,٦٦٣,٤١٧	١١,١٨٤,٥٠٠	١٤٩,٨٤٧,٩١٧	٪ ٤,٠١
وزارة البيئة	٣,٢٣٨,٠٨٩	٢,٣٠٢,٠٠٠	٥,٥٤٠,٠٨٩	٪٠,١٥
الديون المتوجبة الأداء	٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	ـ ـ	٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	ـ
احتياطي الموازنة	٦٩٠,٦٧٥,٣٣٦	ـ ـ	٦٩٠,٦٧٥,٣٣٦	٪ ١٨,٥٠
المجاميع بالليرة اللبنانية	**٥,٨٢٤,٩٠٧,٨٥٧**	**٦٠٨,٠٩٢,١٤٣**	**٦,٤٣٣,٠٠٠,٠٠٠**	٪١٠٠,٠٠

الا انه تجدر الاشارة هنا الى ان بعض العطاءات والتقديمات التي كانت تلحظ في السابق ضمن الجزء الثاني ـ أ من الموازنة قد تم اعادة تصنيفها بسبب طبيعتها في الجزء الاول من الموازنة. ويصل مجموع المبالغ التي تم نقلها الى الجزء الاول حوالي ١٤٤,٦٨٩,٧٨٣,٠٠٠ ل.ل

مما يفسر سبب زيادة مبلغ النفقات في الجزء الاول لسنة ١٩٩٧ مقارنة مع النفقات المخصصة لهذا الجزء في سنة ١٩٩٦

جدول رقم ٥ ـ ٨: الاعتمادات التي نقلت من الجزء الثاني في الموازنة الى الجزء الأول

رقم الباب	بيان الأبواب	المبلغ
١	رئاسة الجمهورية	٦٧,٥٠٠,٠٠٠
٢	رئاسة مجلس الوزراء	٥٦,٣٠٨,٠٠٠,٠٠٠
٦	وزارة الداخلية	٢١,٢٠٦,٧٢٨,٠٠٠
٧	وزارة المالية	٨٧٩,٨٤٠,٠٠٠
١٠	وزارة الصحة العامة	١٢,٨٩٧,٢٠٠,٠٠٠
١١	وزارة العمل	٣٥٩,١٦٥,٠٠٠
١٤	وزارة الزراعة	٢١,٠٠١,٥١٠,٠٠٠
١٥	وزارة الاقتصاد والتجارة	٨١٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨	وزارة الموارد المائية والكهربائية	٢,٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠	وزارة الصناعة والنفط	٤٨٦,٠٠٠,٠٠٠
٢١	وزارة الاسكان والتعاونيات	١٠,٥٣٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٢	وزارة شؤون المهجرين	٩٧٦,٠٠٠,٠٠٠
٢٣	وزارة الشؤون البلدية القروية	٣,٣٩٣,٠٩٠,٠٠٠
٢٧	وزارة النقل	١٣,٣٤٤,٧٥٠,٠٠٠
المجموع		**١٤٤,٦٨٩,٧٨٣,٠٠٠**

اما ارقام الموازنات الملحقة فقد بلغ مجموعها بالمقارنة مع ارقام موازنة ١٩٩٦ كالتالي:

جدول رقم ٥ ـ ٩: الموازنات الملحقة لقانون موازنة ١٩٩٦ وقانون موازنة ١٩٩٧

	١٩٩٦	١٩٩٧
موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية	٤٧٥,٠٠٠	٥٢٧,٠٠٠
موازنة اليانصيب الوطني	٦٢,١٦٠	٦٦,٠٠٠
موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	٩٦,٠١٨	١٧٧,٠٠٠
المجموع	**٦٣٣,١٧٨**	٧٧٠,٠٠٠

ويمكن تفصيل ابواب الرئيسية لموازنة ١٩٩٧ على الشكل التالي:

١ ـ باب خدمة الدين العام:

بلغت ارقام خدمة الدين العام ٢٧٠٠ مليار ليرة لبنانية اي ما نسبته حوالي ٤٢٪ من اجمالي الموازنة. وهي تتألف من قسمين:

* الفوائد على سندات الخزينة اي خدمة الدين العام الداخلي، وتبلغ ٢,٥٠٠ مليار ليرة لبنانية.
* الفوائد على القروض الخارجية والاقساط المستحقة عليها وتبلغ ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية.

٢ ـ باب احتياطي الموازنة:

بلغت ارقام احتياطي الموازنة حوالي ٦٩٠ مليار ليرة وهي موزعة على الشكل التالي:

* اعتمادات بلغت ١٠ مليار ليرة لبنانية لنفقات استكمال ملاكات الوظائف
* اعتمادات بلغت ٤٥٢ مليار ليرة لبنانية لنفقات معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة
* اعتمادات بلغت ٨ مليار ليرة لبنانية لنفقات مصاريف قضايا التحكيم القضائي والمصالحات
* اعتمادات بلغت ٤٠ مليار ليرة لبنانية لتسديد نفقات المؤسسة الوطنية لضمان الودائع
* اعتمادات بلغت ٥٥ مليار ليرة لبنانية لمساهمات الدولة في صندوق الضمان الاجتماعي

من المهم الاشارة هنا ايضا الى ان قانون موازنة ١٩٩٧ كما اقترحته وزارة المالية لا يتضمن في باب الاحتياطي اي اعتمادات لتغطية قانون سلسلة الرواتب الجديدة ولا اي زيادة لتعديل غلاء المعيشة، مما يستوجب في حال اقرار هذه الزيادات تأمين مصادر جديدة لتغطيتها تكون مساوية لها وملائمة في طبيعتها لهذا الانفاق الاضافي.

٣ ـ باب رئاسة مجلس الوزراء

ان النفقات الرئيسية في موازنة رئاسة مجلس الوزراء يمكن تفصيلها على الشكل التالي:

* مساهمة للصندوق المركزي للمهجرين قيمتها ٦٤ مليار ل.ل.
* مساهمة لمجلس الانماء والاعمار قيمتها ٦ مليار ل.ل.
* مساهمة لمجلس الجنوب قيمتها ٦٤ مليار ل.ل.
* مساهمة لمؤسسة التعاونيات الاستهلاكية قيمتها ٤,١ مليار ل.ل.

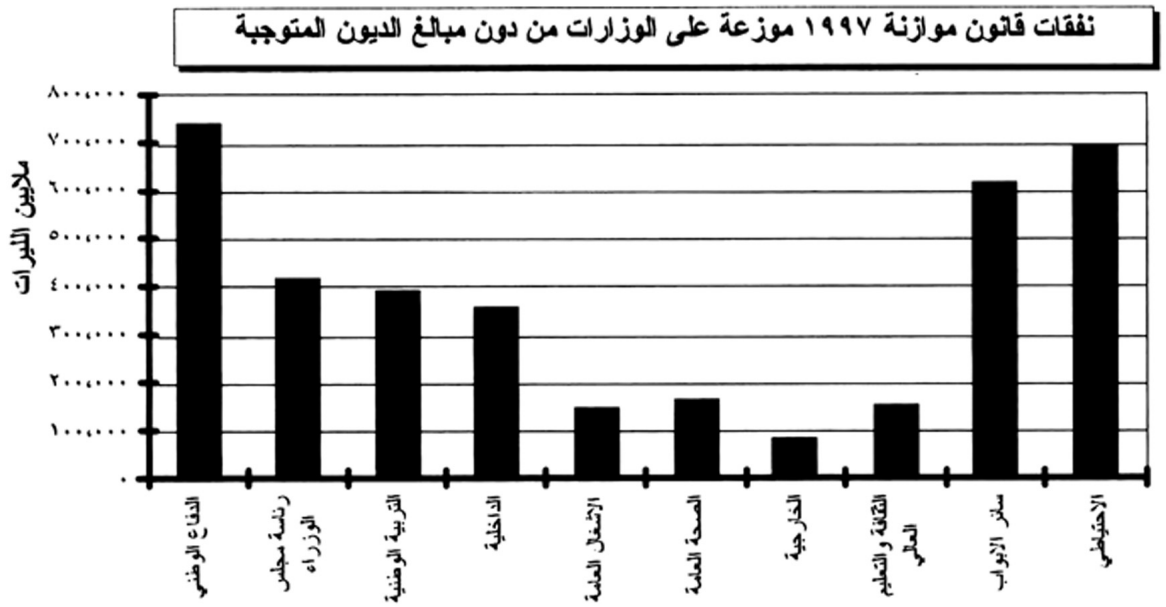
* مساهمة لمؤسسة تشجيع الاستثمار قيمتها ٣ مليار ل.ل.
* مساهمة للمجلس الوطني للبحوث العلمية قيمتها ٤,١ مليار ل.ل.
* نفقات وزارة الاصلاح الاداري قيمتها ٤ مليار ل.ل.

٤ ـ ابواب الوزارات الرئيسية

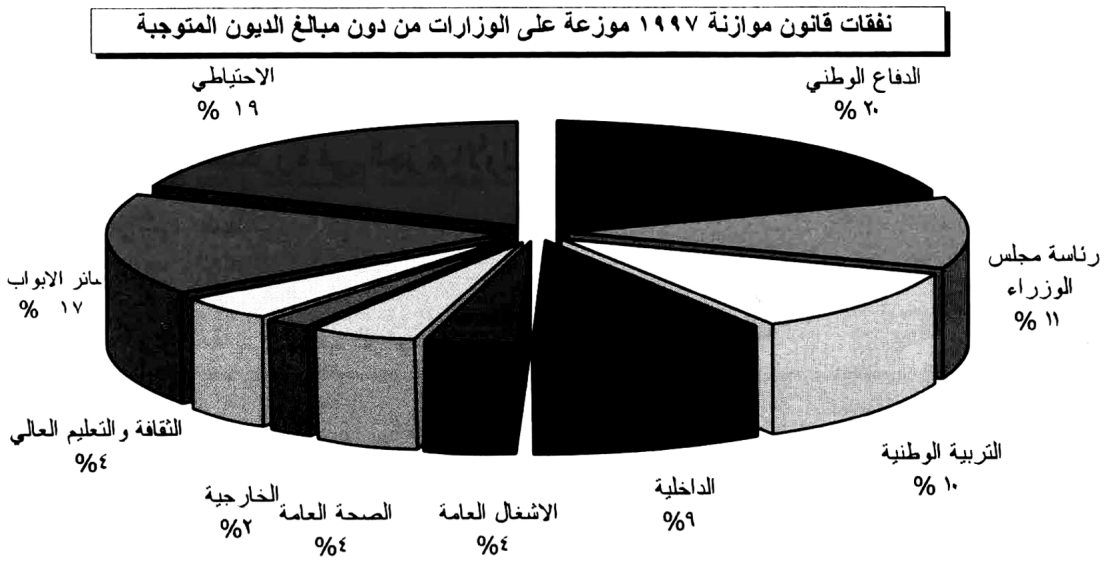
لا بد من التذكير انه لا زال لدى معظم الوزارات اعتمادات مدورة كبيرة لم يتم انفاقها من الموازنات السابقة، وبالتالي فليس من المرتقب ان تحتاج هذه الوزارات لزيادة في الاعتمادات للقيام بمسؤلياتها وتنفيذ مشاريعها. هذا علما ان النفقات الأخرى (غير الرواتب والاجور والفوائد) المتكررة في الجزء الأول من الموازنة قد تم تخفيضها ايضا تماشيا مع سياسة تخفيض وترشيد النفقات.

الوزارة	المجموع (بملايين الليرات اللبنانية)	نسبتها الى مجموع الموازنة (ما عدا بند الديون المتوجبة الأداء)
الدفاع الوطني	٧٣٨,٠٧٩	٪٢٠
رئاسة مجلس الوزراء	٤١٢,٧٥٧	٪١١
التربية الوطنية	٣٨٧,٨٨٣	٪١٠
الداخلية	٣٤٩,٢٠٦	٪ ٩
الأشغال العامة	١٤٥,٦٥٩	٪ ٤
الصحة العامة	١٥٩,٦٤٦	٪ ٤
الخارجية	٧٩,٤٢٧	٪ ٢
الثقافة والتعليم العالي	١٤٩,٨٤٨	٪ ٤
سائر الأبواب	٦١٩,٧٦٧	٪١٧
الاحتياطي	٦٩٠,٦٧٥	٪١٩
المجموع	**٣,٧٣٣,٠٠٠**	٪١٠٠

الرسم البياني رقم ٥ ـ ٥



الرسم البياني رقم ٥ ـ ٦



بعدهذا الاستعراض للنفقات، يمكن اجراء مقارنتها بالايرادات ليتبين لدينا العجز الذي يشكل حوالي ٢٣٣٣ مليار ل.ل.، وهو العجز الذي هو يرتقب تمويله عن طريق القروض الداخلية. هذا في الوقت الذي تسعى فيه الدولة الى زيادة ايراداتها بنسب اكبر وذلك من خلال البرامج الجديدة

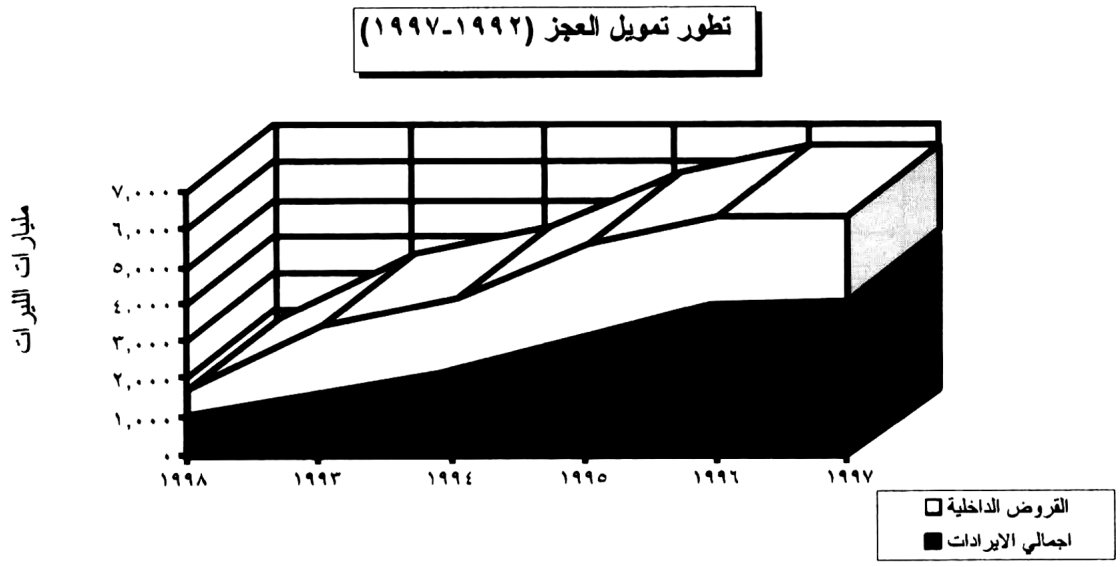
المرتقبة في مديرية الجمارك ومديرية الواردات العامة وفي الدوائر العقارية الآيلة الى تحقيق زيادة فعالية الجباية وضبطها.

وتجدر الملاحظة هنا الى حصول انخفاض، ولو كان طفيفا، في نسبة العجز المرتقب مقارنة مع السنة السابقة، بعد ان كان قد بدأ بالارتفاع في العام ١٩٩٢ وبلغ ذروته في العام ١٩٩٥ ثم بدأ بالتراجع، كما هو موضح في ما يلي:

جدول رقم ٥ ـ ١١: تطوّر تمويل العجز

(بمليارات الليرات اللبنانية)	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
إجمالي الايرادات	٩٧٢	١,٧٠١	٢,٢٤٦	٣,١٥٠	٤,٠٢٥	٤,١٠٠
اجمالي النفقات	١,٦٥٤	٣,٤٠٠	٤,١٠٦	٥,٦٣٠	٦,٤٥٨	٦,٤٣٣
القروض الداخلية	٦٨٢	١,٦٩٩	١,٨٦٠	٢,٤٨٠	٢,٤٣٣	٢,٣٣٣

الرسم البياني رقم ٥ ـ ٧



ب ـ التصنيف الاقتصادي

تبرز اهمية النفقات بالنسبة للدور الاقتصادي الذي تؤديه وانعكاسه على القطاعات المختلفة. وقد بلغت الأرقام حسب التصنيف ما يلي:

جدول رقم ٥ ـ ١٢: التصنيف الاقتصادي لإجمالي نفقات قانون عام ١٩٩٧ (بآلاف الليرات اللبنانية)

الرمز	إجمالي النفقات	١٩٩٧
١١	مواد استهلاكية	١٤٧,٢٦٨,٥١٧
١٢	خدمات استهلاكية	١٠٠,٣٤٩,٠٨٩
١٣	المخصصات والرواتب والأجور وملحقاته	١,٥٥٥,٨٧٦,١٥٨
١٤	التحويلات	٩٩٩,٧٧٧,٣٨١
١٦	نفقات مختلفة	١٤١,٩٦١,٣٧٦
١٧	النفقات المالية	٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨	النفقات الطارئة والاستثنائية	١٧٩,٦٧٥,٣٣٦
مجموع النفقات الجارية		**٥,٨٢٤,٩٠٧,٨٥٧**
٢٢١	أراضي	٢٥٠,٠٠٠
٢٢٢	أبنية	٥,٠٠٠,٠٠٠
٢٢٣	استملاكات لإنشاء وأشغال الطرق والمرافئ والمطارات	٢,٠٠٠,٠٠٠
٢٢٤	استملاكات للانشاءات المائية	٣,٧٠٠,٠٠٠
٢٢٥	استملاكات للإنشاءات الكهربائية	١٠٠,٠٠٠
٢٢٦	تجهيزات	٧٩,١٠٠,٨٤٣
٢٢٧	إنشاءات قيد التنفيذ	٤٣٢,٠٣٠,٠٠٠
٢٢٨	صيانة	٦٨,٢٣١,٣٠٠
٢٢٩	نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	١٧,٢٨٠,٠٠٠
مجموع اكتساب الأصول الثابتة المادية		**٦٠٨,٠٩٢,١٤٣**
مجموع الأصول الثابتة (المادية والمالية)		**٦٠٨,٠٩٢,١٤٣**
المجموع العام		**٦,٤٣٣,٠٠٠,٠٠٠**

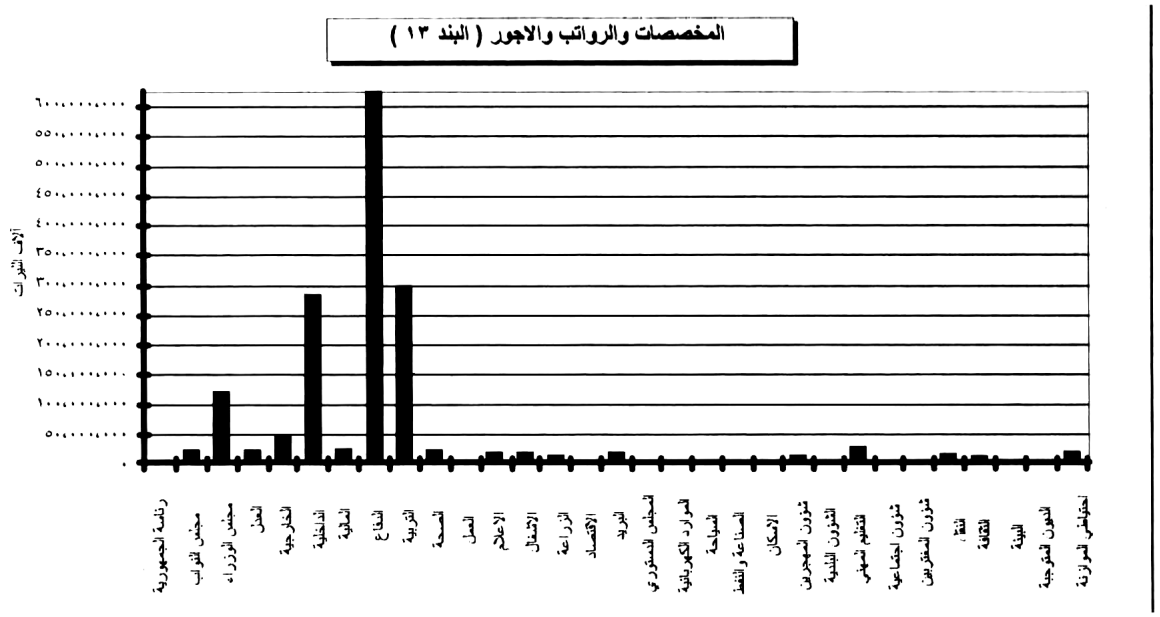
وقد جرى توزيع ارقام هذا التصنيف الاقتصادي على البنود فظهرت جليا حصة كل وزارة من

الاعتمادات مما يوضح اساليب الانفاق وانماطه. والملفت للنظر في ارقام الموازنة حصة المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها من التحويلات التي تشكل حوالي ٣٥٪ من مجموع الموازنة. ومن الضروري ان نشير هنا الى ان مجموع المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها يفوق المبلغ المرصد لهذا الغرض في موازنات الوزارات(١٥٥٦ مليار ل.ل) اذ يجب ان نضيف اليه حصة المخصصات والاجور والرواتب وملحقاتها من التحويلات (٦٥٠ مليار) بالاضافة الى الاحتياطي لتسديد مساهمة الدولة في الضمان الاجتماعي (٥٥ مليار). وبالتالي شكل مجموع المخصصات والرواتب والاجور حوالي ٢٢٦١ مليار حسب الجدول رقم ١٣ ـ ٥:

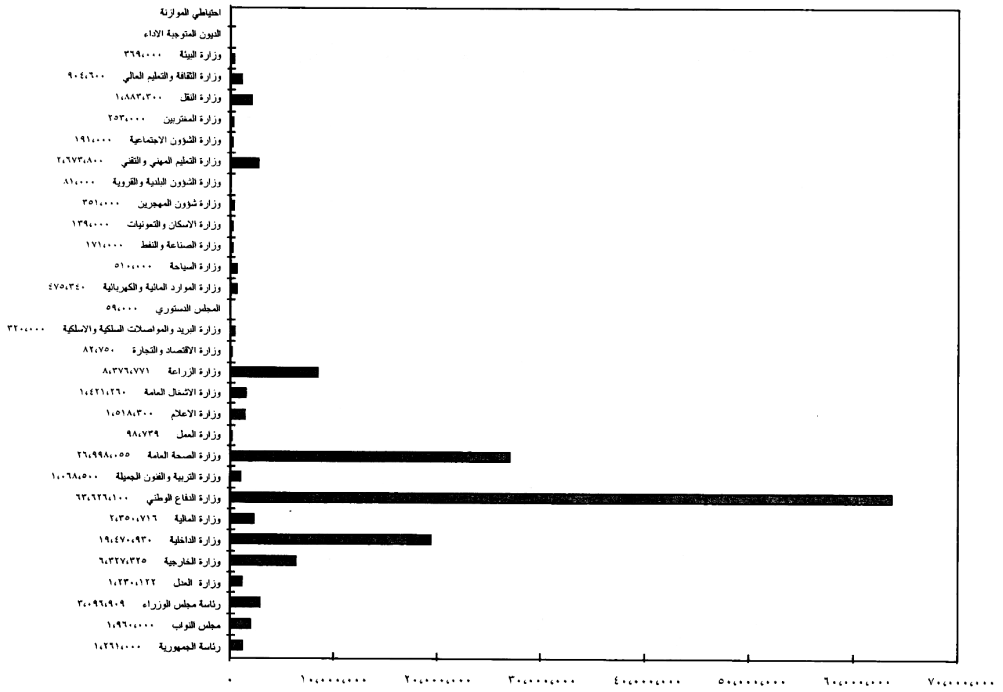
جدول رقم ٥ ـ ١٣: حصة المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها

	قانون موازنة ١٩٩٧
تحويلات البند ١٤(١)	٩٩٩,٧٧٧,٣٨١
حصة المخصصات والرواتب والأجور من البند ١٤(٢)	٦٥٠,٢٨٥,٨٣٧
احتياطي لتسديد مساهمة الدول للضمان الاجتماعي(٣)	٥٥,٠٠٠,٠٠٠
المخصصات والرواتب والأجور حسب البلد ١٣(٤)	١,٥٥٥,٨٧٦,١٥٨
مجموع المخصصات والرواتب والأجور(٢+٣+٤)	**٢,٢٦١,١٦١,٩٩٥**

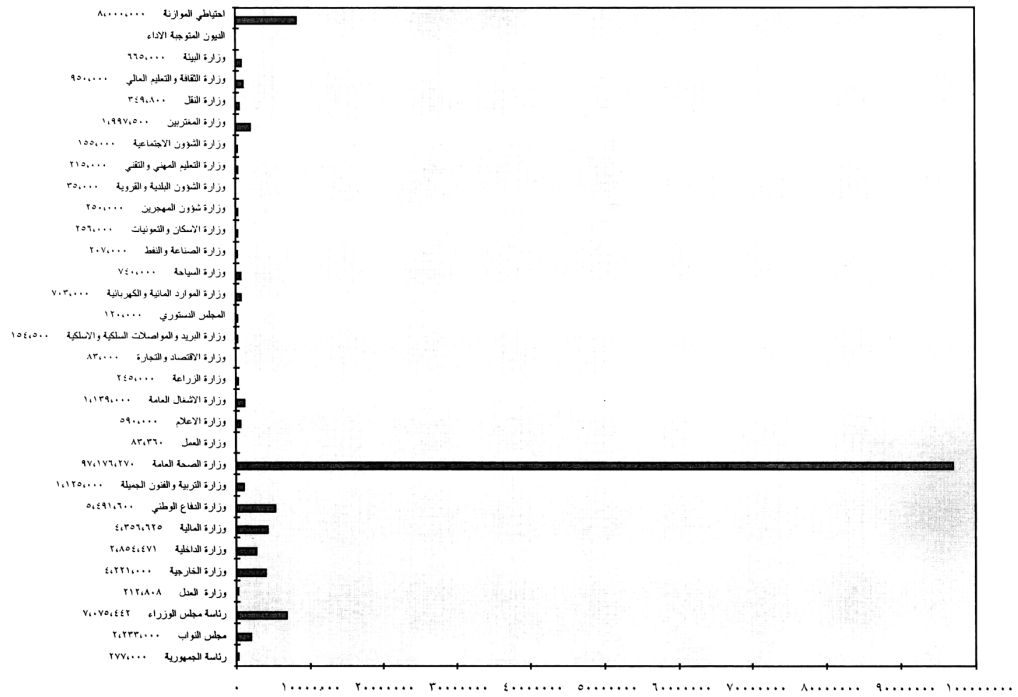
الرسم البياني رقم ٥ ـ ٨



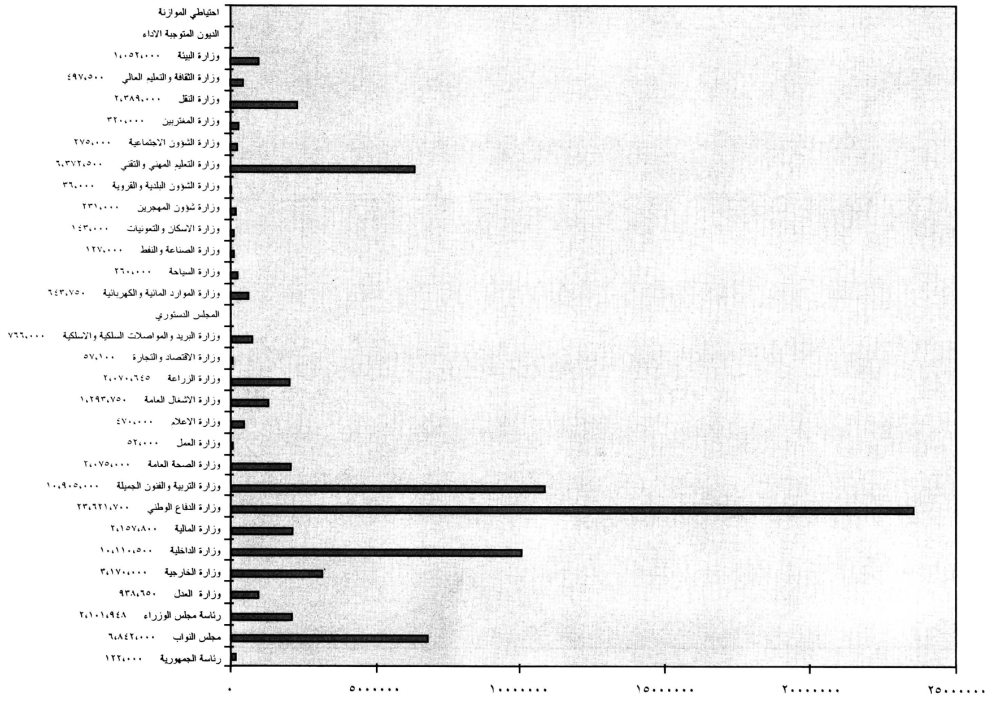
الرسم البياني رقم ٥ ـ ٩ مواد استهلاكية



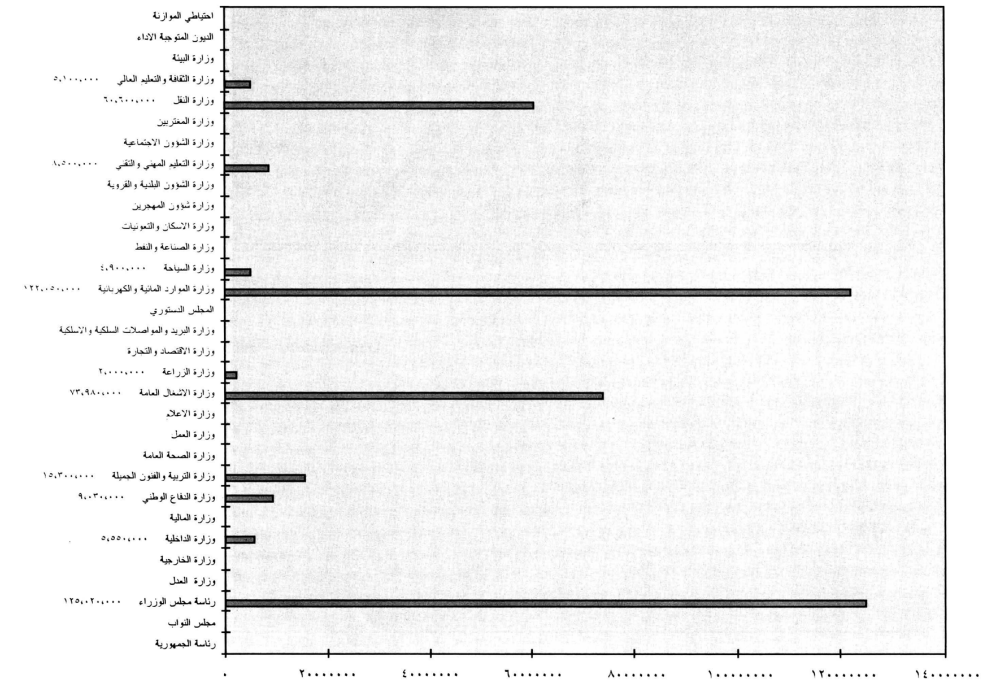
الرسم البياني رقم ٥ ـ ١٠ نفقات مختلفة



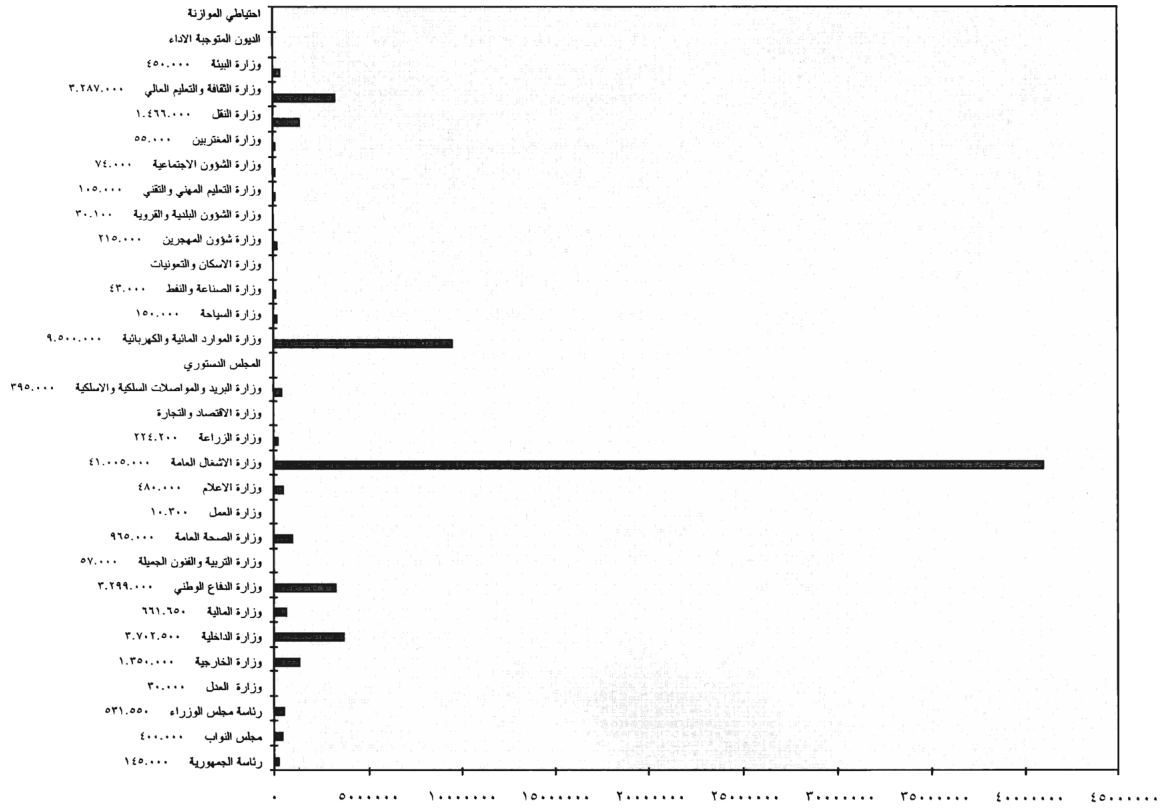
الرسم البياني رقم ٥ ـ ١١ تجهيزات



الرسم البياني رقم ٥ ـ ١٢ انشاءات قيد التنفيذ



الرسم البياني رقم ٥ ـ ١٣ صيانة



ج ـ التصنيف الوظيفي

من جهة اخرى ن يظهر التصنيف الوظيفي توزيع النفقات على مختلف القطاعات فتظهر نسبة كل من الشؤون الادارية العامة والخدمات الاجتماعية والخدمات الاقتصادية من مجموع النفقات.

وتشكل الشؤون الادارية العامة، اي الخدمات العامة، والدفاع الوطني، والامن الداخلي، والعدل حوالي ٢٢٪ من مجموع النفقات، حيث تصل نسبة الدفاع الوطني الى ١٢,٧٢٪ من اصل مجموع الموازنة بما فيها خدمة الدين العام.

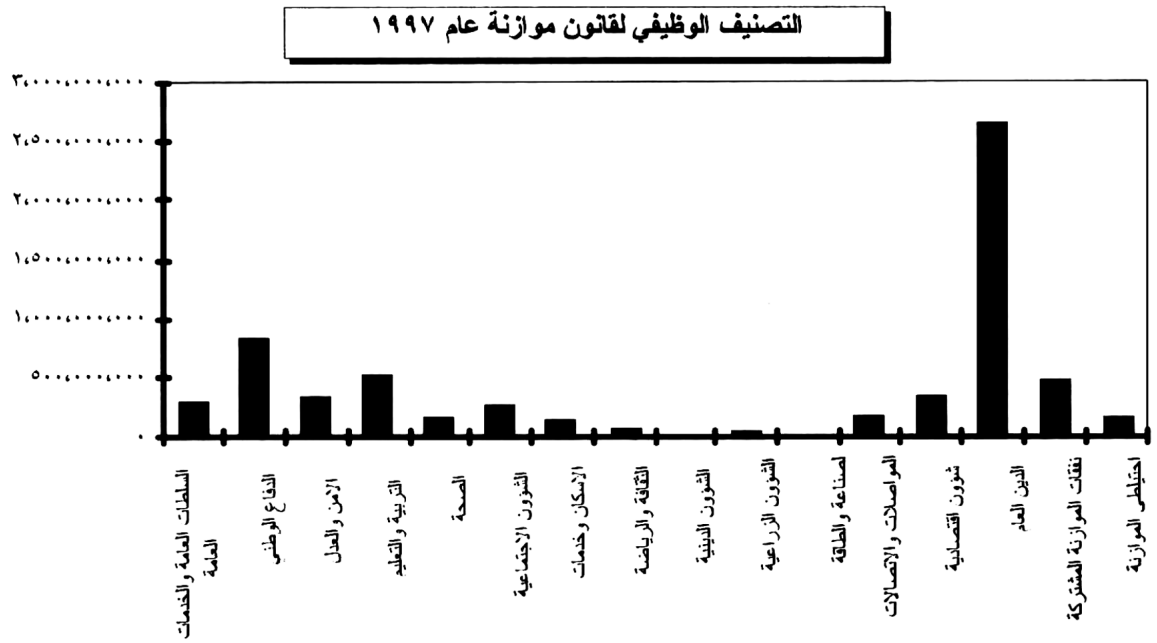
اما الخدمات الاجتماعية فتشكل ١٨٪ من مجموع النفقات واهمها موزعة على الشكل التالي: ٨,٤٠٪ للتربية والتعليم، ٢,٤٩٪ للصحة ٣,٩٥٪ للشؤون الاجتماعية، ٢,٥٦٪ للاسكان والخدمات الاجتماعية.

وتشكل الخدمات الاقتصادية ٦٪ من مجموع النفقات موزعة اكثرها بين شؤون المواصلات والاتصالات وشؤون اقتصادية متنوعة.

جدول رقم ٥ ـ ١٤: التصنيف الوظيفي (بآلاف الليرات اللبنانية)

الوظيفة	قانون عام ١٩٩٧	النسبة من مجموع ١٩٩٧
السلطات العامة والخدمات العامة	٢٨٦,٧٨٥,٧٤٥	٤,٤٦ ٪
الدفاع الوطني	٨١٨,٤٧٩,٤٩٢	١٢,٧٢ ٪
الأمن والعدل	٣٢٠,٩٣١,١٩١	٥,٠٠ ٪
التربية والتعليم	٥٤٠,٩١٧,٢٠٠	٨,٤٠ ٪
الصحة	١٥٩,٦٤٦,٠٢٩	٢,٤٩ ٪
الشؤون الاجتماعية	٢٥٣,٩٣٤,٧٩٤	٣,٩٥ ٪
الإسكان وخدمات المجتمع	١٦٤,٥٧٤,٦٥١	٢,٥٦ ٪
الثقافة والرياضة والإعلام	٦٠,٧٢٤,٠٢٤	٠,٩٤ ٪
الشؤون الدينية	١,٨٧٠,٩٩٩	٠,٠٣ ٪
الشؤون الزراعية	٤٨,٤٤٩,٦٦٣	٠,٧٥ ٪
الصناعة والطاقة	٢,٦٢٧,٤٩٨	٠,٠٤ ٪
المواصلات والاتصالات	٢٣٦,٨٥٥,٢٥٤	٣,٦٨ ٪
شؤون اقتصادية متنوعة	١٤٦,٥٢٨,١٢٤	٢,٢٨ ٪
الدين العام	٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤١,٩٧ ٪
نفقات الموازنة المشتركة	٤٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,٣٠ ٪
احتياطي الموازنة	٢٢٠,٦٧٥,٣٣٦	٣,٤٣ ٪
المجموع	**٦,٤٣٣,٠٠٠,٠٠٠**	١٠٠٪

الرسم البياني رقم ٥ ـ ١٤ بآلاف الليرات



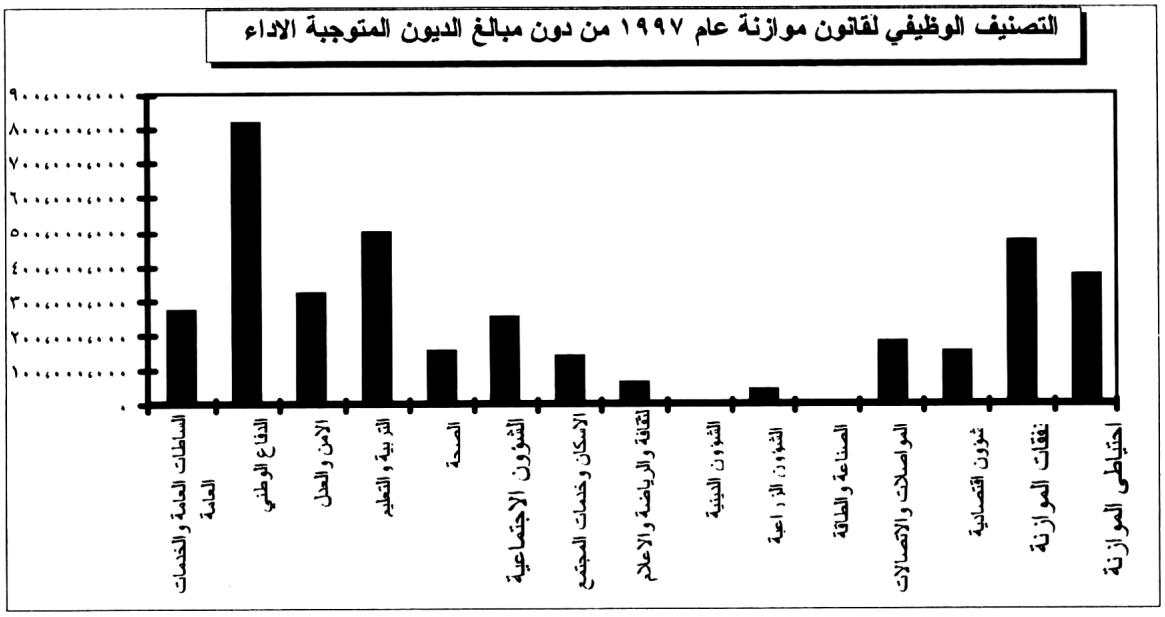
جدول رقم ٥ ـ ١٥

الوظائف من دون الدين العام (بآلاف الليرات اللبنانية)

الوظيفة	قانون عام ١٩٩٧	النسبة من مجموع ١٩٩٧
السلطات العامة والخدمات العامة	٢٨٦,٧٨٥,٧٤٥	٪ ٧,٦٨
الدفاع الوطني	٨١٨,٤٧٩,٤٩٢	٪ ٢٩,٩٥
الأمن والعدل	٣٢٠,٩٣١,١٩١	٪ ٨,٦٠
التربية والتعليم	٥٤٠,٩١٧,٢٠٠	٪ ١٤,٤٩
الصحة	١٥٩,٦٤٦,٠٢٩	٪ ٤,٢٨
الشؤون الاجتماعية	٢٥٣,٩٣٤,٧٩٤	٪ ٦,٨٠
الاسكان وخدمات المجتمع	١٦٤,٥٧٤,٦٥١	٪ ٤,٤١

الوظيفة	قانون عام ١٩٩٧	النسبة من مجموع ١٩٩٧
الثقافة والرياضة والاعلام	٦٠,٧٢٤,٠٢٤	١,٦٣ ٪
الشؤون الدينية	١,٨٧٠,٩٩٩	٠,٠٥ ٪
الشؤون الزراعية	٤٨,٤٤٩,٦٦٣	١,٣٠ ٪
الصناعة والطاقة	٢,٦٢٧,٤٩٨	٠,٠٧ ٪
المواصلات والاتصالات	٢٣٦,٨٥٥,٢٥٤	٦,٣٤ ٪
شؤون اقتصادية متنوعة	١٤٦,٥٢٨,١٢٤	٣,٩٢ ٪
نفقات الموازنة المشتركة	٤٧٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٦٠ ٪
احتياطي الموازنة	٢٢٠,٦٧٥,٣٣٦	٥,٩١ ٪
المجموع	٣,٧٣٣,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪

الرسم البياني ٥ ـ ١٥



الفصل السادس
اقتصاد لبنان بالمقارنة مع بلدان أخرى

تجدر الاشارة في البداية الى ان اي بيانات متعلقة بالتطورات الاقتصادية الاخيرة وبقانون موازنة ١٩٩٧ والمبررات الاقتصادية تبقى غير مكتملة الا اذا تم وضعها في اطارها وسياقها الدولي. لذلك فان مقارنة الاداء الاقتصادي للبنان مع اداء البلدان الاخرى هو ضروري لتوضيح الظروف الاقتصادية الراهنة.

وسنجري فيما يلي مقارنة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للبنان مع تلك العائدة لعيّنة مختارة من عشرين بلدا، تشمل خمسة بلدان صناعية كبرى (هي الولايات المتحدة، وفرنسا، والمانيا وكندا)، وثلاثة بلدان صناعية صغيرة (هي السويد، وبلجيكا، واليونان)، وأربعة بلدان أميركية لاتينية (هي البرازيل، والمكسيك، وكولومبيا، وفنزويلا)، وسبعة بلدان شرق اوسطية(هي الاردن، والكويت، وتونس، ومصر، والمغرب، وقبرص، وتركيا)، وبلدا آخذاً في االنمو بسرعة (هو تايلاند).

تشكل البلدان المختارة مجموعة متنوعة، ويختلف كل منها عن الآخر من النواحي التالية: توفّر الموارد الانتاجية، والثروات الطبيعية، والمهارات الادارية، والنسيج الاجتماعي،والنظرة الى العمل، وطبيعة نظام الحكم بالاضافة الى الحجم، والتاريخ، والمناخ وغيرها من الاعتبارات. ان هذا التنوع يجعل مجال المقارنة محدود، وهو يفيد كدليل تقريبي فقط على مرتبة لبنان الاقتصادية بين مجموعة من البلدان، علما ان طبيعة هذه المقارنة تبقى محدودة نسبيا.

تقدم فيما يلي بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بمتوسط النتائج الاقتصادية للاعوام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ العائدة للبلدان المختارة بالمقارنة مع بيانات لبنان لعام ١٩٩٥ ومع ارقام عام ١٩٩٧. هذا اذا تمّ التقيد التام بموازنة ١٩٩٧. وعلى اساس ما ورد نجد ان الوضع المالي للبنان يتسم بالخصائص التالية:

١ ـ نسبة منخفضة للايرادات الحكومية بالمقارنة مع اجمالي الناتج المحلي، مع نسبة عالية قليلا للايرادات غيرالضريبية بالمقارنة مع الايرادات الاجمالية ونسبة منخفضة نوعا ما للايرادات الضريبية بالمقارنة مع الارادات الاجمالية.

٢ ـ نسبة عالية للنفقات بالمقارنة مع اجمالي الناتج المحلي، مع نسبة عالية للاجور والرواتب مقارنة مع النفقات الاجمالية، ونسبةعالية ومتزايدة للفوائد المدفوعة من اصل النفقات الاجمالية.

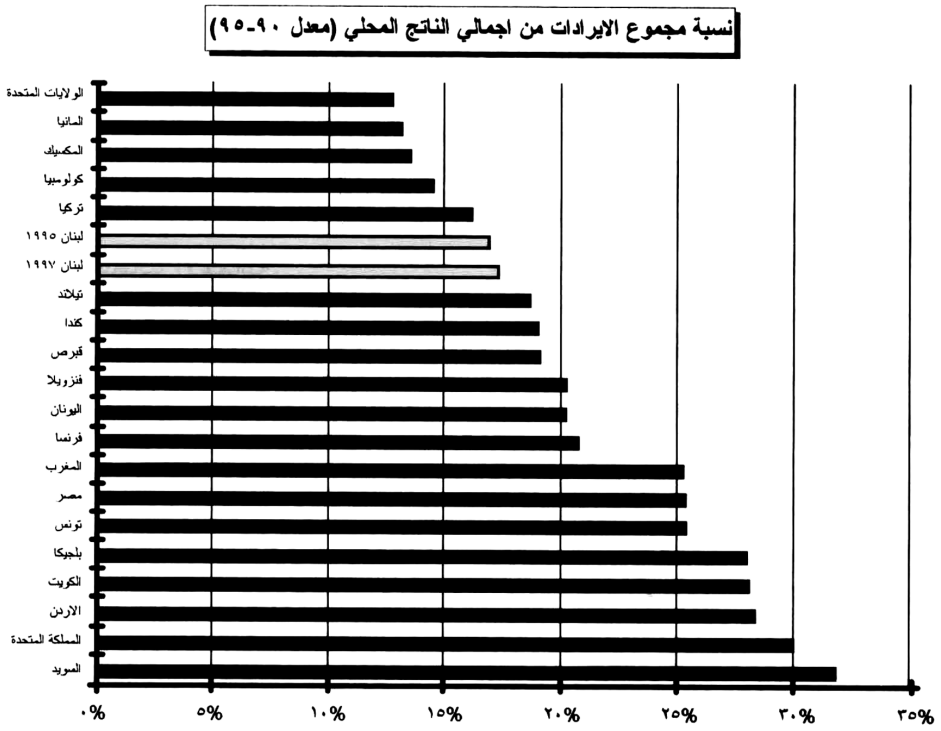
٣ ـ نسبة عالية للعجز في الميزانية بالمقارنة مع اجمالي الناتج المحلي، علما ان هذه النسبة آخذة بالانخفاض.

٤ ـ نسبة عالية من الدين العام بالمقارنة مع الناتج المحلي علما ان هذه النسبة آخذة في الاستقرار. ويشكل الدين الخارجي نسبة منخفضة بينما ترتفع نسبة الدين الداخلي، وهو بذلك يتشابه مع طبيعة ديون البلدان الصناعية اكثر من البلدان النامية.

١ ـ الهيكلية المقارنة للايرادات

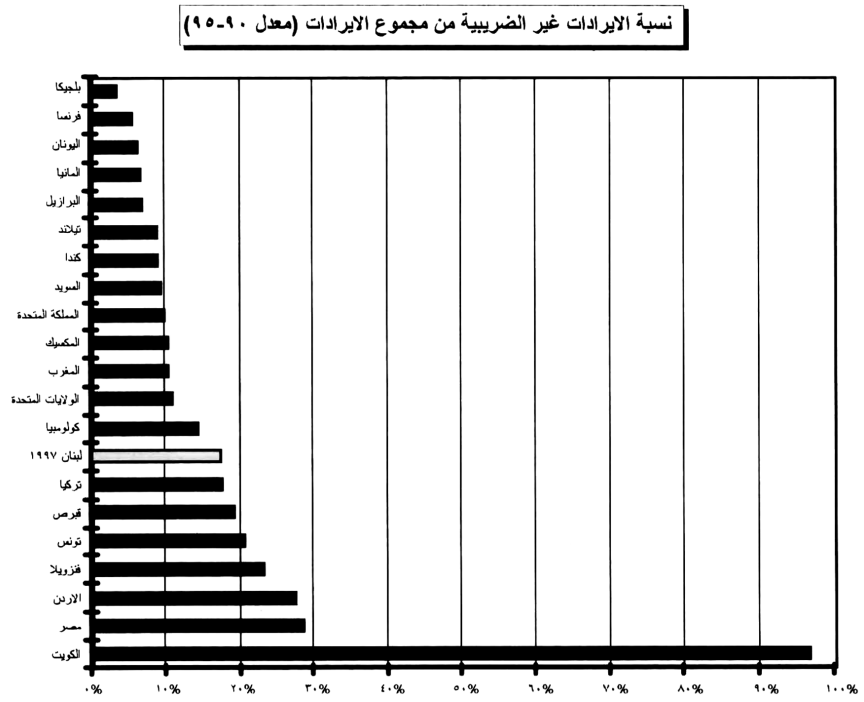
عند مقارنة لبنان مع مجموعة البلدان العشرين المذكورة آنفا، فانه يحلّ في المرتبة الخامسة عشرة من حيث نسبة ايراداته الى اجمالي الناتج المحلي. ويشير ذلك بوضوح الى ان اقتصاد لبنان يتّسم بنسبة ايرادات ضريبية منخفضة بالمقارنة مع جمالي الناتج المحلي، والتي شكلت ١٦,٨٪ في عام ١٩٩٥.

الرسم البياني رقم ٦ ـ ١

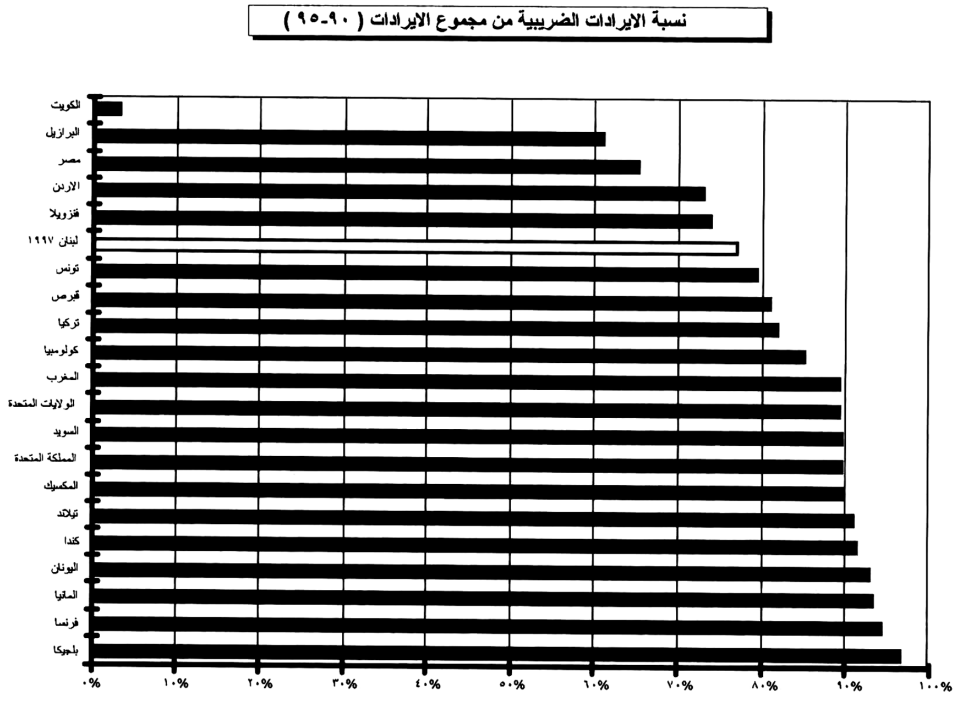


واضافة الى ذلك، فمن الملاحظ ان لبنان يحتل المرتبة الثامنة من حيث نسبة الايرادات غير الضريبية والمرتبة الخامسة عشرة من حيث نسبة الايرادات الضريبية من أصل الايرادات الاجمالية.

الرسم البياني رقم ٦ ـ ٢



الرسم البياني رقم ٦ ـ ٣

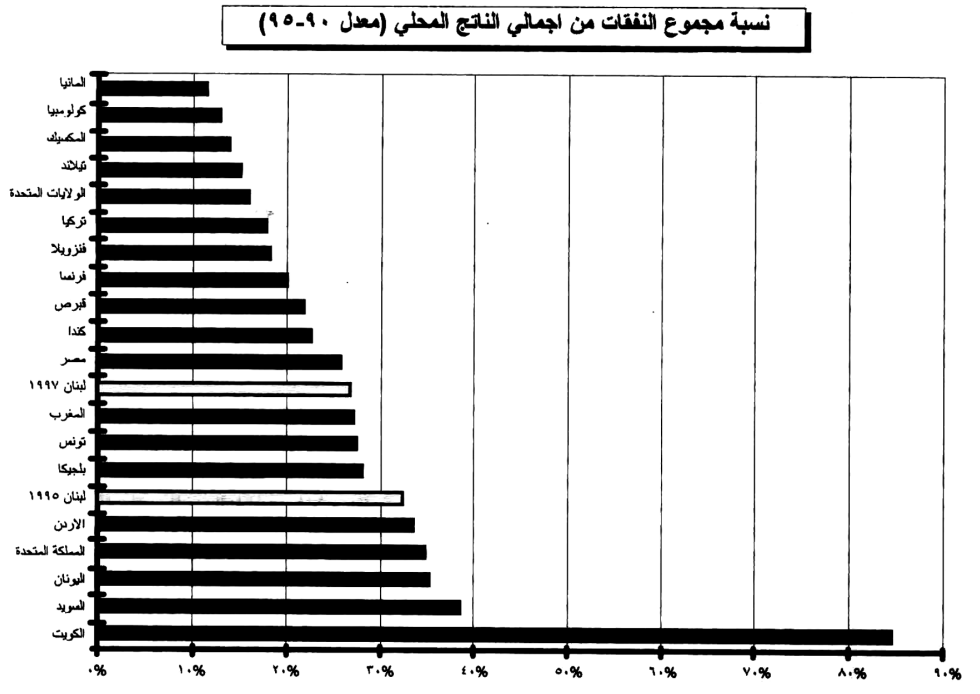


بالتالي، من الواضح ان الامر يدعو الى بذل جهود اضافية لرفع نسبة الايرادات الى اجمالي الناتج المحلي وتعزيز دور الايرادات الضريبية من ضمن الايرادات الاجمالية. هذا مع العلم انه تم تحقيق خطوات كبيرة خلال الاعوام الاربعة الماضية حيث تمت زيادة نسبة الايرادات الى اجمالي الناتج المحلي من ١١,٩٨٪ في عام ١٩٩٢ الى ١٦,٨٢٪ في عام ١٩٩٥ ومن المتوقع ان تصل هذه النسبة ١٧,٢٪ في عام ١٩٩٧. وقد حصلت هذه الزيادة في وقت كان اجمالي الناتج المحلي آخذا في الازدياد بينما بقي المعدلات الضريبية ثابتة، مما يشير الى تحسين تدابير واجراءات الجباية. وقد جرى تفصيل هذه التدابير والاجراءات المتخذة التي تؤدي الى تعزيز الايرادات.

٢ ـ الهيكلية المقارنة للنفقات

سجلت نسبة الانفاق العام في لبنان بالمقارنة مع اجمالي الناتج المحلي ٣٢,٤٨٪ في عام ١٩٩٥ وهي سادس اعلى نسبة بين مجموعة البلدان العشرين. ومن المتوقع ان تنخفض هذه النسب ٢٦,٩٨٪ وان يحل لبنان في المرتبة التاسعة، بعد انتهاء تنفيذ ميزانية ١٩٩٧ بالكامل.

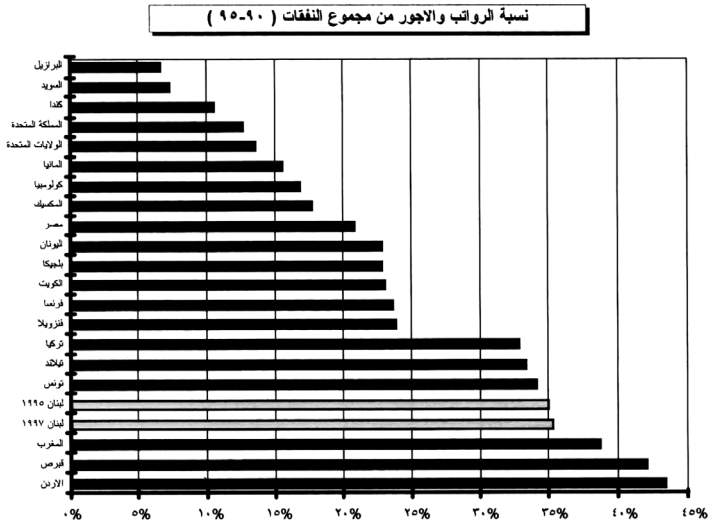
الرسم البياني رقم ٦ ـ ٤



وعلى رغم من هذا التحسن المتوقع في مؤشر الانفاق العام في الموازنة، فان نسبة الرواتب والاجور وكذلك خدمة الدين العام تبقى مرتفعة ضمن هيكلية الانفاق العام. والمشكلة التي تواجه

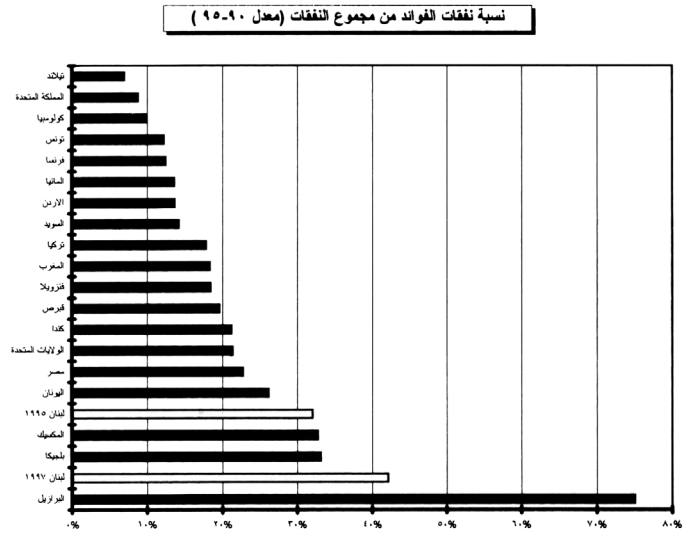
الانفاق العام في الموازنة لا تكمن في حجم الانفاق فقط بل تعود الى طريقة توزيعه بحيث ان نسبة كبيرة من الموارد تستعمل لتغطية نفقات ثابتة. فالفوائد والرواتب والاجور تستنفد معا ٧٧٪ من النفقات الاجمالية.

الرسم البياني رقم ٦ ـ ٥



وخلافا للرواتب والاجور، من المتوقع ان تزداد تسديدات الفوائد ايضا. ومن المتوقع ان ترتفع نسبة نفقات الفوائد الى النفقات الاجمالية من ٣٢,٠٢٪ في عام ١٩٩٥ الى ٤١,٩٧٪ في عام ١٩٩٧. بالتالي، فان لبنان سيحل ثانيا بعد البرازيل من حيث نسبة نفقات الفوائد.

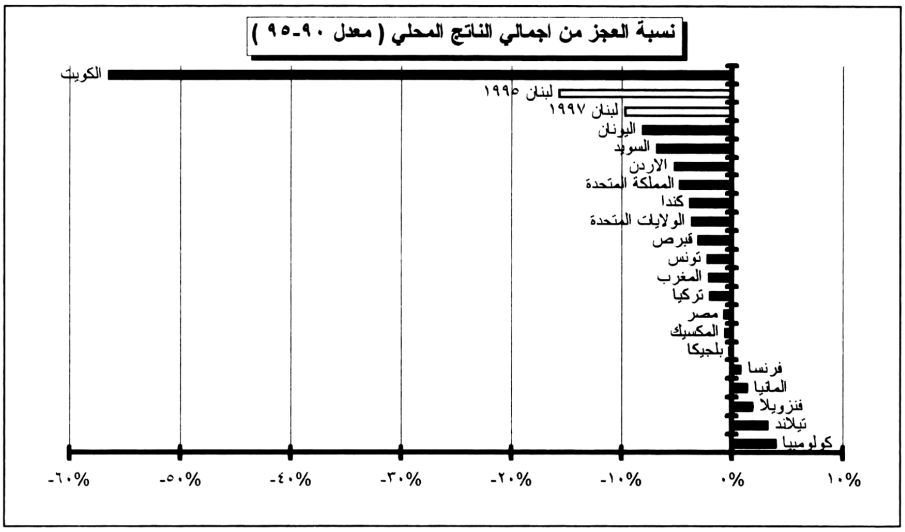
الرسم البياني ٦ ـ ٦



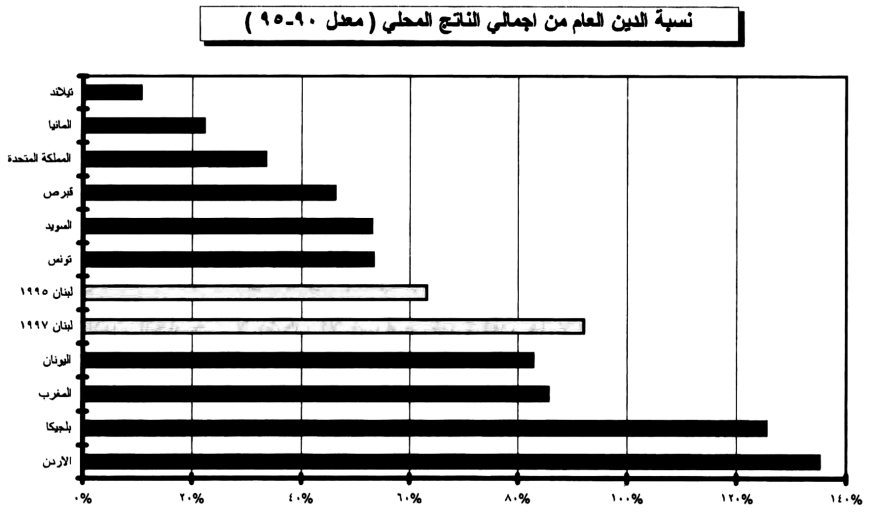
٣ ـ الهيكلية المقارنة للعجز وللدين العام

ان المستوى الحالي لنسبة الايرادات والانفاق العام بالمقارنة مع اجمالي الناتج المحلي أدى الى عجز كبير في الموازنة، وان يكن العجز اخذا في الانخفاض. ومن المعروف ان هذ العجز المستمر في الميزانية العامة يؤدي الى تراكم الدين العام ومعظمه دين داخلي مرتفع بفائدة عالية. لكن تجدر الاشارة الى ان معدل النمو في الدين العام قد انخفض كثيرا، وان الدين الخارجي لا يشكل الا نسبة صغيرة (قدرها ١٧٪) من اجمالي الدين العام.

الرسم البياني رقم ٦ ـ ٧



الرسم البياني رقم ٦ ـ ٨



٤ ـ مقارنة اقتصاد لبنان بدول مرّت عليها الحروب

هناك خلل اساسي يعتري أية مقارنة للمؤشرات الاقتصادية الحالية للبنان مع تلك المتعلقة بالدول الاخرى التي اوردناها اعلاه اذ ان لبنان بعكس الدول الاخرى، يواجه اليوم اقتصادا خرج لتوه من سلسلة طويلة من الاحداث الحربية دامت عقدين من الزمن.

لا يمكن تجاهل التأثيرت الاقتصادية المتشعبة لهذه الاحداث، لذلك من المفيد مقارنة لبنان اليوم مع دول أخرى واجهت التحدي المتمثل بانعاش اقتصاد دمرته الحرب. ان لائحة هذه الدول طويلة، ولكننا اقتصرناها على خمس دول هي: المملكةالمتحدة، وفرنسا، وايطاليا، والمانيا، واليابان وجميعها حاولت التغلب على الاثار السلبية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. و من المؤكد ان لبنان اليوم يختلف بصورة اساسية عن مجموعة الدول المذكورة اعلاه مما يجعل فوائد هذه المقارنة نسبيا. لكننا انتقينا هذه الدول على اثار الحرب واستعادة عافيتها الاقتصادية ولو كان ذلك بطيئا في المرحلةالاولى، بالاضافة الى توفر امرين هما وجود الاحصائيات وتمكننا مع مرور الزمن من المعرفة الواضحة لما حدث في الماضي وبالتالي دراسته وتقييمه.

خلال الفترة الزمنية التي تلت مباشرة انتهاء الحرب عام ١٩٤٥ واجهت الدول الأوروبية واليابان جملة من المشاكل الاقتصادية المعقدة وقد اختلف مدى خطورة المشاكل التي واجهتها كل دولة واختلف بالتالي النمط الذي اتبعته كل منهالاستعادة عافيتها الاقتصادية. اذ نجحت بعض هذه الدول اكثر من غيرها في جهودها لتحويل صناعاتها من صناعات الحرب الى صناعات السلم وكانت المملكة المتحدة اكثر هذه الدول نجاحا في هذا التحول. واحتلت فرنسا وايطاليا المقام الثاني بفارق بعيد. اما اليابان والمانيا فقد حققتا نجاحا طفيفا جدا خلال تلك الفترة.

خلال الفترة الزمنية التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، عانت اليابان من تراجع اقتصادي خطير. فقد انخفض الدخل القومي الحقيقي في عام ١٩٤٦ الى نسبة ٥٧ بالمئة مما كان عليه في الفترة الممتدة بين عام ١٩٣٤ وعام ١٩٤٦، وانخفضت التجارة الخارجية الى درجة ضئيلة جدا اذ وبعد انقضاء سنتين على انتهاء الحرب لم يبلغ اجمالي الصادرات اكثر من ٨٪ واجمالي الواردات اكثر من ١٨٪ مما كان عليه قبل اندلاع الحرب. وفي عام ١٩٤٧ ازداد معدل الاسعار بمقدار مئة ضعف وارتفعت بالمقابل الاجور بنسبة ٣٠ بالمئة فقط عن معدلها في عام ١٩٣٦، وكانت القدرة الشرائية للاجور من ١/١٠ لما كانت عليه قبل الحرب. وعلى العموم فان الوضع الاقتصادي في عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ في اليابان لم يوفرالاساس الثابت والسليم اللازم لاعادة الاعمار. وقد كان التضخم المالي المرتفع والمضاربة والعجز الكبير في الميزانية العامة وفي ميزان المدفوعات الخارجي من اعراض عدم الاستقرار الاقتصادي في اليابان(شاركتها في ذلك كل من فرنسا

وايطاليا). وقد ترافق ذلك مع تدني في معدل المساعدات المالية الخارجية مما جعل الحكومة اليابانية تواجه صعوبات جمة في معالجة هذه المشاكل الاقتصادية.

اما الاقتصاد الالماني الذي يخرج تدريجيا من فوضى صيف ١٩٤٥، فلم يظهر منحى افضل مما اظهره الاقتصاد الياباني. فقد كان الدخل والانتاج القومي في عام ١٩٤٦ اقل من ثلث المعدل المسجل في عام ١٩٣٨، وفي عام ١٩٤٧ بلغ الانتاج الصناعي حوالي ثلث ما كان عليه قبل الحرب كما بلغ معدل الانتاجية حوالي نصف ما كان عليه. وتفاقم النقص في المواد الاولية واسواق التصدير بفعل القيود الصارمة التي فرضت على الصناعة، واعتبرت هذه القيود مسؤولة في الغالب عن فقدان المداخيل بالعملات الاجنبية وعن ازدهار تجارة المقايضة والسوق السوداء. ومن الصعب رسم المسار الدقيق لاستعادة العافية الاقتصادية لالمانيا على الاقل ليس قبل بدء تدفق المساعدات المالية الضخمة الى البلاد، وتطبيق الاصلاح النقدي، والغاء الدين العام.

عند خروج الدول الاوروبية من الحرب العالمية الثانية كان من الصعب التميز، في المفهوم الاقتصادي، بين فرنسا والمانيا. فقد شهدت فرنسا قتالا واسع النطاق في عام ١٩٤٤ ودمر قسم كبير من بنيتها التحتية واصبح نظام النقل فيها غير صالح عمليا للاستعمال. وعند انتهاء الحرب توقفت حركة التصدير والاستيراد وبلغ اجمالي الدخل القومي نصف المعدل الذي كان عليه في عام ١٩٣٨. واستنفد احتياطي العملات الاجنبية ولم يعد الفرنك الفرنسي مقبولا في اسواق تبادل العملات الاجنبية. بالاضافة الى كل ذلك، ارتفعت اسعار السلع بمقدارالضعف بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦. واستنادا الى مؤشرات رسمية، انخفضت الاجور الحقيقية للعمال الى نسبة بالمئة فقط عن معدلاتها ما قبل الحرب، لكن هذه الارقام لا تعبر عن الواقع حيث انها تبالغ في تقدير القدرة الشرائية الحقيقية بسبب وجود السوق السوداء.

اما حالة ايطاليا الاقتصادية فكانت تماثل الاقتصاد الفرنسي تقريبا بسوداويتها. فعند انتاء الحرب انخفض اجمالي الناتج القومي في ايطاليا ليصبح متساويا مع مستواه في عام ١٩١١، واصبحت قيمته الحقيقية ٤٠ بالمئة اقل من معدله قبل الحرب، وانخفضت الاجور الحقيقية الى ٢٦,٧ بالمئة من قيمتها عام ١٩١٣. ولم تسمح الاجور المنخفضة للغاية بالاضافة الى التضخم المالي السريع يرفع مستوى المعيشة، وفي عام ١٩٤٧، واستنادا الى المؤشرالرسمي لغلاء المعيشة ارتفعت اسعار السلع بنسبة ١٠٠ بالمئة تقريبا ولكن النسبة الفعلية كانت اعلى اذا احتسبنا السوق السوداء. يمكن توضيح خطورة الوضع الاقتصادي في ايطاليا عام ١٩٤٧ اذا لاحظنا ان الانتاجية انخفضت الى حوالي نصف معدلها قبل الحرب وكانت الدولة تعاني من عجز في ميزانيتها السنوية كما في ميزان المدفوعات. وبدا حينها ان الحكومة في ذلك الوقت كانت لا تملك سوى عدد محدود جدا من الحلول لتواجه بها المشاكل السابق ذكرها،

اما المملكة المتحدة فقد حققت افضل النتائج خلال فترة نهوضها الاقتصادي ما بعد الحرب، ولكنها مع ذلك واجهت مجموعة من الصعوبات الاقتصادية. فقد قارب الدين العام عند انتهاء الحرب مجموع ثلاث سنوات من اجمالي الناتج القومي (ضعف معدله في الثلاثينات)، وهبط احتياطي الذهب والدولار كما كانت حالة الآلات المستعملة في الصناعات سيئة. وواجهت البلاد ايضا صعوبات في تمويل وارداتها وكان عليه تقليص حجم في ميزان المدفوعات، الذي بلغ نسبة ٤ بالمئة من اجمالي الناتج القومي، والقضاء على خطر التضخم المالي الضاغط باستمرار. وبالفعل، كانت احدى أولى الوثائق التي تلتها الحكومة الجديدة انذاك امام مجلس العموم، عندما تسلمت مقاليد الحكم عام ١٩٤٥، مذكرة خطها الاقتصادي المشهور جاي. ام كاينز (JÛ M. KEYNES) حذر فيها من خطر «دنكيرك مالية» ستواجه البلاد اذا لم يتم تأمين المساعدات المالية الخارجية بسرعة، وأكد انه بدون الحصول على هذ المساعدات، سيصبح من الضروري تطبيق تقشف اقتصادي يفوق بدرجته ما واجهته بريطانيا خلال الحرب. وكان من المحتمل ان يسوء الاقتصادي في بريطانيا اكثر وان يتأخر تحقيق النهوض الاقتصادي لولا الحصول على قرض من الولايات المتحدة الاميركية بقيمة ٣,٥ مليار دولار، كان الاقتصادي كاينز بالذات قد تفاوض بشأنه عام ١٩٤٥.

كانت الحالة الاقتصادية في اوروبا واليابان بعد الحرب تتسم بارتفاع نسبة البطالة، وتقلص الاستهلاك، وتسارع التضخم المالي، وازدياد المضاربة بالعملات، والعجز في الميزانيات العامة وفي ميزان المدفوعات، وغياب التخطيط الاقتصادي الفعال. وقد شعر المواطنين في اوروبا واليابان بعد هذه التجربة ان ما تحقق لا يتناسب مع التوقعات التي تطلعوا اليها عند نهاية الحرب، لكن المساعدات المالية الخارجية اتت سريعا لتنقذ اقتصاد تلك البلدان.

٥ ـ البرنامج الأوروبي للنهوض الاقتصادي

في ٥ حزيران ١٩٤٨، اقترح وزير خارجية الولايات المتحدة جورج مارشال البرنامج الأوروي للنهوض الاقتصادي (ERP)، وعرف هذا البرنامج فيما بعد بمشروع مارشال، وكان بمثابة برنامج ضخم للمساعدات الاقتصادية الى دول اوروبا الغربية. اقترح مارشال مبدئيا ان تدفع الولايات المتحدة مبلغا يتراوح بين ٥ و٦ مليارات دولار سنويا، وبلغ الاجمالي النهائي للمساعدات حوالي ٣٠ مليار دولار، وهو مبلغ يعتبر هائلا بقيمته الشرائية في اواخرالاربعينات. وبينما اقتصر مشروع مارشال على الدول الاوروبية في بادئ الامر، الا انه حدث تبدل مماثل في السياسة الاميركية تجاه اليابان ايضا خلال فترة قصيرة

كان لهذه التغيرات في الفكر السياسي للولايات المتحدة الاميركية تأثيرها الحاسم على جهود

اعادة الاعمار في اوروبا واليابان. فما ان تم الاعلان عن بدء العمل بمشروع مارشال حتى خفف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي شروط الاقراض الصارمة المفروضة من جانبهما، ومنحا معا قروضا بمبلغ اجمالي يتجاوزمليار دولار الى اوروبا خلال الاشهر الاثني عشر التالية. بالاضافة الى ذلك، وافق الكونغرس الاميركي على منح مساعدات اقتصادية مستعجلة بقيمة ٦٠٠ مليون دولار الى كل من فرنسا وايطاليا والنمسا لتمكين هذه الدول من ترتيب اوضاعها الاقتصادية الى ان تتوفر مساعدات مشروع مارشال وفي عام ١٩٤٩ كان الاجمالي الصافي للمساعدات المقدمة للبرنامج الاوروبي للنهوض الاقتصادي، بعد استعمال حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي لخمس دول اوروبية فقط، يمثل نسبة ٩ بالمئة تقريبا من اجمالي الناتج القومي لهذه الدول.

جدول رقم ٦ ـ ١

المنح غير العسكرية المقدمة من الولايات المتحدة الأميركية والاستثمارات الرأسمالية الحكومية للمدى الطويل خلال الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠
(بملايين الدولارات الأميركية)

	بريطانيا	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	اليابان
١٩٤٦ ـ ١٩٤٧	١٧٢٢	٩٤٨	٣٧١	٤٧٤	٤١٩
١٩٤٨ ـ ١٩٥٠	٨٥٧	٦٦٨	٨٤٧	٣٧٨	٣٧٣

لم يتحقق النهوض الاقتصادي على الفور في اوروبا واليابان رغم كل الاموال التي توفرت ولم يحصل النهوض الاقتصادي الكامل الا في منتصف الخمسينات وبعد اتخاذ الحكومات المعنية عدة اجرءات اقتصادية شديدة جدا. وفي معظم هذه الدول بوجه عام، وفي بريطانيا بوجه خاص، تعاونت نقابات العمال مع الحكومات ووافقت على تخفيض الاجور، وبالفعل ضحت كافة القطاعات بسبب نتاج الحرب، ومن خلال العمل الجدي والمثابرة تمكنت هذه الحكومات من التغلب على الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي واجهتها.

ان تصنيف النزاع المتعدد الاطراف الذي حصل في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣٥ و١٩٤٥ كحرب عالمية كان تسمية غير دقيقة، اذ لم تشارك جميع دول العالم فيها، بل شاركت فيها كل الدول المتقدمة اقتصاديا وخرجت منها افقر مما كانت عليه باستثناء الولايات المتحدة الاميركية.

بالمقارنة في عام ١٩٩٠ عندما انتهت الحرب الأهلية في لبنان وجد لبنان نفسه متخلفا عن

مسار التقدم العالمي الذي تحقق خلال العقدين المنصرمين. وقد زاد هذا الواقع من حدة التحدي الذي مثله النهوض الاقتصادي واللحاق بركب التقدم الاقتصادي العالمي.

بالاضافة الى ذلك، فعند انتهاء الحرب العالمية الثانية انخفضت الانتاجية الاوروبية بدرجة كبيرة لكن القدرة الانتاجية لم تنخفض، ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى الاستثمارات الهائلة في الرساميل اللازمة لتشغيل الآلة الحربية، وضمان استقرار كلفة اليد العاملة. وعند تدفق المساعدات تمكنت دول اوروبا الغربية كم استعادة ما فقدته من اسواق لمنتجاتها بسرعة بالمقابل فن الاقتصاد اللبناني كان يعتمد بصورة تقليدية على السياحة والخدمات والتجارة، ولذلك تطلبت هذه القطاعات استثمارات مالية والاهم من ذلك الوقت اللازم لتستعيد عافيتها.

لقد واجه لبنان متغيرات اخرى اعاقت تقدمه وهوانه خرج من الحرب في عام ١٩٩٠ دون ان يستفيد من وجود ادارة عامة للبلاد تعمل بكل طاقاتها كما حدث في اوروبا خلال الحرب. وبالفعل كانت ادارات الدولة مفككة وغير فعالة عند انتهاء الحرب واستمر هذا الضعف في الادارات حتى يومنا هذا وهو يشكل احد التحديات الرئيسية التي ينبغي على لبنان ان يواجهها.

تختلف الفترات الزمنية التي يتطلبها النهوض الاقتصادي من بلد الى اخر. فقد امضت الدول الاوروبية حوالي ١٥ سنة لازالة اثار الحرب، وامضت اليابان فترة اطول لتحقيق ذلك. واليوم يواجه لبنان بعض الصعوبات نفسها التي واجهتها الدول الاوروبية في تحقيق نهوضها الاقتصادي، وقد عالجت الحكومة بنجاح العديد من المشاكل الصعبة ولا ترى امامها اي سبيل اخر سوى الاستمرار في العمل الدؤوب من اجل تذليل العقبات التي لازالت تقف في وجه النهوض الاقتصادي في لبنان.

الفصل السابع
مؤتمر اصدقاء لبنان

خلّفت سبع عشرة سنة من الحرب والفوضى والدمار أثارا مروعة على الاقتصاد اللبناني، ان كان ذلك بالنسبة للتدمير المادي، او لخسارة الموارد البشرية، او لانخفاض الطاقة الانتاجية، او للتراجع الكبير في المداخيل الفردية. ولا شك ان لبنان لم يكن فريدا في مثل هذه المعاناة، اذا تذكرنا ان اقتصاديات الدول كافة بعد الحروب تميزت بنفس الخصائص وواجهت مشاكل تأثير الاضطرابات على نشاطها الاقتصادي. وبعد ان استتب الأمن وساد الاستقرار السياسي في البلاد عام ١٩٩٢، واجهت الحكومة اللبناينة الجديدة التحدي المتمثل باعادة بناء الاقتصاد والتعويض عما فقدته البلاد من فرص ومجالات في زمن يسوده مفهوم العالمية الاقتصادية وفي محيط اقتصادي دولي سريع التغير،

وكما اشرنا اليه في القسم المتعلق بالاقتصاد ما بعدالحرب، فان التجربة التاريخية التي عانت منها الدول الخارجية لتوّها من اتون الحرب تسلط الاضواء على التحديات الكبرى المرتبطة باعادة الاعمار والانتعاش الاقتصادي. وبالفعل تؤكد التجربة التي عاشتها الدول لاوروبية واليابان بعد الحرب الصعوبات الحقيقية لتلك التحديات وبالاخص عند غياب الموارد اللازمة لتمويل برامج اعادة الاعمار واعادة التأهيل لقد كان من الممكن ان تواجه اوروبا بعدالحرب كارثة حقيقية لولا حشد المساعدات الاجنبية والمعونات الخارجية الضخمة التي فدمت لدولها على اساس متواصل للمدى المتوسط. وقد حصلت الدول الاوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على مساعدات وهبات تفوق نسبتها ٩٪ من اجمالي الناتج المحلي، بالاضافة الى نسبة كبيرة من التمويل الميسر ساعدت هذه الدول على التغلب بسرعة نسبيه على مشاكل اعادة الاعمار فيها.

وقد تنبهت الحكومات اللبنانية المتعاقبة على الحكم منذ عام ١٩٧٧ لهذه الحقيقة، وكانت تسعى بنشاط، عند بروز اول اشارة بامكانية توقف القتال، للحصول على معونات خارجية تساعدها في اعادة تأهيل واعمار البنية الاقتصادية في لبنان. ولسوء الحظ لم تظهر مجموعة الدول المانحة للمساعدات، كما كان متوقعا اساسا، استعدادا كافيا لتقديم المساعدات، ولم تقدم الى لبنان سوى هبات متواضعة وقروضا ميسرة ضئيلة. وفي اواخر الثمانينات واوائل التسعينات، بعد ان توقفت الحرب اللبنانية نهائيا، حصل لبنان مرة اخرى على وعود بمساعدات من الدول المانحة يزيد مجموعها عن ملياري دولار اميركي ليتمكن من بدء تنفيذ مشاريع اعادة الاعمار. لكن التطورات السياسية الاقليمية والاستنزاف الناشئ عنه للموارد العامة لدول الخليج العربي الذي سببته حرب الخليج والحرب العراقية ـ الكويتية حالت دون تنفيذ كل تلك الالتزامات تجاه لبنان.

لقد اخذت الحكومة هذا الواقع بعين الاعتبار واضطرّت لمواجهة التحدي المتمثل بازالة اثار حوالي عقدين من اعمال الفوضى والتدمير، بالاضافة الى مواجهة مهمة اعادة دمج لبنان في الاقتصاد العالمي. ولتحقيق هذه الاهداف، كان بامكان الحكومة اللبنانية ان تنتظر ورود المساعدات الخارجية اللازمة قبل المباشرة بتنفيذ برنامج اعادة الاعمار الضخم، ولكن كان من المحتمل ايضا ان تؤدي هذه السياسة الى استمرار بل تفاقم مشكلة ركود النشاط الاقتصادي، وتدهور المستوى المعيشي في البلاد والى ازدياد وتوسع الفجوة القائمة بين لبنان والاقتصاد العالمي، وذلك بانتظار توفر المساعدات الكافية للبنان.

لقد اختارت الحكومة اللبنانية المسار البديل المتمثل بالسعي المتواصل للحصول على مساعدات مالية، وفي الوقت بدأت تعتمد اكثر على جهودها الخاصة للبدء تنفيذ برنامج اعادة الاعمار، على امل ان تثبت للمجتمع المالي العالمي ان لبنان مصمم على انعاش اقتصاده، وعلى استعادة دوره الفعال في اقتصاديات الدول العربية والعالم، وعلى تحسين الظروف المعيشية للشعب اللبناني. وشرعت الحكومة ايضا في اظهار قدرتها على تخطيط وتصميم وتنفيذ برامج استثمارية متطورة ومتعددة الاوجه تبلغ كلفتها مليارات من الدولارات من اجل اعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات وتعزيز الموارد البشرية في البلاد، وذلك من خلال ممارسة جيدة في حقل تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

وكما اشرنا اليه في القسم الرئيسي من هذا التقرير، ارست الحكومة سياستهاالمتعلقة بتحقيق هذه الاهداف على الاهمية القصوى لاعادة لبنان من جديد الى خريطة الاقتصاد العالمي. ومن اجل ذلك حددت الحكومة أولى اولوياتها بتثبيت الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي في البلاد، وبالفعل، وبعد اعتماد الدستور الجديد للبلاد، واجراء الانتخابات النيابية لاول مرة منذ ٢٠ عاما اتبعت الحكومة سياسات اقتصادية هدفت الى اعادة تثبيت الاستقرار الاقتصادي الكلي واستمرت في المحافظة عليه. وباشرت الحكومة بتنفيذ سياسة اقتصادية تهدف الى جعل الاقتصاد اللبناني اكثر انفتاحا والى تأكيد وتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية.

بالاضافة الى ذلك، بذلت الحكومة جهودا كبيرة من اجل تعزيز العلاقات الاقتصادية مع المؤسسات المالية العالمية، وتوقيع اتفاقيات مع العديد من الدول الصديقة لتشجيع الاستثمارات وحمايتها، وتوقيع معاهدات لتلافي الازدواج الضريبي.

كما شرعت الحكومة، بصورة متوازية مع ذلك، برنامج مستعجل للبنية التحتية كان من اهدافه الاولية تعزيز الخدمات العامة وتحسينها. وكذلك باشرت الحكومة بتنفيذ برامج مهمة للخدمات الاجتماعية شمت قطاعات الصحة، والتعليم، والتدريب المهني، وعودة المهجرين، ودعم صمود

المواطنين في الجنوب والبقاع الغربي اللبناني وتحسين المداخيل الفردية الحقيقية. كانت هذه البرامج اساسية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي كما كانت نقطة الانطلاق لتحسن الاقتصاد ولتعزيز الثقة بمستقبل لبنان الاقتصادي. وبدأت الحكومة بتنفيذ مشاريع شملت نطاقا واسعا من القطاعات، من بينها الكهرباء، والبريد، والمواصلات السلكية واللاسلكية، والطرق، والاوتوستردات، والصحة العامة، والشؤون الاجتماعية، والتعليم، والمياه، ومعالجة المياه المبتذلة، والنفايات الصلبة، والنقل العام، والمرافئ، ومطار بيروت ا لدولي، والزراعة، والري، والصناعة، والبيئة، والاسكان، واعادة المهجرين. وشجعت الحكومة ايضا على نمو الشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل العمود الفقري لاي نظام اقتصادي. ولهذا الغرض تعهدت الحكومة برعاية انشاء مؤسسة تضمن المخاطر التجارية بالنسبة للقروض المقدمة الى الشركات.

ويجدر بنا هنا تسليط الاضواء على الخطوات الرئيسة التي اتخذتها الحكومة في عدة مجالات مهمة من قطاعات البنية التحتية: امداد الكهرباء لمدة ٢٤ ساعة في اليوم الى معظم المشتركين، وتأمين شبكات المواصلات السلكية واللاسلكية تعمل بشكل دقيق وسريع، واعادة تأهيل اكثر من ١١٠٠ مدرسة رسمية، وتنفيذ اصلاحات مستعجلة على شبكات المياه، وتحسين شبكات الطرق، والتحسين الكبير لأنظمة جمع النفايات الصلبة. وقد بلغ اجمالي قيمة العقود الممنوحة من قبل مجلس الانماء والاعمار خلال السنوات الاربع الفائتة ٣,٢٨ مليار دولار.

من الطبيعي ان يتطلب تحقيق هذه الانجازات جهدا كبيرا لحشد الموارد اللازمة لتمويل مشاريع الاعمار والتحديث التي تحتاج اليها البلاد. فمن بين العقود الممنوحة، والتي بلغ مجموعها ٢٨,٣ مليار دولار منها من مصادر تمويل خارجية. وكانت نسبة ٣٥٪ من هذه التمويلات الخارجية قد توفرت من دول مؤسسات اقليمية، ونسبة اخرى قاربت ٤٠٪ توفرت من اوروبا، اكثر من نصفها على شكل قروض من البنك الاوروبي للتثمير وعلى شكل اعتمادات تصدير. وبوجه عام منحت نصف هذه القروض على اساس شروط ملائمة، او كقروض ميسّرة، ومثلت المنح والهبات ثلث مجموع هذه التمويلات الميسرة.

ونظرا لفداحة الاضرار التي لحقت بالبلاد، فان متطلبات المرحلة الاولى لمشاريع الاعماروالنهوض الاقتصادي تجاوزت بكثير مقدار المساعدات التي قدمتها الدول والمؤسسات المانحة تلك التي ستعطي القروض. ولذلك استند تمويل المرحلة الاولى لمشاريع الاعماروالنهوض الاقتصادي ما بعد الحرب الى درجة كبيرة على الجهود المحلية. ورغم المستويات المتدنية للمداخيل الفردية بعد الحرب، ارتفع مجموع الايرادات الحكومية من نسبة

٦,٥٪ من اجمالي الناتج المحلي في عام ١٩٩٠ الى نسبة ١٧٪ في عام ١٩٩٥. في نفس الوقت احتوت الحكومة النفقات الجارية التي لا تتعلق بخدمة الدين العام، وكانت نتيجة هذا الاحتواء تحول الرصيد الجاري الأولي من عجز بلغت نسبته ٤,٤٪ من اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٢ الى فائض بلغت نسبته ١,٥٪ في عام ١٩٩٥. فقد زيدت الرسوم على الخدمات العامة عن ما كانت عليه عام ١٩٩٠ بنسب تتوافق مع الخدمات، كما استعملت الحكومة ايضامبلغ مليار دولاراميركي من القروض التجارية الخارجية لتلبية احتياجات التمويل لفترة ما بعدالحرب. بالاضافة الى ذلك، مول القطاع الخاص مشروع اعادة اعمار الوسط التجاري في بيروت الذي ستبلغ تكاليفه النهائية عدة مليارات من الدولارات، كما مول هذا القطاع انشاء شبكات الهاتف الخليوي وبناء بعض مرافق مطار بيروت الدولي.

وبعد اربع سنوات من الجهود المتواصلة يجري حاليا تحديث وتوسيع القوى الامنية من اجل تمكين الحكومة اللبنانية من بسط سلطتها الكاملةعلى الجنوب والبقاع الغربي المحتلين بعد جلاء القوات الاسرائيلية عنه. وبدأ ايضا تنفيذ مشاريع بقيمة عدة مليارات من الدولارات ذات ابعاد متعددة، لاعادة تأهيل واعادة هيكلية البنية التحتية للخدمات وتعزيز الموارد البشرية. باضافة الى ذلك فقد تم تحقيق نمو مؤازرة على المدى المتوسط وزيادة متواصلة في احتاطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية ويجري حاليا تحضير الاجواء والظروف المناسبة لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة.

من الطبيعي ان يزداد اجمالي الدين العام الداخلي بنسبة عالية لان تمويل المرحلة الاولى لبرنامج اعادة الاعمار والنهوض الاقتصادي استند الى حد كبير على الجهد الداخلي وكذلك ان يرتفع اجمالي صافي الدين الخارجي ولو بوتيرة اكثر بطأً. كما اشير اليه في الاقسام السابقة، أدى هذا الواقع الى بروز مشكلة في هيكلية الموازنة العامة حيث تستأثر بمعظم نفقاتها البنود الثابتة والاجور والرواتب، والتقديمات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة ولا شك ان هذا الامر يقلص مجال حرية الحكومة في الحركة ويقيد مرونة هذا التحرك عند حصول ألازمات الآتية من الخارج.

والاهم من ذلك فان عدم مرونة في هيكلية الموازنة يجعل مهمة الحكومة الهادفة الى انعاش الاقتصاد مع المحافظة في نفس الوقت على الاستقرار الاقتصادي الكلي اكثر تعقيدا ومن الواضح ان عدم تحقيق ما كان متوقعا من النتائج المالية لعام ١٩٩٦ قد جعلت مهمة الحكومة ايضا اكثر صعوبة.

بعد أخذ ما تقدم بعين الاعتبار اعدّت الحكومة قانون موازنة عام ١٩٩٧ وجهدت في المحافظة على مسارها الاولي الهادف الى تعزيز الوضع المالي واستعادة ما فقدته في عام ١٩٩٦. وبالفعل

فان قانون موازنة عام ١٩٩٧ يهدف الى معالجة عدم المرونة في هيكلية الموازنة من خلال احتواء نمو الدين الداخلي وكذلك من خلال تخفيض محسوس لاحتكارالقطاع العام للموارد المالية المحلية، مما سينجم عنه هبوط منظّم وتدريجي في معدلات الفائدة في الاسواق المالية. ويؤمل ان تؤدي هذه الاجراءات بالطبع الى خلق دورة متواصلة لانخفاض معدلات الفوائد وبذلك يتمّ خفض فوائد الدين العام، وتقليص العجز في الموازنة، والاهم من كل ذلك، تحقيق نمو اقتصادي اكبر.

علاوة على ما تقدم، وبهدف تعزيز امكانية خلق دورة متواصلة لانخفاض الفوائد كان من الضروري ان تبدأ الحكومة في اعادة هيكلية الكتلة الحالية للدين العام بهدف تمديد تواريخ الاستحقاق وخفض معدلات الفائدة. ان افضل طريقة لتحقيق هذا الهدف في هذه المرحلة تكون من خلال زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي الميسر.

وكما تم تأكيده اعلاه فان تنامي كتلة الدين العام، والعبء الثقيل المتمثل بخدمة هذاالدين، يبقى قدرا ضئيلا للغاية من المرونة امام الحكومة لتأمين التمويلات الاضافية في المدى المتوسط، ومن المحتمل ان يكون لتنامي كتلة الدين وخدمته تأثير سلبي على بعض الانجازات التي تحققت حتى الان. لهذا السبب، وبعد ان اعتمدت الحكومة على امكانياتها الذاتية، وبعد ان أثبتت جدارتها الفعالة في تخطيط، وتصميم، وتنفيذ المشاريع ذات الأوجه المتعددة، ضاعفت مساعيها لحشد المساعدات الخارجية، وألحت على مجتمع المانحين الدوليين وعلى اصدقاء لبنان للقيام بجهد استثنائي ولمرة واحدة للمساعدة في الحفاظ على الانجازات التي تحققت وللاستثمار في المشاريع الاقتصادية الواعدة في لبنان. ومن البديهي ان الحكومة ستستمر في الاعتماد على الجهد الداخلي الذي يشتمل على اصلاحات مالية لاستعادة كلفة هذه المشاريع في المستقبل والاستفادة من مصادرتمويل عادية ومصادر القطاع الخاص لتمويل القطاعات حيث يكون ذلك ملائما مفيدا. مع ذلك تبقى الحاجة كبيرة جدا الى تمويل قطاعات أخرى اقل جاذبية لاهتمام مؤسسات التمويل التجارية والخاصة في المدى المتوسط.

ولهذا السبب نشطت الحكومة من اجل توفير مساعدات لتنفيذ مجموعة من المشاريع ذات الاولوية العالية يكلف انجازها حوالي خمسة مليارات دولار، وذلك على شكل قروض بشروط ميسرة وهبات على امتداد السنوات الخمس القادمة. تتركز هذه المشاريع بشكل خاص على: الطرق (١,٢٥ مليار دولار)، والمياه (٢,١ مليار دولار) والبيئة (٠,٨٥ مليار دولار)، والتعليم (٨,٠ مليار دولار)، والزراعة (٤,٠ مليار دولار)، والصحة العامة (٠,١ مليار دولار)، وقطاعات أخرى (٠,٤ مليار دولار). وتسعى الحكومة لحشد تسهيلات ضمان للقروض بمبلغ مليار دولار

من اجل تخفيض كلفة الاقتراض الاضافي من اسواق الرساميل العالمية. وهنا لا بد من الملاحظة ان طلب لبنان للمساعدات الدولية على المدى المتوسط يتماثل بمفهوم اجمالي الناتج المحلي مع الدعم المالي الذي حصلت عليه اقتصاديات بعض الدول ما بعد الحرب على اساس الهبات، باستثناء حقوق السحب الخاصة (من صندوق النقد الدولي).

واستجابة لطلب لبنان المساعدة من المجتمع المالي العالمي عقد في واشنطن بتاريخ ١٦ كانون الاول ١٩٩٦ مؤتمر اصدقاء لبنان للدول والمؤسسات المانحة. ترأس هذا المؤتمر كل من وزير خارجية الولايات المتحدة السيد وارن كريستوفر ورئيس مجلس الوزراء اللبناني السيد رفيق الحريري بصورة مشتركة وحضره ممثلون عن تسع وعشرين دولة وثماني مؤسسات دولية وتعهد فيه المشاركون بتقديم الدعم لبرنامج اعادة اعمار لبنان.

أكد جميع المشاركين في المؤتمر دعمهم القوي للبنان وتطوره واثنوا على جهود الحكومة اللبنانية فيما خص الانجازات الاقتصادية التي حققتها حتى هذا التاريخ. واستعرض المشاركون برامج المساعدة الحالية التي يقدمونها وعبروا عن رغبتهم في تأمين التمويل لمختلف القطاعات التي ركزت عليها الحكومة في طلبها المقدم الى المؤتمر بحيث تتحول الاتصالات الى ثنائية بين لبنان والدول والمؤسسات المانحة لتحديد اجراءات تمويل مشاريع محددة.

وقد اعلن المشاركون ان اكثر من مليار دولار على شكل موارد رسمية متوفرة فورا للبنان. كما ان عددا من المشاركين حددوا بصورة مختصرة برامج اضافية للمساعدات على مدى عدة سنوات يزيد مجموع مبالغها عن ٢,٢ مليار دولار. بالاضافة الى ذلك، اشار العديد من المشاركين الى ان بامكان لبنان الحصول على تسهيلات انتمائية كبيرة للصادرات على اساس ميسر كما على ضمانات للقروض. وهناك دول ومؤسسات أخرى منها اليابان والبنك الاسلامي للتنمية في طور اعداد ردها على طلب اللبناني وسوف ترسل بعثات فنية الى لبنان في اوائل عام ١٩٩٧ للعمل مباشرة مع الحكومة اللبنانية حول تفاصيل برامج المساعدات التي سيقدمونها. كما عبر المشاركون عن التزامهم بمواصلة االعمل مع الحكومة اللبناني خلال مرحلة اعادة الاعمار وبحثوا في امكانية عقد اجتماعات لاحقة لمتابعة اعمال هذ المؤتمر.

وتجدر الاشارة الى ان انعقاد المؤتمر كان ثمرة جهود وعمل متواصل للشعب اللبناني والحكومة اللبنانية من اجل اعادة بناء بلدهم وانعاش اقتصادهم وكان الهدف الرئيسي للحكومة اللبنانية هو اعادة وضع لبنان مرة ثانيةعلى خريطة الاقتصاد العالمي. وقد كان الاجتماع الختامي الناجح لمؤتمر ا صدقاء لبنان تأكيدا من المجتمع الدولي على اعادة هذا الدور. والاهم من ذلك فان الـ ٢,٣ مليار دولار التي رصدت لمساعدة لبنان ليست القيمة النهائية التي ستمنح له. وبالفعل

فقد تعهدت جميع الدول بتقديم المساعدات لسنة واحدة نظرا لان موازنات هذه الدول تحدد سنويا، واظهرت رغبتها بمساعدة لبنان على المدى المتوسط ايضا.

بالاضافة الى ذلك، فان اليابان وهي اكبر الدول المانحة في العالم، قد عبرت عن مساندتها القوية لبرنامج اعادة اعمار لبنان وعبرت عن رغبتها في وضع تصورها للمساعدات التي ستقدمها في المستقبل القريب.

وقد وضعت عدة دول لبنان في لوائح مساعداتها كدولة مؤهلة للحصول على تسهيلات تصدير انتمائية ميسرة عالية كما وضع البنك الدولي، بعد موافقته على مضاعفة مساعدته السنوية الى لبنان، حدا ادنى وليس سقفا للموارد التي يرغب في تزويدها لدعم برنامج اعادة الاعمار في لبنان.

وتنوي الحكومة اللبنانية التي تنظر بثقة الى المستقبل، عقد مباحثات ثنائية مع كل دولة او مؤسسة مشاركة في المؤتمر من اجل تحديد تفاصيل آلية تقديم مساعدتها الى لبنان والقطاعات التي ترغب في تمويلها. وهو الامر الذي يتطلب بالطبع وجود متابعة مستمرة على المدى المتوسط تشمل اسس التعاون الفعال بين لبنان والمجتمع المالي العالمي.

وبأختصار يمكن القول ان لبنان نجح بشكل مبدئي في وضع نفسه من جديد على الخريطة العالمية من خلال جهوده الداخلية الذاتية رغم كل العقبات الكبيرة التي واجهته، وانه قد حقق تقدما ملحوظا باتجاه اعادة تنشيط وتحديث اقتصاده. ولكن لبنان، باعتماده على طاقته الذاتية لتحقيق هذه الانجازات، اصبح مجبرا على تحمل كتلة كبيرة من الديون وعبئا ثقيلا لخدمتها، وادى هذا الواقع بدوره الى تفاقم مشكلة عدم المرونة في هيكلية موازنته وكانت النتيجة تقييد درجة مرونته في تنفيذ مشاريع اضافية، وكذلك على مواجهة صدمات خارجية جديدة.

وفي حين ان نجاح مؤتمر اصدقاء لبنان لن يحل المشاكل الاقتصادية كافة التي يعاني منها لبنان فانه سيسمح بالتأكيد بتنفيذ البرنامج الاستثماري الذي يحتاج اليه، وبتعزيز قدرته على مواجهة الصدمات الاضافية. ومن جهة اخرى يتوجب على لبنان الاستمرار في الاعتماد على جهوده الذاتية، خاصة وانه سيحتاج الى المحافظة على مسار تعزيز موارده المالية من خلال الخفض التدريجي للعجز في الموازنة. وبالفعل من المتوقع ان يؤدي نجاح النفقات غير الاستثمارية في الموازنة تحت سيطرة محكمة وطالما استمرت زيادة الايرادات الحكومية.

فذلكة موازنة العام ١٩٩٨(*)

الفصل الأول

المقدمة

في نهاية عام ١٩٩٢ اخذت الحكومة اللبنانية على عاتقها مهمة ضخمة وهي انعاش الاقتصاد اللبناني وتحويله من اقتصاد مزّقته الحرب ويعتمد في جوانب منه على الاقتصاد اللاشرعي الى اقتصاد مزدهر وقادر على التكيف مع واقع المستجدات الاقتصادية العربية والدولية. وهي لذلك ٨شرعت في تحسين مستوى ونوعية عيش اللبنانيين من خلال اعادة احياءالدورة الاقتصادية واعادة بناء بناه التحتية وتعزيز الاستثمار فيه وكذلك تعزيز قدرة الاقتصاد على النمو والانتاجية من اجل توفير فرص عمل جديدة امام اللبنانيين.

منذ مطلع عام ١٩٩٣،ارتكز برنامج الانعاش الاقتصادي للحكومة اللبنانية على المهمة المزدوجة، وأحيانا كثيرة المتضاربة في اهدافها الرامية الى تحقيق الانعاش الاقتصادي من جهة والسهر على الاستقرار الاقتصادي والنقدي من جهة ثانية. وقد سعى البرنامج الاقتصادي الذي اعتمدته الحكومة الى اعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة للبلاد، وتعزيز وتكثيف رأس المال المادي والبشري الناضب الذي استنزفته فترة الحرب الطويلة واعادة احياء وتعزيز الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية. كما سعت الحكومة في نفس الوقت الى متابعة سياسات استقرار سعر الصرف واحتواء نسب التضخم وكذلك العمل على تعزيز الثقة في حاضر ومستقبل الاقتصاد اللبناني لدى اللبنانيين والعالم الخارجي. وقد حقق برنامج الحكومة الاقتصادي نجاحات كبيرة.

ولذلك ومع انطلاق برنامج الحكومة لاعادة الاعمار ومع العودة التدريجية للبيئة الاقتصادية الى وضعها الطبيعي حقق الاقتصاد معادلات نمو بلغت في المتوسط ما نسبته ٥,٦٪. كما استقر سعر صرف العملات الاجنبية، وانخفض معدل التضخم الى ارقام احادية(من نسبة تزيد على ١٢٠٪)،وهبطت اسعار الفائدة تدريجا(باستثناء فترات الاحتقان السياسي الداخلي ولا سيما عام ١٩٩٥ وفترة الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٩٦ راجع الجدول رقم ٢ ـ ٩) وتراكمت احتياطيات

(*) النص الأساسي مرفق ببيان وزير المالية.

اجمالية كبيرة من العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. كما حقق القطاع المصرفي زيادات كبيرة في مجموع موجوداته وامواله الخاصة وودائعه وتسليفاته لكل من القطاعين العام والخاص.

وطوال الفترة الماضية، كانت الحكومة وفي جميع فذلكات الموازنات السابقة تذكر دوما بأن التحدي الرئيس لبرنامجها الاقتصادي يكمن في نطاق العجز في الموازنة الذي كانت قد بدأت تعاني منه الموازنات العامة منذ بداية الاحداث الدامية في لبنان والذي بدأت تتراكم مفاعيله منذ ذلك الوقت ولا سيما مع مباشرة الحكومة العمل على تحقيق برنامجها الانعاش الاقتصادي الطموح بعد الحرب والذي يشتمل على رفع مستوى المعيشة لدى المواطنين ونوعيته وتعزيز الخدمات والتقديمات الاجتماعية للعاملين في القطاع العام وللمواطنين بصورة خاصة. ومع البدء باعادة تأهيل وبناء البنى التحتية المدمرة، ومع عدم تلقي مساعدات دولية وعربية كبيرة كان يتوقعها اللبنانيون، مضافا اليهما عدم القدرة على زيادة واردات الخزينة بالحجم المطلوب لاسباب تتعلق من جهة بعدم امكانية تحميل المواطنين اعباء كبيرة قبل تحريك عجلة الاقتصاد واحداث زيادة حقيقية في مداخيل المواطنين، ومن جهة ثانية عدم قدرة مصلحة الواردات والادارات المختلفة في الدولة التي تجبي الواردات لصالح الخزينة من تعزيز امكاناتها وقدراتها بالسرعة التي يتطلبها ضرورة الاسراع في زيادة الانفاق العام لتحريك عجلة الاقتصاد وتعزيز مداخيل المواطنين المقدمة لهم والبدء باعادة ترميم وبناء البنى التحتية الضرورية. نتيجة لذلك وقعت الموازنات بطبيعة الحال في عجوزات اضطرت معها الحكومة الى تمويلها والى حد بعيد عن طريق الاقتراض الداخلي. فمن المعروف ان سني الاضطرابات خفضت الى حد كبير من قدرة ادارات الدولة المختلفة على تحصيل الواردات، وبحلول عام ١٩٩٢ كانت مصلحة الواردات في وزارة المالية والادارات المختلفة المختصة بالتحقق والجباية قد اعيق عملها على نحو خطير. والواقع انه على الرغم من ان الواردات حققت زيادة في مجموعها توازي اربعة اضعاف خلال السنوات الخمس بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٧. الا ان العجوزات المالية وبالتالي تراكمات الديون قد ازدادت لان زيادة الواردات اقترنت بزيادات حادة في كل من النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية التي كان يتحتم القيام بها.

وهنا تجدر الاشارة الى انه ومن خلال عملية تحليلية لمجموع الانفاق العام المحقق خلال السنوات ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧ بما في ذلك ما جرى استعماله من القروض الخارجية خلال السنوات الخمس الماضية والبالغ مجموعها الاجمالي حوالي ٣٣,٣٠٠ مليار ليرة لبنانية فانه يتبين انه توزع بعد احتساب الحصة النسبية لما يجب ان يتحمله كل بند من بنود الانفاق من خدمة الدين العام على الشكل التالي:

١٦٪ على خدمة رصيد الدين المتراكم منذ ما قبل عام ١٩٩٣ وحتى نهاية عام ١٩٩٧.

٥١٪ على الانفاق الاجتماعي والتعليمي والصحي والامني بما فيه نفقات الرواتب والاجور والعطاءات للعاملين في ادارات ومؤسسات القطاع العام والمتقاعدين والزيادات التي جرت عليها.

٢٦٪ على الانفاق الاستثماري.

و٧٪ على تسيير الاعمال اليومية للادارة.

واليوم، يشكل استمرار العجز في الموازنة تحديا امام اللبنانيين والحكومة اللبنانية. بيد ان تطورا مشجعا بدأ يظهر بوضوح الا وهو الادراك والتوافق الجماعي المتنامي في البلاد على الحاجة الى معالجة مسألة العجز الماليّ ودعم السياسة المالية بصورة جدية ومستمرة. ان هذا الامر يشكل تطورا مهما وعاملا حيويا في مسألة تبني اي مشروع وطني لخفض العجز المالي. والواقع انه ما لم تعتمد جميع فئات المجتمع اللبناني من مسؤولين ومجلس نيابي ومواطنين مبدأ مقاربة هذه المسألة بمسؤولية وادراك، فان وضع العجز في الموازنة وبالتالي الدين العام سيبقيان دون حلّ. وبالتالي لن يستطيع الاقتصاد اللبناني تحقيق النمو المنشود وزيادة فرص العمل الضرورية لرفع مستوى معيشة اللبنانيين ونوعيته.

الفصل الثاني
التطورات الاقتصادية الاخيرة

واجه الاقتصاد اللبناني، بسبب ما عانى منه لبنان خلال سبعة عشر عاما من الحرب الاهلية وحتى سنة ١٩٩٢، عددا من العوائق والصعوبات والمآزق الخطيرة. وقد شهدت البلاد خلال تلك الفترة هجرة واسعة للآيدي العاملة والمؤهلة وهروبا واسعا للرساميل الى خارج لبنان. وفي نفس الوقت تدهور الوضع المالي العام بسبب عجز الحكومات المتعاقبة عن فرض سلطتها على مرافقها وبالتالي عدم تمكن ادارات الدولة من تحصيل الضرائب والرسوم المتوجبة للخزينة رغم استمرارها في تأمين الحد الادنى من الخدمات العامة وخدمة الدين العام. ولجأت الحكومات الى تمويل العجزالمتواصل في موازناتها السنوية من خلال زيادة اصدارات سندات الخزينة مما أدى الى ارتفاع السيولة النقدية فنتج عن ذلك ضغوطات هائلة على العملة الوطنية والى زيادة عالية ومتواصلة في معدلات التضخم وتدهور في سعر صرف الليرة اللبنانية واللجوء المتزايد الى الدولرة.

و منذ شهر تشرين الاول عام ١٩٩٢، بذلت الحكومة اللبنانية جهودا كبيرة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال السعي نحو الاحتواء التدريجي لعجز الموازنة، والعمل على تعزيز

الاستثمار ولجم التضخم وتحسين سعر صرف الليرة اللبنانية فيما كان الشعب اللبناني يستعيد ثقته تدريجيا في عملته الوطنية وفي مستقبل الاقتصاد اللبناني.

انطلاقا من هذه الخلفية، يلقي هذا الفصل الضوء بشكل مختصر على الوضع الاجمالي في البلاد. ويتناول التحليل القاء نظرة شاملة على الاداء المالي والاقتصادي في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٧ ويتبعه ملخص لتقديرات موازنة ١٩٩٨.

يقسم هذا الفصل الى سبعة اجزاء على الشكل التالي:

الجزء الاول: حركة اجمالي الناتج المحلي.

الجزء الثاني: التطورات في المالية العامة.

الجزء الثالث: الدين العام.

الجزء الرابع: ميزان المدفوعات.

الجزء الخامس: التضخم ومعدلات الاسعار.

الجزء السادس: سعر صرف الليرة واجمالي احتياطي مصرف لبنان من العملات الاجنبية.

الجزء السابع: التطوّرات النقدية.

شهد الاقتصاد اللبناني خلال عام ١٩٩٧ متابعة للسياسة المتبعة من قبل الحكومة اللبنانية لتأمين استقرار العملة الوطنية ولتوفير الشروط اللازمة لتوفير نمو دائم.

ومن جهة أخرى، تواصلت، جهود الحكومة خلال العام ١٩٩٧ لتحسين الهيكلية الادارية والمالية. فتم تطوير عملية جباية الضرائب وادخال نظام جديد للرسوم الجمركية، واعادة النظر في اساليب جباية الضرائب العقارية وضريبة الدخل، التي بوشر العمل بها بمساعدة الحكومة الكندية (انظر الى القسم المتعلق بالاجراءات الاصلاحية المعتمدة في الدوائر التي تتولى جباية الواردات لمصلحة الخزينة (الفصل الثالث ص ٤٠).

الجزء الاول: حركة اجمالي الناتج المحلي:

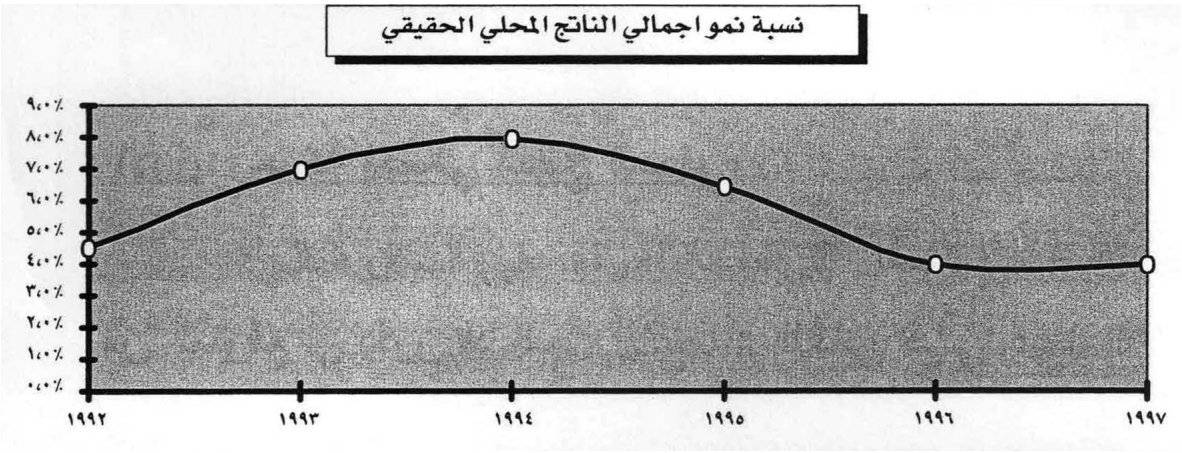
من المتوقع ان يكون قد سجل الاقتصاد اللبناني في عام ١٩٩٧ معدل نمو حقيقي مماثل لعام ١٩٩٦ وقدره ٤ بالمئة اي بمبلغ اسمي قدره حوالي ٢٣ الف مليار ليرة لبنانية. وكانت مديرية الاحصاء المركزي قد اصدرت تقديراتها الاولى لاجمالي الناتج المحلي الاسمي للعامين ١٩٩٤ و١٩٩٥ والتي تتفق مع تقديرات وزارة المالية لهذا الناتج المحلي لهذين العامين. من الجدير بالذكر ان معدل النمو الحقيقي خلال عام ١٩٩٧ لم يحقق نسبة سبعة بالمئة لعدة اسباب اهمها

تباطؤ حركة البناء والاستثمار بسبب الظروف الاقليمية الصعبة واستمرار الاحتلال الاسرائيلي واعتداءاته المتكررة.

جدول رقم ٢ ـ ١ تطور اجمالي الناتج المحلي الحقيقي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
نسبة نموّ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٪٤,٥	٪٧,٠	٪ ٨,٠	٪ ٩,٥	٪ ٤,٠	٪ ٧,٠

الرسم البياني رقم ٢ ـ ١



جدول رقم ٢ ـ ٢ أ ـ تطور الناتج المحلي الإسمي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (مليارات الليرات اللبنانية)

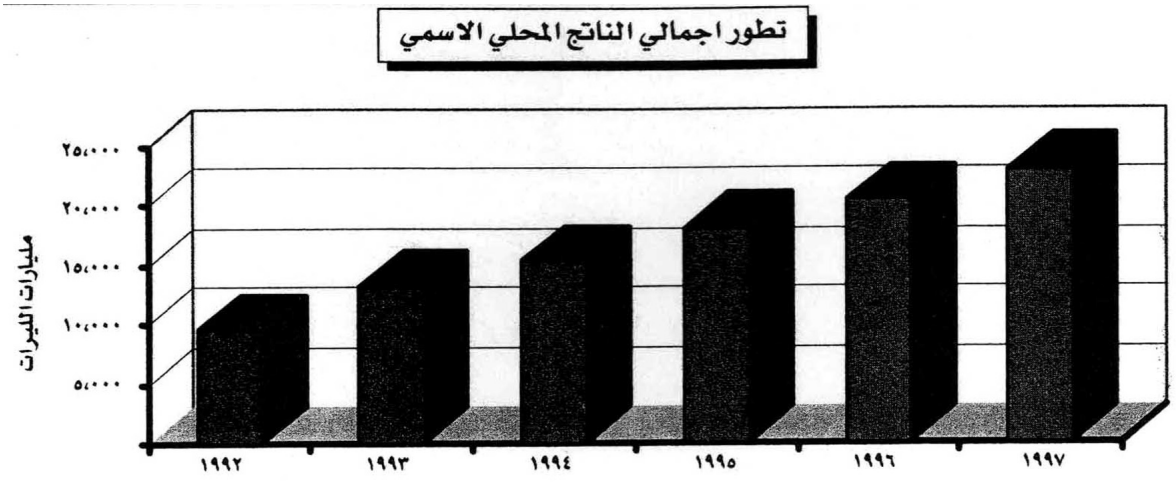
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
إجمالي الناتج المحلي الإسمي	٩,٤٩٩	١٣,١٢٢	١٥,٣٠٥	١٨,٠٢٨	٢٠,٤١٧	٢٣,٠٣٤

جدول رقم ٢ ـ ٢ ب ـ تطور اجمالي الناتج المحلي الإسمي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (مليار دولار أميركي)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
إجمالي الناتج المحلي الإسمي	٥,٥٤٥	٧,٥٣٧	٩,١١٠	١١,١٢٢	١٢,٩٩٦	١٤,٩٥٧

ـ ملاحظة: سعر الصرف المستعمل هو السعر المتوسط السائد خلال كل سنة من السنوات ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧.

الرسم البياني رقم ٢ ـ ٢



الجزء الثاني: التطوّرات في المالية العامة:

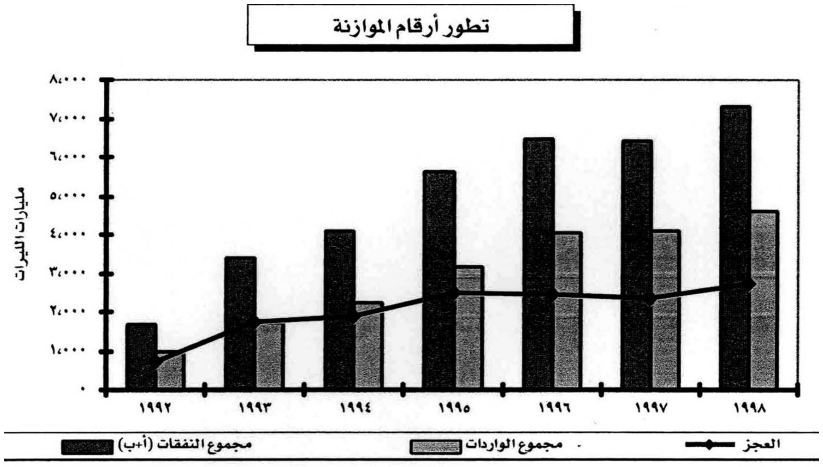
خلال عام ١٩٩٧ كما الاعوام السابقة، واجه الاقتصاد اللبناني، على صعيد المالية العامة، مهمات صعبة تتلخص بتأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز ايرادات الخزينة من جهة، وزيادة المبالغ المخصصة للخدمات الاجتماعية ودفع نفقات اعادة الاعمار من جهة أخرى، وفي نفس الوقت تجنب زيادة مرهقة في الضرائب. ولذلك عملت الحكومة على تأمين الموارد الضرورية لتأمين هذه الحاجات مع التأكيد على ضرورة المحافظةعلى الاستقرا ر المالي والاقتصادي.

جدول رقم ٢ ـ ٣ ـ تقديرات قوانين الموازنة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	الأرقام المقدرة للانفاق لسنة ١٩٩٨*
مجموع النفقات (+ ب)	١,٦٥٤	٣,٤٠٠	٤,١٠٦	٥,٦٣٠	٦,٤٥٨	٦,٤٣٣	٧,٣٢٠	٧,٩٢٠
أ ـ النفقات الجارية	١,٤٢٤	٢,٩٠٩	٣,٣٠٩	٤,٥٨٣	٥,٥٨٨	٥,٨٢٥	٦,٧٦٦	٧,٠١٦
نفقات خدمة الدين	٤٠٥	٨٤٠	٩٢٠	١,٦١٠	٢,٦٠٠	٢,٧٠٠	٣,٢٠٠	٣,٢٠٠
ب ـ النفقات الاستثمارية	٢٣٠	٤٩١	٧٩٧	١,٠٤٧	٨٧٠	٦٠٨	٥٥٤	٩٠٤
مجموع الواردات	٩٧٢	١,٧٠١	٢,٢٤٦	٣,١٥٠	٤,٠٢٥	٤,١٠٠	٤,٦٠٠	٤,٦٠٠
العجز	٦٨٢	١,٦٩٩	١,٨٦٠	٢,٤٨٠	٢,٤٣٣	٢,٣٣٣	٢,٧٢٠	٣,٣٢٠
الفائض(ـ) أو العجز الأولي	٢٧٧	٨٥٩	٩٤٠	٨٧٠	ـ ١٦٧	ـ ٣٦٧	ـ ٤٨٠	١٢٠
نسبة العجز في النفقات	٤١,٢٪	٥٠,٠٪	٤٥,٣٪	٤٤,٠٪	٣٧,٧٪	٣٦,٣٥٪	٣٧,٢٪	٤١,٩٪

* مجموع اعتمادات قانون موازنة عام ١٩٩٨ بالاضافة الى الانفاق المرتقب من الخزينة. وتجدر الاشارة الى ان مجموع الانفاق الاستثماري يبلغ ١,٠٤٧ مليار ليرة لبنانية اذا اضفنا الى ٩٠٤ مليار ليرة لبنانية التحويلات الاستثمارية في الجزء الاول والبالغة ١٤٣ مليار ليرة لبنانية وتمثل حصة التمويل الداخلي من كلفة المشاريع الاستثمارية الممولة من قروض خارجية

الرسم البياني ٢ ـ ٣

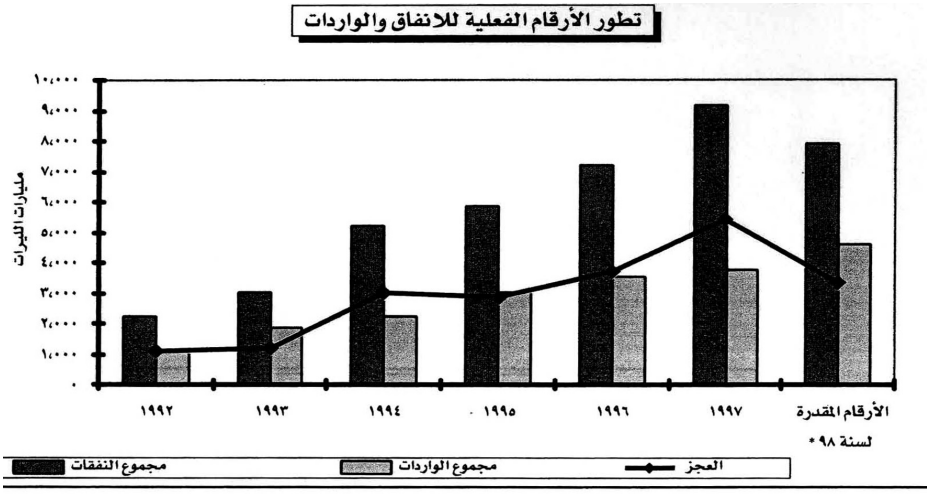


جدول رقم ٢ ـ ٤ ـ الإعتمادات الفعلية للانفاق والواردات ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	الأرقام المقدرة لسنة ١٩٩٨*
مجموع النفقات	**٢,٢١٩**	**٣,٠١٧**	**٥,٢٠٤**	**٥,٨٥٦**	**٧,٢٢٥**	**٩,١٦٢**	**٧,٩٢٠**
نفقات خدمة الدين	٥١٨	٧٨٤	١,٤٨٨	١,٨٧٥	٢,٦٥٣	٣,٣٧٨	٣,٢٠٠
مجموع الواردات	**١,١٣٨**	**١,٨٥٥**	**٢,٢٤١**	**٣,٠٣٣**	**٣,٥٣٣**	**٣,٧٥٣**	**٤,٦٠٠**
العجز	**١,٠٨١**	**١,١٦٢**	**٢,٩٦٣**	**٢,٨٢٣**	**٣,٦٩٢**	**٥,٤٠٩**	**٣,٣٢٠**
الفائض (ـ) أو العجز الأولي	**٥٦٣**	**٣٧٨**	**١,٤٧٥**	**٩٤٨**	**١,٠٣٩**	**٢,٠٣١**	**١٢٠**
نسبة العجز في النفقات	**٪٤٨,٧**	**٪ ٣٨,٥**	**٪٥٦,٩٤**	**٪٤٨,٢١**	**٪٥١,١**	**٪٥٩,٠**	**٪٤١,٩**
نسبة نفقات خدمة الدين من مجموع النفقات	**٪٢٣,٣**	**٪٢٦,٠**	**٪٢٨,٦**	**٪٣٢,٠**	**٪٣٦,٧**	**٪٣٦,٩**	**٪٤٠,٤**

* مجموع التقديرات في مشروع موازنة عام ١٩٩٨ بالاضافة الى انفاق الخزينة المرتقب

الرسم البياني ٢ ـ ٤



جدول رقم ٢ ـ ٥ ـ ملخص عن الواردات والنفقات الفعلية للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ (بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
مجموع الواردات	**١,٨٥٥**	**٢,٢٤١**	**٣,٠٣٣**	**٣,٥٣٣**
الإيرادات الضريبية منها:	١,٢٠٨	١,٦٥٦	٢,١٠٠	٢,٨٦٨
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	٦٦٣	٧٩١	١,٣٢٠	١,٦٣٢
الإيرادات غير الضريبية	**٦٤٧**	**٥٨٥**	**٩٣٣**	**٦٦٥**
مجموع النفقات	**٣,٠١٧**	**٥,٢٠٤**	**٥,٨٥٦**	**٧,٢٢٥**
النفقات الجارية	**٢,٦٢٤**	**٣,٩٥٤**	**٤,٦٤٠**	**٦,٠٠٢**
المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها	١,٢٩٥	١,٧١٠	١,٨٦٩	٢,٢٦١
نفقات خدمة الدين	٧٨٤	١,٤٨٨	١,٨٧٥	٢,٦٥٣
نفقات أخرى	٥٤٥	٧٥٦	٨٩٦	١,٠٨٨
النفقات الاستثمارية	**٣٩٣**	**١,٢٥٠**	**١,٢١٦**	**١,٢٢٣**
العجز	**١,١٦٢**	**٢,٩٦٣**	**٢,٨٢٣**	**٣,٦٩٢**

بلغت النفقات الفعلية للعام ١٩٩٧ حوالي ٩,١٦٢ مليار ليرة لبنانية اي بزيادة قدرها ٢٧٢٢ مليار عن قانون موازنة عام ١٩٩٧ البالغة ٦٤٣٣ مليار. ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة النفقات الى اجمالي الناتج المحلي من ٣٥ بالمئة في ١٩٩٦ الى ٤٠ بالمئة في ١٩٧. الا انه٨ ولدى النظر الى الاسباب ومكونات هذه الزيادة في النفقات، يمكن ملاحظة مبررات الانفاق الاضافي لعام ١٩٩٧ الذي تسبب في زيادة نسبة العجز، الا وهو انفاق مبالغ مدورة من موازنات سنوات سابقة وأخرى من حساب الخزينة مودعه لديها واستحقاقات سندات خزينة بفائدة عالية، وهي السندات التي اكتتب بها خلال العامين ١٩٩٥ و١٩٩٦ فضلا عن الاعتمادات الاضافية التي جرى اقرارها لوزارة الصحة ولسلسلة رواتب المعلمين التي لم تكن مدرجة في موازنة ١٩٩٧ والتي تم صرف معظمها في تلك السنة.

من جهة أخرى، بلغت قيمة الواردات العامة المحصلة لدى الخزينة حتى نهاية ١٩٩٧ والمودعة لدى مصرف لبنان، حوالي ٣٧٥٣ مليار ليرة، اي ما يعادل ٩٢٪ من حجم الواردات المرتقبة في قانون موازنة ١٩٩٧ وهو ما يعني انه لم يكن بالامكان تحقيق كامل مجموع الواردات الملحوظة في قانون موازنة ١٩٩٧ لاسباب عديدة، منها تباطؤ نموالاقتصاد وعدم تحقيق وتحصيل بعض الواردات التي كانت مرتقبة وتحسن سعر صرف الليرة قياسا على العملات الاجنبية التي تعتمد اساسا اسعار المستوردات بالليرة اللبنانية لفرض الرسم الجمركي.

نتيجة لذلك فقد بلغ العجز الفعلي لعام ١٩٩٧، حوالي ٥٤٠٩ مليار ليرة في موازنة ١٩٩٧ وهو مما يعود في معظمه الى اربعة اسباب رئيسية:

١ ـ وجود مبالغ كبيرة مدورة من الاعوام السابقةواخرى مودعة في حساب الامانات لدى الخزينة وهذه كلها مثلت مبالغ قابلة للانفاق،

٢ ـ الدفعات الكبيرة على حساب خدمة الدين العام (الفوائد واستحقاقات جزء من الدين العام بالعملات الاجنبية) والناتجة أساسا عن الفوائدالمرتفعة التي سادت خلال العام ١٩٩٥ بسبب الاوضاع السياسية والعام ١٩٩٦ بسبب العدوان الاسرائيلي والاجواء التي سادت خلال فترة الانتخابات النيابية وكذلك في العام ١٩٩٧ حيث استحق الجزء الاكبر من تلك السندات، هذا فضلا عن كلفة الاقتراض الاضافي الذي استلزمته مقتضيات السياسة النقدية.

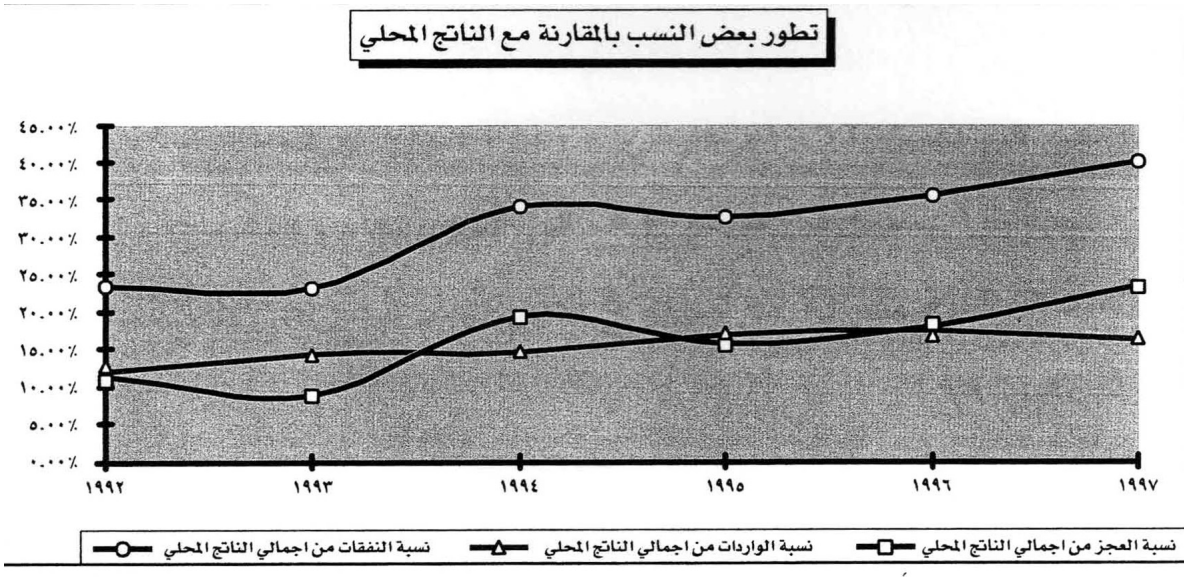
٣ ـ اصدار قوانين بفتح اعتمادات جديدة في العام ١٩٩٧ لاجل تأمين الزيادات التي تقررت لسلسلة رتب ورواتب للمعلمين ولمواجهة الاعباء الصحية الاضافية

٤ ـ عدم تحصيل كامل البالغ المرتقبة حيث تدنت المبالغ المرتقبة في الموازنة حيث تدنت المبالغ المحصلة عن المبالغالمرتقبة في الموازنة ٨٪.

جدول رقم ٢ ـ ٦ ـ بالمقارنة إجمالي الناتج المحلي والمؤشرات المالية: ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
إجمالي الناتج المحلي الإسمي	٩,٤٩٩	١٣,١٢٢	١٥,٣٠٥	١٨,٠٢٨	٢٠,٤١٧	٢٣,٠٣٤
النفقات	٢,٢١٩	٣,٠١٧	٥,٢٠٤	٥,٨٥٦	٧,٢٢٥	٩,١٦٢
نسبة النفقات من إجمالي الناتج المحلي	٪٢٣,٣٦	٪٢٢,٩٩	٪٣٤,٠٠	٪٣٢,٤٨	٪٣٥,٣٩	٪٣٩,٧٨
الواردات	١,١٣٨	١,٨٥٥	٢,٢٤١	٣,٠٣٣	٣,٥٣٣	٣,٧٥٣
نسبة الواردات من اجمالي الناتج المحلي	٪١١,٩٨	٪١٤,١٤	٪١٤,٦٤	٪١٦,٨٢	٪١٧,٣٠	٪١٦,٢٩
العجز	١,٠٨١	١,١٦٢	٢,٩٦٣	٢,٨٢٣	٣,٦٩٢	٥,٤٠٩
نسبة العجز من إجمالي الناتج المحلي	٪١١,٣٨	٪٨,٨٦	٪١٩,٣٦	٪١٥,٦٦	٪١٨,٠٨	٪٢٣,٤٨

الرسم البياني رقم ٢ ـ ٥



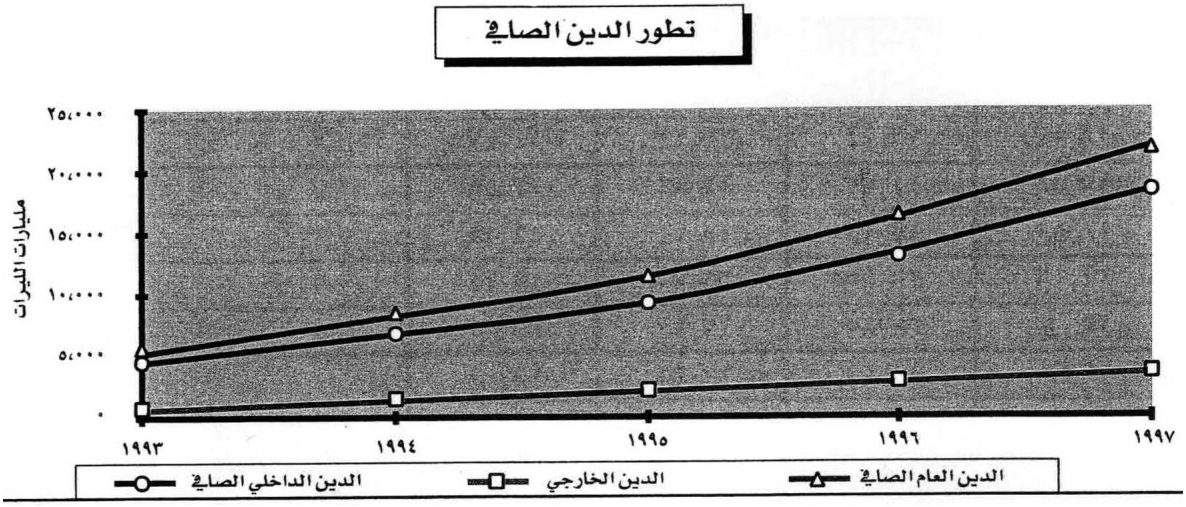
الجزء الثالث: الدين العام: (انظر الى الفصل الخامس لمزيد من التفاصيل عن الدين العام الخارجي)

مع استمرار عجز الموازنة في الارتفاع، جرى تمويل القسم ألاكبر من العجز عن طريق القروض وخصوصا عن طريق اصدار سندات الخزينة بالعملة اللبنانية لآجال متوسطة وقصيرة ألاجل. وبالتالي، ارتفع الدين الداخلي الصافي من ٣٥٨,١٣ مليار ليرة في نهاية في ١٩٩٦ الى ١٨،٣٧٩ مليار ليرة في ١٩٩٧ أي بنسبة زيادة قدرها ٣٧ بالمئة. وبذلك، ارتفع صافي مجموع الدين العام ٢٦٦,١٦ مليار ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٩٦ الى ٢٢,٠٠٦ مليار ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٩٧ اي بزيادة قدرها ٧٤٠,٥ مليار ليرة لبنانية ونسبتها حوالي ٣٥ بالمئة بعد ان كانت هذه النسبة ٤٣ بالمئة بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

جدول رقم ٢ ـ ٧ ـ الدين العام الصافي للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
عجز الموازنة	١,٠٨١	١,١٦٢	٢,٩٦٣	٢,٨٢٣	٣,٦٩٢	٥,٤٠٩
الدين الداخلي الصافي	غير متوفر	٤,٤٠٧	٦,٧١٢	٩,٢٨٧	١٣,٣٥٨	١٨,٣٧٩
الدين الخارجي	غير متوفر	٧٣١	١,٤١٥	٢,١١٢	٢,٩٠٨	٣,٦٢٧
الدين العام الصافي	٤,٣٨٣	٥,١٣٨	٨,١٢٧	١١,٣٩٩	١٦,٢٦٦	٢٢,٠٠٦

الرسم البياني رقم ٢ ـ ٦



وتجدر الاشارة الى ان الحكومة لجأت الى الاقتراض من الخارج للتمويل الجزئي للنفقات الاستثمارية. بالتالي، فقد بلغ الدين العام الخارجي في نهاية ١٩٩٧ حوالي ٣,٦٢٧ مليار ليرة لبنانية، مشكلا بذلك نسبة ١٦ بالمئة من مجموع صافي الدين العام ومسجلا ارتفاعا نسبته ٢٥ بالمئة مقارنة مع مجموع الدين العام الخارجي كما في نهاية عام ١٩٩٦.

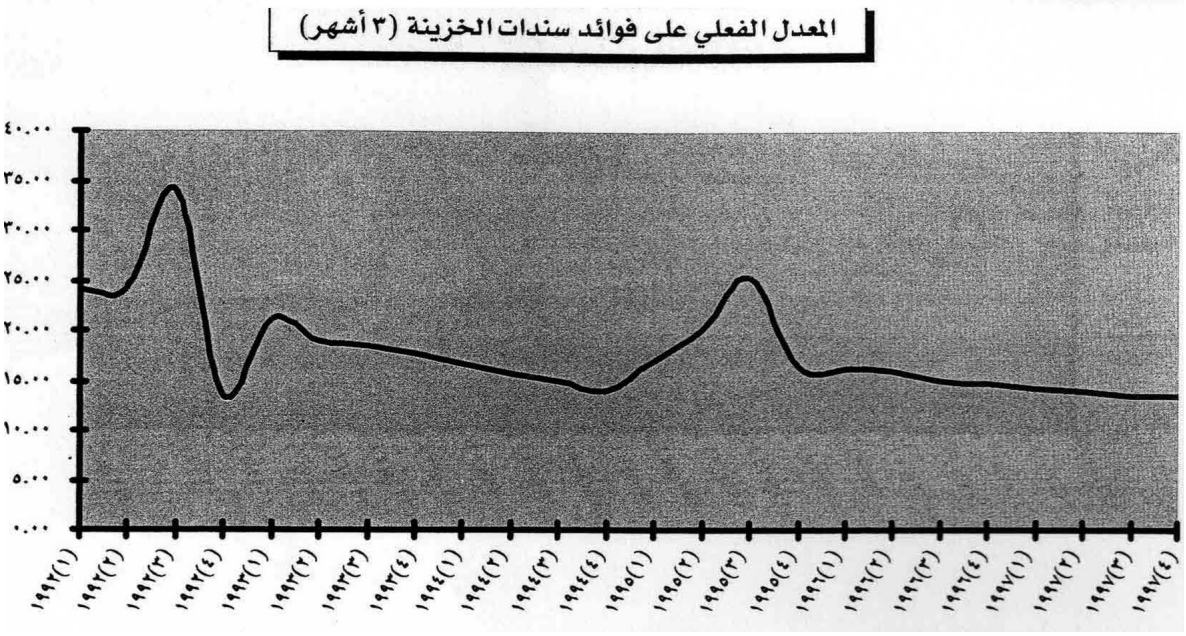
وكما هو واضح في الجدول رقم ٢ ـ ٨ والرسوم البيانية التالية فقد استمر المعدل الفعلي للفوائد على سندات الخزينة في التراجع خلال عام ١٩٩٧.

الجدول رقم ٢ ـ ٨: معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (بالنسبة المئوية)

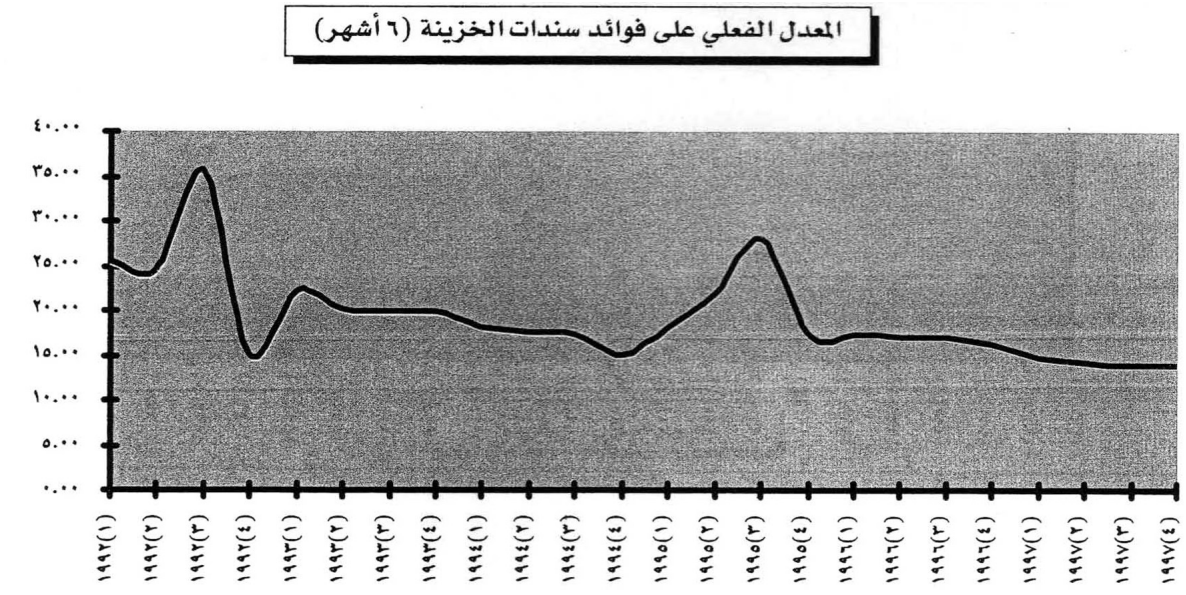
الفترة	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة	شهرا ٢٤
١٩٩٢ (١)	٢٣,٨٤	٢٥,٣٤	٢٩,٠١	٣٠,٥٠
١٩٩٢ (٢)	٢٣,٨٤	٢٤,٣٤	٢٩,٠١	٣٠,٥٠
١٩٩٢ (٣)	٣٤,١٨	٣٥,٢٨	٣٤,٢٠	٣٣,٥٩
١٩٩٢ (٤)	١٣,٠٠	١٥,٠٠	٢٠,٩٩	٢٦,٠٠
١٩٩٣ (١)	٢١,٠١	٢٢,٠١	٢٢,٠١	٢٦,٠٠
١٩٩٣ (٢)	١٨,٤٨	٢٠,٠٨	٢٢,٠١	٢٦,٠٠
١٩٩٣ (٣)	١٨,٠٦	١٩,٨٥	٢١,٠٠	٢٤,٩٩
١٩٩٣ (٤)	١٧,٢٢	١٩,٦٥	٢١,٠٧	٢٣,٩٩
١٩٩٤ (١)	١٦,٣٣	١٨,٠٤	١٩,٩٢	٢٠,٣٤
١٩٩٤ (٢)	١٥,٣٠	١٧,٤٧	١٩,٣١	٢٠,٠٧
١٩٩٤ (٣)	١٤,٤٧	١٧,٢١	١٩,٠٤	١٨,٥٣
١٩٩٤ (٤)	١٣,٤٩	١٤,٨٣	١٤,٧٣	١٥,٨٤
١٩٩٥ (١)	١٦,٥٥	١٨,٠٠	١٩,٦٦	١٨,٨١
١٩٩٥ (٢)	١٩,٩٤	٢١,٧٠	٢٦,٤٥	٢٤,٠٦
١٩٩٥ (٣)	٢٥,٣٠	٢٧,٩١	٣٧,٨٥	٢٩,٠٥

الفترة	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة	شهرا ٢٤
١٩٩٥ (٤)	١٦,٠١	١٧,٢١	١٨,٢٦	٢٣,٣٩
١٩٩٦ (١)	١٥,٨١	١٧,١٦	١٨,١٥	٢٣,٢٥
١٩٩٦ (٢)	١٥,٥٦	١٦,٩٩	١٧,٩٦	٢٣,٠٨
١٩٩٦ (٣)	١٤,٦١	١٦,٩٢	١٧,٨٠	٢٢,٨٣
١٩٩٦ (٤)	١٤,٢٩	١٦,١٥	١٧,٠٢	٢٠,٥٤
١٩٩٧ (١)	١٣,٧٥	١٤,٤٩	١٥,٢٠	١٦,٧٣
١٩٩٧ (٢)	١٣,٤٠	١٤,٢١	١٥,٢٠	١٦,٧٣
١٩٩٧ (٣)	١٣,٠٩	١٣,٩٧	١٥,٢٠	١٦,٧٣
١٩٩٧ (٤)	١٣,٠٩	١٣,٩٧	١٥,٢٠	١٦,٧٣

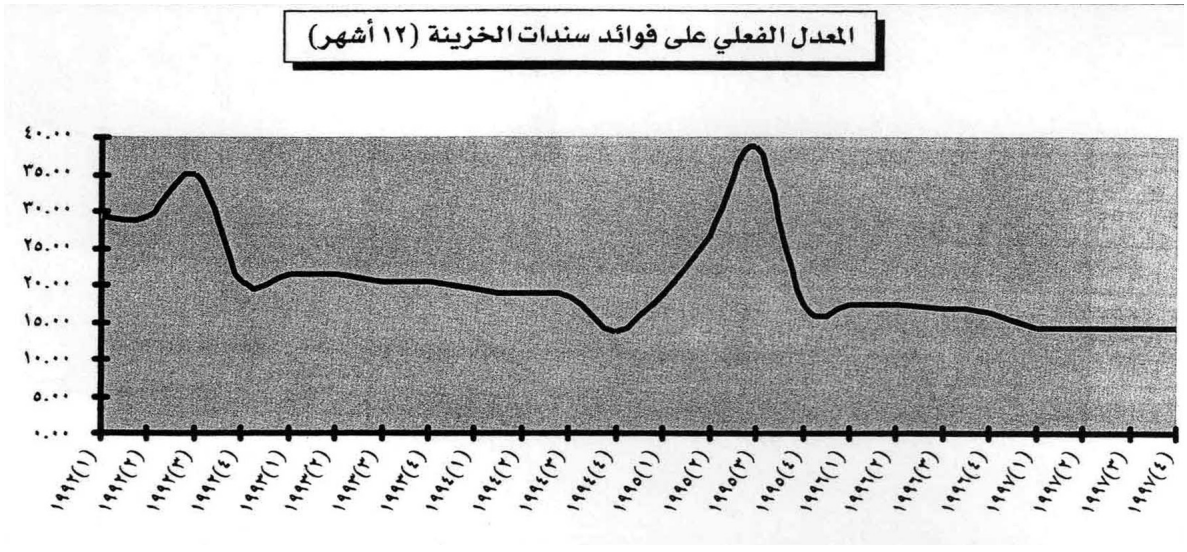
الرسم البياني رقم ٢ ـ ٧



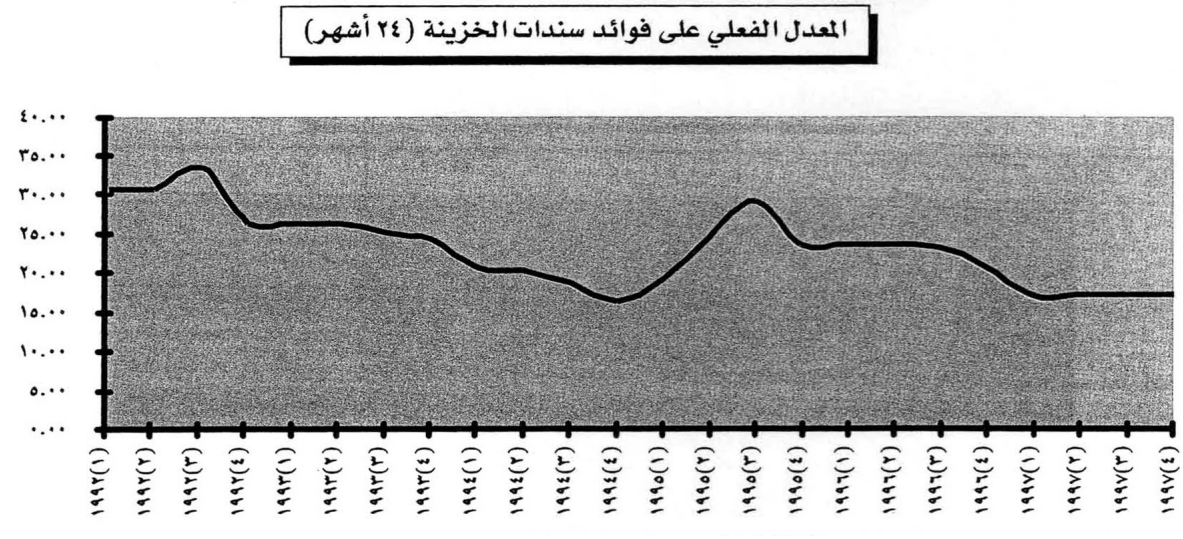
الرسم البياني رقم ٢ ـ ٨



الرسم البياني رقم ٢ ـ ٨



الرسم البياني رقم ٢ ـ ٨



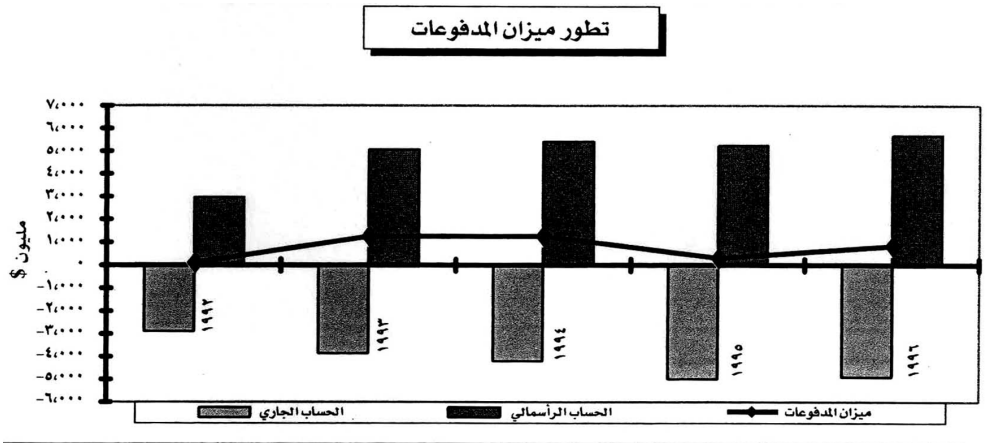
الجزء الرابع: ميزان المدفوعات

حقق ميزان المدفوعات فائضا قدره ٤٢٠ مليون دولار أميركي خلال ١٩٩٧ والجدير بالذكر، أن تدفقات رؤوس الاموال والاستثمرات المباشرة والتحويلات المالية من استثمارات اللبنانيين في الخارج سمحت، كالمعهود، بتحقيق هذا الفائض، رغم العجز المتصاعد للميزان التجاري.

جدول رقم ٢ ـ ٩ ـ ميزان المدفوعات للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧
(مليون دولار أميركي)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الحساب الجاري	**٢,٧٦٣ ـ**	**٣,٦٩٢ ـ**	**٤,٠٦٠ ـ**	**٤,٨١٧ ـ**	**٤,٧٠٣ ـ**	**غير متوفر**
ـ الميزان التجاري	**٣,١٨٥ ـ**	**٤,٢٢١ ـ**	**٤,٨٠٤ ـ**	**٥,٧٤٠ ـ**	**٥,٩٢٦ ـ**	**غير متوفر**
تصدير	٦٠١	٦٨٦	٧٣٧	٩٨٢	١,٠٦٦	غير متوفر
استيراد	٣,٧٨٦	٤,٩٠٧	٥,٥٤١	٦,٧٢٢	٦,٩٩٢ ـ	غير متوفر
ـ الحساب الرأسمالي	**٢,٨١٧**	**٤,٨٦١**	**٥,١٩٠**	**٥,٠٧٣**	**٥,٤٨٩**	**غير متوفر**
ميزان المدفوعات	**٥٤**	**١,١٦٩**	**١,١٣١**	**٢٥٦**	**٧٨٦**	**٤٢٠**

الرسم البياني رقم ١ ـ ١١



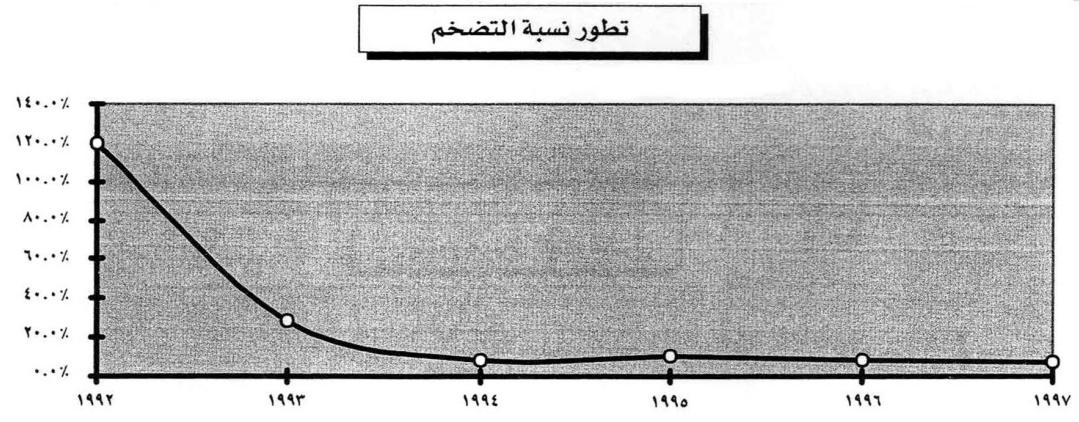
الجزء الخامس: التضخم المالي ومعدلات ألاسعار

بالرغم من عدم وجود احصاءات وأرقام رسمية عن التضخّم المالي في لبنان حتى يومنا الحاضر، الا أن بعض المؤشرات البديلة (المبينة في الجدول رقم ٢ ـ ١٠ والرسم البياني ٢ ـ ١٢ التالية) تظهر عودة تدريجية الى استقرار نسبي في معدلات الأسعار.

جدول رقم ٢ ـ ١٠ ـ نسب التضخم للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧
(مليون دولار أميركي)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
نسبة التضخم ٪ (*)	٪١٢٠	٪٢٩,١	٪٨,٠	٪١٠,٦	٪٨,٩	٪٧,٨

الرسم البياني ٢ ـ ١٢



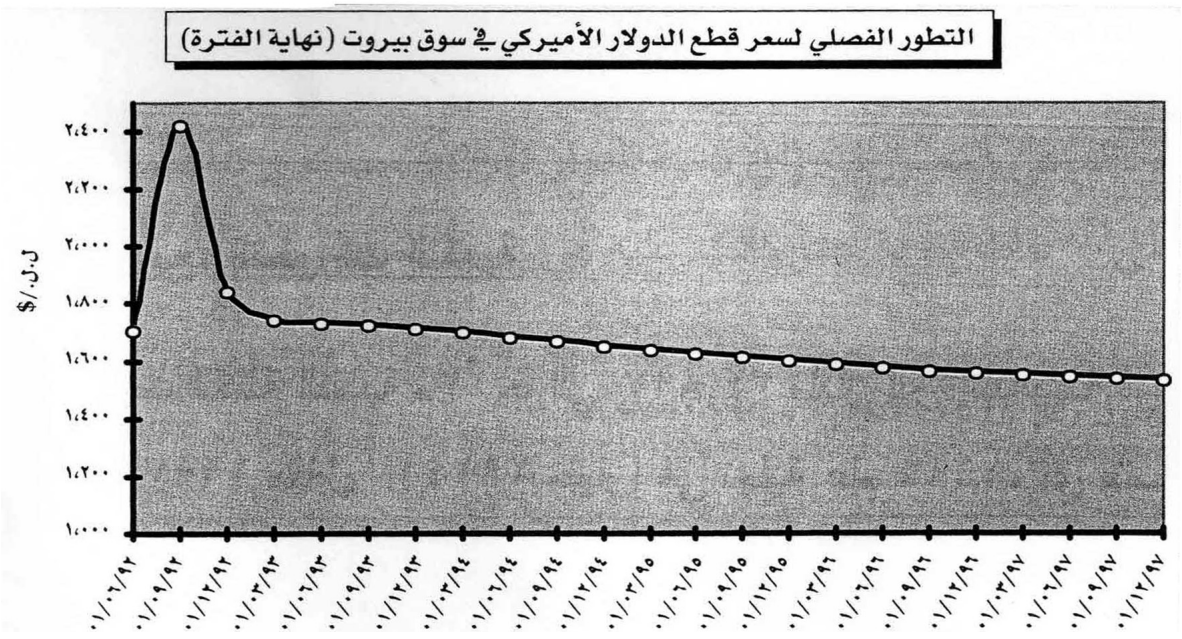
الجزء السادس: سعر صرف الليرة اللبنانية واجمالي موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية

استمرت قيمة الليرة اللبنانية بالمقارنة مع الدولار الاميركي في التحسن بصورة متواصلة وان كانت بمعدلات بسيطة منذ عام ١٩٩٢ وحتى هذا التاريخ. ويعود هذا الاستقرار النقدي الى اسباب عدة أهمها تدخل مصرف لبنان في سوق القطع لتعزيز استقرار سعر صرف العملة الوطنية. ويمكن أن نتبين من خلال الجدول والرسم البياني التالية التحسن الذي ساد في سوق القطع بين أواخر سنة ١٩٩٢ واواخر سنة ١٩٩٧ بحيث تحسن سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي بنسبة ١٧ بالمئة خلال هذه الفترة.

جدول رقم ٢ ـ ١١ ـ تطورات سعر صرف الدولار الأميركي للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
سعر صرف الدولار الأميركي (نهاية الفترة)	١,٨٣٨	١,٧١١	١,٦٤٧	١,٥٩٦	١,٥٥٢	١,٥٢٧
سعر صرف الدولار الأميركي (متوسط الفترة)	١,٧١٣	١,٧٤١	١,٦٨٠	١,٦٢١	١,٥٧١	١,٥٣٩

الرسم البياني رقم ٢ ـ ١٣

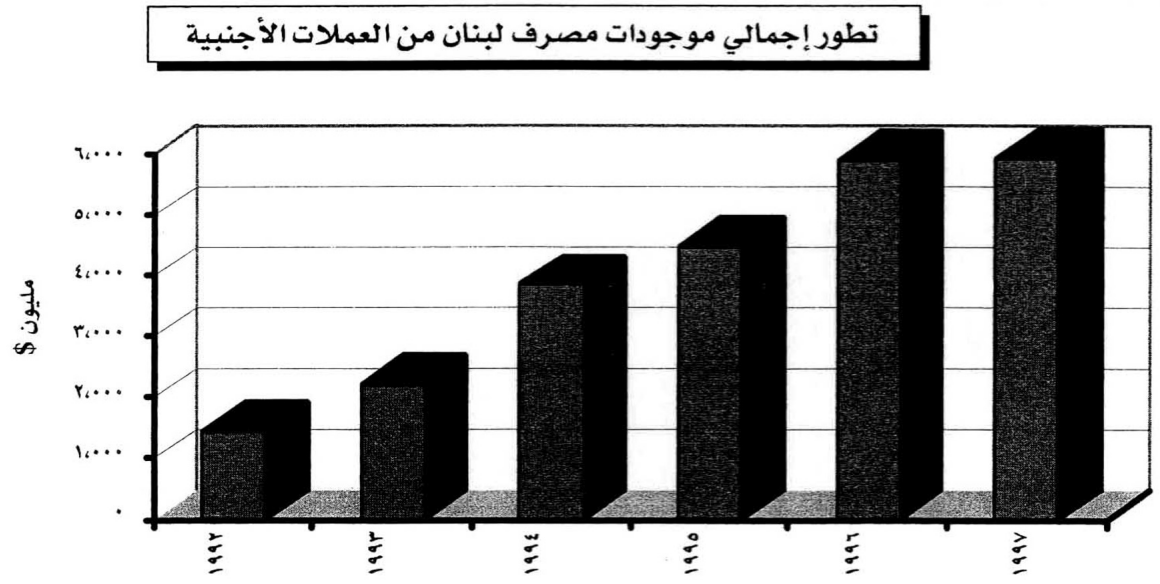


ان سياسة الحكومة القائمة على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية أدت الى تحسّن قيمة العملة الوطنية وخفض نسبة التضخم بشكل كبير. فقد تم تعزيز اجمالي الموجودات من العملات الأجنبية وارتفع الرصيد الاجمالي لهذه الموجودات (باستثناء الذهب) لدى مصرف لبنان من ١٤٤٧ مليون دولار في نهاية عام الى ٥٩٣٢ في نهاية عام ١٩٩٧.

جدول رقم ٢ ـ ١٢ ـ إجمالي موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ (مليون دولار أميركي) ـ في نهاية الأعوام

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
إجمالي موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية	١,٤٤٨	٢,٢٢٠	٣,٨٤٠	٤,٤٨٧	٥,٨٨٦	٥,٩٣٢

الرسم البياني رقم ٢ ـ ١٤



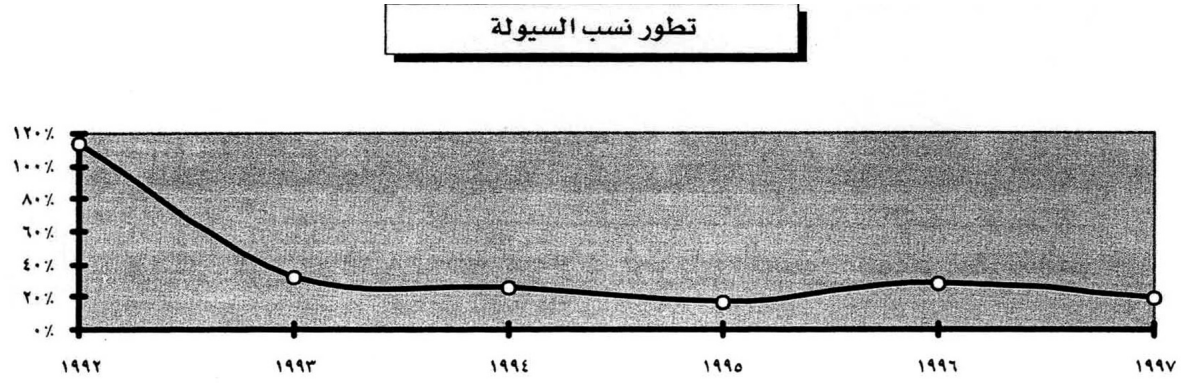
الجزء السابع: التطورات النقدية

بلغت الكتلة النقدية حوالي ٨٩٧،٣٤ مليار ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٩٧ مقابل ٢٩٢٤١ مليارا في نهاية عام ١٩٩٦، أي بنمو ١٩ بالمئة. والعوامل الرئيسية المؤثرة في السيولة هي حجم التسليفات للقطاع الخاص بالاضافة الى الديون الصافية من المصارف التجارية للقطاع العام.

جدول رقم ٢ ـ ١٣ ـ تطوّر السيولة للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧
(مليون دولار أميركي)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
نسبة تطور السيولة	٪١١٤	٪٣٢	٪٢٥	٪١٦	٪٢٨	٪١٩

الرسم البياني ٢ ـ ١٥



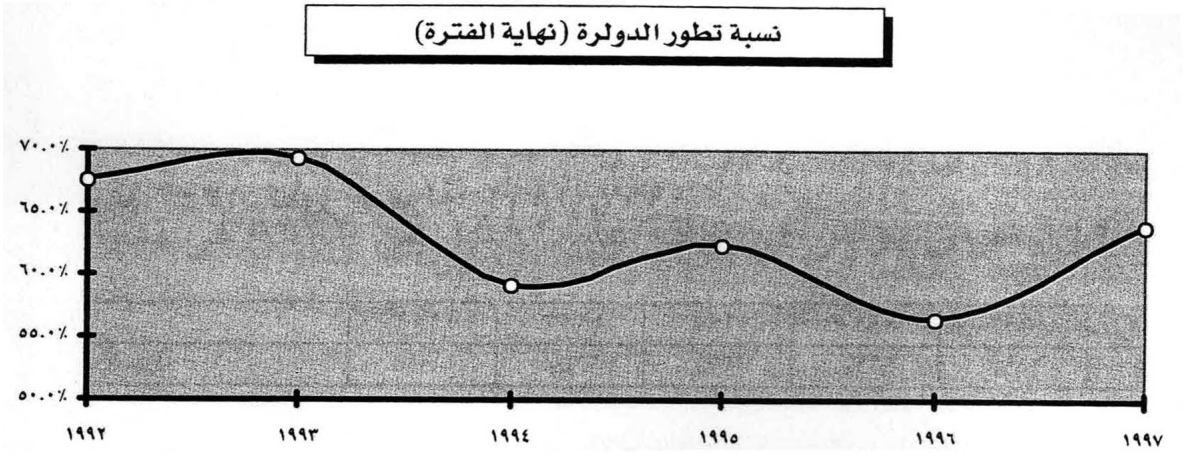
اما في ما يخص نسبة الودائع بالعملات الاجنبية من اجمالي الودائع في المصارف (أي نسبة الدولرة)، فقد سجلت ارتفاعا اقتصر على ٧ نقاط مئوية عما كلنت عليه في السنة السابقة.

جدول رقم ٢ ـ ١٤ ـ الدولرة(*) للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧
(مليون دولار أميركي)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
نسبة الدولرة	٪٦٧,٥	٪٦٩,٣	٪ ٥٩,١	٪٦٢,٣	٪٥٦,٥	٪٦٣,٩

* دولرة: ودائع بالعملة الأجنبية / إجمالي الودائع.

الرسم البياني ٢ ـ ١٦



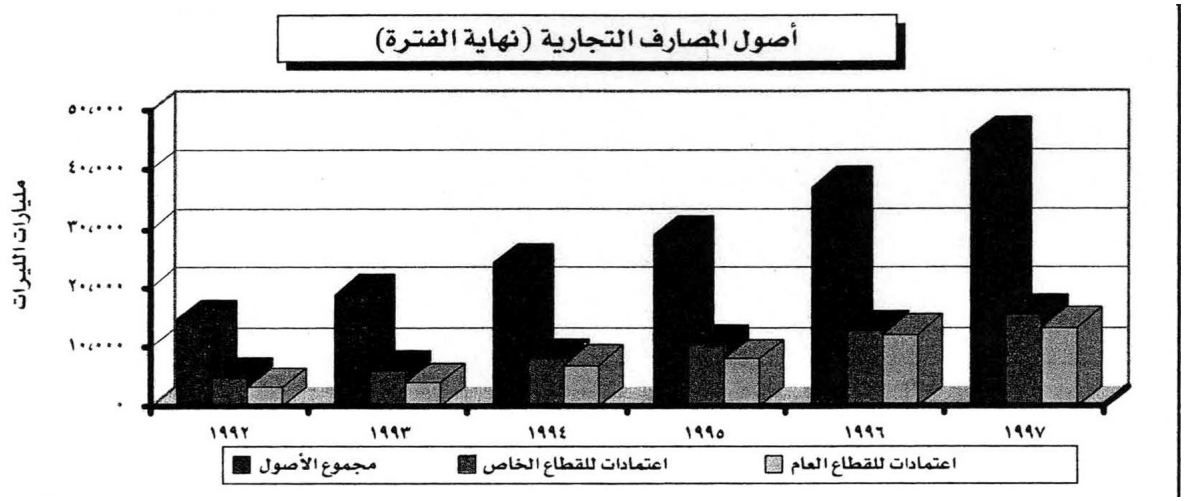
ارتفع مجموع ميزانيات المصارف من ٣٧,٢ ألف مليار ليرة لبنانية في نهاية ١٩٩٦ الى حوالي ٤٥,٦ ألف مليار في ١٩٩٧ أي ما يعدل نمو قدره ٢٣ بالمئة، سمح هذا النموّ بزيادة في القروض المقدمة الممنوحة للقطاع الخاص قدرت نسبتها ٢٢ بالمئة بالمقارنة مع عام ١٩٩٦ ووفر في الوقت نفسه موارد تمويل العجز المالي في الموازنة.

من جهة اخرى فقد حقق مجموع الرساميل والاموال الخاصة الموظفة في الجهازالمصرفي في زيادة ملحوظة بحيث بلغ مجموعهافي نهاية عام ١٩٩٧ حوالي ٢٩٩٠ مليار (أي ما يعادل حوالي ١,٩٦ مليار دولار أميركي) هذا بالمقارنة بما كان عليه مجموعها في نهاية كل من عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦ على التوالي حوالي ٢٦٤ و١٩٤٤ مليار ليرة (أي ما يعادل حوالي ١٤٤ مليون دولار أميركي في ١٩٩٢ و ١,٢٥ مليار دولار أميركي في ١٩٩٦) كما هو واضح في الرسم البياني رقم ٢ ـ ١٨.

جدول رقم ٢ ـ ١٥ ـ أصول المصارف التجارية للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (مليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
مجموع الأصول	١٤,٦٣٤	١٨,٨٠٩	٢٤,٢٨٥	٢٩,٠٥٥	٣٧,١٨٣	٤٥,٦٣٣
اعتمادات للقطاع الخاص	٤,٨٠٤	٥,٨٩٨	٧,٨٠٠	١٠,٣٢٠	١٢,٦٨٧	١٥,٤٥١
اعتمادات للقطاع العام	٣,٠٨	٤,٠١٣	٦,٩٠٨	٧,٩٤٩	١٢,٠٦٠	١٣,٢٣٤

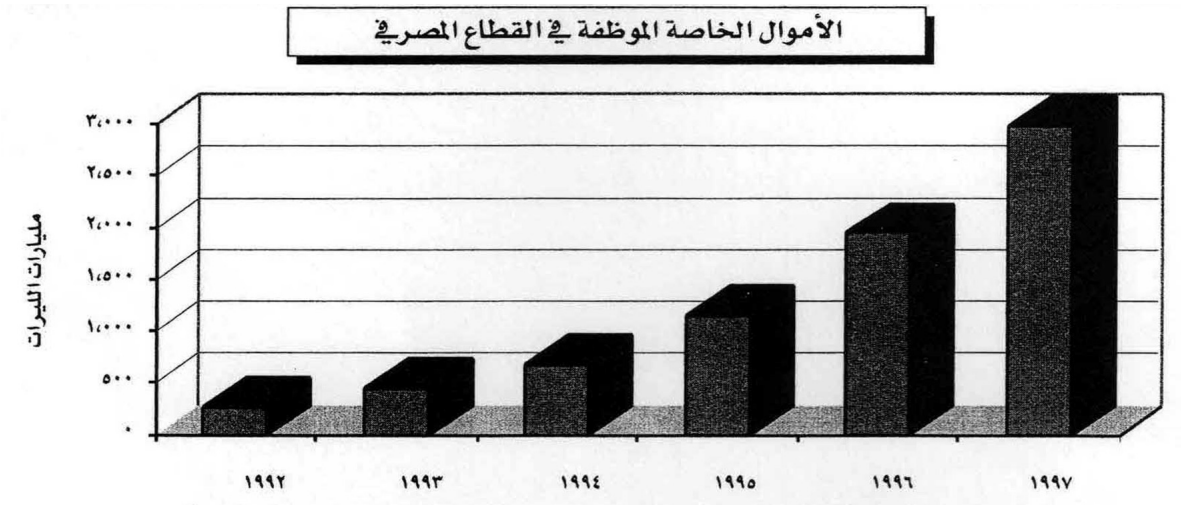
الرسم البياني ٢ ـ ١٧



جدول رقم ٢ ـ ١٦ ـ الأموال الخاصة الموظفة في الجهاز المصرفي للأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧ (مليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الأموال الخاصة الموظفة في القطاع المصرفي	٢٦٤	٤٤٤	٦٧٦	١,١٤٦	١,٩٤٤	٢,٩٩٠

الرسم البياني ٢ ـ ١٨



الفصل الثالث: الاطارالاقتصادي لقانون موازنة عام ١٩٩٨

١ ـ الوضعية المالية

منذ نهاية عام ١٩٩٢ سعت الحكومات اللبنانية المتعاقبة لموازنة الحاجات المتزايدة والمحقة والتوقعات الكبيرة للشعب اللبناني مع الامكانات المتوفرة لدى الاقتصاد اللبناني من اجل اعادة ترسيخ الامن ومن ثم تعزيزه وتحصينه واعادة تنشيط الخدمات العامة واعادة بناء وتوسيع البنى التحتية لتحقيق نمو مستدام وهو الامر الضروري لأي اقتصاد عصري. وقد تمكنت الحكومات المتعاقبة من تحقيق الكثير من هذه الاهداف خلال السنوات الخمس المنصرمة الا انه لا زال يبقى الكثير من العمل المطلوب لانجاز هذه المهمة الضخمة الا وهي نقل الاقتصاد اللبناني من اقتصاد حرب الى اقتصاد عصري مرن وقادر على النمو المستمر والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية الجارية في العالم.

ارتكز برنامج اعادة احياء وتأهيل الاقتصاد اللبناني الى مدى بعيد على القدرات الواسعة والمواهب المتنوعة والخلاقة للشعب اللبناني. الا انه كان لا بد للقطاع العام من ان يبادر الى الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد اللبناني واعادة تفعيل الخدمات الاجتماعية من اجل اطلاق قدرات القطاع الخاص اللبناني وتحفيزه على العودة الى لبنان والاستثمار في اقتصاده واعادة الدورة الحيوية اليه. ولتحقيق هذه الاهداف اضطرت الحكومة لرفع حجم الانفاق العام الذي نتج عنه زيادة في عجز الموازنة مما ادى بدوره لارتفاع في الدين العام.

بعد انجاز المرحلة الاولى من اعادة توفير الخدمات العامة واعادة تأهيل البنى التحتية كان لا بد من البدء بمعالجة الوضع المالي وتخفيض عجز الموازنة واحتواء الدين العام. لذلك وخلال المدى المتوسط، فان استراتيجية الحكومة لاحتواء مشكلة العجز المالي في الموازنة تقوم على اساس وضع تصور واضح يتم من خلاله خفض العجوزات المالية بشكل تدريجي ومبرمج. ولبلوغ هذه النتيجة، يجب تحقيق فائض أوّلي في الموازنة. فالتوازن الأولي يمثل الفرق بين الواردات والنفقات باستثناء كلفة خدمة الدين العام. ولذلك، فان تحقيق التوازن الأولي سيؤدي الى انخفاض في نسبة نمو الدين العام وهو الامر الذي يعني بالتالي خطوة اولى وهامة في مسيرة الاحتواء ومن ثم تخفيض الدين العام. وزيادة على ذلك، فان تحقيق فائض أولي يدل ضمنا على ان الحكومة ستمتلك، دون أن تلجأ الى الاقتراض، القدرة المالية على تغطية جزء متزايد من التزاماتها في دفع الفوائد على ديونها.

وانطلاقا من هذه القاعدة، فان قانوني الموازنة للعامين ١٩٩٦ و١٩٩٧ شكلا من حيث المبدأ

خطوات مهمة نحو معالجة ديناميّة الديون والعمل على عكسها نهائيا. وان كلا القانونين كان قد توقعا تحوّلا في التوازن الأولي من عجوزات الى فوائض متواضعة. الا ان أحداثا في كل من هذين العامين، وحتى في العام ١٩٩٥ أثرت في النتيجة الحقيقية وأخرت الى حد ما سبيل تحقيق ذلك الهدف.

وكما جاء في فذلكة موازنة عام ١٩٩٧، ونظرا لاهمية وضرورة المحافظة على مسار الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي، كان لزاما على الحكومة في العام ١٩٩٧ العمل على تصحيح الخلل الذي حدث في العام ١٩٩٦،بحيث كان يتوجب الحد من النفقات في العام ١٩٩٧ وذلك بابقاء نفقات موازنة ١٩٩٧ عند نفس مستوى نفقات قانون موازنة عام ١٩٩٦ تقريبا.

ومن اجل تحقيق تلك النتيجة، وفي وقت كان متوقعا ان تزيد مدفوعات خدمات الدين العام فقط بمقدار ١٠٠ مليار ل.ل.(من ٢٦٠٠ مليار الى ٢٧٠٠ مليار ل.ل) وكذلك اعباء بعض النفقات الجارية كالايجارات التي زادت بالفعل، كان من الضروري اجراء تخفيضات كبيرة على النفقات غير تلك المخصصة لدفع الرواتب والاجور والعطاءات والتقديمات للعاملين في القطاع العام وللمواطنين. ويصح هذا القول ايضا على النفقات الاستثمارية الواردة في القسم الثاني من الموازنة.

لذلك، فقد تم وضع موازنة العام ١٩٩٧ استنادا الى المبادئ التالية:

١ ـ اعتماد مخصصات الرواتب والاجور والعطاءات كما هي في موازنة عام ١٩٩٦ بعد احتساب الزيادة البالغة ٢٠٪ على الرواتب والتي اصبحت نافذة المفعول ابتداء من ١/ ١/ ١٩٩٥

٢ ـ تخفيض النفقات المتكررة الى دون المستوى الذي ورد في موازنة عام ١٩٩٦.

٣ ـ تخفيض النفقات الاستثمارية الى دون المستوى الذي ورد في موازنة ١٩٩٦

بناء على ذلك وبموجب القانون رقم ٦٢٢ تاريخ ٧/ ٣/ ١٩٩٧ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ١٩٩٧) فتحت اعتمادات قدرها ٦٤٣٣ مليار ليرة وبلغت الواردات العادية المقدرة ٤١٠٠ مليار ليرة والواردات الاستثنائية ٢٣٣٣ مليار ليرة وهو المبلغ الذي يمثل عجز الموازنة المقدر لعام ١٩٩٧ ونسبته في حدود ٣٧٪ الى مجموع الانفاق الملحوظ في الموازنة او ما يعادل حوالي ١١٪ من الناتج المحلي القائم.

ولقد شهد عام ١٩٩٧ استمرارا للسياسات والانماط الاقتصادية الكلية للاعوام السابقة. غير ان المالية العامة تأثرت سلبا بنتيجة تدني نسب النمو وتدني عائدات بعض الضرائب والرسوم بما في ذلك الرسوم الجمركية عما كان متوقعا في قانون الموازنة. وبالرغم من ذلك فان مجموع واردات

الخزينة لعام ١٩٩٧ بلغت حوالي ٣٧٥٣ ليرة لبنانية أي حوالي ٩٢٪ مما كان مقدرا لها في قانون موازنة عام ١٩٩٧ والذي يعتبر امرا هاما بحد ذاته اذٍ انه من المستحيل في اي بلد ارتقاب ايرادات الخزينة بدقة تامة. هذا من جهة الواردات اما من جهة النفقات فيمكن ملاحظة التغيرات الآتية:

١ ـ وجود مبالغ كبيرة مدورة من الاعوام الماضية قابلة للانفاق من جهة ومبالغ أخرى مودعة كأمانات في حساب الخزينة في وزارة المالية انفق منها خلال العام ١٩٩٧ حوالي ١٨٥٠ مليار ليرة لبنانية.

٢ ـ الدفعات الكبيرة على حساب خدمة الدين العام (الفوائد واستحقاقات جزء من الدين العام بالعملات الاجنبية) والناتجة اساسا عن الفوائد المرتفعة التي سادت خلال العام ١٩٩٥ بسبب الاوضاع السياسية الداخلية انذاك والعام ١٩٩٦ بسبب العدوان الاسرائيلي والانتخابات النيابية، هذا علما ان الجزء الاكبر من سندات الخزينة التي جرى اصدارها بفوائد عالية خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ لمدة تتراوح ما بين السنة والسنتين قد استحق خلال عام ١٩٩٧. يضاف الى ذلك كلفة ما اضطرت الخزينة احيانا الى استدانته من مبالغ تفوق احتياجاتها وهو الامر الذي يندرج ضمن اطار السياسة النقدية وذلك لضمان استقرار سعر صرف العملة الوطنية وهو ما تقوم به كل المصارف المركزية في العالم لضمان الاستقرار النقدي في بلادها. بنتيجة ذلك ازدادت مدفوعات خدمة الدين الفعلية بقيمة ٦٨٥ مليار ليرة عما كان متوقعا في موازنة عام ١٩٩٧.

٣ ـ اصدار قانونين جديدين بفتح اعتمادات جديدة في العام ١٩٩٧ ويتمثلان بالزيادات الممنوحة للمعلمين (١٨٠ مليار) وللصحة (٧٦ مليارا). وقد صرف القسم الاعظم منها.

في ضوء ما تقدم، فانه وحسب قيود مصرف لبنان بلغ مجموع الانفاق العام من حساب الخزينة لدى مصرف لبنان ٩١٦٢ مليار ليرة ومجموع الواردات المحصلة والمودعة في حساب الخزينة في مصرف لبنان ٣٧٥٣ مليار ليرة اي بعجز قدره ٥٤٠٩ مليار ليرة ونسبته في حدود ٥٩٪ الى مجموع الانفاق وحوالي ٢٣,٥٪ الى مجموع الناتج المحلي القائم.

لقد كان من نتيجة زيادة العجز في الموازنة ان تزيد تراكم الدين العام والذي ترافق مع الاثار السلبية الناتجة عن دينامية تطور حجم الدين العام بالمقارنة مع التباطؤ النسبي في نسب نمو الاقتصاد.

ان هذه التطورات المالية التي حصلت في العامين ١٩٩٦ و ١٩٩٧، يجب ان تشكل حافزا للالتزام بالحد من تنامي العجز وبالتالي الدين العام وللسعي الدؤوب لايجاد استقرار مريح للاقتصاد في المدى المتوسط. ولبلوغ هذه النتيجة، تقترح الحكومة لعام ١٩٩٨ موازنة متشددة ومن ناحية

أهم، واقعية وهي لذلك تستلزم تعديلا ماليا مفيدا على المدى القريب. والواقع ان قانون موازنة ١٩٩٨ يهدف وبشكل مباشر وجدي الى تصحيح المسارات التي اتخذتها عملية تنفيذ موازنتي العامين ١٩٩٦ و ١٩٩٧

٢ ـ قانون موازنة عام ١٩٩٨:

ان جانب النفقات الجارية في مشروع موازنة ١٩٩٨ يبقى في معظمه غير قابل للتخفيض نظرا لطبيعته غير المرنة، وهو في الغالب يتألف من مدفوعات الأجور والرواتب، والتحويلات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة والفوائد. الا ان ما يميز مشروع موازنة ١٩٩٨ وهو ان نفقات الخزينة من خارج الموازنة والبالغة ٦٠٠ مليار ليرة لبنانية قد ادخلت في قانون الموازنة للمرة الأولى وذلك للتاكد من ان الانفاق الفعلي المقدر يتوافق مع توقعات الموازنة.

وعلاوة على ذلك، فان قانون الموازنة يتضمن مادة تقضي بالغاء جميع المبالغ المدورة غير المعقودة والتي جرى لحظها في موزنات العام ١٩٩٥ وما قبله. وهذا البند ادى الى تخفيض طاقة الانفاق الممكنة، مما يخفض بالتالي من احتمال وجود مبالغ كبيرة مدورة الى العام ١٩٩٨ وما بعده. وكذلك، فانه ولزيادة كبح احتمال حصول تجاوزات في الانفاق، فقد اكدت الحكومة مجددا عزمها على الالتزام بمنع انفاق اضافي من خارج الموازنة وكذلك الالتزام بمبدأ اساس وهو الامتناع عن ترتيب أية اعباء مالية اضافية دون تأمين زيادات في الواردات تكون في طبيعتها ومبالغها متناسبة مع طبيعة ومبالغ الاعباء الاضافية.

تتكون كتلة النفقات في موازنة ١٩٩٨ من العناصر التالية (بمليارات الليرات اللبنانية):

اجمالي نفقات الموازنة	**٧٣٢٠**
اجور ورواتب	٢٤٨٠
مدفوعات فوائد	٣٢٠٠
نفقات اجتماعية	٥٦٣
نفقات جارية أخرى	٣٨٠
نفقات رأسمالية	٦٩٧
نفقات الخزينة من خارج الموازنة:	**٦٠٠**
مبالغ مدورة من سنوات سابقة	٤٠٠
انفاق من حساب البلديات	٢٠٠
اجمالي نفقات الخزينة المقدرة:	**٧٩٢٠**

اذا تم التسليم بالقيود المفروضة على كتلة النفقات في الموازنة، فلا بدّ اذا لأي اجراء يؤدي الى احداث خفض كبير في العجز المالي من ان ينبثق من كتلة الواردات. والواقع ان قانون الموازنة الحالي يلحظ مجموعة من الاجراءات لتعزيز الواردات، وهذا من شأنه اذا تم التقيّد به من ان يحقق خفضا كبيرا في العجز المالي في الموازنة. لذلك فان قانون موازنة ١٩٩٨ يلحظ أن يبلغ اجمالي الواردات المقدرة حوالي ٤٦٠٠ مليار ليرة لبنانية مفصّلة كما يلي:

جدول ٣ ـ ١: تصنيف الواردات في موازنة ١٩٩٨ (بمليارات الليرات اللبنانية)

الرمز	الواردات	المقدر العام
١١	ضرائب على الدخل، والأرباح ورؤوس الأموال	٤٤٠
١٢	ضرائب على الأملاك	٤١٠
١٣	رسوم داخلية على السلع والخدمات	٢٩٦
١٤	ضرائب على التجارة الدولية والمعاملات	٢,١٩٠
١٥	ضرائب أخرى	٢٣٠
إجمالي واردات الضرائب		**٣,٥٦٦**
٢٦	حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة	٥٥٤
٢٧	رسوم وعائدات إدارية ومبيعات	٤٠٦
٢٨	غرامات ومصادرات	١١
٢٩	واردات غير ضريبية أخرى	٦٣
إجمالي الواردات غير الضريبية		**١,٠٣٤**
المجموع الإجمالي للواردات المرتقبة		**٤,٦٠٠**

وعلى نحو أكثر تحديدا، فان قانون موازنة ١٩٩٨ يعتمد على التدابير التي تم اتخاذها بشأن تعزيز الواردات في شهر آب ١٩٩٧ والتي تكونت من زيادة في الرسوم على الهواتف (الخلوية)، والرسوم الجمركية على السيارات، وعلى زيادة ٢٪ على جميع المستوردات باستثناء المنتجات

البترولية، وأوراق البنكنوت، والذهب، والطائرات والسفن الكبيرة (اعتبارا من ٥ تشرين الاول ١٩٩٧) ويتضمن قانون الموازنة التدابير الاضافيةالتالية:

١. ضريبة خدمات قدرها ٥٪ على الفنادق والمطاعم.

٢. تيسير وزيادة في ضريبة الميكانيك على السيارات الخاصة

٣. زيادة الضريبة السنوية على سيارات الشحن الخاصة.

٤. زيادة الرسوم على تصاريح اقامة العمّال الجانب.

٥. زيادة الرسم على اصدار جوازات السفر.

٦. زيادة الضريبة على الاسمنت ورسوم الاستيراد من ٦٠٠٠ ليرة لبنانية عن الطن الواحد الى ١٣,٠٠٠ليرة لبنانية عن الطن الواحد.

٧. ادخال رسم لتجديد سند الملكية قدره ٥٠,٠٠٠ ليرة لبنانية عن كل سند جديد.

الى جانب هذه التدابير فان العمل جار على توسيع قاعدة المكلفين للضرائب ووضع لبنات البناء الضرورية لضريبة مبيعات عامة. وتعتمد هذه التدابير ايضا على التقدم في دعم ادارة الضرائب والاستعانة بمراقبي ضرائب اضافيين لمراقبة حسابات الضرائب، واعادة تنظيم العمل في مصلحة الواردات. وبالفعل، فقد تم تفويض وزارة المالية التعاقد مع ٣٠٠ مراقب ضرائب من ذوي الكفاءات العالية في علوم الاقتصاد وادارة الاعمال وباعادة تنظيم العمل في مصلحة الواردات واتخاذ الاجراءات التي تؤدي الى تعزيز تحقق الواردات وجبايتها الى حد كبير.

وهنا تجدر الاشارة الى ان ارتقاب ايرادات مشروع موازنة عام ١٩٩٨ اعتمد على المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي الجديد، ومن التصنيف والتنسيب الجديد للايرادات العامة واللذين طبقا ابتداء من مطلع عام ١٩٩٧. وقد عزز هذان النظامان الجديدان قدرة وزارة المالية على تقدير الواردات العامة بناء على المعلومات المتوفرة عن مصادر كل ايراد على حدة في عام ١٩٩٧ وذلك قبل الانتهاء من اعداد قطع حساب موازنة عام ١٩٩٧ والذي يبين بدقة الايرادات المحققة والمحصلة في عام ١٩٩٧ وهذه التنظيمات ستسمح ايضا بالحصول على تقديرات اكثر دقة بالنسبة للسنوات المقبلة. وفي هذا السياق تجدر الاشارة الى ان المبالغ التي جرى تحصيلها من المكلفين بضريبة الدخل خلال العام ١٩٩٧ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ١٩٩٦ سجلت ارتفاعا نسبته ٤٦٪ علما ان مجموع ضرائب الدخل المحصلة من المكلفين خلال العام ١٩٩٦ بالمقارنة مع ما جرى تحصيله من ضرائب دخل خلال العام ١٩٩٥ حقق زيادة نسبتها ٢٦٪. كما تجدر الاشارة ايضا الى ان حصة ضريبة الدخل المحصلة على الرواتب والاجور وهي التي تمثل ضرائب الدخل

المفروضة على الشريحة من المواطنين الذين يتألف معظمهم من ذوي المداخيل المتوسطة والمنخفضة وذلك من اصل مجموع المبالغ المحصلة من ضرائب الدخل خلال فترة الاحد عشر شهراً الاولى من عام ١٩٩٧ لا تتعدى ما نسبته ١٠٪ من مجموع المبالغ المحصلة من جميع المكلفين بضريبة الدخل. ان هذه النسبة تعني ان ضرائب الارباح التي تدفعها الشركات والمؤسسات المختلفة تمثل حوالي ٩٠٪ من مجموع ضريبة الدخل المحصلة. ان هذه النسبة تبين جوانب العدالة التي ادخلت عليها ابتداء من العام ١٩٩٤ والمرشحة لان تظهر السنوات القادمة مزيدا من الايجابيات الناتجة عن هذا النظام الضريبي الجديد انٍ كان على صعيد عدالته بالنسبة لشرائح المواطنين المختلفة حسب مستويات مداخيلهما السنوية او بالنسبة لمجموع المبالغ المحصلة من الشركات والمؤسسات على حساب ضريبة الارباح او على صعيد اثارها الايجابية على صعيد الاستثمار وخلق فرص العمل الجديدة وتعزيز نسب النمو الحقيقية للاقتصاد اللبناني.

وتبين الاحصاءات تطور نسبة ضريبة الدخل الى مجموع واردات الخزينة خلال الاعوام ما قبل الحرب اللبنانية والتي كانت تطبق فيها معدلات ضريبة دخل مرتفعة وكانت الادارة اللبنانية في أوجها وكان الاقتصاد اللبناني في عصره الذهبي وكيف تطورت خلال السنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧ مع تطبيق النظام الضريبي الجديد.

جدول رقم ٣ ـ ٢ نسبة ضريبة الدخل الى مجموع إيرادات الخزينة

السنة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
النسبة	٧٪	٦٪	٦٪	٧٪	٦٪	٧٪	١٠٪

ان هذه النسب تبين التحسن الكبير الجاري وتوضح مدى التحسن الذي سوف يحققه هذا النظام الضريبي خلال السنوات القادمة مع التحسن المرتقب في اعمال التحقق والجباية.

من ناحية اخرى فانه من المهم التأكيد ان تحقيق مجموع الايرادات المرتقبة لعام ١٩٩٨ يرتكز بشكل اساسي على متابعة البرامج العامة المكلفة بجباية الضرائب واعادة النظر بآليات التصريح الضريبي وسير المعاملات في مصلحة الواردات واصدار البطاقة الضريبية. اضافة الى ذلك، زيادة عدد مراقبي الضرائب من خلال السماح لوزارة المالية بالتعاقد مع ٣٠٠ مراقب ضرائب من ذوي الكفاءات العالية كما ذكر اعلاه.

ومن المشاريع المهمة ايضا تعزيز وتفعيل ادارة الجمارك من خلال تطبيق برنامج نجم (النظام الجمركي الممكنن) وهو نظام ممكنن ومتكامل لجميع المعلومات الضرورية لمعالجة بيانات

الاستيراد والتصدير. وقد تم اعتماد هذا النظام في مرفأ بيروت خلال ١٩٩٧ وسيعمم على مطار بيروت وعدد آخر من المرافئ المهمة في عام ١٩٩٨ وهو الامر الذي يسمح بتعزيز كفاءة وسرعة تأدية الخدمات الجمركية للمواطنين عن كونه يساهم اسهاما فعالا في ضبط واردات الخزينة من الجمارك.

كما تابعت مديرية السجل العقاري والمساحة في تنفيذ برنامجها لاصلاح النظام القديم من خلال استبدال اساليب العمل القديمة بانشاء بنية تحتية الكترونية للمعلومات والتكنولوجية لدعم الادارة وتجديد الصحائف ومكننة السجلات العقارية وخرائط المساحة فضلا عن تحقيقها لضبط افعل لواردات الخزينة من الرسوم العقارية.

وهنا تجدر الاشارة الى ان فلسفة التدابير الضريبية الجديدة ارتكزت على انتاجية هذه التدابير والقدرة الادارية على تنفيذها وانسجامها مع النظام الضريبي اللبناني. وعلى المدى القصير فان تفعيل الضرائب على السلع ذات القاعدة العريضة هي اكثر التدابير فعالية ووعدا بالنجاح عامة وخاصة في اقتصاد كالاقتصاد اللبناني الذي يعتمد بشكل كبير واساسي على التحويلات من الخارج. تجدر الاشارة في هذا الصدد انه من المعروف ان الجزء الاكبر من الثروات اللبنانية هي بالاجمال ناتجة عن اعمال قام ويقوم بها اللبنانيون خارج لبنان ولا يمكن ان تطالها ضريبة الدخل، ويمكن ان تستفيد الخزينة من ثروات هؤلاء اللبنانيين، ليس فقط من خلال مشاركتهم في عملية النهوض الاقتصاي وما يستثمرونه من اموال في مشاريع انتاجية، ولكن ايضا عن طريق الضرائب غير المباشرة في صيغتها المتحولة تدريجيا بما يتوافق مع العدالة الاجتماعية.

وفي المدى الطويل،فان الصفة المميزة الحاسمة للنظام الضريبي هي قدرته على انتاج زيادات في الواردات، تنسجم على الاقل مع النموّ في الدخل الاسميّ، دون اللجوء تكرارا الى تعديل معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة. وهذا أمر اساسيّ لتمويل انفاق الحكومة دون اللجوء الى تمويل يؤدي الى التضخم.

ان قانون موازنة ١٩٩٨ يلحظ ان يبلغ اجمالي الواردات المتوقعة حوالي ٤٦٠٠ مليار ليرة لبنانية وهو رقم يكاد يمثل زيادة قدرها ١٢٪ على مجموع واردات قانون موازنة ١٩٩٧ او حوالي ٢٣٪ اذ انطلقنا من الواردات الحقيقة للعام ١٩٩٧ . وفي الواقع، فان مشروع موازنة ١٩٩٨ يخفض نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ١٠ نقاط مئوية وهذا تعديل مهم وذو مدلول في المراحل الأولى، خصوصا عندما يقارن مع بلدان أخرى. وبالفعل هناك أمثلة قليلة جدا على البلدان التي كانت قادرة على ان تتولى بنجاح تعديلا بهذا الحجم لسنة واحدة عن طريق العجز الاولي الى فائض اولي في الموازنة.

وخلاصة القول ان اهم ناحية في مشروع موازنة هذا العام هو الاجماع الواسع لدى جميع

المسؤولين والمواطنين في الدولة اللبنانية على جعل الموازنة واقعية وفي نفس الوقت تحقيق عجز لا تزيد نسبته الى مجموع الانفاق عن ٤٢٪. والواقع ان هذا التطوّر المهم سوف يؤدي الى التنفيذ الناجح للموازنة ويوصل بالتالي الى تحقيق استقرار مريح للاقتصاد اللبناني في المدى المتوسط.

الفصل الرابع
تحليل هيكلية الموازنة

جدول رقم ٤ ـ ١: قانون موازنة ١٩٩٨ مقارنة مع قانون موازنة ١٩٩٧ (بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٧	١٩٩٨	قانون موازنة ١٩٩٨ مع إنفاق الخزينة المقدر من خارج الموازنة
مجموع النفقات (أ + ب)	**٦,٤٣٣**	**٧,٣٢٠**	**٧,٩٢٠**
أ ـ مجموع النفقات الجارية	٥,٨٢٤	٦,٧٦٦	ـ
ـ النفقات المالية	٢,٧٠٠	٣,٢٠٠	ـ
ب ـ مجموع الأصول الثابتة (المادية أو المالية)	٦٠٨	٥٥٤	ـ
مجموع الإيرادات	**٤,١٠٠**	**٤,٦٠٠**	**٤,٦٠٠**
العجز	**٢,٣٣٣**	**٢,٧٢٠**	**٣,٣٢٠**
نسبة العجز من النفقات	**٣٦,٢٦٪**	**٣٧,٠٠٪**	**٤٢,٠٠٪**
الفائض الأوّلي	**٣٦٧**	**٤٨٠**	

ان الجديد في قانون موازنة ١٩٩٨ بالمقارنة مع الموازنات السابقة هو ان انفاق الخزينة المقدر من خارج الموازنة بقيمة ٦٠٠ مليار ليرة لبنانية قد جرى ادخاله ولاول مرة في صلب مشروع الموازنة لكي تظهر الحكومة كامل النفقات المقدر حصولها خلال العام ١٩٩٨. وهي على الشكل التالي:

جدول رقم ٤ ـ ٢: إنفاق الخزينة المُقدّر من خارج الموازنة (١٩٩٨)
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	إنفاق الخزينة المقدر من خارج الموازنة
النفقات المدورة	٤٠٠
إنفاق من حساب البلديات	٢٠٠
مجموع المبالغ المقدّر إنفاقها من خارج الموازنة	٦٠٠

بذلك يصبح مجموع الانفاق المقدر من حساب الموازنة والخزينة لسنة ١٩٩٨ حوالي ٧٩٢٠ مليار ليرة لبنانية وان الحكومة ملتزمة تحقيق نسبة عجز الى مجموع الانفاق المقدر لا تتجاوز ٤٢٠٠٪

١ ـ الايرادات

قدرت الايرادات المرتقب تحقيقها في العام ١٩٩٨ في قانون الموازنة بما يقارب ٤,٦٠٠ مليار ليرة لبنانية أي بزيادة حوالي ٥٠٠ مليار ليرة على مجموع الايرادات الملحوظة في قانون موازنة ١٩٩٧ وهذه الزيادة مبنية على اساس التعديلات المقترحة في قانون الموازنة في الجدول رقم ٩ المتعلق بتعديل بعض الضرائب والرسوم غير المباشرة والتي ذكرت في الفصل الثالث من هذه الفذلكة. ومن خلال التنسيب الجديد للايرادات وللمقبوضات الاخرى الذي جرى اعتماده في موازنة ١٩٩٧ يمكننا تقسيم الايرادات الى ثلاثة فئات: الضريبة، وغير الضريبة، وحاصلات تسديد السلفات، وعلى هذا الاساس تتوزع الايرادات المرتقبة على الشكل التالي:

جدول رقم ٤ ـ ٣: الإيرادات (بملايين الليرات اللبنانية)

	قانون موازنة ١٩٩٧	قانون موازنة ١٩٩٨
مجموع الإيرادات الضريبية	٣,١٥٢,٠٠٠	٣,٥٦٦,٠٠٠
مجموع الايرادات غير الضريبية	٧٠٨,٠٠٠	١,٠٣٤,٠٠٠
مجموع حاصلات تسديد السلفات	٢٤٠,٠٠٠	٠٠٠
المجموع	٤,١٠٠,٠٠٠	٤,٦٠٠,٠٠٠

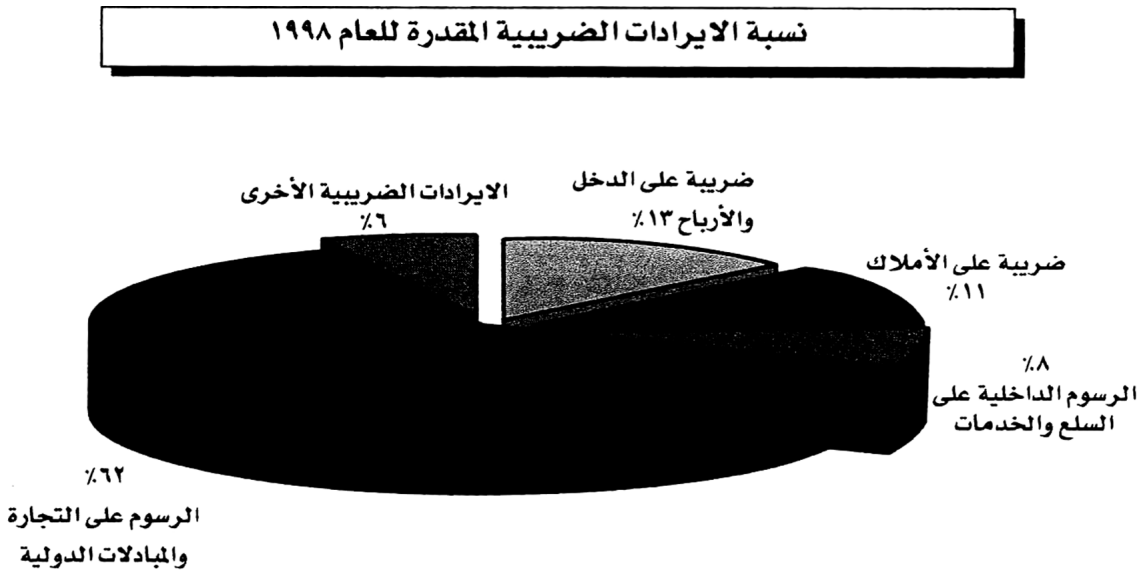
أ ـ الايرادات الضريبية

تقسم الايرادات الضريبية الى ما يلي:

جدول رقم ٤ ـ ٤: الإيرادات الضريبية

	قانون موازنة ١٩٩٧	قانون موازنة ١٩٩٨
ضريبة على الدخل والأرباح	٣٧٥,٠٠٠	٤٤٠,٠٠٠
ضريبة على الأملاك	٤٠٥,٠٠٠	٤١٠,٠٠٠
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	٢٩٢,٠٠٠	٢٩٦,٠٠٠
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	١,٨٠٠,٠٠٠	٢,٠١٩,٠٠٠
الإيرادات الضريبية الأخرى	٢٨٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠
المجموع	**٣,١٥٢,٠٠٠**	**٣,٥٦٦,٠٠٠**

الرسم البياني رقم ٤ ـ ١



ب ـ الايرادات غير الضريبية

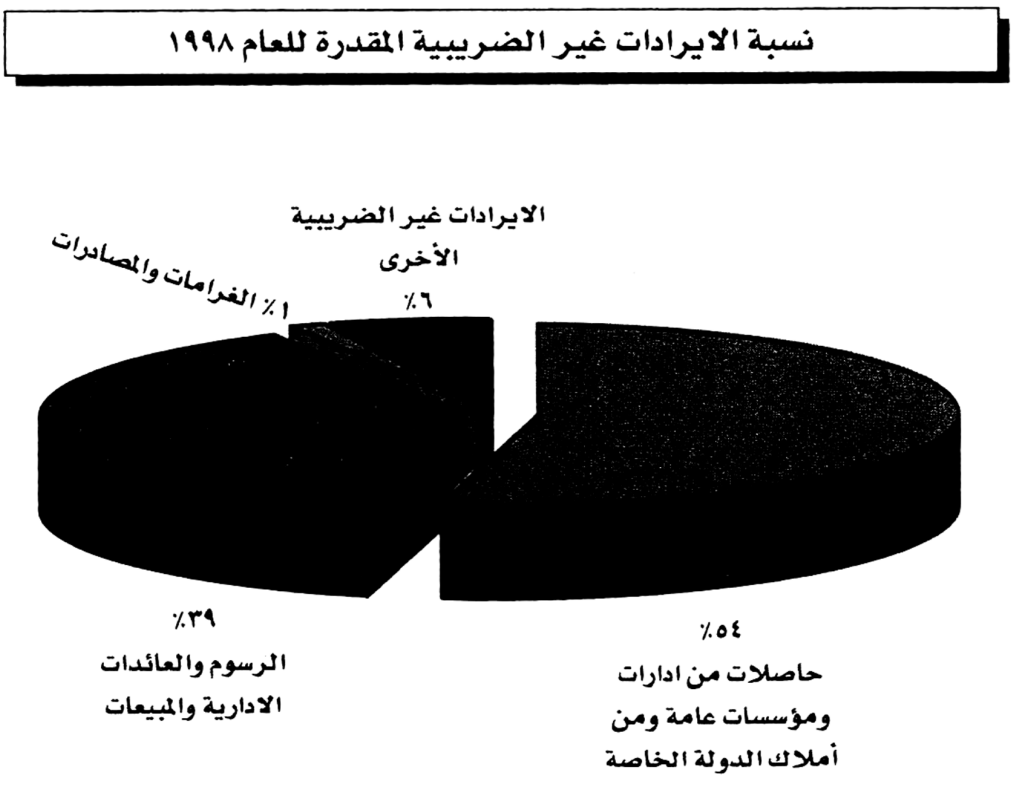
تقسم الايرادات غير الضريبية الى ما يلي:

جدول رقم ٤ ـ ٥: الإيرادات غير الضريبية (بملايين الليرات اللبنانية)

	قانون موازنة ١٩٩٧	قانون موازنة ١٩٩٨
حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة الخاصة	١٥٣,٥٠٠	٥٥٤,٠٠٠
الرسوم والعائدات والايرادات الأخرى	٢٤٩,٥٠٠	٤٠٦,٠٠٠
الغرامات والمصادرات	٢٠,٠٠٠	١١,٠٠٠
الإيرادات الضريبية الأخرى	٢٨٥,٠٠٠	٦٣,٠٠٠
المجموع	٧٠٨,٠٠٠	١,٠٣٤,٠٠٠

تجدر الاشارة الى ان ان الغرامات والمصادرات والايرادات الضريبية الاخرى المرتقبة خلال عام ١٩٩٨ قد تم تخفيضها بالمقارنة مع ما هو ملحوظ في قانون موازنة ١٩٩٧ لان التحصيل المحقق حتى نهاية عام ١٩٩٨ لم يصل الى ٢٠ مليار ليرة لبنانية للاولى و٢٨٥ مليار ليرة لبنانية.

الرسم البياني رقم ٤ ـ ٢



تجدر الاشارة الى ان الفائض في موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية تشكل الجزء الاكبر من الايرادات في بند حاصلات من ادارات ومؤسسات عامة ومن املاك الدولة الخاصة.

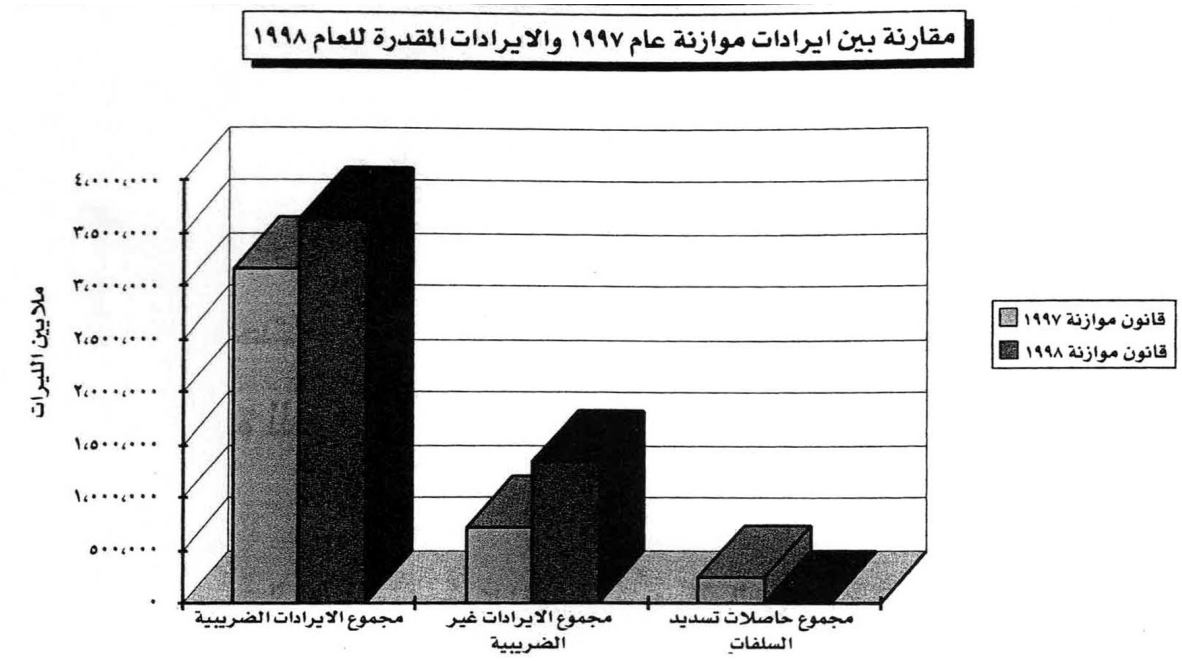
ج ـ حاصلات تسديد السلفات

لم يلحظ في قانون موازنة عام ١٩٩٨ اي ايرادات من حاصلات بيع الاصول الثابتة وتسديد السلفات خلافا لموازنة عام ١٩٩٧ وذلك يعود في معظمه لان وزارة المواصلات السلكية واللاسلكية قد سددت جميع سلفات الخزينة واصبحت تغذي الخزينة من فائض موازنتها.

جدول رقم ٤ ـ ٦: الأصول الثابتة وتسديد السلفات

	قانون موازنة ١٩٩٧	قانون موازنة ١٩٩٨
حاصلات بيع الأصول الثابتة المادية	١٥,٠٠٠	٠٠٠
حاصلات بيع الأصول الثابتة المادية وتسديد السلفات	٢٢٥,٠٠٠	٠٠٠
المجموع	٢٤٠,٠٠٠	٠٠٠

الرسم البياني رقم ٤ ـ ٣



٢ ـ النفقات

أ ـ التصنيف الاداري

قامت الحكومة فيما خص العام ١٩٩٨ ايضا بجهد كبير نحو كبير ترشيد واحتواء في قانون موازنة ١٩٩٨، ويتبين هذا الجهد عند تحليل النفقات التي نجحت الحكومة في تخفيضها محققة بذلك تناغما وتلاؤما مع الاهداف المحددة للموازنة.

وبما انه من المتوقع زيادة نفقات خدمة الدين العام بواقع ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية خلال العام ١٩٩٨، عما هو ملحوظ في قانون موازنة ١٩٩٧ فان تحقيق ترشيد افضل واحتواء اكثر للنفقات يتطلب تخفيض كل ما هو خارج عن اطار الانفاق على الرواتب والاجور الى حده الادنى. الا انه تجدر الاشارة الى ان ارقام الموازنات السابقة والحالية تظهر مدى تاثير الاحداث السابقة على وضع المالية العامة وهيكليتها. فان النفقات والالتزمات الثابتة تشكل العبء الاكبر على الموازنة ممّا يحدّ من قدرة الحكومة على التعامل بمرونة مع المستجدات الاقتصادية الخارجية. وأهم هذه الالتزمات الثابتة هي الاجور والرواتب، والتقديمات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة، وخدمة الدين العام.

انطلاقا من هذا الواقع يمكن النظر الى كيفية توزع نفقات الجزء الاول والجزء الثاني من قانون موازنة ١٩٩٨ بالمقارنة مع نفقات الجزئين الاول والثاني من قانون موازنة ١٩٩٧ كماهو مبين فيما يلي ايلي:

جدول رقم ٤ ـ ٧: أرقام الجزئين الأول والثاني
لقانون موازنة ١٩٩٧ وقانون موازنة ١٩٩٨ (بآلاف الليرات اللبنانية)

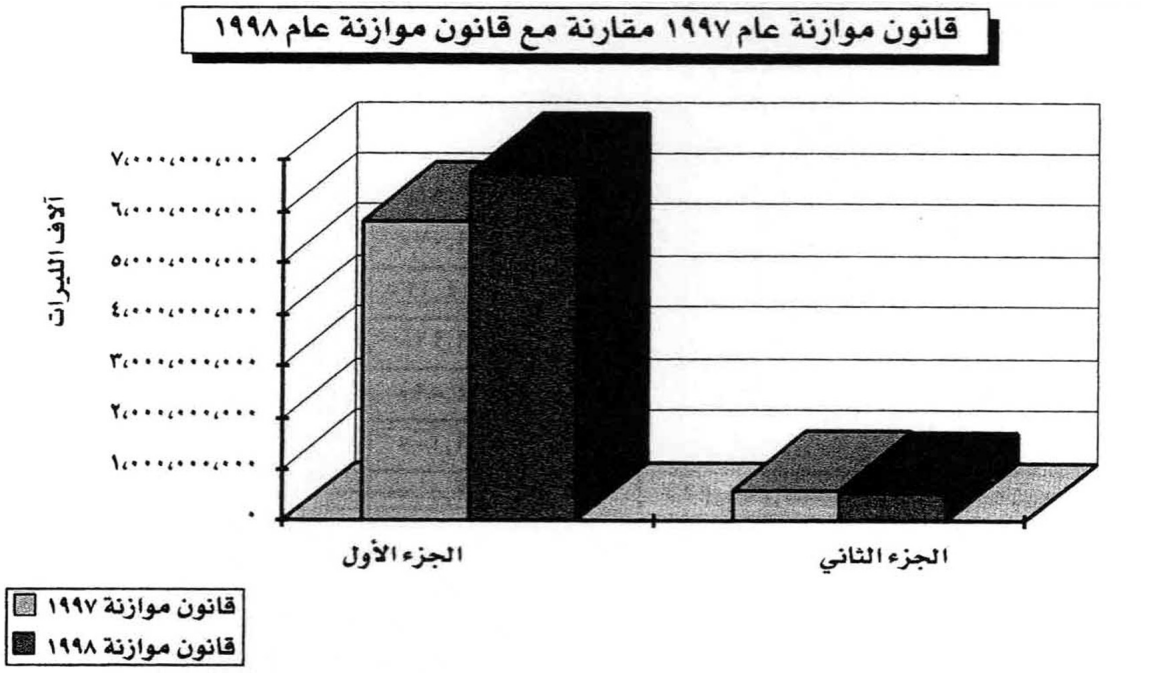
السنة	الجزء الأول	الجزء الثاني	المجموع
قانون موازنة ١٩٩٧	٥,٨٢٤,٩٠٧,٨٥٧	٦٠٨,٠٩٢,١٤٣	٦,٤٣٣,٠٠٠,٠٠٠
قانون موازنة ١٩٩٨	٦,٧٦٦,٢٥٧,٧٣٩	٥٥٣,٧٤٢,٢٦١	٧,٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠
نسبة الزيادة	١٦,١٦ ٪	٨,٩٤ ـ ٪	١٣,٧٩ ٪

*** تجدر الاشارة الى ان الانفاق الاستثماري البالغ ٧٠٨ مليار ليرة يتضمن ما هو ملحوظ في الجزء الاول من قانون موازنة ١٩٩٨ ويتمثل في حصة التميل الداخلي من كلفة المشاريع الاستثمارية الممولة من قروض خارجية والبالغة ١٤٣ مليار ليرة لبنانية.**

وبذلك يصبح مجموع الانفاق الاستثماري من النفقات المقدرة لعام ١٩٩٨ كما يلي:

مجموع الجزء الثاني	٥٥٤
+	
مجموع التحويلات الاستثمارية	١٤٣
	٦٩٧ مليار ليرة لبنانية

الرسم البياني رقم ٤ ـ ٤



جدول رقم ٤ ـ ٨: حصة الأبواب من قانون موازنة ١٩٩٨
(بآلاف الليرات اللبنانية)

الوزارة	النفقات المقدرة عام ١٩٩٧	النفقات المقدرة عام ١٩٩٨	النفقات المقدرة عام ١٩٩٨	مجموع أرقام
	بيان الأبواب	الجزء الأول	الجزء الثاني	موازنة عام ١٩٩٨
رئاسة الجمهورية	٢,٧٣٢,٠٠٠	٢,١٠٣,٧٠٠	٣٧٥,٠٠٠	٢,٤٧٨,٧٠٠
مجلس النواب	٣٩,١٦٦,٠٠٠	٣١,٨٣٢,٠٠٠	٣,١٢٦,٦٠٠	٣٤,٩٥٨,٦٠٠
رئاسة مجلس الوزراء	٤٠٨,٧٥٧,٥٣٢	٣٥٥,٨١١,٥٨٦	١١٦,٨٦٤,٨٣٦	٤٧٢,٦٧٦,٤٢٢
وزارة العدل	٣١,٣١٧,٠٧٩	٢٨,٧٩٦,٤٥٩	٥,١٣٠,٦١٨	٣٣,٩٢٧,٠٧٧
وزارة الخارجية	٧٩,٤٢٦,٩٥٤	٧٥,٧٩١,٢٥٠	١٠,٤٣٤,٠٠٠	٨٦,٢٢٥,٢٥٠
وزارة الداخلية	٣٤٩,٢٠٥,٩٤٢	٣٢٤,٣٥٩,٩٢٨	١٤,١٦٥,٤٣٠	٣٣٨,٥٢٥,٣٥٨
وزارة المالية	٤٣,٩٧٢,١١٩	٣٩,٢٨٨,٦٩٩	١,٩٣٦,٦٩٩	١,٩٣٦,٦٩٩
وزارة الدفاع الوطني	٧٣٨,١٣١,٩٤٠	٧١٢,٤٢٢,٧٣١	٣٧,٥٤٧,٧٧٥	٧٤٩,٩٧٠,٥٠٦
وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة	٣٨٧,٨٨٣,٥٠٠	٤٤٦,٠٨٤,٥٥٠	٩,٥١٥,٤٠٠	٤٥٥,٥٩٩,٩٥٠
وزارة الصحة العامة	١٥٩,٦٤٦,٠٢٩	٢٥٢,٩٤٣,٥٨٧	٨,٣٣٦,٢١٥	٢٦١,٢٧٩,٨٠٢
وزارة العمل	٣,٧٩٥,٤١٣	٤,٣٣٠,٦٥٢	٥٥,٣٧٠	٤,٣٨٦,٠٢٢
وزارة الاعلام	٢٢,١٩٦,٦٠٧	٢٣,٣٥٠,٥٤٠	٥٣٣,٥٠٠	٢٣,٨٨٤,٠٤٠
وزارة الأشغال العامة	١٤٥,٦٥٨,٩٥٢	١٥,١٣١,٧١٢	١٠٩,٦١٠,٧٣٠	١٢٤,٧٤٢,٤٤٢
وزارة الزراعة	٤٧,٤٤٩,٦٦٣	٣٥,٤٦٦,٣٠٧	١,٨٣٤,٣٩٨	٣٧,٣٠٠,٧٠٥

الوزارة	النفقات المقدرة عام ١٩٩٧	النفقات المقدرة عام ١٩٩٨	النفقات المقدرة عام ١٩٩٨	مجموع أرقام
	بيان الأبواب	الجزء الأول	الجزء الثاني	موازنة عام ١٩٩٨
وزارة الاقتصاد والتجارة	٤,٦٤٨,٥٠١	٣,٩٧٧,٢٩٢	٦,٠٣٤,٩١٣	١٠,٠١٢,٢٠٥
وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	١٥,٨٥٨,٢٧٤	١١,٣٠٦,١٢٣	١,٥٦٦,٦٠٠	١٢,٨٧٢,٧٢٣
المجلس الدستوري	١,٢٠٨,١٠٠	١,٥٨٦,١٦٨	٥,٦٠٠	١,٥٩١,٧٦٨
وزارة الموارد المائية والكهربائية	١٤٣,٣٥٨,٢٩٠	٦,٤٩٧,٥٣٣	٨٢,٠١٧,٤٠٠	٨٨,٥١٤,٩٣٣
وزارة السياحة	١٣,٠٨٤,٢١٠	٦,٨٠٦,٦٠٧	٣,٥٦٣,٠٠٠	١٠,٣٦٩,٦٠٧
وزارة الصناعة والنفط	٦٩١,٤٩٨	٤٦٦,٠٧٥	٣٦,٧٥٠	٥٠٢,٨٢٥
وزارة الإسكان والتعاونيات	٣,٧٤٠,٥٠٠	٥٣,١٣٨,٤٦٦	٤١٧,٧٢٥	٥٣,٥٥٦,١٩١
وزارة شؤون المهجرين	٧,٢٧٧,٩٠٠	٨,٥٦٨,٠٧٠	٢٨٤,٣٧٥	٨,٨٥٢,٤٤٥
وزارة الشؤون البلدية والقروية	٥٤٩,٨٠٤	٧١٤,٦٣٥	٢٦٢,٠٠٠	٩٧٦,٦٣٥
وزارة التعليم المهني والتقني	٣٩,٩٠٣,٧٠٠	٢٦,٩٤٩,٩٢٠	٥,٧٢١,٠٠٠	٣٢,٦٧٠,٩٢٠
وزارة الشؤون الاجتماعية	٩٤,٥١٣,٠٧٥	٩٤,١٣٤,٥٢٠	٢٤٧,٨٠٠	٩٤,٣٨٢,٣٢٠
وزارة المغتربين	٦,٧٤٣,٧٧٦	٥,٥٨٩,٢٠٠	١٤٩,٠٠٠	٥,٧٣٨,٢٠٠
وزارة النقل	٩٠,٦٣٣,٣٠٠	٢٦,٠٧٩,٥٠٥	٧٥,٣٦٨,٤٢٣	١٠١,٤٤٧,٩٧٨
وزارة الثقافة والتعليم المالي	١٥٣,٨٤٧,٩١٧	١٣٩,٦٢١,٨٦٢	٥٥,٧٣٥,٨٧٥	١٩٥,٣٥٧,٧٣٧
وزارة البيئة	٥,٥٤٠,٠٨٩	٢,٤٨٩,٧٠٩	٢,٧٣٩,٢٣٠	٥,٢٢٨,٩٣٩
وزارة الصناعة	١,٣٨٦,٠٠٠	٢,٣٧٠,٥٠٠	١٢٦,٠٠٠	٢,٤٩٦,٥٠٠

الوزارة	النفقات المقدرة عام ١٩٩٧	النفقات المقدرة عام ١٩٩٨	النفقات المقدرة عام ١٩٩٨	مجموع أرقام
	بيان الأبواب	الجزء الأول	الجزء الثاني	موازنة عام ١٩٩٨
الديون المتوجبة الأداء	٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	٣,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي الموازنة	٦٩٠,٦٧٥,٣٣٦	٨٢٨,٢٤٧,٨٥٢	-	٨٢٨,٢٤٧,٨٥٢
المجاميع بالليرة اللبنانية	**٦,٤٣٣,٠٠٠,٠٠٠**	**٦,٧٦٦,٢٥٧,٧٣٨**	**٥٥٣,٧٤٢,٢٦٢**	٧,٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠

* تجدر الاشارة الى أن الانفاق الاستثماري البالغ ٦٩٧ مليار ليرة لبنانية يتضمن التحويلات الاستثمارية في الجزء الأول من قانون موازنة ١٩٩٨ البالغة ١٤٣ مليار ليرة لبنانية وتمثل حصة التمويل الداخلي من كلفة المشاريع الاستثمارية المموّلة من قروض خارجية.

جدول رقم ٤ ـ ٩:
جدول تحليلي لقانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ ولقانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٨
(مليار ليرة لبنانية)

	قانون موازنة ١٩٩٧	قانون موازنة ١٩٩٨
الإنفاق الجاري	**٥٦٨٩**	**٦٥٤٣**
مجموع الرواتب والتعويضات والضمان الاجتماعي	٢٢٦١	٢٤٨٠
خدمة الدين	٢٧٠٠	٣٢٠٠
صندوق المهجرين	٦٤	ـ
مجلس الجنوب	٦٤	٦٤
مؤسسات الرعاية الاجتماعية	٩٨	٩١
المركز التربوي	١٦	٢٥
نفقات إدارية (مواد وخدمات استهلاكية)	**٢٤٧**	**٢٣٠**
نفقات الاستشفاء	٩٦	٢٢٥
دعم الفائدة على القروض المالية ومكتب الحبوب والشمندر السكري (ولا يشمل دعم التبغ)	٣٩	٣٩
دعم الكهرباء	ـ	١٠٠
المؤسسة العامة للاسكان	ـ	٥٠
نفقات جارية أخرى	١٠٤	٣٩
الانفاق الاستثماري	٦٥٨	٦٩٧
إنشاءات قيد التنفيذ	**٤٣٢**	**٣٩٤**
تجهيزات	٧٩	٦٤
صيانة	٦٩	٦٢

	قانون موازنة ١٩٩٧	قانون موازنة ١٩٩٨
تحويلات استثمارية وتمثل حصة التمويل الداخلي من كلفة المشاريع الاستثمارية الممولة من قروض خارجية	٥٠	١٤٣
نفقات استثمارية أخرى	٢٨	٣٤
احتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة	٨٦	٨٠
الإنفاق من الموازنة	٦٤٣٣	٧٣٢٠
مجموع المبالغ المقدر صرفها للمبالغ المدورة من سنوات سابقة	-	٤٠٠
مجموع المبالغ المقدر صرفها للبلديات	-	٢٠٠
مجموع الانفاق الاجمالي المقدر	٦٤٣٣	٧٩٢٠

* تجدر الإشارة الى أن الإنفاق البالغ ٦٩٧ مليار ليرة لبنانية يتضمن التحويلات الاستثمارية في الجزء الأول من قانون موازنة ١٩٩٨ البالغة ١٤٣ مليار ليرة لبنانية وتمثل حصة التمويل الداخلي من كلفة المشاريع الاستثمارية الممولة من قروض خارجية.

الموازنات الملحقة

بلغ مجموع ارقام الموازنات الملحقة بالمقارنة مع ارقام موازنة ١٩٩٧ ما يلي:

جدول رقم ٤ ـ ١٠: الموازنات الملحقة لقانون موازنة ١٩٩٧ وقانون موازنة ١٩٩٨ (بملايين الليرات اللبنانية)

	قانون موازنة ١٩٩٧	قانون موازنة ١٩٩٨
موازنة المواصلات السلكية واللاسلكية	٤٧٥,٠٠٠	٦٦,٠٠٠
موازنة اليانصيب الوطني	٦٢,١٦٠	١٧٧,٠٠٠
موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري	٩٦,٠١٨	٥٢٧,٠٠٠
المجموع	**٦٣٣,١٧٨**	٧٧٠,٠٠٠

الابواب الرئيسية لموازنة ١٩٩٨

يمكن تفصيل الابواب الرئيسية لموازنة ١٩٩٨ على الشكل التالي:

١ ـ باب خدمة الدين العام من قانون موازنة ١٩٩٨:

بلغت أرقام خدمة الدين ٣,٢٠٠ مليار ليرة لبنانية أي ما نسبته حوالي ٤٤٪ من اجمالي الموازنة. وهي تتألف من قسمين:

* الفوائد على سندات الخزينة أي خدمة الدين العام الداخلي، وتبلغ ٢٩٠٠ مليار ليرة لبنانية.
* الفوائد على القروض الخارجية وتسديد ألاقساط المستحقة عليها وتبلغ ٣٠٠ مليار ليرة لبنانية.

يجب التأكيد هنا بأن تقديرات خدمة الدين مبنية على افتراض استقرار اسعار الفائدة وميلها الى الانخفاض تدريجيا خلال العام ١٩٩٨.

٢ ـ باب احتياطي الموازنة:

بلغت ارقام احتياطي الموازنة حوالي ٨٢٨ مليار ليرة لبنانية وهي موزعة على الشكل التالي:

* اعتمادات بقيمة ٧ مليار ليرة لبنانية لنفقات احتياطية لاستكمال تعبئة ملاكات الوظائف
* اعتمادات بقيمة ٥٢٠ مليار ليرة لبنانية لنفقات معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة
* اعتمادات بقي ٥,٦ مليار ليرة لبنانية لنفقات الاحكام القضائية والمصالحات
* اعتمادات بقيمة ١٥,٣ مليار ليرة لبنانية لتسديد نفقات المؤسسة الوطنية لضمان الودائع
* اعتمادات بقيمة ٦٠ مليار ليرة لبنانية لمساهمات الدولة في صندوق الضمان الاجتماعي

من المهم الاشارة هنا أيضا الى ان قانون موازنة ١٩٩٨ لا يتضمن في باب الاحتياطي اي اعتمادات لتغطية مشروع قانون سلسلة الرواتب الجديدة ولا زيادة لتعديل غلاء المعيشة، مما يستوجب في حال اقرار هذه الزيادات تأمين مصادر جديدة لتغطيتها تكون مساوية لها وملائمة في طبيعتها لهذا الانفاق الاضافي.

٣ ـ باب رئاسة مجلس الوزراء

ان النفقات الرئيسية في موازنة رئاسة مجلس الوزراء يمكن تفصيلها على الشكل التالي:

* مساهمة للصندوق المركزي للمهجرين ٤ مليار ل.ل.
* مساهمة لمجلس الانماء والاعمار قيمتها ٨,١٤٩ مليار ل.ل

* مساهمة لمجلس الجنوب ٦٤ مليار ل.ل.
* مساهمة لمؤسسة التعاونيات الاستهلاكية قيمتها ٠,٦٥ مليار ل.ل
* مساهمة لمؤسسة تشجيع الاستثمار قيمتها ٥,١ مليار ل.ل
* مساهمة للمجلس الوطني للبحوث العلمية قيمتها ٥,٤ مليار ل.ل.
* نفقات وزارة الاصلاح الاداري قيمتها ٨٥,١ مليار ل.ل.

تجدر الاشارة الى ان المساهمة الملحوظة لمجلس ألانماء والأعمار التي تبلغ ٨,١٤٩ مليار ليرة لبنانية (منها ٨,٦ مليار ليرة لبنانية موازنة ادارية) تمثل حصة الدولة اللبنانية من تنفيذ المشاريع الممولة من القروض الخارجية في عام ١٩٩٨ وبذلك تستطيع الحكومة المضي في تنفيذ هذه المشاريع في عام ١٩٩٨ باستعمال تمويل خارجي ميسر بحسب الجدول التالي:

جدول رقم ٤ ـ ١١: حصة الدولة اللبنانية
من تنفيذ المشاريع الممولة من الخارج
خلال العام ١٩٩٨ (دولار أميركي)

	التمويل الخارجي	المساهمة من الموازنة
البُنية التحتية	**٤٩,٤٣٢,٨٨٩**	**٥,٤٩٧,١٤٠**
الكهرباء	٤,٨٣٠,٠٠٠	٠٠
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	٩,٩٥٤,٠٠٠	٠٠
الطرقات والأوتوسترادات	٣٤,٦٤٨,٨٨٩	٥,٤٩٧,١٤٠
البُنية الاجتماعية	**١١٦,٦٧١,١٨٩**	**٢٧,٣٠٦,٢٠٠**
الشباب والرياضة	٤,٧٦١,٥٠٠	٣,١٠٦,٠٠٠
التعليم المهني والتقني	١٦,٧٤٧,٠٠٠	٨,٢٧٢,٤٥٠
الثقافة والتعليم العالي	٣٢,٠٨٣,٩٠٦	٠٠
الصحة العامة	٦٢,٢٧٨,٧٨٣	١٥,٤٢٧,٧٥٠
الإسكان	٨٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠

	التمويل الخارجي	المساهمة من الموازنة
الخدمات العامة	**٩٤,٨٨٠,٠٠٢**	**٥٦,١٢٨,٥٠٠**
المياه	٦٥,٧٩٣,٤٨٣	٢٥,٣٧٣,٥٠٠
المياه المبتذلة	١٤,٦٦١,٥١٩	٢٧,٢٠٥,٠٠٠
النفايات الصلبة	١٤,٤٢٥,٠٠٠	٣,٥٥٠,٠٠٠
القطاعات الإنتاجية	**٥٢,٨٥٢,٨٧١**	**٣,٨٣٤,٨٧٠**
الزراعة	١٠,٠٧٦,٠٦٣	٣,٤٧٦,٢٢٥
الريّ	١١,٠٠١,٥٠٠	٢٨٣,٦٤٥
خدمات القطاع الخاص	٥٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
المطار	٣١,٧٢٥,٣٠٨	٠٠
الإدارة العامة	**٢٣,٦٨٩,٨٥٨**	**٢,٩٦٨,٣٦٣**
المباني الحكومية	٢٣,٦٨٩,٨٥٨	٧٨١,٦١٥
إدارة وتخطيط	٠٠	٢,١٨٦,٧٤٨
المجموع العام	**٣٣٧,٥٢٦,٨٠٩**	**٩٥,٧٣٥,٠٧٣**

* مساهمة الموازنة في مشروع المطار جرى لحظها ضمن موازنة وزارة النقل.

٤ ـ أبواب الوزارات الرئيسية

لا بد من التذكير انه لا زال لدى بعض الوزارات اعتمادات مدورة معقودة كبيرة لم يتم انفاقها من الموازنات السابقة، وبالتالي فليس من المرتقب ان تحتاج الوزارات لزيادة في الاعتمادات للقيام بمسؤولياتها وتنفيذ مشاريعها، هذا علما ان النفقات الاخرى (غير الرواتب والاجور والفوائد) المتكررة في الجزء الاول من الموازنة قد تم تخفيضها أيضا. كما ان بعض الوزارات قد تم تخفيض اعتماداتها كوزارة الموارد المائية والكهربائية ووزارة الاشغال العامة تماشيا مع سياسة تخفيض وترشيد النفقات.

والجدير بالذكر ان قانون الموازنة يلحظ مبلغ بقيمة ١٠٠ مليار ليرة لبنانية لدعم مؤسسة كهرباء لبنان هذه السنة.

اما بالنسبة الى الوزارات التي تختص بالخدمات الاجتماعية، كوزارة الصحة ووزارة الاسكان والتعاونيات ووزارة التربية الوطنية ووزارة الثقافة والتعليم العالي فقد تم زيادة اعتماداتها لتتمكن بالقيام بمسؤولياتها بفعالية اكثر وتنفيذ مشاريعها بشكل افضل بحسب الجدول التالي:

جدول رقم ٤ ـ ١٢
نفقات الأبواب الرئيسية

الوزارة	المجموع (بملايين الليرات اللبنانية)	مجموع أرقام موازنة عام ١٩٩٨ (بملايين الليرات اللبنانية)	نسبتها الى مجموع موازنة ١٩٩٨ (ما عدا بند الديون المتوجبة الأداء)
الدفاع الوطني	٧٣٨,١٣٢	٧٤٩,٩٧١	١٨ ٪
رئاسة مجلس الوزراء	٤٠٨,٧٥٧	٤٧٢,٦٧٦	١١ ٪
التربية الوطنية	٣٨٧,٨٨٣	٤٥٥,٦٠٠	١١ ٪
الداخلية	٣٤٩,٢٠٦	٣٣٨,٥٢٥	٨ ٪
الأشغال العامة	١٤٥,٦٥٩	١٢٤,٧٤٢	٣ ٪
الموارد المائية والكهربائية	١٤٣,٣٥٨	٨٨,٥١٥	٢ ٪
الصحة العامة	١٥٩,٦٤٦	٢٦١,٢٨٠	٦ ٪
الإسكان والتعاونيات	٣,٧٤١	٥٣,٥٥٦	١ ٪
الخارجية	٧٩,٤٢٧	٨٦,٢٢٥	٢ ٪
الثقافة والتعليم العالي	١٥٣,٨٤٨	١٩٥,٣٥٨	٤ ٪
سائر الأبواب	٤٧٢,٦٦٨	٤٦٥,٣٠٤	١٢ ٪
الاحتياطي*	٦٩٠,٦٧٥	٨٢٨,٢٤٨	٢٠ ٪
المجموع	**٣,٧٣٣,٠٠٠**	**٤,١٢٠,٠٠٠**	١٠٠٪

*** وتجدر الإشارة الى أن باب احتياطي الموازنة يتألف من:**

المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها = ٧ مليار ل.ل (إحتياط لتعبئة الملاكات)	مليار ليرة لبنانية
ـ التحويلات لدفع مبالغ التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة	= ٥٢٠
ـ نفقات مختلفة	= ٥,٦
ـ خدمات استهلاكية	= ٠,٧
ـ التحويلات الأخرى	= ١٥,٣
ـ النفقات الطارئة والاستثنائية	= ٢٧٩,٦ مليار ليرة لبنانية

كما يتألف بند النفقات الطارئة والاستثنائية من:	مليار ليرة لبنانية
ـ إحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة	= ٨٠
ـ احتياطي لتسديد مساهمة الدولة للضمان الإجتماعي	= ٦٠
ـ احتياطي لدعم فوائد القروض	= ٢٤
ـ إحتياطي لدعم شراء شراء محروقات لمصلحة كهرباء لبنان	= ١٠٠
ـ احتياطي لدعم مشترى السكر الوطني	= ١٣
ـ احتياطي لدعم القمح المنتج محليا	= ٢ مليار ليرة لبنانية

وبالفعل فان الاحصاءات المقارنة في موزانات السنوات ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨ تبين كيف ارتفع الانفاق تدريجيا على تلك المجالات مما يؤكد السياسة التي اتبعتها الحكومة والتي تظهرها المبالغ المخصصة في الموازنات العامة المقارنة للعامين ١٩٩٢ و١٩٩٨:

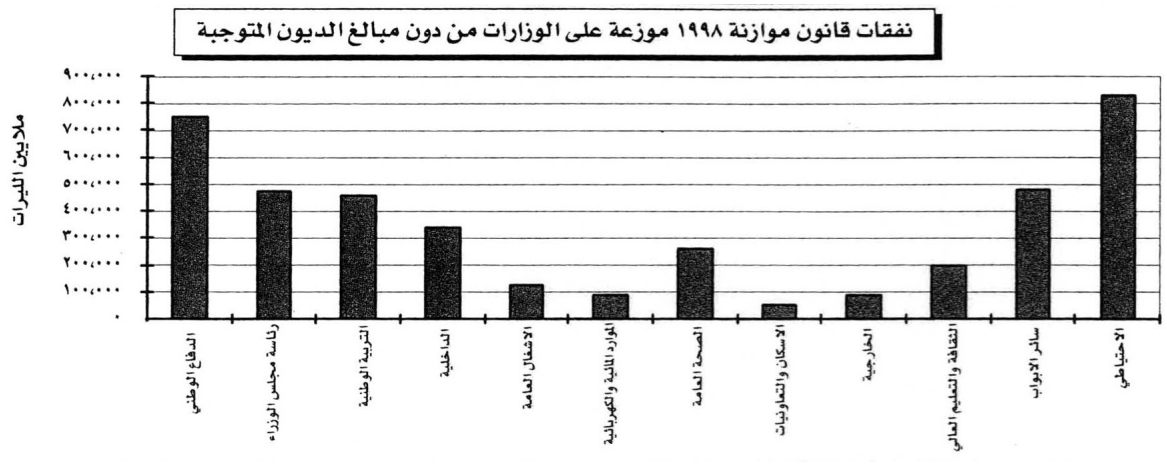
جدول رقم ٤ ـ ١٣: مقارنة الشؤون الاجتماعية بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٨ (بمليارات الليرات اللبنانية)

الشؤون	١٩٩٧	١٩٩٨
شؤون الصحة	٨٩	٢٧٠
شؤون التربية(*)	٢٠٧	٤٧٠
شؤون التعليم المهني(*)	ـ	٣٣
شؤون التعليم العالي(*)	ـ	١٨٧
الشؤون الإجتماعية	١٤	٩٤

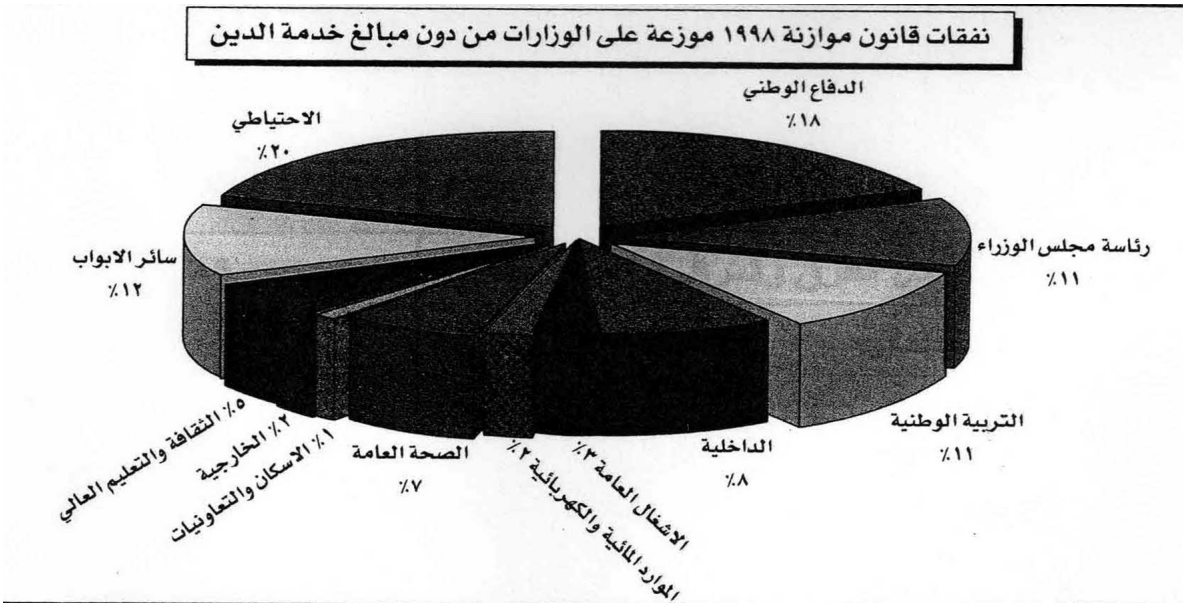
* مجموع الإنفاق على شؤون التربية والتعليم المهني والتعليم العالي بلغ ٦٩٠ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٩٨ بالمقارنة مع ٢٠٧ مليار في عام ١٩٩٢.

يتبين مما تقدم بان ما خصص للشأن الاجتماعي البحت تضاعف حوالي سبع مرات من اصل مختلف الشؤون التي تدخل بالفعل من ضمن الاهتمامات الاجتماعية والتي زادت بدورها الى ثلاثة اضعاف. بالاضافة الى ذلك تجدر الاشارة في هذه المجال الى ان لدى مجلس النواب الان مشاريع قروض معظمها ميسر بحوالي ٧٦٧ مليون دولار حصة الشأن الاجتماعي فيها ٦٨٠ مليون دولار كما ان مجلس الانماء والاعمار يفاوض على مشاريع بقيمة ٦٦٦ مليون دولار حصة الشأن الاجتماعي فيها تبلغ ٤٢٠ دولار.

الرسم البياني رقم ٤ ـ ٥



الرسم البياني رقم ٤ ـ ٦



بعد هذا العرض للنفقات، يمكن مقارنتها بالايرادات ليتبين لدينا عجز الموازنة الذي يشكل حوالي ٢٧٢٠ مليار ل.ل واذا أضفنا الى هذا المبلغ نفقات الخزينة والمقدرة من خارج الموازنة البالغة ٦٠٠ مليار ليرة لبنانية يصبح العجز ٣٣٢٠ مليار ليرة لبنانية. وترتقب الحكومة تمويل هذا العجز عن طريق واردات استثنائية أي اصدار سندات خزينة بالليرة اللبنانية.

ب ـ التصنيف الاقتصادي

من خلال التصنيف القتصادي يمكن ابراز أهمية النفقات بالنسبة للدور الاقتصادي الذي تؤديه الموازنة وانعكاسه على القطاعات المختلفة. وقد بلغت أرقام قانون موازنة عام ١٩٩٨ حسب هذا التصنيف ما يلي:

جدول رقم ٤ ـ ١٣
التصنيف الاقتصادي لاجمالي نفقات قانون موازنة عام ١٩٩٨
(بآلاف الليرات اللبنانية)

الرمز	إجمالي النفقات	١٩٩٨
١١	مواد استهلاكية	١٣٨,٩٠٩,٢١٨
١٢	خدمات استهلاكية	٩٣,٦٦٨,٠٧٧
١٣	المخصصات والرواتب والأجور وملحقاته	١,٦٤٨,٥١٠,٦٢٥
١٤	التحويلات(*)	١,١٨٤,٢٨٤,٧٥٦
١٦	نفقات مختلفة	٢٢١,٢٨٠,٢١١
١٧	النفقات المالية	٣,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٨	النفقات الطارئة والاستثنائية	٢٧٩,٦٠٤,٨٥٢
مجموع النفقات الجارية		**٦,٧٦٦,٢٥٧,٧٣٩**
٢٢١	أراضي	١,٧٢٥,٠٠٠
٢٢٢	أبنية	٢,١٣٥,٠٠٠
٢٢٣	استملاكات لإنشاء وأشغال الطرق والمرافئ والمطارات	١,٨٩٠,٠٠٠
٢٢٤	استملاكات للانشاءات المائية	٣,٠٩٠,٠٠٠
٢٢٥	استملاكات للإنشاءات الكهربائية	٢٠,٠٠٠
٢٢٦	تجهيزات	٦٤,٤٠١,٣٢٣
٢٢٧	إنشاءات قيد التنفيذ	٣٩٣,٩٤٠,٠٢٥
٢٢٨	صيانة	٦٢,٣٤٩,٧١٣
٢٢٩	نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	٢٤,١٩١,٢٠٠
مجموع اكتساب الأصول الثابتة المادية		**٥٥٣,٧٤٢,٢٦١**
مجموع الأصول الثابتة (المادية والمالية)(**)		**٥٥٣,٧٤٢,٢٦١**
المجموع العام		**٧,٣٢٠,٠٠٠,٠٠٠**

(*) نصيب الرواتب والأجور والعطاءات للعاملين في إدارات الدولة مع التحويلات ومساهمة الدولة في الضمان الاجتماعي البالغ ٦٠ مليار ليرة لبنانية ويصبح ـ / ٢٤٨٠ مليار ليرة لبنانية.

(**) مجموع الأصول الثابتة مع نصيبها من التحويلات يصبح ٦٩٧ مليار ليرة لبنانية.

تجدر الاشارة الى ان البنود ١١، ١٢، ١٣، ١٤ تتضمن عددا من الفقرات الثابتة وهي:

البند ١١ ـ المواد الاستهلاكية:

لوازم مكتبية وادارية، نفقات تشغيل وسائل النقل، ادوية ومواد مخبرية،مواد غذائية ومبيدات زراعية، مياه وكهرباء واتصالات سلكية واللاسلكية، لوازم مكتبية ومواد استهلاكية اخرى.

البند ١٢ ـ الخدمات الاستهلكية:

ايجارات وخدمات مشتركة، صيانة عادية وتصليح طفيف، بريد، اعلانات، مطبوعات وعلاقات عامة، تأمين وآستئجار سيارات وآليات، خدمات استهلكية مختلفة.

البند ١٣ ـ المخصصات والرواتب والاجور وملحقاته:

مخصصات ورواتب المتعاقدين واجور الاجراء والمتعاملين والتعويضات، وتقديمات للعاملين في القطاع العام والمكافآت، اشتراكات ومساهمات الدولة في صناديق التعاضد واشتراكات الدولة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والنفقات الاخرى للمخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها.

البند ١٤ ـ التحويلات:

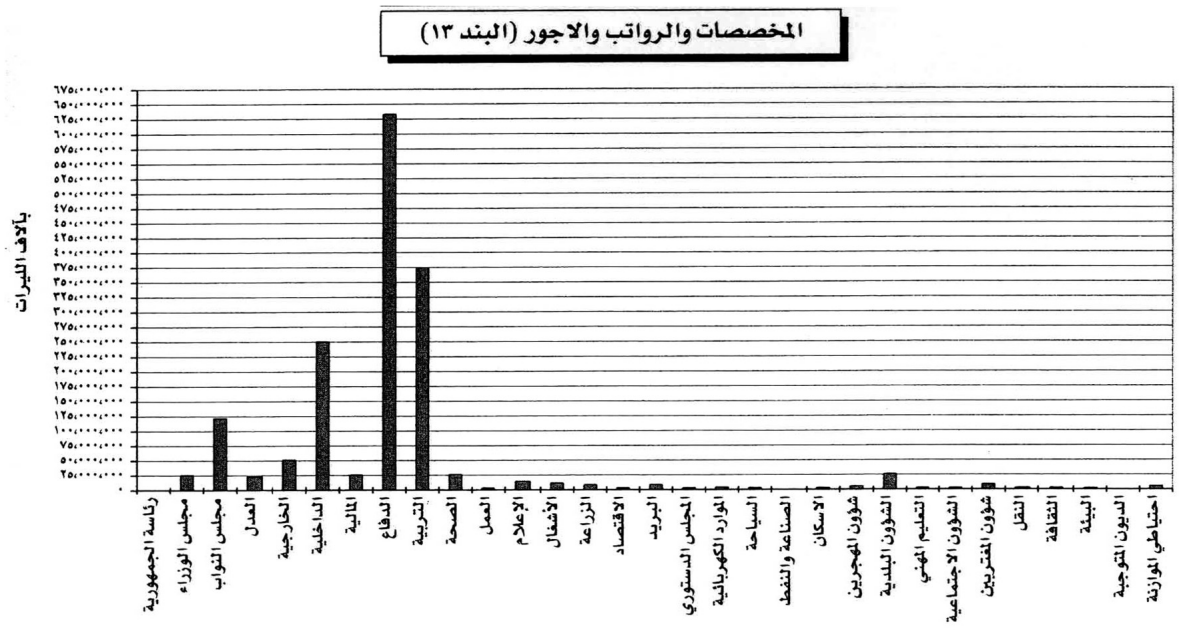
مساهمات ومساعدات داخل القطاع العام ولغير القطاع العام، مساعدات خارجية، اشتراكات ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، وتحويلات اخرى.

لقد جرى توزيع ارقام هذا التصنيف الاقتصادي على البنود بحيث ظهرت جليا حصة كل وزارة من الاعتمادات مما يوضح اساليب الانفاق وانماطه. والملفت للنظر في ارقام الموازنة، حصة المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها نصيبها من التحويلات التي تشكل حوالي ٣٤٪ من مجموع الموازنة. ومن الضروري ان نشير هنا الى ان مجموع المخصصات والرواتب والاجور وملحقاتها يفوق المبلغ المرصد لهذا الغرض في موازنات الوزارات (١٦٤٩ مليار ل.ل.)، اذ يجب ان نضيف اليه حصة المخصصات والاجور والرواتب وملحقاتها من التحويلات (٧٧١ مليار) بالاضافة الى الاحتياطي لتسديد مساهمة الدولة في الضمان الاجتماعي (٦٠ مليار) وبالتالي شكّل مجموع المخصصات والرواتب والاجور حوالي ٢٤٨٠ مليار حسب الجدول رقم ١٣ ـ ٥:

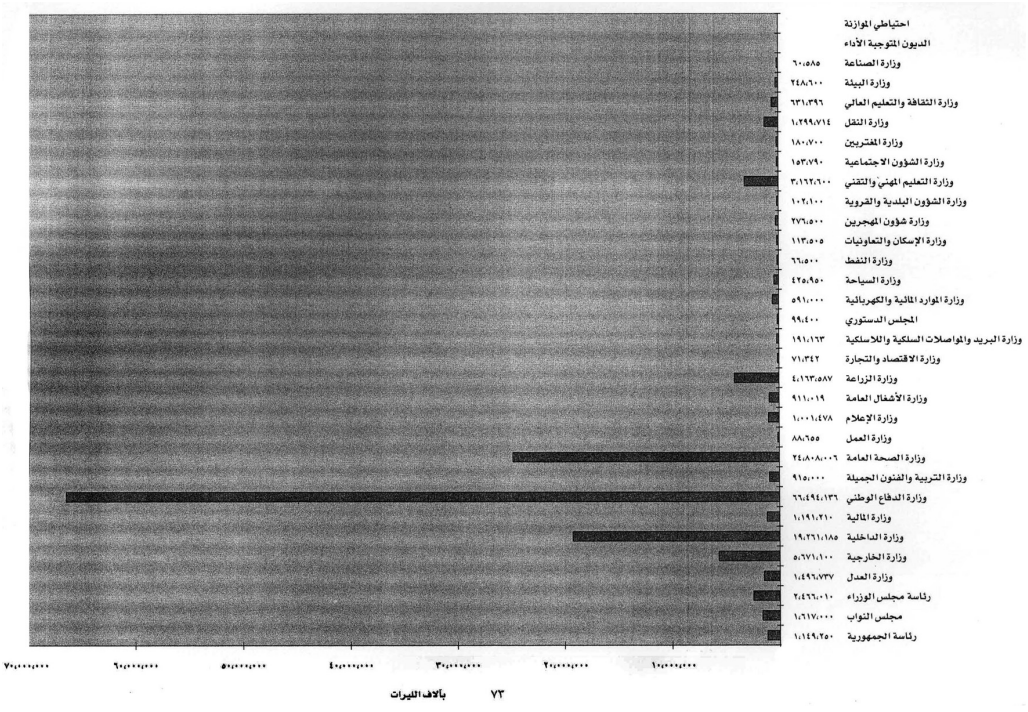
جدول رقم ٤ ـ ١٤
حصة المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	قانون موازنة ١٩٩٨
تحويلات البند ١٤(١)	١,١٨٤
حصة المخصصات والرواتب والأجور من البند ١٤(٢)	٧٧١
احتياطي لتسديد مساهمة الدول للضمان الاجتماعي(٣)	٦٠
المخصصات والرواتب والأجور حسب البلد ١٣(٤)	١,٦٤٩
مجموع المخصصات والرواتب والأجور(٢+٣+٤)	**٢,٤٨٠**

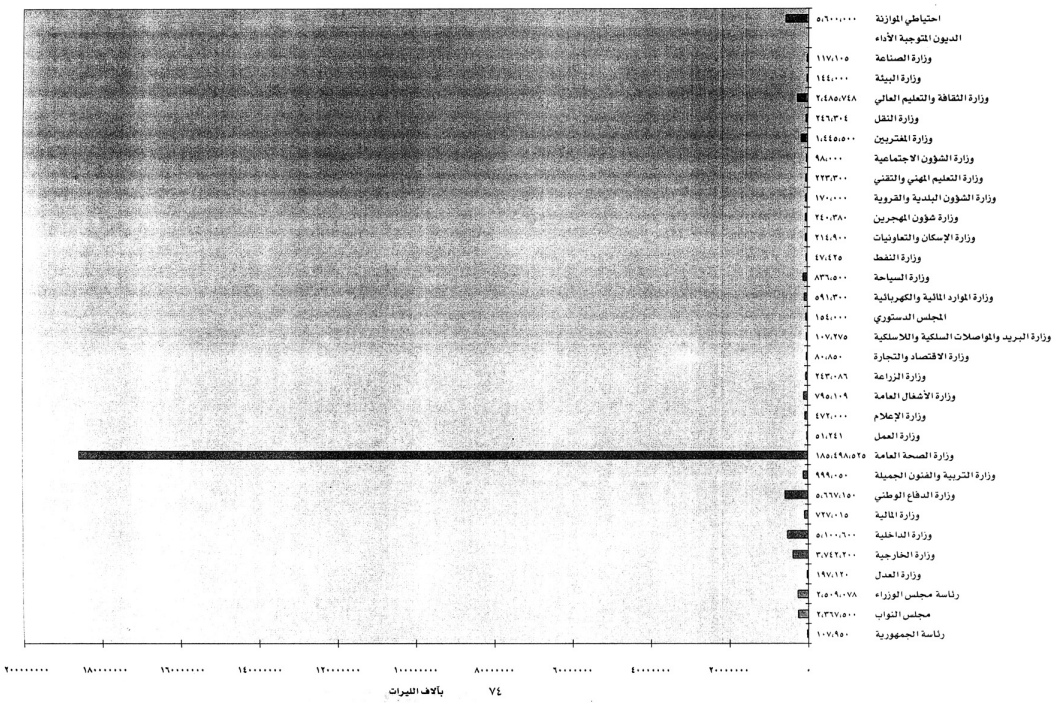
الرسم البياني رقم ٤ ـ ٧



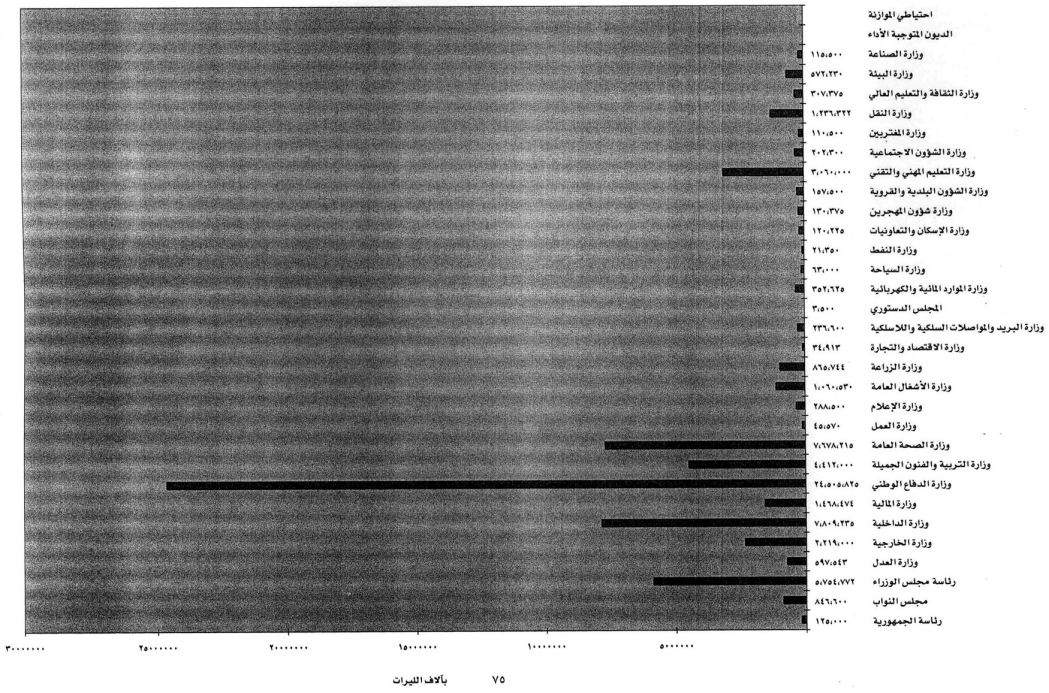
الرسم البياني رقم ٤ ـ ٨



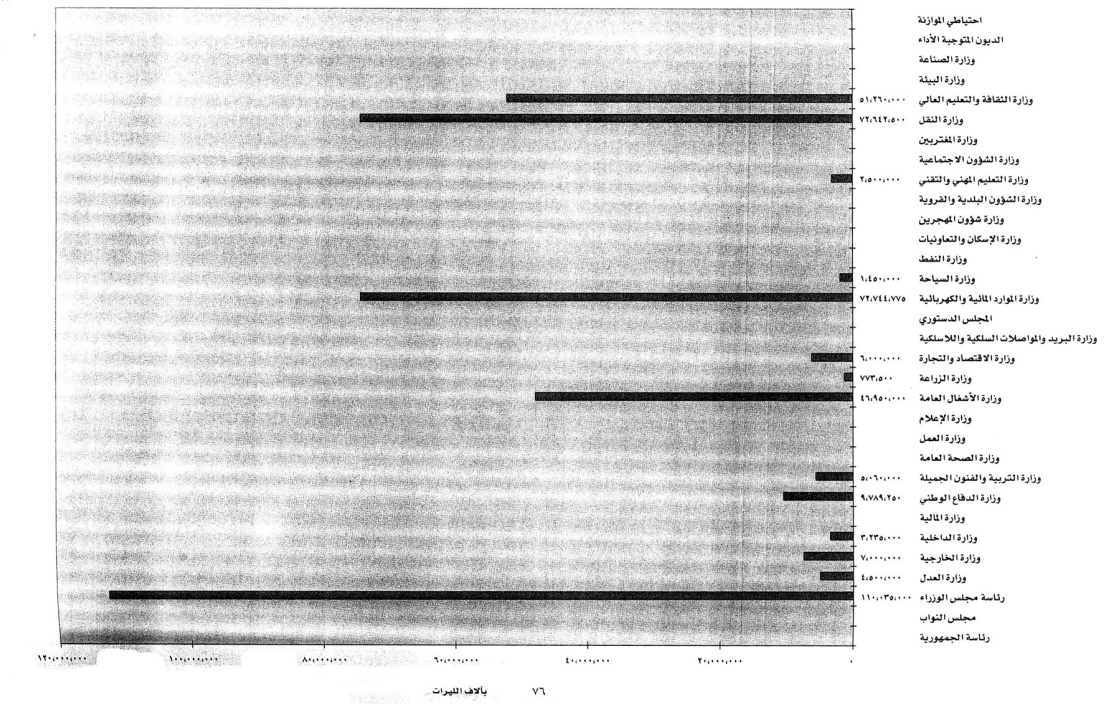
الرسم البياني رقم ٤ ـ ٩



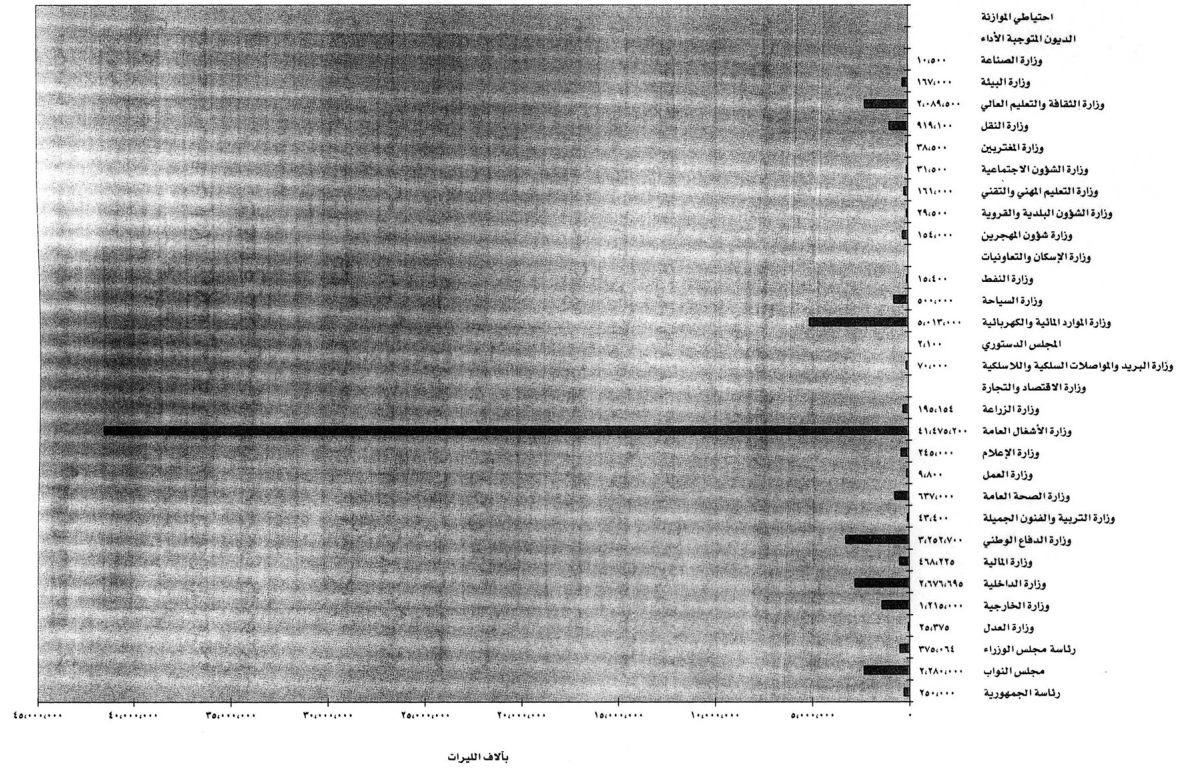
الرسم البياني رقم ٤ ـ ١٠



الرسم البياني رقم ٤ ـ ١١



الرسم البياني رقم ٤ ـ ١٢



ج ـ التصنيف الوظيفي

من جهة اخرى، يظهر التصنيف الوظيفي توزيع النفقات على مختلف القطاعات فتظهر نسبة كل من الشؤون الادارية العامة والخدمات الاجتماعية والخدمات الاقتصادية من مجموع النفقات.

وتشكل الشؤون الادارية العامة، أي الخدمات العامة، والدفاع الوطني، والامن الداخلي، والعدل حوالي ١٩,٥٪ من مجموع النفقات، حيث تصل نسبة انفاق وزارة الدفاع الوطني الى ١١,٣١٪ من اصل مجموع الموازنة بما فيها خدمة الدين العام.

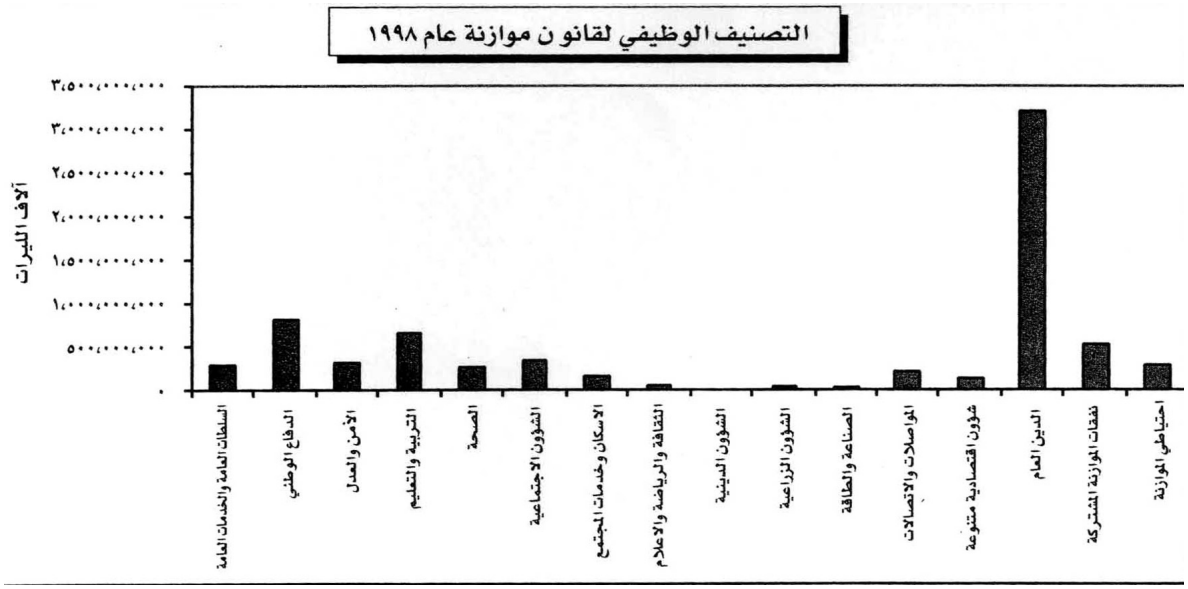
اما الخدمات الاجتماعية فتشكل ٢٠٪ من مجموع النفقات واهمها موزعة على الشكل التالي: ٨,٩٦٪ للتربية والتعليم، ٣,٥٧٪ للصحة، ٤,٥٤٪ للشؤون الاجتماعية، ٢,٢٧٪ للاسكان والخدمات الاجتماعية.

و تشكل الخدمات الاقتصادية ٥٪ من مجموع النفقات موزعة اكثرها بين شؤون المواصلات والاتصالات وشؤون اقتصادية متنوعة.

جدول رقم ٤ ـ ١٥
التصنيف الوظيفي (بآلاف الليرات اللبنانية)

رقم الوظيفة	الوظيفة	قانون موازنة عام ١٩٩٧	قانون موازنة عام ١٩٩٨
١١	السلطات العامة والخدمات العامة	٢٨٦,٧٨٥,٧٤٥	٢٨٥,٦٧٢,١٦٦
١٢	الدفاع الوطني	٨١٨,٤٧٩,٤٩٢	٨٢٧,٥٧٦,٠٤٦
١٣	الأمن والعدل	٣٢٠,٩٣١,١٩١	٣١٤,٢٢٣,٦٤٧
٢١	التربية والتعليم	٥٤٠,٩١٧,٢٠٠	٦٥٥,٩٤٤,٩٧٠
٢٢	الصحة	١٥٩,٦٤٦,٠٢٩	٢٦١,٢٧٩,٨٠٣
٢٣	الشؤون الاجتماعية	٢٥٣,٩٣٤,٧٩٤	٣٣٢,٣٠٥,٨٣١
٢٤	الإسكان وخدمات المجتمع	١٦٤,٥٧٤,٦٥١	١٦٦,٣٨٧,٧٣٥
٢٥	الثقافة والرياضة والاعلام	٦٠,٧٢٤,٠٢٤	٥٣,٢٠٢,٠٤٢
٢٦	الشؤون الدينية	١,٨٧٠,٩٩٩	١,٧٥٠,٩٨٧
٣١	الشؤون الزراعية	٤٨,٤٤٩,٦٦٣	٣٨,٠٠٠,٧٠٥
٣٢	الصناعة والطاقة	٢,٦٢٧,٤٩٨	٤,٢٤٤,١٠٠
٣٣	المواصلات والاتصالات	٢٣٦,٨٥٥,٢٥٤	٢١٦,٣٩٦,٢٨١
٣٤	شؤون اقتصادية متنوعة	١٤٦,٥٢٨,١٢٤	١٣٤,٧٦٧,٨٣٣
٤١	الدين العام	٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٤٢	نفقات الموازنة المشتركة	٤٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٣٢,٦٠٠,٠٠٠
٤٣	احتياطي الموازنة	٢٢٠,٦٧٥,٣٣٦	٢٩٥,٦٤٧,٨٥٢
المجموع العام		٦,٤٣٣,٠٠٠,٠٠٠	٧,٣١٩,٩٩٩,٩٩٨

الرسم البياني رقم ٤ ـ ١٣

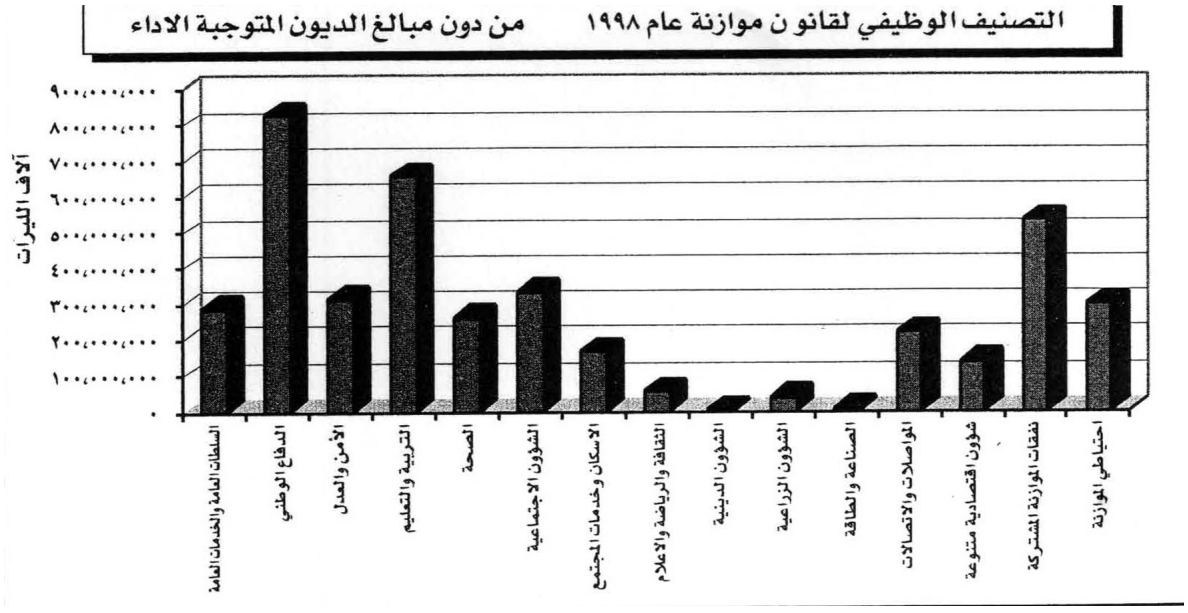


جدول رقم ٤ ـ ١٦
الإنفاق حسب التصنيف الوظيفي من دون خدمة الدين العام
(بآلاف الليرات اللبنانية)

رقم الوظيفة	الوظيفة	قانون موازنة عام ١٩٩٨	النسبة من مجموع موازنة عام ١٩٩٨
١١	السلطات العامة والخدمات العامة	٢٨٥,٦٧٢,١٦٦	٦,٩٣ ٪
١٢	الدفاع الوطني	٨٢٧,٥٧٦,٠٤٦	٢٠,٠٩ ٪
١٣	الأمن والعدل	٣١٤,٢٢٣,٦٤٧	٧,٦٣ ٪
٢١	التربية والتعليم	٦٥٥,٩٤٤,٩٧٠	١٥,٩٢ ٪
٢٢	الصحة	٢٦١,٢٧٩,٨٠٣	٦,٣٤ ٪
٢٣	الشؤون الاجتماعية	٣٣٢,٣٠٥,٨٣١	٨,٠٧ ٪
٢٤	الإسكان وخدمات المجتمع	١٦٦,٣٨٧,٧٣٥	٤,٠٤ ٪

رقم الوظيفة	الوظيفة	قانون موازنة عام ١٩٩٨	النسبة من مجموع موازنة عام ١٩٩٨
٢٥	الثقافة والرياضة والاعلام	٥٣,٢٠٢,٠٤٢	٪ ١,٢٩
٢٦	الشؤون الدينية	١,٧٥٠,٩٨٧	٪ ٠,٠٤
٣١	الشؤون الزراعية	٣٨,٠٠٠,٧٠٥	٪ ٠,٩٢
٣٢	الصناعة والطاقة	٤,٢٤٤,١٠٠	٪ ٠,١٠
٣٣	المواصلات والاتصالات	٢١٦,٣٩٦,٢٨١	٪ ٥,٢٥
٣٤	شؤون اقتصادية متنوعة	١٣٤,٧٦٧,٨٣٣	٪ ٣,٢٧
٤٢	نفقات الموازنة المشتركة	٥٣٢,٦٠٠,٠٠٠	٪ ١٢,٩٣
٤٣	احتياطي الموازنة	٢٩٥,٦٤٧,٨٥٢	٪ ٧,١٨
المجموع العام		**٤,١١٩,٩٩٩,٩٩٨**	٪ ١٠٠,٠٠

الرسم البياني رقم ٤ ـ ١٤



الفصل الخامس
الدين العام الخارجي

بتاريخ ٣ نيسان ١٩٩٧ وبموجب المرسوم ١٠٠٩٢ تم احداث دائرة للدين العام في ملاك وزارة المالية ـ مديرية الخزينة والدين العام. وتعتمد وزارة المالية لادارة الدين العام الخارجي على نظام معلوماتي متطور تشارك في تنفيذه كل من وزارة المالية ومصرف لبنان ومجلس الانماء والاعمار. ويعتمد هذا النظام على ادخال جميع أوامر السحب والسداد واحتساب الفائدة وارتقاب عمليات الصرف والاستحقاقات وكل ما له علاقة بألامور الاحصائية العائدة للدين العام.

واستنادا الى المعلومات المتوفرة بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٩٧ يمكننا ان نحدد الارقام والنسب التالية:

١ ـ بلغ الدين العام الخارجي مقيما بالدولار الاميركي بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٩٧ مبلغ ٢٣٥١ مليون دولار. اي ما يعادل ١٥,٦٪ من اجمالي الناتج المحلي، بالتالي بقيت ديون لبنان الخارجية في عام ١٩٩٧ أدنى بكثير بالقيمة المطلقة من ديون أكثرية البلدان الأخرى في منطقة الاسكوا.

٢ ـ يبين الجدول رقم ٥ ـ ١ تطور الدين العام الخارجي مقيما بالدولار الاميركي منذ العام ١٩٩٣ لغاية ١٩٩٧.

٣ ـ يبين الرسم البياني رقم ٥ ـ ٢ و٥ ـ ٣ تطورالسحوبات والمستحقات السنوية مقيمة بالدولار الاميركي منذ العام ١٩٩٣ و لغاية نهاية العام ١٩٩٧.

٤ ـ يظهر الجدول رقم ٥ ـ ٢ توزيع القروض وفقا للمدة الفاصلة بين تاريخ توقيع القرض وتاريخ آخر سداد. ويتبين من هذا الجدول أن هيكلية الدين الخارجي موزعة أساسا على قروض تفوق مدتها العشر سنوات. هذا فضلا عن أن ما يوازي ٤,٩٤٪ من مجموع السحوبات المرتقبة المعقودة خلال المرحلة القادمة تعود الى قروض تفوق فترة استحقاقاتها عن عشر سنوات على تاريخ توقيع تلك القروض وهذا الامر يؤكد على ان القروض الخارجية في لبنان هي في غالبيتها قروضا طويلة المدى.

٥ ـ يبين الجدول رقم ٥ ـ ٣ تطور نسبة الدين العام الداخلي والخارجي منذ العام ١٩٩٣ لغاية نهاية العام ١٩٩٧.

٦ ـ يبين الجدول رقم ٥ ـ ٤ جميع القروض الموقعة والنافذة كما هي بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٩٧ والتفاصيل الاساسية العائدة لتلك القروض كالجهة المقرضة وعملة القرض ومدته وقيمته وفترة السماح.

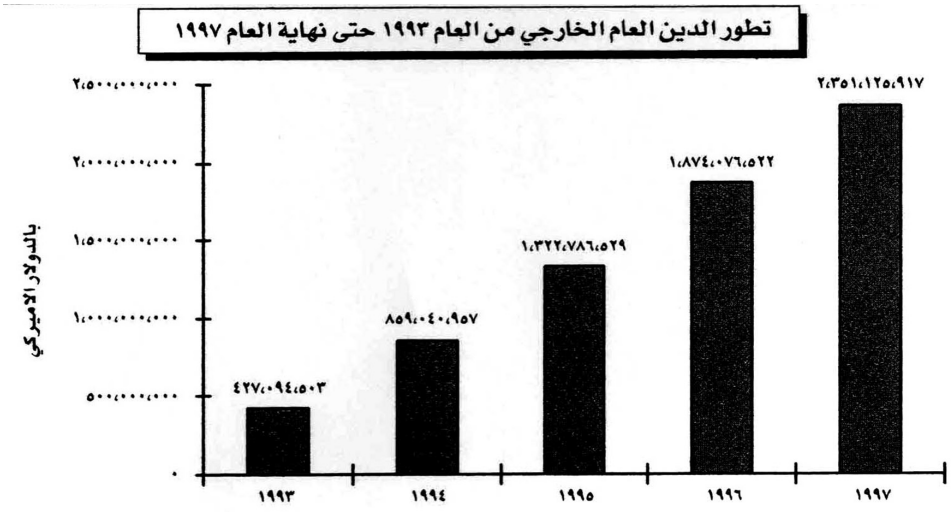
تعمل وزارة المالية على اعادة النظر في هيكلية الدين العام عبر تحديد معيار لتطور الدين العام يأخذ معين الاعتبار عمولات الاقتراض والفوائد ومدة القروض. لذلك اجاز المجلس النيابي للحكومة اللبنانية اصدار سندات خزينة بقيمة ملياري دولار اميركي تستعمل حصيلتها عند اصدارها في تسديد مبالغ معادلة لها من الدين العام الداخلي.

جدول رقم ٥ ـ ١ تطور الدين العام الخارجي من عام ١٩٩٣ حتى نهاية ١٩٩٧

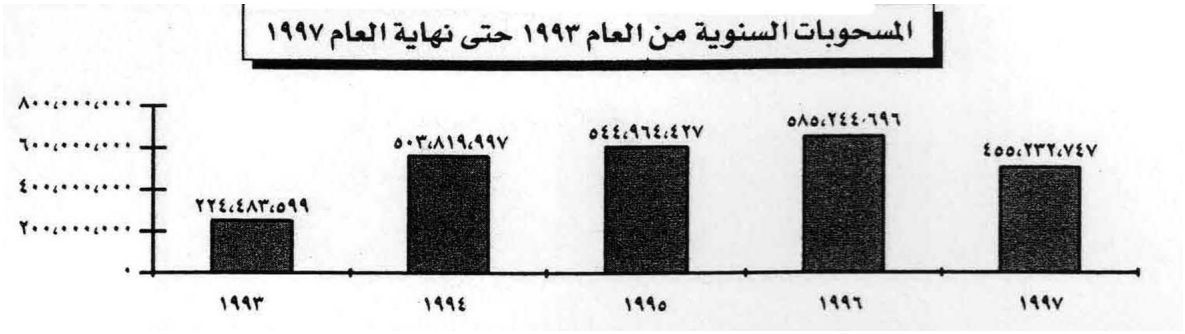
عام	مسحوبات	أساس	فوائد وعمولات	مجموع التسديدات السنوية	مبلغ الدين بنهاية العام ١٩٩٧
١٩٩٣	٢٢٤,٤٨٣,٥٩٩	٤١,٣٨٢,٤٤٩	٢٢,١٥٧,٤٤٦	٦٣,٥٣٩,٨٩٥	٤٢٧,٠٩٤,٥٠٣
١٩٩٤	٥٠٣,٨١٩,٩٩٧	٨٩,٧٠٠,٧٨٩	٣١,٢٥١,٥٩٦	١٢٠٩٥٢,٣٨٥	٨٥٩,٠٤٠,٩٥٧
١٩٩٥	٥٤٤,٩٦٤,٤٢٧	١٠٨,٢٧٨,٥٠٩	٨٠,٩٠١,٤٧٤	١٨٩,١٧٩,٩٨٣	١,٣٢٢,٧٨٦,٥٢٩
١٩٩٦	٥٨٥,٢٤٤,٦٩٦	٢٠,٤٢١,٧٩٨	١٣١,٣٦٤,٦٧٧	١٤١,٧٨٦,٤٧٥	١,٨٧٤,٠٧٦,٥٢٢
١٩٩٧	٤٥٥,٢٣٢,٧٤٧	٢٩,٤١٩,٣٥٥	١٣٥,٧٤٣,١٣٣	١٦٥,١٦٢,٤٨٧	٢,٣٥١,١٢٥,٩١٧

* جميع المبالغ تم تقييمها بالدولار الأميركي وفقاً لسعر الصرف في نهاية الفترة.
* لا يشمل مبلغ عام ١٩٩٧ تسديد وإعادة إصدار سندات خزينة بقيمة ـ / ٤٠٠ مليون دولار أميركي.

الرسم البياني رقم ٥ ـ ١



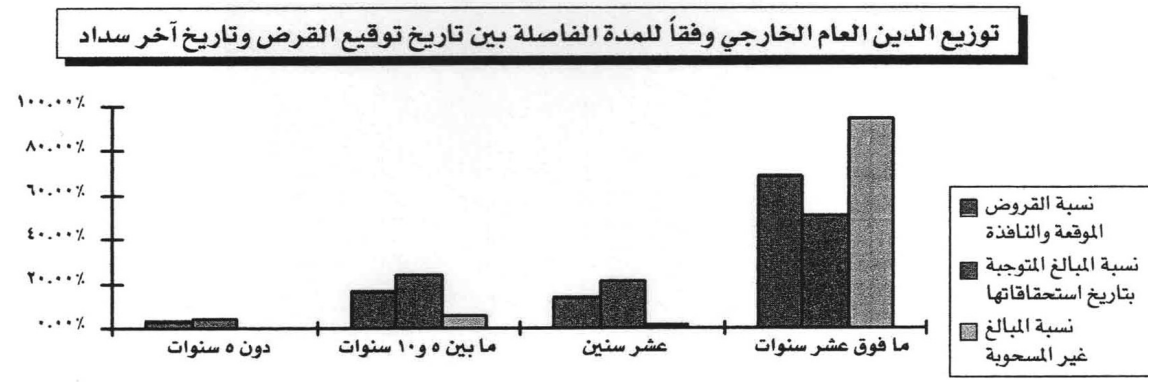
الرسم البياني رقم ٥ ـ ٢



جدول رقم ٥ ـ ٢ توزيع الدين العام الخارجي وفقاً للمدة الفاصلة بين تاريخ توقيع القرض وتاريخ آخر سداد

السنة	نسبة القروض الموقعة والنافذة	نسبة المبالغ المتوجبة بتاريخ استحقاقاتها	نسبة المبالغ غير المسحوبة
دون ٥ سنوات	٪ ٢,٦٠	٪ ٤,٢٦	٪ ٠٠٠
ما بين ٥ و١٠ سنوات	٪ ١٦,٣١	٪ ٢٣,٧٨	٪ ٥,٢٩
عشر سنوات	٪ ١٣,١٣	٪ ٢١,٣٨	٪ ٢٨ .٠
ما فوق عشر سنوات	٪ ٦٧,٩٦	٪ ٥٠,٥٧	٪ ٩٤,٤٤
	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

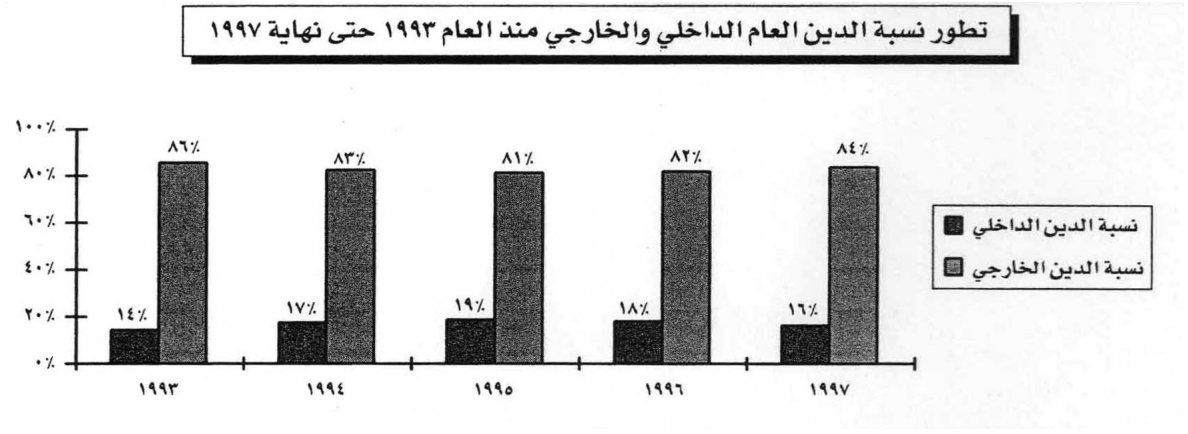
الرسم البياني رقم ٥ ـ ٣



جدول رقم ٥ ـ ٣
تطوّر نسبة الدين العام الداخلي والخارجي
منذ العام ١٩٩٣ حتى ١٩٩٧

السنة	الدين الداخلي الصافي ألف مليار ليرة لبنانية	الدين الداخلي الصافي مليار دولار أميركي	الدين الخارجي مليار دولار أميركي	نسبة الدين الداخلي	نسبة الدين الخارجي
١٩٩٣	٤٤٠٧	٢,٥٧٦	٠,٤٢٧	٪٨٦	٪١٤
١٩٩٤	٦٧١٢	٤,٠٧٥	٠,٨٥٩	٪٨٣	٪١٧
١٩٩٥	٩٢٨٧	٥,٨١٩	١,٣٢٣	٪٨١	٪١٩
١٩٩٦	١٣٣٥٨	٨,٦٠٧	١,٨٧٤	٪٨٢	٪١٨
١٩٩٧	١٨٣٣٦	١٢,٠٠٨	٢,٣٥١	٪٨٤	٪١٦

الرسم البياني رقم ٥ ـ ٤



جدول ٥ ـ ٤ القروض المتوقعة والنافذة كما هي بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١

LOAN NO.	CREDITOR REF	IBRD NO.	ECONOMIC SECTOR	LOAN PURPOSE	LOAN CATEGORY	CURR.	DATE OF SIGNAT	DATE OF AUTHORIZ	DATE OF EFFECT	DATE OF AVAILAB	FACE VALUE	FIRST PAYMENT	LAST PAYMENT	MATU-RITY	GRACE PERIOD
LATS															
2-0026-000	RESH KADISHA	26000	99/RESCHED	10/FIN PROJ	11/BILAT-ODA	ATS	24/02/95	21/03/95	21/03/95	21/03/95	702,000,000,00	16/06/95	01/07/13	18,04	3
LBEF															
02/10/00	10085297. BEL E	10000	41/HYDELE-PRO	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	BEF	13/05/79	13/05/79	15/04/81	14/10/91	25,000,000,00	31/12/96	31/12/15	39,07	211
2-0083-000	BELG.ACC.11/94	83000	3/MANUFACTUR	80/PUR.ASS/P	U11/BILAT-ODA	BEF	10/11/94	19/01/95	10/11/94	24/04/95	50,000,000,00	31/12/05	31/12/24	30,01	133
LFRF															
2-0057-005	BEI0. 6721 EDL	57005	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	22/MULTI/NOR	FRF	15/07/93	04/11/93	16/08/93	31/12/96	108,439,735,55	10/07/99	10/07/11	17,11	71
2-0058-003	BEI-1, 6720	58003	42/WATWRK-SUP	10/FIN-PROJ	22/MULTI/NOR	FRF	15/07/95	15/01/93	16/08/93	11/02/97	23,128,962,34	10/07/99	10/07/11	17,11	71
2-0084-000	INDOSEZ-TYR-EDL	84000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-SYND	FRF	15/05/95	12/01/95	15/05/95	29/11/96	116,377,187,00	16/09/96	14/03/06	10,1	16
2-0085-000	INDOSEZ/HYRCH-ED	85000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-SYND	FRF	15/05/95	12/01/95	15/05/95	29/11/96	113,038,613,00	16/09/96	14/03/06	10,1	16
2-0086-000	IND-TYR-HRY-EDL	101000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-SYND	FRF	15/05/95	12/01/95	15/05/95	27/11/96	42,935,000,00	15/05/97	15/05/01	6	24
2-0106-000	CIC CA EDL	106000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	43/PRIVB-SYND	FRF	20/09/96	12/03/97	20/09/91	05/06/97	12,098,923,65	05/06/00	05/06/02	5,08	44
2-0107-000	CIC CC EDL	107000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-SYND	FRF	20/09/96	13/03/97	20/09/91	30/06/00	75,060,567,35	31/01/00	31/01/10	13,04	40
2-5101-001	134-00-01 XTXP1	5101001	92/SAN-SIMSER	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	10/01/79	10/01/97	10/01/97	31/12/94	7,248,868,25	31/12/82	30/06/00	21,05	47
2-5101-002	134-00-01 XTXP1	5101002	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	10/01/97	10/01/97	10/01/97	31/12/94	45,000,000,00	30/09/83	31/03/01	22,02	56
2-5101-003	134-00-01 XTXP1	5101003	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	10/01/97	10/01/97	10/01/94	31/12/94	34,597,287,00	30/06/83	31/12/00	21,11	53
2-5101-004	134-00-01 XTXP1	5101004	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	10/01/97	10/01/97	10/01/94	31/12/94	10,891,829,40	30/06/94	31/12/08	29,11	185
2-5101-005	134-00-01 XTXP1	5101005	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	10/01/97	10/01/97	10/01/94	31/12/94	14,910,721,12	30/06/83	31/12/00	21,11	53
2-5101-006	134-00-01 XTXP1	5101006	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	10/01/97	10/01/97	10/01/94	31/12/94	19,108,170,60	30/06/94	31/12/08	29,11	185
2-5102-001	318-00-01 XTXP2	5102001	92/SAN-SIMSER	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	9,000,000,00	30/06/96	31/12/14	30,07	144
2-5102-002	318-00-01 XTXP2	5102002	82/TECHN-SERV	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	1,856,899,20	31/03/97	30/09/15	31,4	153
2-5102-003	318-00-01 XTXP2	5102003	91/GENGOV-SER	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	3,008,949,00	31/03/97	30/09/15	31,04	153
2-5102-004	318-00-01 XTXP2	5102004	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	4,453,210,00	31/03/97	31/03/15	31,04	153
2-5102-005	318-00-01 XTXP2	5102005	71/WATER-TRAN	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	3,482,100,00	30/09/97	31/03/16	31,1	159
2-5102-006	318-00-01 XTXP2	5102006	42/WATWRK-SUP	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	00	00	00	00	00
2-5102-007	318-00-01 XTXP2	5102007	93/MEDENT-SER	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	2,364,768,00	30/09/97	31/03/16	31,1	159
2-5102-008	318-00-01 XTXP2	5102008	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	00	00	00	00	00
2-5102-009	318-00-01 XTXP2	5102009	92/EDU-SERV	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	5,280,540,00	30/09/98	31/03/17	32,1	171
2-5102-010	318-00-01 XTXP2 W	5102010	93/MEDENT-SER	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	1,377,000,00	31/12/97	30/06/16	32,1	162
2-5102-011	318-00-01 XTXP2	5102012	93/MEDENT-SER	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	1,514,873,50	31/03/98	30/09/16	32,04	165
2-5102-012	318-00-01 XTXP2	5102012	93/MEDENT-SER	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	4,529,550,00	30/06/98	31/12/16	32,07	168
2-5102-013	318-00-01 XTXP2	5102013	72/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	1,770,350,22	30/06/99	31/12/17	32,07	180
2-5102-014	318-00-01 XTXP2	5102014	93/MEDENT-SER	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	3,868,500,00	31/12/98	30/06/17	33,07	174
2-5102-015	318-00-01 XTXP2	5102015	93/MEDENT-SER	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	1,528,491,00	30/09/99	31/03/18	33,1	183
2-5102-016	318-00-01 XTXP2	5102016	91/GENGOV-SER	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	5,133,420,00	30/06/99	31/12/17	33,07	180
2-5102-017	318-00-01 XTXP2	5102017	91/GENGOV-SER	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	2,869,394,40	30/06/99	31/12/17	33,07	180
2-5102-018	318-00-01 XTXP2	5102018	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	10,134,663,90	31/03/00	31/12/18	34,07	189

LOAN NO.	CREDITOR REF	IBRD NO.	ECONOMIC SECTOR	LOAN PURPOSE	LOAN CATEGORY	CURR.	DATE OF SIGNAT	DATE OF AUTHORIZ	DATE OF EFFECT	DATE OF AVAILAB	FACE VALUE	FIRST PAYMENT	LAST PAYMENT	MATU-RITY	GRACE PERIOD
2-5102-019	318-00-19--NTXP2	5102019	72/COMMUNI	10/JIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/06/84	06/06/84	06/06/84	31/12/94	10,320,280.80	31/03/00	30/09/18	34.04	189
2-5103-001	469-OB1-1NTXP3	5103001	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	23/05/88	23/05/88	23/05/88	30/06/94	9,748,799.50	31/12/00	31/03/22	33.1	151
2-5103-002	469-OB1-2NTXP3	5103002	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	23/05/88	23/05/88	23/05/88	30/06/94	9,748,799.00	30/09/01	31/12/21	33.07	160
2-5103-003	469-OC1-1NTXP3	5103003	93/MEDENT-OTH	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	23/05/88	23/05/88	23/05/88	30/06/94	17,488,500.00	30/09/00	30/06/24	36.01	148
2-5103-004	469-C1-NTXP3	5103004	93/MEDENT-OTH	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	23/05/88	23/05/88	23/05/88	30/06/94	6,000,000.00	30/09/00	31/03/20	31.1	148
2-5103-005	469-OC1-3NTXP3	5103005	93/MEDENT-OTH	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	23/05/88	23/05/88	23/05/88	30/06/94	6,000,000.00	30/09/00	31/03/20	31.1	148
2-5103-006	469-OC1-4NTXP3	5103006	93/MEDENT-OTH	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	23/05/88	23/05/88	23/05/88	30/06/94	9,000,000.00	30/06/00	30/09/19	31.4	145
2-5103-007	469-OE1-1NTXP3	5103007	91/GENGOV-SER	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	23/05/88	23/05/88	23/05/88	30/06/94	16,987,50.00	30/06/00	31/03/20	31.1	145
2-5103-008	469-OE1-2NTXP3	5103008	93/MEDENT-OTH	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	23/05/88	23/05/88	23/05/88	30/06/94	4,270,000.00	30/06/00	31/03/20	31.1	145
2-5103-009	469-OE1-2NTXP3E	5103008	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	23/05/88	23/05/88	23/05/88	30/06/94	4,725,000.00	30/06/00	31/03/20	31.1	145
2-5104-001	5620A11NTXAV-P3	5104001	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/07/90	06/07/90	06/07/90	30/06/95	13,672,884.94	31/12/04	30/06/25	35	173
2-5104-002	562OA12NTXAV2P3	5104002	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/07/90	06/07/90	06/07/90	30/06/95	5,208,514.84	31/12/04	30/06/25	35	173
2-5104-003	5620A12NTXAV2P3	5104003	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	06/07/90	06/07/90	06/07/90	31/12/96	22,060,497.22	31/12/04	31/12/26	36.06	173
2-5106-001	NTX-735/1EDL	5106001	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	19/04/94	24/03/94	19/04/94	31/03/98	12,352,941.00	30/09/06	31/12/26	31.06	149
2-5106-003	CN:735/1WATER	5106003	42/WATWRK-SUP	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	19/04/94	24/03/94	19/04/94	31/03/98	25,555,089.93	31/12/06	30/09/27	33.05	152
2-5106-005	NTX 735 OE1	5106005	42/WATWRK-SUP	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	19/04/94	24/03/94	19/04/94	31/03/98	2,058,823.53	30/09/07	31/03/27	32.11	161
2-5106-010	French Protocol	5106010	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	19/04/94	24/03/94	19/04/94	31/03/98	30,033,145.47	30/09/06	31/03/26	31.11	149
2-5106-010	NTX-834-WATER	5107001	42/WATWRK-SUP	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	6,100,000.00	31/12/06	30/06/26	30.11	137
2-5107-002	NTX8240H1	5107002	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	6,220,000.00	31/03/07	31/03/27	31.08	140
2-5107-003	NTX8240T1	5107003	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	6,750,00.00	31/03/07	30/09/27	32.02	140
2-5107-004	824-01	5107004	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	6,500,00.00	31/03/07	30/09/27	32.02	140
2-5107-005	NTX8240W1	5107005	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	2,500,000.00	31/03/07	30/09/27	23.02	140
2-5107-006	Ntx824ov1	5107006	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	6,000,000.00	31/03/07	30/09/27	23.02	140
2-5107-007	NTX8240T1	5107007	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	7,750,000.00	31/03/07	30/09/27	23.02	140
2-5107-008	NTX8240P1	5107008	72/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	4,000,000.00	30/03/07	30/09/27	23.02	143
2-5107-010	NATEXIS 824 OE1	5107010	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	14,000,000.00	31/12/07	30/09/27	32.02	149
2-5107-012	NTX8240E1	5107012	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	19,600,000.00	30/09/07	30/09/27	32.02	146
2-5107-014	NATEXis-824-091	5107014	42/WATWRK-SUP	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	3,000,000.00	31/03/08	30/03/27	32.02	152
2-5107-015	NTX8240S1	5107015	93/SOCOMTY-SE	10/FIN-PROJ	11BILAT-ODA	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	3,000,000.00	30/09/07	30/06/27	31.11	146
2-5107-016	NATEXIS-824-001	5107016	92/SAM-SIMSER	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	1,921,482.50	31/03/08	30/09/27	32.02	152
2-5107-020	French Protocol	5107020	42/WATWRK/SUP	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	FRF	12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99	62,658,517.50	31/12/06	30/06/26	30.11	137
2-5201-004	612/4BFCEP1	5201004	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	12/12/80	12/12/80	12/12/80	31/12/94	25,414,268.60	15/01/85	31/12/01	21	49
2-5202-001	1149-18BFCEP2	52.2001	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	27/06/88	27/06/88	27/06/88	31/12/94	25,515,322.60	12/03/90	31/12/01	13.06	20
2-5202-002	1149-17BFCEP2	5202002	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	27/06/88	27/06/88	27/06/88	31/12/94	25,937,228.20	11/04/90	31/12/01	13.06	21
2-5202-003	1149-16BFCEP2	5202003	91/HEALTH-ADM	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	01/12/87	01/12/87	01/12/87	31/12/94	3,792,023.15	11/08/88	11/02/98	10.02	8
2-5202-007	1149-12BFCEP2	5202007	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	24/12/86	24/12/86	24/12/86	31/12/94	11,600,373.83	16/11/88	31/12/01	15	22
2-5202-008	1149-11BFCEP2	5202008	93/EDU-SERV	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	01/12/87	01/12/87	01/12/87	31/12/94	4,452,483.92	19/08/88	31/12/01	14.01	8
2-5202-009	1149-9BFCEP2WA	5202009	42/WATWRK-SUP	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	11/07/86	11/07/86	11/07/86	31/12/94	3,526,556.67	26/02/89	31/12/01	15.05	31
2-5202-010	1149-8BFCEP2P	5202010	71/WATER-TRAN	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	11/12/87	11/12/87	11/12/87	31/12/94	13,523,692.00	14/03/88	31/12/01	14	3
2-5202-014	1149-4BFCEP2	5202014	91/HEALTH-ADM	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	28/12/85	28/12/85	28/12/85	31/12/94	10,390,824.00	10/.6/87	31/12/01	16	17

LOAN NO.	CREDITOR REF	IBRD NO.	ECONOMIC SECTOR	LOAN PURPOSE	LOAN CATEGORY	CURR.	DATE OF SIGNAT	DATE OF AUTHORIZ	DATE OF EFFECT	DATE OF AVAILAB	FACE VALUE	FIRST PAYMENT	LAST PAYMENT	MATU-RITY	GRACE PERIOD
2-5203-001	1393-1BFCE P3	5203001	91/GENGOV-SER	10/JIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	19/03/88	19/09/88	19/09/88	30/06/94	18.061.789.50	12/06/89	10/12/98	10.02	8
2-5203-002	1393-2BFCE P3	5203002	91/ GENGOV-SER	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	24/10/88	24/10/88	24/10/88	30/06/94	4.539.351.60	30/06/89	31/12/98	10.02	8
2-5103-003	1393-3BFCE P3E	52.3003	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	24/10/88	24/10/88	24/10/88	30/06/94	5.097.235.50	30/04/90	28/10/99	11	18
2-5103-004	1393-4BFCE P3	5203004	93/MEDENT-OTH	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	06/02/89	06/02/89	06/02/89	30/06/94	18.869.742.00	02/01/91	31/07/02	13.05	22
2-5103-005	1393-5BFCE P3	5203005	93/MEDENT-OTH	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	29/11/88	29/11/88	29/11/88	30/06/94	9.567.720.01	11/09/89	17/05/99	10.05	9
2-5203-006	1393-6BFCE P3	5203006	93/MEDENT-OTH	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	29/11/88	29/11/88	29/11/88	30/06/94	6.472.680.00	10/10/90	31/03/00	11.04	22
2-5203-007	1393-7BFCE P3	5203007	93/MEDENT-OTH	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	29/11/88	29/11/88	29/11/88	30/06/94	6.472.680.00	01/10/90	31/03/00	11.04	22
2-5203-008	1393-8BFCE P3	52.3008	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	02/05/89	02/05/89	02/05/89	30/06/94	10.516.907.40	25/02/91	23/08/00	11.03	21
2-5203-009	1393-9BFCE P3	5203009	71/AOR-RRAN	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	08/03/90	08/03/90	08/03/90	30/06/94	10.783.634.02	27/01/92	26/07/01	11.04	22
2-5204-001	BNP FA1AV2-P3	5204001	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	12/12/92	12/12/92	08/02/93	30/06/95	13.353.775.00	08/02/95	09/08/04	11.07	25
2-5204-002	BNP FA2AV2-P3	5204002	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	27/11/92	27/11/92	12/02/63	30/06/95	8.088.093.16	14/11/94	12/05/04	11.05	23
2-5204-003	INDFA3AV2-P3 E	5204003	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/[ROYB-BUYR	FRF	04/02/93	04/02/93	04/02/93	31/12/96	21.550.259.48	07/11/94	07/05/04	11.03	21
2-5205.001	695-OCM A;-TELE	5204003	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	12/BILAT-OOF	FRF	11/08/93	22/07/93	11/08/93	31/12/96	7.173.622.00	60/06/04	30/06/20	26.1	130
2-5205-002	NTX695 ALCCTT	5205002	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	12/BILAT-OOF	FRF	11/08/93	22/07/93	11/08/93	31/12/96	2.826.378.00	30/19/04	31/03/19	25.07	133
2-5205-003	NTX695 ALCCTT	5205003	71/TRANS-STOR	10/FIN-PROJ	12/BILAT-OOF	FRF	11/08/93	22/07/93	11/08/93	31/12/96	352.065.00	30/09/04	31/12/19	26.04	133
2-5205-004	NTX 695 THOMSON	5205004	93/RESEAR-SCI	10/FIN-PROJ	12/BILAT-OOF	FRF	11/08/93	22/07/93	11/08/93	17/02/97	9,747.15.00	31/12/04	31/03/22	28.07	136
2-5205-005	NTX 695 THOMSON	5205005	42/WATWRK/SUP	10/FIN-PROJ	12/BILAT-OOF	FRF	11/08/93	22/07/93	11/08/93	31/12/63	23.718.179.00	31/03/05	30/06/20	26.1	139
2-506-001	BNP-FA1-EDL	5206001	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	25/07/95	24/03/94	25/07/95	30/06/96	9.483.529.41	22/02/96	31/03/05	9.08	6
2-5206-002	BNP-FA1-EDL	5206002	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	25/07/95	24/03/94	25/07/95	30/06/96	3.828.529.41	22/02/96	01/04/05	9.08	6
2-5206-003	SOC GENFA3-WAT	5206003	42/WATWRD/SUP	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	28/03/96	24/03/94	28/03/96	23/09/98	26.469.824.07	23/10/98	23/04/08	12	30
2-5206-004	SOC GENFA4-WAT	5206004	42/WATWRD/SUP	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	28/03/96	24/03/94	28/03/96	23/03/98	31.108.452.11	02/08/98	02/02/08	11.1	28
2-5206-005	INDOSUEZ FA W	5206005	42/WATWRD/SUP	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	18/02/97	24/03/94	18/03/94	14/03/97	2.105.076.47	17/03/97	18/09/06	9.07	0
2-5206-005	SOC.GEN.FA1WAT	5207001	42/WATWRK/SUP	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	28/03/96	17/08/95	28/03/96	23/03/98	6.701.338.00	23/10/97	23/04/07	11	18
2-5207-002	PARIBAS-FA2	5207002	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	12/07/96	17/08/95	12/07/96	30/06/98	6.815.880.00	3,/07/98	30/01/08	11.06	24
2-5207-003	PARIBAS-FA3	5207003	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	12/07/96	17/08/95	12/07/96	30/03/98	7.396.650.00	30/04/98	30/10/07	11.03	21
2-5207-004	PARIBAS-FA4	5207004	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	12/07/96	17/08/95	12/07/96	30/08/98	7.122.700.00	30/03/98	30/09/07	11.02	20
2-5207-005	PARIBAS-FA5	5207004	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	21/07/96	17/08/95	12/07/96	30/10/97	2.739.500.00	01/12/97	30/05/07	10.1	16
2-5207-006	PARIBAS-FA6	5207006	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	12/07/96	17/08/95	12/07/96	30/03/98	6.574.800.00	30/04/98	30/10/07	11.03	21
2-537-007	PARIBAS-FA7	5207006	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	12/07/96	17/08/95	12/07/96	30/05/98	8.492.450.00	30/12/97	30/06/07	10.11	17
2-5207-008	BNP FA8	5207008	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	09/09/96	09/09/96	12/07/96	30/04/98	4.3273685.00	31/07/97	31/07/07	10.1	10
2-5207-009	BNP FA9EDL	5207009	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	19/03/97	17/08/95	19/03/97	30/09/98	9.292.077.50	06/10/97	05/06/07	10.02	6
2-5207-010	BNP FA10EDL	5207010	41/ ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	19/03/97	17/08/95	19/03/97	31/01/98	7.095.671.00	19/08/97	19/02/07	9.11	5
2-5207-011	BNP FA11EDL	5207011	41/ ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	19/03/97	17/08/95	19/03/97	31/01/98	12.994.000.00	19/08/97	20/08/07	10.05	5
2-5207-012	BNP-FA-12	5207012	41/ ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	17/09/96	17/08/95	17/09/96	31/07/97	7.563.799.00	12/06/97	18/09/06	10.05	8
2-5207-013	BNP FA12 EDL	5207013	41/ ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	10/06/97/	17/08/95	10/06/97	31/12/98	9.181.692.50	10.12/97	10/06/07	10	6
2-5207-014	INDUSUEZ FA14	5207014	42/WATWRK/SUP	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	18/02/97	17/08/95	18/02/97	18/02/98	3.241.600.00	16/03/98	17/09/07	10.07	12
2-5207-015	CREDIT NORDFA15	5207015	9/PUB-ADMIN	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	29/01/97	17/08/95	29/01/97	29/03/00	3.306.000.00	29/03/98	29/03/07	10.02	13
2-5207-016	CRED LYON FA16	5207015	92/SAN-SIMSER	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	05/06/97	17/08/95	05/06/97	28/02/98	2.072.722.50	05/12/97	08/06/07	10	6
2-5207-017	BNP FFA 17	5207016	92/SAN-SIMSER	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	22/08/97	17/08/95	22/08/97	31/12/99	1.505.337.00	07/05/98	07/11/07	10.02	8
5-5207-018	BNP FFA 18	5207018	92/SAN-SIMSER	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	22/08/97	17/08/95	22/08/97	31/12/99	1.167.046.50	07/05/98	07/11/07	10.02	8

LOAN NO.	CREDITOR REF	IBRD NO.	ECONOMIC SECTOR	LOAN PURPOSE	LOAN CATEGORY	CURR.	DATE OF SIGNAT	DATE OF AUTHORIZ	DATE OF EFFECT	DATE OF AVAILAB	FACE VALUE	FIRST PAYMENT	LAST PAYMENT	MATU-RITY	GRACE PERIOD
2-5207-021	BNP-FA-21	5207021	41/ELGHT-POW	10/JIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	14/10/97	17/08/95	19/09/88	31/12/98	2,068,802.00	14/07/98	14/01/08	10.03	8
2-5207-022	BNP-FA-22	5207022	41/ELGHT-POW	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	14/10/97	17/08/95	24/10/88	31/12/98	958,344.50	14/07/98	14/01/08	10.03	8
2-5207-030	French Protocol	520730	42/WATWRK-SUP	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	FRF	28/03/96	17/08/95	28/03/96	23/03/98	39,836,905.50	23/41/97	23/04/07	11	18
1.DEM															
02/07/00	KFW764867W ATER	700	42/WATWRK-SUP	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	DEM	08/09/77	08/09/77	31/12/83	31/12/93	30,000,000.00	31/12/87	31/12/07	30.03	123
2-4030-000	EUROBONDS N 0	30000	97/MULTI-SECT	10/FIN-PROJ	43/FIN-PROJ	DEM	17/06/97	18/05/94	17/06/97	17/06/97	250,000,000.00	17/06/02	17/06/02	5	60
2-4078-000	COMMERZ ZAH DM	78000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	DEM	14/01/95	12/01/95	14/01/95	31/12/98	6,941,465.00	30/01/98	30/07/09	14.06	36
2-4080-000	KFW-2463-BED-ED	80000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	12/BILAT-OOF	DEM	14/01/95	12/01/95	14/01/95	31/07/98	48,833,000.00	31/07/98	31/01/10	15	42
2-4081-000	KFW-2522-BED-ED	81000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	12/BILAT-OOF	DEM	27/04/95	12/01/95	27/04/95	31/07/98	20,266,084.00	31/07/98	31/01/10	14.9	39
2-4082-000	KFW-2464-BED-ED	82000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	12/BILAT-OOF	DEM	14/01/95	12/10/95	14/01/95	31/07/98	12,193,956.00	31/07/98	31/01/01	6	42
2-0110-000	KFW2721EDL	110000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	DEM	20/09/96	13/03/97	13/03/97	30/06/00	5,646,895.00	30/11/99	30/11/07	11.02	38
2-0111-000	KFW2722EDL	111000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	DEM	20/09/96	13/03/97	13/03897	30/06/00	10,648,800.00	30/00/99	30/11/07	11.02	38
2-0112-000	KFW2723EDL	112000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	12/BILAT-OOF	DEM	20/09/96	13/03/97	13/03897	31/03/97	2,875,711.00	30/11/99	31/05/05	8.08	38
1.ITL															
2-0118-000	SACE RESCHEDULI	118000	99/RESCHED	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	ITL	26/07/97	26/07/97	31/12/95	26/07/97	58,653,362,577.00	30/06/97	31/12/08	11.05	0
1.NLG															
1.CHF															
2-4058-004	BEI-1.6720	58004	42/WATWRK/SUP	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	CHF	15/07/93	15/01/83	16/08/93	08/10/96	1,073,394.69	10/07/99	10/07/11	17.11	71
1.GBP															
2-4057-002	BEI0.6721GBP E	57002	41/ELGHT-POW	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	GBP	15/07/93	04/11/93	16/08/93	31/12/96	728,159.35	10/07/99	10/07/11	17.11	71
1 USD															
02/05/00	USAID268 HG-01	5000	91/ADM-HOUSIG	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	USD	01/7/79	10/01/79	14/08/80	15,000,000.00	01/02/90	01/08/09	01/08/09	30.01	127
02/06/00	USAID268HG00 2A	6000	50/CONSTRUCT	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	USD	31/05/83	31/05/83	31/05/83	31/05/83	150,000,000.00	30/11/98	31/05/13	30	186
02/12/01	ITLMEDIOCR OLE	12001	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	USD	26/04/86	26/04/86	01/08/89	01/02/91	4,014,170.00	01/02/95	01/08/09	23.03	105
02/12/03	ITL MEDCREMIT W	12003	42/WATWRK/SUP	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	USD	23/04/88	23/04/88	22/12/88	30/06/96	5,727,000.00	22/06/94	22/12/10	22.08	74
2-4014-000	PL480 28/24	14000	11/AGRI-SERV	20/IMPORTS	11/BILAT-ODA	USD	23/03/78	23/03/78	23/03/78	29/07/78	5,590,900.29	29/07/80	29/07/98	20.04	28
2-4015-000	PL480 29/25	15000	11/AGRI-SERV	20/IMPORTS	12/BILAT-OOF	USD	23/03/78	23/03/78	23/03/78	02/04/79	1,899,566.45	02/04/81	02/04/99	21	36
2-0016-000	IBRD-944LE	944LE	11/AGRI-SERV	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	21/11/73	21/11/73	21/11/73	29/06/84	32,649,423.76	15/03/80	15/03/98	24.03	75
2-4021-000	IBRD3770LE	21000	81/FINAN-INS	90/TECH-ASS	22/MULTIL-NOR	USD	21/10/94	04/11/94	13/04/95	31/03/00	19,940,000.00	01/02/00	01/08/11	16.09	63
2-4027-000	EUROBOND NO.2	27000	97/MULTI-SECT	10/FIN-PROJ	42/PRIVS-SYND	USD	28/07/95	12/01/95	28/07/95	28/07/95	3,00,000,000.00	28/07/00	28/07/00	5	60
2-4028-000	EUROBOND NO.3	28000	97/MULTI-SECT	10/FIN-PROJ	43/PRIVB-SYND	USD	31/05/96	12/01/95	31/05/96	31/05/96	100,000,000.00	28/07/00	28/07/00	4.01	49
2-4029-000	EUROBONDS N4	29000	41/ELGHT-POW	20/IMPORTS	43/PRIVB-SYND	USD	02/07/97	28/02/97	02/07/97	02/07/97	100,000,000.00	02/07/07	02/07/07	10/120	120
2-4031-000	EUROBOND NO.6	29000	41/ELGHT-POW	10/FIN-PROJ	43/PRIVB-SYND	USD	31/10/97	11/03/97	31/10/97	31/10/97	400,000,000.00	31/10/07	31/10/07	10	120
2-4055-000	IBRD 3562 LE	55000	97/MULTI-SECT	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	08/03/93	22/07/93	17/09/93	24/07/97	175,000,000.00	01/12/97	01/06/10	17.02	56

LOAN NO.	CREDITOR REF	IBRD NO.	ECONOMIC SECTOR	LOAN PURPOSE	LOAN CATEGORY	CURR.	DATE OF SIGNAT	DATE OF AUTHORIZ	DATE OF EFFECT	DATE OF AVAILAB	FACE VALUE	FIRST PAYMENT	LAST PAYMENT	MATU-RITY	GRACE PERIOD
20-0057-00	BE0.6721$ EDL	57003	41/ELIGHT-POW	10/JIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	15/07/93	04/11/93	16/08/93	31/12/96	2,047,176.00	10/07/99	10/07/11	17.11	71
2-0058-001	BE0.16720	58001	42/WATWRK-SUP	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	15/07/93	15/01/83	16/08/93	11/02/97	11,585,234.92	10/07/99	10/07/11	17.11	71
2-0064-000	OPEC 570 P	64000	11/AGR-LIVSTK	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-NOR	USD	25/06/92	23/10/93	23/10/93	09/04/97	5,000,000.00	15/07/97	15/01/09	16.06	60
2-0065-000	OPEC 605 P	65000	91/HEALTH-ADA	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-NOR	USD	02/12/93	24/03/94	16/05/94	31/12/97	10,000,000.00	15/12/98	15/06/10	16.06	60
2-0069-000	ISB-LE0028-EDL	6900	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	08/09/63	23/06/94	06/08/94	31/12/96	7,020,000.00	10/10/97	10/04/07	13.07	49
2-007-000	IBRD 3769LE	70000	98/COMMIT-ALL	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	10/08/94	19/01/95	03/02/95	30/06/01	57,230,000,000	01/03/99	01/09/11	17	54
2-0071-000	PARIBAS-BED/EDL	71000	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	USD	16/02/95	12/01/95	16/02/95	15/03/95	30,160,000.00	18/02/98	16/02/00	5	36
2-0072-000	PARIBAS-ZAH/EDL	72000	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	USD	16/02/95	12/01/95	16/02/95	31/12/96	3,231,848.00	15/03/98	15/03/06	11	36
2-0074-000	BLF-BED-EDL	74000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	USD	01/04/95	12/01/95	01/04/95	01/04/98	25,000,000.00	01/10/98	01/04/01	6	42
2-0075-000	BLF-BED-EDL	75000	41/ ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	USD	01/04-95	12/01/95	01/04/95	01/04/98	35,000,000.00	01/10/98	01/04/01	6	42
2-0076-000	PAR-ECGD-BED-ED	71000	41/ ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	USD	15/03/95	12/01/95	01/04/95	01/04/98	28,645,166.00	15/03/98	15/03/06	11	36
2-0077-000	PAR-ECGD-BED-ED	77000	41/ ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	USD	15/03/95	12/01/95	14/06/95	31/07/98	19,096,776.00	15/03/98	15/03/06	11	36
2-0079-000	COMMERZ ZAH$	79000	41/ ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	USD	14/01/95	12/01/95	14/01/65	31/12/98	4,994,778.00	30/01/98	30/07/09	14.06	36
2-0089-000	IBRD 3829 LE	89000	91/HEALTH-ADM	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	07/03/95	17/08/95	04/10/95	31/12/00	35,700,000.00	01/03/99	01/03/12	16.11	53
2-0090-000	IBRD 3930 LE	9000	91/GENGOV-SER	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	06/09/95	28/12/95	04/01/96	30/06/99	20,000,000.00	01/04/01	01/10/12	17	66
2-0091-000	IBRD 3899LE	91000	92/SAN-SIMER	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	06/09/95	17/06/96	12/08/96	31/12/01	55,000,000.00	15/02/01	15/08/12	16.11	65
2-0092-121	BEI1.7742 AIB	92121	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	20/12/94	21/12/95	21/12/95	20/12/99	11,637,337.00	10/12/00	10/12/09	14.11	71
2-0096-000	2-LE-0023	96000	41/LEDC-GAS	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	02/11/95	17/06/96	02/09/96	31/07/99	20,000,000.00	17/12/99	17/06/08	12.07	49
2-0097-000	IDBUIF/EDL	97000	41/LEDC-GAS	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	02/11/95	17/06/96	02/09/96	30/09/98	11,220,000.00	17/12/98	17/06/06	10.07	37
2-0100-000	OPEC 657 KES H	100000	91/HEALTH-ADA	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	USD	17/06/96	06/03/97	15/02/97	30/06/99	5,000,000.00	17/06/01	17/12/12	16.06	60
2-0101-000	IBRD4092 LE	101000	11/AGRI-HUNT	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-SOF	USD	05/12/96	08/05/97	27/05/97	30/06/03	31,000,000.00	15/05/02	15/11/13	16.11	65
2-0104-000	PARIBAS/SCH/EDL	104000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	USD	20/09/96	13/03/97	20/09/96	30/06/00	72,228,000.00	31/07/99	27/02/10	13.05	34
2-0105-000	INDOSUEZIALC/EL	105000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	USD	20/09/96	13/03/97	20/09/96	31/12/99	44,832,912.43	31/07/99	31/07/09	12.1	34
2-0108-000	IBRD 4112/EDL	108000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	16/12/96	13/03/97	15/05/97	30/06/03	65,000,000.00	15/09/06	15/09/06	9.09	117
2-0109-000	BANQUE SARADAR	109000	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	12/BILAT-OOF	USD	20/06/96	13/03/97	20/09/96	31/05/00	4,688,130.00	30/11/99	31/05/02	5.08	38
2-114-000	IBRD-3562-1	114000	97/SECT-NOTSP	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	15/07/96	08/05/97	15/07/96	31/12/98	50,000,000.00	10/12/00	01/06/13	16.1	52
2-0115-001	BEI 1.858	115001	71/TRANS-STOR	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	13/07/95	28/12/95	28/12/95	12/01/99	4,698,962.77	10/07/01	10/07/10	15	71
2-0117-000	IDB	117000	91/EDUCAL/ADM	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	07/04/96	14/07/97	14/07/97	30/11/98	11,000,000.00	30/06/01	31/12/07	11.08	62
2-0119-000	LB406$LE	119000	71/LAND-TRANS	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	USD	15/07/96	28/02/97	02/04/97	30/06/03	42,000,000.00	15/01/02	15/07/13	17	66
2-6101-001	94/009-FROT	6101001	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	USD	04/09/95	02/12/92	02/04/96	02/04/98	17,777,760.00	02/10/01	20/04/16	20.07	72
2-6101-010	Italian Protocol	6101010	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	USD	04/09/95	20/12/92	02/04/96	02/04/98	64,135,739.00	02/10/01	02/10/01	20.07	72
2-6202-001	SANPAOLO BED EL	6202001	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	USD	07/01/95	12/01/95	07/01/95	07/07/98	139,439,256.00	07/06/98	07/06/06	11.05	40
2-602-002	SANPAOLO ZAH ED	6202001	41/ELEC-GAS	10/FIN-PROJ	41/PRIVB-BUYR	USD	07/01/95	12/01/95	07/01/95	07/07/98	101,260,744.00	07/06/98	07/06/06	11.05	40
1KWD															
2-0051-000	KFAED 402 EDL	51000	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	KWD	29/11/91	09/03/92	09/03/92	31/12/97	17,300,000.00	15/02/97	15/08/12	20.08	62
2-0052-000	AFESD263-91EDL	52000	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	KWD	11/12/91	09/03/92	05/08/92	31/12/97	22,000,000.00	01/09/99	01/09/15	23.08	92
2-0056-000	AFESD282/93	56000	91/ADM-HOUSIG	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	KWD	14/04/93	22/07/93	20/02/95	31/12/97	8,000,000.00	01/12/01	01/12/17	24.07	103
2-0063-000	KFADE 432 WATER	56000	91/ADM-HOUSIG	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	KWD	24/06/93	04/11/93	04/11/93	01/06/98	5,000,000.00	01/11/98	01/05/18	24.1	64
2-0066-000	KFAED 414/92	66000	72/COMMUNI	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA		12/10/92	04/01/93	04/01/93	31/12/98	10,300,000.00	15/05/97	15/11/12	20.01	55

LOAN NO.	CREDITOR REF	IBRD NO.	ECONOMIC SECTOR	LOAN PURPOSE	LOAN CATEGORY	CURR.	DATE OF SIGNAT	DATE OF AUTHORIZ	DATE OF EFFECT	DATE OF AVAILAB	FACE VALUE	FIRST PAYMENT	LAST PAYMENT	MATU-RITY	GRACE PERIOD
2-0073-000	AFESD305/94EDL	73000	41/ELEC-GAS	10/JIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	KWD	25/03/95	12/01/95	08/05/95	31/12/98	30,500,000.00	01/03/00	01/03/18	22.11	59
2-0087-000	AFESD304EDL	87000	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	KWD	25/03/95	17/08/95	17/08/95	31/12/97	7,000,000.00	01/09/99	01/09/17	22.05	53
2-0093-000	KFAED477/95	93000	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	KWD	30/06/95	28/12/95	26/05/96	31/12/99	15,000,000.00	01/05/00	01/11/14	19.04	58
2-0094-000	AFESD317/95W	94000	42/WATWRK-SUP	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	KWD	12/03/97	17/06/96	17/06/96	01/07/99	10,000,000.00	01/03/01	01/03/18	20.11	47
2-0095-000	AFESD325REHAB	95000	91/GENGOV-SER	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	KWD	12/03/96	17/06/96	10/03/97	01/03/00	6,000,000.00	01/03/01	01/03/18	21.11	59
2-0102-000	AFESD323/96	102000	93/EDU-SERV	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	KWD	12/03/96	03/09/96	02/12/96	01/06/01	15,000,000.00	01/09/02	01/09/19	23.05	77
2-0103-000	AFESD	103000	98/COMMIT-ALL	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	KWD	17/06/96	08/05/97	08/05/97	01/03/99	13,500,000.00	01/09/03	01/09/22	26.02	86
1SAR															
2-0060-000	SFD-325/1	60001	91/EDUCAL-ADM	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	SAR	20/10/93	24/03/93	24/03/94	31/12/98	56,000,000.00	10/01/99	10/07/18	24.08	62
2-0060-002	SFD326/2	60002	71/LAND-TRANS	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	SAR	20/10/93	24/03/94	19/04/94	31/12/98	68,000,000.00	01/01/99	01/07/18	24.08	62
2-0060-003	SFD330/4	60003	71/LAND-TRANS	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	SAR	21/01/94	24/03/94	19/04/94	31/12/97	62,000,000.00	01/02/99	01/08/18	24.06	60
2-0060-004	SFD331/5	60004	71/LAND-TRANS	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	SAR	21/01/94	24/03/94	19/04/94	31/12/97	97,000,000.00	01/02/99	01/08/18	24.06	60
2-0060-005	SFD329/3	60005	91/HEALTH-ADM	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	SAR	21/01/94	24/03/94	19/04/94	31/12/97	94,000,000.00	01/02/99	01/08/18	24.06	60
2-0060-006	SFD327/6	60006	91/HEALTH-ADM	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	SAR	14/11/94	24/03/94	27/11/94	30/06/98	22,000,000.00	01/01/00	01/07/19	24.07	61
2-0060-007	SFD346/7	60007	91/HEALTH-ADM	10/FIN-PROJ	90/OTHER-CATE	SAR	27/10/95	24/03/94	14/08/96	31/12/98	30,000,000.00	01/01/01	01/07/20	24.08	62
2-0060-008	SFD348/8	60008	42/WATWRK-SUP	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	SAR	02/07/96	24/03/94	14/08/96	31/12/98	18,000,000.00	01/07/01	01/01/21	24.08	60
2-0060-009	SFD352/9	60009	91/EDUCAL-ADM	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	SAR	11/03/97	24/03/94	22/03/97	31/12/99	18000,000.00	01/07/02	01/01/22	24.09	63
2-0060-010	SFD353/10	60010	91/EDUCAL-ADM	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	SAR	19/05/97	24/03/94	24/03/94	31/12/99	7,500,000.00	01/07/02	01/01/55	24.07	61
							12/07/95	17/08/95	17/08/95	31/12/99		31/03/07	30/09/27	32.02	
1AED															
2-0061-000	ADF604	61000	91/ADM-HOUSIG	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	AED	09/07/93	24/03/94	26/02/95	31/412/97	91,825,000.00	31/10/98	30/04/13	19.09	63
1JPY															
2-0057-004	BEI0.6721EDL	57004	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	JPY	15/07/93	04/11/93	16/08/93	31/12/96	2,018,330,252.00	10/07/99	10/07/11	17.11	71
2-0058-002	BEI1.6720	58002	42/WATWRK-SUP	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	JPY	15/07/93	15/01/93	16/08/93	28/09/95	332,862,759.00	10/07/99	10/07/11	17.11	71
2-0113-000	OECF	113000	92/SAN-SIMSER	10/FIN-PROJ	11/BILAT-ODA	JPY	31/03/97	29/07/97	29/07/97	29/07/02	13,022,000,000.00	20/03/04	20/03/22	24.11	83
1ECU															
2-0019-000	8-0185	19000	11/AGR-LIVSTK	10/FIN-PROJ	21/MULTIL-SOF	ECU	28/02/85	28/02/85	01/09/86	01/03/89	1,174,344.33	01/09/95	01/03/25	40	126
2-0075-001	BEI0.6721ECUE	57001	41/ELIGHT-POW	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	ECU	15/057/93	04/11/93	16/08/93	31/12/96	9,169,260.60	10/07/99	10/07/11	17.11	71
2-0059-001	BEI1.6936 PORT	59001	71/WATER-TRAN	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	ECU	18/11/93	04/11/93	18/11/93	30/06/98	10,000,000.00	15/11/99	15/11/11	18	71
2-0059-001	BEI0.7101 PORT	59002	71/WATER-TRAN	10/FIN-PROJ	22/MULTIL-NOR	ECU	10/01/94	04/11/93	10/01/94	30/06/98	35,000,000.00	15/11/99	15/11/11	17.1	70
2-0068-000	BEI185/L1/P	68000	82/TECHN-SERV	10/FIN-PROJ	21/ MULTIL- NOR	ECU	26/05/93	14/07/93	26/05/93	31/12/95	800,000.00	01/10/03	01/04/33	39.1	124
2-0092-111	BEI1.7742	92111	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	22/ MULTIL- NOR	ECU	20/12/94	21/12/95	21/12/95	20/12/99	5,672,497.39	10/12/00	10/12/09	14.11	71
2-0092-112	BEI1.7742	92112	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	22/ MULTIL- NOR	ECU	20/12/94	21/12/95	21/12/95	20/12/99	5,471,516.00	10/12/00	10/12/09	14.11	71
2-0092-113	BEI1.7742	92113	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	22/ MULTIL- NOR	ECU	20/12/94	21/12/95	21/12/95	20/12/99	13,978,828.10	10/12/00	10/12/09	14.11	71
2-0092-200	BEI	92200	71/AIR-TRAN	10/FIN-PROJ	22/ MULTIL- NOR	ECU	20/12/94	21/12/95	21/12/95	20/12/99	44,315,044.70	10/12/00	10/12/09	14.11	71
2-0115-010	BEI	115010	71/TRANS-STOR	10/FIN-PROJ	22/ MULTIL- NOR	ECU	13/07/95	28/12/95	28/12/95	12/01/99	5,770,933.51	10/07/01	10/07/10	15	71

LOAN NO	CREDITOR REF	BRD NO	ECONOMIC SECTOR	LOAN PURPOSE	LOAN CATEGORY	CUR R	DATE OF SIGNAT	DATE OF AUTHORIZ.	DATE OF EFFECT.	DATE OF AVAILAB.	FACE VALUE	FIRST PAY MENT	LAST PAY	MATU RITY PERIO D	GRAC E PERIO D
01/ SDR															
2-0067-000	IFAD-305 LB	67000	1/AGRI-PRIMA	10/FIN-PROJ	21Multi-SOF	SDR	23/06/92	23/10/93	23/10/93	31/12/19	7.300.000.00	15/01/98	15/07/12	2001	66
2-0088-000	IFAD-370 LB	88000	1/AGRI-PRIMA	10/FIN-PROJ	21 Multi-SOF	SDR	12/01/95	12/01/95	04/01/96	31/12/01	6.700.000.00	15/01/00	15/07/14	9.06	60
2-0116-000	IDB-2LE 0034	116000	91/EDUCA-ADM	10/FIN-PROJ	21 Multi-SOF	SDR	07/04/96	07/04/96	14/07/97	31/12/99	5.000.000.00	30/06/01	31/12/15	19.08	62
														00	000
01/ ISD															
2-0053-000	IDB LE 0025	53000	91/Health-ADM	10/FIN-PROJ	21 Multi-SOF	ISD	12/12/92	24/05/93	11/05/94	31/12/98	7.700.000.00	31/12/97	30/06/17	24.06	60
2-0054-000	IS BK 12/12/92	54000	72/COMMUNIC	10/FIN-PROJ	21 Multi-SOF	ISD	12/12/92	27/05/93	27/05/93	30/06/96	8.969.984.00	30/06/97	31/12/04	12	54
2-0062-000	2-LE - 0015	62000	72/COMMUNIC	10/FIN-PROJ	21 Multi-SOF	ISD	12/12/92	24/05/93	02/05/94	11/12/96	2.930.000.00	31/12/97	30/06/12	19.06	60

الفصل السادس
الخلاصة

اتسمت التطورات المالية على مدى السنوات الخمس السابقة بضرورة ارتفاع وتيرة الانفاق العام لتلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع اللبناني لتعزيز الخدمات الاجتماعية واعادة تأهيل وبناء البنى التحتية التي يتوجب على القطاع العام تأمينها. وبالرغم من الزيادة الكبيرة المحققة في مجموع الايرادات العامة سجلت الموازنات المتتالية عجزا كبيرا ومستمرا ادى الى ارتفاع ملحوظ في الدين العام.

اما التطور الابرز على صعيد المالية العامة فيتمحورفي التوافق العام المتطور باتجاه اهمية وضرورة معالجة مشكلة العجز في الموازنة بطريقة جذرية. ومن البديهي القول ان تحقيق هذا الهدف الضروري ويتطلب تعاونا وثيقا وحوارا مكثفا وموضوعها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في لبنان. وقد جاء العمل الدؤوب للجنة المال والموازنة في المجلس النيابي الكريم تجسيدا لهذا التعاون الايجابي وتأكيدا على اصرار السلطتين التشريعية والتنفيذية على احداث تغيير جذري في المالية العامة خلال عام ١٩٩٨ باتجاه احتواء مشكلتي العجز في الموازنة والدين العام.

ان قانون موازنة عام ١٩٩٨ يهدف الى تحقيق هذه النقلة النوعية من خلال تخفيض وترشيد الانفاق العام وزيادة واقعية وشفافية الموازنة العامة عبر اضافة انفاق الخزينة من خارج الموازنة (الاعتمادات المدورة ونفقات البلديات) على مجموع التقديرات المالية للانفاق من الموازنة خلال العام ١٩٩٨. وفي هذا السياق يلحظ مشروع موازنة عام ١٩٩٨ تخفيضا بشكل حاد للقدرة الانفاقية من خلال الغاء جزء من الاعتمادات غير المعقودة والمدورة من موازنات عام ١٩٩٥ وما قبلها.

ومن اهم ما تضمنه قانون موازنة عام ١٩٩٨ مجموعة من الاجراءات الهادفة الى تعزيزالخزينة بحوالي ٢٢٪ بالمقارنة مع مجموع الايرادات المحصلة في عام ١٩٩٧. مع الاشارة مرة اخرى الى حقيقة هامة وهي ان واردات الخزينة قد تضاعفت حوالي اربع مرات ما بين عام ١٩٩٢ و١٩٩٧. وبذلك خطا مشروع موازنة عام ١٩٩٨ خطوات هامة نحواحتواء العجز ومعالجة المشكلة المزمنة للمالية العامة وللاقتصاد اللبناني من خلال تعزيز الايرادات العامة عبر اجراءات جديدة تؤدي الى زيادة الواردات والى تفعيل للادارة الضريبية ومن خلال تخفيض هام وترشيد حقيقي في الانفاق العام.

وتجدر الاشارة الى ان تعزيزاستقرار الوضع المالي في لبنان من خلال معالجة العجز في الموازنة واحتواء نمو الدين العام وتخفيض امتصاص القطاع العام للموارد المالية الداخلية المتاحة يتطلب عملا دؤوبا ومتواصلا وجهدا وتضحية على المدى المتوسط من اجل موازنة التوقعات المتزايدة مع الامكانات المتوافرة للاقتصاد اللبناني. وفي هذا الاطار فان الورقة الاصلاحية التي اقرت في مجلس الوزراء، والتي يجري تحضير مشاريع القوانين الضرورية لاحالتها على المجلس النيابي وكذلك الاجراءات الاخرى المتخذة على صعيد الحكومة، تمثل محاولة جدية لمعالجة التحديات المالية التي سيواجهها لبنان في المدى المتوسط. ومن خلال تنفيذ بنود هذه الورقة الاصلاحية يمكن تخفيض الانفاق العام في السنوات القادمة وبالتالي معالجة الاوضاع المالية معالجة جذرية. وان اهم ما في هذه الورقة الاصلاحية انها تتصدى لمعالجة المشكلة الهيكلية للموازنة العامة الا وهي حجم القطاع العام بما في ذلك حجم الرواتب والاجور والعطاءات والتقديمات وهيكلية الدين العام الداخلي. لقد تضمنت هذه الورقة الاصلاحية اجراءات من شأنها اعادة هيكلية الدين العام الداخلي والبدء باحتواء حجم القطاع العام وعدد الموظفين فيه والتقديمات الاجتماعية التي يؤمنها للشعب اللبناني. وبالفعل فانه اذا استطعنا تحقيق تغيير نوعي في اسلوب التعامل مع هذه القضايا الحساسة فأننا سنتمكن من ان نضع الاقتصاد اللبناني على طريق التحصين المالي والنمو الاقتصادي المستمر.

لا بد في النهاية من التأكيد على ان التغلب على مشكلة العجز في الموازنة واحتواءه، ومن ثم تخفيض الدين العام يتطلب بالاضافة الى ما جرى ذكره آنفا، تعزيزا كبيرا لقدرات الادارات الضريبة المختلفة. فمن الضروري زيادة ايرادات الخزينة عن طريق تطوير وتفعيل الادارات الموكلة اليها مهام تحصيل الايرادات ابتداء من الادارات التابعة لوزارة المالية. كما ينبغي علينا جميعا حشد القدرات والتعزيز المستمر لروح التعاون الوثيق ما بين المجلس النيابي ومجلس الوزراء لحل هذه المشكلة المستعصية وبالتالي تحقيق الانتصار الفعلي على عجز الموازنة الذي يتوقعه ويتطلبه جميع اللبنانيين.

كلمة وزير المالية

الكلمة لمعالي وزير الدولة للشؤون المالية.

وزير الدولة للشؤون المالية: السيد الرئيس، حضرات السادة النواب،

سمعنا الكثير من السادة النواب في الايام الخمسة السابقة حول الوضع المالي وعجز الموازنة وتنامي الدين العام وخدمته. كما سمعنا جملة من المواقف حول سياسات الحكومة المختلفة والوضع العام في البلاد.

ولقد حاول عدد من النواب الكرام ان يظهر بأن الحكومة مسؤولة كليا عن الوضع المالي الحالي وعن تنامي الدين العام.

اننا لا نريد ان نعود الى الوراء لنلقي التبعات على بعضنا بعضا في ما خص الوضع المالي والاقتصادي في البلاد ولا نريد ان نذكر، والشعب على الاقل لم تخنه الذاكرة، انه عشية تأليف حكومة الرئيس الحريري الاولى، كان لبنان يعاني من الدين العام، غارقا في التضخم، وغارقا في الفوضى، ولا نريد ان نذكر ان ما من اعتماد انفق او قرض تم او واردات جبيت الا بموجب قوانين اقرها مجلس النواب وجاءت استجابة لحاجات البلاد المختلفة ولظروف غير عادية فرضتها معالجة اوضاع لبنان الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والبنيوية الناتجة عن الحرب وعن وجوب بدء الخطى ومسارعتها للحاق بما فاتنا مما اصبح عليه العالم اثناء غيابنا الطويل عن مسرح الحياة بسبب انشغالنا بالمشاكل والحروب الداخلية.

لا نريد ان نذكر بكل هذا وهو الذي يحاول البعض القفز عنه وكأن وضع البلاد كان طبيعيا ولم تجتحه حرب مدمرة دامت سبع عشرة سنة، ان ما نريده هو ان ننكب على مشاكلنا الحاضرة في نظرة استشرافية للمستقبل. وعلينا ان نعترف ان هناك مصاعب على الصعيد المالي والاقتصادي.

وان علينا ان نتعاون معا من اجل معالجتها بكل جدية ومسؤولية لاننا جميعا، كائنا ما كانت هذه المصاعب ومسبباتها، مسؤولون عنها تجاه شعبنا.

ومهما تباينت بيننا الآراء في وسائل المعالجة او في النظرة الى الامور فانه يجمعنا هدف واحد وهو اعادة بناء الدولة ورفع مستوى ونوعية عيش اللبنانيين وتوفير مستقبل افضل لشباب لبنان.

وهنا علينا التأكيد مجددا بأن المشكلة في هيكلية الموازنة ليست جديدة ولم تكتشفها الحكومة الآن، فلقد اوضحنا هذا الامر مرارا وعبر فذلكات الموازنة المتتالية وخاصة في فذلكة موازنة ١٩٩٥ ونبهنا الى هذه المشكلة واشرنا آنذاك الى حجم الدين العام وكلفة خدمة هذا الدين العام وقلنا وأظهرنا بشكل واضح وصريح ان مجموع الرواتب والاجور والعطاءات الممنوحة للعاملين في القطاع العام وكذلك خدمة الدين العام تشكل اكثر من ٦٦٪ من ارقام الموازنة وان هذه النسبة تتجه الى الزيادة وهو ما بيناه ايضا في فذلكة موازنة عام ١٩٩٧. لقد نبهنا الى هذه المشكلة مرارا ولم نستطع حتى الآن بالتنسيق مع المجلس النيابي الكريم ان نعالج هذه المشكلة بشكل فعال مما يحدونا الى التأكيد مجددا على انه لا يمكن ان نعالج هذه المشكلة الا من خلال:

١ ـ تخفيض الانفاق العام بما فيها اعادة هيكلية الدين العام.

٢ ـ زيادة واردات الدولة.

ولقد سمعنا من جميع السادة النواب الذين تكلموا خلال هذه المناقشة رغبتهم القوية وحثهم لمعالجة مشكلة العجز في الموازنة ومسألة تنامي الدين العام، ولكن كيف؟ لقد دعى معظم المتكلمين الى معالجة مشكلة العجز وفي الوقت نفسه طالبوا بزيادة الانفاق العام وتخفيض الضرائب والرسوم والامتناع عن الاستدانة من الداخل والخارج على السواء. ليتنا نستطيع في لبنان ان نغير مبادئ علم الاقتصاد وننجح في تخفيض عجز الموازنة فقط من خلال الكلام عن ضرورة تخفيضه والمطالبة بعكسه. في الحقيقة لا يمكن ان ينخفض العجز الا من خلال تخفيض الانفاق او زيادة الايرادات او من خلال الجمع بين هاتين الوسيلتين.

ولقد حاولت لجنة المال والموازنة مشكورة تخفيض الانفاق العام. وبالفعل بعد انكباب اللجنة على العمل الدؤوب استطاعت ان تخفض فعليا أي باستثناء ما هو ملحوظ لدعم مؤسسة كهرباء لبنان حوالي ٧٥ مليار ليرة من الموازنة العامة أي قرابة ١٪ من مجموع الموازنة العامة. وهذا عمل مشكور ومبارك وان لم يكن بحجم توقعات اعضاء اللجنة النيابية. الا ان اللجنة قامت ايضا بتخفيض الايرادات المرتقبة في الموازنة بحوالي ٧٪ وذلك بالغاء وتعديل بعض المواد في المشروع وبالتالي رفعت عجز الموازنة من ٣٧٪ الى حوالي ٤٠٪ وهو الامر الذي يعني زيادة في الدين العام.

لقد تبين للجنة المال والموازنة انه ليس بامكانها تخفيض نفقات الموازنة بأكثر مما خفضته الا اذا تناول هذا التخفيض ايضا بشكل حاد الانفاق الاستثماري الذي كنا قد عمدنا اساسا الى ترشيده

من كافة الجوانب لان من شأن ذلك ان يؤدي الى انكماش اقتصادي ويؤثر بالتالي على الدورة الاقتصادية.

السيد الرئيس، حضرات السادة النواب،

في ضوء ما تقدم لا بد لنا جميعا من ان ننكب مجددا على معالجة الانفاق الجاري بما في ذلك اعادة النظر بحجم القطاع العام. وهنا يتبين لنا اهمية ما ورد في الورقة الاصلاحية. فلأول مرة تتناول هذه الورقة معالجة حجم القطاع العام واساليب العمل فيه وما يشكو منه من فائض يؤدي الى الهدر ومن بطالة مقنعة ومن انخفاض في مستوى الاداء. كما ان الورقة الاصلاحية تشير الى معالجة هيكلية الدين العام من خلال تخفيف عبء خدمة هذا الدين مما يسهم في تخفيض العجز وتوفير سيولة نقدية اكبر للقطاع الخاص من شأنها ان تعزز حركة عجلة الاقتصاد وتنعش الدورة الاقتصادية.

واذا كانت الكتلة الانفاقية المحددة في مشروع موازنة ١٩٩٨ قد خفضت الى حدها الادنى ولم يعد بالامكان تخفيضها اكثر من ذلك قبل اقرار الورقة الاصلاحية والقيام بالاصلاح الاداري الذي يتطلب توافقا سياسيا وجهدا كبيرا فمن الضروري اذا ان نركز على زيادة الواردات بما في ذلك تحسين الجباية للرسوم والضرائب وتفعيل الادارة الضريبية بما يعطي لهذه الادارة مرونة اكثر في تحقيق اهدافها ويزيد من انتاجيتها وفعاليتها.

مرة اخرى لا بد لنا من ان نوافق مع احد السادة النواب الذي اكد ان مشروع الموازنة كما احالته الحكومة على المجلس تضمن عجزا مقدرا نسبته ٣٧٪ من اجمالي النفقات، وان نسبة العجز ارتفعت الى اكثر بقليل من ٤٠٪ بعد دراسة اللجنة المالية. وانني لاصدقكم القول ان الاقتصاد اللبناني والمالية العامة لا تستطيع ان تتحمل أي انفاق جديد اذا لم تتأمن الايرادات الضرورية لهذا الانفاق كما ان الحكومة لن توافق على أي انفاق جديد من دون تأمين التغطية المناسبة له.

السيد الرئيس، حضرات السادة النواب،

اننا لن نستطيع ان نبدأ بمعالجة مشكلة العجز في الموازنة وتنامي الدين العام الا اذا التزمنا جميعا بالتعاون بكل جدية واخلاص لكي نتقيد بالمبادئ والقواعد والارقام التي وردت في فذلكة الموازنة سواء في شقها الانفاقي او في شق الواردات منها وان نعمل معا على تطبيق ما ورد في الورقة الاصلاحية بالسرعة الممكنة لكي نصل الى بر الامان.

اما فيما يتعلق بما ورد في مداخلات النواب الكرام تعليقا على فذلكة الموازنة او مشروع

الموازنة المطروح للمناقشة فأرى نفسي مدعوا الى توضيح بعض المسائل الاساسية دون الخوض في التفاصيل لا رغبة في الجدل ولكن رغبة في وضع الامور في نصابها وتوضيح بعض المسائل المالية الاساسية لكي تكون الرؤية واضحة امامكم وامام الرأي العام وسأكتفي بايضاح النقاط الاساسية الآتية:

اولا:

جاء على لسان بعض السادة النواب بأن مشروع موازنة عام ١٩٩٨ اذ تضمن احكاما تتناول شؤونا ضريبية وان الاحكام الضريبية يجب ان تكون موضوع قانون خاص مستقل عن قانون الموازنة.

جوابا على هذا الرأي فاننا نجيب بالآتي:

١ ـ تنص المادة الخامسة من قانون المحاسبة العمومية بأن قانون الموازنة يتضمن احكاما خاصة لها علاقة مباشرة بتنفيذ الموازنة فكيف يمكن تنفيذ الموازنة غير المتوازنة بين النفقات والواردات كالموازنة المعروضة اذا لم يتضمن قانون الموازنة احكاما تؤمن التوازن سواء باجازة الاقتراض او بالاكتتاب في سندات خزينة او باحداث موارد اضافية عن طريق زيادة الضرائب والرسوم او غير ذلك من التدابير التي تؤدي الى مثل هذه النتائج.

٢ ـ ان ما ذكرناه اعلاه ليس علما نظريا مجردا بل هذا ما اخذ به المشترع اللبناني على مدى عقود سابقة من الزمن. ان جميع مشاريع قوانين الموازنة للسنوات الماضية قد تضمنت تعديلات ضريبية. هذا ولا ينفرد المشترع اللبناني في هذا الموقف بل وفي بلدان كثيرة، في فرنسا وبريطانيا مثلا تشكل دراسة مشروع الموازنة موسما سنويا للتعرف على التعديلات الضريبية التي تطرحها الحكومة في اطار قانون الموازنة، ويجري التصديق على هذه التعديلات في سياق التصديق على مشروع الموازنة.

ثانيا: في سياسة استقرار سعر صرف العملة اللبنانية:

ورد في مداخلات بعض النواب الكرام ان العمل على تعزيز استقرار سعر صرف العملة يكلف الخزينة اموالا باهظة. ولا بد لي هنا من ان اذكر بحالة الفوضى والاضطراب والفلتان والذهول التي رافقت التقلبات الحادة في سعر صرف العملة اللبنانية في سنوات خلت والتي ادت الى المضاربات على العملة اللبنانية وخلق حالة من القلق والاضطراب في اسواق المال واضعاف الثقة بالوضع المالي وبالوضع الاقتصادي. ولا نريد كما لا تريدون معي ان نعود الى هذه الحالة التضخمية التي عاشها لبنان والتي استطعنا ان نخرج منها من خلال هذه السياسة التي اتبعناها. ولم

يكن ذلك من دون ثمن كان لا بد منه ولكنه بالتأكيد هو اقل من الثمن الذي كنا دفعناه لو ابقينا او سمحنا بالابقاء على حالة الفوضى التي كانت سائدة والتي عانى منها ودفع ثمنها غاليا جميع اللبنانيين ولا سيما اصحاب الدخل المحدود والتي كان من نتيجتها ايضا انحسار الطبقة الوسطى في المجتمع اللبناني، والاقتصاد اللبناني ما زال يعاني من اثارها حتى اليوم.

ثالثا: في النظام الضريبي:

لقد اعتمدنا سياسة تخفيض الضريبة، ليس فقط على الشركات ولكن على مداخيل ذوي الدخل المحدود ايضا. وتوخينا من ذلك تحقيق ثلاثة امور:

١ ـ تخفيف الاعباء عن المواطنين وزيادة مداخيلهم بصورة فعلية.

٢ ـ تشجيع الاستثمار في لبنان وتوظيف الاموال في مشاريع انتاجية تعود بالخير على الاقتصاد اللبناني.

٣ ـ الحؤول دون التهرب من الضريبة.

لا بد لي هنا من ان الفت نظر النواب الكرام والرأي العام اللبناني، ومنهم خاصة الخبراء في اتجاهات السياسات الاقتصادية والمالية المعتمدة في العالم اليوم، وهم المطلعون على هذه السياسات، ان الاتجاه السائد في العالم اليوم هو نحو الاعتماد على الضرائب غير المباشرة بصورة اساسية وليس على الضرائب المباشرة.

ونحن نعي ونتفق مع اهل الاقتصاد والقانون ان الضريبة يجب ان تسعى الى تحقيق هدفين اساسيين: العدالة والفعالية. واذا كان الاعتقاد السائد في الماضي بأن الضريبة المباشرة هي اكثر عدالة من الضريبة غير المباشرة الا انه اصبح من المعروف اليوم ان الضريبة غير المباشرة يمكن ايضا ان تكون عادلة فضلا عن انها اكثر فعالية من الضريبة المباشرة وذلك لسببين:

لسهولة تحصيلها من جهة ولامكانية تحديدها بصورة دقيقة من جهة ثانية. ونحن نريد مخلصين ان نحقق عدالة الضريبة وفعاليتها فلا تكون الواحدة على حساب الاخرى. وهذا الامر يكون من خلال تحويل الضرائب غير المباشرة، كما نتجه بسياستنا المالية والاقتصادية، الى ضرائب تصاعدية من نوع جديد، كما تهدف معظم التشريعات في العالم اليوم، بحيث تطال هذه الضرائب الاغنياء اكثر من الفقراء وبحيث لا تصيب هذه الضريبة الفقير على قدم المساواة مع الغني، سواء من حيث حجم هذه الضريبة او من حيث تأثيرها على القوة الشرائية المتوفرة لكل مواطن بحيث ان المكلف المقتدر الذي يقبل بتوسع على الاستهلاك او يستعمل لوازم كمالية يتحمل بحجم اكبر عبء الضريبة. ونحن في هذا المسار قد قطعنا شوطا في تنفيذ هذه السياسة

كما هو واضح من مشروع الموازنة ومن الرسوم على الكماليات التي تصيب المواطنين بنسب متفاوتة بحسب امكانات كل منهم المالية وبحسب حجم ونوعية استهلاكهم.

ومن المعروف انه في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة القائمة على الانفتاح وازالة الحواجز الاقتصادية بين الدول والاثار الناجمة عن ذلك فقد اصبح من الصعب جدا تحديد المدخول الشخصي لكل فرد او للمؤسسات المالية الكبرى نظرا للامكانات والوسائل العديدة المتوفرة لديهم على اخفاء حجم مداخيلهم مما يقلل من فعالية هذه الضريبة ولذلك اتجهت الانظار والسياسات الاقتصادية الحديثة في الكثير من البلدان الى تحديد وكشف مداخيل وقدرات الافراد والشركات المالية من خلال حجم استهلاكهم وهذا ما يبرر هذا التحول في العالم اليوم نحو الضرائب غير المباشرة لان المكلف ان استطاع ان يخفي مداخيله بشتى الوسائل فهو لا يستطيع حتما ان يخفي استهلاكه.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى فاننا نعلم جميعا ان الثروات اللبنانية هي بالاجمال ناتجة عن اعمال قام ويقوم بها اللبنانيون خارج لبنان ولا يمكن ان تطالها ضريبة الدخل، ويمكن ان تستفيد الخزينة من ثروات هؤلاء اللبنانيين، ليس فقط من خلال مشاركتهم في عملية النهوض الاقتصادي وما يستثمرونه من اموال في مشاريع انتاجية، ولكن ايضا عن طريق الضرائب غير المباشرة في صيغتها المتحولة تدريجيا بما يتوافق مع العدالة الاجتماعية.

وفي مجال الحديث عن النظام الضريبي وتدني الضرائب المباشرة نسبة الى الناتج المحلي اورد احد السادة النواب ان هذه النسبة في تناقص. والحقيقة ان التحصيل من ضريبة الدخل نسبة الى الناتج المحلي ارتفعت بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧. كما تجدر الاشارة الى ان الحكومة خفضت الضرائب المباشرة على الشريحة من المواطنين من ذوي الدخل المحدود والمتدني ولا سيما من تقتصر مداخيلهم على الرواتب والاجور والتي كما هو معلوم كانت تتحمل اكبر حصة من ضريبة الدخل لان اصحاب المهن الحرة وذوي الدخل المرتفع لديهم الوسائل الكفيلة لتجنب هذه الضريبة.

وهنا لا بد من الاشارة الى ان القانون الحالي لضريبة الدخل قد وفر اعفاءات كبيرة للشريحة من المواطنين من ذوي المداخيل المنخفضة بحيث ان العائلة التي يصل دخلها الشهري ٥٠٠,٠٠٠ ليرة او ان دخلها السنوي هو حوالي اربعة الاف دولار لا تكلف بأي ضريبة دخل وان دخلها بعد ذلك يخضع الى معدلات ضريبة تبدأ بما نسبته ٢٪ لتصل بعد عدة شرائح الى ما لا يتعدى عشرة بالمائة.

وعلى صعيد آخر وايضاحا للحقيقة ان السياسة الضريبية التي اتبعناها قد شهدت نجاحا بدليل

ان التحصيلات من ضريبة الارباح قد ارتفعت من سنة الى سنة وزادت حصيلتها عما كان عليه الامر في ظل النظام الضريبي السابق سواء من المؤسسات والشركات واصحاب المداخيل المرتفعة بدلا من ان استهدافها اساسا كما كان في السابق اصحاب المداخيل المنخفضة والمتوسطة أي تلك الشريحة من المواطنين الذين تقتصر مداخيلهم على الرواتب والاجور. هذه الزيادة المحققة على مجموع ضرائب الدخل المحصلة هي في تطور مستمر فضلا عن ان هذه السياسة قد خففت بصورة نوعية من محاولات التهرب من الضريبة.

ايها السادة النواب،

سأحاول ان ابين لكم بمقارنة بين عامي ١٩٧٤ و١٩٩٧ عام ١٩٧٤ كان عاما يسمى السنة الذهبية للاقتصاد اللبناني، وفي تلك السنة ايضا كانت الادارة اللبنانية في عزها واوجها، ماذا كانت حصيلة ضريبة الدخل من مجموع واردات الخزينة آنذاك؟ كانت حصيلة الواردات من مجموع ضريبة الدخل لا تتعدى الـ ٧٪ علما ان معدلات الضريبة كانت آنذاك هي المعدلات المرتفعة التي كانت تصل الى ٣٠٪.

ماذا هي الآن بعد ان خفضنا معدلات الضريبة؟ في عام ١٩٩٧ بلغت هذه النسبة الى مجموع ما حصلته الخزينة خلال العام ١٩٩٧ ١٠٪، ليس ذلك فقط، كلنا يعلم بأن الضرائب التي كانت تحصل في سنوات ١٩٧٤ وما سبقها وما قبل النظام الضريبي الجديد كان عبؤها يقع على اصحاب الدخل المحدود الذين هم من اصحاب الرواتب والاجور، ماذا نمثل الآن نسبة الضرائب المحصلة من اصحاب الرواتب والاجور الى مجموع ضريبة الدخل المحصلة ٩٪ هذا بين لنا مدى التحسن الذي حققه النظام الضريبي الجديد خلال هذه السنوات مع العلم بأن ما نتوقع ان يحققه هذا النظام الضريبي خلال السنوات القادمة هو كبير مع التحسن المرتقب في اعمال التحقق والجباية التي كانت سائدة على نطاق واسع في ظل النظام السابق علما ان المعنيين في الامور الاقتصادية والمالية يعلمون ان النظام الضريبي يحتاج الى وقت وزمن غير قصير لكي يمكن الحكم على مدى صوابيته. وتبين النسب الواردة ادناه تطور نسبة ضريبة الدخل الى مجموع واردات الخزينة خلال الاعوام ما قبل الحرب اللبنانية والتي كانت تطبق فيها معدلات ضريبة دخل مرتفعة وكانت الادارة اللبنانية في اوجها وكان الاقتصاد اللبناني في عصره الذهبي وكيف تطورت خلال السنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧ مع تطبيق النظام الضريبي الجديد.

رابعا: في الدين العام:

جاء بعض المداخلات ان الدين العام قد لامس حدود الخطر. لا بد من التوضيح ان بعض الارقام التي ذكرت حول حجم الدين العام ونسبته قياسا الى الناتج المحلي وما بني عليها من

استنتاجات خاطئة تتناول الوضع الاقتصادي والمالي هي ارقام وفرضيات مبالغ فيها وغير دقيقة ومن شأنها للاسف الشديد تضليل الرأي العام واضعاف الثقة بحقيقة الاوضاع الاقتصادية في لبنان من خلال تصوير البلد وكأنه مشرف على الافلاس. ولقد آلينا على انفسنا دائما ان نقول الحقيقة وان نطلع الرأي العام على الحقائق المالية والاقتصادية بكل امانة وشفافية وهذه الارقام التي ذكرناها في فذلكة الموازنة هي الارقام الحقيقية لحجم الدين العام.

ونحن لم نخف الحقيقة اطلاقا وقلنا منذ البداية كما نقول اليوم ان هنالك مشكلة في هيكلية الدين العام والمعالجة تكون من خلال اسلوبين:

١ ـ اطالة آماد تسديد الدين العام.

٢ ـ تخفيض كلفة الفائدة.

ولقد تقدمنا باقتراح تحويل جزء من الدين العام الى عملات اجنبية لتخفيف كلفة الفائدة وخدمة الدين من جهة ولاطالة آماد تسديد هذا الدين من جهة ثانية بحيث تتوزع استحقاقاته على فترات اطول تؤمن للاقتصاد اللبناني وللمالية العامة القدرة على تسديد هذه الديون بشكل افضل وبكلفة ادنى.

اما عن قدرة لبنان على الاستدانة فلا بد من القول ان قدرة لبنان على الاستدانة من الخارج هي اكبر بكثير من قدرة بعض البلدان النامية التي تتشابه اوضاعها الاقتصادية مع اوضاعنا. فلبنان قد تمكن من الاستدانة من الخارج خلال السنوات الثلاث الماضية وكان كل اصدار هو افضل في شروطه من الاصدار الذي سبقه سواء من حيث المدة ومن حيث الكلفة. وهذا اسطع دليل على ثقة العالم بوضع لبنان الاقتصادي والمالي ذلك انه لا يمكن للمؤسسات والاسواق المالية العالمية ان تقبل باقراض دولة ما الا اذا كانت مطلعة على حقيقة اوضاعها الاقتصادية ولديها الثقة بأوضاعها المالية والاقتصادية وبقدرتها على ايفاء هذه القروض، وهذا يثبت ملاءة لبنان وسمعته الائتمانية على صعيد العالم، وانه من المستغرب فعلا ان يحظى لبنان بهذه الثقة عالميا وان لا يحظى بالثقة نفسها من عدد من ابنائه. علما اننا حكومة ومجلسا لم نلجأ الى سياسة الاقتراض عن هوى او عن رغبة، ولكننا لجأنا اليها مرغمين ولم يكن لنا سبيل آخر لكي نتمكن من معالجة مشاكلنا الاقتصادية والمالية واعادة بناء البنية التحتية التي بدونها لا يمكن ان نأمل بتشجيع الاستثمار في لبنان او بتوظيف الاموال وتعزيز معدلات النمو فيه وعودة لبنان الى خارطة العالم الاقتصادية.

خامسا: في الانفاق الاجتماعي:

لقد تطرق احد النواب الكرام الى الانفاق على القطاعات الاجتماعية وخاصة التي ينفذها

مجلس الانماء والاعمار في هذه المجالات. وتضمنت مداخلته اعتراضا على الانفاق على الكهرباء والهاتف والطرقات قبل الانفاق على الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية. وهذا ما يثير استغرابنا اذ عندما شكلت الحكومة الاولى للرئيس الحريري يذكر جميع اللبنانيين كيف كانت عليه حال الكهرباء والطرقات والهاتف فكيف يمكن انشاء وتشغيل المدارس والمستشفيات الجديدة اذا لم يكن هنالك كهرباء وطرقات وهاتف. انه من البديهي ان تأخذ البنى التحتية الاساسية الاولوية وذلك كان مطلب اللبنانيين ومن ثم ننتقل الى تعزيز الانفاق الاجتماعي وبالفعل وفضلا عما انفقته الحكومة في المجال الاجتماعي وهي مبالغ كبيرة، كما تبينها الاحصاءات المقارنة في موازنات السنوات ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨ حيث ارتفع الانفاق تدريجيا على:

مليارات الليرات	١٩٩٢	١٩٩٨
شؤون التربية	٢٠٧	٤٧٠
شؤون التعليم المهني		٣٣
شؤون التعليم العالي		١٨٧
		٦٩٠
شؤون الصحة	٨٩	٢٧٠
الشؤون الاجتماعية	١٤	٩٤

ان لدى مجلس النواب الآن مشاريع قروض معظمها ميسر بحوالي ٧٦٧ مليون دولار حصة الشأن الاجتماعي فيها ٦٨٠ مليون دولار كما ان مجلس الانماء والاعمار يفاوض على مشاريع بقيمة ٦٦٦ مليون دولار حصة الشأن الاجتماعي فيها تبلغ ٤٢٠ مليون دولار. وتجدر الاشارة هنا الى ان الانفاق على البنى التحتية الاساسية يؤدي الى تحسين نوعية معيشة جميع المواطنين.

سادسا: في مسألة الاستدانة:

وربما اكثر ما يثير الاستغراب بمداخلة احد النواب الكرام هو تطرقه الى موضوع الاستدانة بالعملات الاجنبية. وقد قال حرفيا «عند الاضطرار، اكرر عند الاضطرار، يبقى الدين بالليرة على الامد الطويل اقل خطرا واقل عبئا من الدين بالعملات الاجنبية. والسبب في ذلك» يتابع حضرة النائب «واضح وبسيط، هو ان لبنان اكثر تحكما في المحصلة النهائية بالعناصر المحيطة بمستقبل الدين، اذا كان هذا الدين بالليرة اللبنانية، أي انه اكثر تحكما بالكتلة النقدية، ومعدل الفائدة وسعر

الصرف» اكرر وسعر الصرف. وهذا كلام خطير اذ انه يحبذ الاستدانة بالعملة اللبنانية باعتبار ان ذلك يسمح للحكومة بتخفيض قيمة هذا الدين من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية، او من خلال التضخم عند الاقتضاء. وخطورة هذا التدبير انه يصيب مباشرة لقمة عيش وادخارات المواطنين اللبنانيين، وهو اسلوب نرفض التعامل به لاننا مصممون على المحافظة على استقرار سعر الصرف واستقرار الوضع النقدي وعلى ادخارات ولقمة عيش الشعب اللبناني.

فذلكة موازنة العام ١٩٩٩(*)

كلمة وزير المالية

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية الدكتور جورج قرم.

وزير المالية: دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام،

اسمحوا لي ان استعمل تعبيرا اتى على لسان احد المحاضرين، وهو يتحدث في الندوة اللبنانية عن وضع بلدنا بعد احداث ١٩٥٨، الا وهو تعبير «المنعطف».

لبنان اليوم ومجددا هو على منعطف، ومنعطف اصعب من ذلك الذي كنا فيه اواخر الخمسينات وبداية الستينات. هو منعطف القرن الجديد الذي سنلجه بعد بضعة اشهر مودعين عالما زائلا ومقدمين على عالم جديد. انه عصر العولمة والتكنولوجيا والتنافس الاقتصادي الذي لا يرحم، فاساليب الحماية التقليدية من التنافس اصبحت غير ملائمة وغير فعالة في عصر الالكترونيات والاتصالات، وانفتاح الاسواق عالميا بعضها على بعض، ولا يمكن لاحد الافلات من هذه الحركة الكونية العملاقة. وعلى لبنان ان شاء ان يتطور وان يدخل السباق، وان يتكيف مع هذا العالم الجديد ويستغل امكانياته الكبيرة بدلا من ان يسعى، دون جدوى، الى تأجيل الاستحقاقات الاقتصادية والمالية التي تنتظره.

والمنعطف هذا، بالاضافة الى ابعاده الكونية، منعطف ذو ابعاد داخلية لبنانية محضة. انه منعطف الخروج من رواسب العنف والدمار التي ما زلنا نعاني منها معاناة كبيرة متعددة الابعاد، وهو كذلك منعطف للسياسات التي اتبعت سابقا، والتي وضعت ونفذت دون مراعاة لضرورة التوازن المالي والاولويات الرشيدة، لمحو اثار الماضي السلبية، ولتحقيق مجتمع العدالة والانتاجية والقدرة على دخول القرن المقبل، متسلحين بعوامل النجاح، والقدرة التنافسية الحقيقية في هذا العالم المتغير والمتحرك بسرعة فائقة.

لا ابوح بسر اذا قلت لكم، ان العجز المالي المتراكم الذي تسارع في السنين الماضية، ادى

(*) بيان وزير المالية.

الى تشوهات اقتصادية ضخمة اضيفت بدورها الى التشوهات الموروثة عن سني الحرب الطويلة الهدامة، بحيث اصبحت «سفينة» لبنان اسيرة مجال ضيق، محكم الاطراف، يصعب الخروج منه بالاساليب الاقتصادية والمالية المعمول بها حتى الان.

وما زاد الطين بلة، عدم الاهتمام بتأمين الاموال الكافية لمثل هذا المستوى من الانفاق، وتخفيض نسبة الضرائب المباشرة للفقير وللغني على حد سواء فقد عومل من اغتنى سنين الحرب الطويلة مثل المعدم، فلم يدفع للمجتمع الجريح ضريبة التضامن، كما فعلت كل الدول التي عانت من حروب دمرت ما دمرت من الارواح والممتلكات. وكانت نتيجة هذه السياسة وقوع الدولة في عجز مالي متعاظم، جعل الدين العام الداخلي يقفز من ٤٠٣١ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٩٢ الى ٢١٦٨٦ مليار ليرة في نهاية عام ١٩٩٨. اما الدين الخارجي فقد ارتفع من ٣٢٧,٥ مليون دولار الى ٤١٢٧ مليون دولار خلال الفترة ذاتها، ومهما كان هناك من اعذار لتبرير ضخامة هذه الارقام، فان انكار الواقع الاليم لا يفيد لبناء المستقبل.

نعم، ان حقيقة هذه الارقام لمرة، وعلينا ان نجابهها بجرأة وموضوعية، وذلك وفق خطة شاملة للتغلب على التحدي الكبير المتجسد في حالة المديونية المرتفعة، وحالة المالية العامة المتردية، بالاضافة الى الوضع الاقتصادي العام الذي نعاني منه منذ اكثر من ثلاث سنوات من تراجع حاد في معدلات النمو السنوية. ولا عجب في ذلك، اذ ان الاتجاهات نحو الاستثمار المفرط في القطاع العقاري الفخم، وعدم المبالاة بالاكلاف الزائدة في اعادة بناء البنية التحتية ادت في نهاية الامر الى اختناق القطاعات الانتاجة من صناعية وزراعة وخدماتية، وافقدت الاقتصاد اللبناني قدرته التنافسية في المنطقة.

ومن العوامل التي ساهمت في جمود الحالة الاقتصادية وازدياد متاعب الصناعات اللبنانية، ارتفاع نسبة الفوائد إلى مستويات عالية للغاية بدأت الان بالانخفاض تبعا للسياسة المالية الجديدة المطبقة.

اذن، نحن امام حالة متأزمة من جوانب عديدة، مترابطة بعضها بالبعض، يجب الافلات منها مستقبلا بجهود متواصلة ومتعددة.

وذلك، لن يتحقق بسحر ساحر، بل يتطلب النفس الطويل، والنظرة المعمقة والشاملة الى معوقات الوضع العام التي ذكرناها ويتطلب جهدا مضاعفا وتضحيات كبيرة وتغييرا جذريا في تصرفات اقتصادية واجتماعية جامدة، آن الاوان لتعديلها. في الحقيقة، علينا ان نغير نظرتنا الى الاقتصاد اللبناني ودوره في المنطقة. لقد تغيرت المنطقة بشكل سريع وعملاق خلال فترة الحرب المدمرة التي عصفت ببلادنا طوال خمس عشرة سنة. فدول المنطقة وبصورة خاصة العربية منها لم

تعد كما كانت عليه في الخمسينات والستينات من هذا القرن، اذ اكتملت بنيتها التحتية، وانفتح معظمها على الاقتصاد العالمي، وزالت القيود على التجارة الخارجية وحركة الرساميل واليد العاملة، وزادت القدرات على انتاج السلع والخدمات وتأسست الاسواق المصرفية والمالية.

لذلك قد آن الاوان للتفكير جديا بضرورة استنباط دور جديد للبنان نظرا لزوال معظم المعطيات والظروف التي امنت نجاحه في دور الدولة الوسيطة في المجال الاقتصادي والمالي الاقليمي ما بين بداية الخمسينات ومنتصف السبعينات. ولربما يكمن احد اسباب ازمة لبنان الحالية، في تركيز كل اهداف السياسات الاقتصادية والمالية السابقة لاستعادة هذا الدور، بينما لا بد للبلاد من تطوير دور جديد في المجالات الاقتصادية والمالية والانتاجية، التي لها علاقة بحركة العولمة وبمكوناتها العلمية والتكنولوجية الاساسية. وعليه، يتعين على لبنان ان يعمل بكل قدراته على تطوير وتحديث نظامه التربوي، وكذلك البنية الصناعية والزراعية والخدماتية، عبر توجيه وتشجيع الاستثمارات في هذه المجالات، وعليه ان يقوم باصلاح ادارات الدولة لكي تواكب التطورات العملاقة الحاصلة في العالم والتي تمس كل جوانب الحياة الانسانية.

ولمجابهة هذا التحدي، يجب التركيز على التقيد بمبادئ اساسية في تحقيق تنمية ذاتية قابلة للديمومة، تتلخص في ضرورة تحقيق اسلوب تنموي فعال وعادل، سواء اكان ذلك بين المناطق المختلفة او بين الشرائح الاجتماعية والمهنية المختلفة. وهذا الاسلوب التنموي يفترض الحرص على المال العام وتحقيق الشفافية وتطبيق مبدأ المساءلة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، وعدم اهمال المواد البشرية والطبيعية المتوفرة في البلاد او التجني عليها واهدارها.

لقد تم وضع الموازنة لعام ١٩٩٩ في هذه الظروف المالية والاقتصادية الصعبة وضمن اطار معاينة دقيقة لمعضلات اقتصادنا وبرنامج اصلاحي متكامل للخروج من ازمتنا الاولى، وهي ازمة المالية العامة ان من جهة مستوى العجز المزمن بين مستوى الايرادات ومستوى الانفاق ام من جهة مستوى المديونية الخانقة لاقتصاد البلاد. والحقيقة التي لا يمكن انكارها هي، ان هذه الموازنة، من جهة الانفاق، كانت محكومة بتراكمات السياسات الماضية وبالحلقة الاقتصادية ـ المالية المفرغة التي اوجدتها هذه السياسات، فلو لم يكن العجز قد بلغ ما بلغه من مستويات عالية، ولو لم نرث قضية المستحقات غير المدفوعة في السنين السابقة، والتي سنأتي على ذكرها فيما بعد، لكنا بكل تأكيد قررنا زيادة النفقات الاستثمارية زيادات كبيرة لاعطاء الاقتصاد الغارق في جمود كبير دفقاً جديداً لاعادة احيائه. لكن، كما شرحنا في ما سبق، فان مستويات العجز، التي تفوق حاليا ٤٠ في المائة والتي بلغت حوالي ٦٠ في المائة عام ١٩٩٧، تهدد الاقتصاد برمته بازمة اعظم واخطر، لانها تقود الى المستويات القائلة للفوائد الطاغية على القطاعات الانتاجية المختلفة، وعلى القطاع التجاري ايضا.

كل هذه الاسباب منعتنا من الاقدام على هذه الخطوة، ولكن وكما ذكر في تقرير اللجنة النيابية سنعمل على تأمين انفاق استثماري عن طريق ازالة كل العوائق امام سحب القروض الخارجية العديدة التي تم توقيعها، ومنها تلك التي صدق عليها مؤخراً مجلسكم الكريم. ان هذه القروض تكون مخزونا ماليا في مجال الانفاق الاستثماري على البنى التحتية في المجالات كافة. هذا وقد بادرت مؤسسات التمويل العربية مشكورة الى تقديم المزيد من هذه القروض الى بلادنا وذلك بفضل الجهود التي قام بها رئيس الوزراء خلال زياراته الى بعض دول الخليج. لذلك ننوي العمل بشكل دؤوب للاستفادة من كل هذه القروض وللتقيد بشروطها الادارية والتنظيمية العائدة إلى القطاعات المعنية وبشكل خاص قطاعات المياه والكهرباء والطرقات.

وعلى صعيد اخر يجب الا يغرب عن بالنا ان الانفاق المتعلق بالرواتب والاجور، قدرت نسبته هذا العام بـ ٣٧٪ من مجمل اعتمادات الموازنة، يضاف اليها نسبة ٤٧٪ المقدر انفاقه لخدمة الدين العام. ومع ذلك، فقد حرصت الحكومة على تنفيذ وعودها فيما يتعلق بالمهجرين وتسوية اوضاعهم بشكل كامل، فأدرجت في الجزء الثاني من الموازنة اعتمادات بمبلغ ٢٢٥ مليار ليرة لهذه الغاية. وتمكنت من ذلك وزارة المالية بعد ان اجريت جولة اضافية من المناقشات مع الوزارات المختلفة من اجل ضغط الانفاق الجاري واعادة جدولة بعض اعتمادات الدفع العائدة لقوانين البرامج. ثم ان وزارة المالية، من خلال جولات المناقشة مع الوزارات تمكنت من توفير مبلغ ٤٠٠ مليار ليرة في حين ان الانفاق الجاري قد حتم زيادات بواقع ١٤٠٠ مليار ليرة ناتجة عن تعديل سلسلة الرتب والرواتب وزيادة خدمة الدين الداخلي والخارجي.

ان حكومتنا واعية مدى المعاناة التي يمكن ان تنتج عن التخفيضات التي اجريت انما كان لا بد من البدء في الاقتصاد والترشيد خاصا في ظل بعض العادات التبذيرية ووجود طرق انفاق مكلفة، بينما تضطر الخزينة الى الاستقراض بفوائد عالية للغاية مما يزيد من حدة الحلقة المالية المفرغة التي نتخبط فيها. ان اصلاح مالية الدولة من جهة الانفاق يتطلب مثل هذا الجهد في التقشف الذي من شأنه ان يؤدي في السنين اللاحقة الى مزيد من ترشيد الانفاق والاقتصاد في بنوده الرئيسية.

لقد بلغ مجموع الانفاق الاجمالي من خلال الموازنة ٨٣٩٥ مليار ليرة اي ما يوازي ٣٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهذه النسبة ما تزال عالية لان الموارد التي قدرنا امكانية حصولها لن تبلغ الا حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، مما يعني عجزا بنسبة ٤١٪ من الانفاق و١٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وتجدر الاشارة الى ان هذه النسب تعتبر في المقاييس الدولية غير مرضية وتستلزم المعالجة الجديدة السريعة وهذا ما نقوم به بكل جدية وتصميم.

لذلك كان لا بد للحكومة من ان تتبنى في مشروع الموازنة اجراءات ضريبية لزيادة الموارد

خلال العام المقبل والتي سنأتي على ذكرها فيما بعد. وهذه الاجراءات التي تعيد النظر في معدلات بعض الضرائب والرسوم تندرج ضمن اطار برنامج التصحيح المالي الذي وضعته الحكومة لمعالجة قضية المديونية ولا بد هنا من التذكير بأن هذه الزيادات معتدلة وهي ما تزال دون المعدلات التي كانت سائدة قبل الاجراءات الضريبية المتخذة في نهاية عام ١٩٩٣ والتي كانت تهدف الى تخفيض معدلات الضرائب المختلفة على الدخل.

لقد عاش لبنان قبل الحرب فترة من الازدهار والنمو الاقتصادي المتواصل في ظل معدلات ضريبية اعلى بكثير من تلك التي اعتمدناها في مشروع الموازنة لهذا العام. ونحن على يقين بأن العامل الضريبي ليس العامل الرئيسي الحاسم في تنشيط حركة الاستثمار، بل نعتقد ان الشفافية والمنافسة الحرة والقضاء على التعقيدات الادارية والتشريعية ومصادر الرشوة وسوء استعمال النفوذ وكذلك توفر امكانيات التمويل باسعار فائدة معتدلة هي من العوامل الرئيسية في تشجيع حركة الاستثمارات. هذا وتنوي الحكومة ان تعمل جاهدة على ازالة العراقيل الادارية امام المستثمرين لبنانيين او اجانب وفيما يتعلق بوزارة المالية فإنها ستعمد الى تسهيل وتبسيط الاجراءات الضريبية امام كافة المكلفين.

وفي هذا الخصوص تميز مشروع موازنة ١٩٩٩ ببعض الحوافز الضريبية من تسوية اوضاع المكلفين لسنوات ١٩٨٧ ولغاية ١٩٩١ ضمناً والاعفاء من الغرامات ومنح تخفيض مؤقت لمن يقدم على دفع رسوم التسجيل العقاري ضمن مهلة اربعة اشهر على امل ان يساهم ذلك في تنشيط القطاع العقاري.

وفي اطار تنشيط الوضع الاقتصادي العام قررت الحكومة ايضا، ان تعالج المستحقات المختلفة التي ورثناها، والتي يبلغ مقدارها ١٢٤٢ مليار ليرة. وهذه المستحقات ناتجة عن سوء الممارسة والاداء في المالية العامة، اذ انه تم صرف هذه المبالغ، او نفذت اشغال مختلفة من قبل بعض الادارات والمجالس المستقلة، دون وجود الاعتمادات في موازنات السنين السابقة العائدة للدولة او للمجالس المعنية.

وغني عن البيان، ما تمثله هذه الممارسة من مخالفة جوهرية لمبادئ المالية العامة وللاسس السليمة لادارة الخزينة العامة ووضع السيولة في القطاع العام. ونظرا لخطورة هذه القضية التي لا يمكن الاستمرار في اغفالها، وحرصا على سلامة الوضع الاقتصادي العام وعلى حقوق القطاع الخاص ومقتضيات السيولة لديه، فقد تمت معالجتها خارج اطار الموازنة. وفي غياب الموارد الجاهزة لدفعها نقدا، اضطررنا مرغمين على تحميل الدين العام اعباء هذه المستحقات، عن طريق تسديدها عبر اصدار سندات خزينة لمدة ثلاث سنوات ستحمل فائدة سنوية تعادل تلك المعمول بها

في سوق لندن للودائع بالدولار الاميركي بنفس الاجل، املين مستقبلا عدم ظهور ديون اخرى على الدولة عائدة الى السنوات السابقة. وقد قام مجلسكم بتصديق مشروع القانون الذي قدمناه لكم في هذا الخصوص وستباشر وزارة المالية بالتعاون مع الادارات المعنية باصدر هذه السندات في الاسابيع القادمة.

واذا كانت هذه الحكومة غير مسؤولة عن تزايد الدين العام، فهي تبقى مسؤولة، وبالدرجة الاولى وقف التدهور عبر اعادة الانضباط الى ادارة الشؤون المالية العامة في البلاد، ووضع وتنفيذ البرامج الشاملة للخروج من الحلقة المفرغة للمديونية، وكسر حالة الجمود الاقتصادي التي نعاني منها معاناة كبيرة تقع تحت وطأتها بالدرجة الاولى على الفئات المحدودة الدخل. ونود، في هذا الخصوص، ان ننبه مجددا الى المخاطر الجسام الكائنة في استمرار الوضع الحالي، اذ ان قدرة البلاد على تحمل المزيد من الدين اصبحت محدود، خاصة في ظل الركود الاقتصادي الذي نتخبط فيه. وعلينا ان نعي هذه الخطورة بكل ابعادها لانها تتعلق بوجودنا، وبسلامة وطننا ومستقبل ابنائه.

وحده هذا الوعي، يقودنا الى استنباط الحلول الناجعة للتغلب على حالة المديونية، التي تقف حائلا متعاظما بيننا وبين طريق التقدم والازدهار، وكذلك بيننا وبين تحقيق مجتمع التضامن وتعادل الفرص بين المواطنين.

هذا وقد رسم برنامج الاصلاح المالي الذي وضعته الحكومة مسار الخروج من الازمة وهو مسار ذو ركيزتين اساسيتين:

الركيزة الاولى: هي الركيزة الضريبية من جهة تطوير وتحديث النظام الضريبي، بجعله نظاما معتدلا، فاعلا وعادلا في ان معا. وعندما نقول نظاما معتدلا، نعني ان انواع الضرائب ومعدلاتها ستبقى مقبولة مقارنة مع ما نجده من انظمة ضريبة في الدول المجاورة. وهذا ما نتوقعه من التغييرات التي ننوي ادخالها على النظام الضريبي اللبناني، لكي يزيد العبء الضريبي من ١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي الى ١٩٪ في غضون السنوات الخمس القادمة، كما ورد في برنامج التصحيح المالي وذلك لتضييق الفجوة بين النفقات والواردات. اما جعل النظام فاعلا، فهذا يعني ان الاقتطاع الضريبي يجب الا يعرقل الاستثمارات الانتاجية، او يصيبها بمستويات عالية ومتكررة، بينما لا يصيب مصادر اخرى من الدخل الوطني او يتجاهلها تماما، كما ان على الاقتطاع الضريبي ان يتحمله كل فرد حسب قدرته المادية ومستوى دخله.

اننا ننوي العمل في الاصلاح الضريبي على اساس هذه المبادئ، ونود ان نذكر بأن مستوى المديونية واعباء خدمة الدين العام تفرضان هذه الزيادة المعتدلة في العبء الضريبي التي لا مفر منها في مسار الخروج من الحلقة المفرغة التي نتخبط فيها.

اما الركيزة الثانية: للمسار الاصلاحي، فهي تتلخص في اعادة النظر في دور الدولة وحجمها في الاقتصاد، كما هو مبين في برنامج الاصلاح المالي. فالدولة تسهر على توفير الخدمات العامة الرئيسية الى المواطنين باقل كلفة ممكنة، وبالمستوى التقني الرفيع الذي تمليه التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة. لذا، فقد اصبح من الضروري اشراك القطاع الخاص في ادارة او تملك كلي او جزئي للمرافق العامة ذات الصفة الاستثمارية في ظل تنظيم تشريعي دقيق وفعال ومراقبة وضبط اداء القطاع الخاص من قبل الادارات العامة المعنية، ولصالح راحة المواطن وافادته من الخدمات العامة افضل افادة. ومن شأن هذا التحول في دور الدولة ليس المساهمة في حل ازمة المديونية فحسب، انما ايضا المساهمة في تخفيض الاختناقات والاكلاف العالية لمصلحة المستهلك. كما تنوي حكومتنا ان تجري العمليات الخاصة بتحديث المرافق العامة في اطار من الشفافية وحسن التدبير لتأمين التوازن بين كل من مصلحة الخزينة والمستهلك.

وكما ذكرنا ان مشروع موازنة ١٩٩٩، قد رسم طريق بداية الخروج من الازمة، معتمدا بعض التدابير العاجلة التي نعود ونلخصها في ما يلي:

١ ـ جرى اعتماد ضغط النفقات والتقشف كنهج في سياسة الانفاق وهذا التقشف اصاب النفقات الجارية. وقد بينا في فذلكة الموازنة مقدار الاعتمادات التي جرى خفضها في المشروع. وهذا التدبير يتفق وسياسة ترشيد الانفاق ويساهم في تخفيض عجز الموازنة.

٢ ـ لقد حرصت الحكومة على ان تتسم الموازنة بالشفافية المطلقة فزادت النفقات حيث ما توجبت الزيادة والت الحكومة على نفسها عدم اللجوء الى الانفاق العام الا من ضمن الموازنة والاقلاع عن استعمال سلفات الخزينة كمصدر لتمويل النفقات العامة الا في حالات معدودة سنأتي على ذكرها بالتفصيل فيما بعد، فكل انفاق عام نهائي يجب ان يتم ضمن الموازنة بوضوح كلي وشفافية مطلقة.

٣ ـ ازاء خفض النفقات كان لا بد من العمل على زيادة بعض الواردات في الموازنة بحيث تتكامل هذه الزيادة مع تخفيض الانفاق لتؤدي دورها في تعزيز الواردات والحد من عجز الموازنة وبالتالي من سرعة تزايد الدين العام. وقد تضمن مشروع الموازنة في بعض البنود النصوص الايلة الى هذه الزيادة، عن طريق زيادات في معدلات ضريبة الدخل تأمينا لموارد اضافية للعام المقبل. وقد تم في هذا الخصوص اعادة النظر بمعدلات الضريبية على الرواتب والاجور وكذلك الضريبة على ارباح المهن الحرة وارباح الافراد. واصبحت معدلات الاولى تصل إلى ٢٠٪ لشطر الدخل الذي يفوق ١٢٠ مليون ليرة سنويا، بينما اصبحت معدلات الثانية تصل إلى ٢١٪ لشطر الدخل الذي يفوق ١٠٤ مليون ليرة سنويا بعد التعديلات التي تمت في اللجنة

المالية النيابية. وكما ذكرنا سابقا فان هذه الزيادة تبقى معتدلة للغاية اذ ان اصحاب الرواتب والاجور المرتفعة الذين تتناولهم الضريبة التصاعدية في اعلى معدلاتها ولغاية /١٥٠/ مليون ليرة لن يدفعوا بالمتوسط اكثر من ١١,٦٩٪ من دخلهم السنوي. اما اصحاب المهن والارباح الفردية الذين تصل مداخيلهم الى الشطر الاعلى ولغاية /١٥٠/ مليون ليرة فلن يدفعوا اكثر من ١٣,٣٪ كضريبة دخل.

في مقابل هذه الزيادات، ولاننا نعمل بوحي مبادئ العدالة الضريبية التي اوردها بكل وضوح خطاب القسم لفخامة رئيس الجمهورية، فقد قمنا باعفاء المداخيل الصغيرة، اكانت من الرواتب والاجور او من الارباح الفردية كما تم ذكره في تقرير اللجنة النيابية المالية.

اما الضريبة النسبية على شركات الاموال فقد اصبحت ١٥٪ بدلا من ١٠٪ وكذلك الضريبة على توزيع ارباح تلك الشركات التي اصبحت بنسبة ١٠٪ بدلا من ٥٪.

وبخصوص رسم الانتقال على التركات والهبات والوصايات والاوقاف فقد اعفيت حصة الورثة المتوفين قبل عام ١٩٩٤ من الرسم والغرامة بحيث يكلف الورثة عن اخر تركة عما آل اليهم من هذه التركة.

كذلك خفضت الغرامة المقطوعة التي كانت متوجبة بمبلغ /٥٠٠,٠٠٠/ ليرة على كل من الورثة بحيث اصبحت ٢٥٠,٠٠٠ ليرة على الواقعة مهما بلغ عدد الورثة. وخفضت ايضا غرامة التأخير في تقديم التصاريح والمستندات، التي كانت بنسبة ١٠٪ من الرسم عن كل شهر تأخير واصحبت ٥٪ من هذا الرسم وعن كل من هاتين المخالفتين.

ثم ان جدول الضريبة قد جرى تعديله فاضيف شطر واحد للفئات الثلاث الاولى الاكثر قرابة من المتوفي وشطران للفئتين الرابعة والخامسة اي للورثة الابعد قرابة. ويجب التوضيح بأن قيمة الرسم سوف تزداد قليلاً على التركات الكبيرة التي يصل مقدارها الى الشطور المستحدثة. في حين ان الرسم على التركات الاخرى سوف لا يطرأ عليه اي تعديل.

وفيما يتعلق بضريبة الاملاك المبنية فقد جرى فصلها الى ضريبتين: نسبية وتصاعدية. الاولى تفرض بمعدل ثابت بواقع ٥٤٪ على كامل الايرادات الصافية الخاضعة للتكليف لكل بناء والثانية تفرض على المبلغ الذي يزيد على /٢٠/ مليون ليرة من مجموع الايرادات الصافية السنوية التي تعود للمكلف من جميع ما يملكه او يستثمره في كل محافظة على حدة.

وهذه الضريبة التصاعدية موزعة على خمسة شطور من ٥٢٪ الى ١٣٪ كما اصبح المالك المكلف يستفيد من اعفاء قدره /٦/ ملايين ليرة عن كل مسكن يشغله ولغاية مسكنين، عوضا عن /٤/ ملايين كما هو الامر حاليا.

مرد فصل هذه الضريبة والعودة الى النظام السابق الذي كان معمولا به قبل عام ١٩٩٤ هو وجود اشكالات ضريبية وادارية نجمت عن القانون الحالي والذي تفرض بموجبه الضريبة على مجموع الايرادات التي تعود للمكلف الواحد في المحافظة الواحدة دون ان تحدد الضريبة لكل عقار على حده، بحيث اصبح من المتعذر الاستحصال على براءة ذمة عن عقار دون سواه. هذا فضلا عن صدور جداول التكليف باسماء مالكين سابقين لم تتبلغ الدوائر الضريبية في الوقت المناسب انتقال الملكية الى سواهم في حالة البيع.

ومن اولى التدابير التي ستتخذها وزارة المالية لتعزيز ايرادات الموازنة، توسيع قاعدة المكلفين عن طريق الاتصال بمختلف النقابات والجمعيات المهنية للتعرف على المنتسبين اليها. وكذلك اجراء مسح شامل في كافة مناطق لبنان يؤدي الى اكتشاف مختلف انواع النشاطات التي تكون خاضعة للضريبة.

ولا بد من الاشارة هنا، الى اننا في وزارة المالية كلفنا اصحاب اختصاص مع بعض الموظفين في اطار التعاون مع صندوق النقد الدولي الذي يقدم المعونة الفنية، ومع المجموعة الاوروبية التي تقدم مساهمة مالية، للعمل على عصرنة النظام التضريبي وعلى الاخص في اتجاهين:

- استحداث الضريبة على القيمة المضافة.
- وتحقيق مشروع الضريبة الموحدة على المداخيل.

ان الضريبة على القيمة المضافة، هي ضريبة حديثة معتمدة في معظم الدول المتطورة وحتى في العديد من الدول النامية، وهي، على خلاف الكثير من الضرائب، حيادية من الناحية الاقتصادية وغير متراكمة عند تداول السلع وبالتالي اخف وطأة على المكلفين والمستهلكين، وستكون بديلا عن معظم الضرائب النوعية على الاستهلاك، وكذلك عن بعض الايرادات الجمركية عند تخفيضها عملا بالاتفاقات التي ينوي لبنان الانضمام اليها.

والضريبة الموحدة على المداخيل ستحل محل الضرائب النوعية المعتمدة حاليا في لبنان وهي اكثر مردودا وعدالة وتتناول في سلم تصاعدي واحد جميع مداخيل المكلفين مهما تنوعت مصادر هذه المداخيل واختلفت مقاديرها.

هذا، بالاضافة الى ضرورة تحديث وتطوير رسم الطابع المالي خاصة ما يتعلق منه بالمعاملات المالية والمصرفية التي تتيح استعمال ادوات مالية او وسائل دفع الكترونية.

وتدرس حاليا وزارة المالية نظام تأمين حوافز للاستثمارات التي تزيد من القيمة المضافة والقدرة التنافسية للمنشات الانتاجية والخدماتية. ومن شأن هذه الحوافز، بالاضافة الى ما هو موجود منها حاليا، ان يؤدي إلى تحقيق التوازن الانمائي لمختلف المناطق اللبنانية.

ان عصرنة النظام الضريبي واحداث الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الموحدة على المداخيل واعطاء الحوافز للصناعات ذات القيمة المضافة العالية وسائر التدابير التي تشجع الانتاج وتؤمن له الجودة والقدرة على المنافسة، تحتاج اكثر ما تحتاج الى ادارة عامة حديثة وفاعلة. ومن الاهمية بمكان العمل، على اعادة تنظيم مختلف الوزارات والادارات والمؤسسات العامة المعنية بهذه المشاريع الانمائية والضريبية ومنها وزارة المالية، والعمل على تعزيزها بالعناصر البشرية الكفوءة ومتابعة تأهيل العاملين فيها بغية جعلها ادارة حديثة على تطبيق النظام الضريبي الجديد واقامة علاقة جيدة بينها وبين المكلفين لجهة تسهيل اعمالهم وجعل هذه العلاقة تقوم على الثقة والتكامل والتعاون.

بالاضافة الى الجهاز البشري المؤهل الذي ستعمل وزارة المالية على تكوينه واعداده وتدريبه، فان الادارة الحديثة بحاجة الى تعميم المكننة وتطويرها وهذا ما ستتابعه وزارة المالية لاجل تسهيل عمل دوائر التحقق والتحصيل وتخزين كل المعلومات وتدوين كل القيود والعمليات المالية ومتابعتها معالجتها اليا في العاصمة كما في المناطق.

اما من ناحية الانفاق، فان الحكومة تنوي المضي في ترشيده وتحديد الاهداف والبرامج لكل نوع من انوع الانفاق، خاصة في مجال الانفاق الصحي والتربوي. واننا واعون عمق المشكلة الاجتماعية في البلاد، ولذلك نعمل على جلب القروض والمساعدات في هذا البيان من مصادر التمويل الدولية مثل الاتحاد الاوروبي والبنك الدولي.

وتأمل الحكومة من ان تتمكن من استيعاب عجز الموازنة في حدود ٤٠٪ من مجمل النفقات. اما بالنسبة للانفاق الذي يتم خارج الموازنة، وبالتالي المبالغ التي سيتم دفعها من حسابات الخزينة فانها تتعلق ببرنامج تسديد مستحقات البلديات على الخزينة، اي مبلغ ١٩١ مليار ليرة من حصتها من الضرائب والرسوم التي لم تدفع في السنين الماضية، وبالانفاق المتعلق بصندوق المهجرين ومجلس الجنوب حسب القانون رقم ٣٣٣ تاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٩٤ والبالغ ١٦٤ مليار ليرة. هذا وقد التزمت الحكومة تسديد اقساط القروض العائدة لمؤسسة كهرباء لبنان ومقدارها هذه السنة ١٣٧ مليار ليرة وذلك في حال عدم تمكنها من الدفع، وذلك بعد ان اخذت المؤسسة على عاتقها دفع كامل استيراد حاجياتها من الوقود لتسيير المحطات. وبصدد مستحقات الضمان الاجتماعي تجاه الدولة فاننا سنسعى الى ايجاد ترتيبات مع الصندوق نسدد له، خلال فترات معينة، ما يترتب على الدولة عن السنين الماضية من اشتراكات غير مدفوعة.

استنادا الى ما جاء اعلاه فمن المتوقع ان تزيد النفقات من خارج الموازنة نسبة العجز بثلاثة او اربعة بالمئة، علما باننا سنبذل كل الجهود الايلة الى الحد من تجاوز مجمل عجز الموازنة والخزينة نسبة ٤٣٪ او ٤٤٪ كما هو الحال منذ بداية السنة وحتى الان.

وحسب تقديراتنا في برنامج الاصلاح المالي، فان نسبة العجز الكلي هذه، لن تنخفض بشكل ملموس، الا خلال العامين القادمين عندما تكون الاجراءات الضريبية قد بدأت باعطاء مفعولها كاملاً وعندما تبدأ ايرادات الخصخصة باشكالها المختلفة تؤثر على مستوى المديونية العامة لجهة تخفيضها. ونحن على يقين بأننا من خلال تعاوننا الوثيق مع مجلسكم الكريم، ومن خلال تجاوب المواطنين مع سياسة الاصلاح المالي، سنتمكن من الوصول الى شاطئ الامان، ان الاصلاح في المالية العامة اي اصلاح كل البنى والعوامل ومعالجة المؤثرات المختلفة التي تنعكس نتائجها على المالية العامة هو المدخل الصحيح لاعادة النشاط الطبيعي الى الاقتصاد اللبناني، وعودة الثقة الداخلية والخارجية بقدرة لبنان على تخطي الحالة الحاضرة، واستعادة القدرة التنافسية لمواجهة مقتضيات العولمة التي لا مفر من التكيف مع الاوضاع الجديدة الاقليمية والدولية الناشئة عنها.

من هذا المنظار، نعتقد ان مشروع الموازنة لعام ١٩٩٩ بالرغم من المقيدات الموروثة التي وصفناها، هو خطوة اولى على طريق الخلاص من ترسبات الماضي، ومنح الفرصة لبناء مستقبل افضل لجميع اللبنانيين. نحن واعون لاوجه القصور في هذه الموازنة ضمن اطار الحالة المالية العامة الراهنة التي نشكو منها، فاننا على ثقة بأن مجلسكم الكريم سيصدق عليها معتبرا اياها خطوة اولى في نهج جديد يعيد تدريجياً الى المالية العامة الانضباط والتوازن للخروج من الازمة التي نحن فيها والتي لا بد من ان نتغلب عليها بتضافر الجهود بين مجلسكم الكريم وبين الحكومة.

دولة الرئيس، ايها النواب الكرام،

ان الازمة الاقتصادية والمالية التي نمر فيها تتطلب منا اجراء المزيد من الاصلاحات ومجابهة تحدي الخروج من الازمة بكل جرأة وتصميم. ان الموازنة التي نطلب تصديقها اليوم ليست الا خطوة اولى في الاتجاه الاصلاحي الذي ينتظر شعبنا ان نقوم به سويا بتعاوننا الوثيق لكي ننشل الوضع الاقتصادي من حالة الجمود ونوفر للجيل الشاب فرص العمل وتعادل الفرص في الحصول على مستوى لائق من الحياة الكريمة، ولكي نزيل مكونات التأزم المالي فنرفع من شأن اقتصادنا ومن مستوى عيش مواطنينا. ونحن على اتم الثقة بانه، من خلال التعاون بين الحكومة والمجلس، سنصل باذن الله تعالى الى شاطئ الامان وحياة البحبوحة لجميع مناطق لبنان وكل ابنائه.

وشكرا.

دولة الرئيس،

وضعت الحكومة بين ايدينا موازنة عام ٩٩ مرفقة بالفذلكة وببرنامج التصحيح المالي.

اولا ـ في الموازنة العامة:

طبيعي ونحن في منتصف شهر تموز من العام ٩٩ ان نختصر الكلام في بنود الموازنة على الامور العامة التالية:

اولا ـ وضوح الموازنة وشمولها قدر المستطاع لحقوق الدولة والتزاماتها بما فيها النفقات الاعمارية والانمائية فتعكس صورة صحيحة عن الواقع.

ثانيا ـ خفض العجز الى نسبة معقولة في حدود ٤٣٪ من مجموع الانفاق.

ثالثا ـ زيادة الايرادات بدءا بتوسيع القاعدة الضريبية والتحقق من صحة الجباية فضلا عن اعادة النظر بالنظام الضريبي الرامي الى اعادة توزيع الثروة بشكل عادل ومنصف. الا ان ارتفاع الايرادات المقدرة في الموازنة الى ٤٩٠٠ مليار ليرة تقريبا، بين ايرادات ضريبية بنسبة ٧٥٪ وايرادات غير ضريبية بنسبة ٢٥٪، ليست سهلة التحقيق سيما وان الدلائل للاشهر الاولى من العام ٩٩ لا تشجع على التفاؤل في بلوغ هذا المبلغ.

- ان الزيادة التي طرأت على بعض الرسوم المتعلقة بالكماليات والتبغ ومشتقاته قد لا تحقق الهدف الذي من اجلها زيدت هذه الرسوم وذلك لاسباب عديدة اهمها:
- اننا نعيش حالة ركود اقتصادي خانقة.
- اننا في بلد يصعب فيه حماية الحدود من التهريب بشكل جذري. واذا كانت الرسوم الجمركية المحصلة خلال خلال الاشهر الاربعة الاولى من عام ٩٩ قد زادت بنسبة ١١٪ عن الفترة ذاتها من عام ٩٨ رغم انخفاض مبالغ الاستيراد ٣٨٠ مليار ليرة الا ان الاتجاه منذ ايار ٩٩ يظهر جليا في انخفاض الايرادات الجمركية عما كانت عليه في شهر ايار ٩٨ وذلك مرده الى ارتفاع هذه الرسوم.
- ان الزيادة المقترحة في باب ضريبة الدخل على ارباح المهن التجارية والصناعية وغير التجارية قد يؤدي الى لجم تطور العديد من المهن الاستشارية او الهندسية او المحاسبة او المعلوماتية وايجاد الطرق الملائمة للتهرب من دفع الضريبة في حين يتوجب علينا تشجيع مثل هذه القطاعات على الاستثمار والتوسع في لبنان.
- ان الحوافز المقترحة لخلق مناخ استثماري وتحفيز الاستثمار في لبنان غير كافية ومن الضروري منح القطاعات الانتاجية من خدمات وصناعة وزراعة وسياحة وسواها حوافز اضافية تشجيعية. كما وتشجيع المؤسسات الفردية على تحويلها الى شركات تستقطب الاستثمارات المنتجة وتنشط الانتاج وتخلق فرص العمل وتزيد النمو الاقتصادي.

- ان من يعمل يدفع ضريبة وضريبة محترمة ومن لا يعمل ويشتري سندات خزينة مثلا فهو لا يدفع وينتفع بالمقابل بفوائدها العالية. قد اصبح ضروريا ونحن في طور اعادة النظر بالنظام الضرائبي احداث ضريبة على فوائد السندات.
- ان خدمة الدين العام ستصل في ٩٩ الى حوالي ٤٠٠٠ مليار حيث تشكل ١٥٪ من الناتج المحلي واذا قارنا مع ايرادات الدولة المقدرة للعام ٩٩ بحوالي ٤٩٠٠ مليار ليرة نجد ان خدمة الدين العام تستهلك كامل ايرادات الدولة العامة.
- ان تحقيق فائض اولي في المالية العامة ولو بالحد الادنى في حال حصوله سوف يشكل خطوة اولى على طريق التصحيح لجهة وقف تصاعد نسبة الدين العام بالنسبة الى الناتج المحلي.

وفي الخلاصة نقول: اذا كانت موازنة ١٩٩٩ هي احسن الممكنة فان الشعب ينتظر من الحكومة بعد اشهر قليلة ويكون قد مضى على وجود الحكومة سنة، ان تتقدم بموازنة سنة ٢٠٠٠ كعنوان اساسي للمرحلة المقبلة، تجسد اماله وتطلعاته وتترجم فعليا خطاب القسم. اذ ذاك تصبح الموازنة المقبلة هي المحك الذي عليه نبني ثقتنا بالمستقبل.

ثانيا ـ في برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي:

ان السياسة يجب ان تكون في خدمة الوطن والمواطن. ومن هذا المنطلق فهي في خدمة الاقتصاد لانها تتوخى تأمين العيش الكريم للمواطنين من خلال انماء لبنان.

لذا وجب ان يكون الاقتصاد في منأى عن التجاذبات السياسية، لقد ان الاوان بل اصبح ملحا علينا ان نعيد بناء مؤسساتنا حتى تتلاءم مع المرحلة الحاضرة والمستقبلية، فالمؤسسات هي وحدها قادرة على ان تكون الاداة الفعالة في عملية النهوض والانماء وهي وحدها قادرة على ترسيخ ثقة المواطن بدولته وتأمين ديمومتها.

ومن هذا المنطلق طالبنا منذ العام ٩٥:

اولا: بانشاء صندوق الدين العام وها هي الحكومة اليوم تلحظ في برنامجها انشاء جهاز مركزي لادارة الدين العام لكن يقتضي ان يناط بها الجهاز:

- اقرار طريقة الاستقراض وشروطه.
- التخطيط لحاجات الدين والمبالغ العائدة لها للسنوات المقبلة والسبل والاحتياطات اللازمة لاعادة تسديد هذا الدين.
- تأمين القيود الداخلية والخارجية للدين العام.

ثانيا: بانشاء هيئة وطنية للدراسات والانماء الاقتصادي وتكون مولجة بوضع كافة التصورات والدراسات والابحاث والخطط الاقتصادية في كل القطاعات وتكون بالتالي المرجعة الفكرية التي ترتكز عليها الدولة في تحديد مساراتها المستقبلية للاقتصاد وتكون الجهاز الاداري المسؤول عن اصدار كافة المؤشرات والدراسات الاقتصادية ومتابعة تطور البرامج والخطط المعتمدة ورصد الانزلاقات ووضع الضوابط واقتراح الاجراءات التصويبية فورا عند الحاجة. اذ ذاك يصبح للبنان مؤسسة تؤمن ديمومة الفكر والعمل الاقتصادي مهما تغيرت الحكومات.

ان اي برنامج تصحيحي له محاذيره ومخاطره، لكن الحقيقة يجب ان تقال وهي انه يوجد بين ايدينا اليوم رؤية وبرنامج تصحيحي جدي للوضعين المالي والضريبي. المهم ليس في تفاصيل هذا البرنامج بقدر ما هو في نتائجه التي يجب ان تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي.

والاهم ان اي برنامج مهما كان جيدا لا يمكن ان يحقق اهدافه اذا لم يكن هناك جهاز اداري متخصص وكفوء عليه تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج.

بصورة عامة يمكننا التأكيد على ان تشخيص الوضع الحالي في البرنامج والاهداف المقترحة هو عمل قيم وموضوعي وعلمي. وكنا نتمنى لو رافق هذا البرنامج تحديد للوسائل والمنهجية وادوات التطبيق للوصول الى الاهداف المعلنة.

ومن منطلق حرصنا على نجاح البرنامج نلفت الحكومة الى الامور التالية:

١ ـ في المجال الاقتصادي:

أ: تنحصر المعالجة في الوضع المالي والضريبي اما ما يتعلق بالوضع المكرو اقتصادي (Economy Management) فهو غير معالج الا عبر بعض العناوين وهذا ما قد يؤدي الى جعل بعض معطيات النموذج للسنوات الخمس المقبلة غير واقعية.

ب: يستحسن افساح المجال لمشاركة القطاع الخاص بتجهيز وادارة البنية التحتية الى حين البدء بعمليات خصخصة بعض القطاعات الخدماتية.

ج: يستحسن اطلاق مجال المنافسة الفعلية بين الشركات الخاصة التي تؤمن خدمات البنية التحتية.

٢ ـ في المجال الضريبي:

أ: ان شق المداخيل من الناتج المحلي القائم يتألف من الاجور والفوائد والارباح. وقد تبين لنا

خلال السنوات الست الماضية ان حصة الاجور والارباح انحسرت لصالح الفوائد واتت المعالجة الان على حساب الارباح حيث زيدت الضرائب المباشرة وغير المباشرة بينما الفوائد كما قلنا سابقا لم تطلها اية معالجة ضريبية.

ب: ان تحديد مفهوم لحجم الاستهلاك يجب ان يرتكز على لحجم استهلاك القطاع العام وعلى سياسة اقتصادية مبنية على التوفير.

٣ ـ في المجال الاداري:

ان اعادة هيكلة القطاع العام وتحسين ادائه هي مهمة لكن الاجراءات المقترحة قد لا تفي بالغرض.

لذلك يجب الاخذ بعين الاعتبار:

١ ـ تخفيض حجم القطاع العام بحيث يتلاءم مع قدرة الاقتصاد الوطني.

٢ ـ تحديث الاساليب الادارية ضمن مهلة محدودة.

٣ ـ ادخال الانظمة المعلوماتية على كافة الوزارات والادارات العامة والمؤسسات.

٤ ـ تطوير خدمة المواطنين وتسهيلها عبر المراسلات البريدية.

٥ ـ تفعيل الانتاجية عبر تبسيط المعاملات والتخفيف من الرقابة المسبقة لصالح الرقابة اللاحقة ومضاعفة العقوبات في حال المخالفات.

٦ ـ تطبيق نظام الثواب والعقاب.

٤ ـ في المجال المالي:

أ: ضرورة ترشيد نفقات القطاع العام عبر معايير تحدد الاولويات كما تحدد نسب الاقتطاع.

ب: الاسراع في انشاء جهاز ادارة الدين العام ومنحه الصلاحيات اللازمة وبعض الاستقلالية ليتسنى له اداء مهمته بتجرد وموضوعية.

ج: ضرورة التركيز على تقوية جهاز الاحصاء المركزي ووضع جدول زمني لتحقيق المحاسبة الوطنية في سبيل اصدار البيانات والاحصاءات الرسمية بشكل دوري.

د: ضرورة انشاء الهيئة الوطنية للدراسات من اجل متابعة تحقيق نتائج برنامج التصحيح والخطط وتقويمها تباعا.

وانطلاقا من دور لبنان المستقبلي المرتقب يتوجب التركيز على اعتماد عدة سياسات واضحة من اجل تنمية كل القطاعات الانتاجية. فلا يجوز بعد اليوم حجب القدرات المالية عن قطاع من اجل انفاذ مشاريع في القطاع الاخر، والا تعطى الاولوية الى قطاع على حساب الاخر.

فقطاع الزراعة يمثل ١٥٪ فقط من الناتج القومي في حين ان حوالي ٣٠٪ من الشعب اللبناني يعمل في هذا القطاع.

ومع ذلك فإننا نستورد تقريبا ٨٠٪ من حاجاتنا الغذائية في حين ان المزارعين غير قادرين على تصريف انتاجهم وهم يئنون تحت وطأة الخسائر التي تصيبهم جراء ذلك.

وفي الصناعة، يقتضي على الحكومة منح المؤسسات الصناعية حوافز تشجيعية تؤدي الى رفع النوعية على حساب الكلفة.

كما يقتضي تشجيع قطاعي السياحة والنقل ليصبحا قادرين على المنافسة.

اما الموارد البشرية فهي ثروة لبنان الحقيقية واللبنانيون في الداخل والخارج يشكلون قوة دفع كبيرة للنهوض الاقتصادي والانمائي. لذا، يجب وضع سياسة واضحة طويلة الامد تؤدي الى الاستفادة الكاملة من هذه الموارد وتجييشها وتأهيلها لتصبح قيمة مضافة ذات انتاجية عالية.

وبانتظار وضع هذه السياسة، لا بد من اتخاذ اجراءات سريعة لتحديد مسارات التعليم المهني والتقني تبعا لحاجات السوق ووضع برامج مؤقتة للحد من البطالة في الارياف والمناطق النائية.

والمهم ايلاء الشأن الاجتماعي الاهتمام الذي يستحق لا سيما لجهة:

١ ـ صياغة عقد اجتماعي جديد يرعى علاقة الاجير بصاحب العمل ويؤمن الضمانات اللازمة من دخل وتأهيل وتدريب وضمان صحي ومسكن ونقل ودعم للمعاقين.

٢ ـ تطوير القوانين بالعمل والضمان الاجتماعي لتتماشى مع العصر ومتطلباته ولا سيما لجهة تأمين الدوام الجزئي، حرية التعاقد، اصول الاضراب، الصرف من العمل لاسباب فنية واقتصادية، العقود الجماعية، وضبط اوضاع العمال الاجانب.

٣ ـ ابدال تعويض نهاية الخدمة بمعاش تقاعدي مرتبط بتطور التضخم.

اما في البيئة وهي احدى ميزات لبنان التفاضلية، فيجب التصدي لكل التعديات الحاصلة والمستمرة على الطبيعة ووضع برنامج عملي للحد من التلوث في شتى المجالات وقد اصبح التلوث يعم كل اسباب الحياة من الهواء والماء والبحر والبحيرات والاكل والزراعة حتى نكاد نجزم بأن التلوث بات سببا رئيسيا في تفشي الامراض الخطيرة كالسرطان وبالتالي في قتل الناس.

دولة الرئيس،

يجب الا يغيب عن بالنا ان الهدف الاساسي لاي برنامج او خطة في البعد الاجتماعي للوطن، هو بالنتيجة تحسين المستوى المعيشي للشعب اللبناني وخلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة والهجرة لطاقاتنا ولا سيما الشباب.

اللبنانيون تواقون اليوم اكثر من اي وقت مضى، نظرا للازمة المعيشية الاقتصادية التي يعيشون، الى تأمين مستقبلهم ومستقبل اولادهم في وطنهم. وهم يتطلعون الى اليوم الذي يصبح فيه لاي لبناني بمجرد ولادته بطاقة ضمان اجتماعي وصحي ومقعد مؤمن في مدرسة محترمة ومن ثم في الجامعة، ومسكن يليق به، وعمل يعيش منه بكرامته وهو مرتاح الى ضمان شيخوخته.

لقد آن لنا ان نتطلع الى المستقبل بأمل وايمان فالمستقبل يعنينا جميعا. فلنوحد جهودنا مجلسا وحكومة وفعاليات للوصول الى برنامج واضح ورؤية واضحة وشفافية كاملة واهداف سليمة ومنهجية علمية للتطبيق نتوافق جميعا على دعمها بل قد تكون محورا للاتفاق حولها.

ولنعمل جميعا على التحضير لنا اخذين في الحسبان التحديات التي ستواجهنا ولا سيما منها العولمة والانضمام الى الشراكة الاوروبية ومنظمة التجارة العالمية.

دولة الرئيس،

يحق لنا ان نسأل عن الدور الذي نريده للبنان المستقبل، وعن الاولويات الواجب التركيز عليها في اطار هذا الدور.

يحق لنا ان نسأل اي لبنان نريد؟

يحق لنا ان نسألة اية هوية اقتصادية نريدها انتماء للبنان؟

هل نريد لبنان الخدمات والسياحة؟

ام نريد لبنان الزراعة والصناعة؟

ام نريد لبنان الثقافة وصناعة الفكر؟

يجب ان نحدد بوضوح الدور الذي ينجح فيه لبنان، ويحافظ فيه على اصالته ومستواه الحضاري، ونرسم خطة واضحة لاستقطاب المواهب والطاقات لدعم هذا الدور، ونشرك بشكل فعال اخواننا المغتربين، الذي يملكون من الطاقات والارادات الخيرة ما يجعلهم من اهم العناصر الفاعلة في بناء لبنان الجديد.

والاهم الاهم كيف نؤمن الحافز المصداق لجذب هؤلاء كي يحولوا بعضا من زخمهم لعزم وطنهم الام.

دولة الرئيس،

نحن لا نقول ان ما قامت به حتى الان جاء مخيبا للامال، لكننا نرى ان الانجازات لم تكن في مستوى الطموحات.

طموحنا هو ان نرى حكومة واثقة قادرة تسجل النجاح تلو النجاح، وتفرض وجودها والحاجة اليها، لا حكومة تكاد تكون تقليدية وتسير ببطء نحو تحقيق اهدافها.

ان عهد الرئيس لحود فيه من الديناميكية وروح الثورة ما يجعلنا نأمل من الحكومة الحالية ان تكون فعلا على صورة العهد ومثاله؟

دولة الرئيس،

لقد وضعنا سقفا عاليا لاهدافنا في هذه المرحلة المصيرية من تاريخنا. ويأبى علينا ايماننا بالوطن، وبشعبه العظيم، ان نتنازل عن هذا السقف، ونرضى بما هو دونه لاي ذريعة او سبب.

فارادة التغيير تفعل فعلها في النفوس.

وهذه الارادة تلقى كل تجاوب من رئيس الدولة الذي حمل شعار التغيير.

فهل يحق لنا ان نخذل شعبا يريد الحياة؟

جميل ان نعيش في دولة القانون والمؤسسات.

جميل ان يستقيم القضاء ويستقل.

وجميل ان تصلح الادارة وتتطور.

لكن الاهم في نظرنا ان يكون لنا وطن صامد في وجه التحديات ايا كان مصدرها.

فقضية الوطن اكبر واهم من اية قضية اخرى حتى وان كانت حياتية، ان بناء الوطن يفترض مفهوما موحدا لدى جميع المواطنين كما يفترض رؤيا واحدة وايمانا صادقا بالمصير الواحد.

فذلكة موازنة العام ٢٠٠٠(*)

مقدِّمة

يمرّ الإقتصاد اللبناني حالياً في فترة دقيقة تعود أسبابها الى عوامل بنيوية ومالية.

ومن أهم هذه العوامل ضعف وضع المالية العامة في ظل استقرار نقدي وسعري، والتغييرات التي طرأت على هيكلية الاقتصاد وبُنية التكليف في فترة إعادة التعمير، وحالة الترقب السائدة في منطقة الشرق الأوسط. وقد انعكست هذه الأوضاع سلباً على نمو الاقتصاد وقدرته على خلق فرص عمل جديدة.

فلقد عانت المالية العامة في لبنان من عجز إجمالي مرتفع لفترة طويلة. ويعود هذا الوضع إلى عاملين أساسيّين هما:

أولاً: عدم توسّع الحصيلة الضريبية لتتماشى مع متطلبات زيادة الإنفاق العام إثر انتهاء الأحداث في لبنان في عام ١٩٩٠.

ثانياً: الإزدياد المتواصل في أعباء خدمة الدين العام.

وتمَّ تمويل العجز الإجمالي خلال أكثر السنوات عن طريق الاقتراض الداخلي بشكل مطرد، الأمر الذي أدّى الى وصول الفوائد الى مستوى خانق، وليس عن طريق ضخّ السيولة أو الاقتراض من الخارج. كما تمت خلال السنوات السابقة بعض التمويلات بشكل غير مباشر عن طريق تأخير تسديد مستحقات الدفع ضمن القطاع العام، وبصورة خاصة لصندوق الضمان الاجتماعي وللبلديات، وللقطاع الخاص. بالإضافة الى ذلك، اضطرت الحكومة اللبنانية الى الإنفاق من خارج الموازنة لتسديد أصل ديون بعض المؤسسات العامة. وهكذا نجد أن الدين العام اللبناني الذي كان نسبياً في مستوى منخفض في بداية عقد التسعينات، تضاعف عدة مرات خلال العقد ليضع لبنان في مستوى الدول الأكثر مديونيّة في العالم.

وأدّى الإقتراض المتواصل، في ظل سياسة نقدية متشدِّدة نسبياً وسياسة سعر صرف هدفت الى تحقيق إرتفاع مستمر في قيمة الليرة اللبنانية بالنسبة الى الدولار الأميركي، إلى ارتفاع معدلات

(*) النص الأساسي.

الفوائد محلياً، الأمر الذي أدى الى تقليص التمويل المتاح للقطاع الخاص. وساهمت حالة العجز في المالية العامة بالإضافة الى تأخر الدولة في تسديد الالتزامات المتوجبة للقطاع الخاص، في ارتفاع كلفة الإنتاج وفي تقليص السيولة المتوفرة للقطاع الخاص الذي انعكس سلباً على ربحيته وبالتالي قدرته على متابعة نموه.

وواجهت الحكومة التي تولّت مسؤولية السلطة إثر التغيير الرئاسي في نهاية سنة ١٩٩٨ خيارات تعديل السياسات الاقتصادية لمعالجة الوضع الصعب باختيار طريقاً وسطاً. فقد رفض هذا الخيار إتباع وسيلة صدمية لمعالجة المشاكل المتراكمة، الأمر الذي كان سيؤدي الى ازدياد الفروقات الاجتماعية. كما أنه رفض أيضاً الاستمرار في إتباع السياسة السابقة التي ربما قد تكون مقبولة أكثر من قبل المجتمع على المدى القصير، ولكنها كانت ستؤدي الى استمرار النمو البطيء لفترة أطول وتعرض استقرار الدولة اللبنانية وقدرتها الشرائية للخطر.

لذلك صمّمت الحكومة برنامج عمل للإصلاح المالي والاقتصادي تمتد على خمس سنوات. وهذا البرنامج ينطلق من القناعة ان إصلاح المالية العامة هو مدخل الأساس لتفعيل النمو الاقتصادي. وان عدم الإصلاح سيؤدي الى وضع مالي غير مستقر وغير قابل للاستمرار. وانه يتعين على لبنان أن يستنبط دوراً إقتصادياً مختلفاً نظراً لزوال معظم المعطيات والظروف التي أمّنت نجاحه في دور الدولة الوسيطة في فترة ما قبل الحرب. وأنه يتوجب على الدولة أن تعمل بكل قدراتها على تطوير وتحديث إداراتها كي تواكب التطورات الحاصلة في المنطقة والعالم.

ويهدف البرنامج بصورة رئيسية الى تخفيض عجز المالية العامة الإجمالي الى نسبة (٥٪) خمسة بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي بانتهاء العام ٢٠٠٣، وتخفيض حجم الدين العام الإجمالي الى ما يعادل (٩٦٪) بالمائة من الناتج، وتخفيض معدلات الفوائد على الدين، ورفع معدل نمو الناتج المحلي الى (٥٪) مع حلول عام ٢٠٠٣، وتحسين هيكلية الاقتصاد وقدرته التنافسية. وقد رسم برنامج الإصلاح مساراً للخروج من الأزمة مبني على ركيزتين أساسيّتين هما:

أولاً: ركيزة تحديث النظام الضريبي.

ثانياً: ركيزة أداء الدولة ودورها وحجمها في الاقتصاد.

فمن ناحية النظام الضريبي ستقوم الحكومة بإجراء تطوير وتحديث للنظام تأمل من جرائه أن ترفع نسبة الحصيلة الضريبية الى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ١٢ بالمائة في سنة ١٩٩٨ الى ١٩ بالمائة في غضون السنوات الخمس التالية. وبالاضافة، ستهدف سياسات التغيير الى أن يصبح النظام أكثر اعتدالاً وفعالية وعدالة. ومن أجل تحقيق هذه الغايات، ستعمد سياسات الاصلاح

الضريبي إلى تخفيض الفوارق في توزيع الأعباء بين الأنواع المختلفة من الضرائب ليقل الاعتماد على رسوم الجمارك ويزداد الاعتماد على ضرائب الدخل. وفي نفس الوقت ستبقى أنواع الضرائب ومعدلاتها مقبولة مقارنة مع نسبها وتوزيعها في الدول المجاورة والأكثر تنافسية مع لبنان.

ولزيادة فعالية النظام الضريبي وعدالته سيكون هدف سياسة الإصلاح أن لا يعوق الاقتطاع الضريبي الاستثمارات الإنتاجية أو يصيبها بمستويات عالية ومتكرِّرة بينما لا يصيب مصادر أخرى من الدخل الوطني أو يتجاهلها كلياً. وأن يكون العبء على كل مكلف حسب قدرته المالية ومستوى دخله.

ومن ناحية دور الدولة وحجمها في الاقتصاد فستهدف السياسة الاقتصادية الى توفير الخدمات العامة الرئيسية بأقل تكلفة ممكنة وبالمستوى التقني الذي تمليه التطورات الحديثة. لذا ستسعى الدولة الى تحسين الأداء في توفير الخدمات العامة مركزة على تكلفة الخدمات وسرعة توفيرها وكفاءة تقديمها. وستسعى أيضاً إلى إشراك القطاع الخاص في إدارة أو تملك كلي أو جزئي للمرافق العامة ذات الصفة الاستثمارية. وسيكون ذلك في ظلّ تنظيم تشريعي ومراقبة فعالة لأداء القطاع الخاص من أجل راحة المواطن وإفادته من الخدمات المقدمة. ومن شأن هذا التحول في دور الدولة ليس المساهمة في حلّ أزمة المديونية فحسب، إنما أيضاً المساهمة في تخفيض معوقات الإنتاج والتكلفة العالية وإهدار المال العام. وتنوي الحكومة أن تجري العمليات الخاصة بتحديث المرافق العامة وتخصيصها في إطار من الشفافية وحسن التدبير لتأمين التوازن بين كل من مصلحة الخزينة ومنفعة المستهلك.

وتركّز سياسة الحكومة في أول سنتين من خطة الإصلاح الخمسية على التنقية المالية والشفافية في الإعلام عن التطورات وفي إعداد السياسات وتنفيذها كمدخل لمعالجة الركود الاقتصادي والعجز في المالية العامة. فمن ناحية ضبط الإنفاق العام، تركز السياسة العامة على وقف إهدار المال العام وذلك بضبط النفقات التركيز على الإنفاق المجدي ووضع معايير واضحة للانفاق العام والبدء بإعادة هيكلة الدين العام. وتحرص الحكومة على أن تتسم عملياتها المالية بالوضوح والمساءلة.

ومن ناحية تحسين الإيرادات، بدأت الحكومات بتعديل الهيكل الضريبي وذلك بتغيير معدلات وأشطر الضرائب. وفي مقابل هذه الزيادات، لقد أعفيت المداخيل الدنيا من الاقتطاع الضريبي وذلك عن طريق زيادة التنزيل الفردي والعائلي. ولتحسين الجباية، بدأت الحكومة بتوسيع قاعدة المكلفين. وبوشر أيضاً في الإعداد لمسح شامل في كل مناطق لبنان يؤدي الى اكتشاف كل النشاطات التي قد تكون خاضعة للضريبة.

ولتفعيل الإدارة الضريبية، بدأت وزارة المالية بوضع معايير للحصيلة الضريبية المتوقعة من المكونات المختلفة وذلك لتسهيل التحقق والرقابة وخفض سُبل التهرب والفساد. بالإضافة، فقد أعيد رسم نماذج ضريبة الدخل وبوشر العمل على تبسيط الإجراءات والأنظمة التطبيقية وزيادة المكننة في مديرية الواردات وتحديث ملف المكلفين.

وفي إطار تنشيط الوضع الاقتصادي العام بدأت الحكومة بمعالجة مستحقات القطاع الخاص على الدولة اللبنانية. وهذه المستحقات ناتجة عن مخالفات في قواعد المالية العامة، عدا أنه تمّ صرف مبالغها أو نفذت أشغال مختلفة من قبل بعض الإدارات والمجالس المستقلة دون وجود الاعتمادات اللازمة في الموازنات السابقة، وبالرغم مما تمثله هذه الممارسة من مخالفة قانونية فقد قررت الدولة تسويتها حرصاً على سلامة الوضع الاقتصادي العام وعلى حقوق القطاع الخاص ومقتضيات السيولة لدية. وفي غياب الموارد لدفع هذه المستحقات نقداً، فقد سددت عبر إصدار سندات خزينة لمدة ثلاث سنوات.

أتت موازنة سنة ٢٠٠٠ ضمن هذه الخطة. أما الجزء الثاني فانه يستعرض خلفيات هذه الفذلكة من السياسة المالية(الفصل الرابع) والتطورات للأوضاع الاقتصادية والمالية والتوقعات لعام ٢٠٠٠ (الفصل الخامس). أما عرض الأوضاع الاقتصادية والمالية ومركز القطاع العام في النشاط الاقتصادي التي أدت الى برنامج الإصلاح المالي فهو موضوع الفصول الثلاثة الأولى من الجزء الأول.

الجزء الأول
تطوّر الأوضاع الاقتصادية والمالية في السنوات الأخيرة

تعبر موازنة الدولة عن برنامج عملها وسياستها المالية والإنمائية والاجتماعية. لها أثر على الأوضاع الاقتصادية والمالية وتتأثر بدورها من تلك الأوضاع. لذلك لا بدّ من وضع نشاط الإدارة العامة في إطار النشاط الاقتصادي الوطني.

المنهجية الصحيحة لتحضير موازنة الدولة هي وضع ما يسمى موازنة الوطن (Budget de la Nation) التي تعرض بشكل حسابات متوازنة على غرار المحاسبة الوطنية توقعات الدولة لواردات ونفقات جميع عملاء القطاعين العام والخاص على أنواعها. كما تبين العلاقة بين القطاع العام وكل من قطاع الإنتاج والقطاع المالي والقطاع المنزلي والخارج.

إن مستوى الإحصاءات المتوفرة حالياً لا يسمح بوضع مثل هذه الوثيقة. لكن وزارة المالية تسعى لمتابعة هذه المنهجية وابتدأت بوضع الحسابات الكاملة للقطاع العام للسنوات الأخيرة بغية دراسة العلاقة بين نشاط القطاع العام والاقتصاد الوطني بشكل دقيق.

بعد عرض موجز لتطور النشاط الاقتصادي والأوضاع النقدية والمالية في السنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ في الفصلين الأولين سنقدم في الفصل الثالث الحسابات الموحدة للقطاع العام الإداري وأهميتها في النشاط الاقتصادي والمالي. وتجدر الإشارة الى أن هذه الحسابات توضع لأول مرة في تاريخ وزارة المالية وهي محاولة لدمج قطع الحساب وحساب المهمة للخزينة وحساب الايرادات ذات استقلالية مالية والمرتبطة بالإدارة المركزية كمجلس الإنماء والإعمار. وهذا العمل كان لا بدّ منه لإعطاء صورة حقيقية لنشاط الإدارة العامة ومكانه في الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول: تطوّر النشاط الاقتصادي في السنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨

يعرض الجدول رقم ١ ـ ١ فيما يلي الحسابات التقديرية للسلع والخدمات للسنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ التي تعطي صورة إجمالية عن تطور النشاط الاقتصادي في الفترة الأخيرة.

ونلفت النظر الى أن هذه الأرقام أولية وقابلة للتعديل حينما تضع إدارة الإحصاء المركزي أرقام المحاسبة الوطنية النهائية بعد تنفيذ برنامج الأعمال الإحصائية التي تُبنى عليها الحسابات الاقتصادية على صعيد الوطن. والأرقام الواردة في هذا الجدول هي تقديرات وضعها خبراء صندوق النقد الدولي استناداً إلى بعض المؤشّرات المتوفرة لدى مصرف لبنان أو لدى إدارة الإحصاء المركزي.

يُقاس عادة مستوى النشاط الاقتصادي بالناتج المحلي القائم. إلاّ أن الإنتاج المحلي لا يكفي لتلبية حاجات البلد الى السلع الاستهلاكية والتجهيزية. فيعتمد لبنان إلى استيراد ما بين ٢٧ و٣٥٪ من إنفاقه المحلي.

الجدول رقم ١ ـ ١: حساب السلع والخدمات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨

(بمليارات الليرات اللبنانية)	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الناتج المحلي القائم	١٨٠٢٨	٢٠ ٤١٧	٢٢ ٨٨٠	٢٤ ٥٩٠
الاستيراد الصافي لسلع وخدمات	٩ ٦٦٤	٩ ١٢١	٨ ٨١٠	٨ ٠٤٩
مجموع الموارد من سلع وخدمات الاستهلاك	٢٧ ٦٩٢	٢٩ ٥٣٨	٣١ ٦٩٠	٣٢ ٥٥٨
التكوين القائم للاستهلاك	٢١ ٧٥١	٢٣ ٣٠٨	٢٥ ٤٠٨	٢٦ ٧٠٤
التكوين القائم لرأس المال الثابت	٥ ٩٤١	٦ ٢٣٠	٦ ٢٨٢	٥ ٨٥٤
مجموع الإنفاق المحلي	**٢٧ ٦٩٢**	**٢٩ ٥٣٨**	**٣١ ٦٩٠**	**٣٢ ٥٥٨**

* المصدر: تقديرات صندوق النقد الدولي ـ مصرف لبنان

أ ـ تطوّر الناتج المحلي أو النمو الاقتصادي

أجمعت مختلف التوقعات والدراسات الصادرة عن جهات محلية ودولية متعددة على أن النمو في لبنان قد تباطأ بشكل متواصل ابتداءً من العام ١٩٩٥ وتشير الأرقام الى أن معدل النمو الفعلي قد انخفض من ٦٥٪ عام ١٩٩٥ الى ٣٪ عام ١٩٩٨، وطال هذا الركود جميع القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع البناء الذي كان عجلة النموّ الأهم في عملية الأعمار.

الجدول رقم ١ ـ ٢: معدلات النموّ الإقتصادي

(بمليارات الليرات اللبنانية)	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
نسبة تطور الناتج المحلي بالأسعار الجارية	١٧,٨	١٣,٢	١٢,١	٧,١
نسبة تطور الأسعار	١٠,٦	٨,٨	٧,٨	٤,٠
معدل النمو الحقيقي	٦,٥	٤,٠	٤,٠	٣,٠

بلغت حصة قطاع البناء عاميْ ١٩٩٤ و١٩٩٥ نسبة ٩,٥٪ من الناتج المحلي مقابل ٤,٦٪ عام ١٩٧٢. جاءت الطفرة العمرانية في لبنان ما بعد الحرب نتيجة لإعادة إعمار ما تهدّم ولتوقعات إيجابية ومتفائلة حول مستوى الطلب والدور المستقبلي في فترة ما بعد استقرار الأوضاع الأمنية وحلول السلام في منطقة الشرق الأوسط. غير أن هذا العرض كان موجّهاً لطلب مفترض قدومه من الخارج اللبناني والعربي، واعتمد على التحويلات الخارجية الى لبنان. ومع اتضاح عدم ملاءمة العرض للطلب الحقيقي، دخل قطاع البناء تدريجياً في أزمة بدءاً من أواخر ١٩٩٥، ويظهر ذلك في انخفاض الطلب على رخص البناء وتدني مبيعات الاسمنت.

أما بالنسبة لأسعار العقارات فمعظم المصادر المعنية متفقة على أنها كانت في انخفاض مستمر بين ١٩٩٦ و١٩٩٨. وتوقعت بعض المصادر بأن يكون انخفاض الأسعار أكثر حدة، لأن مستوياتها السابقة كانت مرتفعة جداً وغير متلائمة مع الاستعمالات الاقتصادية الممكنة للعقار. لكن الذي منع انخفاض الأسعار أن أكثرية المتعهدين يموّلون مشاريعهم في أغلب الأحيان برؤوس أموال خاصة، لذلك لا يجدون أنفسهم مرغمين على البيع بأسعار متدنية لعدم وقوعهم تحت مديونية مصرفية.

جدول رقم ١ ـ ٣

بعض مؤشرات تطور النشاط الاقتصادي (التقرير السنوي بالنسبة المئوية)

(بمليارات الليرات اللبنانية)	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الصادرات الزراعية	٣٧,٦	٢,٩	ـ ٣١,٢	١٢,١
الصادرات الصناعية بموجب شهادة المنشأ	٤٩,٩	ـ ٢٤,٢	ـ ٦,٥	١,٣
مبيعات الإسمنت	١٦,٩	ـ ٣,٩	ـ ٤,١	ـ ٣,٨
رخص البناء	٥٨,١	ـ ٦٠,٩	ـ ١٥,٥	ـ ١٤,٦
حركة المسافرين عبر المطار	١٢,٤	٢,٦	١٧,٠	٢,٦
قيمة الشيكات المقاصة	٢٣,٣	٥,٤	١١,٧	٧,٣
الاستيراد	١٨,١	١,٧	ـ ٣,٤	ـ ٦,٨
الاستيراد بأسعار الصرف الثابتة	١٩,٢	٤,٧	٣,٥	ـ ٥,١

أما القطاعات الأخرى فعانت أيضاً من تباطؤ النمو الاقتصادي العام ولكن بنسب متفاوتة.

في ما يتعلق بالقطاع الزراعي الذي يشكل حوالي ١٢٪ من الناتج المحلي القائم، فقد عانى هو الآخر في السنوات الأخيرة من ضعف في الإنتاجية ومن منافسة شديدة من قبل البلدان المجاورة التي تتمتع بيد عاملة كبيرة، ولكن كلفتها متدنية. ونتيجة لكل هذه العوامل انخفضت الصادرات الزراعية بنسبة كبيرة سنة ١٩٩٧. في ظل هذه الظروف ما زالت الحكومة تدعم بعض الزراعات كالتبغ والحبوب والشمندر السكري التي يعيش منها عدد كبير من المزارعين في الجنوب والبقاع وعكار في الشمال.

أما فيما يتعلق بالقطاع الصناعي الذي يشكل ١٨٪ من الناتج المحلي القائم، فهو يعاني من أزمة حقيقية. ومن أسبابها ارتفاع نسب الفوائد وانخفاض سعر النفط في السنوات الماضية، الأمر الذي أدَّى الى تقليص الطلب في الأسواق التقليدية للمنتجات اللبنانية فتراجعت الصادرات الصناعية بنسبة ٢٤,٢٪ عام ١٩٩٦ و٦,٥٪ عام ١٩٩٧. ساعد في تفاقم هذه الأزمة كلفة الإنتاج المحلي المرتفعة بالإضافة الى ان مستوى الإنتاجية الحالي لا يساعد على سدّ هذه الثغرة..

أما القطاع السياحي فقد شهد بعض التحسّن في السنوات الماضية، وذلك كنتيجة إعادة إعمار البنى التحتية واستتباب الأمن في أكثر المناطق السياحية. إلاّ أن هذا التحسّن بقي ضئيلاً ولا يلبي حاجة وطاقة الاقتصاد اللبناني على الاستيعاب، وذلك عائد لعدة أسباب أهمها: الأوضاع السياسية والإقليمية والمنافسة التي يشهدها لبنان من قبل الدول المجاورة التي تعرض أسعاراً منخفضة مقارنة مع الأسعار التي تقدمها القطاعات السياحية والفندقية.

وانعكس الركود الاقتصادي على الحركة التجارية فانخفض الاستيراد بنسبة ٣,٤٪ خلال عام ١٩٩٧ و٦,٨٪ عام ١٩٩٨. ولكن الانخفاض في قيمة السلع المستوردة يعود جزئياً الى تحسّن سعر صرف الليرة فإذا احتسبنا قيمة الاستيراد بأسعار صرف ثابتة فيتبيّن أن حجم الاستيراد قد ارتفع سنة ١٩٩٧ بنسبة ٣,٥٪ وانخفض خلال سنة ١٩٩٨ بنسبة ٥,١٪.

ب ـ العجز التجاري وميزان المدفوعات

تراجعت قيمة الصادرات اللبنانية على أثر الحرب الداخلية وعوامل خارجية كانخفاض أسعار النفط عالمياً وحرب الخليج. وقابل هذا التراجع زيادة في الواردات نتيجة عملية الاعمار.

فأدى تضافر العاملين الى تراجع درجة تغطية صادرات لبنان لوارداته ليبلغ في التسعينات مستويات غير معهودة وغير قابلة للاستمرار إذ تدنت إلى دون ١٠٪ فسجل لبنان عجزاً تجارياً يقارب ٥٠٪ من الناتج المحلي خلال فترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العجز التجاري الى الناتج المحلي كانت بحدود ١٦٪ عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣. إلاّ أن هذا العجز تراجع خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ نتيجة تدني مستوى الاستيراد فانخفضت نسبة العجز التجاري الى الناتج المحلي من ٥٣,١٪ عام ١٩٩٥ الى ٣٦,٢٪ عام ١٩٩٨.

جدير بالذكر أن العجز التجاري يُغطَّى عادة بفائض في ميزان الخدمات وتحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج. ولا يوجد حالياً إحصاءات أو تقديرات لحجم هذا الميزان وتطوره خلال السنوات الأخيرة. إنما هناك أرقام عن العجز أو الفائض لميزان المدفوعات الإجمالية التي تضم الى جانب المدفوعات الناتجة عن حركة تبادل السلع والخدمات تلك الناتجة عن حركة التحويلات المختلفة وعن حركة رؤوس الأموال. وسجل ميزان المدفوعات بأسعار الصرف الجارية فائضاً خلال عامي ١٩٩٥ (+٣١ مليار ليرة) و١٩٩٦ (+٦١٨ مليار) وعجزاً خلال السنتين التاليتين ١٩٩٧(ـ ٧٢٥ مليار) و١٩٩٨(ـ ١٠٥٨ مليار ليرة لبنانية). أما إذا احتسبنا ميزان المدفوعات بأسعار صرف ثابتة فيتبين أن ميزان سنة ١٩٩٧ حقق فائضاً قيمته ٤٢٠ مليون دولار أميركي مقابل ٧٦٨ مليوناً عام ١٩٩٦.

ج ـ تكوين رأس المال الثابت أو تطوّر الاستثمارات

إن أحد أسباب إنخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة هو تدني مستوى الاستثمارات: فقد انخفضت قيمة تكوين رأس المال الثابت من ٥٩٤١ ملياراً ليرة لبنانية سنة ١٩٩٥ و٦٢٣٠ مليار سنة ١٩٩٦ الى ٥٨٥٤ مليار ليرة عام ١٩٩٨ ولم يعد يمثل الاّ ١٨٪ من الإنفاق المحلي فيما كانت هذه النسبة قد بلغت ٢١,٥٪ سنة ١٩٩٥.

وبلغت حصة المباني والأشغال العامة من التكوين القائم للرأسمال الثابت ٦٨٪ مقابل ٦٠٪ عام ١٩٧٢. فاستوعب القطاع العقاري استثمارات كبيرة كان البلد بحاجة ماسّة إليها فيؤمن قطاعات أخرى واستخدم قسماً كبيراً منها لإنشاء أبنية فخمة للسكن وأبنية تجارية ظلّ معظمها غير مشغول.

الفصل الثاني: تطور الأوضاع النقدية والمالية

ازدادت الكتلة النقدية في السنوات الأخيرة بمعدلات عالية خاصة خلال سنة ١٩٩٣ وسنة ١٩٩٦ حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية ٣٢٪ و٢٧,٣٪ على التوالي ثم تراجع الى ١٩,٣٪ عام ١٩٩٧ و١٦,١٪ خلال عام ١٩٩٨.

جدول رقم ٢ ـ ١: الكتلة النقدية ومصادرها ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨

(بمليارات الليرات اللبنانية)	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الأوراق النقدية والودائع بالليرة اللبنانية	٩ ٦٦٣	١٤ ٠٠٢	١٤ ٥٣٠	١٦ ٥٥٤
الودائع بالعملات الأجنبية	١٣ ٢٢٠	١٤ ٩١٣	٢٠ ٠٤٠	٢٣ ٥٨٤
سندات دين	٠٠	٣٢٦	٣٢٨	٣٧١
مجموع الكتلة النقدية	**٢٢ ٨٨٣**	**٢٩ ٢٤١**	**٣٤ ٨٩٨**	**٤٠ ٥٠٩**
الديون الصافية على الخارج	١٥ ٧٨٨	١٦ ٤٠٦	١٥ ٦٨١	١٤ ٦٢٣
الديون الصافية على القطاع العام	٥ ٣٥٠	٨ ٢٩٦	١٢ ٢٢٣	١٥ ٩٥٤
الديون الصافية على القطاع الخاص	١٠ ٤٤٠	١٣ ٠٢٦	١٦ ٠٣٩	١٩ ٣٢٢
صافي الأصول الأخرى	ـ ٨ ٦٩٥	ـ ٨ ٤٨٧	ـ ٩ ٠٤٥	ـ ٩ ٣٩٠
المجموع = الكتلة النقدية	**٢٢ ٨٨٣**	**٢٩ ٢٤١**	**٣٤ ٨٩٨**	**٤٠ ٥٠٩**
معدل نمو الكتلة النقدية	٪١٦,٤	٪٢٧,٣	٪١٩,٣	٪١٦,١

جدول رقم ٢ ـ ٢: تغيرات الكتلة النقدية السنوية والعوامل المؤثرة عليها

(بمليارات الليرات اللبنانية)	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الأوراق النقدية والودائع بالليرة اللبنانية	١ ٠٧٧	٤ ٣٣٩	٥٢٨	٢ ٠٢٤
الودائع بالعملات الأجنبية	٢ ١٥٥	١ ٦٩٣	٥ ١٢٧	٣ ٥٤٤
سندات دين	٠٠	٣٢٦	٢	٤٣
مجموع الكتلة النقدية	**٣ ٢٣٢**	**٦ ٣٥٨**	**٥ ٦٥٧**	**٥ ٦١١**
الديون الصافية على الخارج	٣١	٦١٨	ـ ٧٢٥	ـ ١ ٠٥٨
الديون الصافية على القطاع العام	١ ٠٠٣	٢ ٩٤٦	٣ ٩٢٧	٣ ٧٣١
الديون الصافية على القطاع الخاص	٢ ٥٣٢	٢ ٥٨٦	٣ ٠١٣	٣ ٢٨٣
صافي أصول القطاع المصرفي الأخرى	ـ ٣٣٤	٢٠٨	ـ ٥٥٨	ـ ٣٤٥
المجموع = تغير الكتلة النقدية	**٣ ٢٣٢**	**٦ ٣٥٨**	**٥ ٦٥٧**	**٥ ٦١١**
حصة الديون الصافية على القطاع العام من زيادة الكتلة النقدية	٪٣١,٠	٪٤٦,٣	٪٦٩,٤	٪٦٦,٥

* المصدر: مصرف لبنان

يتبين من الجدول ٢ ـ ٢ أن الاقراض الى القطاع العام كان أهمّ العوامل المؤثرة في زيادة الكتلة النقدية في سنوات ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨ فارتفعت حصة زيادة ديون المصارف على القطاع العام من زيادة الكتلة النقدية من ٣١٪ عام ١٩٩٥ الى ٦٦,٥٪ في عام ١٩٩٨. بينما تحول التغيير في صافي الأصول الخارجية من عامل توسعي في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ الى عامل إنكماشي في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ بمعنى أن قسماً من أثر التوسع في الإقراض المحلي قد امتص من السيولة النقدية عن طريق الانخفاض في صافي الأصول الأجنبية.

ويجب لفت النظر في هذا المجال ان أرقام الكتلة النقدية ومكوناتها لا تشمل الأوراق النقدية الأجنبية المتداولة في لبنان، وذلك بسبب عدم توافر المعلومات. ومن المعروف أن قسماً مهماً من المبادلات النقدية يتم عن طريق استعمال الدولار الأميركي الذي يتمتع بالقبول على كل مستويات التبادل.

تجاه هذا الوضع التضخمي اعتمد مصرف لبنان سياسة تثبيت بل تحسين سعر صرف الليرة الى الدولار الأميركي وعدم اللجوء الى ضخ النقود كوسيلة لتمويل العجز المستمر في المالية العامة.

فتدني سعر هذه العملة في سوق بيروت من ١٥٩٦ ليرة للدولار الواحد في آخر سنة ١٩٩٥ الى ١٥٠٨ ل.ل. في آخر عام ١٩٩٨ أي بمعدل وسطي ٢,٢٪ سنوياً.

جدول رقم ٢ ـ ٣
تطور أسعار صرف العملات الأجنبية ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
متوسط سعر الدولار الأميركي (ل ل)	١٦٢١	١٥٧١	١٥٣٩	١٥١٦
سعر الدولار الأميركي في آخر السنة	١٥٩٦	١٥٥٢	١٥٢٧	١٥٠٨
مؤشر أسعار الصرف (١٠٠=١٩٩٤)	٩٩,١	٩٥,٣	٨٨,٩	٨٧,٣

* المصدر: مصرف لبنان وإدارة الاحصاء المركزي

وتحسّن أيضاً سعر صرف الليرة الى مجمل العملات الأجنبية، كما يتبين من تطور مؤشر أسعار الصرف الذي تنشرها إدارة الإحصاء المركزي الذي تدني ١٢,٧٪ خلال السنوات الأربعة ١٩٩٤ ـ ١٩٩٨ أي بمعدل وسطي ٣٪ سنوياً.

كانت نتيجة هذه السياسة انخفاض نسبة التضخم من ١١٪ سنة ١٩٩٥ الى ٤٪ سنة ١٩٩٨.

أما الوسيلة التي سمحت لمصرف لبنان بتحقيق هذه السياسة فقد كانت رفع مستوى الفوائد على التوظيفات بالليرة اللبنانية. وفي ظل مشاركة البنك المركزي المحدودة لتمويل عجز المالية العامة، لجأت الدولة اللبنانية الى الاقتراض الداخلي عن طريق إصدارات مستمرة لسندات الخزينة وبأحجام تفوق أحياناً حاجتها الى التمويل (راجع: في الفصل الثالث عمليات الخزينة). وأدت الإصدارات المتتابعة الى مستويات فائدة مرتفعة منذ العام ١٩٩٥ كما يتضح من الجدول ٤ ـ ٢ اللاحق.

أما متوسط الفائدة على السندات لمدة سنة، فقد كان عام ١٩٩٥ يتراوح بين ١٦٪ للسندات على ثلاثة أشهر و٢٣,٤٪ للسندات على سنتين. ومع رجوع ثقة الجمهور بالعملة الوطنية بشكل تدريجي وجزئي تراجعت الفوائد بشكل ملموس وضاق الفارق بين السندات القصيرة الأجل والسندات الطويلة الأجل ١٢,٧٪ للسندات على ثلاثة أشهر و١٦,٧٪ للسندات على سنتين.

جدول رقم ٢ ـ ٤
تطور معدل الفوائد على سندات الخزينة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ (بالنسبة المئوية سنوياً)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
سندات على ثلاثة أشهر	١٦,٠١	١٤,٢٩	١٣,٠٩	١٢,٦٧
سندات على ستة أشهر	١٧,٢١	١٦,١٥	١٣,٩٧	١٣,٧٨
سندات على سنة	١٨,٢٦	١٧,٠٢	١٥,٢٠	١٥,١٧
سندات على سنتين	٢٣,٣٩	٢٠,٥٤	١٦,٧٣	١٦,٧٢

* المصدر: مصرف لبنان وإدارة الإحصاء المركزي

إلاّ أن معدلات هذه الفوائد لا تزال عالية نظراً للتراجع الحاصل في معدل التضخّم.

فمعدل الفائدة الحقيقية (أي بعد طرح معدل التضخم) على السندات لأجل سنتين فقد كان سنة ١٩٩٨ بمستواه قبل أربع سنوات أي ١٢,٢٪ مقابل ١٢,٨٪ سنة ١٩٩٥. وهذه المعدلات تبدو عالية بالمقارنة مع معدلات الفائدة على التوظيفات بالعملات الأجنبية كالدولار الأميركي إذ يبلغ الفارق في الفوائد بين العملتين أكثر من ٧ نقاط بالنسبة المئوية.

مقابل هذا التطور، زاد إقبال المكتتبين على السندات الطويلة الأجل فارتفعت القيمة الاسمية

للسندات على سنتين المتداولة من ٤٦٤٤ مليار ليرة لبنانية آخر عام ١٩٩٥ الى ١٦,١٠٢ مليارا نهاية عام ١٩٩٨. بينما تراجعت قيمة سندات قصيرة الأجل (لأجل سنة أو أقل) الإسمية خلال الفترة نفسها من ٧٩٣٨ ملياراً إلى ٤٢٦٨ مليار ليرة لبنانية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن مصرف لبنان في إطار سياسته النقدية، أقدم خلال هذه الفترة وخاصة خلال عام ١٩٩٧ الى تحويل سندات قصيرة الأجل الى سندات أطول أجلاً وبعملية مقايضة ـ سواب ـ (Swap) **(دراسة نقاط الضعف والقوة والعرض والطلب)** نتجت عنها خدمة دين اضافية. فكانت نسبة خدمة الدين السنوية على قيمة الدين المتداول أعلى من معدل الفائدة.

جدول رقم ٢ ـ ٥
تطور هيكلية سندات الخزينة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨
(الوضع في نهاية السنة بمليار ليرة لبنانية)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
سندات على ثلاثة أشهر	٨٦٩	٩٠٧	٤٢٤	٣٣٨
سندات على ستة أشهر	٨١٢	٢ ٤٨٢	٨٦٢	٣٩٤
سندات على سنة	٦ ٢٥٧	٤ ٤٥٣	٤ ٩٧٤	٣ ٥٣٦
سندات على سنتين	٤ ٦٤٤	٨ ٨٣٥	١٢ ٤٣٠	١٦ ١٠٢
سندات خاصة	**٣٣٣**	**٣٧٧**	**٦٩٠**	**٧٣٩**
المجموع	**١٢ ٨١٥**	**١٧ ٠٥٤**	**١٩ ٣٨٠**	**٢١ ١٠٩**

كان القطاع المصرفي المكتتب الأول من التوظيف في سندات الخزينة ذات المردود العالي والمخاطر شبه المعدومة. فزادت حصته من السندات المتداولة من ٧٠,٦٪ عام ١٩٩٥ الى ٧٥,١٪ عام ١٩٩٨.

جدول رقم ٢ ـ ٦
تطور قيمة سندات الخزينة المتداولة حسب صفة المكتتب ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨
(الوضع في نهاية السنة بمليار ليرة لبنانية)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
القطاع المصرفي	٩ ٠٤٥	١٢ ٥٧٨	١٣ ٤٨١	١٥ ٨٥٦
المؤسسات المالية	٢٩	٣٢٦	٢٩٢	٦٦
القطاع العام	٦٥٣	٨٣٠	١ ٨٧٥	١ ٧٦٦
الجمهور	٣ ٠٨٨	٣ ٣٢٠	٣ ٧٣٢	٣ ٤٢١
المجموع	١٢ ٨١٥	١٧ ٠٥٤	١٩ ٣٨٠	٢١ ١٠٩
حصة القطاع المصرفي من السندات (٪)	٪٧٠,٦	٪٧٣,٨	٪٦٩,٦	٪٧٥,١

وقد كان لهذه السياسة أثر سلبي على المالية العامة وعلى النمو الاقتصادي معاً.

ونتج عن الفوائد العالية تضخم في خدمة الدين، وبالتالي في عجز الموازنة ودخلت المالية العامة في حلقة مفرغة، إذ ان العجز الأساسي يتراكم ويزيد الدين العام، ويسبب خدمة الدين عجزاً إضافياً وديناً إضافياً. وسنرى في الفصل التالي أن خدمة الدين العام أصبحت تشكل أكثر من ٣٨٪ من نفقات القطاع العام الإداري.

جدول رقم ٢ ـ ٧
توزيع الاعتمادات المصرفية على القطاعات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ (بالنسبة المئوية)

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الزراعة	١,٧	١,٦	١,٥	١,٥
الصناعة	١٣,٢	١٣,١	١٢,٤	١٢,٦
البناء	٢٠,٩	٢١,٦	٢٠,٦	٢١,٩
التجارة والخدمات	٤٧,٦	٤٥,٤	٤٥,١	٤٤,٨
القطاع المالي	٢,٦	٣,٣	٢,٩	٣,٠
غيرها	٣,٠	٣,٤	٣,٩	٤,٢
الأفراد	١٠,٩	١١,٦	١٣,٦	١٢,١
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

من جهة ثانية، استقطبت سندات الخزينة القسم الأكبر من الإدخار ومن أموال المستثمرين فأهملت الاستثمارات في القطاع الخاص. وقد عانى من هذا الوضع بشكل خاص قطاعي الزراعة والصناعة. إلاّ أنه لا توجد لدينا أرقاماً دقيقة عن الاستثمارات في هذين القطاعين الانتاجيين لكن الاحصاءات المصرفية تدل على أن ١,٥٪ فقط من التسليفات المصرفية تعطى للزراعة. وان حصة الصناعة من تلك التسليفات تدنت من ١٣,٢٪ آخر سنة ١٩٩٥ الى ١٢,٦٪ آخر سنة ١٩٩٨.

الفصل الثالث: القطاع العام الإداري ومكانه في النشاط الاقتصادي والمالي

يتألف القطاع العام من ست فئات هي التالية:

١. الإدارة المركزية أو الحكومة
٢. المؤسسات العامة الإدارية ذات موازنات مستقلة كمجلس الإنماء والاعمار ومجلس المشاريع الإنشائية والجامعة اللبنانية... الخ
٣. المؤسسات العامة الاستثمارية كمصلحة كهرباء لبنان والمديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية ومصالح المياه... الخ
٤. المؤسسات العامة المالية وأهمها مصرف لبنان
٥. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعاونية الموظفين وصناديق التعاضد المختلفة.
٦. البلديات.

وتعمل وزارة المالية حالياً على تجميع حسابات كل هذه المؤسسات لتوحيدها بغية إعطاء صورة شاملة عن نشاط القطاع العام وعن دوره في النشاط الاقتصادي الوطني، وتأثيره على الأوضاع المالية العامة.

إلاّ أن هذا العمل يتطلب جهداً كبيراً ولم يُنجز منه سوى الجزء العائد للقطاع العام الإداري المؤلف من الإدارة المركزية والمؤسسات العامة الإدارية.

ويبين الجدول الأول الملحق حسابات الإدارة المركزية للسنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧ التي تضم قطع حساب الموازنة ونتيجة عمليات الخزينة (حساب المهمة). ويبين الجدول الثاني حسابات مجلس الانماء والاعمار للفترة ذاتها. أما المؤسسات الإدارية الأخرى فلم يتم وضع حساباتها تفصيلياً. إلا أن موازنات هذه المؤسسات تغذى بصورة كاملة أو شبه كاملة من الخزينة، وبالتالي تظهر نفقاتها بصورة إجمالية في نفقات الموازنة تحت بند التحويلات الى القطاع العام، وأحياناً في سلفات الخزينة. ويمكن الاطلاع على حجم موازنات كل من هذه المؤسسات من خلال الجدول رقم م٥.

تمَّ وضع الحسابات الموحدة للقطاع العام الإداري المبين في الجدول الملحق الثالث بجمع حسابات الادارة المركزية وحسابات مجلس الانماء والاعمار بعد حذف العمليات المتبادلة بينهما (الجدول رقم م٤).

يمكن من خلال الحسابات الموحدة للقطاع الإداري هذه معرفة مكونات النفقات والواردات والعمليات المالية العامة والحجم الحقيقي للعجز وتأثيره على الدين العام.

تجدر الإشارة إلى أن القطاع العام الإداري بمعناه الأوسع يشمل أيضاً البلديات. الا أن وضع حسابات البلديات لم يتم بعد لذلك يقصد في الجداول الواردة في هذه الفذلكة القطاع العام الاداري المركزي والإدارات ذات الاستقلال المالي التابعة لها.

ملاحظة: إن الأرقام المنشورة في هذه الفذلكة مبنية على قطع حسابات الدولة وحسابات المهمة، وتختلف عن الأرقام التي تشير شهرياً من قبل وزارة المالية والتي تكون مبنية على حركة المقبوضات والمدفوعات الفعلية للخزينة(بما فيها عمليات تنفيذ الموازنة).
والفرق بين نفقات المنسوبة الى تنفيذ الموازنة ومدفوعات الخزينة العائدة لتلك النفقات ناتج عن مرور فترة زمنية بين عملية الصرف التي تسجل كنفقة في قطع الحساب وعملية الدفع.
بالإضافة الى ذلك تتضمن النشرة الشهرية عمليات القبض والدفع خارج الموازنة الناتجة عن حركة الأمانات والودائع لدى الخزينة والعمليات لحساب البلديات والغاية من هذه النشرة مراقبة وضع السيولة المتوفرة لدى الخزينة واحتساب نسبة الفائض أو العجز على أساس المقبوضات والمدفوعات الشهرية بغضّ النظر عن السنة التي تنسب إليها هذه العمليات على خلاف قطع الحساب وحساب المهمة اللذين يعتبران وثائق محاسبية مبنية على مبدأ سنوية الانفاق.

١ ـ نفقات القطاع العام الاداري

لم يتم عند كتابة هذا التحليل الموافقة على قطع حساب الموازنة لسنة ١٩٩٨، **لذا سنكتفي بتحليل نفقات القطاع العام الإدارية للسنوات ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧**:

بلغت نفقات الادارات العامة من الموازنة ومن خارجها ٨٨٤٧,٧ مليار ليرة لبنانية سنة ١٩٩٧ بزيادة ٦,٢٪ عن سنة ١٩٩٦ و٥٧,٦٪ عن سنة ١٩٩٥. وتؤمن الموازنة العامة حوالي ٩٠٪ من النفقات العامة (٧٩٨٦ مليار ليرة). ونلاحظ من الجدول التالي بأن ١٢,٧٪ من نفقات الموازنة (١٠١٥ مليار ليرة لبنانية) تصرف من خلال المؤسسات العامة الإدارية.

جدول رقم ٣ ـ ١
نفقات القطاع العام الإداري حسب المصدر ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ (مليار ليرة لبنانية)

مصدر النفقة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
الموازنة العامة	٥,٣٥٣,٩	٨,٠١٤,٢	٧,٩٨٦,٠	٧,٢٦٩,١
نفقات الوزارات الممولة من سلف الخزينة	٣٧,٨	٠,٤	ـ	ـ
ناقص التحويلات الى المؤسسات الادارية	ـ ٧٣٥,٦	ـ ٦٥١,٣	١,٠١٥,٠ ـ	٠٠
ناقص تسديد الديون الخارجية	ـ ٨٤,٥	ـ ٣٠,٤	ـ ٥٥,١	٠٠
حساب مجلس الإنماء والاعمار	٥٤٥,٧	٦٠٦,١	١,٠٤٠,٣	١,١٣٢,٤
حساب المؤسسات العامة الادارية الأخرى	٤٩٦,٥	٣٩١,٨	٨٩٠,٥	٠٠
المجموع	**٥,٦١٣,٨**	**٨,٣٣٠,٨**	**٨,٨٤٦,٧**	٠٠
معدل النموّ	٠٠	٪٤٨,٤	٪٦,٢	٠٠
نسبة النفقات الى الانفاق المحلي القائم	٪٢٠,٣	٪٢٨,٢	٪٢٧,٩	٠٠

* أرقام أولية

تعود الزيادة غير الاعتيادية للنفقات العامة سنة ١٩٩٦(٤٨,٤٪) الى زيادة نفقات خدمة الدين التي ارتفعت من (٢٠٧٧ مليار ليرة لبنانية) سنة ١٩٩٥ الى (٤٢٠٨ مليار ليرة لبنانية) سنة ١٩٩٦ وذلك لسببيْن:

- الأول: استحقاق الفوائد على سندات طويلة الأجل ذات معدلات فائدة عالية
- الثاني: إصدار سندات قصيرة الأجل بأحجام تفوق حاجة الخزينة الى التمويل (راجع: أرقام عمليات الخزينة).

فارتفعت بالتالي نسبة خدمة الدين في النفقات العامة من ٣٧,٠٪ سنة ١٩٩٥ الى ٥٠,٥٪ عام ١٩٩٦ ومن ثم تراجعت الى ٣٨,٤٪ عام ١٩٩٧. إلا ان هناك احتمال بأن قسماً من هذه النفقات صرفت فعلاً في سنة ١٩٩٧ ولكنها نسبت الى موازنة عام ١٩٩٦.

على أثر الارتفاع الملحوظ للنفقات العامة خلال السنتين ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ أصبحت هذه النفقات تشكل أكثر من ٢٧٪ من الانفاق المحلي وحوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي القائم.

ويُبيّن الجدول رقم ٣ ـ ٢ تطور توزيع النفقات حسب نوعها:

جدول رقم ٣ ـ ٢
توزيع نفقات القطاع العام الإداري ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ (بالنسبة المئوية)

نوع النفقة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
سلع وخدمات استهلاكية	٥,٠	٩,٢	٥,٠	٠٠
رواتب وأجور	٢٠,٠	١٦,٢	١٩,١	٠٠
خدمة الدين (فوائد)*	٣٧,٠	٥٠,٥	٣٨,٤	٠٠
مساهمات ومساعدات	١٠,٩	٥,٨	١٠,١	٠٠
إنشاءات وتجهيزات	١٧,٦	١٣,٦	١٧,٤	٠٠
نفقات غير مبوبة	٩,٥	٤,٧	١٠,١	٠٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	٠٠

* تشمل خدمة الدين للسنتين ١٩٩٥ و١٩٩٦ قيمة معاشات التقاعد التي صنفت فيما بعد في التحويلات.

تحتل الرواتب والأجور المرتبة الثانية بعد خدمة الدين(١٩,١٪). وتجدر الإشارة الى أن هذه المبالغ تدخل في احتساب الناتج المحلي القائم. كما أنه لا تزال مساهمة القطاع العام الى الناتج المحلي القائم من خلال الأجور المدفوعة للعاملين فيه ضعيفة بعدما ارتفعت من ٧,٨٪ سنة ١٩٩٥ الى ١٠,٣٪ سنة ١٩٩٦ ثم تراجعت الى ٩,٣٪سنة ١٩٩٧.

أما النفقات الاستثمارية فتحتل المرتبة الثالثة(١٧,٤٪) ونلاحظ أن ٦٤,٣٪ من النفقات الاستثمارية (٩٩١,٣مليار من أصل ١٥٤٢,٥ مليار ليرة لبنانية) تحقق بواسطة مجلس الإنماء والاعمار.

حقق القطاع العام الإدارية سنة ١٩٩٧ نسبة ٢٤,٦٪ من مجموع الاستثمارات العامة والخاصة في البلاد، وقد ازداد دور القطاع العام الإداري في عملية الاعمار بشكل بارز فقد كانت النفقات الاستثمارية تشكل ١٦,٦٪ من الاستثمارات الإجمالية سنة ١٩٩٥ و١٨,١٪ سنة ١٩٩٦. ونلفت النظر أخيراً الى أنه إذا أضفنا الى هذه النفقات قيمة الإنشاءات والتجهيزات المحققة من قبل القطاع

الاستثماري كالكهرباء والهاتف لبلغت نسبة استثمارات القطاع العام ٣٤,٤٪ من مجموع الاستثمارات وذلك حسب التقديرات الأولية.

أما النفقات غير المبوبة فهي نفقات الإدارات والمؤسسات التي لم تقدم حساباتها المفصلة ويرجح أن تكون في معظمها رواتب ونفقات إدارية أخرى.

٢ ـ واردات القطاع العام الإداري وعجز الموازنة الموحدة

تتكوّن واردات القطاع العام الاداري في أغلبيتها من واردات الموازنة وليست للمؤسسات العامة الادارية باستثناء مجلس الانماء والاعمار والجامعة اللبنانية وارادات ذاتية تذكر.

ازدادت الواردات خلال عام ١٩٩٦ بمعدل ٢٠,٤٪ عن سنة ١٩٩٥ أي أكثر من معدل نمو الناتج المحلي القائم فأصبح نسبة الواردات الى الناتج ١٥,٥٪ بعدما كانت ١٤,٦٪ سنة ١٩٩٥ ولم تتغير هذه النسبة خلال سنة ١٩٩٧.

ويبين الجدول التالي (رقم٣ ـ ٣) تطور بنية هذه الواردات:

جدول رقم ٣ ـ ٣

توزيع واردات القطاع العام الإداري حسب النوع ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ (بالنسبة المئوية)

نوع الواردات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
ضريبة الدخل	٧,٣	٧,٨	٩,٢	٠٠
ضرائب مباشرة أخرى	٢,٨	٣,٤	١٠,٣	٠٠
رسوم جمركية	٤٧,٧	٤٦,٨	٤٤,٢	٠٠
ضرائب غير مباشرة أخرى	٢١,٦	٢١,٨	١٢,٢	٠٠
واردات غير ضريبية	١٥,٧	١٤,٩	١٨,٧	٠٠
تحويلات من جهات أخرى	٣,٢	٤,٧	٤,٨	٠٠
هبات	١,٧	٠,٥	٠,٦	٠٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
مجموع الواردات	٢,٦٢٩,٦	٣,١٦٥,٤	٣,٥٥١,٢	٠٠
معدل النموّ	٠٠	٢٠,٤٪	١٢,٢٪	٠٠
نسبة الواردات الى الناتج المحلي القائم	١٤,٦٪	١٥,٥٪	١٥,٥٪	٠٠

وتجدر الإشارة الى أن الرسوم الجمركية لا تزال تؤمن الجزء الأكبر من واردات الدولة بعد أن تراجعت نسبتها في تلك الواردات من ٤٧,٧٪ سنة ١٩٩٥ الى ٤٤,٢٪ سنة ١٩٩٧ . كما تراجعت نسبة الضرائب غير المباشرة بشكل بارز ولم تعد تمثل الاّ ١٢,٢٪ من الواردات الإجمالية.

إلاّ أننا نلاحظ بالمقابل زيادة ملموسة في مرتبة ضريبة الدخل والضرائب المباشرة الأخرى، خاصة الضرائب على الأملاك المبنية ورسوم الانتقال التي ارتفعت من ٤٦ مليار ليرة سنة ١٩٩٥ الى ٣٦٤ ملياراً سنة ١٩٩٧ .

وبالرغم من زيادة جباية الضرائب في السنوات الأخيرة إلاّ أنه يُلاحظ أن العبء الضريبي قياساً للناتج المحلي لا يزال ضعيفاً في لبنان مقارنة بالدول المجاورة. (راجع الجدول الملحق رقم٦).

وبلغت نسبة مجموع الضرائب على الناتج المحلي القائم حوالي ١٢٪ وكانت الضرائب المباشرة تمثل ٣٪ فقط من الناتج المحلي سنة ١٩٩٧ . أما الضرائب غير المباشرة التي تؤثر على أسعار الاستهلاك فلا تمثل الا ٧,٧٪ من قيمة الاستهلاك المحلي.

* **ملاحظة**: إن الضرائب والرسوم المستوفاة من قبل البلديات ومن قبل الخزينة لحسابها لم تدخل في واردات القطاع العام الاداري، وبالتالي يكون العبء الضريبي الحقيقي أثقل بقليل عما هو مبين في الجدول رقم ٣ ـ ٤ :

جدول رقم ٣ ـ ٤
العبء الضريبي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٨ (بالنسبة المئوية)

نوع الضريبة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
نسبة الضرائب على الناتج المحلي القائم				
ـ الضرائب المباشرة	١,٥	١,٧	٣,٠	٠٠
ـ الضرائب غير المباشرة	١٠,١	١٠,٦	٨,٨	٠٠
المجموع	١١,٦	١٢,٤	١١,٨	
نسبة الضرائب غير المباشرة الى الاستهلاك المحلي	٨,٤٪	٩,٣٪	٧,٩٪	

أما الواردات غير الضريبية التي ارتفعت نسبتها من ١٥,٧٪ سنة ١٩٩٥ الى ١٨,٧٪ سنة ١٩٩٧، فإنها مكونة بنسبة ٤٢,٨٪ من حصة الدولة في أرباح المؤسسات العامة الاستثمارية

كالهاتف والمواصلات اللاسلكية (٢١,١٪) واليانصيب الوطني والكازينو (٦٪) وفي أرباح مصرف لبنان (١٠,٧٪).

ونشير أخيراً إلى أن التحويلات من جهات أخرى هي المبالغ المحولة الى مجلس الانماء والاعمار من الصندوق البلدي المستقل ومن المؤسسات العامة الاستثمارية ومن شركة سوليدير لتنفيذ بعض المشاريع.

ولم تغطِّ واردات القطاع العام الإداري سنة ١٩٩٧ إلا ٤٠٪ من نفقاتها أي أن العجز الذي بلغ ٥٢٩٥,٥ ملياراً يمثل ٦٠٪ من النفقات. ونسبة العجز هذه تفوق عجز الموازنة بمعناها الضيق الذي كان بحدود ٥٨٪. وقد أضيف الى عجز الموازنة النفقات الممولة من ملف الخزينة والعجز الظاهر في حسابات مجلس الانماء والاعمار. وطرح من نفقات الموازنة قيمة تسديد القروض الخارجية التي لا تعتبر نفقة بمفهومها الاقتصادي بل عملية مالية شأنها شأن تسديد الديون الأخرى كسندات الخزينة. ويمكن الاطلاع على عناصر الفرق بين عجز الموازنة وعجز القطاع العام الإداري من خلال الجدول التالي:

جدول رقم ٣ ـ ٥
عجز موازنات القطاع العام الإداري (مليار ليرة لبنانية)

نوع الضريبة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الموازنة العامة	**٢,٨٥٨,١**	**٥,٠١٦,٨**	**٤,٦٢٩,٥**	**٣,٢٤٦,٩**
سلف الخزينة الى الوزارات والمؤسسات	٩٠,١	٥,٢	٤٥,٠	٠٠
حساب مجلس الإنماء والاعمار	١٢٠,٥	١٧٣,٨	٦٧٦,١	٣٦٣,٩
ناقص تسديد قروض خارجية من الموازنة	٨٤,٥ ـ	٣٠,٤ ـ	٥٥,١ ـ	٠٠
المجموع	**٢,٩٨٤,٢**	**٥,١٦٥,٤**	**٥,٢٩٥,٥**	٠٠
نسبة العجز من النفقات	**٥٢,٤٪**	**٦١,٨٪**	**٦٠,٠٪**	٠٠
نسبة العجز الى الناتج المحلي القائم	**١٦,٦٪**	**٢٥,٣٪**	**٢٣,١٪**	٠٠

* أرقام أولية

لقد فاق معدل زيادة عجز القطاع العام الإداري خلال العام ١٩٩٦ معدل النمو الاقتصادي فارتفعت نسبة العجز الى الناتج المحلي من ١٦,٦٪ سنة ١٩٩٥ الى ٢٥,٣٪ سنة ١٩٩٦ ثم تراجعت الى ٢٣,١٪ سنة ١٩٩٧.

٣ ـ عمليات الخزينة والعجز العام

تقوم الخزينة بالإضافة الى العمليات المتعلقة بتنفيذ الموازنة بتمويل حاجات الإدارات والمؤسسات العامة الأخرى. كما تقبض وتحفظ مؤقتاً أمانات وإيرادات لحساب الغير. وينتج عن هذه العمليات عجز (أو فائض) يضاف الى (أو يطرح من) عجز الموازنة ليشكل العجز العام. كما هو مبين في الجدول التالي (رقم ٣ ـ ٦):

جدول رقم ٣ ـ ٦

العمليات المالية الموجزة للقطاع العام الإداري باستثناء العمليات على الدين العام

(مليار ليرة لبنانية)

نوع العملية	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
تغطية عجز الموازنة والادارات الأخرى	**٢,٩٨٤,٢**	**٥,١٦٥,٤**	**٥,٢٩٥,٥**	٠٠
سلف الخزينة الى الجهات الأخرى (صافي)	٩٩٠,٧	١١٠٢,٩	ـ ٣٣٤,٣	٠٠
دفع نفقات مسبقاً	١١٣,٢	١٠٧,٨	١٦٥,٦	٠٠
حسابات مدينة أخرى وحسابات تسوية	ـ ٥٣,٣	ـ ١٩٥,٩	ـ ١٥,٩	٠٠
مجموع النفقات الصافية	**٤,٠٣٤,٨**	**٦,١٨٠,٢**	**٥,١١٠,٩**	٠٠
الأمانات وحسابات الغير	٩٩٤,٩	٣٢٤,٦	ـ ٦٠٢,٣	٠٠
أوامر للدفع	ـ ٩٠,٥	٦٤,٧	٥٢٦,٨	٠٠
واردات للتسوية وحسابات دائنة أخرى	ـ ٢٧,٩	ـ ٢٢,٤	ـ ٢٥٨,٤	٠٠
مجموع الإيرادات الصافية	**٨٧٦,٥**	**٣٦٦,٩**	**ـ ٣٣٣,٩**	٠٠
العجز العام	**٣,١٥٨,٣**	**٥,٨١٣,٣**	**٥,٤٤٤,٨**	٠٠

نرى في هذا الجدول ان العجز العام بلغ ٣١٥٨,٣ مليار ليرة لبنانية سنة ١٩٩٥ وارتفع الى ٥٨١٣,٣ ملياراً سنة ١٩٩٦ ليتراجع الى ٥٤٤٤,٨ ملياراً سنة ١٩٩٧. ويعود السبب الرئيسي لهذا التراجع الى أوامر الدفع غير مدفوعة واسترداد السلف القديمة.

وبلغت أوامر الدفع سنة ١٩٩٧ مبلغ ٥٢٦,٨ مليار ليرة لبنانية منها ٤٠,٣ مليار ليرة ديون مجلس الانماء والاعمار تجاه المقاولين، ومثل الباقي قيمة الحوالات الصادرة عن الموازنة العامة لصالح جهات مختلفة وغير المدفوعة ما عدا الحوالات الصادرة لصالح مجلس الانماء والاعمار التي طرحت في عملية توحيد الحسابات. وقد دفعت الخزينة الى المجلس خلال عام ١٩٩٧، ٤٠٢ مليار ليرة لبنانية عن مُتأخرات السنوات السابقة. (نشير هنا الى ان التصميم المحاسبي المتبع حالياً لا يسمح بمعرفة نوع الحساب الذي سحبت منه الأموال المدفوعة الى المجلس عن المتأخرات. وربما سحبت هذه الأموال من حساب الأمانات المتنوعة التي لم نتمكن من معرفة مضمونها بالتفصيل).

يُفصل الجدول التالي (رقم ٣ ـ ٧) حركة سلف الخزينة الى الادارات والمؤسسات العامة ما عدا السلف الى الوزارات والمؤسسات العامة الادارية التي احتسبت في النفقات العامة.

جدول رقم ٣ ـ ٧
سلف الخزينة

الجهة المستفيدة		١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
البلديات	المسحوبات	١٣,٨	٤,٢	٢٤,٩	
	المستردات	٢,٣ ـ	٠٠	٤٨,١ ـ	
	الحركة الصافية	١١,٥	٤,٢	٢٣,٢ ـ	
المؤسسات العامة	المسحوبات	١٠٨٦,٢	٧٠٥,٥	١٧,١	
	المستردات	٣١٣,١ ـ	٣٣٦,٤ ـ	٢٥٧,٦ ـ	
	الحركة الصافية	٧٧٣,١	٣٦٩,١	٢٤٠,٥ ـ	
الجهات الأخرى	المسحوبات	٤٦,١	٨٩,٢	٣٥,٢	
	المستردات	٣١,٧ ـ	٠,٠ ـ	٣٩٥,٨ ـ	
	الحركة الصافية	١٤,٤	٨٩,٢	٣٦٠,٦ ـ	

الجهة المستفيدة		١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
تحويل مشاريع الكهرباء والهاتف	المسحوبات	٢٥٢,٦	٦٥٩,٦	٣١٩,٦	
	المستردات	٦٠,٩ ـ	١٩,٢ ـ	٢٩,٠ ـ	
	الحركة الصافية	١٩١,٧	٦٤٠,٤	٢٩٠,٦	
المجموع	**المسحوبات**	**١٣٩٨,٧**	**١٤٥٨,٥**	**٣٩٦,٨**	
	المستردات	**٤٠٨ ـ**	**٣٥٥,٦ ـ**	**٧٣٠,٥ ـ**	
	الحركة الصافية	**٩٩٠,٧**	**١١٠٢,٩**	**٣٣٣,٧ ـ**	

لا بُدّ هنا من التنبه الى أن السلف المعطاة الى المؤسسات العامة الاستثمارية تشكل الجزء الأكبر من السلف. وقد انخفضت قيمة تلك السلف بشكل بارز بين سنة ١٩٩٥ و١٩٩٧. وكانت مؤسسة كهرباء لبنان قد نالت الحصة الأكبر من هذه السلف (٦٥٦,٥ مليار ليرة لبنانية مسحوبة سنة ١٩٩٥ و١١٧,٠٧ ملياراً سنة ١٩٩٦).

أما المبالغ المسجلة تحت عنوان «**تمويل مشاريع الكهرباء والهاتف**» فهي عبارة عن الأموال المسحوبة من القروض الخارجية والمحوَّلة الى مجلس الانماء والاعمار لتنفيذ المشاريع الخاصة بمؤسسة كهرباء لبنان وبالمديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية وقد سجلت هذه المبالغ في حسابات المجلس كقروض تحويلية.

من ناحية إيرادات الخزينة يميز الجدول رقم ٨ ـ ٣ الأمانات والإيرادات لحساب البلديات ولحساب المؤسسات العامة غير الإدارية من الأمانات والحجوزات المقبوضة من الجمهور. إلاّ أن هناك أمانات متنوعة لم يكن بالإمكان معرفة مضمونها بالتفصيل فصنفت ربما خطأ في أمانات الجمهور.

وقد كانت الحركة الصافية لتلك العمليات قد وفرت للخزينة إيراداً مهماً سنة ١٩٩٥ (٩٩٤,٩ مليار ليرة لبنانية) إلا أنها انخفضت خلال سنة ١٩٩٦ لتصبح سلبية سنة ١٩٩٧ بسبب تسديد جزء كبير من الأمانات والحجوزات والدفع من حساب المؤسسات العامة مبالغ تفوق إيراداتها خلال هذه السنة.

جدول رقم ٣ ـ ٨
إيرادات الخزينة لحساب الغير

الجهة المستفيدة		١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الأمانات والحجوزات	المقبوضات	١١٢٨,٥	١٧٩٢,٣	١,٨٥٠,٣	
	المدفوعات	ـ ٢٧٣,٧	ـ ١٥٠٨,١	ـ ٢,٤١٠,٥	
	الحركة الصافية	٨٥٤,٨	٢٨٤,٢	ـ ٥٦٠,٢	
حساب البلديات	المقبوضات	٢٣٣,١	١٢٠,٨	٧٢٨,٣	
	المدفوعات	ـ ٢٧٨,١	ـ ٥٠٨,٨	ـ ٦٧١,١	
	الحركة الصافية	ـ ٤٥,٠	ـ ٣٨٨,٠	٥٧,٢	
حساب المؤسسات العامة	المقبوضات	٣٧٥,٤	٩٣٤,٠	١١٨,٤	
	المدفوعات	١٩٠,٣	ـ ٥٠٥,٦	ـ ٢١٧,٧	
	الحركة الصافية	١٨٥,١	٤٢٨,٤	ـ ٩٩,٣	
مجموع حسابات الغير	**المقبوضات**	**١٧٣٧,٠**	**٢٨٤٧,١**	**٢٦٩٧,٠**	
	المدفوعات	**ـ ٧٤٢,١**	**ـ ٢٥٢٢**	**ـ ٣٢٩٩,٣**	
	الحركة الصافية	**٩٩٤,٩**	**٣٢٤,٦**	**ـ ٦٠٢,٣**	

٤ ـ تغطية العجز وتطور الدين العام

يغطى العجز العام من خلال أرصدة الحسابات لدى مصرف لبنان ومن الدين العام كما هو موضح في الجدول رقم ٣ ـ ٩ :

جدول رقم ٣ ـ ٩
حركة الدين العام

		١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
سندات الخزينة بالليرة	إصدارات	١٣,٩٩٩,٦	٢٥,٥٢٥,٩	١٩,٢٩٢,٦	
	تسديدات	١١,٦٧١,١ ـ	١٩,٣١٩,٥ ـ	١٧,٨٢١,٠ ـ	
	الحركة الصافية	**٢,٣٢٨,٥**	**٦,٢٠٦,٤**	**١,٤٧١,٦**	
سندات الخزينة بالعملات الأجنبية	إصدارات	٤٧٩,٥	٠٠	٨٢٤,٤	
	تسديدات	٠٠	٠٠	٦١٤,٨ ـ	
	الحركة الصافية	**٤٧٩,٥**	**٠**	**٢٠٩,٦**	
القروض الخارجية	مسحوبات	٣٨٣,٩	٧٨١,٧	٥٤٧,٨	
	تسديدات	٨٧,٩ ـ	٢٦,٤ ـ	٤١,٨ ـ	
	الحركة الصافية	**٢٩٦,٠**	**٧٥٥,٣**	**٥٠٦,٠**	
تغير في أرصدة الصندوق والمصرف		**٥٤,٣**	**١,١٤٨,٤ ـ**	**٣,٢٥٧,٦**	
مجموع الحركة الصافية = العجز		**٣,١٥٨,٣**	**٥,٨١٣,٣**	**٥,٤٤٤,٨**	

في سنة ١٩٩٥ غطّت سندات الخزينة بالليرة اللبنانية ٧٣,٧٪ من الحاجة الى التمويل والسندات بالعملات الأجنبية ١٥,٢٪ والقروض الخارجية ٩,٤٪.

وفي سنة ١٩٩٦ جاوزت الحركة الصافية للسندات بالليرة اللبنانية الى التمويل فجمد قسم منها كوديعة لدى مصرف لبنان فزادت أرصدة حسابات الخزينة ومجلس الانماء والاعمار لدى المصرف بمبلغ قدره ١١٤٨,٤ مليار ليرة لبنانية.

أما في سنة ١٩٩٧ فقد استعملت الدولة رصيدها في مصرف لبنان لتغطية الجزء الأكبر من العجز (٦٠٪) ولم تعد السندات بالليرة تغطي الا ٢٧٪ من العجز والسندات بالعملات الأجنبية ٣,٨٪ والقروض الخارجية ٩,٣٪.

أما تطور الدين العام من جراء تراكم العجز العام عبر السنوات فيمكن متابعته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم ٣ ـ ١٠
وضع الدين العام

عناصر الدين في آخر السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
سندات الخزينة بالليرة	٨,٣١٠,٧	١٠,٦٣٨,٢	١٦,٨٤٤,٦	١٨,٣١٦,٢
سندات الخزينة بالعملات الأجنبية	٦٥٥,٤	١,١٣٤,٩	١,١٣٤,٩	١,٣٤٤,٥
القروض الخارجية	٥٠٩,٦	٨٠٣,٨	١,٥٠٤,٥	١,٩٢٩,٢
مجموع الدين القائم	**٩,٤٧٤,٧**	**١٢,٥٧٦,٩**	**١٩,٤٨٤,٠**	**٢١,٥٨٩,٩**
(أرصدة الصندوق والودائع لدى المصرف)	١,٥٩١,٥ ـ	١,٥٣٧,٢ ـ	٢,٦٨٥,٦ ـ	٥٧٢,٠
مجموع الدين الصافي	**٧,٨٨٣,٢**	**١١,٠٣٩,٧**	**١٦,٧٩٨,٤**	**٢٢,١٦١,٩**
التغير	٠٠	٣,١٥٦,٥	٥,٧٥٨,٧	٥,٣٦٣,٥
التغير الناتج عن فروقات القطع(*)	٠٠	**١,٨ ـ**	**٥٤,٦ ـ**	**٨١,٣ ـ**
التغير الصافي من فروقات القطع = العجز	٠٠	**٣,١٥٨,٣**	**٥,٨١٣,٣**	**٥,٤٤٤,٨**

(*) فروقات قطع على القروض الخارجية فقط إذ ان السندات الخزينة بالعملة الأجنبية ظلت بقيمتها كما كانت عند الإصدار.

ارتفع الدين العام القائم المؤلف من سندات الخزينة والقروض الخارجية من ٩٤٧٤,٧ مليار ليرة لبنانية في نهاية العام ١٩٩٤ الى ٢١٥٨,٩ ملياراً في نهاية عام ١٩٩٧ أي بمعدل ٣١,٦٪ سنوياً. ويشكل الدين العام الخارجي أو بالعملات الأجنبية حوالي ١٥٪ من المجموع.

أما الدين العام الصافي فيُحسب بطرح من الدين القائم ودائع القطاع العام الاداري. كان معدل زيادة الدين العام الصافي خلال سنة ١٩٩٧ أعلى من زيادة الدين العام القائم بسبب التطور غير الطبيعي لمستوى الحسابات لدى مصرف لبنان. بعدما ارتفع رصيد هذه الحسابات إلى ٢٦٨٥,٦ مليار ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٩٦ انخفض وأصبح سلبياً في آخر عام ١٩٩٧. **(قد يجوز أن يكون هذا الرقم غير حقيقي بسبب التأخير الحاصل في مطابقة الأرقام بين قيود الخزينة وقيود مصرف لبنان وعدم الأخذ بعين الاعتبار الرصيد الحقيقي في ميزان الدخول لدى استئناف وضع**

حساب المهمة سنة ١٩٩٣ بعد الانقطاع عن وضع هذا الحساب مدة عشرون عاماً بسبب الأحداث).

وتجدر الاشارة الى أن الدين العام كما هو مستنتج من حسابات الخزينة ومن حسابات مجلس الإنماء والاعمار فإنه يختلف شيئاً ما عن الدين العام حسب احصاءات مصرف لبنان كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم ٣ ـ ١١
وضع الدين العام حسب مصرف لبنان

عناصر الدين في آخر السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
سندات الخزينة بالليرة	٩ ٢٦٦	١١ ٨٣٨	١٧ ٠٢٢	١٩ ٥٧٧
الدين الخارجي والسندات بالعملات الأجنبية	١ ٤٥٢	٢ ١٥٩	٢ ٩٦١	٣ ٧١٤
(ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان)	**٢ ٦٣٦ ـ**	**٢ ٧١٠ ـ**	**٣ ٨٧١ ـ**	**١ ٤٠٦ ـ**
المجموع	**٨ ٠٨٢**	**١١ ٢٨٧**	**١٦ ١١٢**	**٢١ ٨٨٥**
الفرق مع قيود الخزينة	**١٩٩**	**٢٤٧**	**٦٨٦ ـ**	**٢٧٧ ـ**

وتدرس حالياً وزارة المالية أسباب التباين المحاسبي بين قيود الخزينة وإحصاءات مصرف لبنان مع الاشارة الى ان مصرف لبنان يأخذ في الاعتبار في احتساب الدين العام الصافي جميع ودائع القطاع العام ويزيد على الدين العام قيمة الفوائد المتوجبة على الدين غير المدفوعة.

الجزء الثاني
موازنة سنة ٢٠٠٠ وخلفياتها

بعد تحليل تطور الأوضاع الاقتصادي والمالية في السنوات الأخيرة وتأثير المالية العامة على هذه الأوضاع وضعت الحكومة في بداية ١٩٩٩ خطة خمسية لإخراج البلاد من الأزمة وبرنامجاً لتصحيح المالية العامة. وجاءت موازنة ١٩٩٩ كخطوة أولى لتنفيذ هذا البرنامج.

وثابرت الحكومة على ترجمة سياستها المالية من خلال أرقام موازنة سنة ٢٠٠٠. إلا أن هذه الأخيرة تأثرت بالتطورات التي شهدتها البلاد على صعيد النشاط الاقتصادي والمالي في النصف الأول من السنة الحالية (١٩٩٩).

قبل استعراض أرقام موازنة ٢٠٠٠ (الفصل السادس) سنعرض الخطوط العريضة لسياسة الحكومة المالية وترجمتها في موازنة ١٩٩٩ (الفصل السابع) وسنستعرض في الفصل الخامس تطور الأوضاع المالية العامة نتيجة لتنفيذ موازنة سنة ١٩٩٩ وأثرها على الأوضاع النقدية، كما سنستعرض تطور النشاط الاقتصادي خلال عام ١٩٩٩ ونستنتج من كل هذه التطورات التوقعات لسنة ٢٠٠٠ التي اعتمدت في تحضير موازنة ٢٠٠٠.

الفصل الرابع: السياسة المالية للحكومة

عانت البلاد في السنوات الأخيرة من معدلات نمو منخفضة من أسبابها السياسة الاقتصادية التي اتبعت في فترة ما بعد الحرب والتي لم تخل من الثغرات في إطار عملية الإعمار والتنمية بالاضافة الى التغيرات الاقتصادية الاقليمية وعدم الاستقرار في المنطقة وارتفاع الكلفة المالية والإدارية للاستثمار في لبنان. كما أن عجز الموازنة كان له الأثر الكبير على أسعار الفائدة والتمويل المتاح الى القطاع الخاص. وظهرت مشاكل جديدة في اقتصادنا اللبناني كعجز الميزان التجاري وتفاقم مستوى الدين العام بشكل مقلق لاستقرار السوق النقدية وسعر الصرف.

إنّ استعراض أسباب ونتائج الأزمة التي مرَّت بها البلاد يظهر أن وضع المالية العامة انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والعكس صحيح. وتحسين وضع المالية العامة يعني الحدّ من تفاقم العجز ومن ثم العمل على تخفيضه وذلك يستوجب ضبط الإنفاق العام وإعادة النظر في توزيعه من جهة وتنمية الايرادات وإعادة النظر في تركيبة مصادرها من جهة أخرى. وهذا ما ترمي إليه الحكومة اللبنانية من خلال سعيها الى تطبيق برنامج عملها للتصحيح المالي. كما باشرت

الحكومة، من خلال موازنة ١٩٩٩، إلى عصر وترشيد النفقات وزيادة الايرادات من خلال تحسين الجباية وإعادة النظر في النظام الضرائبي.

كما قامت الحكومة، خلال العام ١٩٩٩، بالاعتراف وتقييم متأخرات القطاع الخاص وتقوم حالياً بإحصاء المتأخرات داخل القطاع العام نفسه لإجراء مقاصة حيث يلزم الأمر بين مختلف الادارات الرسمية واتخاذ التدابير المناسبة.

وتشكل فذلكة عام ٢٠٠٠ الخطوة الثانية في إطار تطبيق هذا البرنامج بعد أن شكلت فذلكة عام ١٩٩٩ الخطوة الأولى.

* برنامج عمل الحكومة (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٣)

في ظل هذه التطورات الاقتصادية، عملت الحكومة على وضع برنامج عمل على مدى خمس سنوات يشمل السياسات المالية والاقتصادية التي سوف تتبعها الحكومة لمعالجة الأزمة الحالية. والجدير بالذكر أن هذا البرنامج هو الأول من نوعه وهو يبرز جدية الحكومة الحالية في التعاطي مع الوضع العام وعزمها على إنقاذ الوطن من المحنة التي يمرّ بها.

ستعتمد في برنامج العمل مجموعتين من الاجراءات:

ترتكز **المجموعة الأولى** على إجراءات ضريبية متكاملة ومترابطة تهدف الى زيادة الإيرادات العامة بشكل مستديم ومتلائم مع التطور الطبيعي لحجم الانفاق العام. وتجدر الإشارة الى أن الإجراءات الضريبية المقترحة تأخذ بالاعتبار عدالة التوزيع والمقتضيات الاقتصادية ومقتضيات المالية العامة.

ترتكز **المجموعة الثانية** على إجراءات مالية تطال بشكل جذري إدارة المديونية والمالية العامة وذلك من خلال إعادة هيكلة قطاع الخدمات العامة.

أما الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج والتي سيكون من الممكن تحقيقها إذا جرى وضع هذه الاجراءات موضع التنفيذ فهي في الدرجة الأولى تخفيض العجز الى نسبة ٥٪ من الناتج المحلي في العام ٢٠٠٣، تثبيت حجم الدين بنسبة ٩٦٪ من الناتج المحلي، تخفيض معدل الفوائد على الدين الداخلي والخارجي، وتحقيق نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة حوالي ٥٪ سنوياً في غضون العام ٢٠٠٣، وتشرح الخطة الخمسية الاستراتيجيات والتدابير اللازمة للوصول الى هذه الأهداف وهي تلخّص على الشكل التالي:

١. تحديث وإصلاح النظام الضريبي بإدخال الضريبة على القيمة المضافة، وتطبيق نظام الضريبة الموحدة على الدخل لأنها أكثر عدالة وتؤمن تجانساً في تكليف الدخل، بمعزل عن مكوناته

ولأنها توفر القاعدة السليمة للضريبة التصاعدية التي لا تؤتي مفاعيلها إذا لم يتمّ جمع سائر أبواب دخل الأسرة في وعاء واحد، بالاضافة الى ذلك تعمل وزارة المالية جاهدة على تفعيل الرقابة والجباية بالاضافة الى عملها الدائم على تبسيط وتسهيل الاجراءات أمام المكلفين.

٢. تصويب ادارة المالية العامة عبر تنظيم مديرية الخزينة ومتابعة منتظمة لقواعد الضبط والشفافية في إدارة المال العام واستغلال الوسائل المعلوماتية المتوفرة في وزارة المالية بشكل أوسع والتي هي قيد التأسيس لتشمل باقي الوزارات والادارات والمؤسسات العامة كي تصبح كفيلة بتأمين إدارة أكثر فعالية للخزينة العامة.

٣. ترشيد الانفاق في القطاع العام عبر وقف الهدر ورفع إنتاجية القطاع العام وإيلاء الأولوية للاستثمارات التي تسمح بزيادة الانتاج المحلي من السلع والخدمات وخلق فرص عمل.

٤. إعادة النظر جذرياً بما تراكم من رسوم إدارية وطوابع مختلفة تعيق المعاملات اليومية للمواطنين مع ما يترتب عليها من هدر في الوقت والمال مقابل مردود ضئيل لا بل رمزي للخزينة. وستحاول الحكومة ترشيد هذه الرسوم من أجل المساهمة في تنقية العلاقة بين المواطن والادارة وتأمين مكننة العديد من العمليات لتخفيف حالات التعامل بالمستندات الورقية في القطاعين العام والخاص.

٥. إزالة العقبات أمام الاستثمار المنتج والنمو الاقتصادي عبر تخفيض تكاليف إنتاج السلع والخدمات (تكاليف العمل غير المباشرة كالنقل والتعليم والصحة والسكن وكلفة التعامل مع الادارات العامة وأجهزة الدولة التي تؤدي الى هدر الوقت والمال).

٦. إشراك القطاع الخاص في بعض مشاريع البُنية التحتية واعتماد خصخصة بعض المرافق العامة بهدف رفع مستوى الخدمات وخفض كلفتها، تخفيض حجم الدين العام تدريجياً، خلق فرص الاستثمار في لبنان وتحويل هذه الاستثمارات الى قطاعات منتجة تخلق فرص عمل. أما بالنسبة لمنافع الخصخصة وآثارها الايجابية، فسوف تساهم بشكل كبير في عملية تمويل الدين، وفي خفض معدلات الفوائد، الأمر الذي من شأنه تشجيع المستثمرين على العزوف عن توظيف أموالهم في سندات الخزينة والتوجه نحو المشاريع الإنتاجية التي من شأنها خلق فرص العمل ورفع مستوى النمو الاقتصادي.

٧. إعادة تنظيم القطاع العام وإعادة هيكلته عن طريق الاصلاح الاداري بشكل عام مما يؤدي الى تقليص وترشيد النفقات.

٨. تطوير المالية العامة عبر تحديث قانون المحاسبة العمومية وتحديد مسؤليات أجهزة الادارة المالية.

٩. إعادة هيكلة الدين العام وتحسين إدارته عبر إنشاء وحدة في وزارة المالية تتولى إدارة الدين العام.

وتسعى الحكومة إلى تطبيق هذا البرنامج في مرحلتين أساسيّتين، فتبدأ بمرحلة التأسيس التي قد تستغرق سنتين (١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠) والتي تضع الخيوط الأساسية للسياسة المالية المتبعة خصوصاً في ما اختصّ بالاصلاحات الضريبية الرئيسية، بترشيد الإنفاق وبإطلاق ورشة الخصخصة. وتمتد المرحلة الثانية من العام ٢٠٠١ الى ٢٠٠٣ التي سوف يتمحور خلال السنوات الثلاث هذه عمل الحكومة حول برنامج مكثف للخصخصة مرفق بتطبيق كامل للضريبة على القيمة المضافة. سوف يشمل برنامج عمل الخصخصة الاتصالات السلكية واللاسلكية، المياه، الكهرباء، بالإضافة الى حصة الدولة في كازينو لبنان وشركة طيران الشرق الأوسط وشركة أنترا للاستثمار. وتتوقع الدولة أن ترتفع العائدات من الخصخصة الى ٤ ـ ٥ مليار دولار أميركي.

موازنة العام ١٩٩٩: نقطة التحول وخطوة أولى لتنفيذ برنامج التصحيح المالي

تشكل موازنة العام ١٩٩٩ نقطة تحول في الوضع الاقتصادي العام بالرغم من الصعوبات التي اعترضت الحكومة خلال تحضيرها وبالرغم من النفقات التي طرأت عليها والتي اضطرت الحكومة الابقاء عليها. ونخص بالذكر الزيادة على الرواتب والأجور بحوالي ٥٠٠ مليار ليرة لبنانية التي أقرت في أواخر العام ١٩٩٨ بما فيها الانعكاسات على معاشات التقاعد وتعويضات الصرف، وزيادة خدمة الدين العام بمقدار ٧٠٠ مليار ليرة، استمرار دعم مؤسسة الكهرباء لشراء الفيول ولتسديد القروض الخارجية وفوائدها، وزيادة نفقات المجالس وبشكل خاص مجلس الانماء والاعمار ومجلس الجنوب، بالاضافة الى نفقات صندوق المهجرين. هذا، بالاضافة الى المتوجبات المترتبة على الحكومة عن العام ١٩٩٨ وما قبل والتي قدّرت بـ ـ / ١١٣٠ مليار ليرة موزعة بين استملاكات (٢٣٥ مليار ليرة)، استشفاء (٢٩٢ مليار ليرة) ومتعهدين (٦٠٣ مليار ليرة) والتي سوف تزيد من الدين العام وخدمته.

في ظل هذه الصعوبات، كان الهدف الأول من تحضير موازنة العام ١٩٩٩ تقليص العجز عن طريق تخفيض النفقات وزيادة الواردات عبر إعادة النظر في بعض قوانين الضرائب والرسوم وعبر تفعيل التحقق والجباية. وقد ترافق تخفيض النفقات مع تحديد للأولويات، عملت الحكومة على ترشيد النفقات الجارية وفقاً للحاجات الاجتماعية في هذا الإطار، سنعمد الى تلخيص ما تضمنته موازنة ١٩٩٩ من أهداف وبنود مهمة على أن يُصار لاحقاً إلى تحليل ما قد تحقق خلال الأشهر العشر الأولى من هذا العام.

١. هدفت الحكومة في موازنة العام ١٩٩٩ الى تخفيض العجز لحدود ٤٠٪

٢. توقعت الحكومة في موازنة العام ١٩٩٩ أن تحصل على فائض أوّلي في الموازنة يبلغ ٤٩٥ مليار ليرة.

٣. قدرت أرقام النفقات في موازنة ١٩٩٩ بـ ٨٣٩٥ مليار ليرة. ويعتبر هذا المستوى من الإنفاق انجازاً في ظل الزيادات التي طرأت على الرواتب والأجور.

٤. قدّرت خدمة الدين بـ ٣٩٠٠ ملياراً أي ما يعادل ٤٦٪ من إجمالي نفقات الموازنة.

٥. توقعت الحكومة أن تكون النفقات الجارية الأخرى بما فيها الرواتب والأجور بحدود ٣٥٩٦ مليار ليرة.

٦. قدمت الحكومة برفع النفقات الاستثمارية الى ٨٩٨ مليار ليرة فشكلت أكثر من ١٠٪ من إجمالي النفقات بالمقارنة مع موازنة العام الماضي حيث لم تتعدى نسبة ٧,٥٪.

٧. بلغت الواردات المتوقعة في موازنة العام ١٩٩٩، ٤٩٩٠ مليار ليرة من دون حصة البلديات من بعض الضرائب والتي تشكل حوالي ٤٠٠ مليار ليرة لبنانية.

لقد عملت وزارة المالية بشكل متواصل على تحسين الايرادات وعلى توسيع قاعدة المكلفين التي ارتفعت من ٦٣٠٠٠ في العام ١٩٩٧ الى ٩٤٠٠٠ في منتصف شهر أيار من العام ١٩٩٩. هذا الارتفاع في قاعدة المكلفين يعود لسببين أساسيّين: **الأول**، هو الجهد المبذول في عملية المسح الشامل لقاعدة المكلفين، و**الثاني**، هو تسجيل شركات جديدة بلغ عددها ١٠٠٠٠. بالإضافة الى المجهود القائم من أجل تفعيل الجباية، تضمّنت موازنة العام ١٩٩٩ عدة تدابير جديدة تشكل مصادر واردات وتأتي كخطوة أولى في عملية إصلاح النظام الضريبي.

وقد تمّ إتخاذ تدابير اضافية من خارج موازنة ١٩٩٩ منها الرسم الاضافي على مخابرات الهاتف الخليوي تصل الى ٠,٠٤ دولار أميركي للدقيقة، كذلك، فالحكومة في صدد تحضير قانون لقمع مخالفات الأملاك البحرية.

بالإضافة الى تلك التدابير الضريبية الجديدة تضمن قانون موازنة العام ١٩٩٩ حوافز وإعفاءات ضريبية تهدف الى تشجيع المستثمرين والقطاع الخاص للمشاركة في بعض القطاعات الإنتاجية، أهمها:

١. خفض رسم التسجيل في الدوائر العقارية بنسبة ١٥٪ إذا تمَّ التسجيل خلال الفترة الممتدة على أربعة أشهر من تاريخ إقرار الموازنة، فيصبح رسم التسجيل في هذه الفترة ٥,١٪ بالمقارنة مع ٦٪ ما كان عليه.

٢. خفض رسوم الاشتراك في الخطوط الهاتفية الثابتة السلكية بنسبة ٦٠٪.

الإجراءات الضريبية في موازنة عام ١٩٩٩ في إطار السياسة التصحيحية للحكومة

*** التدابير الضريبية (موازنة عام ١٩٩٩)**

← ضريبة الدخل على الرواتب والأجور **إعتماد شطور جديدة**
ارتفاع المعدل الأقصى من ١٠٪ الى ٢٠٪

← ضريبة على أرباح الشركات ارتفاع من ١٠٪ الى ١٥٪

← ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة ارتفاع من ٥٪ الى ١٠٪

← رسوم الانتقال ارتفاع من ١٠٪ الى ١٦٪

← ضرائب على الأملاك المبنية **إعتماد شطور جديدة**

*** انخفاض في الانفاق (موازنة عام ١٩٩٩)**

← انخفاض بأكثر من ٤٠٠ مليار ليرة في النفقات التشغيلية

الأهداف:

* قدرت نسبة العجز من النفقات ٤٠,٥٪ في العام ١٩٩٩ أو ١٣,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي

* قدر الفائض الأولي بنسبة ٢,١٪ من إجمالي الناتج المحلي

النتائج الأولية

* وصل العجز خلال فترة كانون الثاني ـ تموز الى ٣٨,٥٪ من النفقات مقابل ٤٣٪ للفترة ذاتها في العام الماضي.

الفصل الخامس
تطور الأوضاع المالية والإقتصادية خلال عام ١٩٩٩
وتوقعات لعام ٢٠٠٠

استمر الركود الاقتصادي خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة ١٩٩٩ وذلك حتى التصديق على مشروع موازنة ١٩٩٩ . فأظهرت الأسواق لاحقاً بعض الارتياح الذي ترجم بنتائج إيجابية قد يجعل من سنة ١٩٩٩ نقطة تحول على صعد عدة كالمالية العامة والسوق النقدية والوضع الاقتصادي العام. الأمر الذي جعل الحكومة، عند تحضير موازنة سنة ٢٠٠٠، تراهن على استمرار تحسن الأوضاع المالية وعودة النشاط الاقتصادي الى الانتعاش.

أ ـ تنفيذ موازنة ١٩٩٩ والمالية العامة

لقد بدأت نتائج توجهات الحكومة في موازنة العام ١٩٩٩ المبينة في الفصل السابق تظهر خلال السنة، إذ لم تتجاوز نسبة العجز على الإنفاق حتى شهر تشرين الأول تقديرات الموازنة إلا بقليل (٤١,٤٪ بدلاً من ٤٠٪)، بينما كان الفرق بين أرقام الموازنة والأرقام المحققة خلال الفترة ذاتها في السنة السابقة أوسع بكثير (٤١,٦٪ مقابل ٣٧,٢٪).

جدول رقم ٥ ـ ١
تنفيذ موازنة ١٩٩٩ مقارنة بموازنة ١٩٩٨ (مليار ليرة لبنانية)

نوع النفقة	الموازنة ١٩٩٨	ك٢ ـ ت١ ١٩٩٨	الموازنة ١٩٩٩	ك٢ ـ ت١ ١٩٩٩
خدمة الدين (فوائد)*	٣٢٠٠,٠٠	٢٧٤١,٧	٣٩٠٠,٠	٢٩٦٤,٦
نفقات أخرى	٤١٢٠,٠	٢٦٠٩,١	٤٤٩٥٠,٠	٢٨٨٦,٩٠
المجموع	**٧٣٢٠,٠**	**٥٣٥٠,٨**	**٨٣٩٥,٠**	**٥٨٥١,٥**
ضريبة الدخل	٤٤٠	٣٨٥,٨	٤٥٥,٠٠	٤٤٤,٩
ضرائب مباشرة أخرى	٤١٠,٠	٢٦٢,٩	٤٢٢,٠	٢٦١,٧
رسوم جمركية	٢١٩٠,٠	١٥٣٣,٢	٢٢٨٦,٠	١٦٣٦,٥

نوع النفقة	الموازنة ١٩٩٨	ك٢ ـ ت١ ١٩٩٨	الموازنة ١٩٩٩	ك٢ ـ ت١ ١٩٩٩
ضرائب غير مباشرة أخرى	٥٢٦,٠	٣٧٥,٠	٥٦٢,٠	٣٥٤,٤
واردات غير ضريبية	١٠٣٤,٠	٧٦٥,٣	١٢٦٥,٠	٧٢٧,٩
المجموع	**٤٦٠٠,٠**	**٣٣٢٢,٢**	**٤٩٩٠,٠**	**٣٤٢٥,٤**
العجز	٢٧٢٠,٠	٢٢٢٨,٦	٣٤٠٥,٠	٢٤٢٦,١
نسبة العجز على الإنفاق	**٣٧,٢٪**	**٤١,٦٪**	**٤٠,٦٪**	**٤١,٤٪**

عمدت الحكومة الى عصر الإنفاق وترشيده قدر المستطاع. ولكن مجال تحركها كان ضيفاً بسبب الزيادة على الرواتب التي أقرت في أواخر عام ١٩٩٨ وبسبب عبء الدين العام الذي ما زال ثقيلاً.

وقد بلغت نفقات خدمة الدين العام خلال الأشهر الأولى من العام ١٩٩٩ (٢٩٦٤ مليار مقابل ٢٧٤٢ ملياراً) خلال نفس الفترة من العام الماضي أي بزيادة ٨,٦٪. وزادت النفقات الأخرى بمعدل ١٠,٦٪ نتيجة لزيادة رواتب العاملين في القطاع العام.

وتجدر الإشارة الى أن هذه الأرقام المدوّنة لم تكن تعكس وضع المالية العامة الحقيقي لسنة ١٩٩٨ نظراً لاتباع إجراءات محاسبية غير شفافة وغير سليمة. وهناك دلائل على نفقات حصلت في العام ١٩٩٨ ولم تسجل على حساب السنة المالية أو قيدت على حساب السنة السابقة. ومثالاً على ذلك، فلقد لجأت بعض الادارات الى زيادة إنفاقها في نهاية عام ١٩٩٧ بإجراء دفعات مسبقة على حساب أعمال قيد التنفيذ، وغير مستحقة عندما صرفت. يضاف الى ذلك متأخرات الدفع لسنة ١٩٩٨ والتي تتكون من مستحقات لاستملاكات ومستشفيات ومتعهدين وأعمال أخرى لم تعتمد ولم تصرف خلال العام. وبعض هذه المتأخرات يعود لسنوات سابقة مما يجعل حصر المبلغ المتأخر عن ١٩٩٨ صعباً.

مثال آخر على تمويل الإنفاق بطريقة غير مباشرة خلال سنة ١٩٩٨ كان الانفاق مع مصرف لبنان على شرائه الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة بأسعار أعلى من الأسعار السائدة في سوق بيروت المالي، أي بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق، على أن يتحمل مصرف لبنان عبء الخسارة الناتجة عن هذه العمليات.

الجدول رقم م ١
قطع حساب الموازنة العامة وعمليات الخزينة

نوع العملية	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
النفقات	**٥,٣٥٣,٩**	**٨,٠١٤,٢**	**٧,٩٨٦,٠**	**٧,٢٦٩,١**
سلع وخدمات	٢٧٧,٤	٧٥٩,٢	٤٣٦,٦	٤٢٠,٨
رواتب وأجور وملحقاتها	١,١١١,٦	١,٣٣٩,٣	١,٦٧٣,٤	١,٦١٦,٨
خدمة الدين(*)	٢,١٥٥,٦	٤,٢٢٨,٦	٣,٤١٦,٥	٣,٠٤١,١
تحويلات(**)	١,٣٤٦,٠	١,١٣٨,٤	١,٧٤٨,٢	١,٥٣٤,٥
إنشاءات	٢٣٨,٣	٢٦١,٢	٥٢١,٨	٤٦٥,٢
تجهيزات ونفقات عائدة للأصول الثابتة أخرى	٢٢٥,٠	٢٨٧,٥	١٨٩,٥	١٩١,٥
الواردات	**٢,٤٩٥,٨**	**٢,٩٩٧,٤**	**٣,٣٥٦,٥**	**٤,٠٢٢,٢**
ضريبة الدخل	١٩٠,٧	٢٤٧,٨	٣٢٧,٤	٤٠٠,١
ضرائب مباشرة أخرى	٧٣,٤	١٠٨,٠	٣٦٤,١	٣٤١,٤
الرسوم الجمركية	١,٢٥٥,٤	١,٤٨١,٦	١,٥٦٧,٩	١,٧٦٧,٨
ضرائب غير مباشرة أخرى	٥٦٧,٧	٦٩١,٢	٤٣٤,٣	٥٦٥,١
واردات أخرى	٤٠٨,٦	٤٦٨,٨	٦٦٢,٨	٩٤٧,٨
العجز	**٢,٨٥٨,١**	**٥,٠١٦,٨**	**٤,٦٢٩,٥**	**٣,٢٤٦,٩**
عمليات الخزينة **استعمال الأموال أو تغير في الأصول المالية**	**٤,٠٤٩,٩**	**٦,٥٣١,٠**	**١,٠٧٧,٩**	٠
تغطية عجز الموازنة	٢,٨٥٨,١	٥,٠١٦,٨	٤,٦٢٩,٥	٣,٢٤٦,٩
سلف الخزينة للبلديات	١١,٥	٤,٢	ـ ٢٣,٨	٠٠
سلف الخزينة للمؤسسات العامة	٨٦٣,٢	٣٧٧,٤	ـ ١٦٥,٥	٠
سلف الخزينة الأخرى	١٤,٤	٨٩,٢	ـ ٣٦٠,٦	٠
نفقات مدفوعة سلفاً وللتسوية	١١٣,٢	١٠٧,٨	١٦٥,٦	٠٠
حركة الحسابات لدى مصرف لبنان	٣٠٦,٣	١,٠٩٣,٧	ـ ٣,١٧٦,٨	٠٠
الصندوق والشيكات للقبض	ـ ٨,٤	٥,٤	١٤,٤	٠٠
حسابات التسوية	ـ ١٠٨,٤	ـ ١٦٣,٥	ـ ٤,٩	٠٠

نوع العملية	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الإيرادات المالية أو تغير في الديون	٤,٠٤٩,٩	٦,٥٣١,٠	١,٠٧٧,٩	
الأمانات والحجوزات	٨٥٤,٨	٢٨٤,٢	٥٦٠,٢ ـ	٠٠
أوامر للدفع	٨٧,٠	١٢٣,٤	١٤٩,٥	٠٠
واردات للتسوية	٢٧,٩ ـ	٢٢,٤ ـ	٢٥٠,٠ ـ	٠٠
حساب البلديات	٤٥,٠ ـ	٣٨٨,٠ ـ	٥٧,٢	٠٠
حساب المؤسسات العامة	١٨٥,١	٤٢٨,٤	٩٩,٣ ـ	٠٠
الحسابات الدائنة الأخرى	٠٠	٠٠	١٠,٠ ـ	٠٠
سندات الخزينة بالليرة اللبنانية	٢,٥١٦,٤	٦,١٠٥,٤	١,٥٨١,١	٠٠
سندات الخزينة بالعملات الأجنبية(*)	٤٧٩,٥	٠٠	٢٠٩,٦	

(*) نقلت تسديدات سندات الخزينة بالعملات الأجنبية في سنة ١٩٩٧ من باب نفقات الموازنة الى عمليات الخزينة
(**) تحويلات الجزئيْن الأول والثاني لعامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ وتحويلات الجزء الأول فقط لعام ١٩٩٧.

الجدول رقم م ٢

حسابات مجلس الإنماء والإعمار (مليار ليرة لبنانية)

نوع العملية	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
النفقات	**٥٤٥,٧**	٦٠٦,١	١,٠٤٠,٣	١,١٣٢,٤
سلع وخدمات	٣,٥	٣,٧	٢,٩	٢,٩
رواتب وأجور وملحقاتها	١٠,٣	١٠,٦	١٤,٣	١٣,٤
خدمة الدين (*) فوائد	٥,٨	١٠,٠	٣١,٤	١٦,٧
التجهيزات الإدارية	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٣
قيمة المشاريع المنفذة	٥٢٥,٨	٥٨١,٤	٩٩١,٣	١,٠٩٩,١
الواردات	**٤٢٥,٢**	**٤٣٢,٣**	**٣٦٤,٢**	**٧٦٨,٥**
تحويلات الموازنة العامة	٢٩١,٤	٢٦٤,٣	١٦٩,٥	)
تحويلات الإدارات الأخرى	٦٤,٨	١٥٠,٠	١٥٠,٤	٧٥١,٦
تحويلات أخرى	١٨,٢	٠٠	٢١,٥	)
هبات	٤٥,٨	١٥,٣	٢٠,١	١٣,٨

نوع العملية	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
واردات ذاتية	٥,٠	٢,٧	٢,٧	٣,١
العجز	**١٢٠,٥**	**١٧٣,٨**	**٦٧٦,١**	**٣٦٣,٩**
العمليات المالية **استعمال الأموال أو تغير في الأصول المالية**	**٣٩٠,١**	**٨٧٨,٧**	**٦١٩,٠**	**٣٩٢,٨**
تغطية العجز	١٢٠,٥	١٧٣,٨	٦٧٦,١	٣٦٣,٩
حركة الحسابات لدى مصرف لبنان	٣٥٣,٠ ـ	٤٦,٢	٥٤,١ ـ	١٥,١
سندات الخزينة	١٩٦,٠	١٠١,٠ ـ	١٠٩,٤	٢٠٤,٤ ـ
تمويل مشاريع الكهرباء والهاتف	٢٥٢,٦	٦٥٩,٦	٣١٩,٦	٢٨٢,٧
(تسديدات)	**٦٠,٩ ـ**	**١٩,٢ ـ**	**٢٩,٠ ـ**	**٧٧,١ ـ**
تحويلات للقبض من الحكومة اللبنانية	١٨٧,٩	١٥١,٧	٣٩٢,١ ـ	٨٠,٩
حسابات مدينة أخرى	٤٧,٠	٣٢,٤ ـ	١٠,٩ ـ	٦٨,٣ ـ
الإيرادات المالية أو تغير في الديون	**٣٩٠,١**	**٨٧٨,٧**	**٦١٩,٠**	**٣٩٢,٨**
الحجوزات وحساب المقاولين	٩٤,٩	١٢٣,٤	٤٠,٣	٦١,٢
سلفات الخزينة ومصرف لبنان	٠,٨ ـ	٠٠	٧١,١	٠٠
القروض الخارجية ـ السحوبات	٣٨٣,٩	٧٨١,٧	٥٤٧,٨	٤٣٦,٧
القروض الخارجية ـ تسديدات	٨٧,٩ ـ	٢٦,٤ ـ	٤١,٨ ـ	١٠٤,٧ ـ
حسابات دائنة أخرى	٠٠	٠٠	١,٦	٠,٤ ـ

* أرقام أولية.

الجدول رقم م ٣
حساب قطاع العام الإداري الموحّد
(مليار ليرة لبنانية)

نوع العمليات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
النفقات				
سلع وخدمات	٢٨٠,٩	٧٦٢,٩	٤٣٩,٥	٠٠
رواتب وأجور وملحقاتها	١,١٢١,٩	١,٣٤٩,٩	١,٦٨٧,٧	٠٠
خدمة الدين (**فوائد**)	٢,٠٧٦,٩	٤,٢٠٨,٢	٣,٣٩٢,٨	٠٠
تحويلات	٦١٠,٤	٤٨٧,١	٨٩٣,٧	٠٠
إنشاءات وتجهيزات	٩٨٩,٤	١,١٣٠,٥	١,٥٤٢,٥	
نفقات غير مبوبة	٥٣٤,٣	٣٩٢,٢	٨٩٠,٥	
مجموع النفقات	**٥,٦١٣,٨**	**٨,٣٣٠,٨**	**٨,٨٤٦,٧**	
الواردات				
ضريبة الدخل	١٩٠,٧	٢٤٧,٨	٣٢٧,٤	٠٠
ضرائب مباشرة أخرى	٧٣,٤	١٠٨,٠	٣٦٤,١	٠٠
الرسوم الجمركية	١,٢٥٥,٤	١,٤٨١,٦	١,٥٦٧,٩	٠٠
ضرائب غير مباشرة أخرى	٥٦٧,٧	٦٩١,٢	٤٣٤,٣	٠٠
واردات الموازنة الأخرى والمجلس	٤١٣,٦	٤٧١,٥	٦٦٥,٥	٠٠
تحويلات من الادارات والصناديق المستقلة	٦٤,٨	١٥٠,٠	١٥٠,٤	٠٠
تحويلات أخرى	١٨,٢	٠٠	٢١,٥	٠٠
هبات	٤٥,٨	١٥,٣	٢٠,١	٠٠
مجموع الواردات	**٢,٦٢٩,٦**	**٣,١٦٥,٤**	**٣,٥٥١,٢**	
العجز	**٢,٩٨٤,٢**	**٥,١٦٥,٤**	**٥,٢٩٥,٥**	

الجدول رقم م ٣ ـ تابع ـ حساب الإدارة العامة ومجلس الإنماء والإعمار الموحّد
العمليات المالية (مليار ليرة لبنانية)

نوع العمليات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
استعمال الأموال أو تغير في الأصول المالية				
تغطية العجز	٢,٩٨٤,٢	٥,١٦٥,٤	٥,٢٩٥,٥	٠٠
تمويل مشاريع الكهرباء والهاتف	١٩١,٧	٦٤٠,٤	٢٩٠,٦	٠٠
سلفات الخزينة للبلديات	١١,٥	٤,٢	ـ ٢٣,٨	٠٠
سلفات الخزينة للمؤسسات العامة	٧٧٣,١	٣٦٩,١	ـ ٢٤٠,٥	٠٠
سلفات الخزينة الأخرى	١٤,٤	٨٩,٢	ـ ٣٦٠,٦	٠٠
نفقات مدفوعة سلفاً وللتسوية	١١٣,٢	١٠٧,٨	١٦٥,٦	٠٠
حركة الحسابات لدى مصرف لبنان	ـ ٤٦,٧	١,١٣٩,٩	ـ ٣,٢٣٠,٩	٠٠
الصندوق والشيكات للقبض	ـ ٨,٤	٥,٤	١٤,٤	٠٠
حسابات التسوية	ـ ١٠٨,٤	ـ ١٦٣,٥	ـ ٤,٩	٠٠
حسابات مدينة أخرى	٤٧,٠	ـ ٣٢,٤	ـ ١٠,٩	٠٠
مجموع الاستعمالات	**٣,٩٧١,٦**	**٧,٣٢٥,٥**	**١,٨٩٤,٥**	
الموارد المالية أو تغير في الديون				
الأمانات والحجوزات	٨٥٤,٨	٢٨٤,٢	ـ ٥٦٠,٢	٠٠
أوامر للدفع	ـ ٩٠,٥	٦٤,٧	٥٢٦,٨	٠٠
واردات للتسوية	ـ ٢٧,٩	ـ ٢٢,٤	ـ ٢٥٠,٠	٠٠
حساب البلديات	ـ ٤٥,٠	ـ ٣٨٨,٠	٥٧,٢	٠٠
حساب المؤسسات العامة	١٨٥,١	٤٢٨,٤	ـ ٩٩,٣	٠٠
سلفات مصرف لبنان	ـ ٠,٨	ـ ٣,١	٤١,١	٠٠
الحسابات الدائنة الأخرى	٠,٠	٠,٠	ـ ٨,٤	٠٠
سندات الخزينة بالليرة اللبنانية	٢,٣٢٠,٤	٦,٢٠٦,٤	١,٤٧١,٧	
سندات الخزينة بالعملات الأجنبية	٤٧٩,٥	٠٠	٢٠٩,٦	٠٠
القروض الخارجية ـ السحوبات	٣٨٣,٩	٧٨١,٧	٥٤٧,٨	٠٠
القروض الخارجية ـ تسديدات	ـ ٨٧,٩	ـ ٢٦,٤	ـ ٤١,٨	٠٠
مجموع الموارد	**٣,٩٧١,٦**	**٧,٣٢٥,٥**	**١,٨٩٤,٥**	

الجدول رقم م ٤
الحسابات بين الإدارة المركزية ومجلس الإنماء والإعمار
العمليات المالية (مليار ليرة لبنانية)

نوع العمليات	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨(*)
الإستعمالات				
تحويل من الجزء الأول للموازنة	٧,٠	٦,٠	٩,٠	٠٠
تحويل من الجزء الثاني للموازنة	٢٨٤,٤	٢٥٨,٣	١٦٠,٥	٠٠
تغير في محفظة السندات الخزينة لدى المجلس	١٩٦,٠	ـ ١٠١,٠	١٠٩,٤	٠٠
تغير في حساب الإدارة المركزية لدى المجلس	١٨٧,٩	١٥١,٧	ـ ٣٩٢,١	٠٠
سلف الخزينة الى المجلس	٠,٠	٣,١	٣٠,٠	٠
مجموع الاستعمالات المحذوفة	**٦٧٥,٣**	**٣١٨,١**	**ـ ٨٣,٢**	٠
الإيرادات				
التحويلات المقبوضة	٢٩١,٤	٢٦٤,٣	١٦٩,٥	٠
اصدار سندات خزينة خاصة	١٩٦,٠	ـ ١٠١,٠	١٠٩,٤	٠
المتأخرات للدفع الى المجلس	٢٧٢,٤	١٨٢,١	ـ ٣٣٧,٠	٠
تسديد الديون الخارجية(*)	ـ ٨٤,٥	ـ ٣٠,٤	ـ ٥٥,١	٠
سلفات الخزينة المقبوضة	٠,٠	٣,١	٣٠,٠	٠
مجموع الإيرادات المحذوفة	**٦٧٥,٣**	**٣١٨,١**	**ـ ٨٣,٢**	٠

* تقدير.

الجدول رقم م ٥

تحويلات الموازنة العامة الى المؤسسات العامة الإدارية (مليار ليرة لبنانية)

المؤسسة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
مؤسسة المحفوظات الوطنية	٢,٣	٢,٢	٢,٢	٠
مديرية الدفاع المدني	١٣,٨	١٧,١	١٩,٢	٠
المجلس الأعلى اللبناني السوري	٠,٠	٠,٠	٠,٨	٠
الجامعة اللبنانية	٩٤,٠	٦١,١	١٢٧,٨	٠
المركز التربوي للبحوث والإنماء	١١,٨	٦,٣	١٦,٣	٠
المجلس الوطني للبحوث العلمية	٤,٣	٤,١	٤,١	٠
المعهد الوطني العالي للموسيقى	٣,٠	٢,٦	٣,١	٠
الصندوق الداخلي للتعليم المهني والتقني	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠
المعهد الفني التربوي	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠
مجلس الجنوب	٨٠,٠	٦٤,٠	٦٤,٠	٠
الصندوق المركزي للمهجرين	٨٠,٠	٦٤,٠	٥٣٤,٥	٠
اللجنة لعودة المهجرين	١,٠	٠,٥	١,٠	٠
الصندوق المركزي للشؤون الاجتماعية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠
الصندوق المستقل للاسكان	٠,٠	٩,٧	٠,٠	٠
المؤسسة العامة للاسكان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠
الهيئة العليا للإغاثة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠
المركز الصحي الاجتماعي النموذجي	٠,٥	٠,٠	٠,١	٠
لجنة الشؤون المرأة اللبنانية	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠
المؤسسة الوطنية للاستخدام	٠,٦	٠,٥	١,٧	٠
المركز الوطني للتدريب المهني	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠
مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية	١٤٧,٠	١٢٣,٣	٣٥,٠	٠
مكتب المشروع الأخضر	٠,٠	١٢,٧	١٤,٦	٠
مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية	٠,٠	٧,٠	١٠,٩	٠
مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠

المؤسسة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات	٠,٠	٧,٠	٣,٠	٠
المؤسسة العامة للأسواق الاستهلاكية	٥,٠	٤,١	٤,١	٠
مركز سلامة الطيران المدني	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠
المركز الوطني للاعلام المرئي والمسموع	٠,٠	٠,٠	١,٥	٠٠
المركز الوطني للصيد البري	٠	٠	٠,٥	٠
معهد البحوث الصناعية	٠,٣	٠,٢	٠,٠	٠
المجلس الدستوري	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠
المجموع الفرعي	**٤٤٤,٢**	**٣٨٧,٠**	**٨٤٥,٥**	٠
مجلس الإنماء والإعمار	**٢٩١,٤**	**٢٦٤,٣**	**١٦٩,٥**	
المجموع العام	**٧٣٥,٦**	**٦٥١,٣**	**١,١٥,٠**	٠

الجدول رقم م ٥ مكرر
سلفات الخزينة الى الوزارات والمؤسسات العامة الإدارية
(مليار ليرة لبنانية)

الإدارة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
وزارة المالية	١٣,٣	٠,٤	٠,٠	٠
وزارة الموارد المائية والكهربائية	٢٤,٥	٠,٠	٠,٠	٠
الجامعة اللبنانية	٠,٠	٠,٠	٢٠,٠	٠
مجلس الجنوب	٤٢,٣	٤,٨	٠,٠	٠
الهيئة العليا للاغاثة	١٠,٠	٠,٠	٢٥,٠	٠
المجموع الفرعي	**٩٠,١**	**٥,٢**	**٤٥,٠**	٠
مجلس الانماء والإعمار	٠,٠	٣,١	٣٠,٠	٠
المجموع العام	**٩٠,١**	**٥,٢**	**٤٥,٠**	٠

جدول رقم م ٦

نسبة الإيرادات والنفقات العامة الى الناتج المحلي في بعض الدول (بالنسبة المئوية)

البيان	مصر ١٩٩٤	الأردن ١٩٩٥	المغرب ١٩٩٣	سوريا ١٩٩٥	تونس ١٩٩٦	قبرص ١٩٩٥	اليونان ١٩٩٥
مجموع الإيرادات	**٣٨,٨**	**٢٨,٨**	**٣١,٦**	**٢٢,٩**	**٢٩,٧**	**٣١,٨**	**٢١,٩**
الايرادات الضريبية	٢٢,٦	٢١,١	٢٥,٤	١٨,٦	٢٤,٨	٢٥,٦	١٩,٤
الايرادات غير الضريبية	١٦,٢	٧,٧	٦,٢	٤,٣	٤,٩	٦,٢	٢,٥
العجز	**١,٤ ـ**	**٣,١**	**٢,٤**	**٢,٠**	**٢,٩**	**٠,٩**	**١١,٢**
مجموع النفقات	**٣٧,٤**	**٣١,٩**	**٣٤,٠**	**٢٤,٩**	**٣٢,٦**	**٣٢,٧**	**٣٣,١**
سلع وخدمات استهلاكية	٥,٤	٣,٣	٥,٩	٠	٢,٢	٢,٤	١,٨
رواتب وملحقاتها	٦,٥	١٦,٤	١١,٢	٠	١٠,٣	١١,٢	٧,٧
خدمة الدين	٩,٥	٢,٩	٦,٠	٠	٤,٠	٥,٠	١٢,٥
مساعدات	٨,٩	٣,٢	٣,٧	٠	٩,٤	١٠,٣	٦,٧
نفقات تجهيزية	٧,١	٦,١	٧,٢	٩,٥	٦,٧	٣,٨	٤,٤

جدول رقم م ٧
نسبة الإيرادات والنفقات العامة الى مجموع النفقات في بعض الدول (بالنسبة المئوية)

البيان	مصر ١٩٩٤	الأردن ١٩٩٥	المغرب ١٩٩٣	سوريا ١٩٩٥	تونس ١٩٩٦	قبرص ١٩٩٥	اليونان ١٩٩٥
مجموع الإيرادات	١٠٣,٧	٩٠,٦	٩٢,٧	٩٢,٣	٩١,٣	٩٧,٠	٦٦,١
الايرادات الضريبية	٦٠,٦	٦٦,٤	٧٤,٦	٧٤,٩	٧٦,٣	٧٨,٣	٥٨,٧
الايرادات غير الضريبية	٤٣,١	٢٤,٢	١٨,١	١٧,٤	١٥,٠	١٨,٧	٧,٤
العجز	٣,٧ ـ	٩,٤	٧,٣	٧,٧	٨,٧	٣,٠	٣٣,٩
مجموع النفقات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠٠
سلع وخدمات استهلاكية	١٤,٣	١٠,٤	١٧,٤	٠	٦,٧	٧,٣	٥,٥
رواتب وملحقاتها	١٧,٢	٥١,١	٣٢,٨	٠	٣١,٧	٣٤,٠	٢٣,٣
خدمة الدين	٢٥,٥	٩,٠	١٧,٥	٠	١٢,٢	١٥,٤	٣٧,٧
مساعدات وتحويلات	٢٣,٩	١٠,٢	١١,٠٠	٠	٢٨,٨	٣١,٦	٢٠,١
نفقات تجهيزية	١٩,١	١٩,٣	٢١,٣	٣٨,١	٢٠,٦	١١,٧	١٣,٤

على صعيد الايرادات، بلغت مجمل إيرادات الموازنة ٣٤٢٥ مليار ليرة لغاية آخر تشرين الأول من العام ١٩٩٩ . وتجدر الإشارة الى تفعيل جباية ضريبة الدخل التي زادت خلال العشرة أشهر الأولى من ٣٨٦ مليار ليرة عام ١٩٩٨ الى ٤٤٥ مليار ليرة عام ١٩٩٩ أي بزيادة قدرها ١٥,٣٪ . وارتفعت الرسوم الجمركية من ١٥٣٣ مليار ليرة في العشرة أشهر الأولى من العام ١٩٩٨ الى ١٦٣٧ مليار (بعد تنزيل حصة البلديات من هذه الرسوم) لنفس الفترة من العام الحالي أي بزيادة قدرها ٦,٨٪ على الرغم من انخفاض مستوى الاستيراد بسبب زيادة معدلات الرسوم.

بالنسبة لايرادات الضريبة على الأملاك فقد بقيت مستقرة بسبب النمو البطيء في قطاع البناء.

وقد تدنّت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٤,٨٪ خلال الفترة نفسها إذ وصلت الى ٧٦٥ مليار ليرة سنة ١٩٩٨ مقابل ٧٢٨ في العام ١٩٩٩ وذلك بسبب تدني أرباح مصرف لبنان عام ١٩٩٨ من جراء تحمله خسائر شركة طيران الشرق الأوسط وكذلك بسبب سحب الخزينة من إدارة مرفأ

بيروت، عام ١٩٩٨، أكثر من حصتها من الأرباح العائدة لتلك السنة. هذا بالإضافة الى التأخير الذي حصل في تحويل حصة الخزينة من أرباح موازنة الاتصالات السلكية هذا العام.

بالاضافة الى عمليات تنفيذ الموازنة أدت عمليات الخزينة الى عجز اضافي. فقد بلغ العجز الإضافي الناتج عن مقبوضات ومدفوعات الخزينة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٩٩ مبلغ ٣٠٥٨ مليار ليرة الأمر الذي أدى الى زيادة في الدين العام.

وبلغ الدين العام الصافي حسب إحصاءات مصرف لبنان ٢٨٨٩٦ ملياراً في آخر شهر تشرين الأول ١٩٩٩ أي بزيادة ٣٢٧٦ مليار ليرة منذ بداية السنة.

جدول رقم ٥ ـ ٢
تطور الدين العام حسب مصرف لبنان ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩(*)
(الدين في آخر الفترة بمليار ليرة لبنانية)

عناصر الدين حسب مصرف لبنان	ك ١ ١٩٩٧	ت١ ١٩٩٨	ك ١ ١٩٩٨	ت١ ١٩٩٩
سندات الخزينة بالليرة في محفظة المصارف	١٣ ٦٩٧	١٥ ٥٢٧	١٦ ١٦٤	١٨ ١٦٠
سندات الخزينة بالليرة اللبنانية	٥ ٨٨٠	٥ ٣٢٨	٥ ٢٧٢	٦ ١٨٥
الدين الخارجي والسندات بالعملات الأجنبية	٣ ٧١٨	٦ ١٩٨	٦ ٢٩٩	٨ ٢٧٦
(ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان)	**ـ ١ ٤٠٦**	**ـ ٢ ٢٤٤**	**ـ ٢ ١٤٢**	**ـ ٣ ٧٥٢**
المجموع = الدين العام الصافي	**٢١ ٨٨٩**	**٢٤ ٨٠٩**	**٢٥ ٥٩٣**	**٢٨ ٨٩٦**

(*) ما عدا تسليف المصارف للقطاع العام

خلال فترة الـ ١٢ شهراً المنتهية في آخر تشرين الأول ١٩٩٩، خفت وتيرة نمو الدين العام. إذ انخفض معدل زيادة الدين العام السنوي من ١٦,٩٪ سنة ١٩٩٨ الى ١٥,٧٪.

أما في ما يخص توزيع الدين العام بين دين بالليرة ودين بالعملات الأجنبية، فقد كانت نسبة

الدين بالليرة تشكل ٧٤,٧٪ من مجموع الدين العام القائم. وارتفعت نسبة الاستدانة بالعملات الأجنبية من ٢٢,٩٪ في آخر تشرين الأول ١٩٩٨ إلى ٢٥,٣٪ في آخر تشرين الثاني ١٩٩٩، أي أن الحكومة لم تتخطّى نسبة الأربعين بالمائة التي وضعتها كسقف للاستدانة بالعملات الخارجية.

كما تجدر الإشارة الى أن الاكتتاب بسندات الخزينة من قبل القطاع غير المصرفي قد زادَ بشكل ملحوظ خلال السنة الحالية بعدما كان قد تراجع خلال عام ١٩٩٨ كما هو مبين في الجدول رقم ٥ ـ ٢. وهذا التطور يساعد في الحدّ من زيادة الكتلة النقدية.

ب ـ السوق النقدية

تراجعت وتيرة نموّ الكتلة النقدية خلال عام ١٩٩٩، فانخفض معدل هذا النمو السنوي من ١٦,٩٪ في آخر تشرين الأول سنة ١٩٩٨ الى ١١,١٪ في آخر تشرين الأول سنة ١٩٩٩.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة الودائع بالعملات الأجنبية في الكتلة النقدية قد انخفضت منذ بداية العام من ٥٨,٩٪ الى ٥٥,٢٪ في نهاية شهر تشرين الأول ١٩٩٩.

العامل الرئيسي الذي أثَّرَ على تخفيف نمو الكتلة النقدية هو الانخفاض في نسبة زيادة ديون القطاع المصرفي على القطاع العام نتيجة لإنخفاض معدل نمو عجز الموازنة المتراكم وزيادة اكتتاب القطاع غير المصرفي في سندات الخزينة. لقد بلغت زيادة الديون الصافية على القطاع العام ٢٠٤٨ مليار ليرة خلال فترة الأشهر ١٢ المنتهية في آخر تشرين الثاني ١٩٩٩ أي ٤٦,٧٪ من زيادة الكتلة النقدية بينما كانت هذه الزيادة خلال الفترة نفسها من السنة الماضية ٣٨٤٣ مليار ليرة وكانت تمثل ٦٧,٣٪ من زيادة الكتلة النقدية.

جدول رقم ٥ ـ ٣
تطور الكتلة النقدية ومصادرها ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩(*)
(الدين في آخر الفترة بمليار ليرة لبنانية)

	ك ١ ١٩٩٧	ت١ ١٩٩٨	ك ١ ١٩٩٨	ت١ ١٩٩٩
مجموع الكتلة النقدية	٣٤ ٨٩٨	٣٩ ٤٤٩	٤٠ ٥٠٩	٤٣ ٨٣٤
منها: الأوراق النقدية والودائع بالليرة اللبنانية	١٤ ٥٣٠	١٦ ٤٦٢	١٦ ٥٥٤	١٩ ٤٤٠
الودائع بالعملات الأجنبية	٢٠ ٠٤٠	٢٢ ٦٠٢	٢٣ ٥٨٥	٢٤ ١٨٥
العوامل المؤثرة على الكتلة النقدية				
الديون الصافية على الخارج	١٥ ٦٨١	١٤ ٩٦٤	١٤ ٦٢٣	١٤ ٨٠٦
الديون الصافية على القطاع العام	١٢ ٢٢٣	١٥ ٣٤٣	١٥ ٩٥٤	١٧ ٣٩١
الديون الصافية على القطاع الخاص	١٦ ٠٣٩	١٨ ٩٥٨	١٩ ٤٦٠	٢١ ٢٨٥
معدل نمو الكتلة النقدية السنوي	٪١٩,٣	٪١٦,٩	٪١٦,١	٪١١,١

جدول رقم ٥ ـ ٤
تغيرات الكتلة النقدية السنوية والعوامل المؤثرة عليها ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩
بمليار ليرة لبنانية

	١٩٩٧	ت١ ـ ١٩٩٧ ت٢ ـ ١٩٩٨	١٩٩٨	ت٢ ـ ١٩٩٨ ت١ ـ ١٩٩٩
مجموع الكتلة النقدية	٥ ٦٥٧	٥ ٧١٤	٥ ٦١١	٤ ٣٨٥
الديون الصافية على الخارج	ـ ٧٢٥	ـ ٣	ـ ١ ٠٥٨	ـ ١٥٨
الديون الصافية على القطاع العام	٣ ٩٢٧	٣ ٨٤٣	٣ ٧٣١	٢ ٠٤٨
الديون الصافية على القطاع الخاص	٣ ٠١٣	٣ ٥٩٨	٣ ٢٨٣	٢ ٣٢٧
حصة الديون الصافية على القطاع العام من زيادة الكتلة النقدية	٪٦٩,٤	٪٦٧,٣	٪٦٦,٥	٪٤٦,٧

* المصدر: مصرف لبنان

والجدير ذكره أن هذه التطورات الايجابية ساعدت في تدني الفوائد على الليرة اللبنانية؛ فقد تابعت **الفوائد على سندات الخزينة** اتجاهها نزولاً خلال عام ١٩٩٩ فانخفضت الفائدة الفعلية على السندات من فئة سنتين، منذ بداية العام من ١٦,٧٣٪ الى ١٤,٦٤٪ في شهر تشرين الأول. كما انخفضت الفائدة على سندات الخزينة من فئة سنة خلال الفترة ذاتها من ١٥,٢٠٪ الى ١٣,٤٣٪. وسجلت السندات من فئة ستة أشهر وثلاثة أشهر أيضاً انخفاضاً اذ انخفضت الأولى من ١٣,٢١٪ الى ١٢,١٢٪ والثانية من ١١,٧٧٪ الى ١١,١٨٪.

وتتوقع وزارة المالية أن يستمر هذا الاتجاه الانحداري خلال عام ٢٠٠٠، فتدني تكاليف خدمة الدين تدريجاً أمر من شأنه أن يساعد في ضبط نفقات الدولة.

جدول رقم ٥ ـ ٥
تطور معدل الفوائد على سندات الخزينة ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ (بالنسبة المئوية ـ سنوياً)

	ك١ ١٩٩٧	ت١ ١٩٩٨	ك١ ١٩٩٨	ت ١ ١٩٩٩
سندات على ثلاثة أشهر	١٣,٠٩	١٢,٣٨	١١,٧٧	١١,١٨
سندات على ستة أشهر	١٣,٩٧	١٣,٥٢	١٣,٢١	١٢,١٢
سندات على سنة	١٥,٢٠	١٥,٢٠	١٥,٢٠	١٢,٤٣
سندات على سنتين	١٦,٧٣	١٦,٧٣	١٦,٧٣	١٤,٦٤

كما انخفضت **معدلات الفائدة على الودائع بالليرة** أيضاً الى ١١,٥٢٪ في تشرين الأول ١٩٩٩ بعدما كانت ١٢,٦١ في أواخر العام ١٩٩٨ والفوائد على التسليفات الى ١٩,١١ في تشرين الأول مقابل ٢٠,٠٤٪ في كانون الأول ١٩٩٨.

لقد نمت **التسليفات للقطاع الخاص** بنسبة ١٢,٣٪ بين تشرين الأول ١٩٩٨ وتشرين الأول ١٩٩٩لتصل الى ٢١٢٨٥ مليار ليرة مقابل ١٨٩٥٨ مليار ليرة في تشرين الأول ١٩٩٨.

وهناك بوادر تشير الى أن حصة القطاع الخاص من التسليفات المصرفية ستزيد مع انخفاض معدلات الفوائد وبعدما عمد مصرف لبنان الى إنشاء مؤسسة ضمان التسليفات المتوسطة الأجل ضمن إطار تشجيع الاستثمارات والتسليفات الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات.

ومن بوادر التحسّن في عام ١٩٩٩ أن معدل التضخم ظلّ منخفضاً، ويقدّر أن يكون هذه السنة

بحدود ١٪ فقط. ويعود قسم كبير من هذا الاستقرار الى تراجع أسعار السلع المستوردة نتيجة لتراجع سعر اليورو إزاء الدولار الأميركي، علماً أن ٥٣,٨٪ من مجموع الاستيراد مصدره دول الاتحاد الأوروبي. ويعكس ذلك أرقام مؤشر أسعار صرف العملات الأجنبية الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي. فقد تدنى هذا المؤشر من ٨٩,٥ في تشرين الأول سنة ١٩٩٨ الى ٨٦,١ في تشرين الأول سنة ١٩٩٩ أي بمعدل ٣,٨٪ بينما بقي سعر الدولار الأميركي شبه مستقر.

جدول رقم ٥ ـ ٦
تطور أسعار صرف العملات الأجنبية خلال عام ١٩٩٩

	ك١ ١٩٩٧	ت١ ١٩٩٨	ك١ ١٩٩٨	ت١ ١٩٩٩
متوسط سعر الدولار الأميركي(ل ل)	١٥٢٧,٩	١٥٠٨,٨	١٥٠٨,٣	١٥٠٧,٥
سعر الدولار الأميركي في آخر الفترة	١٥٢٧,٠	١٥٠٨,٥	١٥٠٨,٠	١٥٠٧,٥
مؤشر أسعار الصرف (١٠٠=١٩٩٤)	٨٧,٩	٨٩,٥	٨٨,٧	٨٦,١

* المصدر: مصرف لبنان وإدارة الاحصاء المركزي

وتقدِّر وزارة المالية أنه يمكن في السنوات المقبلة متابعة سياسة استقرار سعر صرف الليرة دون اللجوء الى اصدار سندات بفوائد عالية وبكميات تفوق حاجة الخزينة الى التمويل. إذ ارتفع احتياطي مصرف لبنان الاجمالي من العملات الأجنبية خلال العام ١٩٩٩ الى ٧٥١٥ مليون دولار في آخر شهر تشرين الأول مقابل ٦٤٠٣ مليون دولار في نهاية السنة الماضية أي بزيادة قدرها ١٧,٤٪. وبذلك يكون احتياطي مصرف لبنان قد أصبح يغطي أكثر من ١٢ شهراً من الاستيراد، لذلك تتوقع وزارة المالية أن نسبة التضخم خلال عام ٢٠٠٠ ستظل في حدود ٢٪.

ج ـ القطاعات الانتاجية

رغم استمرار الركود الاقتصادي خلال عام ١٩٩٩ ظهرت بعض البوادر تبشر باعادة النمو في العام المقبل.

ارتفع **مُؤشِّر مصرف لبنان** في حزيران ١٩٩٩ ليصل الى ١٨٤,٠ بعدما كان ١٨٢,٤ ففي شهر أيار و١٨٣,٧ في شهر حزيران ١٩٩٨. وبعد ارتفاع ضئيل في تموز وانخفاض في شهر آب عاد وارتفع بشكل ملموس خلال شهري أيلول وتشرين الأول ليصل الى ١٨٩,٧. إن الارتفاع الضئيل

في مؤشر مصرف لبنان خلال تموز وانخفاضه في شهر آب من العام الحالي، يعود جزئياً الى انخفاض إنتاج الكهرباء نتيجة العدوان الإسرائيلي في أواخر شهر حزيران؛ إذ ان الكهرباء تدخل ضمن مكونات مؤشر مصرف لبنان) مما يعكس بدء تحسن الدورة الاقتصادية وإن بشكل بطيء.

لكن التحسن هذا لم يمح آثار الجمود الاقتصادي خلال النصف الأول من السنة. فتابعت القطاعات الإنتاجية، باستثناء البعض منها، حركتها التراجعية خلال عام ١٩٩٩.

جدول رقم ٥ ـ ٧
بعض مؤشرات تطور النشاط الاقتصادي ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩
(التقرير السنوي بالنسبة المئوية)

المؤشِّر	١٩٩٧	ت٢ ١٩٩٧ ت١ ١٩٩٨	١٩٩٨	ت٢ ١٩٩٨ ت١ ١٩٩٩
الصادرات الصناعية بموجب شهادة المنشأ	٢٩,٣	ـ ١٠,٩	ـ ١٧,٢	ـ ٢,٠
مبيعات الإسمنت	ـ ٤,١	ـ ٤,٥	ـ ٣,٨	ـ ٣,٤
رخص البناء	ـ ١٥,٥	ـ ١٧,٧	ـ ١٤,٦	ـ ١١,١
حركة المسافرين عبر المطار	١٧,٠	٤,٥	٢,٦	٦,٤
قيمة الشيكات المقاصة	١١,٧	١٠,١	٧,٣	ـ ١٠,٩
الاستيراد	ـ ٣,٤	ـ ٦,٨	ـ ٦,٨	ـ ١٢,٥
الاستيراد بأسعار الصرف الثابتة	٣,٥	ـ ٤,١	ـ ٥,١	ـ ١١,٥

تراجعت **حركة البناء ٣,٤٪** خلال فترة الأشهر الـ ١٢ المنتهية في آخر تشرين والأول ١٩٩٩ قياساً لمبيعات الاسمنت. بينما كان المعدل ٤,٥٪ ـ خلال الفترة ذاتها السنة الماضية و٣,٨٪ ـ في عام ١٩٩٨.

خفّت ايضاً وتيرة معدل الانخفاض في عدد المستخدمين في المصانع المُنشأة حديثاً إذ أن معدل النمو السنوي لهذا المؤشر قد بلغ ٢٪ ـ في الفترة الأخيرة بينما كان في السنة الماضية ١٧,٧٪ ـ و١٤,٦٪ ـ.

على صعيد **القطاع السياحي** كان هنالك اتجاهاً تصاعدياً في حركة المسافرين عبر مطار بيروت تأكد خلال الفترة ما بين تشرين الثاني عام ١٩٩٨ وتشرين الأول من العام الحالي. إذ حققت حركة القادمين والمغادرين والعابرين إزدياداً نسبته ٦,٤٪ لدى مقارنتها بالفترة المقابلة من سنة ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨.

لكن **العدوان الإسرائيلي في حزيران** ١٩٩٩ اثَّر سلباً على القطاع السياحي بالرغم من ازدياد عدد السياح القادمين الى لبنان. كما أثَّر العدوان الإسرائيلي على الاستثمارات في مختلف القطاعات وخاصة في القطاع السياحي، اذ دفع العديد من الشركات السياحية الى تأجيل عمليات استثمارية كانت تنوي القيام بها من أجل توسيع قدراتها ونشاطاتها.

وشهد العام ١٩٩٩ **تحسّناً أيضاً في الميزان التجاري** إذ بلغ نمو الصادرات في الفترة الأخيرة ٤,٧٪ بينما انخفض الاستيراد خلال فترة الأشهر الـ ١٢ المنتهية في آخر تشرين الأول ١٩٩٩ بنسبة ١٢,٥٪. إنّ مردّ الانخفاض في الاستيراد نتج عن الركود الاقتصادي وانخفاض في الاستهلاك المحلي للمنتوجات المستوردة من جهة، كما نتج من جهة أخرى عن تحسن سعر صرف الليرة ولكن بنسبة ضيئلة.

إن هذه التطورات تدفع وزارة المالية للتقدير بأن سنة ١٩٩٩ هي السنة الأخيرة في فترة الركود في الدورة الاقتصادية، وتتوقع أن يعود النشاط الاقتصادي الى الحلقة التصاعدية خلال عام ٢٠٠٠ ليحقق نمواً حقيقياً معدله ما بين ١,٥٪ و٢٪.

الفصل السادس:
أرقام موازنة ٢٠٠٠

ـ المكونات الرئيسية في موازنة ٢٠٠٠

تدخل موازنة العام ٢٠٠٠ في إطار الأهداف المحددة في خطة الاصلاح المالي للتغلب على حالة العجز المزمن في المالية العامة. وقد تمَّ تخفيض مستوى العجز في موازنة العام ٢٠٠٠ الى ٣٦,٢٥٪ من إجمالي النفقات أي ما يعادل نسبة ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في وضع اقتصادي يتميز بتضخم نسبته ٢,٢٪ وبمعدل نمو حقيقي يقدّر بحوالي ١,٨٪. ويعود هذا الانخفاض في نسبة العجز الى الجهود المبذولة من قبل الحكومة لرفع مستوى الواردات وتخفيض وترشيد النفقات. ومن المتوقع أن يرتفع الفائض الأولي الى نسبة ١٠,٧٪ من مجموع النفقات أي ما يوازي ٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي.

مشروع موازنة العام ٢٠٠٠ بالمقارنة مع قانون موازنة ١٩٩٩
(مليار ليرة لبنانية)

	قانون موازنة ١٩٩٩	مشروع موازنة ٢٠٠٠
نفقات الموازنة	٨ ٣٩٥	٨ ٥٢٥
النفقات الجارية	٧ ٤٩٧	٧ ٨٠٩
خدمة الدين	٣ ٩٠٠	٤ ٠٠٠
النفقات الاستثمارية(*)	٨٩٨	٧١٦
الايرادات	**٤ ٩٩٠**	**٥ ٤٣٥**
العجز	**ـ ٣ ٤٠٥**	**ـ ٣ ٠٩٠**
الفائض الأولى	**٤٩٥**	**٩١٠**
نسبة العجز من النفقات	**ـ ٤٠,٥٦٪**	**ـ ٣٦,٢٥٪**

(*) يُضاف الى مجموع النفقات الاستثمارية للعام ٢٠٠٠ ـ / ٤٠٠ مليار ليرة لبنانية سوف يتم اقتراضها لصالح مجلس الإنماء والاعمار (٢٠٠مليار) وصندوق المهجرين (٢٠٠ مليار)

ـ الواردات

تمَّ تقدير الواردات للعام ٢٠٠٠ بمستوى ٥٤٣٥ مليار ليرة وهي تشكل حوالي ٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة مع نسبة ٢٠٪ في العام ١٩٩٩. وتجدر الاشارة الى ان نسبة الواردات المذكورة تقع ضمن التقديرات التي نصَّ عليها برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي.

أرادت الحكومة في موازنة العام ٢٠٠٠ أن تضع معايير تعزز العدالة الضريبية والتوازن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

وتعود توقعات وزارة المالية بالنسبة الى تقديرات الواردات الى تدابير وعوامل مختلفة أهمها:

* زيادة في الواردات ناتجة عن التدابير الضريبية المختلفة المتخذة في موازنة العام ١٩٩٩. من المتوقع أن تصل الإيرادات من هذه الإجراءات بالإضافة الى الجهود المبذولة لتفعيل الجباية الى حوالي ٢١٨ مليار.
* زيادة قدرها ١٥٠ مليار ناتجة عن تفعيل قانون تسوية الأملاك البحرية.
* زيادة قدرها ١٠٠ مليار تعود الى تسوية ضرائب الدخل عن السنوات السابقة.
* استحداث ضريبة على شركات الأموال، الأشخاص والمهن لاستباق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة والتي سوف تعود للدولة بزيادة قدرها ٨٥ مليار.
* تحويل من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية مبلغ قدره ٦٤٤ مليار.
* زيادة الحسومات التقاعدية برفع نسبتها من ٦٪ الى ٨٪ نظراً للعجز الهائل الحاصل في نظام التقاعد لموظفي الدولة.
* زيادة مساهمة المنتسب في تمويل تعاونية موظفي الدولة عن طريق رفع نسبة الاقتطاع الحالية من الرواتب وهي بواقع ١٪ الى ٣٪.

ولم تتضمن موازنة العام ٢٠٠٠ الجدول رقم (٩) كما كان يحدث في السنين السابقة والذي يضع التدابير المتخذة في إطار الموازنة، المتعلقة بالضرائب غير المباشرة باعتبار أنه لا تعديلات أساسية على هذه الرسوم.

بالإضافة الى هذه التدابير، تضمن مشروع موازنة العام ٢٠٠٠ مواد لتحفيز الاستثمارات وتطوير الأسواق المالية. وقد تراجعت هذه الحوافز في مشروع القانون عن طريق تخفيض الضريبة على توزيعات الشركات بنسبة ٥٠٪؛ من ١٠٪ الى ٥٪ وذلك في الحالات التالية:

- شركات الأموال اللبنانية إذا كانت نسبة ٢٠٪ على الأقل من أسهمها متداولة في البورصة وذلك اعتباراً من أول السنة التي تلي سنة تسجيل أسهم هذه الشركات في البورصة.

- شركة الأموال اللبنانية إذا كانت تساهم في رأس مالها شركات أجنبية أسهمها متداولة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

كما تضمّنت الموازنة مادة لتحفيز البناء بقصد التأجير وذلك عن طريق السماح للأشخاص المعنويين والطبيعيين الذين يملكون أو يستثمرون أبنية أو مجمعات معدة للتأجير ان يضيفوا الى الأعباء القابلة للتنزيل في ضريبة الأملاك المبنية استهلاك البناء المؤجر.

على هذه الأسس، جاءت الأرقام المتوقعة لواردات موازنة ٢٠٠٠ كالآتي:

* فقد وصلت الإيرادات الضريبية الى ٣٧٦٦ مليار ليرة بالمقارنة مع ٣٧٢٥ مليار في العام ١٩٩٩ وهي تشكل ٦٩٪ من إجمالي الإيرادات المتوقعة في موازنة العام ٢٠٠٠.
* تشكل الرسوم الجمركية والمبادلات الدولية ٣٤٪ من مجموع الايرادات الضريبية و٢٣٪ من مجموع الايرادات. الا أن المقارنة مع السنة الماضية كما هو الأمر في الجداول المرفقة تظهر انخفاضاً في الإيرادات الجمركية مما لا يعكس واقع الايرادات المحصلة. ويعود السبب في ذلك الى اعادة تصنيف الايرادات الجمركية وفصل رسوم الاستهلاك (رسم الاستهلاك الداخلي على السيارات، الرسوم على المواد الملتهبة، رسم التبغ وغيرها).

تصنيف الايرادات مقارنة بين الأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٠

نوع الإيرادات	موازنة ١٩٩٩	موازنة ٢٠٠٠	نسبة التغيير المئوية	النسبة مقارنة ١٩٩٩	النسبة مقارنة ٢٠٠٠
ضريبة الدخل	٤٥٥	٦٨٣	+٥٠,١	٩,١	١٢,٦
الضريبة على الأملاك	٤٢٢	٤٢٥	+ ٠,٧	٨,٥	٧,٨
الرسوم الجمركية	٢ ٢٨٦	١ ٢٥٠	ـ ٤٥,٣	٤٥,٨	٢٣,٠
الضرائب والرسوم الأخرى	٥٦٢	١ ٤٠٨	+ ١٠٥,٥	١١,٣	٢٥,٩
مجموع الإيرادات الضريبية	**٣ ٧٢٥**	**٣ ٧٦٦**	+ ١,١	**٧٤,٦**	**٦٩,٣**
الإيرادات غير الضريبية	**١ ٢٦٥**	**١ ٦٦٩**	+ ٣١,٩	**٢٥,٤**	**٣٠,٧**
مجموع الإيرادات	**٤ ٩٩٠**	**٥ ٤٣٥**	+ ٨,٩	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

وقد بلغت التوقعات بالنسبة لضريبة الدخل على الأرباح ورؤوس الأموال المفصلة في الجداول المرفقة ٦٨٣ مليار ليرة أي ما يعادل نسبة ١٨٪ من الايرادات، والضريبية، أو ١٣٪ من مجموع

الايرادات العام بالمقارنة مع نسبة ٩٪ في قانون موازنة العام الماضي وتأتي هذه الزيادة من ثلاثة عوامل أساسية تعود كما ذكرنا الى:

١. الزيادات التي أقرت في موازنة ١٩٩٩ والتي لن تعطي نتائجها إلا في العام المقبل، الى تفعيل الجباية إذ تعمل الحكومة في هذا الاتجاه للتوصل الى تحسين الجباية بنسبة ١٦ الى ٢٠٪ سنوياً.

٢. تحسن الوقع الاقتصادي وخلق المناخ الاستثماري الملائم من خلال تعديل القوانين وتحفيز الاستثمار.

وسوف تؤدي هذه العوامل الى رفع نسب الأرباح لدى الشركات الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على وضع المالية العامة.

أما الإيرادات من ضريبة الأملاك فما زالت على نسبتها بالمقارنة مع العام الماضي إذ تشكل حوالي ١١٪ من الإيرادات الضريبية او ٨٪ من مجموع الإيرادات العام.

على صعيد آخر، شكّلت الإيرادات غير الضريبية نسبة ٣١٪ من إجمالي الإيرادات إذ بلغت ١٦٦٩ مليار ليرة في مشروع موازنة العام ٢٠٠٠ بالمقارنة مع ١٢٦٥ مليار في قانون موازنة العام ١٩٩٩.

تُشكِّل الحاصلات من إدارات ومؤسسات عامة ومن أملاك الدولة الخاصة نسبة ٤٦٪ من مجموع الإيرادات غير الضريبية وتتضمن هذه الحاصلات تحويلات من مؤسسات مثل كازينو لبنان ومرفأ بيروت أو تحويلات من وفر الموازنات الملحقة. وبصورة خاصة، مديرية اليانصيب الوطني والمديرية العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية. في هذا الإطار تظهر الأرقام المفصلة في الجداول الملحقة رغبة الحكومة في تفعيل الإدارات والمؤسسات العامة.

أما الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات، فهي تشكل ٣٣٪ من مجموع الإيرادات غير الضريبية وهي نسبة مشابهة لما كانت عليه في السنة الماضية.

ـ النفقات

وفقاً لتوقعات الواردات وبهدف تسقيف الانفاق وتقليص العجز بحدود ٣٦,٢٥٪ من مجموع النفقات، عملت وزارة المالية على اتباع سياسة ترشيد الإنفاق في موازنة عام ٢٠٠٠ فقدّرت النفقات بـ ٨٥٢٥ مليار ليرة آخذين بعين الاعتبار الأمور التالية:

* الزيادة المرتقبة في بعض بنود الموازنة التي خفضت في العام ١٩٩٩ نظراً لتوفر آنذاك اعتمادات مدورة أو مساهمات غير مستعملة ومودعة كأمانة لدى الخزينة.

* الزيادة المرتقبة في خدمة الدين العام والتي تقدّر بمبلغ ١٠٠ مليار ليرة لبنانية.

* الزيادة التي طرأت على معاشات التقاعد والمقدرة بمبلغ ٥٦ مليار ليرة والتي تعود الى الزيادة على الرواتب والأجور التي صدقت في العام ١٩٩٨.
* ارتفاع النفقات الاجتماعية بمبلغ قدره ٦٥ ملياراً مركزة في وزارات الصحة العامة، التربية والشؤون الاجتماعية.
* تخفيض النفقات على مشاريع البُنية التحتية المكلفة للتركيز على الانفاق الاجتماعي وعلى قطاع المياه ومعالجة النفايات حيث يمكن توفير مبالغ هامة أيضاً عن طريق التمويل الخارجي الطويل الأمد.

وتجدر الاشارة الى ادراج اعتمادات اضافية في مجالين أساسيّين:

* ٥٥ مليار ليرة كدعم لمزارعي التبغ وهو مبلغ لا يمكن أن تتحمله إدارة الحصر بعد تدني نسبة ارباحها الذاتية وزيادة الرسوم الجمركية في المقابل.
* ١٩ مليار ليرة رواتب موظفي مصافي النفط نظراً لضرورة تحرير قطاع استيراد الفيول والمازوت وبالتالي، فقدان وزارة النفط أرباح المتاجرة بهذه المواد التي كانت تستعمل لدفع هذه النفقة.

هذه باختصار أهم الزيادات التي طرأت على موازنة العام ٢٠٠٠ وتجدون في ملحق الجداول التفصيلية لموازنة العام ٢٠٠٠، أهمّ النفقات وفقاً للتصنيف الاقتصادي. وفيما يلي جدولاً مختصراً لنفقات موازنة ٢٠٠٠ مقارنة بموازنة سنة ١٩٩٩.

فنلاحظ أنّ أهم عناوين الانفاق تتمحور حول النفقات المالية عامة، كلفة موظفي القطاع العام، النفقات الجارية الأخرى والنفقات الاستثمارية الواردة في الجزء الثاني من الموازنة.

وتشكل خدمة الدين العام القسم الأكبر من النفقات المالية، إذ تصل الى ٤٠٠٠ مليار ليرة في موازنة العام ٢٠٠٠؛ وهي تشكل ٤٧٪ من مجموع النفقات. لذلك ترى الحكومة أنه من الأولويات السيطرة على عجز الموازنة لخفض الدين العام وبالتالي، خفض نسبة خدمة الدين من النفقات.

كما يتبين لنا من الجداول المرفقة، أن خدمة الدين الخارجي هي أقل من خدمة الدين الداخلي؛ فبالرغم من أن الدين الخارجي يشكل ٢٣٪ من مجموع الدين لغاية أيلول ١٩٩٩، الا أن كلفته لا تتجاوز ١٨٪ من مجموع خدمة الدين العام (وذلك حسب موازنة العام ١٩٩٩ و٢٠٠٠)، بالتالي تقوم الحكومة، وضمن سياستها الفاعلة لادارة الدين، برفع مستوى الدين الخارجي على حساب الدين الداخلي دون أن تتخطى هذه النسبة ٣٥٪ للدين الخارجي من مجموع الدين. ذلك لأن كلفة الاستدانة من الخارج وبعملات أجنبية أقل من كلفة الاستدانة من الداخل. هذه الهيكلية للدين العام تؤمن وفر في خزينة الدولة يسمح لها بتخفيض كلفة الدين الإجمالية والسيطرة على عجز الموازنة.

تصنيف النفقات مقارنة بين الأعوام ١٩٩٩ ـ و٢٠٠٠

نوع النفقة	موازنة ١٩٩٩	موازنة ٢٠٠٠	نسبة التغيير المئوية	النسبة مقارنة ١٩٩٩	النسبة مقارنة ٢٠٠٠
شراء سلع وخدمات ونفقات عامة	٤٣٥	٤٥٢	+ ٣,٩	٥,٢	٥,٣
الرواتب وملحقاتها	١ ٩٠٤	١ ٩٠٠	_ ٠,٢	٢٢,٧	٢٢,٣
خدمة الدين	٣ ٩٠٠	٤ ٠٠٠	+ ٢,٦	٤٦,٥	٤٦,٩
اشتراكات ومساهمات	١ ١٣٣	١ ٣٥٨	+ ١٩,٩	١٣,٥	١٥,٩
احتياطي الموازنة	١٢٥	٩٩	ـ ٢٠,٨	١,٥	١,٢
مجموع نفقات الجزء الأول	٧ ٤٩٧	٧ ٨٠٩	+٤,٢	٨٩,٣	٩١,٦
نفقات الجزء الثاني	٨٩٨	٧١٦	ـ ٢٠,٣	١٠,٧	٨,٤
مجموع النفقات	٨ ٣٩٥	٨ ٥٢٥	+ ١,٥	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

تتضمن كلفة موظفي القطاع العام الرواتب والأجور، التقديمات الاجتماعية للموظفين، والقسم الأكبر(٩٠٪) من المساهمات للادارات الرسمية التي قدرت بـ ٣٧٩ مليار ليرة. ونضيف الى هذه معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة (٨٠٠ مليار) لنعطي صورة اجمالية عن كلفة الموظفين. وقد بلغت هذه الكلفة في تقديرات موازنة سنة ٢٠٠٠ مبلغ ٢٨٥٠ مليار ليرة أي حوالي ٣٧٪ من مجموع النفقات والجارية، اذا لم تحصل أي زيادات جديدة على رواتب الموظفين.

وهذه النسبة من كلفة موظفي القطاع العام ستكون محطّ دراسة الحكومة خلال العام ٢٠٠٠. إذ لا يمكن أن تبقى هذه النسبة بهذا الارتفاع نظراً لتأثيرها السلبي على فعالية القطاع العام وتشرذمه. ويدخل الموضوع ضمن إطار عملية الاصلاح الاداري التي تشكل إحدى أولويات الحكومة الاستراتيجية.

وتشير أرقام المساهمات والمساعدات ذات الطابع الاجتماعي الى الجهود المبذولة من قبل الحكومة للعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية إذ ارتفعت هذه النفقات بنسبة ٢٤٪ من العام ١٩٩٩ الى العام ٢٠٠٠.

أما النفقات الجارية الأخرى فلم تشهد تغييرات مهمة وظلت في حدود النسب المعقولة وفقاً لسياسة ترشيد وتقليص النفقات.

من جهة أخرى، وفي ما يختص بالنفقات الاستثمارية، فقد بلغت ما قيمته ٧١٦ مليار ليرة في موازنة ٢٠٠٠، الا أن الحكومة سمحت لكل من مجلس الإنماء والاعمار وصندوق المهجرين باقتراض مبلغ ٢٠٠ مليار ليرة لكل منهما خلال العام ٢٠٠٠ لتغطية نفقات المشاريع الملحة. وهكذا تكون النفقات الاستثمارية قد بلغت ما قيمته ١١١٦ ملياراً أي بارتفاع نسبته ٢٤٪ في العام ٢٠٠٠ مقارنة مع موازنة العام ١٩٩٩.

هذا بالاجمال عرض عام لموازنة العام ٢٠٠٠ بما فيها من فرضيات وتقديرات وسياسات ضريبية متبعة من قبل الحكومة، وذلك دائماً بهدف حلّ مشكلة المالية العامة التي تترجم بنسبة عجز مرتفع والتي يطرحها ويعالجها برنامج الحكومة للإصلاح المالي.

تفاصيل الايرادات

أ ـ الإيرادات الضريبية في مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠ وقانون موازنة ١٩٩٩ والمحققة خلال الأشهر الـ ١٠ الأولى من العام ١٩٩٩

البند ـ نوع الضريبة	الإيرادات مليار ليرة لبنانية			النسبة من مجموع الايرادات الضريبية ٪	
	قانون موازنة ١٩٩٩	المحققة لغاية ت١ ١٩٩٩	مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠	النسبة مقارنة ١٩٩٩	النسبة مقارنة ٢٠٠٠
١١ ـ مجموع الضريبة على الدخل	**٤٥٥**	**٤٤٥**	**٦٨٣**	**١٢,٢١**	**١٨,١٤**
١١٠١ ـ ضريبة الدخل على الأرباح	٣٤٠	٣٤٠	٤٩٨	٩,١٣	١٣,٢٢
١١٠٣ ـ ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	٨٥	٧٠	١٢٠	٢,٢٨	٣,١٩
١١٠٤ ـ ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	٣٠	٣٠	٥٥	٠,٦٠	١,٤٦
١١٠٩ ـ غرامات (ضريبة على الدخل)	٠	٥	١٠	٠,٨١	٠,٢٧
١٢ ـ مجموع الضريبة على الأملاك	**٤٢٢**	**٢٦٢**	**٤٢٥**	**١١,٣٣**	**١١,٢٩**
١٢١ ـ ضريبة على الأملاك المبنية	٤٥	٥٠	٨٠	١,٢١	٢,١٢
١٢٢ ـ رسم الانتقال	٤٧	٣١	٦٠	١,٢٦	١,٥٩
١٢٣ ـ ضرائب غير متكررة على الأملاك	٣٣٠	١٨١	٢٨٥	٨,٨٦	٧,٥٧

البند ـ نوع الضريبة	الإيرادات مليار ليرة لبنانية			النسبة من مجموع الايرادات الضريبية ٪	
	قانون موازنة ١٩٩٩	المحققة لغاية ت١ ١٩٩٩	مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠	النسبة مقارنة ١٩٩٩	النسبة مقارنة ٢٠٠٠
١٣ ـ مجموع الرسوم الداخلية	**٣١٢**	**٨٠٣**	**١٠٩١**	**٨,٣٨**	**٢٨,٩٧**
١٣١ ـ الرسوم الداخلية على السلع	٥٥	٦٥٩	٩٠٥	١,٤٨	٢٤,٠٣
١٣٢ ـ أرباح إدارات الحصر	٦٠	١٠	٠	١,٦١	٠,٠٠
١٣٣ ـ الرسوم على الخدمات	١١	٩	١٦	٠,٣٠	٠,٤٢
١٣٤ ـ ضريبة على المبيعات	٣٠	١٢	٢٠	٠,٨٠	٠,٥٣
١٣٩ ـ رسوم أخرى على السلع والخدمات	١٥٦	١١٣	١٥٠	٤,١٩	٣,٩٨
١٤ ـ مجموع الرسوم على الاستيراد	**٢,٢٨٦**	**١,٠٢١**	**١,٢٥٠**	**٦١,٣٧**	**٣٣,١٨**
١٥ ـ الايرادات الضريبية الأخرى	**٢٥٠**	**١٦٧**	**٣١٧**	**٦,٧١**	**٨,٤٢**
مجموع الايرادات الضريبية	**٣,٧٢٥**	**٢,٦٩٨**	**٣,٧٦٦**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

ب ـ الإيرادات غير الضريبية في مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠ وقانون موازنة ١٩٩٩ والمحققة خلال الأشهر الـ ١٠ الأولى من العام ١٩٩٩

البند ـ نوع الإيراد	الإيرادات مليار ليرة لبنانية			النسبة من مجموع الايرادات الضريبية ٪	
	قانون موازنة ١٩٩٩	المحققة لغاية ت١ ١٩٩٩	مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠	النسبة مقارنة ١٩٩٩	النسبة مقارنة ٢٠٠٠
٢٦١ ـ حاصلات من مؤسسات عامة غير مالية	**٦٧٩**	**٣٢٣**	**٧٤٢**	**٥٣,٦٦**	**٤٤,٤٦**
٢٦١٠١ ـ إيرادات كازينو لبنان	٣٢	١٥	٣٠	٣,٥٣	١,٧٩
٢٦١٠٢ ـ إيرادات مغاور وأمكنة أثرية وسياحية	١	١	٢	٠,٠٨	٠,١٢
٢٦١٠٣ ـ إيرادات مرفأ بيروت	٤٠	٠	٤٠	٣,١٦	٢,٤٠
٢٦١٠٤ ـ	٠	٠	٠	٠	٠
٢٦١٠٥ ـ ايرادات من مديرية اليانصيب الوطني	٢٦	١٢	٢٦	٢,٠٦	١,٥٦
٢٦١٠٦ ـ ايرادات الاتصالات السلكية واللاسلكية	٥٨٠	٢٩٥	٦٤٤	٤٥,٨٥	٣٨,٥٩
٢٦٢ ـ ايرادات من مصرف لبنان	**٢٥**	**٢٧**	**٢٠**	**١,٩٨**	**١,٢٠**
٢٦٣/٩ ـ حاصلات من أملاك الدولة الأخرى	**١٥**	**١٦**	**١٧**	**٠,٩٥**	**٠,٧٨**

البند ـ نوع الإيراد	الإيرادات مليار ليرة لبنانية			النسبة من مجموع الايرادات الضريبية ٪	
	قانون موازنة ١٩٩٩	المحققة لغاية ت١ ١٩٩٩	مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠	النسبة مقارنة ١٩٩٩	النسبة مقارنة ٢٠٠٠
٢٧١ ـ مجموع الرسوم الإدارية	**٣٢٨**	**٢٤٥**	**٣٦٤**	**٢٥,٩٣**	**٢١,٨١**
٢٧١٠١ ـ رسوم كتاب العدل	٢٠	١٣	٢٥	١,٥٨	١,٥٠
٢٧١٠٢ ـ الرسوم القنصلية	٥٠	٣٣	٥٠	٣,٩٥	٢,٩٩
٢٧١٠٣ ـ رسوم الأمن العام	٧٠	٤٧	٧٥	٥,٥٣	٤,٤٩
٢٧١٠٤ ـ رسوم السير	١٦٠	١٢٤	١٦٥	١٢,٦٥	٩,٨٩
٢٧١٠٥ ـ الرسوم القضائية	٨	١١	١٥	٠,٦٣	٠,٩٠
٢٧١٠٦ ـ رسم السوق	٢٠	٨	١٩	١,٥٨	١,١٤
٢٧١٠٩ ـ رسوم إدارية أخرى (غرامات)	٠	٩	١٥	٠,٠٠	٠,٩٠
٢٧٢ ـ مجموع العائدات الادارية	**٤٠**	**١٩**	**٧٧**	**٣,١٦**	**٤,٦٢**
٢٧١٠٩ ـ رسوم إدارية أخرى (غرامات)	٠	٩	١٥	٠,٠٠	٠,٩٠
٢٧٣ ـ مجموع المبيعات	**٣٨**	**٢٣**	**٣٣**	**٣,٠١**	**١,٩٨**
٢٧٤ ـ مجموع رسوم إجازات	**٣٨**	**٢٥**	**٤٦**	**٣,٠١**	**٢,٧٦**
٢٧٩ ـ رسوم وعائدات ادارية ومبيعات أخرى	**٦**	**١٧**	**٢٥**	**٠,٤٧**	**١,٥٠٠,٧٨**

البند ـ نوع الإيراد	الإيرادات مليار ليرة لبنانية			النسبة من مجموع الايرادات الضريبية ٪	
	قانون موازنة ١٩٩٩	المحققة لغاية ت١ ١٩٩٩	مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠	النسبة مقارنة ١٩٩٩	النسبة مقارنة ٢٠٠٠
٢٨١ ـ غرامات	١٨	١١	١٧	٠	٠
٢٩١ ـ حسومات تقاعدية	٥٥	٧	١٠٠	٤,٣٥	٥,٩٩
٢٩٢ ـ حاصلات البريد	٠	٠	٥	٠,٠٠	٠,٣٠
٢٩٩ ـ الايرادات غير الضريبية الاستثنائية	٢٣	٨	١٧٣	١,٨٠	١٠,٣٧
مجموع الايرادات غير الضريبية	١٢٦٥	٧٢١	١٦٦٩	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

تفاصيل النفقات الجارية

أ ـ النفقات على سلع وخدمات ونفقات ادارية أخرى في مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠ وقانون موازنة ١٩٩٩

البند ـ الفقرة ونوع النفقة	النفقات مليار ليرة لبنانية			النسبة من مجموع النفقات وخدمات استهلاكية ٪	
	قانون موازنة ١٩٩٩	مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠	نسبة التغيير ٪	النسبة مقارنة ١٩٩٩	النسبة مقارنة ٢٠٠٠
١١ ـ ١ ـ لوازم مكتبية	٥,٣	٥,٤	١,٧٦	١,٢٢	١,١٩
١١ ـ ٢ ـ لوازم إدارية	٥٥,٨	٥٦,٦	١,٥٢	١٢,٨٣	١٢,٥٣
١١ ـ ٣ ـ نفقات تشغيل وسائل النقل	١٨,٠	١٩,٣	٧,٢٨	٤,١٥	٤,٢٨
١١ ـ ٤ ـ أدوية ومواد مخبرية	٣٦,٦	٣٧,٠	٠,٩٤	٨,٤٣	٨,١٨
١١ ـ ٥ ـ مبيدات	١,٧	١,٥	ـ ١٣,٨٠	٠,٤٠	٠,٣٣
١١ ـ ٦ ـ مواد زراعية	١,٣	١,٣	ـ ٦,١٦	٠,٣١	٠,٢٨
١١ ـ ٧ ـ مياه وكهرباء واتصالات	٩,٦	١١,٢	١٦,٣٧	٢,٢١	٢,٤٧
١١ ـ ٨ ـ لوازم متخصصة	١,٨	٢,٤	٣٠,٩٣	٠,٤٢	٠,٥٣
١١ ـ ٩ ـ مواد استهلاكية أخرى	٠,٦	٠,٦	٤,٨٥	٠,١٤	٠,١٤
١٢ ـ ١ ـ إيجارات	٥٩,٠	٦١,٥	٤,٢١	١٣,٥٧	١٣,٦٠
١٢ ـ ٢ ـ صيانة	٢,٢	٢,٥	١٠,١٠	٠,٥٢	٠,٥٥

البند ـ الفقرة ونوع النفقة	النفقات مليار ليرة لبنانية			النسبة من مجموع النفقات وخدمات استهلاكية ٪	
	قانون موازنة ١٩٩٩	مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠	نسبة التغيير ٪	النسبة مقارنة ١٩٩٩	النسبة مقارنة ٢٠٠٠
١٢ ـ ٣ ـ بريد	١,٥	١,٦	١٠,٥١	٠,٣٤	٠,٣٦
١٢ ـ ٤ ـ اعلانات وعلاقات عامة	٢٠,٥	٢١,٨	٦,٠٥	٤,٧٢	٤,٨٢
١٢ ـ ٥ ـ تأمين	٠,٦	٠,٦	٥,٥٠	٠,١٣	٠,١٤
١٢ ـ ٦ ـ استئجار سيارات وآليات	١,٦	١,٦	٢,٧٠	٠,٣٦	٠,٣٥
١٢ ـ ٩ ـ خدمات استهلاكية مختلفة	٨,٨	٩,٦	٨,٤٧	٢,٠٣	٢,١٢
١٦ ـ ١ ـ أحكام قضائية ومصالحات	٦,٠	٦,٠	٠,٠٠	١,٣٨	١,٣٣
١٦ ـ ٢ ـ نفقات سرية	٥,٢	٥,٣	١,٨٥	١,١٩	١,١٧
١٦ ـ ٣ ـ نقل وانتقال	٦,٤	٧,١	١١,٥٩	١,٤٧	١,٥٧
١٦ ـ ٤ ـ وفود ومؤتمرات	٥,٠	٤,٩	٣,١٧ ـ	١,١٥	١,٠٨
١٦ ـ ٥ ـ دراسات	١,٦	٢,٠	٢٣,٧٢	٠,٣٧	٠,٤٥
١٦ ـ ٧ ـ نفقات استشفاء في القطاع الخاص	١٨٠,٦	١٨٥,٨	٢,٩١	٤١,٥٦	٤١,١٣
١٦ ـ ٩ ـ نفقات شتى	٤,٨	٦,٣	٣٢,٨٦	١,٠٩	١,٤٠
مجموع سلع وخدمات	**٤٣٤,٦**	**٤٥١,٨**	**٣,٩٧**	**١٠٠,٠٠**	**١٠٠,٠٠**

ب ـ النفقات على الرواتب وملحقاتها في مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠ وقانون موازنة ١٩٩٩

البند ـ الفقرة ونوع النفقة	النفقات مليار ليرة لبنانية			النسبة من مجموع الرواتب وملحقاتها ٪	
	موازنة ١٩٩٩	موازنة ٢٠٠٠	نسبة التغيير ٪	النسبة مقارنة ١٩٩٩	النسبة مقارنة ٢٠٠٠
١٣ ـ ١ ـ مخصصات ورواتب	١٣٤٨,٤	١٣٦٨,٤	١,٤٩	٧٠,٨٣	٧٢,٠٢
١٣ ـ ٢ ـ رواتب وأجور المؤقتين	٨٦,٨	٨٧,٦	٠,٩٨	٤,٥٦	٤,٦١
١٣ ـ ٣ ـ تعويضات	١٣٤,١	١٣٨,٥	٣,٢٧	٧,٠٤	٧,٢٩
١٣ ـ ٤ ـ تقديمات للعاملين في القطاع العام	١٩٨,٠	٢٠٤,٠	٣,٠٢	١٠,٤٠	١٠,٧٣
١٣ ـ ٥ ـ مكافآت	٠,٢	٠,٢	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠١
١٣ ـ ٦ ـ مساهمات في صناديق التعاضد	٩٤,٤	٩٤,٤	٠,٠٠	٤,٩٦	٤,٩٧
٩ ـ ١٣ ـ احتياطي لتعبئة الملاك وعطاءات	٤٢,٠	٧,٠	٨٣,٣٣ ـ	٢,٢١	٠,٣٧
المجموع	**١,٩٠٣,٧**	**١,٩٠٠,٠**	**٠,٢٠ ـ**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

ج ـ النفقات على خدمة الدين في مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠ وقانون موازنة ١٩٩٩

البند ـ الفقرة ونوع النفقة	النفقات مليار ليرة لبنانية			النسبة من مجموع الرواتب وملحقاتها ٪	
	موازنة ١٩٩٩	موازنة ٢٠٠٠	نسبة التغيير ٪	النسبة مقارنة ١٩٩٩	النسبة مقارنة ٢٠٠٠
١٧ ـ ١ ـ فوائد على سندات خزينة داخلية	٣,٢٠٠,٠	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣,١٣	٨٢,٠٥	٨٢,٠٥
١٧ ـ ٢ ـ فوائد على سندات خزينة خارجية	٧٠٠,٠	٧٠٠,٠٠٠	٠,٠٠	١٧,٩٥	١٧,٥٠
المجموع	**٣,٩٠٠,٠**	**٤,٠٠٠,٠**	**٢,٥٦**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

د ـ التحويلات في مشروع قانون موازنة ٢٠٠٠ وقانون موازنة ١٩٩٩

البند ـ الفقرة ونوع النفقة	النفقات مليار ليرة لبنانية			النسبة من مجموع الرواتب وملحقاتها ٪	
	موازنة ١٩٩٩	موازنة ٢٠٠٠	نسبة التغيير ٪	النسبة مقارنة ١٩٩٩	النسبة مقارنة ٢٠٠٠
١٤ ـ ١ ـ مساهمات داخل القطاع العام	٢٥٣,٨	٣٧٩,٤	٤٩,٤٩	٢٢,٤٠	٢٧,٩٤
١٤ ـ ٢ ـ مساهمات لغير القطاع العام	١٠١,١	١٢٥,٣	٢٣,٩٤	٨,٩٢	٩,٢٣
١٤ ـ ٣ ـ مساعدات داخل القطاع العام	٢٨,٤	٤٧,٤	٦٦,٩٠	٢,٥١	٣,٤٩
١٤ ـ ٤ ـ مساعدات لغير القطاع العام	٠,٤	٠,٣	ـ ٢٥,٠	٠,٠٤	٠,٠٢
١٤ ـ ٥ ـ مساعدات خارجية	٠,٩	٠,٩	٠,٠٠	٠,٠٨	٠,٠٧
١٤ ـ ٦ ـ الاشتراكات	٤,٥	٤,٦	٢,٢٢	٠,٤٠	٠,٣٤
١٤ ـ ٧ ـ معاشات تقاعد وتعويضات خدمة	٧٤٤,٠	٨٠٠,٠	٧,٥٣	٦٥,٦٦	٥٨,٩٢
المجموع	**١١٣٣,١**	**١٣٥٧,٨**	**١٩,٨٣**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

ملحق
توجهات الحكومة في برنامج الإصلاح المالي

ضمن إطار برنامج عملها للتصحيح المالي، تقوم الحكومة بالتحضير لعدة مشاريع من أجل تحسين وضع المالية العامة خاصة والاقتصاد عامة. سنتطرَّق في هذا الملحق الى ثلاثة مشاريع أساسية بدأت بتنفيذها وهي:

١. الضريبة على القيمة المضافة؛

٢. الخصخصة؛

٣. إدارة الدين العام.

وسيكون لهذه المشاريع أثر كبير في مجال تحسين الايرادات وتخفيض النفقات وادارة الدين العام.

يدخل **مشروع الضريبة** على القيمة المضافة في إطار إعادة النظر في النظام الضريبي من أجل تنمية إيرادات الخزينة وتمكين لبنان من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية والسوق العربية المشتركة التي من المحتمل تأسيسها في المستقبل.

أما **مشروع الخصخصة** فسيساهم في زيادة إيرادات الدولة من جهة، وتخفيض نفقات الحكومة وتحسين مستوى الخدمات من جهة أخرى. يضاف الى هذين المشروعين مشروع إدارة الدين العام الذي يتوقع أن يخفض نفقات خدمة الدين وبالتالي عجز الموازنة والدين العام. كما سيساهم في تطوير الأسواق المالية وبالأخص السوق الثانوية لسندات الخزينة.

١ ـ الضريبة على القيمة المضافة: نحو تطوير النظام الضرائبي

إن الضريبة على القيمة المُضافة هي ضريبة غير مباشرة تطال السلع والخدمات وتطبق في أكثر من خمسين دولة بما في ذلك معظم الدول الصناعية. تختلف النسب الضريبية (في ما يخص الضريبة على القيمة المضافة) المطبقة من دولة الى دولة وذلك حسب حاجات الخزينة وحسب أهداف السياسة الضريبية ومتطلبات الاقتصاد.

سيؤدي إدخال الضريبة على القيمة المضافة الى تخفيض بعض الرسوم الجمركية. ستطال الضريبة معظم السلع والخدمات بما في ذلك السلع المستوردة. لكن لن تلغى الرسوم الجمركية الا

تدريجياً لكي تعطي الصناعات المحلية الوقت الكافي لتحسين أوضاعها والتمكن من منافسة الصناعات الأجنبية. ستعطى الصادرات من هذه الضريبة كما سيتم إعفاء بعض السلع الأساسية.

* أهداف الحكومة من تطبيق الضريبة على القيمة المضافة:

- قررت الحكومة اعتماد الضريبة على القيمة المضافة من خلال برنامج متكامل للإصلاح المالي والضريبي. هذا البرنامج سيمكن الحكومة من اعتماد سياسة مالية شفافة وفاعلة للحؤول دون الوقوع في ما يسمى بالازدواج الضريبي. كما ستتمكن الدولة من القيام بدورها في إعادة توزيع المداخيل وتحفيز القطاعات الإنتاجية والنمو الاقتصادي.
- إن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة سيسمح بتخفيض العجز المزمن في الموازنة من خلال الواردات الإضافية التي ستحصل، وذلك دون المساس بالتوازنات الداخلية والخارجية، بالاستقرار المالي أو بتدفق الرساميل الخاصة.
- سيسمح تطبيق هذه الضريبة بتحضير لبنان للإنفاقات المقبلة مع الاتحاد الأوروبي وإنشاء سوق مشتركة مع البلاد العربية.

من ميزات الضريبة على القيمة المضافة ان مراقبتها لا تشكل أمراً صعباً بل على العكس فان مراقبتها تساعد في الوقت عينه على إدارة ضريبة الدخل. لذلك من المستحسن التنسيق بين هيئتي الرقابة على الدخل وعلى القيمة المضافة. وتساعد هذه الضريبة أيضاً على توسيع قاعدة المكلفين مما يؤدي الى زيادة واردات الدولة إن من ناحية ضريبة الدخل أو من ناحية الضريبة على القيمة المضافة.

من ميزات الضريبة على القيمة المضافة أيضاً أنه لا يوجد من دافع مباشر للتهرّب منها، لأن المورد ليس المكلف الحقيقي بل المستهلك هو من يتحمل العبء الضريبي. أضف الى ذلك أنه إذا تهرب المورد من احتساب الضريبة، لن يستطيع المطالبة باستعادة ما كان قد دفع من ضريبة عندما ابتاعَ المواد والسلع الخاصة بصناعته أو تجارته.

* مراحل تطبيق الضريبة على القيمة المضافة

يتألف مشروع تطبيق الضريبة على القيمة المضافة من خمس مراحل، وقد تمَّ إنجاز المرحلة التحضيرية اذ أُنشئت وحدة عمل داخل وزارة المالية مهمتها إعداد دراسة حول الأمور التقنية، التشريعية والاقتصادية المتعلقة بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة. كما أنه قد اتخذ قرار بإدخال هذه الضريبة ورسمت المبادئ العامة لذلك.

ـ المرحلة التشريعية

أما في ما خصّ المرحلة التشريعية، فقد أوشكت وحدة العمل المكلفة بإعداد النصوص القانونية والتنظيمية على الانتهاء من إعداد قانون يحدد الإطار العام للضريبة ويفصل كيفية تطبيقها على مختلف القطاعات الاقتصادية. كما بدأت هذه الوحدة أيضاً بالمشاورات مع القطاع الخاص من أجل الأخذ بالاعتبار ملاحظاته والتعرف على تفاصيل ودقائق القطاعات الاقتصادية كافة. وستعمل الوحدة على إقامة أنظمة وهكيلية عملية لإدارة الضريبة على القيمة المضافة، كما ستقوم بتحضير مشروع تعديل الرسوم الجمركية والضرائب على المواد الاستهلاكية.

المرحلة التحضيرية لإدارة الضريبة على القيمة المضافة

إن المرحلة الثالثة هي مرحلة تحضيرية لإدارة الضريبة على القيمة المضافة. وقد بدأت الوحدة بإعداد نظام إدارة الضريبة(نظام التسجيل، التحصيل والصرف، ونظام المراقبة)، وتطوير نظام معلوماتي لتسهيل عملية جمع المعلومات، تصنيفها والقيام بحساب الضريبة على القيمة المضافة. كما سيتوجب إدخال المعلومات المتعلقة بقاعدة المكلفين وإعداد شهادات التسجيل والأوراق المتعلقة بالتصريحات والأدلة البيانية (Operations Manuals) لتدريب الموظفين.

١ ـ إنشاء إدارة الضريبة على القيمة المضافة

يتناول موضوع إنشاء ادارة الضريبة على القيمة المضافة:

- إتخاذ القرار بشأن هيكلية إدارة الضريبة على القيمة المضافة
- تقدير عدد المكلفين وحجم التصريحات
- تحديد الحاجات في ما يختص بمساحة المكاتب الضرورية والمعدات والتجهيزات اللازمة.
- تعيين الموظفين(المراقبين، المدققين، الموظفين الإداريين)
- إعداد البرامج اللازمة لتدريب الموظفين على الأعمال المختلفة التي تتطلبها إدارة الضريبة على القيمة المضافة.
- تدريب الموظفين على مرحلتين:
  - **في المرحلة الأولى**، يُصار الى تدريب الموظفين الإداريين؛
  - **في المرحلة الثانية**، يُصار الى تدريب الموظفين المسؤولين عن المراقبة والتدقيق.

إعلام الجمهور وتطبيق الضريبة على القيمة المضافة

أما في ما يتعلق بإعلام الجمهور وتنويره عن كيفية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، **فقد قامت الوحدة بوضع برنامج يتناول هذا الموضوع بتفاصيله وهي:**

- إعداد ونشر دليل عام عن الضريبة على القيمة المضافة، دليل عن المكلفين الملزمين بتسجيل أسمائهم (معايير، إلزامية، كيفية التسجيل وكتيّبات تتناول نقاط محددة).
- الإتصال بالقطاعات المعنية لتحديد المكلفين.
- توزيع استمارات التسجيل (يتوجب على المؤسسات التجارية والصناعية، أن تسجيل مؤسساتهم لدى السلطات المختصة من أجل تحصيل الضريبة على القيمة المضافة من المكلفين الحقيقيين(المستهلكين).

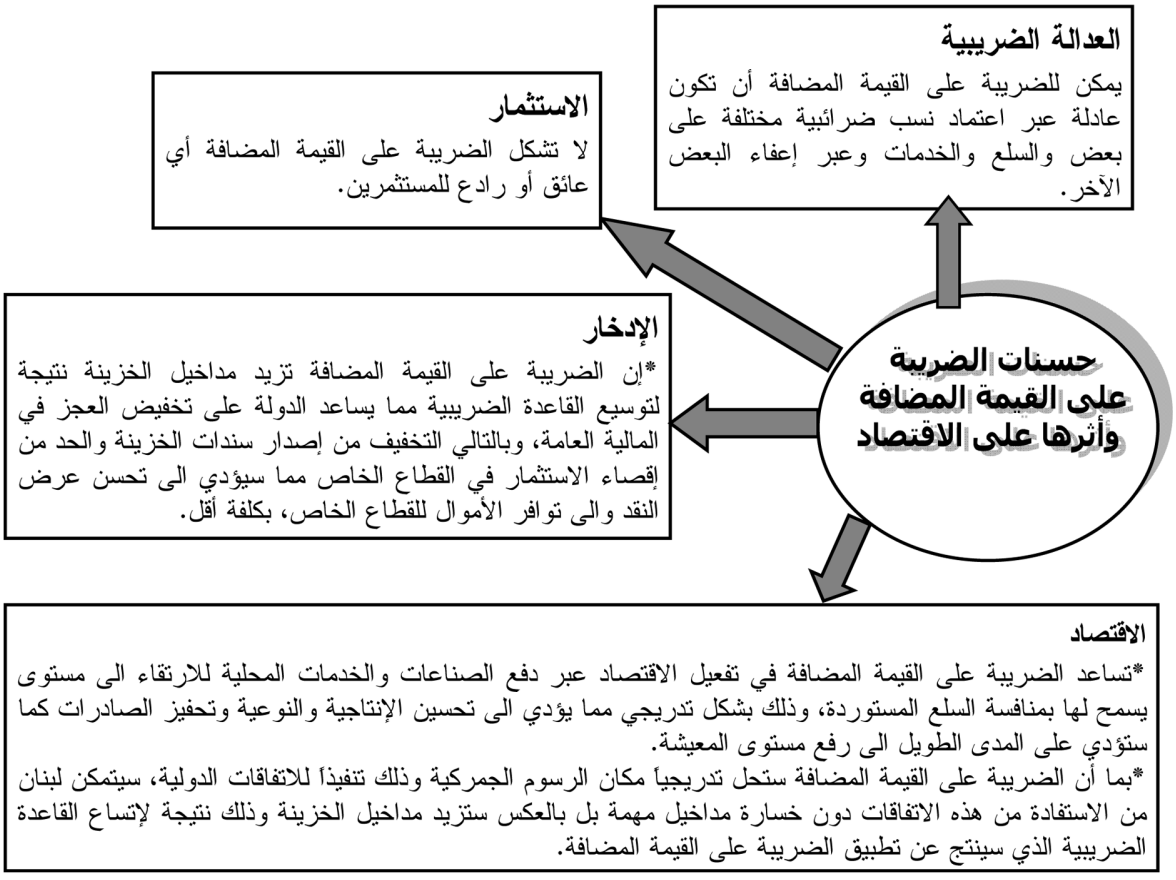
كما ستقوم السلطات المختصة بإرسال الرسائل الى المكلفين قبل عدة أشهر من انطلاق الضريبة على القيمة المضافة لاعلامهم عن متوجباتهم وكيفية تسجيل أسمائهم وأسماء مؤسساتهم. كما ستصدر مطبوعات خاصة لتوزيعها على كافة المعنيين حول تطبيق الضريبة على القيمة المضافة والموعد النهائي للتسجيل (ولا بد من التذكير بأن المكلفين الذين لا يتقيدون بالمواعيد المحددة يعرضون أنفسهم ومؤسساتهم للعقوبات).

- تحديد وإصدار شهادات التسجيل؛
- القيام بزيارات استشارية وتوجيهية لدى المكلفين؛
- توزيع استمارات التصريح؛
- استلام وتحليل التصاريح والمقبوضات والتسديدات؛
- تقييم أوّلي للنظام الإداري؛
- تحديد وملاحقة المتقاعسين والمخالفين؛

حسنات الضريبة على القيمة المضافة

لأجل إنجاح عملية إطلاق الضريبة على القيمة المضافة، ستحرص الحكومة على وضع كل الإمكانيات من أجل تأمين إنطلاقة جيدة للضريبة. من هنا، تقرر إنشاء مكتب عمليات يديره فريق من الخبراء سيتم تجنيدهم للردّ على جميع الأسئلة وحلّ المشاكل التي قد تعترض المواطنين والمؤسسات عبر الهاتف أو للحضور الى أي مكان قد تقع فيه مشكلة ما وبالأخص خلال الأيام الأولى من إطلاق الضريبة على القيمة المضافة.

حسنات الضريبة على القيمة المضافة



٢ ـ الخصخصة

ملامح عامة

ضمن برنامج عملها للتصحيح المالي، قررت الحكومة خصخصة بعض المرافق العامة، ويعني هنا بالخصخصة نقل ملكية و/أو إدارة بعض المؤسسات العامة، بالكامل أو قسماً كبيراً منها الى القطاع الخاص.

إذاً تعتبر الخصخصة مدخلاً لهذا القطاع، فهي تسهّل مشاركته في إنشاء البُنية التحتية وإدارة المرافق العامة. أما إيرادات الخصخصة، فستستخدم لتخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي.

أضف الى ذلك، أن القطاع الخاص في لبنان يملك المهارات والخلفية والناجحة في الإدارة

كما أن المنافسة الحرة أدت في الماضي الى ارتفاع مستوى الدخل وتحقيق نسب نموّ مرتفعة: إذ بلغ معدل النمو الفعلي خلال السنوات العشر ما قبل الحرب ٥,٩٥٪ سنوياً. لذلك ستقوم الدولة بخصخصة بعض القطاعات لكي تتمكن من الإنصراف الى قطاعات أخرى كالصحة والتعليم والبيئة هي بأمسّ الحاجة لإهتمامها.

إن الدولة تملك حالياً، أو هي المساهم الأكبر، في أكثر من خمسين مرفقاً عاماً. لكن خصخصة بعض هذه المرافق لن تتم قبل تحويلها الى شركات. ولا بدّ من الإشارة هنا الى أن الخصخصة ستخضع لمبدأ الشفافية المطلقة لأن الحسنات المتأتية من هذا المبدأ تفوق بعض السلبيات التي تتلخص بالبطء الذي قد يصيب عملية الخصخصة من جراء اعتماد مبدأ الشفافية.

ستعتمد الشفافية على مستويات ثلاث:

أولاً: إن القوانين التي ترعى برنامج الخصخصة يجب أن تتم بشكل علني ويتم مناقشتها في كافة المحافل.

ثانياً: ستعتمد الخصخصة في إطار مناقصات عامة ومن خلال شروط واضحة.

ثالثاً: سيتم الإعلان عن جميع الخطوات المنوي القيام بها لإنجاح عملية الخصخصة والمراقبة الفاعلة خلال التنفيذ.

ـ أهداف الحكومة من برنامج الخصخصة

إن الأسباب والأهداف التي تدفع الحكومة لخصخصة بعض المرافق العامة تتلخص بما يلي:

* تحسين إنتاجية المؤسسات المراد خصخصتها من خلال اجتذاب الخبرات والتقنيات الحديثة ومن خلال خلق مناخ تنافسي يساعد على تفعيل الإنتاج.
* تخفيف النزيف الحاصل في خزينة الدولة عبر وقف الدعم من المؤسسات العامة التي تتكبّد خسائر ونقل الاستثمار من القطاع العام الى القطاع الخاص حيث يمكن لهذا الأخير أن يديرها بفعالية ويعطي الدولة حصتها من الأرباح. عندئذٍ، ستتمكن الدولة من تحويل نفقاتها الى الخدمات الاجتماعية والتوظيف في العناصر البشرية.
* استعمال موارد الخصخصة لتخفيض الدين العام من ١١٣٪ الى ٩٦٪ من الناتج المحلي عبر تحقيق موارد قدرت بين ما يوازي ٤ الى ٥ مليارات دولار خلال السنوات الخمس القادمة.
* تحسين مستوى الخدمات خاصة في القطاعات التي تشهد تحولات وتطورات سريعة كالاتصالات والطاقة.
* تحسين فرص العمل على المدى الطويل.

ليست هذه الأهداف نظرية، فقد أظهرت العديد من الدراسات التطبيقية في الكثير من البلدان على أنها أهداف ممكن تحقيقها إذا اقترنت بخصخصة مدروسة وشفافة.

ـ تجربة الخصخصة في بلدان أخرى

يأتي خيار الخصخصة متأخراً في لبنان، إذ أن معظم الدول الصناعية والعربية اعتمدت الخصخصة منذ عدة سنوات. ففي بعض البلدان العربية المجاورة، مثل مصر، نجد أن عملية الخصخصة بدأت منذ العام ١٩٩٤. وقد بلغت إيرادات الدولة من هذه العملية ٢٠٤٩,٦ مليون دولار في الفترة ما بين ١٩٩٤ و١٩٩٧. كما أن الكويت والمغرب قد بدآ بعملية الخصخصة وحققا إيرادات قدرت بـ ٢٠٧٧,٤٢ مليون دولار للكويت و١٦٨٠,٩٨ مليون دولار للمغرب، وذلك أيضاً خلال الأربع سنوات الممتدة من ١٩٩٤ الى ١٩٩٧. يُضاف الى ذلك أن تونس والأردن وقطر وعمان قد شهدت نشاطاً مكثفاً في هذا الميدان، وستتبعها قريباً اليمن والجزائر.

أما في البلدان النامية الأخرى، فقد تسارعت خطوات الخصخصة منذ العام ١٩٩٠ وتعدت إيراداتها ١٤٠ مليار دولار في الفترة الممتدة من ١٩٩٠ لغاية ١٩٩٦. وفي ما يلي جدولاً بإيرادات بعض الدول من عملية الخصخصة.

الإيرادات المحققة من الخصخصة في بعض البلدان ١٩٩٠ ـ ١٩٩٦

البلد	القيمة بملايين الدولارات الأميركية
المكسيك	٢٤,٩٢٩,٣
البرازيل	٢٢,٤٠٢,١
الأرجنتين	١٦,٣٢٧,٧
البيرو	٩,٥٢٤,٦
الباكستان	٣,٢٦٨,١
تركيا	٢,٧٧٧,٤
غانا	١,٣٦٨,٩
أفريقيا الجنوبية	١,٣١٧,٣
بلغاريا	٤٣٤,٣
كينيا	٣٣٤,١

* المصدر: البنك الدولي.

إلاّ أنه تجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نملك إحصاءات دقيقة على فعالية المؤسسات بعد خصخصتها. لكن الدراسات تشير الى أن إنتاجية الشركات المخصخصة تحسّنت بشكل كبير. كما أن الخدمات أصبحت أفضل عما كانت عليه عندما كانت جزءاً من القطاع العام. كما هي الحال في الأرجنتين مثلاً حيث تحسنت إنتاجية شركة مياه العاصمة أكثر من ٢٥٪ في ظرف سنتين. كما تحسّنت أيضاً الخدمات المقدمة بنسب عالية جداً.

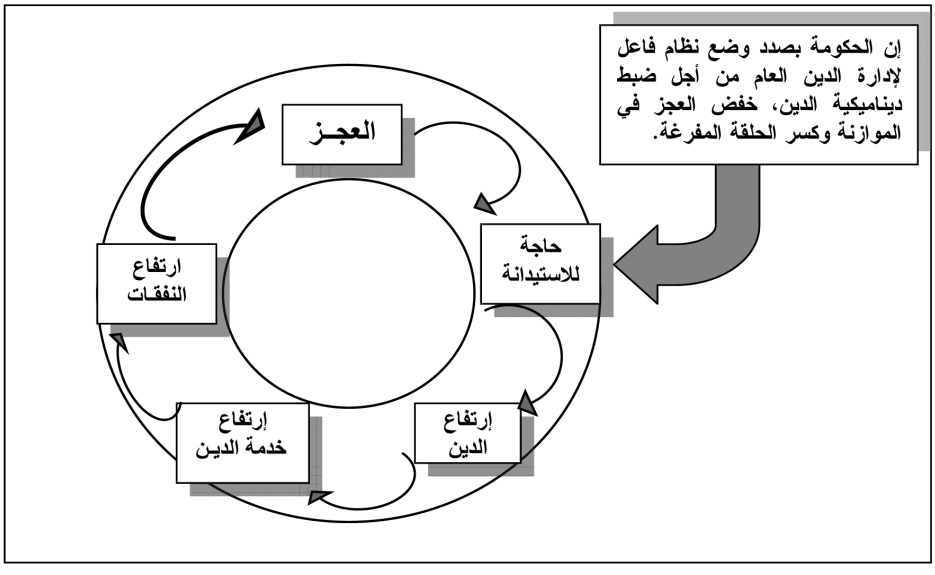
لقد أثبتت التجربة أن للخصخصة نتائج إيجابية على الاقتصاد بصورة عامة. وليس فقط في مجال ارتفاع حجم الأموال الخاصة المستثمرة في البُنى التحتية وإنما أيضاً في ارتفاع انتاجية وفعالية الشركات المخصخصة ورضاء المجتمع عن الخدمات التي تقدمها.

٣ ـ إدارة الدين العام

يتوقع أن يخفض مشروع إدارة الدين نفقات خدمة الدين وبالتالي عجز الموازنة والدين العام. كما سيساهم هذا المشروع في تطوير الأسواق المالية وبالأخص السوق الثانوية لسندات الخزينة.

لقد تعدّى الدين العام في لبنان نسبة ١٠٠٪ من الناتج المحلي القائم. إذ أن الدين العام الإجمالي ارتفع من ٥٢٪ من الناتج المحلي عام ١٩٩٣ الى ١١٣٪ في أواخر عام ١٩٩٨. إن الحد الأقصى لهذه النسبة لا يتعدى ٨٠٪ في البلدان الصناعية كون تخطي الدين العام نسبة ٨٠٪ من الناتج المحلي يؤثر سلباً على المالية العامة بشكل خاص وعلى الاقتصاد كله بشكل عام. لذلك وضعت الحكومة الحالية في أولوياتها معالجة مسألة الدين العام من أجل كسر الحلقة المفرغة التي يسببها العجز والدين العام.

من أجل كسر الحلقة المفرغة وإدارة أفضل للدين



لقد وصل الدين العام الداخلي حتى ٣٠ ايلول ١٩٩٩ الى ٢٣٧٦٢ مليار ليرة. كما وصل الدين الخارجي الى ٧٢٢٣ مليار ليرة. وهذا الأمر أنتج ديناً عاماً اجمالياً قدره ٣٠٩٨٥ مليار ليرة. أما في ما يخص توزيع الدين العام، فان الدين الخارجي يشكل ما نسبته ٢٣٪ من الدين العام الإجمالي وأكثر من ٧٠٪ من هذا الدين هو بالدولار الأميركي.

ينقسم **الدين الخارجي** في لبنان بين **سندات الأوروبوند والديون الامتيازية** كالديون الطويلة الأمد من البنك الدولي والمجموعة الأوروبية. تشكل الديون الامتيازية ما نسبته ٣١,٦٥٪ من مجموع الديون الخارجية.

أما **الدين الداخلي**، فمعظمه مكوّن من سندات الخزينة مقسمة على أربعة فئات وذلك حسب تاريخ الاستحقاق: ٣ أشهر، ٦ أشهر، سنة، سنتين، تشكل سندات الخزينة من فئة سنتين أكثر من ٧٠ بالمائة من مجموع الدين الداخلي.

ـ الهيكلية الحالية لادارة الدين

هنالك ثلاثة مؤسسات تهتم بإدارة الدين العام في لبنان:

* **وزارة المالية**: تقوم وزارة المالية بمراقبة ومتابعة تطور خدمة الدين العام. كما تقوم بتحضير ومواكبة تسديد الدين الخارجي الذي يتم عبر مصرف لبنان وبأمر من وزارة المالية.

  تشرف الوزارة أيضاً على إصدار سندات الخزينة الذي يدار من قبل مصرف لبنان.

* **مجلس الإنماء والإعمار**: يقوم مجلس الانماء والاعمار بالتفاوض مع المؤسسات المقرضة وبعقد اتفاقيات للحصول على قروض خارجية لحساب القطاع العام. كما يقوم المجلس بالمساعدة على وضع مشاريع تمويلية متعددة الأوجه.

* **مصرف لبنان**: يقوم مصرف لبنان بتسديد الديون وخدمة الدين الى الدائنين بتوجيه من وزارة المالية. كما يقوم مصرف لبنان بإدارة إصدارات سندات الخزينة الداخلية لحساب وزارة المالية أيضاً.

ومن أجل إدارة الدين الخارجي بشكل أفضل تعتمد المؤسسات الآنف ذكرها على برنامج معلوماتي متطور يعرف بإسم دمفاس (DMFAS). ويساعد هذا البرنامج على تسجيل وتدقيق وتحليل الدين الخارجي. كما يزوِّد وزارة المالية ومصرف لبنان ومجلس الإنماء والاعمار بتقارير مفصلة عن الدين الخارجي ويعيد النظر في التغيرات الحاصلة في بنية الدين الحالي.

بدأ العمل في البرنامج منذ العام ١٩٩٤ وقد بدأ مؤخراً استعمال النسخة الجديدة دمفاس (DMFAS - 51) من البرنامج والتي تنسجم ومشكلة العام ألفيْن.

ـ الأسباب الموجبة لتحسين إدارة الدين

هنالك عدة أسباب أدَّت الى ظهور حاجة ملحة لتحسين إدارة الدين العام منها:

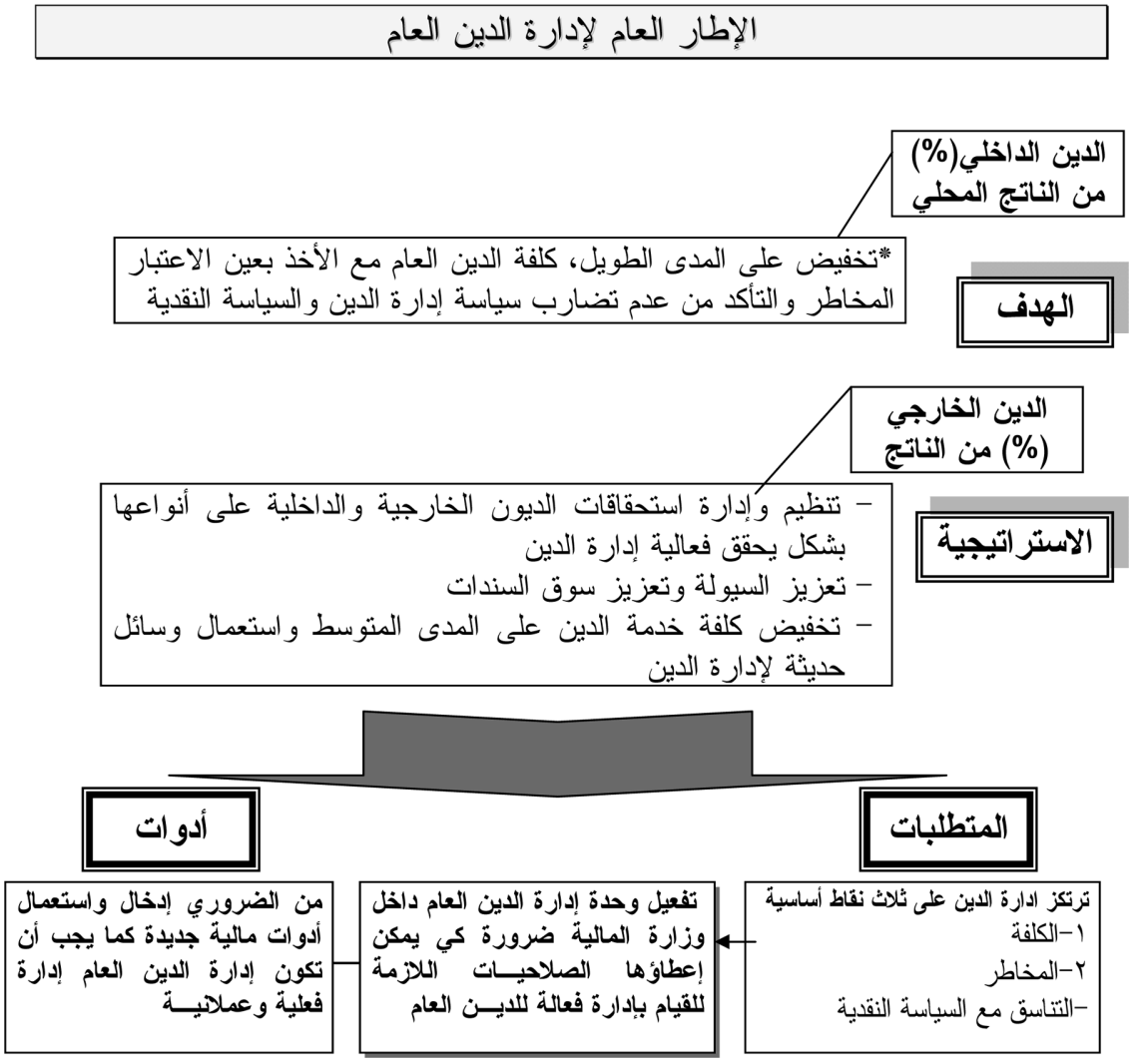
إرتفاع نسبة الدين العام الى الناتج المحلي القائم حتى ١١٣٪. كما تشكل خدمة الدين العام أكثر من ٤٢٪ من مجموع النفقات في أواخر ١٩٩٨. يضاف الى ذلك أن معدل استحقاقات سندات الخزينة لا يتعدى ١٤ شهراً وأكثر من ٧٠٪ من ديون الدولة اللبنانية ممولة من قبل المصارف التجارية. هذه الأسباب وأخرى أيضاً تؤدي الى ارتفاع تكاليف الدين العام وعجز الموازنة العامة مما دفع المسؤولين الى اتخاذ قرار بوجوب تحسين إدارة الدين العام وذلك عبر تفعيل وحدة إدارة الدين في وزارة المالية. وكان برنامج الحكومة للتصحيح المالي قد نصّ على وجوب إنشاء هذه الوحدة.

في هذا الإطار، هدف برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي الى تخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي القائم الى ٩٦٪.

ـ تحسين إدارة الدين العام

إن تحسين إدارة الدين العام تندرج ضمن برنامج عمل الحكومة للتصحيح المالي وذلك بهدف تخفيض كلفته وتحديد السياسة المالية التي يجب أن تتبعها وحدة إدارة الدين العام. وعلى هذه السياسة أن تحدد استراتيجية إدارة الدين والأدوات التي يجب استعمالها لتحقيق الأهداف المتوخاة.

الصورة المستقبلية للدين العام حسب برنامج عمل الحكومة



الرئيس: الكلمة الان لمعالي وزير المالية جورج قرم.

جورج قرم: دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام،

للمرة الثانية خلال اشهر معدودة تقدم الحكومة الى مجلسكم الكريم مشروع موازنة، هو المشروع العائد لعام ٢٠٠٠ وبهذه المناسبة لا بد من ان اتوجه بالشكر على كل ما ابداه مجلسكم الكريم، وبشكل خاص لجنة المال والموازنة، من تعاون وثيق وتفهم لسياسات الاصلاح المالي التي تتبعها الحكومة. وقد برز الاثر الايجابي لهذا التعاون منذ حزيران ٩٩ عند مناقشة مشروع الموازنة العائد لتلك السنة، اذ بدأ الانفراج في السوق النقدية والمالية المحلية وانقلبت الاتجاهات السلبية التي كانت سائدة فيه الى اتجاهات ايجابية، سواء كان ذلك على صعيد انخفاض الفوائد على سندات الخزينة، ام على صعيد تحول الودائع المصرفية من الدولار الى العملة الوطنية وتحسن وضع ميزان المدفوعات تحسنا ملموسا.

ان تعاون المجلس مع الحكومة في ارساء دعائم الاصلاح المالي الذي طالما كانت تحتاج اليه البلاد، كان له صدى ايجابيا لدى معظم الاوساط المالية المحلية والاقليمية والدولية. فسلسلة الاجراءات الضريبية المتخذة وكذلك جهود التقشف، المندرجة جميعها ضمن رؤية واضحة لاصلاح اوضاع المالية العامة المتردية بشكل مزمن، كانت من العوامل الحاسمة في اقناع الاوساط المالية بجدية التحرك الحكومي المدعوم من قبل السلطة التشريعية. وهذا التحرك ادى الى التغلب على حالة التازم المالي المتعاظمة والخطيرة التي كانت سائدة في سني العهد السابق باشكال مختلفة. وقد ادت هذه الحالة في عام ١٩٩٨ الى عجز تاريخي في ميزان المدفوعات. لم يسبق له مثيل في تاريخ لبنان، اذ بلغ ما يقارب النصف مليار دولار. مما اضطر المصرف المركزي الى تامين عائد اضافي على سندات الخزينة وذلك عبر عمليات مقايضة مكلفة تحمل المصرف اعباءها واثر سلبا على ربحية المصرف وبالتالي على حصة الدولة من ارباحه. وجدير بالذكر هنا، ان العائد الفعلي لسندات الخزينة لمدة سنتين بلغ عام ١٩٩٨ ٢٢٪ مقابل عائد اسمي بواقع ٦,١٦٪، وهذا يدل على استمرار المستوى العالي لكلفة التثبيت المالي والنقدي التي اتبعت في الماضي عبر سياسة الدين العام. اما في عام ١٩٩٩، وبفضل سياسة الاصلاح المالي المتجسدة عناصرها الاولى في مشروع الموازنة العائد لتلك السنة، فقد انخفضت كلفة التثبيت المالي والنقدي بشكل ملموس مع عودة ميزان المدفوعات الى حالة طبيعية بعد اطمئنان الاسواق. ولم يلجأ المصرف المركزي الى اجراء عمليات مقايضة فانخفضت الفوائد على سندات الخزينة وزال الفارق بين الفائدة الاسمية والعائد الفعلي. كل ذلك يعود بما لا لبس فيه، الى دخول لبنان في حالة تنقية مالية حقيقية، كان في امس الحاجة اليها للخروج من دائرة المخاطر النقدية والمالية على سلامة العملة الوطنية، التي

ما تزال بالرغم من دولرة اجزاء واسعة من النظام المصرفي وسيلة الدفع الاساسية للغالبية العظمى من الرواتب والاجور في البلاد واي مساس بسلامة النقد هو مساس بالقدرة الشرائية لشرائح واسعة من الشعب اللبناني. لذلك، كانت جهود الحكومة مركزة، عبر خطة الاصلاح المالي، على عدم تعريض البلاد الى اية هزة نقدية ومالية تؤثر سلبا على سلامة النظام المصرفي وعلى المستوى المعيشي في البلاد.

وقد تعالت بعض الاصوات لانتفاد سياسة الاصلاح المالي، على انها تسببت في ظهور اتجاهات انكماشية في الاقتصاد وتوقف النمو الاقتصادي في البلاد مما ادى، حسب هذه الاصوات، الى ازمة اجتماعية شديدة الوطأة كانها لم تكن موجودة من قبل.

ان مثل هذا الادعاء تدحضه الوقائع وتنقصه الموضوعية، فحالة الفورة النسبية الاستهلاكية والاستثمارية التي لم تدم اكثر من ثلاث سنوات، اقتصرت اسبابها على ثلاثة عوامل مؤقتة تلخصت في تضافر:

حالة الفورة العقارية، فتح ورش الاعمار، الفلتان في المالية العامة. وسرعان ما ادى هذا الوضع الى انعدام الاستقرار المالي والنقدي. ولاجل مكافحته لجات الحكومة السابقة الى زيادة اسعار الفائدة، لاجتذاب المزيد من الاموال من الخارج باي ثمن، تغطية للعجز المزدوج في كل من حسابات المالية العامة والحسابات الخارجية. وقد ادى هذا الامر الى ضرب الحركة الاستثمارية المرتكزة بشكل اساسي على القطاع العقاري. ونتيجة لارتفاع الفوائد ضربت الحركة الاستثمارية نفسها وزادت كلفة خدمة الدين العام، حتى اصبحت المكون الاساسي لتراكم العجز المالي وزيادة المديونية العامة وكذلك عاملا معرقلا لتوسع وازدهار القطاع الخاص.

وبدلا من ان يستعيد الاقتصاد اللبناني قدرته التنافسية ويؤمن التوازن بين اتفاقه الاجمالي وموارده المتاحة بشكل طبيعي، وليس باستنزاف اموال الخزينة وبالتالي اموال الشعب عبر طرق اصطناعية، بدأ يدخل في حلقة متعاظمة من الاكلاف على راسها كلفة راس المال.

وقد ادت هذه السياسة الى عرقلة النمو وعرض الجو الاستثماري والتوظيفي الى خضات تحت ذرائع مختلفة، منها داخلية ومنها خارجية. وعندما تسلمت حكومتنا مقاليد الحكم في كانون الاول ١٩٩٨، كانت المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بحركة الاستيراد وحركة البناء قد تحولت سلبا منذ مدة غير قصيرة. هذا بالاضافة الى ان سياسة الحكومة السابقة، كانت قد زادت من معاناة القطاع الخاص، وذلك بتحميله جزءا هاما من تمويل العجز في المالية العامة عن طريق عدم دفع مستحقات استملاك ومقاولات ونفقات استشفاء للعديد من المستشفيات.

لذلك، كانت من اولى مبادرات حكومتنا الاعتراف بهذه المستحقات والتعاون مع مجلسكم

الكريم لايجاد حل لهذه المستحقات بعد الاعتراف بها وتحديد مبالغها طبقا للاصول الدستورية اولا، ومن ثم تسويتها عبر الاجازة للحكومة بدفعها بعد التدقيق فيها، عن طريق اصدار سندات خزينة لاصحاب الحقوق.

وقد اسهمت هذه المبادرة المنطقية والرشيدة مساهمة ولو جزئية في تحريك الوضع الاقتصادي وتحقيق دولة القانون. وفي الاتجاه نفسه، قامت حكومتنا، عبر موازنة ١٩٩٩، بسلسلة اجراءات ضريبية، منها تلك التي هدفت الى تنشيط سوق العقارات عبر تخفيض رسوم التسجيل العقاري للبنانيين وعبر اللبنانيين، ومنها الاعفاء من الغرامات الضريبية. بالاضافة الى ذلك، قمنا بزيادة التنزيلات العائلية في ضريبة الدخل للتخفيف من العبء الضريبي على الفئات المحدودة الدخل، وتقريبا الغاء هذا العبء لدى هذه الفئات.

كما هدفت هذه الاجراءات الى ارسال اشارة واضحة الى الاسواق المالية، بان عملية التحديت الضريبي قد بدأت بالعودة الى معدلات اكثر واقعية في ضريبة الدخل على الشركات والافراد المقتدرين ماليا، نظرا لحالة المديونية الاستثنائية في البلاد واستمرار العجز في المالية العامة بمستويات غير قابلة للاستمرار.

ولم يكن خافيا على احد من المطلعين على حقيقة الامور الاقتصادية والمالية والنقدية في لبنان، والذين لم ينبهروا بالمبالغات الاعلامية التي روجت للعبقرية المزعومة في السياسات الاقتصادية المتبعة سابقا، بان البلاد، عاجلا ام اجلا، ستضطر للخضوع لعملية اصلاح مالي شامل. وكلما تاخر هذا الاصلاح وتاجل اصبح مستقبل البلاد معرضا لمزيد من الاكلاف والمعاناة المستقبلية. ولا يوجد اي مبرر او منطق يدفع بحكومة للتصرف بمستقبل شعب بهذه الخفة وهذا الارتجال وترمي بتبعات سوء سياستها المالية على كاهل الاجيال الشابة الصاعدة بشكل مديونية مفرطة وحلقة اقتصادية مالية مفرغة.

وتجدر الاشارة هنا، الى ان استمرار حالة الجمود في القطاع العقاري، مرده عمق الازمة في هذا القطاع الموروثة هي الاخرى عن الحكومة السابقة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية عدم تطابق ميزان العرض والطلب على البناء، ان للسكن او للعمل، الامر الذي يؤدي الى استحالة العودة الى المستويات العالية والاستثنائية من انتاج الاسمنت ومن المساحات المرخص ببنائها، والتي تميزت بها السنوات ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٥.

وهنا لا بد من الاشارة الى ان البعض، ممن انبروا منذ اللحظة الاولى من تعيين الحكومة للتهجم على وزير المال بشكل غير اعتيادي، كانوا وراء الافراط في التقديرات المتفائلة غير المبررة علميا حول امكانيات جني الارباح الطائلة في القطاع العقاري وبالتالي يتحملون، الى جانب

الحكومة السابقة، المسؤولية عما اصاب المستثمرين اللبنانيين والعرب من خسائر جسيمة في توظيفاتهم العقارية المباشرة او غير المباشرة عبر شراء اسهم الشركات العقارية.

هذا مع التذكير بان سعر سهم شركة اعادة اعمار الوسط التجاري لمدينة بيروت سقط من مستوى ١٧ دولارا للسهم الواحد الى ١٢ دولارا بعد مضي اشهر معدودة من اصدار الاسهم ومن ثم الى اقل من ١٠ دولارات عام ١٩٩٨، قبل مجيء حكومتنا الى سدة المسؤولية.

وبالاضافة الى ذلك، نجد ان عدد الامتار المربعة المرخص بها هبط بمقدار:

- ٦١٪ عام ١٩٩٦ عما كان عليه عام ١٩٩٥.
- ١٥٪ عام ١٩٩٧ بالنسبة لعام ١٩٩٦.
- ٦,١٤٪ عام ١٩٩٨ بالنسبة الى عام ١٩٩٧.

اما بالنسبة الى الاستيراد، فان استمرار التراجع ناتج بشكل طبيعي وصحي عن استحالة استمرار المستويات السابقة، والتي ادت الى نسبة عجز في الحسابات الخارجية لم يكن ممكن استمرارها، والتي كانت مسؤولة، الى جانب عجز المالية العامة، عن ارتفاع مستويات الفوائد التي وضعت لاجتذاب التوظيفات الخارجية الى لبنان لسد العجوزات المتراكمة في هذه الحسابات.

ان تحسن الميزان التجاري عام ١٩٩٩ من خلال تدني الاستيراد، كان من العوامل الايجابية التي سمحت بخفض الفوائد وتقليص كلفة الاستقرار المالي والنقدي.

صحيح ان القطاع التجاري، المرتبط عمله بالاستيراد، تفاقمت معاناته عام ١٩٩٩، ولكن هذا الامر ليس بالجديد، خاصة وان التنافس داخل القطاع الخاص زاد بين شركات التجارة التقليدية، وتلك التي تتبع سياسات تسويقية حديثة وتتبع اسس توزيع جديدة والمعروفة بمساحات البيع الواسعة، والتي تعرض بضائع باسعار اكثر تنافسية.

والجدير بالذكر في هذا المجال، وخلافا لما اشيع في بعض الاوساط، فانه ليس صحيحا ان سياسة التقشف المتبعة كانت العامل المؤثر على معاناة القطاع التجاري. اذ ان سياسة التقشف، هدفت بالدرجة الاولى، الى القضاء على الهدر ولم تقل من مستوى الرواتب والاجور.

فكما هو معلوم، تحملت موازنة عام ١٩٩٩ الزيادات المقررة في القانون رقم ٧١٧ بزيادة رواتب واجور ومعاشات التقاعد في القطاع العام، بالاضافة الى الزيادات في خدمة الدين العام. والحقيقة ان الانفاق العام سنة ١٩٩٩ زاد بمقدار ٥٤٧ مليار ليرة عما كان عليه عام ١٩٩٨ اي بنسبة ٧٪، وهذا يدحض الاقوال التي تدعي بان وزارة المالية لم تصرف كل الموازنة والالتزامات الاخرى المتوجبة على الخزينة للوصول الى نسبة العجز المقدرة بطريقة اصطناعية. وكما اوضحت

بيانات وزارة المالية الشهرية، فان مستوى صرف الاعتمادات لسنة ١٩٩٩ من مجمل الاعتمادات بما فيها الاعتمادات المدورة قد بلغ ٤,٨٦٪ بينما لم تكن عام ١٩٩٨ الا بمستوى ٤,٨٠٪ هذا مع الاشارة الى ما تم دفعه من مستحقات على الدولة موروثة عن الحكومة السابقة بشكل سندات خزينة خاصة بالمقاولين والمستشفيات والاستملاكات، ثم تسييل المعظم منها لدى الجهات المصرفية.

ولا بد هنا من ادانة محاولات المعارضة وادعاءاتها المزعومة والمدعومة بمدافعها الاعلامية الضخمة المدعية ان ارقام وزارة المال غير صحيحة وغير امينة ومضللة، وبسيل الاسئلة النيابية المتكررة والرتيبة التي تتناول ارقام وتصريحات وزير المالية. ان استغلال المعارضة للشفافية الجديدة في الارقام الصادرة شهريا بالتفصيل من الوزارة، هي محاولة يائسة لتضليل الرأي العام وذلك عبر الهائه بمعارك مفتعلة حول هذا الرقم او ذاك ومحتواه او مدلوله. بينما كانت كل ارقام وزارة المال في الماضي مختزلة في بيانات شهرية مقتضية لا تتعدى رقمين اجماليين للنفقات والواردات وبضعة اسطر من الكلام السطحي المبهم. ومن اجل ازالة اي لغط فانني ارفق بنص الخطاب ملخص عن ارقام المالية العامة الذي اصدرته البارحة وزارة المالية والمتضمن سلسلة كاملة ودقيقة من الارقام حول ايرادات ونفقات وعجز الموازنة منذ ١٩٩٣، وذلك على اساس قطع الحسابات.

والمضحك المبكي، ان المعارضة لم تتورع، في لعبتها العقيمة، عن النيل من جهود الحكومة في اجراء الاصلاح المالي، باتهامها ان ارقام تحصيل الواردات مضللة، لانها تحتوي على جباية المتأخرات من الضرائب المختلفة وتحصيل متأخرات ادارة المواصلات السلكية واللاسلكية. ففي نظرهم اصبحت قدرة حكومتنا في تحصيل حقوق الخزينة، اي تحصيل حقوق الشعب، جريمة لا تغتفر. هذه الحقوق التي اهملتها الحكومة السابقة طوال سنين دون اي حرج.

وتجدر الاشارة هنا، الى ان السيطرة على ارقام العجز عام ١٩٩٩ والبقاء ضمن التوقعات التي كنت قد تقدمت بها الى مجلسكم الكريم في العام الماضي، لا تعود الى تاخر الانفاق بشكل اصطناعي من قبل وزارة المالية، بل هي نتيجة لثلاثة عوامل اساسية من جهة ايرادات الدولة.

العامل الاول: هو تجاوب الموظفين مع السياسة الضريبية الجديدة القاضية بتحسن العلاقة بين الادارة الضريبية والمكلفين.

وقد كان من اولى الاجراءات التي اتخذتها كوزير للمالية، تخفيض مستوى الغرامات بشكل عام وعلى جميع المكلفين دون اي استنساب بنسبة ٨٠٪، لما كان لهذه الغرامات من منحى عقابي

متطرف يضرب اي جو استثماري سليم ويجعل المكلف يميل الى الاستنكاف عن الدفع اذ كانت الغرامة في معظم الاحيان اكثر من قيمة الضريبة نفسها بعدة اضعاف.

ومن ثم كان في تكريس اعفاء المكلفين من الغرامات في قانون موازنة ١٩٩٩ لمدة اربعة اشهر وبعدها جاء تمديد المهلة الى اخر السنة بفضل موافقة مجلسكم الكريم ويحتوي مشروع قانون الموازنة لهذا العام على تمديد جديد.

ان النتائج الايجابية لهذه السياسة، لم تظهر الا في الاسبوعين الاخيرين من السنة المنصرمة، بشكله الكامل حيث تزاحم المكلفون لدفع مستحقاتهم للافادة من الاعفاء ومن التسهيلات التي قدمناها بالاضافة اليها نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة الموروثة مثل تقسيط الضرائب. فكانت حصيلة الضرائب لشهر كانون الاول حصيلة استثنائية حسنت ارقام العجز بشكل ملموس وادت الى خفض مستواه عن التقديرات.

العامل الثاني: تقديرات مستوى العجز

لقد اثرت توخي الحذر في تقدير مستوى العجز طوال السنة، بالاعلان ان العجز قد يتخطى بواحد او اثنين بالمائة التقديرات التي قدمتها الى مجلسكم الكريم، فمرد ذلك الى اننا لم نتمكن من تقييم الاثار السلبية على الاقتصاد الناجمة عن الهجوم الاسرائيلي الغاشم في شهر حزيران على البنية التحتية، كما لم نتمكن من التثبت النهائي من النجاح الكامل لسياسة التسهيلات الضريبية الا في الجزء الثاني من الشهر الاخير من السنة.

واخيرا، كانت هناك بعض الاشكالات في تحصيل متاخرات ادارة المواصلات السلكية واللاسلكية من شركات الاتصالات الاجنبية، والتي تمكنت هذه الادارة في نهاية الشهر من السنة من التغلب عليها واسترداد حقوق الخزينة التي كانت اهملت سابقا.

العامل الثالث: زيادة التعريفات الجمركية.

يتجسد العامل الثالث في ما قامت به الحكومة في شهر نيسان من عام ١٩٩٩ من زيادات في التعرفة الجمركية كانت بعض الاحيان حادة، ونحن على استعداد لاعادة تقييمها مستقبلا تداركا لتقلص الايرادات الجمركية الناجم عن استمرار المنحى الهبوطي في الاستيراد. وكما هو معلوم، فان هذه الايرادات ما زالت تشكل ما يزيد عن ٤٠٪ من مجمل الايرادات الضريبية. لذلك، فان اي تراجع في حركة الاستيراد يمس مباشرة بنسبة العجز ويؤدي الى زيادتها، وبالتالي الى زيادة الفوائد وكلفة الدين العام. فكان لا بد من القيام بهذه الخطوة حفاظا على المصلحة العليا للبلاد ورغم ما اثارته من معارضة لدى بعض الاوساط وبشكل خاص اوساط التجار التي رأت في هذا الاجراء وهي على حق في بعض النواحي عاملا اضافيا في معاناة القطاع المزمنة.

ولا شك عندي انكم تدركون مدى اهمية استيعاب العجز وابقائه ضمن التوقعات لما فيه من تاكيد على مصداقية الدولة في ضبط المالية العامة. وهذا الضبط هو من العناصر الرئيسية لارساء دعائم نهضة تنموية جديدة للبلاد تكون ركيزتها الاساسية العودة الى التوازنات المالية والاقتصادية، وحسب القواعد الاقتصادية والمالية السليمة، فان هذه العودة وحدها يمكن ان تفتح المجال امام القطاع الخاص لاستعادة المبادرة الاستثمارية في كافة القطاعات. ان هذه الفترة من التنقية المالية، التي نمر بها، هي شرط لا مفر منه للخروج من حالة التازم المالي والنقدي وفقدان القدرة التنافسية لكثير من القطاعات الاقتصادية في منافسة الاسواق العربية والعالمية.

وخلافا لما تروجه اوساط المعارضة الاعلامية من طروحات ديماغوجية وغير عقلانية اثبتت عدم صوابيتها وفشلها في الماضي كبديل لسياستنا الحكيمة والمتأنية والمبنية فقط على المصلحة الوطنية العليا بعيدا عن جو المصالح الفرعية والشخصية، وسعيها غير المنطقي الى القاء اللوم على حكومتنا وتحميلها نتائج عدم الانضباط المالي وسوء التصرف باموال الشعب، فان الحقيقة الساطعة التي لا يمكن التهرب منها هي ان السياسات الماضية تحمل اليوم البلاد واجيال المستقبل وطأة مديونية مفرطة وحلقة مفرغة.

وكما ذكرنا لا علاج ناجعا للوضع الذي نحن فيه والمتسبب بالاتجاهات الانكماشية، الا بالعودة الى توازن افضل لكل من الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة. هذه السياسة هي التي تشجع الجو الاستثماري والتوظيفي بالشكل الصحيح والمفيد للاقتصاد بكل قطاعاته، وان الفائض في ميزان المدفوعات الذي حصل عام ١٩٩٩، والفائض في الودائع المصرفية، لهو دليل ساطع على صوابية السياسة التي نمشي عليها.

اما فيما يتعلق بالاتجاهات الانكماشية، ودون الدخول في جدل حول حقيقة تطور معدلات النمو خلال العام المنصرم، والذي اصبح جزءا من الحملة الانتخابية للنيل من المعنويات والتاثير النفسي المحبط لمعنويات السوق والاجواء الاستثمارية، فانه يتعين علينا النظر الى المؤشرات التي تطورت بشكل ايجابي عام ١٩٩٩ في الاحد عشر شهرا الاول مثل:

انتاج الكهرباء الذي زادت نسبته ٦,٢٪ رغم الهجوم الاسرائيلي الغاشم على محطات التوليد في شهر حزيران المنصرم.

استيراد المشتقات النفطية التي زادت نسبته ٢,٨٪ وهذه مؤشرات لها علاقة مباشرة مع مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد.

حركة المسافرين في مطار بيروت التي زادت نسبتها ١٠٪.

عدد الشركات الصناعية التي تاسست زاد ٤,١٦٪، وعدد الوظائف الجديدة المتصلة بها زاد ٤,٦٪.

الاصول المصرفية زادت بنسبة ٦٦,١١٪.

حجم الودائع بالليرة اللبنانية زاد بنسبة ١٨٪.

حجم التسليفات للقطاع الخاص زاد بنسبة ٩,١٣٪.

احتياطات مصرف لبنان زادت بنسبة ٦,١٤٪.

كما تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة ٢,١٤٪ ومع كل ذلك يودون ان يقنعوننا ويقنعوا المستثمرين الاجانب بان حال البلاد على اسوأ الاوضاع. فان كل هذه المؤشرات الايجابية تدل على ان النشاط الاقتصادي والمالي في البلاد ليس متوقفا بالشكل الذي يدعيه البعض، او كما يظهر من بعض العناوين الصحفية المثيرة. واننا على ثقة بان الاتجاهات الايجابية الكامنة في الوضع بعد التحسن الذي تحقق في التوازنات الاقتصادية والمالية الاساسية ستتعزز عام ٢٠٠٠، خاصة اذا صدق مجلسكم الكريم على الموازنة الموجودة بين ايديكم.

ان الاهداف الاساسية لموازنة عام ٢٠٠٠ والاجراءات المختلفة المقترحة في مشروع القانون تتخلص في العناصر التالية:

اولا: متابعة الجهد لخفض مستوى عجز الموازنة وعمليات الخزينة.

ان مصداقية الدولة في الاصلاح المالي تتطلب مزيدا من الانضباط في المالية العامة وتقدما اضافيا في السيطرة على العجز. لذلك كانت الحكومة قد ارتأت الا يزيد تقدير عجز الموازنة عام ٢٠٠٠ عن ٣٦٪ لمتابعة خطة الاصلاح المالي. لكن نسبة العجز زادت بعد المداولات مع لجنة المال والموازنة الى ٣٧٪ وذلك لسببين اساسيين:

- طلبات الاعتمادات الاضافية المقدمة من وزراء ونواب ومؤسسات عامة وذلك خلال مناقشات لجنة المال والموازنة بالاضافة الى اعادة النظر في تقدير اعتمادات رواتب التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة من قبل لجنة التقاعد.
- اعادة النظر في مستوى الايرادات بعد ان غضت الحكومة النظر عن زيادة الحسومات التقاعدية وحسومات تعاونية الموظفين لسد العجز المتفاقم بين الموارد والانفاق، وذلك نزولا عند لجنة المال والموازنة، مع الاشارة الى خطورة هذا الوضع الموروث ايضا عن الحكومة السابقة التي لم تتخذ اي اجراء لتقليص الفجوة الهائلة في مالية التقاعد ومالية تعاونية الموظفين وضرورة معالجة هذا المصدر الرئيسي من المصادر المختلفة للنزف المالي الموروث.
- كما وانه قد اعيد النظر ايضا في مردود الرسم المقطوع بعد ان تم خفضه بالتوافق مع لجنة المال والموازنة.

وتجدر الاشارة هذه، الى ان وزارة المالية قد تجاويت مع مطلب الفعاليات الاقتصادية ولجنة المال والموازنة المحقة والداعية بالعودة الى العمل بفترة مرور الزمن في المجال الضريبي، وذلك عبر اجراء تسوية ضريبية حتى عام ١٩٩٥ ضمنا. وقد تم التوافق خلال المداولات مع لجنة المال والموازنة حول ربط بدء تطبيق الرسم المقطوع بقانون التسوية، وذلك لتشجيع جميع المواطنين المكتومين والذين لا يصرحون عن اعمالهم لدى الدوائر الضريبية بالانضمام الى المواطنية الضريبية وبتحقيق مبدأ المساواة امام القانون

ونود ان نذكر هنا، ان هذا الرسم المقطوع هو الضريبة الوحيدة الخفيفة الوطأة في مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٠٠ الذي لا يحتوي، لاول مرة، الا بطريقة هامشية للغاية على الجدول رقم ٩.

لقد كان هذا الرسم جزءا من خطة الاصلاح المالي، وايدت الفعاليات الاقتصادية ادخاله في النظام الضريبي. وتنوي الحكومة في السنين المقبلة تكريس محصول هذا الرسم الممائل للرسوم المهنية في الكثير من البلدان، الى خطة لمكافحة البطالة ضمن اطار الجهود الايلة لانشاء صندوق اجتماعي لمواجهة تردي اوضاع الفئات الشعبية نتيجة للسياسات السابقة. وبالرغم من ان نسبة العجز المقدرة ليست كما نصبو اليه، فاننا نامل تحسين هذه النسبة كما حصل عام ١٩٩٩ لدى تنفيذ الموازنة.

ويترتب النجاح في هذا المضمار على استمرار التعاون مع مجلسكم الكريم، خاصة في مجال تصديق قانون الاملاك البحرية وتجاوب المؤسسات السياحية المعنية بتطبيقه دون تلكؤ، خاصة بعد ان تم درس الموضوع من كل جوانبه، وبعد ان اخذت الحكومة بعين الاعتبار اهم الملاحظات التي قدمت اليها من اصحاب الشأن. كما يترتب النجاح على استمرار تجاوب المكلفين مع الادارة الضريبية التي ستواظب من جهتها على تسهيل امورهم وتسريع معاملاتهم وتطبيق اعتدال اكبر عند فرض التكاليف الاضافية او المباشرة، واعادة النظر في مستوى الغرامات بتعديل القوانين الضريبية المختلفة. وتنوي الحكومة ايضا احالة مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة في المستقبل القريب الى مجلسكم الكريم.

كما ان تصديق المجلس على مشروع قانون الخصخصة المقدم اليكم منذ بضعة اشهر، الى جانب التصديق على القوانين الخاصة بتنظيم قطاعات المرافق العامة حيث ستجري عمليات الخصخصة سيسمح بتوفير اعباء خدمة الدين العام، اذ ان ايرادات الخصخصة ستكرس لاطفاء الدين العام الداخلي وستؤمن بالتالي خفض كلفتها، وخفض مستوى العجز والمديونية في ان معا. واذا كان من الضروري اجراء عمليات الخصخصة باسرع وقت ممكن فيجب ان تتم بتأن وبعد

التحكم بكل المعطيات لتامين كل من مصلحة الخزينة والمستهلك والعاملين في المؤسسات المالية.

فالتاخر في الحصول على الايرادات يعرض سياسة الاصلاح المالي الى نكسة نحن بغنى عنها ولا شك لدى الحكومة، بان مجلسكم الكريم، رغم كل محاولات عرقلة عودة العافية الاقتصادية الى البلاد، سيستمر بالتجاوب مع كل متطلبات تحقيق اهداف الاصلاح المالي بالسرعة المتوخاة فتاتي نتائج تنفيذ موازنة عام ٢٠٠٠ افضل من نتائج السنة المنصرمة.

ثانيا: في ميزان موازنة عام ٢٠٠٠.

اعطاء الحوافز الضريبية للقطاع الخاص من اجل تنشيط الوضع الاقتصادي والمالي. فالحوافز المقترحة في مشروع قانون الموازنة نوعان:

الاول: حوافز هادفة الى تنشيط الوضع العقاري عبر تشجيع القطاع التاجيري بالسماح بتنزيل نسبة استهلاك قيمة العقارات المؤجرة من المداخيل الخاضعة لضريبة الاملاك المبينة، بالاضافة الى زيادة اعباء الصيانة القابلة للتنزيل من ٣٠٪ الى ٤٠٪.

الثاني: حوافز متعلقة بخفض نسبة الضريبة على توزيع الارباح من ١٠٪ الى ٥٪ للشركات التي تسجل مستقبلا اسهمها في بورصة بيروت، او التي ستفتح راسمالها لشركات عربية او اجنبية تكون اسهمها مدرجة على بورصة بلدانها.

وفي الشأن العقاري ايضا، تجاوبت الحكومة مع مطلب فعاليات قطاع البناء ولجنة المال والموازنة ولو كانت تفضل المزيد من الدراسة في الموضوع انما تجاوبت عبر خفض معدل احتساب القيمة التاجيرية. وتامل الحكومة من وراء هذه الاجراءات الضريبية الواضحة الهدف، المساهمة الفعالة في اعادة تنشيط السوق العقاري من جهة، وتشجيع تطوير بورصة بيروت عن طريق زيادة عدد الشركات المدرجة اسهمها فيها، وكذلك تشجيع الشركات اللبنانية على زيادة حجمها واعمالها من جهة اخرى. وهذه الاجراءات الاخيرة تندرج ايضا ضمن التوجه العام للحكومة بشأن زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني وتشجيع الجو الاستثماري في البلاد.

ثالثا: زيادة بعض الاعتمادات الخاصة بالشؤون التربوية والاجتماعية والصحية لتخفيف حدة الاوضاع المعيشية.

نذكر هنا، ان الحكومة كانت قد تمكنت، في موازنة عام ١٩٩٩، من خفض بعض الاعتمادات العائدة لمساهمات الدولة في بعض المؤسسات العامة او العائدة لخدمات تربوية او

اجتماعية، اما لتوفر اموال موجودة بالامانة لدى الخزينة اللبنانية وعائدة لتلك المؤسسات العامة، واما لوجود اعتمادات مدورة غير مستعملة.

اما في موازنة عام ٢٠٠٠، فقد اعادت الحكومة مستوى الاعتمادات الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٩٩، بل زادت من الاعتمادات في بعض الاحيان، كما هو الحال مثلا، بالنسبة الى:

- المشروع الاخضر
- الجامعة اللبنانية
- مؤسسة تشجيع الاستثمارات
- المجلس الوطني للبحوث العلمية
- المؤسسة الوطنية للاستخدام.

وكذلك الامر بالنسبة الى اعتمادات:

- وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة
- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة الصحة العامة.

اما في مجال الانفاق، فلا بد ان نذكر ايضا، ان الوزارة ادخلت بعض النفقات التي كانت باقية خارج اطار الموازنة رغم طبيعتها المنتظمة، مثل نفقات صيانة مطار بيروت ورواتب واجور اجراء المنشات النفطية التابعة لوزارة النفط.

وكذلك ادخلت نفقات دعم زراعة التبغ، وهي جزء من الاموال التي تنفقها الدولة على القطاع الزراعي بشكل منتظم لا يجب تحميلها لادارة الحصر، الامر الذي سيسمح باعادة تقييم اداء هذه المؤسسة الحيوية من الناحية المالية والاقتصادية وزيادة فعاليتها وربحيتها.

وسنسعى في الموازنة القادمة الى ادخال ما قد يتبقى من هذه النفقات المنتظمة، والتي تصرف من خارج الموازنة عبر بعض المجالس والصناديق والتي يجب تحديدها مستقبلا.

رابعا: زيادة النفقات الاستثمارية الطابع في القطاع العام عبر قروض خاصة تعقدها الدولة لتنفيذ برامج مجلس الانماء الاعمار المصدقة سابقا من مجلسكم الكريم.

وكذلك لتعجيل اكمال تنفيذ برنامج عودة المهجرين الذي له اولوية مطلقة في اطار اقفال ملف الحرب وتحقيق الوفاق الوطني.

لم نكن لنقترح مثل هذا الاجراء، لو لم يتحسن وضع السيولة بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي، وكذلك لدى الخزينة اللبنانية لاسباب سناتي على ذكرها فيما بعد.

ان زيادة الانفاق الاستثماري وتمويله عبر القروض على خلاف النفقات الادارية وبالتالي عبر زيادة المديونية العامة، لهو اجراء غير مضر نسبيا بوضع المالية العامة والسوق النقدية. ذلك ان التمويل عبر موارد محلية متوفرة دون الحاجة الى اجتذابها من الخارج بكلفة عالية لا يزيد من الميول التضخمية في الاقتصاد ولا يضع ضغطا اضافيا على الليرة اللبنانية، كما هو الحال عندما يتم التمويل عن طريق زيادة مباشرة في عجز الموازنة واضطرار صعود الفوائد الى مستويات غير معقولة.

هذا بالاضافة الى ان التمويل عبر القروض لتامين نفقات ليس لها طابع الاستمرار مثل النفقات الادارية المتكررة سنويا لهو من المبادئ السليمة المطبقة في المالية العامة.

صحيح ان هذه القروض ستزيد من حجم الدين العام وبشكل شفاف بطبيعة الحال انما لاهداف استثمارية ولنفقات غير متكررة خلافا لما كان يجري حتى الان من زيادة الدين العام لتمويل النفقات الجارية او الاستدانة فوق حاجة الخزينة الفعلية لاسباب تتعلق بالسياسة النقدية والتي تستعمل سندات الخزينة كاداة لامتصاص السيولة الفائضة بالليرة اللبنانية.

اما الكلام الكبير المضحك المبكي، بان هذه الحكومة تلجأ الى التضليل وتستعمل اساليب ملتوية لاخفاء نسبة العجز الحقيقية، فان دل على شيء، فانه يدل على قلة معرفة بقواعد الادارة المالية وفهمها من جهة، ومن جهة ثانية يدل على التعنت في تجاهل التزام الحكومة مبدأ الشفافية والمصارحة التي ليست فقط، من صلب خطاب القسم لفخامة الرئيس، وانما هي ايضا مبدأ من المبادئ الاساسية التي نعتمدها لتوفير الثقة لدى اسواق المال وتامين الجو الاستثماري السليم والشفاف كما هو الحال في الدول الاكثر تطورا.

هذا الموقف هو الذي يساعد على اجتذاب الاموال وخلق فرص العمل وتامين معدلات نمو قابلة للاستمرار والديمومة، بدلا من ان تكون نتيجة فورات اصطناعية وقصيرة المدى سرعان ما تتحول تفاقما في المعاناة الاجتماعية للفئات الشعبية.

ان الحكومة، في مبادرتها الى زيادة النفقات الاستثمارية عبر الاستدانة نظرا للتحسن الكبير الذي طرأ على الوضع النقدي والمالي بفضل سياسة الاصلاح المالي، قد اقدمت على هذه الخطوة دون اية مواربة وشرحتها للرأي العام تمشيا مع سياستها الواضحة المعالم.

وقد تمت المداولات مع لجنة المال والموازنة حول المادة السادسة من مشروع القانون والمتعلقة باجازة الاستقراض بكل وضوح وشفافية ومصارحة بين الحكومة ولجنة المال. واود ان

اعيد الشكر الى هذا النوع الرفيع من الحوار الذي تم بين الحكومة واعضاء كل لجنة المال وفي بعض الاحيان عضو او عضوين من نواب المعارضة فالبرامج المطلوب تمويلها عبر الاستقراض، هي برامج صدق عليها مجلسكم الكريم وتتعلق:

- بمطار بيروت.
- والجامعة اللبنانية.
- والقانون ٢٤٦.

اما بالنسبة الى الطرق الرئيسية وبرنامج تكملة عودة المهجرين، فقد استمعت لجنة المال والموازنة الى شروحات المسؤولين في كل من مجلس الانماء والاعمار ومعالي وزير المهجرين ومدير صندوق المهجرين. وكانت الطلبات واضحة ولم يسع احد لاخفاء نفقات او معلومات عن مجلسكم الكريم. بل العكس هو الصحيح، فالهدف كان يقضي باطلاع المجلس على كل تفاصيل الانفاق، وعدم التحرك دون التقيد بالمبادئ الدستورية في المالية العامة والحصول على اجازة المجلس النيابي بالانفاق وتامين طريقة تمويله باقل كلفة ممكنة.

ولم نستغرب مرة اخرى، المحاولات المضللة والساعية الى شل مبادرة هذه الحكومة في كل ما تفعله لمصلحة الوطن والشعب، واظهارها وكانها تسعى لتضليل المجلس الكريم والرأي العام، او تستمر في الممارسات السلبية السابقة التي ادت الى الوضع الذي نعلمه.

وبعودة الى الحديث عن زيادة الاستدانة لا بد، ايها النواب الكرام، من التذكير بما في البيان الذي تقدم به الى مجلسكم الكريم دولة رئيس مجلس الوزراء، حول تجاوز المديونية المعقودة عام ١٩٩٩ حدود العجز الفعلي للخزينة، وذلك ايضا عملا بمبدأ الشفافية واحتراما لحقوق المجلس النيابي، وما تنص عليه المادة الخاصة بالاجازة للحكومة بالاستدانة بالعملات الاجنبية لاعادة هيكلة الدين العام.

لقد حصل هذا التجاوز بسبب عدم استبدال محصول الاصدار الدولي الاخير باستحقاقات للدين العام الداخلي. وقد ارتأى مصرف لبنان بالتشاور مع وزارة المالية عدم اجراء هذا الاستبدال لمنع زيادة السيولة الحرة بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي. وكما نعلم، فان السيولة هي نتيجة عودة ثقة المودعين بالعملة الوطنية وبعد ان تاكدت الاسواق بجدية جهود الحكومة في معالجة عجز الخزينة المزمن وذلك لاول مرة منذ انتهاء الحرب.

وقد اكد المصرف المركزي للحكومة بانه يشاطرها الرأي، بضرورة فصل السياسة النقدية عن سياسة الدين العام بشكل تدريجي والذي يعتبره جميع الخبراء الدوليين من صندوق النقد او البنك

الدولي او كبريات المصارف العالمية بانه هدفا اساسيا للخروج من الاوضاع غير الصحية التي نمر فيها. وتمشيا مع هذا المبدأ، طلبت وزارة المالية من مصرف لبنان في هذه المرحلة الانتقالية استعمال شهادات ايداع خاصة بها او استعمال سندات الخزينة القصيرة الاجل لاغراض السياسة النقدية اذا اقتضى الامر، وذلك بانتظار تطوير الادوات الخاصة بالمصرف المركزي او اية ادوات مالية اخرى اقل كلفة من سندات الخزينة لمدة سنتين.

وتجدر الاشارة هنا، الى ضرورة تطوير سوق نقدية في كل ما للكلمة من معنى، وتفعيل وتنشيط السوق الثانوية للخزينة بالليرة اللبنانية.

فمما لا شك فيه ان انعدام وجود السوق النقدية وضحالة السوق الثانوية لهذه الكتلة الضخمة من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية من العوامل التقنية الحقيقية والاساسية التي تساهم في ابقاء مستوى الفوائد عالية في البلاد، وبالتالي تؤدي الى عرقلة النمو العام وهي سبب تقني حقيقي اكثر بكثير من بعض الاسباب الاخرى التي نسمعها.

ولا بد في هذا المضمار من تكثيف الجهود وتضافرها بين كل من وزارة المالية والمصرف المركزي والشركات والوسطاء الماليين العاملين في بورصة بيروت لاستدراك هذا النقص الخطير في سوقنا المحلية، والذي يقيد تطوير اساليب العمل المصرفي والمالي، ويعيق تطور الحركة في سوق المال، وبالتالي يساهم في ابقاء مستوى الفوائد مرتفعا.

ان تعميق وتنشيط السوق الثانوية لسندات الخزينة هو ايضا العامل الوحيد الكفيل بابطاله آجل استحقاقات الدين الداخلي، والذي يعتبر من الاهداف الرئيسية في معالجة البنية الجامدة والمكلفة للدين العام الداخلي المكون لثلاثة ارباع اجمالي الدين بشتى اشكاله.

ونتساءل في بعض الاحيان، وقد اعيتنا الحيرة في الماضي كما اليوم ماذا فعلت الحكومة السابقة طوال سنوات عديدة لمعالجة هذا الوضع الشاذ؟ وكيف انها لم ترس الدعائم اللازمة لسوق نقدية ومالية بكل ما للكلمة من معنى، الامر الذي كان من شأنه ان يوفر على الخزينة وعلى اموال الشعب وعلى القطاع الخاص اعباء كلفة الفوائد العالية، فيبدو ان الحملات الدعائية والاعلامية المرتفعة التكاليف في الصحافة العالمية المتخصصة ماليا كانت تحل العمل الجدي والمتواصل.

ان الحكومة ترى في تطوير اساليب ادارة الدين العام هدفا استراتيجياً للخروج من الحلقة المفرغة ومحورها الرئيسي المتجسد في هذا المستوى المرتفع من الفائدة الحقيقية على العملة الوطنية وهذه الكتلة الجامدة بسندات الخزينة بالليرة اللبنانية هذا بالاضافة الى صعوبة الاقراض بالعملة اللبنانية للقطاع الخاص، الامر الذي يتسبب بتراكم سيولة مكلفة للخزينة من ناحية تعقيمها

عبر اصدار سندات خزينة تفوق حاجة الخزينة وحاجة العجز وذلك بدلا من استعمالها لتمويل عمليات استثمارية في النشاطات الانتاجية.

لذلك، لا بد من صب الجهود لاعادة الليرة اللبنانية الى دورة اقتصادية كاملة، للقضاء على كلفة نظام ازدواج العملة المعمول به منذ بضع سنين والذي امن ثروات هائلة للمضاربين.

فلبنان ليس بوضع البعض من تلك الدول النادرة التي اعتمدت نظام الدولرة الكاملة عبر الغائها للمصرف المركزي واستبداله بمجلس لاصدار النقد، نظرا لحالة المديونية العالية التي يعيشها لبنان ونظرا لضعف قدرته التصديرية لتامين الموارد الخارجية والمستوى العالي من الاستيراد بالنسبة الى الناتج المحلي.

لذا، لا نجد خيارا غير العمل على الخروج تدريجا من نظام ازدواج العملة، عبر جهود متأنية ومتواصلة في آن معا للعودة الى مستويات فائدة طبيعية على العملة اللبنانية.

فتضافر العوامل الايجابية بدءا بمتانة الوضع النقدي والمستوى التاريخي العالي الاحتيطات مصرف لبنان، وتحسن وضع ميزان المدفوعات بفضل جهود التنقية المالية، اضافة الى قدرة لبنان على الصمود في اصعب الظروف المحلية والاقليمية وقدرة نظامه المصرفي هي ضمانة ضد المخاطر النقدية لذلك، فان الفرق الشاسع بين الفوائد على العملة الوطنية والدولار الامريكي المبرر سابقا بعدم استقرار الاوضاع المالية وعدم وجود سياسة مالية واضحة المعالم قد بدأ يتراجع ونامل استمرار هذا الاتجاه الايجابي.

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام،

ان هذه التاملات التقنية الموضوعية التي وضعتها امامكم متعلقة مباشرة بمصير خطة الاصلاح المالي ونجاحها. ان استعادة الدولة للقدرة على التحرك في الموازنة واستعادة القطاع الخاص امكانية الاستقراض والاستثمار بظروف وشروط معقولة مرتبطان ارتباطا وثيقا بالمضي قدما في المسار الذي رسمناه للوصول الى حالة طبيعية في النظام النقدي والمصرفي القادر على اخراج البلاد بشكل نهائي من حالة التازم المالي الذي تخبطت فيه البلاد منذ اواسط الثمانينات.

فقد ادى هذا الوضع الى تآكل القدرة الشرائية للسواد الاعظم من شعبنا والى عرقلة القدرة التنافسية للاقتصاد وتهميش النشاطات الانتاجية. ولا بد، من اجل تحقيق هذه الغاية المنشودة، من استمرار الجهود في ضبط عجز الموازنة وعمليات الخزينة الاجمالية.

فاي تراخ في هذا الموضوع سيعرض جهود التنقية المالية التي بذلت حتى الان للضياع وسيعرض قدرة البلاد في التغلب على التحديات الكبيرة التي لا مفر من مواجهتها.

لذلك لا بد من السيطرة على المديونية والعجز المزدوج في المالية العامة والحسابات الخارجية، واستعادة القدرة التنافسية والابداعية في المجال الاقتصادي لمجابهة العمولة وتحرير المبادلات التجارية العربية، والانضمام الى منطقة التجارة العالمية ومنظمة التبادل الحرة مع الاتحاد الاوروبي.

وفي خضم كل هذه التحديات، لا بد من كل هذه الامور لتامين فرص العمل للاجيال الشابة والحكومة تحضر حاليا خطة متكاملة لمكافحة البطالة في جميع المناطق اللبنانية.

لذلك ان ضخامة المسؤولية لا تسمح بهدر الوقت والامكانيات والانزلاق في متاهات الجدل البيزنطي العقيم والمعارك الجانبية والمصالح الفردية الضيقة.

لذلك، املنا كبير بان نرتقي جميعا، خلال هذه المناقشات، الى الشعور بالمسؤولية امام المواطنين الذين دفعوا وما زالوا يدفعون غاليا، ليس فقط ثمن الحرب الشعواء التي عصفت ببلدنا الحبيب، وانما ثمن سياسيات مالية غير واقعية وغير فعالة.

فلنعمل جميعا لرفع شان الوطن واستتباب روح العدالة وتعادل الفرص الاقتصادية لاخراج البلاد من تبعات الحقبات الماضية المكلفة والمعرقلة لاطلاق قدراتنا الخلاقة.

ان على جيلنا واجب تسليم هذا البلد الى الجيل الشاب الصاعد والقلق على مصيره، محررا من تبعات الديون والعجز، ولذلك علينا واجب العمل ليلا ونهارا دون هوادة لازالتهما من امام هذا الجيل الناشئ والبريء من جميع اخطائنا الجسيمة.

وفي معركتنا المشتركة مع الشقيقة سوريا من اجل احلال السلام العادل وصون الكرامة والحفاظ على مكانة المقاومة الباسلة ضد العدو، فان تصرفنا العقلاني في المجال الاقتصادي والمالي، هو عنصر محوري لاسترجاع ارضنا وحقوقنا، ومواجهة تحديات استمرار المعركة وتحديات السلام الاقتصادية والمالية والعلمية.

وشكرا لاصغائكم

المحتويات

فذلكة موازنة العام ١٩٨٥ ..... ٢٦٤١
فذلكة موازنة العام ١٩٨٦ ..... ٢٧٦٧
فذلكة موازنة العام ١٩٨٧ ..... ٢٧٦٧
فذلكة موازنة العام ١٩٨٨ ..... ٢٧٦٧
فذلكة موازنة العام ١٩٨٩ ..... ٢٧٦٧
فذلكة موازنة العام ١٩٩٠ ..... ٢٧٦٩
فذلكة موازنة العام ١٩٩١ ..... ٢٧٧١
فذلكة موازنة العام ١٩٩٢ ..... ٢٧٧٧
فذلكة موازنة العام ١٩٩٣ ..... ٢٧٨٥
فذلكة موازنة العام ١٩٩٤ ..... ٢٨٠٧
فذلكة موازنة العام ١٩٩٥ ..... ٢٨٧١
فذلكة موازنة العام ١٩٩٦ ..... ٢٨٩٥
فذلكة موازنة العام ١٩٩٧ ..... ٢٩٠٣
فذلكة موازنة العام ١٩٩٨ ..... ٢٩٩٥
فذلكة موازنة العام ١٩٩٩ ..... ٣٠٧٧
فذلكة موازنة العام ٢٠٠٠ ..... ٣٠٩٥